المستشار

عبد الحليم الجندى

نجوم المحاماة في مصر وأوربا

الهلباوى السنهورى

مصطفى مرعى مرشال هول

هنرى روبير



دار المعارف

نجوم المحاماة
في مصر وأوربا

المستشار
عبد الحليم الجندى

نجوم المحاماة في مصر وأوربا

الهلباوى — السنهورى
مصطفى مرعى — مرشال هول
هنرى روبير



دار المعارف

المـؤلف

الرئيس السـابق لهيئة قضايا الدولة

الجمهورية العربية المتحدة

رئيس لجنة التعريف بالإسلام

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

عضو مجمع البحوث الإسلامية

الأزهر

عضو مجمع الفقه الإسلامى بجدة

(المؤتمر الإسلامى)

عضو مركز الدراسات الإسـلامية

(جامعة القاهرة)

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لهذا الكتاب إخوة كبار عن أئمة الفقه الإسلامى شهدنا فيهم جلال الفقيه إذ يهب حياته فى سبيل العدل والحرية والعلم وفى الصفحات التالية بطولات أخرى فى هذه السبيل، فالأمم لا تتقدم إلا بفيض من العدالة والعلم والحرية، ويستوى فى ذلك أمر العمل الخاص أو العام أو الدولة.

وهذه دراسات فى العظمة لمصريين وأجانب تظهرنا على ما فى أمتنا العربية من القوة والفتوة، كلما دعتها الأحداث استجابت برجال من مستواها، وهى دراسات مقارنة تشهد أن نجوم العدالة فيها تجرى فى فلك واحد مع أمثالها فى أمم الغرب، وكثيرًا ما تكون ألمع وأروع.

ولقد أسقطنا من الحساب مالا يدخل من نهج هذا الكتاب كالعمل مع الأحزاب أو السياسة الدولية ولذلك كانت الإشارات إلى عبد العزيز فهمى وسعد زغلول كالفلتات، والأول كان رئيسًا لحزب سياسى أدى دوره فى النصف الأول من القرن، وسيبقى عمله كرئيس أول لمحكمة النقض فى انتظار من يستظهره من رجال القانون، والثانى سيبقى عمله لمصر والشرق مثالاً كالنجوم التى يمشى الناس فى هداها.

فى سنة ١٩٢٣ وضعت مصر أول دساتيرها فى هذا القرن واستبدلت به ثورة يوليو ١٩٥٢ دستورًا آخر.

وفى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ بدأت مصر حركة تصحيح تتغيا سيادة القانون. واتخذت سمتها بإصدار الدستور فى ١٣ سبتمبر ١٩٧١. وكان من مفاخره أن يتضمن بابًا من أبوابه الخمسة عنوانه «سيادة القانون». وأن يستفتح الباب بنص ينبئ عن العصر الجديد يقول (سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة).

وبهذا أصبح الخروج على القانون زعزعة لأساس الحكم وأمست سيادة القانون مسئولية عامة تقع على رجل القانون فى المقام الأول.

ولم يعد مطلوبًا من رجال القانون أن يثوروا أو يقتتلوا، ليدافعوا عن الدولة والأمة. وإنما غدا عليهم أن يدرسوا، وأن يجتهدوا ليخدموا دولتهم وأمتهم. وللمجتهد أجران إن أصاب وأجر

لو أخطأ. ولا تثريب عليه، إلا أن يفرط فى الاجتهاد لبلاده، وهو ضحية من ضحايا التقاعس، وإن تخيل أنه بمنجاة من الخطر. ولقد طالما علمنا التاريخ ما فى السلبية من ضرر وقصر نظر.

لقد فتح الميادين أمام رجل القانون نصوصٌ واضحة فى أبواب الدستور لحماية الحقوق والحريات، صاغها رجال عمليون يطبون لأمراض التجارب الماضية التى عالجتها حركة التصحيح بنزاهة كاملة. فسيطر «مبدأ المشروعية» فى كل أبواب الدستور لحماية الشعب والمؤسسات التى فوض إليها العمل فى خدمته وتحقيق أهدافه.

وتتجلى قداسة الحقوق والحريات فى كل أبعادها، وتمكين الناس من حمايتها، فى نصوص تجعل ظرف الزمان كله، وظرف المكان كله، فى خدمة الحقوق والحريات.

فالأول - (مادة ٥٦) - لا تسقط جريمة الاعتداء على الحقوق والحريات مهما طال الزمان ويوجب الضمان فيها على الدولة.

والثانى - (مادة ٧١) - يبيح الشكوى من العدوان لأى إنسان، أينما كان، ولو لم يقع الاعتداء عليه بذاته، وبهذا أصبح الدفاع عن الحريات مسئولية عامة يتحملها كل إنسان فى الداخل أو الخارج.

أما القضاء فقد صيره الدستور «سلطة قضائية» مستقلة وحاطها بكل الضمانات المطلوبة لها، يلوذ الناس بها، ويحملون مسئولية الدفاع عنها. يستوى فى ذلك المحكومون والحكام، فما الأخيرون إلا يد الشعب القابضة على السلطة عاملة ناصبة فى خدمة الذين اختاروهم، والذين يدفعون لهم أجورهم، وتتفصد بالعرق جباههم فى شتى المجالات.

ولقد بدأ الدستور فخص الإدارة بنص مقطوع القرين فى نظم الإدارة فحمى عمالها من العزل إلا بعد تأديب (المادة ١٤).

وأصبحت النقابات والاتحادات بحكم الدستور ملزمة بالدفاع عن حريات أعضائها وحقوقهم (مادة ٥٦).

وكذلك المشرعون من أعضاء مجلس الشعب خصهم الدستور بنص (١٣٦) يمنع حل مجلس الشعب إلا بعد استفتاء الشعب، فإن وافق على حل المجلس انحل... وإلا نزلت السلطة التنفيذية عند رأى الشعب.

بهذا النهج الدستورى المتكامل تحقق التوازن بين السلطات. وسدت أى ذريعة للعسف، وتفتحت الأبواب للأمن والنصفة وحق على القضاة أن يجعلوهما حقا مشاعا للناس، بالأحكام والقرارات، ويتوخوهما فى إدارة الجلسات، وخارج الجلسات، ويسبقوا إليهما رجال المحاماة.

ولقد قلنا قبلُ ما نكرره اليوم «إنه لم يك مصادفة أن كانت التماثيل التى أقامها الشعب

لرجال قانون»[١] وقلنا «كان القضاء دائمًا فى المستوى الذى أرادته منه أمته، والمحاماة العظيمة أو السليمة تجعل القضاء عظيمًا وسليمًا»[٢].

والمحاماة والقضاء هما العجلتان اللتان تحملان موكب العدالة فى الأمة. وهما وجهان لعملة واحدة يتداولها أصحاب الحقوق، ويتبادلها المحامون والقضاة، وكل منها مؤهل للأخرى.

ومن طبيعة الأشياء كان أول رؤساء محكمة النقض ثانى النقباء. وكان أول وكلائها محاميًا. وأن يعمل الاثنان – عبد العزيز باشا فهمى وعبد الرحمن سيد أحمد باشا – مع النقيب الأول إبراهيم الهلباوى بك سنوات طويلة. وكان محمد عبده – زعيم الإصلاح الدينى – قاضيًا، وقاسم أمين – زعيم الإصلاح الاجتماعى – محاميًا عن الحكومة ثم قاضيًا، وطلعت حرب – الزعيم الاقتصادى – محاميًا، ومصطفى كامل زعيم الحزب الوطنى محاميًا، وخليفته محمد فريد محاميا ثم رئيسًا للنيابة. أما سعد زغلول زعيم النهضة الوطنية فى سنة ١٩١٩ فكان – كما يقول عن نفسه – أول إنسان فى المحاماة بمصر انتخب قاضيًا.

وفى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٠ افتتح رئيس محكمة النقض المصرية أولى جلساتها فقال «إن سرورى يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعدله إلا افتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذين أعتبرهم كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده. أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحييه؟ ولئن كان على القضاء مشقة كبرى فى البحث للمقارنة والمفاضلة فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث للإبداع والتأسيس.

وليت شعرى أى المشقتين أبلغ عناء وأشد نصبا. لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء بالغ لا يقل البتة عن عناء القضاة فى عملهم. بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى – ولا ينبئك مثل خبير – أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى لأن المبدع غير المرجح».

وكان طبيعيًا كذلك أن تبلغ إصلاحات الثورة بعد سنة ١٩٥٢ أوجها بالقانون، وأن يستفتح التصحيح فى سنة ١٩٧١ بأن يعلن سيادة القانون واستقلال القضاء فى الدستور.

* * *

ولئن ظهر من منهج الكتاب ومحتوياته أنه أعد ليسد فراغًا فى أبواب الدفاع عن الحريات، إن ظهور الطبعة الحالية بعد أربعين عاما ونيف من التجارب التى مرت بها أمتنا، هو فى حقيقة أمره دعوة للتمسك «بالمشروعية» وللدفاع عنها والقضاء بها. فهذه هى صيحة التصحيح الذى أخذنا بأسبابه.

---

(١) تطوير التشريعات فقرة ١٤٢.

(٢) توحيد الأمة العربية فقرة ١٥٢.

والمشروعية كهيئة العقد الذى ينفرط إذا سقطت واحدة من حباته، سواء بالسكوت أو بالتهاون. فهى بحاجة إلى اليقظة الدائمة، من المحاكم، التى لا تنام، كيما تجعل الشعب يصحو أو ينام، فى أمان واطمئنان، وهو المطالب بالسهر على حقوقه وحرياته ومنها استقلال القضاء.

ولقد أتيح للمؤلف أن يعمل فى خدمة القضاء، وفى خدمة الدولة، أكبر قدر من عمله فى ساحة العدالة. ومن واجبه أن ينبه على أمور:

١ - إن الدولة فى كل عصر من العصور تعمل لاستقلال القضاء ولتحقيق العدالة. فالقضاء هو السلطة التى تحفظ للسلطتين التنفيذية والتشريعية اختصاصاتها وتكفل الردع لكل من يتعدى عليها.

٢ - إن الحالات التى يخرج فيها الإجراء الحكومى عن القانون مرده إما إلى خطأ فى الوقائع أو جهل فى الموضوع، وإما إلى انحراف بالسلطة يقع فيه عدد قليل جدًا من الموظفين الكبار أو الصغار.

٣ - إن الدولة كانت وستبقى ترحب بكل تصحيح تصدر به الأحكام، فإذا حيل بين القضاء وبين التصحيح قامت الأمة بحركة التصحيح، فأعادت للقضاء سلطانه.

واستقلال القضاء أحد حريات الشعب وأكبر حقوقه الطبيعية وكل اعتداء عليه جريمة لا تسقط.

٤ - إن الشعب فى حاجة دائمة إلى أن يقوم القضاء بدوره فى حماية الحقوق، قدر ما يحتاج القضاء إلى الشعب فى ضمان استقلال القضاء، وإذا فرط القضاء فى حماية الأمة كان تفريطه واردًا على سبب وجوده.

٥ - إن دور المحاماة فى هذا المعترك طليعى. فالمحامى أول قاض للقضية. وأول من يكتب فيها ورقة. وأول صوت يرتفع بطلب الحق. وإذا ضعف الطالب ضعف المطلوب.

والقاضى بوظيفته وسنه وطبعه (محافظ). أما المحامى فهو بحكم مهنته ومهمته والشباب الغالب فى جماعته «منطلق ومبدع». ومن ذلك يمد إلى الجماهير بكل سبب. ويقود الطليعة فى التقدم، وبالتضحية والنزاهة كان للمحاماة مركزها فى كل مجتمع.

٦ - إن الترخص فى صدد إعارة القضاء وندبهم فى داخل البلاد للوزارات أو الإدارات أو المؤسسات والشركات يجعل القاضى كسائر الموظفين، زمانا يطول أو يقصر، وتتسع فيه مخالطته للجمهور أو تضيق، فتعترى فكره أو فكر الناس عنه أثارة من أجواء أصحاب الحاجات وأرباب الوظائف، ولا تبقى له العزلة الواجبة والابتعاد عن المتقاضين. وإذا ترك العنان للتوسع فقد يتأثر فكر القضاة وفكر الناس والموظفين فى صدد القضاء، فلا جرم إن الاستقلال الذى قرره الدستور لا يكون مصونًا قدر ما نتمنى أن يكون. والأصل سد الذرائع.

وليس البحث عن تخويل القضاة إضافات مالية مبررًا لحرمان الأمة والقضاء من تطبيق الدستور فى كماله.

* * *

ولقد كان لزامًا أن تدفع مصر إلى الوجود رجالا ذوى مواهب يسدون حاجتها للدفاع عن الحقوق والحريات. وأن يضاف إلى المحامين الثلاثة الذين ظهرت تراجمهم فى الطبعة الأولى من محامى النصف الأول لهذا القرن، محام رابع هو مصطفى مرعى برز فى مصر فى الربع الثالث من القرن - فتلاقت فيه حاجة القضاة والمحامين إلى القدوة من محام رقا إلى الذروة فى الدفاع عن سيادة القانون، فكان قطعة من تاريخ جيله، جمعت بين الأمانة والقوة فى القضاء أو فى المحاماة. وصورت للناس جلالة العدالة، وبسالة المحاماة، وخصوبة الفكر القانونى، كلما اجتمعت النزاهة والاقتدار.

وفى الطبعة الحالية يبرز محام خامس هو السنهورى، خلف للمحاماة والقضاء والجامعات تراثا عاليا فى سيادة القانون وفى سدة القضاء، جمعته بالمحامين المصريين آصرة وثقى من العداء لقصر الملك.

* * *

ألا وإن النصر الذى كتبه الله لمصر فى أكتوبر سنة ١٩٧٣ ما كان إلا ثمرة واحدة من ثمرات الحرية والعدالة اللتين كفلهما الدستور.

فلنصنع ما صنعنا من التمكين للدستور. ولندرك أن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، وأنها إذ تنتصر بالشجاعة، لا تحيا ولا تبقى إلا بالعدالة.

والأمم لا تنهزم ما بقيت فيها «إرادة الانتصار»[1].

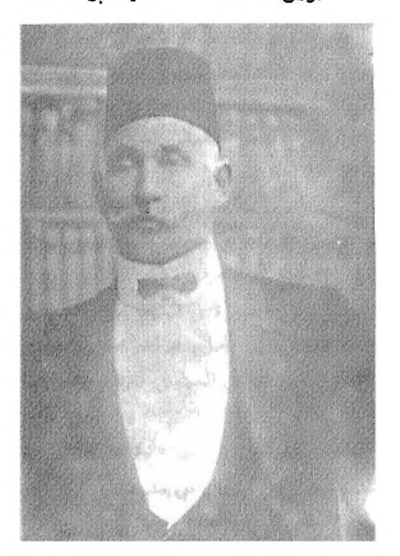
---

(١) ظهر هذا الكتاب فى طبعته الأولى سنة ١٩٤٦، باسم المحامين الثلاثة (الهلباوى - مارشال هول - هنرى روبير فى جرائم واغتيالات القرن العشرين) وربما كان ظهوره باسمه الحالى مطابقة لمقتضى الحال.
وفى الأعوام الأخيرة ظهر جزءان من مذكرات سعد زغلول أضافا إلى تاريخ الهلباوى مواقف ستظهر بعض آثارها فى الطبعة الحالية.

الفصل الأول

إبراهيم الهلباوى بك

٣٠ أبريل ١٨٥٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٤٠



«ليعلم المترافعون.. أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه، فهذه هى حقيقة المحاماة»

الهلباوى

مدرسة جمال الدين

فارس من فرسان القرون الوسطى ورجل كفاح؛ نشأ فلاحًا من صميم الشعب، وناله اضطهاد الحكام كما نال أباه وجده، ووضع فى يديه الحديد وهو فى الثالثة والعشرين، ففتح ثغرة فى قلبه وملأها بالثورة، وتلقى العلم على كبار علماء العهد، وأشرقت فى أزهريته الصلبة أشعة الشمس التى نشرها فى أرجاء الشرق ذلك الهدّام الآسيوى العميق جمال الدين الأفغانى.

عمل فى «الوقائع المصرية» مع محمد عبده وسعد زغلول وعبد الكريم سلمان واشتغل بالمحاماة ليكون اسمه أذيع الأسماء، وشارك فى النهوض الاجتماعى أعلام التاريخ المصرى الحديث، وأسهم فى السياسة ليتجرع كئوس البأساء والضراء مترعة، وجمع من الذهب مئات الألوف ليموت مدينًا بأكثر من مليون... !

وكسب معارف ضخمة من منازلة الرجال، ومقارعة الأهوال، ومائة شهر غير متوالية فى أوروبا وأمريكا، وخصام مع أصحاب التيجان، أو أصحاب الدولة، أو أصحاب المعالى، أو الإنجليز أو الأمة... مع كل أولئك، مجتمعين، أو منفردين !!...

ولقد تراه وحيدًا كأن رأسه رأس الصخرة فى المحيط لكن كفته لا تشيل، بل ينظر إلى خصومه من علٍ كأنما هو فوق رأس الجبل، فيراهم صغارًا. صغارًا...

ويحتمل الأذى، ذلك الغذاء اليومى للرجل السياسى، وتهتف ضده الجماهير فلا يتبرم، بل يعفو ويغفر.

أو ليست هى التى صاحت بالمسيح بين يدى «بيلاطس» منذ عشرين قرنًا.

أو ليست هى التى أخذ «كرمول»، باسمها وعلى مشهد منها، رأس «شارل الأول» وهى تبكى «شارل» وتقول له: فلينقذ رأسك الله !.

ويخرج من الانتخابات مهزوما مرة إثر مرة، ومع ذلك يضحك من كل قلبه... ! تلك الانتخابات التى دخلها مرة وهو فى العقد السابع فلم ينم أكثر من مائة ساعة فى شهر ! وركب سيارته بضع مائة ساعة !. وقطع بضعة آلاف كيلومتر !. حتى وهن الحديد، فتحطمت سيارتان ولم يتحطم ذلك الجسم البشرى ولا وهى ! بل كان يكافح الحكومة والخصوم الكُثر، وجهل الأنصار ونفاقهم، فى قوة جسد كقوة المردة، وقوة جلد كقوة القديسين.

هنالك شهده الناس أقوى إيمانًا بالله وبالناس من ذلك الذى لم يخلق أقوى منه فى الناس،

« نابليون »، وهو فى طريقه إلى « ألبا » إذ تتنكر له العامة فى هزيمته فيقول « لن أشتغل إلا بالعلوم ولن أفكر فى تاج أوربا بعد. ألم تر الشعب؟ أو لم يكن لى الحق فى احتقار الرجال؟ ».

لا يكل جسمه ولا يمل عقله. ولا تستطيع وأنت معه إلا أن تحسب أنك أنت الذى قطعت من مراحل الحياة خمسة وسبعين أو ثمانين أو تسعين.

وكلما حسبت أنه وهى خيب حسبانك أن يقوم بعمل ضخم!

ألقى إحدى خطبه الكبرى فى سنة ١٩٣٠ بعد أن كان قد سافر ودرس وترافع عشرين ساعة من الأربع والعشرين ليطلق صرخة الشعب فى سبيل الدستور وهو أب من آباء ذلك الدستور.

وكانت كلمة الساعة، قالها رجل من رجال الساعة. فما أعجب هذه الظاهرة فى التاريخ أن يكون العمل الضخم فى حياة أمة عملا عاديًا فى حياة رجل!.

كانت حرارة جسمه تزيد نصف درجة عن حرارة الناس، وكان يقول إنها حرارة الطير، ويقول آخرون إنها سر، وهى فى الواقع علامة الدم الحار والطبع الفوار. بل الطابع غير العادى، تطبع به يد القدرة رجلا غير عادى.

ماتت زوجته وكانت آخر شىء لديه من دنياه، وهو يدب نحو السبعين ومع ذلك راح بعد يومين يضرب بيده القوية منصة المستشارين فى الأسكندرية...

ومن قبل ذلك بعام أبرق إلى صحبه فى « شامونى » أنه قادم إليهم فى المساء عن طريق « مرسيليا » حتى إذا ألقت الباخرة مراسيها كان القطار قد فصل، فلم يتردد، واستأجر سيارة ليقطع بها مئات الفراسخ فى جنح الدجى، وأمر السائق بالإسراع، ما استطاع، وأخذ السائق يراجعه، وراح هو يشجعه، حتى إذا خبت أنوار السيارة قال إن السيارة مع الطبيعة ضدنا!. قال بل سر!.. قال نحن على ارتفاع ١٠٠٠ مترا قال بل سر!... قال إن الطريق جبلية ضيقة والانحراف يزلقنا إلى الهاوية! قال بل سر... قال السائق لا...

وكانا فى فرنسا، ولو كانا فى مصر لسار سائقه سمعًا وطاعة.

أما السائق فجعل يحتال حتى لاذ بكوخ، فطلب الهلباوى إلى أهله مصباحًا، وقال للسائق هاهو النور... فكاد يجن جنونه، ورفض أن يضحى مع هذا الفرعون بحياته... وفيما هما يتجادلان أقبلت سيارة فاعترضها وطلب إلى صاحبيها أن يتمهلا لتسير عربته فى نورها فقبلا.. وعارض السائق فراح يقنعه... حتى جازف وسار... وقلبه مثله سرعة سير...

ووصل الهلباوى إلى « شامونى » كما كان قد وعد، ولو كان فى منتصف الليل ولو كان فوق القمم..

وفى تلك الحادثة كل فلسفة حياته.

كانت القوة فى أخلاقه تحجب شمائله ما عدا العاطفة بكل آثارها وقسطًا وافرًا من الفن، فعند ما تتملكه عاطفة يندفع ويندفع، وهو كثير الخسائر فى هذا الباب، بل إن فيه جميع خسائره.

كانت فرص المجد السياسى الذى يقصر دونه أمجاد الوزراء والرؤساء مفتوحة أمامه، لما امتاز به بين مواطنيه وأنداده من عاطفة عارمة وشخصية تملأ الأفق، وبلاغة وشجاعة، وصلة بالشعب، وشهرة مدوية صانها تاريخ طويل، أثيل، وذكاء لم يتح إلا للأفذاذ من معاصريه، لكنه أضاع الفرص الجليلة من أجل رأيه وعاطفته، وضحى بالمستقبل من أجل الحاضر.

كان رجلا واقعيًا، عبقريته فى العمل الحال، لا فى العمل المؤجل، أو فى وضع الخطط للمستقبل، إذا جرى شوطه لم يلحقه إنسان من عباقرة عصره لكنهم بعدئذ يفوقونه! ويسبقونه !!

رجل نهايات، تصافحت فى راحتيه المتناقضات، يقتصد الجنيهات، ويسرف فى الآلاف، بل يهدر مئات الآلاف، لا يشجع فقط، ولايحب هونًا ما، ولا يبغض هونًا ما، كالبركان فى سورته، وكمطلع الشمس فى صباح الربيع فى إشراقه، يحب نفسه، وهو أجرأ الناس فى تضحية نفسه! شديد المحال، شديد الانفعال، حتى إذا تكلم باسم موكليه قاس حركاته وسكناته، وإنكاره وإقراره بأدق مقياس عرفه العلم...! وواتته الدقة الهندسية مع ومضات العبقرية!

ترافع فى «دنشواى» عن الإنجليز، فلم تمض أربع سنوات حتى رأى الخديوى عباس إمكان حلوله محل محمد فريد فى رياسة الحزب الوطنى ثم راح فى العام التالى فى قضية «الوردانى» يسلط نار جهنم على «بريطانيا» كلها وعلى المحكمة نفسها بل وعلى نفسه!

وخطب فى «القناطر الخيرية» سنة ١٩٣٠ يشيد برئيس وزارة مصرى احتج على رئيس وزارة إنجلترا لتدخله فى شئون مصر ولم تمض أسابيع حتى كان يصب عليه الحمم دفاعًا عن الدستور...!

ومن أجل ذلك كرهه كثيرون وأحبه كثيرون ولكنهم كلهم أجمعوا على الإعجاب به، وأعلنت مصر مرة بعد مرة حاجتها إليه وصنع ذلك سعد زغلول.

وكأنما أرادت له السماء ألا يبرز إلا فى ذلك الميدان، الذى لم يقهره فيه إنسان، ميدان المحاماة.

هذا المحامى الذى قضى حياته يدفع من صميم نفسه غرامة فرضتها عليه زعامته فى صناعته ومرافعته فى بعض قضاياه.

هذا الشيخ الذى لا حدود لجرأته، ولا لحيويته، الذى يوضع اسمه مرات فى كشف الباشوات ولا يصير باشا مع أن كثيرين من تلاميذه صاروا باشاوات، ووزراء، هذا الرجل الذى تتلاقى عنده مصر القديمة ومصر الحديثة كما اجتمعت لديه القوتان، قوة النفس، وقوة البيان، فصان عظمته نصف قرن، وقضى حياته فى الدفاع عن مصر، والسودان، والمحاماة، وحرية الفكر، وحرية الصحافة، وحقوق المرأة، وعن كل ما هو جليل وعظيم الشأن فى هذا الوطن.

هذا الرجل الذى هو أحد أحرف الهجاء فى تاريخنا الحديث هو المحامى الذى نتحدث عنه.

* * *

ولد إبراهيم الهلباوى فى ٥ رمضان سنة ١٢٧٤ الموافق ٣٠ من أبريل سنة ١٨٥٨ لأب وجدٍّ كما دون فى مذكراته «من أصل عربى مغربى نشأ فى بلدة العطف بمديرية البحيرة ويظهر أن أبى ولد بتلك المدينة...»[١]. ولما بلغ أشده دخل الأزهر فدرس مذهب مالك على الشيخ «رزق البرقانى» «... وكان يتكلم فى حياة مالك وذكر من مناقبه أنه مكتوب على فخذه الأيمن (مالك حجة الله فى أرضه)...»[٢] فثارت نفسه فأخرجه الشيخ من الدرس، وفى العام التالى درس النحو والمنطق والبلاغة على شيخ الإسلام «الشيخ الجيزاوى» ثم الشيخ «المحلاوى» وشيخ الإسلام الشيخ «الإنبابى» والشيخ «أبى النجا».

وبقى بالأزهر سبع سنين بدأت فى الرابعة منها صلته «بجمال الدين» إذ قاده اندفاعه الغريزى إلى مخاصمته حتى إذا سحره بعظمته انقلب انقلابه الغريزى إلى التلمذة عليه، فحضر عليه كما يقول[٣] «شرح كتاب الهداية فى الفلسفة، وكان يقرؤه بعد الساعة الرابعة، فى منزله.. وبعد صلاة المغرب يلقى علينا درس المنطق فى كتاب المطالع وفى أيام الخميس والجمعة نحضر درسًا فى العلوم الرياضية من فلك وحساب ومبادئ الهندسة والقواعد الأربعة من وضع «أرسطو»... وهكذا عشرة أشهر من كل سنة ابتداء من سنة ١٢٩٢ إلى ١٢٩٥ هجرية... وأفهمنى – جمال الدين – أن كتب الفقه عبارة عن قوانين ومن العبث الاشتغال بها إذا لم يمكن تطبيقها عمليًا...»

وانتقل منتصحًا بنصحه إلى المذهب الحنفى المطبق فى المحاكم فدرس على شيخ الإسلام الشيخ «حسونة النواوى» والشيخ المفتى «عبد القادر الرافعى».

وفى أخريات عهد إسماعيل، كان فى حدود العشرين من عمره، يؤلف مع بضعة من الطلاب

(١) مذكرات هلباوى بك – مخطوط عند ورثته.
(٢) مذكرات هلباوى بك – مخطوط عند ورثته.
(٣) مذكرات هلباوى بك – مخطوط عند ورثته.

الوافدين من شمالى مديرية الغربية جماعة نيرة - لم تلبث بعد أن هبط مصر «جمال الدين» أن اتصلت أسبابها بأسبابه فكان «محمد عبده» أكبر تلاميذه، فى حين كان «إبراهيم الهلباوى» من صغارهم، وكان «سعد زغلول» يصغر «الهلباوى» ببضع سنين.

ولم تكن تلمذة هؤلاء الطلاب على الفيلسوف العظيم إلا إرادة السماء. فالأقدار لا تقود الرجال عمياناً، ولا تسوقهم عمياء. وفى حظوظ بعض الرجال والأشياء مصادفات يخالها الشكاك خبط عشواء. ويراها الآخرون مواعيد تلاقت عندها مرامى القدر!

إنما كان «إبراهيم الهلباوى» و«سعد زغلول» و«محمد عبده» وثلة من النابهين الأولين مدفوعين إلى التحلق حول جمال الدين، تضطرم فيهم جذوة إيمانهم بأنفسهم وبأمتهم كأنما انشق ضمير الغيب عن هذه الجماعة، لتمد إلى العالم الإسلامى ومصر تتصدره، أسباب الإصلاح والنجاح.

إنما هى العبقرية أم وضعت هؤلاء البنين فى ذينك المكان والزمان لتطلقهم من بعد فى كل مكان.

تخرج هؤلاء الرجال على جمال الدين وشهدوا «التصفية» الوهمية التى حاول بها الإنجليز والفرنسيون تبديد السيادة المصرية، فانجلى كيدهم عن خلع إسماعيل فى ٢٦ من يونيو سنة ١٨٧٩ وانغرس الحقد على ذلك الكيد فى قلوب تلاميذ جمال الدين، لينقلوه إلينا وإلى الأجيال التى سبقتنا، وليتزعموا حركات الإصلاح كل فى أوانه، وفى ميدانه.

لم يكن التحلق حول «جمال الدين» متاحًا لكل شيخ أو تلميذ. فجمال الدين فيلسوف والأزهريون يومئذ لا يحتملون الفلسفة، وهو يدرس الجغرافيا والهندسة والعلوم المستحدثة فما أدناه فى أوهامهم إلى الهرطقة والزندقة، وما أبعده عن رجال الدين! فإذا التف حوله أحد لم يلتفّ إلا الطامحون الثائرون على ما تواضعت الكثرة الغالبة على الإخلاد إليه، وليس هؤلاء إلا الصفوة النابغين فى الجماعة.

وبهذا دفعت الكفايات صاحبها إلى حيث يضع قدمه فى أولى درجات المجد، يغترف من كنوز الفيلسوف الثائر أسباب ثورة، هادمة، بانية. وغدت أبرز خصاله قوة انفعاله والتمسك باستقلاله وألا يدين إلا بما يمليه وجدانه.

يدنو - مثل سعد زغلول - من شهادة العالمية ولا يؤدى الامتحان! ويثور العرابيون فيشايع الثورة ولا يشايع الثوار! فيقبضون عليه ويحكم مجلس عسكرى فى أغسطس سنة ١٨٨٢ بسجنه ثمانى سنوات، فلما استتب الأمر للخديو توفيق أبى رجال المعية أن يفكوا قيده لأنه إنْ كان مكروهًا عند العرابيين فهو مكروه عند الخديو...!

وهكذا عرف الخصومات السياسية، ودخل بنفسه القفص العظيم للمتهمين السياسيين، وهو في حدود العشرين..!

فلما شكل المجلس المخصوص لمحاكمة عرابي باشا في ديسمبر سنة ١٨٨٢، وكان قد أطلق سراح الهلباوى، طلب إليه أن يكون سكرتيرًا للمجلس فلم تفارقه طباع التمرد... ورفض.

هو ذا في حداثته الباكرة: من الثوار، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار، ولكن مع نفسه!

وهو كذلك في العشرين.. وفي الأربعين، وفي الخمسين، وفي السبعين، وفي الثالثة والثمانين يوم مات! ليس مع أحد، ولقد يكون معه كل أحد، أو يكون غرضًا للسهام من كل جانب.

* * *

وفي سنة ١٨٨٢ نفى «جمال الدين»، بعد ولاية الخديو «توفيق»، ونفى «الشيخ محمد عبده»، وهجر الهلباوى الأزهر إلى بلده يتاجر في سوق القطن ويغامر في سبيل الثراء. وكان لناظر النظار أرض في «صا الحجر» طغى عليها الماء فسخر وكيل المديرية الناس لمقاومة الفيضان وافترصها فرصة للانتقام من خصومه، فكتب الهلباوى مقالا في «جريدة التجارة» بالأسكندرية يندد به وبصاحب الأرض اللذين يستسخران الناس، فسيق إلى مصر مصفودًا، وحشر إلى المدير في الطريق، فتهدده في حديث طويل بقوله: إن لم تمتنع خربت بيتك. قال: «إنك لن تستطيع ولا أكبر منك يستطيع»!

قال المدير محنقا: ولا أكبر مني؟ فأجابه بإحدى قضايا المنطق.

«... إنه لا بيت لي تخربه، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل!»

ولما هبطوا به أرض مصر أمر بالمثول بين يدى ناظر النظار وأخذ «رياض باشا» يجادل الفتى المتمرد، وأخذ الفتى يجادل ناظر النظار! وندد «رياض» بأستاذهم الذى علمهم الغرور وأورثهم الكبرياء باسم الحرية! فناضح الهلباوى عن «جمال الدين»، وردوه إلى السجن، ثم جيء به ليجادله الباشا من جديد فاستمسك بما كتب، وتداركته رحمة الله وإنصاف «رياض» فعاد إلى بلده طليقًا بعد أن أحدث في نفس «رياض» من نبوغه أثرًا وذكرًا.

وقف الفتى الصغير ذلك الموقف الكبير بحيث تزيغ الأبصار فوضعته مواهبه في مكانة من العظمة لم يتزحزح عنها طوال حياته، واستثارت شجاعته وفصاحته الإعجاب عند الصدمة الأولى. والصبر عند الصدمة الأولى. وهكذا صنع العبقرى نفسه وفي أخطر الظروف.

بل هكذا تهيأ بموقفه العظيم كمتهم، صاحب قلم، ليكون أكبر من وقف في مصر إلى جوار متهم بجريرة من جرائر القلم، بل وبأى جريرة أخرى.

عُهِد إلى الشيخ «محمد عبده» عقب عودته من منفاه فى بلدته بإدارة «الوقائع الرسمية» فاختار لمعاونته عبد الكريم سلمان و«سعد زغلول» والشيخ «وفا زغلول». واختار «رياض باشا» إبراهيم الهلباوى فأبرقوا إليه بعد قليل من إطلاق سراحه ليتولى عمله الجديد وكان مصرحًا لهم بأن يتصلوا بأعمال مصر الإدارية والقضائية، وأن ينشروا الأحكام الهامة التى تصدرها المجالس الملغاة وأن يعقبوا عليها بما يرونه من الملاحظات والنقد. وفى هذا العمل القضائى بدأ اتصال محمد عبده وسعد والهلباوى بالعمل القضائى وكان سعد أسبقهم إلى المحاماة فالقضاء وسيظل نحو قرن يفاخر بأنه (أول إنسان فى المحاماة انتخب قاضيا فى الاستئناف). وقد لفتت تعليقاته على الأحكام نظر رئيس الوزارة محمود سامى البارودى باشا فعينه فى مايو سنة ١٨٨٢ معاونًا بوزارة الداخلية ورقى فى سبتمبر إلى (رئيس قضايا الجيزة) واتصل بالعرابيين ولما فصله الإنجليز بعد احتلال مصر قيد نفسه محاميًا. وظهر عليه الثراء من خطاباته إلى محمد عبده وهو منفى فى بيروت وفى أحدها يقول سنة ١٨٨٣ : (والحمد لله عندنا فلوس كثيرة. فقد شرعنا نتوكل فى بعض القضايا).

وتلا الهلباوى سعدا فى المحاماة وقيد اسمه أمام المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٦. وسيبقى هو الثانى فى تاريخ المحاماة بعد سعد زغلول وإن كان هو النقيب الأول.

وفى السنوات الخمسة (١٨٨٣ إلى ١٨٨٨) برز اسم سعد كمحام كبير تستعين به دوائر الأمراء والحكومة. ووسط سعد الأميرة نازلى فاضل فعملت لإعادة الشيخ محمد عبده من منفاه سنة ١٨٨٨. وعينه الخديوى قاضيًا حتى لا يجلس للتدريس ويتصل بالشباب فى الأزهر، وفى سنة ١٨٩٢ عين سعد فى محكمة الاستئناف وفى سنة ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيا للديار فآثرها على وظيفة المستشار مع ارتفاع مرتب المستشار. أما الشيخ عبد الكريم سالمان – المحرر الرابع بالوقائع الرسمية – فصار قاضيًا شرعيًا ومفتشًا بالمحاكم الشرعية.

جمعت عناية الله هؤلاء المجاهدين الأولين إلى جوار جمال الدين، وفى الوقائع الرسمية. فلا غرو وقد بدأت حياة الهلباوى فى قمة المجد الفكرى أن كان هبة من الله لصناعة المحاماة.

لم تزده السنون براعة ولا شجاعة، فالعبقرية لا تولد ناقصة، وإنما زادته السنون تضحيات. وقضى حياته فى خدمة الحقيقة ونشدان الكمال حيثما توقع أن توجد الحقيقة أو الكمال.

* * *

لم يكد يتقدم للعمل فى الوقائع حتى أخذته العزة فتساءل: كيف يعطى عبد الكريم سلمان عشرة جنيهات وسعد ووفا ثمانية جنيهات فى الشهر ويعطى هو خمسة. ! وهو يكبر سعدًا بأعوام أربعة !!

ولقد ظلت هذه المنافسة النفسانية مشبوبة بين الهلباوى و«سعد» نصف قرن! وتعدى التشاكل بين الرجلين نشأتهما، إلى سيرتهما، وخصائصهما. فسيطر «سعد» بجداله على عالم السياسيين كما سيطر الهلباوى ببيانه على بيئة المحامين.

ولم يلبث أن ثار على «الشيخ محمد عبده» فعزله. إذ سقطت وزارة (رياض) ثم عين فى سنة ١٨٨٣ سكرتيرًا «لمحمد سلطان باشا» رئيس مجلس النواب، فرئيسًا لكتاب اللجان بالمجلس سنة ١٨٨٥.

بواكير المجد

فى مارس سنة ١٨٨٥ عين الهلباوى سكرتيرًا للبرنس «حسين كامل» - السلطان حسين كامل فيما بعد - بمرتب أربعين جنيهًا شهريًا للسفر معه حين عين مأمورًا عاليًا لأعالى السودان فسافرا إلى حلفا وعادا دون أن تتم الرحلة - فكان الأمير يتطير من السكرتير!

ولما رجع الهلباوى ألغيت وظيفته فرفع دعوى تعويض عن إلغاء الوظيفة، ووكّل محاميًا رفعها له ثم كلفه شطبها.

غير أن تفكيره فى المحكمة ذكره أن مكانه فيها، ليس فى مقاعد المتقاضين السلبية التى يرين عليها قلق الانتظار، بل هو فى مواقف المحامين العاملة، الناصبة التى تستثير الإعجاب بما يتجلى فيها من لمحات البلاغة والسمو، وما تنشره حولها من الرجاء والطمأنينة.

وبهذا ساقت الطبيعة المكافحة صاحبها إلى الميدان الذى نظمته القوانين الجديدة للكفاح مثلما ساقت إليه سعدًا - فلم يكد يحل يناير عام ١٨٨٦ حتى انخرط الهلباوى فى سلك المحامين أمام المحاكم الأهلية بعد قيامها بعامين.

لقد تميز مجرى التاريخ المصرى الحديث بعلامات بارزة كعلامات الطريق، ولعل أظهر ما فيها شق القناة وقيام النظام القضائى الحديث. فلقد قربت القناة بين أطراف الدنيا وفرضت علينا أن نكون ملتقى العالم كأنما تجتمع أممه عندنا على ميعاد، وعجلت باحتلال نصب الإنجليز شراكه فى عهد المماليك، وحاولوا تحقيقه فى عهد الحملة الفرنسية، ولم يفارقهم الحلم به فى عهد محمد على.

أما الإصلاح القضائى فقد قرر للمصريين حقوق الإنسان بعد أن تقررت للفرنسيين من قبل ذلك بقرن، وأصبح فى مصر قضاة، جهد المحتلون ومستشاروهم فى التمكين لهم فى حياطة الحقوق والحريات حتى ليقدم للمحاكمة كل من سولت له نفسه الاعتداء على القانون من المديرين والحكام، والباشوات، بل لم يك رجال الخديو بمنجاة من سلطان القانون! وتساوى الخديو أمام المحكمة وأى فرد من أفراد رعاياه.

إلى هذا المعترك الضخم للحرية، وللعدالة، نزل النوابغ والبلغاء، فأصبح سعد محاميًا، وأضحى الهلباوى محاميًا، وأمسى محمد عبده قاضيًا، ولنفس الأسباب نشأ المعلمون الأولون للأمة فى المحكمة، وترعرع فى ساحاتها من جروا على غرارهم فى الثورة الثانية فى سنة ١٩١٨.

استأجر الهلباوى غرفة وضع فيها مكتبًا «بطنطا» فتألقت من أول شهر كواكبه، وازدحم بالقضايا مكتبه. وبدأ فى أول قضية له يدفع «بشخصية العقوبة» وحجة «الأمر المقضى» و «عدم جواز المحاكمة مرتين» فى أسلوبه القوى، السريع المتدفق، حتى أن الجمهور ليصفق، والقضاة ليعجبون، فيوجهون تهمة الإخلال بالنظام للمصفقين من الحاضرين!

وهذه الدفوع التى ترافع بها فى أولى قضاياه أمور كليات، ستظل هى ونظائرها، دفوعه وأصول مرافعاته إلى أن يموت...

ونصحه القاضى البلجيكى «لوجريل» بأن يبرح «طنطا» إلى آفاق أوسع وألمع، مثلما يصنع المحامون النابغون إذ يبرحون عواصم الأقاليم إلى العاصمة.

فلم يكد ينتهى العقد الثامن من القرن حتى جذبته أنوار القاهرة، وكان «لوجريل» قد أضحى نائبًا عامًا فى ٥ من يناير سنة ١٨٨٩ كما افتتحت محاكم الوجه القبلى.

حقًا إن عواصم الأقاليم طالما حفلت بالكفايات، لكن المركزية عندنا تسود وتتحكم والشهرة من صادرات العاصمة لا من وارداتها وإنها لكذلك فى باريس ولندرة، وفى كل مكان، والعاصمة دائمًا مصدر السلطان وفيها الشخصيات الكبيرة والقضايا الخطيرة، والمحامون كالقضايا نفسها، يكبرون بالموكلين. وكما يقول الفرنسيون «ليس هنالك قضية صغيرة وقضية كبيرة، بل هنالك موكل كبير وموكل صغير!» وكلما قلت القضايا عددًا أو كبرت شأنًا زاد ما يكرسه المحامى من وقته لخدمتها واتخذ سبيله إلى التقدم العلمى بالدرس، والتقدم الفنى بالتدريب.

وكان قد تزوج وهو بطنطا. لكن الهلباوى إذا تزوج لا يصنع كما يصنع القرناء، بل يرنو ببصره إلى ما يحقق له أسباب الظهور والارتقاء ووسائل النعمة والرفاهة فيصطفى للزواج تركيات أو شركسيات. وإن هذه الخطوة الأولى ككثير من خطواته لتحمل طابع الأساطير، فلندع له عنان المقال حيث قال:

«تزوجت لأول مرة وأنا لا أزال محاميًا شابًا فى مدينة طنطا، وكان ذلك حوالى سنة ١٨٨٧ وكانت زوجتى «كلفًا» من الجوارى الشركسيات اللاتى يعشن فى السراى (الخديوية) ويبقين بين جدرانها لا يعرفن غير سادتهن ولا يختلطن بأحد من العالم الخارجى عن السراى مطلقًا.

عقدت على زوجتى ثم سافرت بها إلى مقر أعمالى بطنطا وبقيت معى حينًا قبل أن نعود إلى القاهرة لنقوم بواجب الشكر لصاحبات السمو الأميرات سيداتها السابقات، وحدث أن علمت زميلات زوجتى فى السراى أنها تزوجت وأنها سافرت مع زوجها، فسألن عمن عساه يكون هذا الزوج وعلمن أن زوج هذه الزميلة (أبو كاتو) فلم يفهمن معنى هذه الكلمة، ولا زلن يستقصين حتى اتصلن بباش أغا سراى القصر العالى فسألنه: من عساه يكون صاحب مهنة الأبوكاتو؟

وكان جواب الباشا أغا (مزور أو نصاب)، وذهبت زوجتي بعدئذ إلى السراى تشكر صاحبات السمو الأميرات «نعمت مختار» و «أمينة هانم إسماعيل» فلما علمت الجوارى بمقدمها جئن إليها باكيات نادبات سوء طالعها معزيات فيا صادفها من نكد الطالع فى تلك الزيجة. لماذا؟؟ لأنها تزوجت مزورًا نصابًا فأفهمتهن زوجتي حقيقة أمر «الأبوكاتو» وشرف مهنته ومكانتها استنادًا لما رأته بعينها فعدن يهنئنها مبتهجات....»

مع ذلك لم يمت هذا «الأبوكاتو» حتى كان ممن حملوا لقب «الأبوكاتو» زعماء الأمة ورؤساء وزاراتها: سعد زغلول «مصطفى كامل» و «محمد فريد» و «مصطفى النحاس» و «على ماهر» و «حسن صبرى» و «أحمد ماهر» والوزراء والنواب والشيوخ ورؤساء النواب والشيوخ.

وكأنما بسطت المحاماة جناحها على كل نواحى المجد الحكومى فى سنة ١٩٤٠، فكان على رأس الوزارة محام، وعلى رأس مجلس الشيوخ محام، وعلى رأس مجلس النواب محام!

ولو علم الباش أغا أن «الأبوكاتو» «على ماهر» و «محمود شوقى» و «حسن نشأت» و «كامل البندارى» و «مراد محسن» و «إسماعيل تيمور» سيتولى الأول منهم رئاسة ديوان الملك والثانى سكرتاريته، والثالث والرابع وكالة الديوان، والخامس نظارة الخاصة الملكية والسادس الأمانة الأولى للملك، لو علم ذلك لتغير جوابه، إن لم يزايله صوابه!

ولو علم أن «مراد محسن باشا» ناظر خاصة «الملك فاروق» فى العقد الرابع من القرن العشرين كان محاميًا صغيرًا، فى مكتب ذلك «الأبوكاتو» فى العقد الأول من القرن لحيا «الأبوكاتو» الفحل من أجل سكرتيره!

بل لو علم أن الأستاذ «يوسف ذو الفقار» المحامى سيكون من بعد مستشارًا فسفيرًا وصهرًا للملك فاروق لوقف لسان الباش أغا فى حلقومه.

* * *

كان بالقاهرة أساطين الصناعة الناشئة: «سعد زغلول» حتى عام ١٨٩٢ و «الحسينى» و «اللقانى»[1] و «نقولا توما»، و «خليل إبراهيم»، وقليلون آخرون من هذه الطليعة النابهة الباحثة عن المجد والمال. عندها من الكفايات أضعاف ما عندها من الأمل... فلم يكد يضع بينهم قدمه حتى ثبتت فى الأرض، فبذ الكثيرين بشجاعته، وقوة عبارته، وفقهه وحيويته وسرعة خاطره، وفيض ذكائه، ففتحت له آلهة الحظ قلوبها...

وشاعت عنه فضيلة الأمانة، وآثره القضاة والنواب العموميون وبدأ اسمه يظهر فى الصحف المصرية والأجنبية.

---

(١) أشاد به سعد زغلول فى مذكراته كواحد ممن ألهبوا الحس الوطنى - وقد شهدنا صورة مذكرة له فى قضية، فى محفوظات الهلباوى من سنة ٢٨ - ١٩٣٧، وكانت مذكرة من صفحتين!

وأخذت المحاماة تخلى له مكان الصدارة فى مواقعها ففارقها «سعد» أسرع المحامين إلقاء، وأعذبهم صوتًا.

وتخلف «الحسينى» فى قضية «الخازندار» حيث تقدم الهلباوى بديلاله، فكانت هى البداية المبشرة المنتظرة.

كانت قضية الخازندار حادثًا جللا تناثرت الشائعات فيه حول «الحسينى بك» كمحام «والشيخ البحراوى» كرئيس لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية، فاهتم بها رجال السراى، وناظر النظار، ونصح «الحسينى» بأن يعهد إلى الهلباوى فى الدفاع عن «ممتاز». قال الهلباوى وهو يكتب عن «حسن عاصم» فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية:

«لما توفى مصطفى باشا الخازندار عن غير عقب وعن مال وفير تقدمت شكوى من سمو الأمير حليم الوارث بالولاء ضد وصية ادعى تزويرها لمصلحة ممتاز معتوق المتوفى، وكان من بين شهود هذه الوصية المرحوم الشيخ البحراوى، الذى كان رئيسًا لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل، وأخذت هذه القضية عناية فائقة من الملأ خصوصًا وقد قيل إن الذى أفتى ممتازًا وأصحابه بفتح خزائن الخازندار هو أحد كبار المحامين فى ذلك العصر الأستاذ الحسينى بك، وأنه أخذ أتعابًا لهذه الفتوى أربعة آلاف جنيه كما قيل إن لممتاز أشياعًا عديدين لهم مناصب فى السراى يهمهم أمر ممتاز كما يهمهم ألا يكسب الأمير حليم شيئًا من التركة، كل هذه الظروف دعت ناظر النظار (رياض باشا) إلى أن يطلب من وزير الحقانية انتداب حسن عاصم عندما كان رئيسًا لنيابة طنطا لمباشرة تحقيق القضية، مع قاضى التحقيق المرحوم أحمد خيرى باشا. باشر حسن عاصم تحقيق هذه القضية وقد كان فيها هائلا. فمن يرجع إلى التحقيقات يشهد فيها تصرفات من حسن باشا كانت فى غاية الخطورة، وإنى لأعلم، وقد كنت محاميًا عن ممتاز، أن حسن عاصم كان يعتزم الخطوة فى التحقيق وهو على يقين من أنه يستهدف للأذى من جرائها فيخطوها غير هياب، بل ويتبعها بأخرى أشد منها خطورة ورجولة وجسارة، وأخيرًا وصل هذا الربان الشجاع بقضيته إلى أن حصل على إدانة جميع المتهمين فى الابتدائى وفى الاستئناف».

كان الهلباوى والحسينى محاميين عن ممتاز، وكان نقولا توما يتولى الدفاع عن الشيخ البحراوى، ولما ارتاب المحقق فى أن يكون للحسينى ضلع فى التبديد، اكتفى من المحامى الكبير برد ما أخذه من المال الكثير وانتهت القضية بحكم لا مساس فيه «بالحسينى بك».

وفى سنة ١٨٩١ روعت الأسكندرية، بحادث عاطفى، إذ قتل «ميشيل ناقوس» ابن قنصل البرازيل بالثغر خطيبًا لأخته غرر بها وذهب القاتل إلى البوليس، يسلمه مسدسه ويعترف بجريمته. ووكل الهلباوى عن المتهم فسافر إلى الأسكندرية ليصل إلى حكم بالإدانة كأنه

البراءة! فحكم على القاتل بثلاث سنوات واستأنفت النيابة وعدل الحكم فى الاستئناف إلى سبع سنين كان قد قضى منها الثلاث الأولى عندما صدر عفو عن بقية العقوبة!

وفى هذه القضية لم يتردد فى لفت نظر المستشار «عزيز باشا كحيل» إلى الامتناع عن نظر القضية، فتنحى.

ومن ذلك اليوم ظل مكتبه - على ما جاء فى مذكراته - مكتبًا من الدرجة الأولى.

وتراءت فى عمله تلك الظاهرة التى تتراءى فى نجاح رجال الأعمال إذ يفيض النجاح اليومى والفردى فيضانًا يسيل من قطراته تيار من الحظ الموفق، وأخذ محيط الإعجاب بالمحامى الشاب ينبسط وينداح، كموجة من موجات الأمل، ومكنت له شهادة الزمن، كلما عادت إلى مصر بعثة من بعثات الحقوق، أو كلما دفعت مدرسة الحقوق إلى العالم القانوى خريجيها، فأحاط به المبعوثون والخريجون يباركون خطواته، ويترسمون آثاره. وغدت داره كمكتبه من الطبقة الأولى.. حتى ليدعو إليها الرجل الذى حمى خطواته الأولى (رياض باشا) فيعتب عليه استخدامه فتيات أوربيات فى داره، فأجابه أن الفتيات اللاتى بدوْن له لم يكنّ إلا شركسيات أحسنت زوجه تأديبهن...!

* * *

كان على المحامى الكبير أن يتبع النصر النصر، ليتردد اسمه فى الأذهان، ويتجلى رسمه للعيان، فالناس إذا تكلموا عن المرافعة العظيمة أسبوعًا، ينسونها بعد أشهر، ويتكلمون عن الغلطة التى تقع طوال العمر. وليس كالمحاماة مكان، يتجاور فيه المخاطر، كما يتجاوز الذكر والنسيان، والابتسام والتجهم! ولو ترك المحامى المحكمة حينًا من الدهر، لكاد ينسى!.

وجاءت القضايا تترى، وراح الهلباوى ينتقل من قضية رائعة إلى قضية رائعة حتى ليندر فى تاريخ المحاماة فى أمة من الأمم أن يظفر محام بهذا العدد من القضايا التى شغلت أمته وشرفت صناعته - فهو اليوم فى قنا وغدًا فى الأسكندرية أو فيما بينهما، حتى كان عنده إلى سنة ١٩٣٠ اشتراك سنوى على جميع خطوط السكة الحديدية! وكان يقف القطار له حيث لا يقف لأحد... بل يحمله إلى جلسته فى صعيد مصر قطار خاص لتصحح المصلحة خطأ رجالها فى بعض الأحيان.

وفى سنة ١٨٩٥ سافر سفرته الأولى إلى أوروبا وظل يرتحل إليها كل عام تقريبًا، ليبقى بها قرابة ثلاثة أشهر فى الصيف.

وأخذت أفواج الموكلين سمتها نحوه تجذبهم قوى خفية من سحر النبوغ، ولم تعد حياته ملكا له بل أصبحت للناس، وللأحداث، فكانت النزاعات تنحدر إليه فى القضايا الجنائية والمدنية والسياسية والحسبية والملية والشرعية والاقتصادية والزراعية والتجارية وما إليها، وفى

كلمة واحدة، أخذت النفس الإنسانية تلقى أفراحها وأتراحها بين راحتيه، فراح يقلب فيها بصره ليستنبط منها خلاصات التجارب، وليكون منها طرازه الفكرى العجيب.

وتقاذفته الأعاصير التى هبت على مصر فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى فاندفع من حادث جلل إلى حادث جلل كأنما كان يثب فوق القمم.

وآتت الإصلاحات الحكومية أكلها، وتوزعت الثروة، وشقت مجارى الماء، ومكن للأسر فى الريف، وتدفق على الوادى تيار من النماء غير مألوف، أراد به المحتل أن يصرف الأمة عما سامها من الخسف، لكن فيوض التقدم حركت وعيها فلم يثنها الرخاء عن التطلع إلى الجلاء، وكأنما أمسكت قوى العدو بزمام الزمن فجعل الاحتلال يعمل لتأخرنا وتفرقنا، وجعل تأخرنا وتفرقنا يعملان للاحتلال فى حلقة مفرغة لا تنتهى.

وكان طبيعيًا أن تكون المحكمة ملتقى فضائل الأمة ومضطرب مواهبها، وأن تركض المحاماة نحو الكمال ركضًا حتى لا تؤدها تبعات التطور الجديد، فأضيفت إلى أسماء الرعيل الأول «سعد» و«الهلباوى» و «محمد عبده» أسماء «قاسم» و «على فخرى» و «حسن عاصم» و «حفنى ناصف» ثم أسماء «ثروت» و «رشدى» و «فتحى زغلول» و «مينا إبراهيم» و «يوسف وهبه» و «محمد فريد» و «حشمت» و «عبد العزيز فهمى» و «لطفى السيد» و «أحمد لطفى» و «عمر لطفى» و «أحمد عبد اللطيف» و «أبى شادى» و «أبى النصر» وبقية الجيل العظيم.

وكما سيطرت المحكمة فى عالم الفكر سيطرت فى دست الحكم، فإذا المستشارون فى المحكمة هم الوزراء فى الغد، حتى إذا صدر الدستور لم ينسخ الآية وإنما عدلها، فانتقل المعين الذى لا ينضب من «غرفة المداولة» إلى «غرفة المحامين» ليسيطر المحامون على كراسى الوزارة ربع قرن بتمامه.

تلاقت فى المحكمة آمال الأمة، وآلامها، كما تلاقت فيها أموالها، وأثرى المحامى النابه أيما ثراء، وبايع عبقريته هؤلاء، وحسبه بيعة فيها هؤلاء.

* * *

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٢ جمعت يد السماء طائفة من الزعماء فى جمعية واحدة أنشئوها لتكون ميدانًا لنشاطهم القومى، وهى الجمعية الخيرية الإسلامية، فإذا بمنشئيها هم زعماء الإصلاح الدينى والسياسى والقضائى والاجتماعى، ومفاخر الطب، ومنشئو الجامعة، حتى ليندر فى تاريخ أمة أن تكون مدينة بمثل هذا الدين الضخم لمثل هذا العدد القليل من الأصدقاء! «محمد عبده» و «سعد زغلول» و «قاسم» و «حسن عاصم» و «الهلباوى» و «حشمت» و «علوى»، وإذا رؤساؤها «محمد عبده» إلى أن مات، «فالبرنس حسين كامل» إلى أن تولى العرش، وقد

استبقى رياستها مع رياسة مجلس شورى القوانين، فالبرنس «يوسف كمال»، «فعدلى يكن»، «فمحمد محمود»، «فالمراغى».

وظل الهلباوى مستشارها القضائى ثم وكيلها هو ومحمد محمود فى بضع عشرة سنة الأخيرة، ثم استقل بالوكالة فى رياسة محمد محمود، وكان سكرتيرها «طلعت حرب» لكن الهلباوى كان يستأثر فى أغلب الأوقات بكل الاختصاصات.

ولم يشأ القرن التاسع عشر أن يزايل الوجود قبل أن يترافع الهلباوى فى قضية خطيرة: لقد أطلق الأمير أحمد سيف الدين على الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) لسوء معاملته لزوجته أخت الأمير رصاصات سلمه الله منها وحكم على المتهم ابتدائيًا بالسجن ثمانى سنوات، فاستأنف.

ومضت إحدى الأميرات تسعى لدى إحدى (الكلفوات) لترجو زوجها «إبراهيم الهلباوى» أن يقبل الدفاع عن المتهم، فقبل على شريطة أن يكون وحده، فقبلوا. ودفع بأن الأمير مريضة أعصابه فثار المتهم وعزله من المرافعة، فى أثنائها، فسجل الهلباوى هذا العزل دليلا على صحة ذلك الدفاع!!

وصدر الحكم فى الاستئناف بإنزال العقوبة إلى ٥ سنين وانتهى الأمر بالأمير إلى أن قضى بقية حياته فى المصحات!

أما الهلباوى فدامت خصومة الأمير فؤاد له حتى مات وهو ملك فى سنة ١٩٣٦.

فى هذه الآونة كان قاسم يكتب، وكان على يوسف يكتب، وكان محمد عبده يكتب، فراح الهلباوى يكتب مقالاته المشهورة فى ذلك العهد بعنوان «إلى أى طريق نحن مسوقون». وذاع اسمه فى كل مكان، وأصبح من النوادر التى يتناقلها المثقفون قول العامة إذا تخاصموا: «أقتلك وأجيب الهلباوى».

وهكذا نعتته الأمة بما كان ينعت به «لاشو» نفسه إذ يقول «أنا الدفاع» بل لم يكن يطول به المكث فى الطريق، أو فى السوق، حتى تحييه الجموع وتكبر بيانه ولسانه.

دخل رجل يومًا يشترى «قطعة لسان» فأغلى بائع اللحوم الثمن، فصاح فى وجهه المشترى «هو لسان الهلباوى»!

وما نزال لليوم نسمع من «محطة الإذاعة المصرية» المنولوج الذى يباهى فيه صاحبه بأن له «فصاحة الهلباوى».

* * *

فى سنة ١٨٩٢ ولى الخديو عباس ورسم لنفسه سياسة الاستعانة بالنابغين يدفع بهم طغيان

الإنجليز فاتخذ الهلباوى منذ سنة ١٨٩٣ - مستشارًا للأوقاف الخصوصية ومستشارًا لديوان عموم الأوقاف ومستشارًا للخاصة الخديوية.

وأصابته هذه الظاهرة التى تباهى بها المحاماة كل المهن، وهى أن نباهة الذكر فيها بداية التبعات الثقال، فلا معدى عن التسلّح اليومى لها بالعلم والكرامة، فإدبارها مر، وإقبالها مرهق! حتى ليكثر الهواة فيها من القدراء، يؤثرون التخفف من أعبائها على الإدبار عنها، ككثير من النوابغ، للعمل فى وظائف الإدارة أو القضاء.

وكان إقبالها على الهلباوى فوق ما قدر ودبر، فلم يكن له بد من التعويل على جماعة من المبرزين كل فى ناحيته، ففى ديوان الأوقاف يعاونه وكيل قسم قضايا الأوقاف من سنة ١٨٩٧ إلى سنة ١٩٠٣ «عبد العزيز فهمى» - الرئيس الأول، بل الأكبر، لمحكمة النقض، والنقيب الثانى للمحامين إذ الهلباوى هو النقيب الأول، وثانى الثلاثة فى ١٣ نوفمبر، حيث كان سعد هو الزعيم الأول. وعبد العزيز فهمى أول واضع لمشروع دستور لمصر فى إبان مفاوضات الوفد المصرى فى باريس سنة ١٩١٩ وهو أكبر المشاركين فى دستور مصر ١٩٢٣ كما يظهر من أعمال لجنة الدستور ويليه فى ذلك عبد الحميد بدوى باشا رئيس هيئة قضايا الدولة.

كما كان يعاونه فى المكتب من بداية حياته طائفة من نوابغ الجيل القضائى مثل «عبد الرحمن سيد أحمد باشا» أول وكيل لمحكمة النقض وصفوة من النابهين الآخرين ممن تعاونوا معه وأفادوا منه، وأفادوه.

وكان الاعتراف بمزايا مساعديه إحدى مزاياه، وبهذا الاعتراف بفضلهم، والاغتراف من علمهم، وصل ذهنه بالفقه المصرى والأجنبى، وعلوم شتى وأبحاث معدة فى كل شأن.

ومن قبل هذا الأستاذ كان «ريباز» و «بلنك» و «ديمون» و «كلافيير» و «ديروفراى» يقدمون الأبحاث العظمى «لميرابو» الذى «خصه الله -كما قال جيته- «بموهبة الكشف عن الكفايات، وكانت الكفايات تلقى بنفسها بين يديه تأسرها طبيعته القوية المسيطرة، وبهذا حفت به جماعة من الأفذاذ ملأها بحرارته ودفعها إلى الغاية العليا التى كان يتغياها...» لكن صمت «ميرابو» طوى أعوانه أربعين عامًا، أما الهلباوى فلم يكن يألو أعوانه إعلانًا. وليس المقام مقام سرد لأسمائهم فحسبنا أن نذكر بعضهم. «كأحمد بك قمحة» وكيل مدرسة الحقوق و «عبد الرحمن سيد أحمد باشا» و «مراد محسن باشا» ناظر الخاصة الملكية و «حسن فريد بك» وكيل محكمة الاستئناف «وإسماعيل صالح بك».

وهكذا يلتقى الهلباوى كمحام، أو كرجل عام، بأضخم معالم التاريخ المصرى وكنوزه الفكرية، متعاونين معه، أو زملاء له، أو تلاميذ عليه.

وفى سنة ١٩٠٧ أنشىء حزب الأمة برياسة «محمود باشا سليمان» وعضوية «الهلباوى» و «على شعراوى» و «إبراهيم سعيد» و «عبد العزيز فهمى» و «لطفى السيد» و «حسن عبد الرازق» و «محمود عبد الغفار»، وغيرهم ممن أضحوا فى الغد نواة «حزب الأحرار الدستوريين».

* * *

توثقت عرى الإكبار والإعجاب بين الخديو الشاب وبين مستشاره النابه،فغدا شأنه كشأن «لاشو» مع «نابليون الثالث»، يحضر اجتماعاته وحفلاته. وينـدفع كبير المحامين – الهلباوى – كدأبه، فيقلد أمير الشعراء – شوقى – فى تقليد الرتب، لرجال الأدب، مقترحًا أن تمنح الرتب للمتبرعين «للجمعية الخيرية»، فيخفق، ومع ذلك يظل محلا لعطف الخديو، إذا حزبته الأمور فى المحكمة عهد إليه بمهمة الرأى أو مهمة الدفاع، كما حدث فى قضية «التلغرافات» – وسيأتى ذكرها – وفى قضية «المنشاوى».

كان من الأغراض الخفية للقضية الأخيرة وضع حد لتدخل الخديو شخصيًا فى أداة الحكم، فاتهم «على شلبى أفندى» مأمور مركز طنطا بأنه حمل بعض المتهمين بسرقة مواشى للخاصة الخديوية إلى بلدة «المنشاوى باشا» حيث جلدوا، فقدم المأمور والمنشاوى محبوسين لمحكمة الجنايات وعهد إلى «الحسينى» بالدفاع عن الباشا وإلى الهلباوى بالدفاع عن المأمور، وأشفق «حسن باشا عاصم» سر تشريفاتى الخديو على صديقه من تلك القسمة الضيزى إذ يتولى الدفاع فى هذه القضية وفى قضية «التلغرافات» وفى قضية «الخازندار» عن أسوأ المتهمين مصيرًا، لكنه كعادته كان بطل المرافعة، إذ أثبت كما قال «أن المأمور كان عبد المأمور» وهنأه فى الجلسة رئيس النيابة «أحمد طلعت بك»... الذى صار وزيرًا فرنسيًا لمحكمة الاستئناف.

ولما برىء موكله لم تصله كلمة شكر، ولا قيمة الأتعاب! فذهب إلى «الأسكندرية» ليقابل الخديو بعد صلاة الجمعة، فلم يقابله، كعادته! وضرب له موعدًا بعد الظهر فى القطار بمحطة «سيدى جابر»، فتأخر عن الميعاد خمس دقائق حتى إذا أقبل لامه الخديو لتأخره، فأجابه «لكننا انتظرنا سموكم ثلاث ساعات فى الظهر» فتبسم الخديو وراح يلومه على مرافعته إذ حمل على الخاصة فرد الباشوات الحاضرون بأنهم سمعوا وقرءوا فى الصحف أن مرافعته لم تكن شرفًا له فحسب بل كانت تشريفًا للمحاماة.

وقدرت أتعابه بثلثمائة جنيه أرسلت إليه.

لم يفقد الهلباوى استقلاله حتى مع مولاه، لأنه لم يكن يمثل الولاء، ولا الوظيفة، وإنما كان يمثل المحاماة مهنة النضال، والاستقلال.

ولقد دأب على تمجيد ذلك الاستقلال فى كل مجال، فلم يتردد فى أن يترافع فى قضية سرقة

أحجار من جزيرة الزبرجد، وكانت الخاصة الخديوية تعتبرها ملكا لها، فهدم نظريتها، مع اهتمام الخديوى الشخصى بالقضية.

ولقد كانت الخاصة بحاجة إليه مع ذلك..

كان يبرح العاصمة فى نهاية الأسبوع إلى مزارعه، وإنه لفى بعض أسفاره إذ ناب عنه زميل فى قضية للخاصة أمام محكمة الاستئناف برياسة «المستر بوند» وكان الخصم مكفوف البصر، فطعن فى عقد موقع عليه بختمه قائلا إنه كفيف لا يدرى محتوياته، وقررت المحكمة استجواب الموظف الذى استوقعه، وأجلت القضية أسبوعا فحضر الهلباوى ليتساءل أمام «المستر بوند»: ما الفارق بين هذا الكفيف الذى لا يرى ولا يقرأ وبين ملايين المبصرين الذى يرون، ولكنهم مثله لا يقرءون، ولا يصدر من أجلهم قرار بالاستجواب!. أم أن المنطق العادى يتغير إذا كانت خاصة الخديوى هى خصم العميان!!. ولم تنفذ المحكمة قرارها..

جلاد دنشواى

بلغ الهلباوى فى ذلك العهد قمة حظه من المجد، حتى ليكون درعًا يتّدرع به الخديوى فى المحكمة، وحتى ليرد على الخديوى كما رأيت، ولكن الدنيا تدور، والليالى متقلات بالعجائب... وأثقلها ذلك اللقب الذى كانت تدخره له غيوب القدر «جلاد دنشواى».

ففى يوم الأربعاء ١٣ من يونيه سنة ١٩٠٦، قام خمسة من الضباط الإنجليز من معسكرهم إلى «دنشواى» من أعمال «المنوفية» لصيد الحمام فأصابوا بعض الأهلين، فالتحموا، وأصيب بعض الضباط إصابات أفضت إلى الموت.

كان الهلباوى فى عزبته بالبحيرة إذ وقع الحادث فترامت إليه أنباؤه فعزم أن يحضر التحقيق مع المتهمين وهو فى طريقه إلى القاهرة، ولما وصل إلى طنطا سأل ناظر المحطة عن مكان التحقيق فقيل إنه فى «البتانون» فرآه بعيدًا، وكان اليوم قائظًا، فرآه غير صالح للسفر... واستأنف السفر مع القطار إلى القاهرة لأن السماء لم تكن تريد له أن يحضر فى ذلك الجانب..

وكان «مصطفى فهمى باشا» ناظر النظار قد علم أنه على سفر فأوفد مندوبًا إلى المحطة يدعوه إليه فى الوزارة فقصد إليه حيث عرض عليه توكيله كمدع عمومى.

وكانت قد شكلت لمحاكمة المتهمين محكمة مخصوصة تنص المادة الرابعة من المرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيلها لمحاكمة المعتدين على جند الاحتلال على «أن ترفع الدعوى لجلسة علنية بمجرد إتمام التحقيق وتكون المرافعة شفاهية ويختار البوليس محاميًا لإثبات التهمة» وقبل الأستاذ كعادته التوكيل دون تفكير فيما سيجره ذلك القبول.

وبدأ عمله فى الغداة فماز بين المتهمين وأخرج من التهمة كثيرين بعد خلاف مع أولى الشأن دونه فى مذكراته، ثم اجتمع بمحامى المتهمين الأساتذة «لطفى السيد، ومحمد يوسف، وإسماعيل عاصم» ليظهرهم على خطة دفاعه... وهذا إجراء لايصنعه غيره.

انعقدت المحكمة برياسة بطرس غالى باشا ناظر الحقانية بالنيابة وعضوية «المستر بوند» وكيل محكمة الاستئناف وفتحى زغلول رئيس محكمة مصر ونائب المستشار القضائى وهو إنجليزى وضابط إنجليزى عن الجيش الإنجليزى..

وترافع الهلباوى ثلاث ساعات فى ليلة ٢٦ من يونيو وفى صباح اليوم التالى، وكان فيما قاله للمحكمة إن سبق الإصرار غير متوفر إلا عند الزعماء وقضت المحكمة بإعدام أربعة وحكم

على اثنى عشر من الباقين بالأشغال الشاقة أو الحبس و ٥٠ جلدة وبرئ ٥٢ شخصًا... وكان يقول إنه خدم المتهمين بمرافعته.

ولما انفضت المحكمة، سأل بطرس باشا الهلباوى عن رأيه فى الحكم فقال «.. إن مثلى مثل الوالدة التى يصاب ابن عزيز عليها بداء فى ساقه، ويرى الأطباء ألا سبيل إلى علاجها وأنه يجب بترها، فلا يسع الوالدة إلا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل..».

رفع «كرومر» راية الدم، بمجرد صدور الحكم - فكان تنفيذ الحكم بالشنق والجلد على أعين أهل المتهمين وقراباتهم بربرية هاجت المشاعر، أو كما قال «هيكل باشا» فى كلامه عن مصطفى كامل «... وغداة صدور الحكم نفذ على صورة يقشعر من هولها البدن فكان كل محكوم عليه بالإعدام يعلق فى المشنقة ويبقى معلقًا أمام أنظار أهله وأبنائه إلى أن يجلدوا اثنين من المحكوم عليهم بالجلد.

وكان هؤلاء يجلدون بكرابيج ذات ثمانية ألسن معقود طرف كل لسان منها بقطعة من الرصاص، ومن حول المشانق والمجالد وفوق أسطح المنازل وقف الناس من أهل هؤلاء التعساء وذويهم يشهدون جلودهم تشوى بالكرابيج وجثثهم فارقتها أرواحها معلقة فى المشانق، ومستشار الداخلية الإنجليزى واقف يحافظ على النظام لهذا المشهد الذى أبدعته إنجلترا فى مطلع القرن العشرين... !»

بل كما قال «مصطفى كامل» فى تقريره الذى حمل به على «كرومر» فى مصر وأوربا حملته القاضية «.. نصبت المشانق ووضعت آلات الجلد والتعذيب فى وسط دائرة مساحتها ٢٠٠٠ متر مربع وأحاطت «عساكر الدراجون» الإنجليزية بالمحكوم عليهم. والتفت الخيالة المصرية حول الإنجليز وتولى «المستر متشل «مستشار الداخلية» ومعه مدير المنوفية، أمر التنفيذ! وقد تقدم إليهم ابن أول المحكوم عليهم بالشنق، سائلا مقابلة والده لأخذ وصاياه الأخيرة فرفضوا قبول الرجاء الذى هو أعز ما يرجوه الإنسان ويحتمه الشرع والعدل... فشنق رجل، ولبث أعضاء عائلته وأقاربه وهم على بعد يملئون الفضاء بصراخهم الممزق للقلوب... وجلد اثنان أمام الجثة وتكرر هذا المنظر ثلاث مرات! واستمر ساعة من الزمن!... منظر وحشى مهيج...

إنى جئت اليوم... أسأل الإنجليز الغيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا إذا كانوا يرون بسط النفوذ الأدبى والمادى لإنجلترا على مصر بالظلم والعسف وصنوف الهمجية...

جئت أسأل الذين يجاهرون فى كل آن، ذاكرين الإنسانية، مالئين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط، إذا حدثت فظائع فى بلاد أخرى دون فظيعة «دنشواى» ألف مرة أن يثبتوا صدقهم وإخلاصهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع مثل حادثة «دنشواى»، يكفى وحده أن يسقط إلى الأبد المدنية الأوروبية فى أعين العالم كافة... جئت أسأل الأمة الإنجليزية إذا كان

يليق بها أن تترك الممثلين لها فى مصر يلجئون بعد احتلال دام أربعة وعشرين عامًا، إلى قوانين استثنائية ووسائل همجية. بل وأكثر من همجية...»

وحملت صحيفة «الحزب الوطنى» (اللواء) على الحكم وعلى المدعى العمومى وسيطرت عوامل شتى على الحادث وكان الهلباوى - كما جاء بمذكراته - قد ترافع ضد إخوة «الشيخ عبد العزيز جاويش» محاميًا عن «الكونت زيزينيا» فى مارس سنة ١٩٠٦ فبرىء رجال الكونت وأدين أخوة الشيخ - فتربص الكاتب العظيم لفرطات المحامى العظيم.

وانتقل الأمر إلى مجلس العموم بإنجلترا وتداولته الصحافة فى فرنسا فطاح «باللورد كرومر»... فاستقال فى ٤ من مارس سنة ١٩٠٧ واضطرت إنجلترا إلى الموافقة على العفو عن المحكوم عليهم فى «دنشوى» فى ٨ من يناير سنة ١٩٠٨ بفضل مصطفى كامل. وبقى الهلباوى بمصر يحمل وحده أوزار الحادث كله عند الكتاب من مواطنيه... يريدون أن يقتلوا كرامة رجل ليحيوا شعور أمة!! فلم يمت لأن الأمة تريد له الحياة.

قال رحمه الله فى مذكراته «وأمسى الهلباوى معروفًا بعنوان لطيف وهبه له الشيخ جاويش وهو جلاد دنشواى». بل إنه لبختتم تعليقه على هذه القضية بقوله:

«ما أتعس حظ المحامى وما أشقاه، يعرض نفسه لعداء كل شخص يدافع ضده لمصلحة موكله فإذا كسب قضية موكله، أمسى عدواً لخصمه دون أن ينال صداقة موكله».

وفى يوليو سنة ١٩٠٦، وجه حافظ إبراهيم للهلباوى، داليته المعروفة

أيها المدعى العمومى مهلا بعض هذا. فقد بلغت المرادا
قد ضمنا لك القضاء بمصر وضمنـا لنجلك الإسعادا
فإذا ما جلست للحكم فاذكر عهد مصر، فقد شفيت الفؤادا
لا جرى النيل فى نواحيك يا مصـر ولا جادك الحيا حيث جادا
أنت أنبت ذلك النبت يا مصـر فأضحى عليك شوكًا قتادًا
أنت أنبت ناعقًا قام بالأمس فأدمى القلوب والأكبادا
إيه يا مدره القضاء ويامن ساد فى غفلة الزمان وشادا
أنت «جلادنا» فلا تنس أنا قد لبسنا على يديك الحدادا

أما عن الناحية السياسية فليست خطيئة الهلباوى بالقدر الذى قدرته الصحافة المعادية، وأما عن الناحية القضائية، أو قبول المرافعة فى القضية، فإن دكريتو المحكمة أوجب حضور المحامى ووجود المدعى العام كما أوجب جلوس القضاة، وتقاليد المحاماة لا تنهى عنه، وبوجه خاص لم تكن تقاليد هذا المحامى الشخصية تأباه، فلقد قضى حياته يترافع عن كل المتقاضين، ومنهم خصومه السياسيون! وأما الأتعاب فكانت ٣٠٠ جنيه وهى أتعاب عادية بالنسبة له فى ذلك

العهد.. ولقد وصلت أتعابه قبل ذلك إلى ٥٠٠ جنيه فى بعض القضايا.

لكن الحملة أنتجت آثارها، فكانت درسًا قاسيًا من السماء، وإثباتًا لقوى الأمة. فإلى أى ذروة من الذرى، وعند أى من الحدود، كان هذا الرجل الجبار الخطى، سيظل مندفعًا فى الصعود!!

حورب الهلباوى حربًا مدمرة، ونقص دخله فى الأعوام الثلاثة التالية، وكادت تبسل نفسه فى غمرات الأسى، وانطوى عليها يذاكرها ما فات وما هو آت..! فلما تكدر الأفق أمامه فى الدنيا، تطرق الشك إليه فى المحاماة، وكادت تقصف عوده سخطات الوطن.

وعرضت عليه فى هذه الأثناء، وظيفة مستشار فى محكمة الاستئناف، أوشك أن يقبلها، لولا أن جاءته الحكمة من صميم الريف على لسان سيدة مكفوفة البصر، عرضت عليه قضيتها وحدثته أنهم يروون فى فناء المحكمة أنه سيلى قضاء الاستئناف، وذكرته بأن فى مصر أربعين مستشارًا سيكون واحدًا منهم، ولكن فى مصر محاميًا واحدًا لا مثيل له، هو الهلباوى، فتبسم ضاحكًا من قولها. وكأنما كانت كلمة القدر، فقبل القضية ولم يقبل القضاء، ورفض ما حملته إليه من الأتعاب قائلا إننى مدين لك بكثير... ودافع عن بنتها القتيل دفاعًا أكسبها كرامتها ودعواها.

وراح يدفن آلامه فى الثرى... بالعمل فى سبيل الثراء، والعناية بمزارعه المترامية الأطراف فى شمالى الدلتا.

لكنه عرف الاضطهاد، أفظع ما يكون الاضطهاد، من القوى، ومن الجماعات ومن الأفراد، فكان أعظم صوت ارتفع بأنات المضطهدين...!

وتألف من هذا الاضطهاد، ومن محاكماته الشخصية السابقة، ذلك المزاج التاريخى للمحامى الضخم الذى دخل به فى ذمة التاريخ. مدافعًا ضد الظلم، من أجل نفسه، ولأجل الناس.

* * *

ولا غرو إذا قرأنا فى مذكرات سعد زغلول

[فى يوم الاثنين ٢٦ ابريل ١٩٠٩ انعقد مجلس النظار. وقال الخديوى:

إن مركز محمد فريد فى الحزب الوطنى متزعزع. ويراد حلول الهلباوى محله]

وأى هذا كان فهو شهادة من الخديوى فى مجلس نظاره، بالحزب الوطنى أو من الحزب الوطنى، بمكانة الهلباوى فى الوطنية المصرية، تعضدها شهادات أخرى مثلها أو أقوى منها على ما سوف نرى. واسم الهلباوى يتردد فى غير موضع من مذكرات سعد وكلها تشير إلى مكانته المرموقة وحاجة الأمة إليه.

محامى القضايا الوطنية

١ - قضية أحمد حلمى ١٩٠٩

لم يطل على الهلباوى عهد الأسى والأسف، إذ جاءته التحايا سراعا من معسكر الخصوم...!

فلقد أهرع إليه جماعة من شباب الحزب الوطنى، موسطين الأستاذ «لطفى السيد بك» ليتولى الدفاع عن الأستاذ «أحمد حلمى»[١] أحد كتاب الحزب. وأحد واصفى يوم التنفيذ فى دنشواى، وكان قد اتهم فى قضية صحفية يمس الدفاع فيها ذات الخديو، وهم يخشون رفضه لما غمزته به أقلامهم ولاتصاله بالخديو، فقبل الهلباوى القضية قائلا، «ليس قبولى لهذه القضية بحاجة إلى وساطة».

وانطلق ناظر الأوقاف، إلى مستشار الأوقاف، يستنكر منه وهو محامى الخديو، أن يحضر ضد الخديو!

قال لست حاضرًا إلا عن متهم!

فجاءه ناظر الخارجية «حسين رشدى باشا» فصمم.

فدعاه ناظر النظار فصمم.

قالا لقد كنا نفكر فى أن نستصدر عفوًا عن أخيك المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة: لكن تصميمك يجعل الطريق شاقة!...

قال: الآن زال شكى وسأترافع...

ترافع الهلباوى عن المتهم، وهو عليم بما سيفقده، لكنه لم يدخر كفاياته ومرتباته واتصالاته، وحرية أخيه!... من أجل حرية المتهم فى جريمة رأى[٢]. وعلى ذلك قدم استقالته[٣] من وظائفه ليترافع.

---

(١) أبو زميلنا المرحوم المستشار بهجت حلمى وجد الصحفى صلاح جاهين.

(٢) وفى مذكرات سعد ما يوضح فزع الخديوى من القضية [اجتمعنا يوم الجمعة ١٢ مارس سنة ١٩٠٩.... ثم صعدنا إلى الخديوى ودار الكلام فى القضية المرفوعة ضد صاحب القطر المصرى (أحمد حلمى) وما حصل من القاضى من تأخيرها إلى ٥ إبريل واستنكر ذلك]

ثم نقرأ فى مذكرات سعد [٢٩ مارس ١٩٠٩.... وقد دعينا للاجتماع بالقبة أمس... وأظهر الخديوى استياءه من الهلباوى وخطابته فى حزب الأمة لكونه موظفًا بالأوقاف] فالهلباوى يؤرقه مرتين فى شهر واحد. ويفضى بذلك إلى مجلس النظار!

(٣) كان أعضاء اللجنة أصدقاء ثلاثة للهلباوى وزملائه فى عضوية الجمعية الخيرية: رشدى باشا وزير الخارجية والنائب العام ثروت باشا وأحمد فتحى زغلول باشا (أخو سعد الأصغر) وكان من قضاة محكمة دنشواى.

ولم تمض أسابيع حتى شكلت لجنة لفحص قضايا الأوقاف، لمعرفة هل تستحق القضايا ما يدفع عنها من الأتعاب ثم ألغيت الوظائف أو كما ورد فى كتاب عبد الخالق تروت ودوره فى السياسة المصرية «لما كان قد تبين من أن ما يتقاضاه المحامون التابعون لقلم القضايا من أجر لا يتناسب مع الأعمال التى يؤدونها».

٢ - قضية الوردانى

ثم تتابعت التحايا - وحتى الزمن هامته للرجل الذى لا يحنى هامته!... ففى ٢٠ من فبراير ١٩١٠ قتل الدكتور «إبراهيم ناصف الوردانى» من الوطنيين المتطرفين «بطرس غالى باشا» ناظر النظار وكان من المتهمين بالاشتراك معه الأستاذ «عبد الخالق عطية» المحامى ووكيل مجلس النواب فيما بعد، فوكل الهلباوى فى المرافعه عنه أمام قاضى الإحالة، ولما صدر القرار بأن لا وجه لإقامة الدعوى ضد الشركاء، بقى «الوردانى» وحده، وكان قد راعه دفاع الهلباوى بجلسة الإحالة عن عبدالخالق، فبعث إليه كتابًا عن طريق رئيس النيابة يرجوه أن يترافع عنه[1].

ويقول الهلباوى عن ذلك الخطاب وهو يملى مذكراته سنة ١٩٢٩ : «... ومع أنه مضى نحو العشرين عامًا لازلت أذكر ما اعترانى من الغبطة والسرور بهذا الحظ...»

وأى غبطة، وأى حظ!... لقد تولى خصومه أن يردوا على خصومه! بل على أنفسهم...!.

إنها لظاهرة عظيمة، تلك التى تفرض فيها العبقرية نفسها على الخصوم وكأنما تضيق عليهم المسالك المتنادحة، فلا يجدون لهم ملاذًا إلا العدو..! أم أنه ليس ضيقًا تضيقه الدنيا، وإنما هى الضخامة التى تزحم الوجود كله، وتملأ الفراغ كله، فلا مهرب منها إلا إليها!

عندما نظرت القضية سأل الرئيس «المستر دلبر اوغلو» عن برنامج المحامين فقالوا: إن محمود بك أبو النصر سيترافع فى سبق الإصرار، وأحمد لطفى بك فى أن الجريمة شروع أما الهلباوى بك فسيترافع فى الظروف المخففة.

ترافع لطفى «النقيب الرابع لسنة ١٩١٦» وأبو النصر «النقيب الثالث لسنة ١٩١٥» حتى إذا جاء دور الهلباوى «النقيب الأول» جاء كعادته آخر المترافعين، وكان قد أعد مذكرة مثلما أعد النائب العمومى - ثروت باشا - مذكرة. فهو الذى حقق القضية ساعة وقوع القتل. وهو من أبلغ رجال القضاء فى العربية وأعظم نائب عام فى تاريخ القضاء. سأل الرئيس الهلباوى: هل ستكون مرافعتك من طراز مذكرتك؟ قال بلى، قال: «يا هلباوى بك؛ إن من واجباتى أن أنبهك أنك إذا خرجت فى مرافعتك عن الموضوع إلى السياسة تضطر المحكمة إلى جعل الجلسة سرية» فأجاب... بأنه مضطر بحكم الدفاع أن يتكلم فى السياسة لأن الجريمة

---

(١) وبهذا وضعت شهادة الوردانى مرافعه الهلباوى أمام قاضى الإحالة فى مقدمة المرافعات الوطنية.

سياسية، فأذن الرئيس بالكلام، حتى إذا وصل الهلباوى إلى الكلام عن اتفاقية السودان، وقفه وأمر بإخلاء القاعة.

وهكذا اقتضى نظام السرية أن يطوى عن جمهور الأمة ذلك الدفاع العظيم، لولا ما آل إلينا من مذكراته المكتوبة بالعربية والفرنسية.

استمر نظر القضية من ٢١ من أبريل سنة ١٩١٠ إلى ١٨ من مايو سنة ١٩١٠ بعد أن غمرت البلاد موجة من التوتر: فالمحتل فى فزع من مضاعفات الوعى السياسى الجديد، والوزراء والحكام مروعون من الصدمة التى أصابت الرأس منهم، والأمة تحبس أنفاسها، هالتها المفاجأة، قانطة مما روجه المرجفون من دعاة الاحتلال من أن التعصب الدينى سبب الحادث، متسائلة ماذا عن المستقبل؟.

فلما تقدم الهلباوى بدفاعه تقدم فى جلال المحاماة ليثبت أن فى مصر رجالا ليسوا أقل بطولة من «شوفو لاجارد» و «بربيه» و «مالزرب» و «دى سيز» وهو الهلباوى الذى يقول فى مذكراته:

«أنا معتقد أن واجب المحاماة كثيرًا ما يعرض صاحبه إلى الخطر وإنى كنت ولازلت أعتقد بأن صناعتى شبيهة، إلى حد ما، بالعسكرى المجاهد، وهو فى الخندق يقدم نفسه ضحية لوطنه. ويكفى أن يراجع القارئ ما حدث لى من الأخطار....».

إن الهلباوى ليتحدى الخطر، فيحمل على الدولة المحتلة حملة هائلة، كما يتحدى فى القيام بواجبه فى كل مناسبة، سلطان الكبراء أو الوزراء أو سلطان الخديو، بل إنه ليتحدى الضعف البشرى، فيترافع عن المتهم ولو كان هو خصم المتهم، فتلك هى المحاماة: أداة العدل، والعدل أقوى من الضغينة، وهى صناعة الشجعان والشجاعة أول ما تكون، تكون ضد النفس. وآية المروءة والنجدة، والنجدة الحق نجدة الخصوم.

المحامى فى ردائه هو الجندى فى شِكته، يدافع عن ثرى الوطن حين يدافع عن وجود الوطن، وعن المعانى العالية التى اختص بها الناس، وهى الحرية أو الكرامة أو المال، بل الروح أحيانًا. لكأن المحامين فى مكانهم الذى يطل عليه القضاة، جند فى الخنادق مستهدفون للمهالك، ولا عليهم إذا لقوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب، أو خاصمتهم أقوى القوى فى الوجود.

إننا لا نستطيع أن نراجع – كما أهاب بنا – ما حدث له من أخطار وإن كنا نكاد نستشعرها. لقد بلغت المحاماة على يديه ذروتها، فهو الرجل القدوة الذى يحمل المشاعل، ويذوق عذاب الحريق، لينير لمن بعده الطريق؛ فكان كما قال: «هنريون دى بانسى» «متحررًا من القيود التى تقيد سائر الرجال، تسمو نفسه عن الاحتماء بغيره، ويبلغ به إنكار الذات ألا يصطفى لنفسه المحسوبين والعبيد، لاسيد له، ولا عبد عنده».

وقف الهلباوى إلى جوار «الوردانى» كما وقف من قبل، وكما سيقف من بعد، إلى جوار الذين لا ناصر لهم والذين تقف القوى كلها ضدهم.

* * *

وقف الهلباوى فى فاتحة هذا القرن إلى جوار «الوردانى» وهو خصمه السياسى مثلما وقف «بربيه» بفرنسا فى فاتحة القرن الماضى وهو ملكى، إلى جوار «كامبرون» قائد الحرس الإمبراطورى، وقائل الكلمة المشهورة فى «ووترلو» «الحرس يموت ولا يستسلم»، فلم يخضع المحامى فى واجبه لمذهبه، بل صاح «بربيه» الملكى فى وجه الملكية بقولته العظمى «لا يليق بالملك أن يجمع الجرحى من المعركة ليقذف بهم إلى المشنقة».

ولما قدم «لويس بونابرت» «لمجلس الأعيان» لمحاولته إحداث انقلاب فى الدولة، وكان الأعضاء قد شاركوا فى عدة انقلابات صاح فيهم مدافعًا عنه ضدهم «ضعوا أيديكم على ضمائركم قبل أن تحكموا وقولوا: نشهد الله والوطن، أننا لم نكن لنشترك فى نظامه لو نجح انقلابه.. فلن يصلح للقضاء عليه إلا من كان يثور ضده إذا نجح!»

وهذا أبوه «بربيه الكبير» يتقدم للدفاع عن «أشجع الشجعان» فى جيش نابليون المارشال «ناى» والصحافة الملكية تتوعده، والجماهير تتربص به. ولما نظر «شوفو لاجارد» إلى الملكة فى سجنها وجد أيام السجن قد شيبتها فى صباها، فبكى...! فراحت هى تطمئنه! حتى إذا انتهى من مرافعته طلب النائب العمومى رأسه، فلم ينج إلا لسرعة تغيير النظام... ولما استقبله «نابليون» بعد سنين قال له: أأنت المدافع عن «مارى أنطوانيت»؟ قال أجل يا مولاى: أنا المدافع عن ملكة فرنسا...

بلى: تلك هى المحاماة وذلك «شوفو لاجارد» نفسه محامى «مدام رولان» القائلة «أيتها الحرية، كم من الدماء تراق باسمك!» ومحامى رئيس المجلس «بايى» ومحامى عذراء الثورة «شارلوت كورداى» قاتلة زعيمها «مارا» كانت الرءوس تساقط من حوله، ومع ذلك يترافع عن هؤلاء الذين سفك القضاة الظالمون دمهم. وهو لا يخاف ولا يختفى... بل وهو يعلم منذ شهور أن «مالزرب» قال «لمجلس الوفاق» وهو يترافع عن الملك: «إنى أقدم إلى المجلس الحقيقة ورأسى فقتل الملك وقطع رأس المحامى!

أما «دى سيز» المحامى الثانى عن الملك فسيق إلى السجن فى انتظار الإعدام.

لقد قهر المشرع المحاماة فى المجلس التشريعى فألغى نظامها، وألقى بنوها ألويتها وفيهم رئيس المجلس «توريه» وزعيم الثورة «روبسبير» وخطيب المثقفين «برناف» وكبار المشرعين «كبورتاليس» و «مرلان»، لكنها كانت تتحدى الطغيان خارج المجلس وداخله، فيتصدى بنوها

للدفاع متبرعين برءوسهم على أكفهم دون أن يعرف الرعب سبيلا إلى قلوبهم!

تلك مواقف المحامين إلى جوار رجال تتطاير حول أعناقهم سهام السياسة. وإذا كانت مواقفهم الأخرى أقل روعة فهى أكثر عددًا، لكنها ليست أقل كرامة...

تلك صناعة الشجعان! ولم يكن الهلباوى إلا واحدًا من أشجع الشجعان، الذين شقوا الطريق إلى مجد الصناعة: كانت المحاماة عنده. موهبة، قبل أن تكون علمًا أو تجربة، يهدر مصلحة محققة لنفسه فى سبيل مصلحة محتملة لموكله، ويضحى بذاته وماله فى سبيل رأيه وكرامته، وإن تعجب فاعجب له إذ يضحى كل شىء فى سبيل أعدائه!

لكن العجب يزول، والإعجاب يزيد، إذ تدرك أن التضحيات ليست فى سبيل العدو، وإنما هى سبيل المحاماة...! وهى ضمان العدالة الذى لا يغنى عنه أى ضمان وفيها من البطولة أكثر مما فيها من الصناعة.

إنه الهلباوى نفسه الذى يهيب بالمحامين «... أن يعلموا أن المعارك لخدمة الوطن لن تصدق مبادئها أو غاياتها إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن على أن حياته له، وليعلم المترافعون جميعًا وخصوصًا المحامون أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى، وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه فتلك هى حقيقة المحاماة».

أجل! يالها من صناعة «تسمو - كما قال داجوسو - على القيود وترتفع بصاحبها دون أن تحد من حريته، تزرى بالزخرف الذى لا يفيد الفضيلة، وتجعل الرجال نبلاء، وإن لم يولدوا نبلاء، وتجعلهم سعداء، وأغنياء، دون أن تتوافر لديهم أسباب الثراء...»

وقف الهلباوى فى هذه الآزفة مواقف الأبطال حين البأس، لا ينخلع قلبه، ولا تطرف عينه، لأن حضور ذهنه لم يكن يعوزه عند الفواجع بل كان يزداد. لم تخذله شجاعة النفس ولا شجاعة الجسد - أمام المحكمة وهو يسمع، ويبصر، السخط المدمر، على المتهم وممثلى المتهم، وما يصدر عن رئيس الجلسة الإنجليزى من المعانى فيصيح بالرئيس إذ يقاطعه، ليمنعه أن يقاطعه! ويستطرد ليخاطب المتهم بكلام ضخم كأنما يخاطب به التاريخ:

«خدمت نحو الخمسة وعشرين عامًا محاميًا، ولم يخطر ببالى يومًا.... سبب اختيار الرداء الأسود حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء، ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذى تزدان به صدور من عهد إليهم إصدار الأحكام النهائية. أما الآن وقد أبعدت عن قلبى هذه القضية كل راحة. وجعلتنى مرآة لتلك القلوب المنفطرة كأم المتهم وشقيقته وباقى أهله... قلت إن كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمز الحداد والمصائب للمحامى الذى يمثل القائم بالدفاع عنه، وباللون الأخضر الذى يتحلى به صدر القاضى، الرمز إلى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة، فنعم الاختيار...

كأنما نحن هنا فى هذه القاعة، أمام أولئك القضاة المتشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض، نقوم بمأمورية شبيهة بمأمورية أولئك الأحبار فى هياكلهم الذين اتخذوا مثلنا ثياب الحداد وهم يتضرعون إلى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الذاهبة إلى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه... فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكمًا فى عباده، الذى علمنا أنه كما أن من صفاته العدل، فإن من صفاته الرحمة، وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل...»

ثم يقول...

«الآن لى كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدى القاضى: الأولى، أنى إذا كنت قاسيًا عليه فى نعته فلأنى خاضع لقانون ليس دائمًا.. ملتئما فى أحكامه مع ما توحى به الذمة والضمير، لأنه مضطر فى أحوال كثيرة – رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانته – أن ينظر نظرًا آخر فى تعريف الحل والحرام، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون.

فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضًا أن تتقبل قبولا حسنًا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية. الثانية: أنى إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران، فلأن ذلك واجب أيضًا يقتضيه الدفاع. ولكن إذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال، وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء وقطاع الطريق، فارفع نفسك عن هذا السبيل، واقبل نبال الموت بقلب البواسل، فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدًا..

اذهب إلى لقاء الله الذى لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن ظروف الزمان والمكان.

اذهب مودعًا منا بالقلوب والعبرات.

اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك.

اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة».

* * *

وليس بدعًا أن تقرأ المذكرة المطبوعة أو محاضر الجلسات. فى نظامنا القضائى الذى لا يعرف «الاختزال» فيهدر الفصاحة القضائية كلها وكثيرًا من الحقائق، ثم لا ترى إلا معالم لما قيل، أما الصيحات والوثبات واللفتات، والألفاظ التى كان لها فى فمه معان تضاف إلى معانيها، وقوة فوق القوة التى فيها، وفى كلمة واحدة «المرافعة»، فلا نلتقى بها على حقيقتها وكامل روعتها.

وهكذا تضافر الارتجال وانعدام الاختزال على ضياع أعظم آثاره.

والفصاحة القضائية كالكتابة على الرمل أو على الماء «عمل» يبعثره الهواء ولا تحفظه

المضابط ولا المطابع. سأل رجال «الأكاديمى» النقيب «بتولو» عن كتاب يتقدم به ليقبل بينهم وفقًا للتقاليد فقال «ليس لدى شيء» قالوا «تجمع بعض المرافعات فى مجموعة» قال «... ولا هذا أيضًا... إننى رجل كلام، لم يكتب مما قلته شيء، فخذونى كما أنا، أو دعونى»... فأخذوه..

وفى سنة ١٩٣٥ قصد مصطفى بك حنفى وكيل وزارة العدل السابق إلى الهلباوى فى مكتبه يطلب مرافعة من مرافعاته لنشرها فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية بمناسبة انقضاء خمسين عامًا على إنشائها – وكانت الخمسون عامًا قد انقضت على الهلباوى فى المحاماة – فقال له: ليس عندى. فنقلوا بعض المرافعات من محاضر الجلسات.

أو كما قال «هنرى روبير» عن «جامبتا» «إن أسوأ ما يصيب الخطيب المرتجل أن تنشر خطبه – لأنها ستكون جافة خالية من الإشارات التى صحبتها عند الإلقاء ومن موسيقى الصوت الذى ألقاها».

ولا يصدق هذا المقال على أحد فى مصر قدر ما يصدق على الهلباوى.

* * *

هاتان قضيتا «دنشواى» و «الوردانى»، بلغ الهلباوى فى الثانية ذروة السمو الفنى، والشرف الوطنى، وتحمل المحنة فى الأولى قيامًا بواجبه كمحام...

كانت قضية «الوردانى» نهاية الانفجار الذى أعقب قضية «دنشواى» فكان صوت المحامى العظيم فى سنة ١٩١٠، رجع الصوت لكلامه لبطرس باشا غالى فى سنة ١٩٠٦ عندما سأله عن الحكم فى قضية دنشواى، ليثبت أن المحاماة مرآة العصر تنعكس عليها علاماته وسماته، وليثبت أنه كان فى الحالين صفحة المرآة، فكان رجل الساعة فى الأولى وفى الثانية...

بل كانت قضية «دنشواى» عنصرًا من عناصر قضية «الوردانى» فلقد قتل «الوردانى» «بطرس باشا» من أجل «اتفاقية السودان»، وحكمه فى قضية «دنشواى»، وتفكيره فى «مد امتياز القناة» وإحياء «قانون المطبوعات»، رغم رفض سعد ومحمد سعيد زميليه فى الوزارة إحياءه، حتى ليستعين بطرس عليهما بتوسيط الخديو، فيحيى القانون فى سنة ١٩٠٩، بل ويصدر معه قانون «النفى الإدارى»!.

ومع أن «دنشواى» كانت سببًا للقتل فقد دعا الوردانى للدفاع عنه فى قضيته الرجل الذى سموه «جلاد دنشواى».

واجه الهلباوى دنشواى مواجهة أبطال المحاماة، فأصاب المحكمة، والمحاكمة والحكم، وتنفيذ الحكم، وأصاب نفسه..!! وفى كلمة واحدة: وقف «جلاد دنشواى»، «محكمة دنشواى» فى قفص الاتهام، ولم يلتفت إلى منصة المحكمة قدر ما التفت إلى منصة التاريخ! ففاق نفسه!.

فإذا رجعت إلى كلامه فرأيت حكم المدعى العمومى فى قضية دنشواى على قضاة دنشواى – والقتيل رئيسها – فإنك ستجد أرفع المعانى فى المحاماة وهو تقديم المحامى نفسه قربانًا لموكليه...

* * *

بحسبنا أن نتلو الفقرات التالية مترجمة عن الأصل الفرنسى:

«لقد كانت دنشواى إحدى الفواجع الكبرى التى رزئت بها مصر من عهد الاحتلال البريطانى. كانت محكمة بلا قانون، بلا نصوص، تصدر ما تراه مناسبًا من العقوبات، ولها أن تحكم أقسى الأحكام – حتى الإعدام – على من يرتكب أهون اعتداء على جندى بريطانى! كان إنشاؤها مخالفة صارخة للعدالة البشرية، لم يقنع منشئوها بأن يخلقوا محكمة بغير قوانين، ولكن جسارتهم دفعتهم إلى أن يشوهوا جيدها بإجراءات بشعة غاشمة... كان الدكريتو يوجب أن تكون أغلبية قضاتها من الإنجليز...

فكيف يحابى أحد الطرفين...!

ولماذا يميز المدعون هذا التمييز؟ أليس ذلك زراية بحقوق الإنسان فى عمومها، وحقوق المصريين على الخصوص!

«كره المصريون جميعًا هذه المحكمة من أجل هذه الأسباب، حتى ولو طابقت أحكامها العدالة. وليس غريبًا أن يحتقروا من يشارك فيها من بينهم كقاض وكمدع عمومى ولو كان أكثر الناس وطنية وإخلاصًا، لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب، إلى أن يتضح للناس، من بعد، أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لاعيب فيه.

«ومن الناحية الأخرى فإن من يقبل من المصريين أن يشارك فيها يحمل على عاتقه أكبر المسئولية عن القسوة الفاضحة فى أحكامها...»

هذه كلمات الهلباوى فى دنشواى وهو يدافع عن الرجل الذى حاكم رئيس محكمة دنشواى، فقضى بفكره ضده، وقضى بيده عليه!

بل إليك كلماته عن نفسه «لقد كان الحكم فى قضية دنشواى بإجماع المصريين حكما قاسيًا لا يستحقه المتهمون، وكان تنفيذه فوق ذلك أكثر استحقاقًا للسخط... لا فائدة فى القول بأن جميع المصريين الذين شاركوا فى هذه المحكمة قد كرههم مواطنوهم واحتقروهم – ولربما استطاع أحد المدافعين فى القضية الحالية أن يؤكد ذلك أكثر من غيره، لكنا لسنا هنا فى مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا...

لقد جئنا إلى هذه القاعة للدفاع عن الوردانى، ومن أجل ذلك وجب علينا أن ننكر ذواتنا، وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا».

«اللهم إننا نستغفر مواطنينا عما نكون قد وقعنا فيه من أخطاء...»

«إن الذين شاركوا فى هذه المحكمة أو تولوا تمثيل النيابة فيها، قد اعتبرهم مواطنوهم قواد جيش الاستسلام للعدو - يميل الجمهور لاتهامهم بأنهم يخدمون العدو أكثر مما يخدمون مصالح الوطن دون أن يقدر مواطنوهم الظروف التى تصرفوا فيها تصرفاتهم»...

ثم يقول:

«كان بطرس باشا رئيس هذه المحكمة المشهورة فلم ينل غير قسطه من التهم - ومن العسير تبصير الرأى العام بشأنه...».

ولم يفته أن يتكلم عن اتحاد العنصرين فيقول: «... حلت وزارة بطرس باشا محل وزارة مصطفى فهمى باشا التى أرهقت بجمودها الأمة خمسة عشر عامًا... فقابلت الأمة وزارة بطرس باشا بالفرح العام.

أليست هذه الحماسة الشاملة لوزارة يرأسها رئيس قبطى حل محل رئيس مسلم، دليلا قاطعًا على أن مصر لا تخلط المسائل السياسية بالأمور الدينية وأنها تقدر من يخدمونها حق قدرهم أيًا كانت ديانتهم»!!

تلك كلمات الهلباوى عن دنشواى... لم يقل أقوى منها أحد ممن نقموا عليه موقفه فى دنشواى.. !!

بلى تلك مواقفه ومواقف زميليه تناقلها الشاهدون، وقرأ مذكرته القارئون، فكانت مجلى عظيما من مجالى الوطنية عبر عنه «هيكل باشا» بقوله فيما كتب عن «ثروت» «... تحركت النفوس ذاكرة دنشواى واتفاقية السودان ملتهبة غيرة بما سمعت فى الدعوى من مرافعات الدفاع عن الوردانى مرافعات حارة تفيض تقديرًا لوطنيته...»

ترى لو كان الذين خلعوا عليه لقب «جلاد دنشواى» أحياء، فماذا كان جوابهم لو سألناهم: أى القوانين يحكمون بها فى قضيته: كتاب الله حيث «الحسنات يذهبن السيئات»، أم كلام «شكسبير» على لسان أنطونيوس فى مرثيته لقيصر «إنما تبقى سيئات الرجال بعد أن يموت الرجال، لكن حسناتهم تغيب فى الثرى مع عظامهم».

أما نحن، بعد خمسة وثمانين عامًا تكفى للتحرر من الشخصيات والمثيرات، وبعد ما تحمل الهلباوى من أسى وأذى، وعذاب، فوق مقدور الرجال، فهلا نستطيع أن نسمى جلاد دنشواى «شهيد دنشواى».

٣ - قضية سعد زغلول ضد إسماعيل أباظة
لورد كتشنر والخديو

استمر نجم الهلباوى فى الصعود فرأيناه فى عام واحد أملا لبلاده فى مواقف ثلاثة أولها قضية الزعيم سعد زغلول.

وأسهم فى عظمة المواقف، فزع الخديوى واللوردكتشنر فى اثنين منها واختتام رجال المحاماة العام بانتخابه أول نقيب لهم.

أما الخديوى ففزعه راجع إلى ترك الهلباوى وظائفه عنده من قريب ليترافع عن أحمد حلمى. وحضوره فى قضية الزعيم ضد واحد من صنائعه هو اسم مستعار للخديو، للتنفيس عن غضبه على سعد، وبهذا أتيحت للهلباوى فرصة يدوّى فيها صوته بإعلان فضائح الخديوى ذاته. وأما اللورد كتشنر فكان يهاب الهلباوى وسعدًا معًا فقد سمعه العالم سنة ١٩١٠ يصب على إنجلترا جام غضبه فى قضية الوردانى، وكان اللورد يخشى لو دعاه للشهادة فتخلف أن تتهمه صحافة إنجلترا بتهمة احتقار المحكمة، والخديو وكتشنر أهيب لسعد فقد أتيحت له الفرصة ليثأر منهما معًا لتحالفهما على إحراجه ليترك الوزارة من أيام!

فصّل وقائع القضية الأستاذ محسن محمد فى كتابه الحديث (سعد زغلول - مولد ثورة) ويمكن أن نجترئ عن التفصيل بكلمات:

فسعد كان المصرى الكبير الذى اختاره اللورد كرومر ليضطلع المصريون الصميمون (لا الأتراك) بالمسئولية فى حكم بلادهم. ولما تولى الوزارة فى سنة ١٩٠٦ عارض الإنجليز والخديو من أول الأمر فهو - كمبدأ أستاذه محمد عبده - لا يترك وطنه يتداول أمره هذان العدوّان بل يشترك فى الحكم ويستعمل كلا منهما ما استطاع لحساب الوطن. وفى أواخر سنة ١٩١١ استيقن اتفاقهما معًا ضده فاستقال فى سنة ١٩١٢ وأطلق عليه الخديوى واحدًا من أذنابه بمقال قذف مجهول التوقيع حول سخائم الخديوى نشره الأهرام فى ٦ أبريل وأتبعه آخر بعد أسبوع فكذب سعد المقالين ولجأ إلى القضاء واضطر المحقق رئيس تحرير الأهرام إلى الكشف عن ذلك «المجهول» الذى رمز لنفسه بتوقيع «عارف» فإذا المجهول العارف إسماعيل أباظة باشا الممثل الشخصى للخديوى فى غير مجال والقائم على أموال أخت الخديو والذى يرشحه الخديوى مرات للوزارات ويرفضه الإنجليز.

قال الهلباوى للمحقق [أمرنى سعادة الباشا ألا أطالب الأهرام بشىء تشجيعا لحرية

الصحافة] وبهذا اقتصر التحقيق على العارف المجهول ولم يقدم أدلة فرفع سعد جنحة مباشرة نظرتها محكمة الجنايات برياسة دلبراوعلو -رئيس الجلسة فى قضية الوردانى- وأصبحت قضية العهد بأطرافها الظاهرين وغير الظاهرين. وانضم اللورد كتشنر إلى كشف المذعورين فوسط الأميرة نازلى فاضل، وفى صالونها كانت اجتماعات الشيخ محمد عبده وقاسم أمين وسعد زغلول من فاتحة القرن - ووسط الخديوى عمه الكبير الأمير (السلطان) حسين كامل.

وقبل سعد الوساطة إذا اعتذر إسماعيل أباظة ونشر اعتذاره. وتولى الرجل كبره أو أوهمه الخديو بشىء إذا رفض. فاستمر سعد فى القضية. ونظرت فى جلسة سرية ووقفت الجماهير على الأبواب، واستشهد المتهم بالوزراء والباشوات والصحفيين فلم يوافقوه على شىء إلا أن أحمد مظلوم باشا قال: [إن سعدًا ضرب المائدة بقبضة يده فى اجتماع مجلس الوزراء فى حضرة الخديو عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعى] وقال شفيق باشا إن الخديوى كان مستاءً لهذا التصرف ويراه استخفافًا به.

ولنا أن نتصور زراية الهلباوى بالخديوى الذى يعارض إنشاء مدرسة للقضاء الشرعى واحترام الجميع للوزير الذى يلزمه خطة احترام القضاء. ودلالة ذلك على سبب المقالين.

وترافع عن إسماعيل أباظة محام له صلة بالخديو (أبو شادى بك) ومما قاله: إن سعدًا عاكس الخديوى فى كل فرصة، وإن سعدًا حُبس فى الثورة العرابية وإن سعدا عضو فى حزب الأمة يحض على الثورة. وإن إسماعيل أباظة كتب ما كتب ليمنع الثورة ضد الخديو!

وسنرى أبا شادى بعد بضع سنين «سعديا» عظيما ونقيبا للمحامين!

وصدر الحكم فى ٣ يونيو بتغريم المتهم ١٠ جنيهات وأن يدفع لسعد التعويض الذى طلبه (جنيه مصرى واحد) وقامت أسباب الحكم على عجز أباظة باشا عن إثبات ما ادعاه وأمرت المحكمة بنشر الحكم فى الصحف.

٤ - قضية سرقة التلغرافات

وفى سنة ١٩١٢ كذلك ترافع الهلباوى عن توفيق كيرلس أمام محكمة جنح عابدين فى القضية المشار إليها وكان موظفا فى التلغرافات وقد أهمت الإنجليز لأن التلغراف كان يحوى أسرارًا حربية مذ كان «كتشنر» قائدا للجيش المصرى فى دنقلة بالسودان وصار (المعتمد البريطانى) بعد جورست وكرومر. كما أهمت الخديوى لأن المتهم الثانى الشيخ على يوسف (باشا) نشر التلغراف فى صحيفته المؤيد - وكانت من صحف الخديوى وقد أشارت إلى القضية الأستاذة مشرّفة محمد المليجى فى كتابها (عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية طبعة

سنة ١٩٨٩) فروت حضوره إذ كان نائبًا عامًّا فى هذه القضية وتمثيله للمستشار البريطانى ماكلريث.

وفى مذكرات الهلباوى أن المحكمة قضت ببراءة الشيخ على يوسف وحبس توفيق كيرلس ثلاثة أشهر. وفى هذه القضية أثنى محمد فريد على الحكم، وكان وكيلاً للنائب العام فى نيابة الاستئناف، فنقل إلى بنى سويف - واستأنف توفيق كيرلس وترافع الهلباوى وقضى بالبراءة.

وهذه القضية سنة ١٩١٢، كقضية الوردانى سنة ١٩١٠ هما أول قضية وثانى قضية يحضر فيها النائب العام فى تاريخ القضاء المصرى وسترى فى سنة ١٩٢٥، القضية الثالثة التى يحضر فيها نائب عام آخر والهلباوى أشهر المحامين فيها، وسعد زغلول يثنى عليه من أجلها وإذا أضفنا إلى هاتين القضيتين قضية سعد ضد أباظة باشا فى العام ذاته وجدنا الهلباوى فارس الحلبة تتلاقى على التسليم بعبقريته الأمة والإنجليز وسعد زغلول والخديو فلا عجب إذا استمر اسمه على كل لسان.

٥ - نقابة المحامين

وفى سنة ١٩١٢ أيضًا ظفر المحامون بقانون ينشىء نقابة المحامين بمجهود بذله الهلباوى وبقية الزملاء من آباء المحاماة فى ظروف مواتية، إذ كان سعد زغلول وزيرًا للعدل فأعد القانون ثم ترك الوزارة فى ٣١ من مارس سنة ١٩١٢ فصدر فى عهد رشدى باشا.

وكان أول ما صنعه المحامون أن اختاروا الهلباوى فى ١٩١٢/١١/١ بأغلبية ٣٠٧ من ٣٣٣ عضوًا فى النقابة وانتخبوه بما يشبه الإجماع ليكون أول نقيب فى تاريخ المحاماة بمصر - وكان ثانى المرشحين أصواتًا عبد العزيز فهمى فنال ٢٦٩ صوتًا، ونال حسن صبرى «رئيس الوزارة فيا بعد» ١٤٨ صوتًا...

ولئن كانت المحاماة وما تزال معسكر التدريب فى ميدان الكفاح الوطنى، إنها بهذا الانتخاب الأول، قدمت نقيبها الأول، إلى المركز الأول من مراكز الوطنية. وهى تحية أخرى بعد دنشواى من معسكر المجاهدين: معسكر المحامين.

وأنشأ المحامون له ذلك اللقب العظيم «شيخ المحامين» مثلما أحيا المحامون فى فرنسا لقب «شيخ المحامين» نفسه من أجل «بربيه» العظيم.

وما أعظم التشابه بين الرجلين، كثرة مرافعات وعظم تضحيات فى القضايا الوطنية. وما أكثر ما وقف كل منهما وحده، وتجمعت الكثرة ضده، سواء فى البرلمان أو فى الأمة.

٦ - المؤتمر الإسلامى

قامت الحرب الكبرى الأولى سنة ١٩١٤، وخلع الخديو، وارتقى العرش «السلطان حسين كامل» ففاجأ الانقلاب الجديد «أحمد خيرى باشا» و«حسن محرم باشا» وهما من خاصة الخديو، باتهام «محرم» بخيانة الأمانة كوصى على الأمير سيف الدين، واتهام «خيرى» بالتبديد، فوقف الهلباوى إلى جانبهما، وكأنما احتميا به فى حصن مشيد، وصدر الحكم ببراءتهما[1].

وفى نفس العهد ترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهيم... لاتهامه بالتعدى على المحكمة أثناء المرافعة.

كان السلطان صديقًا شخصيًا له، يعرفه مذ كان سكرتيره فى مأمورية «أعالى النيل» ومحاميًا متبرعا بخدماته للجمعية الخيرية، وهو رئيسها، كما كانا شبه جارين فى شمالى الدلتا، يزوره الهلباوى فى «جبارس» كلما سنحت الظروف. كان على مائدته يومًا فى «جبارس» واستأذنه فى الانصراف ليسافر لقضية، فسأله ما موضوعها؟ قال لم أقرأها بعد وسأقرؤها فى القطار... وتعاقب الجديدان، وراح المحامون يطوفون بعرش السلطان، ليهنئوه. فقال لهم «ذاكروا قضاياكم، ولا تقرءوها كالهلباوى بك فى القطار».

وكان الهلباوى يقول فى ذلك «ليت أفندينا كان يعرف أننى قرأت هذه القضية فى طريقى من كفر الدوار إلى قنا مرات ...».

وكان «المؤتمر الإسلامى» المصرى كما سماه الذين عقدوه فى مصر الجديدة برياسة «رياض باشا» ووكالة «محمود سليمان باشا» وسكرتارية «الهلباوى بك» قد جمع من الاكتتابات ١٨ ألف جنيه لم تنفق فيما جمعت له من الأغراض، فكافح الهلباوى فى سبيل الحصول عليها «رشدى باشا» ناظر النظار إذ كان رسدى يريد أن تمنح للجامعة القديمة، لكن الهلباوى ظفر بها للجمعية الخيرية، وجمع بين الغايتين بشراء ارض باسمها، خصص ريعها لتعليم التلاميذ تعليما عاليًا.

وانطلق فى سنى الحرب، يذرع مصر بين حدودها الشمالية والجنوبية طردًا وعسكًا فى سبيل الدفاع عن موكليه، ويزرع ألوف الأفدنة فى سمال الوادى، وكانت الأرض الفضاء فى «جاردن سيتى» بالقاهرة قريبة من داره المواجهة «لدار السفارة البريطانية» فاستكثر منها ومن أرض

---

(١) أثبت سر اوراق وزاره الخارجية البريطانية أن اتهام سعد لأحدهما كان سبب خصومة بينه وبين الخديوى وقد أمامه الخديوى قيّما على أموال أخته. ولما عزل الإنجليز الخديو سنة ١٩١٤ أذنوا بإقامة الدعوى العمومية ضده بعد أن تخلص الإنجليز من الخديو.

الإصلاح بالبحيرة، وراح يعمر الأرض، وينفق عن سعة، كأن دائرته حكومة دولة، وماله مال مصرف، وجهده جهد شعب كامل!..

وأخذ مع سعد و«ستورس» «السكرتير الشرقى لدار الحماية - وكان يستأجر الطبقة العليا من دار الهلباوى فى «جاردن سيتى» - يتدارسون مصير مصر بعد الحرب على تفصيل ورد فى مذكراته.

فى هذه الأثناء ترافع فى عدد من القضايا ذات الشأن، وردت فى مذكراته كقضية «أسرة المصرى باشا» بالبحيرة، وقضية الرشوة الكبيرة المعروفة «بقضية فلبيدس» (سنة ١٩١٧)، إذ كان جورج فلبيدس بك مأمورًا لضبط العاصمة من قبل الحرب، قد اتهم بالرشوة وكان قاضى التحقيق محمود شكرى (باشا) - وممثل النيابة محمد زكى الإبراشى (باشا).

أما دفاع المتهم فتولاه فى التحقيق عبد العزيز فهمى باشا، ثم تنحى، فتولاه الهلباوى ومرقس حنا باشا فى المرافعة...

* * *

وضعت الحرب أوزارها وكان اسم الهلباوى واحدًا من بضعة أسماء هى أعذب الأسماء فى الأسماع، يكاد ينفرد بشهرة شعبية مقطوعة القرين، فلقد يصير الرجل شعبيًا إذا هز مشاعر مواطنيه مرة أو مرات، فى بضع سنوات، فكيف به وهو يخطب كل عام مائة مرة أو تزيد، من فوق أعواد المنبر الوحيد الذى تبيحه الأحكام العرفية، وهو فى منصة الدفاع، فيسمع رسل الشعب من رواد الجلسات أهازيج العدالة ويوقع على أوتاره الحساسة أصوات الحرية والوطنية والآداب والرجولة والمروءة والدفاع عن النفس وعن العرض، مدافعًا عن أكبر الأسر، أو أعظم الرجال، أو أخطر المجرمين... أو مترافعًا ضدهم ولكنه دائمًا مع الحرية!

لكأنما كان له على كل عائلة يد، وبكل كبير عهد، وكأنما كانت كل قرية أو دسكرة تذكر له أثره! فأى رجل شعبى كان فى ذلك الزمان...!

وفى سنة ١٩١٨ هبت مصر هبتها فتسلم المحامون قيادها وكان ١٣ نوفمبر يومًا من أيام المحامى الأول «سعد زغلول» والنقيب الثانى «عبد العزيز فهمى»، فأتيحت للنقيب الأول - إبراهيم الهلباوى - فرص باهرة، من مجده العظيم، ومن زمالة سعد، فى الشباب وفى الجمعية الخيرية، والمحاماة عنه، والمشاركة معه فى مباحثة «ستورس» وفى الظفر للمحاماة بنقابتها.

لكن الهلباوى إذا شارك فى الثورة شارك فيها على طريقته وبوحى نفسه! فبينما يتهدد كبيرًا من الأمراء ليخضعه لاتحاد الأمة، تجده يتشارك فيها بنصيب مالى ثم يجادل سعدًا من البداية، وقبل تمام تأليف الوفد...!

فلم يكد ينشعب اتحاد الأمة بعد تأليف عدلى باشا وزارته الأولى فى مارس سنة ١٩٢١ حتى كان الهلباوى فى الفريق الذى ليس سعد فيه!

وإنك لتقرأ مذكراته، وتتابع خطواته، فلا تلقاه ينعى على سعد قالة سوء فيه، ومع ذلك اتخذ من سعد موقف الخصومة! وهذه ظاهرة لم تكن بدعًا منه... فلقد كان يقف مواقفه مخضعًا نفسه لوحى نفسه لاتهمه مصلحته أو فرصته، فإذا وقف فى المفترق، بين طريق تنتهى بالأمان فى سربه، والعافية فى ماله وبدنه، وطريق أخرى فيها العذاب، والاسترهاب، فى سبيل الفكرة أو النخوة أو الحرية أو الاستقلال، لا تلتمس النجاة فيها إلا بشق النفس، انجذب بقوى خافية فى غريزته، نحو طريق الخطر.

كأنما جبل على التضحيَة فى سبيل موكليه، فغدت روح الاستشهاد طبعًا فيه!. وغدت أولى قواعده، أن المغامرة الكبرى، طريق للسلامة المثلى! وأن الخسارة فى سبيل الرأى هى بعض الكسب للحق، وكل الظفر بالكرامة.. ويالها من آداب وأسباب، للتلف وللعذاب، تخرج منها النفوس جديرة بحمل رسالات المحاماة... بل يالها من مظاهر، تبدو متناقضة فى أعين الناس، إذ يرون النقمة على الصانع هى النعمة على الصناعة! لكنه قانون الإنسانية التى لا تعتز إلا إذا أرخص نفوسهم بنو الإنسان. وهو قانون المحاماة، لأن المحاماة صناعة التضحيات.

لزم الهلباوى جانب «عدلى» و «رشدى» و «ثروت» و «حشمت» و «على شعراوى» و «محمود سليمان» و «عبدالعزيز فهمى» و «محمد محمود» و «إسماعيل صدقى» و «لطفى السيد» و «محمد على» أصدقائه القدماء فى حزب الأمة... وشهدت مصر معسكرين يخطب فى أحدهما سعد زغلول.. وفى ثانيهما إبراهيم الهباوى.

وصدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعينت «لجنة الثلاثين» لوضع الدستور فكان فى مقدمة واضعى الدستور.

٧ - دستور ١٩٢٣

كانت مشاركة الهلباوى فى «لجنة الدستور» مناسبة أخرى، لتنزل به سخطات الجمهور، فلعل نعتًا - بعد جلاد دنشواى - لم يقدر له من الذيوع والانتشار مثل «لجنة الأشقياء» الذى خلعه الجمهور على واضعى دستوره...!

كان الهلباوى أول النقباء الثلاثة، الذين شاركوا فى هذه اللجنة (هلباوى - عبد العزيز فهمى - محمود أبو النصر) وكان المولود الذى قدمته اللجنة للوجود، هو أمجد الانتصارات الوطنية؛ وأعلى الصروح القانونية، فى مقاومة الملوك. وجهد عبدالعزيز فهمى فى هذه اللجنة

كبير فقد سبق أن أعد مشروع دستور فى إبان مفاوضات الوفد المصرى سنة ١٩١٩-١٩٢٠.

بحسبك أن تستعرض محاضر اللجنة لتشهد آيات القوة والحيوية فى أمتنا، مؤيدة أو معارضة للجنة الدستور فترى سعدًا منفيًا فى «سيشل»، والوفد - طبقة بعد طبقة - فى المعتقل، وترى «رشدى» و «حشمت» و «الهلباوى» و «عبد العزيز فهمى» و «على ماهر» و «عبد الحميد بدوى» و «المكباتى» و «محمد على» وزملاءهم، تؤيدهم حكومة «ثروت» و «صدقى» وشخصية «عدلى يكن»، ينافسون زعيم أغلبية الشعب -سعدًا- فى العمل لحساب الشعب! وكأنما قسمت الأمة نفسها، عن حكمة، بين أغلبية وأقلية، فكانت الأغلبية تكافح الغاصب، وتكافح الأقلية، على حين أن الأقلية تكافح الغاصب - على طريقتها - مستقلة كفاح الأغلبية... ! وبهذا ظفرت لنا بدستور على أحدث المبادئ العصرية كما قال عنه سعد فيما بعد.

فى هذا الأساس القانونى الضخم لبناء نهضتنا، كان للنقيب الأول أثر ضخم - فهو يجادل جداله الباهر فى مواد وأبواب، هى أم الكتاب فى الدستور، وإن تعجب فعجب أن تراه فى ذلك المضمار التشريعى البحت، يكاد يصفق لبلاغته المشرعون... ! وإليك أمثالا:

فى مناقشات المادة ٦٤ الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استئجاره ملكا للحكومة، أو قبوله عضوية شركة أو عمله عملا تجاريًا، وقف الهلباوى يقول: «... اطرحوا من أذهانكم أننا نريد بمثل هذا النص كف يد الوزير عن العبث بمال الحكومة، حاشا أن يمتد بنا الظن إلى ذلك، كل ما نريده للوزير، البعد عن الشبه، وتجنب مسالك التهم، فإذا قلت إن كل التصرفات، التى لها مساس بأشخاصهم، خير لهم ألا يعالجوها بأشخاصهم، ولا بحكم وظائفهم، فلا أكون قد أسأت الرأى فيهم، وإنما أردت تنزيههم ورفع الشبهة عنهم» ثم يقول بعد كلام طويل «اللهم لا قانون العقوبات الذى نبغى بسلطة هذه المادة، ولا قانون محاكمة الوزراء... وإنما نريد أن نحول بين الوزير الطاهر وبين الشبهات. ذلك غرضنا الذى نبتغيه، فإذا قدر لهذا البلد وزير يعمل على الإضرار بالمصلحة فهذا الذى يمكن تطبيق العقوبات عليه». فلم يكد ينتهى من مقاله حتى سجلت محاضر اللجنة قول المكباتى بك - وكان قاضيا سابقًا شديد الحماسة: «لقد يصعب على الكلام بعد هذا البيان الذى فاه به حضرة إبراهيم الهلباوى بك..»!

وجرى الأعضاء أشواطًا فى مناقشات المادة ٦٥ فاقترح «المكباتى» أن يستقيل من الوزراء من يكون فى درجتهم من الموظفين، فى معية الملك كرئيس التشريفات... فقدم عضو آخر اقتراحًا بعدم سقوط وزير الأوقاف مع الوزارة إذا سقطت، معلنًا أنه يرد بهذا على اقتراح «المكباتى»، فتدخل الهلباوى، فأدحض الاقتراح الأخير، وشرط لتسويد الاقتراح الأول: أن يسهم فى الحكم مع الوزارة الموظف المطلوب سقوطه معها لأن كل واجب يقابله حق».

ورفضت الاقتراحات الثلاثة.

ولما طلب المكياني إخراج طائفة – الأمراء – ممن يختار منهم أعضاء الشيوخ، دافع الهلباوى عن الأمراء ببيان طويل؛ وكما دافع عن الأمراء دافع عن النقباء، فجاء فى النص جواز تعيين الشيوخ من الأمراء والنقباء، وظهر النقباء إلى جوار الأمراء.

وعندما أوفت اللجنة على ختام عملها فى المادة ١٥٦ اقترح «عبد العزيز فهمى بك» أن كل تعديل أو تفسير لنص من النصوص لا يجوز إجراؤه إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلسين وهما مجتمعان بهيئة جمعية وطنية، واقترح «على ماهر بك» ألا يصبح للدستور صفة القانون، إلا إذا صادق عليه البرلمان بصفة جمعية مؤسسة. فكانت آخر الكلمات الكبيرة للهلباوى فى اللجنة قوله: «أؤيد اقتراح حضرة عبد العزيز بك – إننا معك لا نجحد سلطة الأمة ولكن ما كان لنا أن ننسى الظرف الخاص الذى نحن فيه الآن. نحن فى ظرف فقدت فيه ثقة الناس بعضهم ببعض. نحن فى دور التطور تسلط فيه حكم العاطفة، واستكان لها حكم العقل. يا طالما طارت الإشاعات يوم شكلت هذه اللجنة، وتناثرت من حولها قالة السوء، وكنتم أول العالمين ببطلانها وسوء نية مذيعيها. ولا والله ما كنتم لحظة عند ظن السفهاء بكم.

لقد اجتمعتم وعملتم للمصلحة بصرف النظر عن كل اعتبار، حكمتم العقل فلم يلفتكم عن القيام بحق وطنكم أن كان الرأى صادرًا من متطرف أو معتدل، فإذا عرضتم هذا الدستور على المجلسين وحالنا على ما نرى، نفوس ملتهبة وعواطف ثائرة، فماذا أعددتم لتغلبوا عقول الناس على هواهم، وتحكموا مصالحهم على عواطفهم؟ من أجل ذلك أرى أنه فى الدور الأول، حتى تجوز هذه العاصفة – يجب أن يكون حق التعديل مقررًا بأغلبية الثلاثة الأرباع، على أنه بعد ذلك يصح أن ينظر فيما إذا كان يصلح التعديل بحكم الأغلبية المطلقة...».

* * *

فى مارس سنة ١٩٢٢ مات صديقه «على شعراوى باشا» ثالث الثلاثة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، عن ثراء عريض فعهدت إليه «السيدة هدى هانم شعراوى» بالدفاع عن حقوقها وحقوق ولديها، فقدم لهم خدمات لم يقدم مثلها محام لموكليه، وإن قدموا الجزاء العدل لمتاعبه، لو عادل الجزاء مهما جل ما يقدمه المحامى العظيم من بعض ذاته! – لكن أهمّ مآثره عند السيدة هدى شعراوى كانت مؤازرته العظمى لها فى كفاحها من أجل حرية المرأة وقد ظل مستشارا للاتحاد النسائى حتى وفاته.

وفى نفس العهد ألف مع صحبه حزب «الأحرار الدستوريين» – وصدرت جريدة السياسة لتكون لسان حال الحزب، وخاض الحزب انتخابات سنة ١٩٢٣ فانهزم، وظفر سعد باشا بالأغلبية الساحقة وتولى الوزارة وقدمت السياسة إلى محكمة الجنايات سنة ١٩٢٤ ثم إلى

محكمة النقض، فكان يتقدم هيئة الدفاع عنها ولم يبرح يحضر عنها، وعن الأحرار وسائر صحف الأحرار، من دستوريين وغير دستوريين، أينما قدموا للمحاكمة.

وفى نفس العهد ترافع عن «هنرى سكاكينى» فى جناية اعتداء بإلقاء سائل حارق على المرحوم الشيخ المراغى وهو رئيس للمحكمة الشرعية العليا قبل أن يلى مشيخة الأزهر.

٨ - قضية مقتل حاكم السودان
(شفيق منصور - الباشوات أحمد ماهر - النقراشى - حسن الشيشينى)

وفى نوفمبر سنة ١٩٢٤ قتل «عبد الحميد عنايت» وآخرون بالاشتراك مع الدكتور «شفيق منصور»، المحامى وعضو مجلس النواب عن حزب الوفد، حاكم السودان «السرلى ستاك باشا» - وهى جريمة لم يستفد منها أحد غير الملك فؤاد والإنجليز - فبطش الإنجليز بمصر جبارين، واستقالت وزارة سعد باشا زغلول بعد رفض الإنذار البريطانى، وأجلى الجيش المصرى عن السودان...! فتم مشروع انجلترا العظيم فى ٤٠ عامًا..! ففى سنة ١٨٨٤ أمرت مصر بإخلاء السودان فأخلته، وفى سنة ١٨٩٨ أمرتها بفتحه ففتحته... لتشاركها فيه فى العام التالى باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتطردها منه بعد ربع قرن فى سنة ١٩٢٤! ثم تضيف إلى ميزانية المملكة المتحدة التى لا تغرب عنها الشمس، من ميزانية الدولة التى استقرت فيها بحجة إصلاح ماليتها.. نصف مليون جنيه...!

وهنا أعاد التاريخ نفسه... وفرضت العبقرية نفسها من جديد! وما أشبه سنة ١٩١٠ يوم كان جلاد دنشواى مرجوا عند المتطرفين ممثلين فى الوردانى، بسنة ١٩٢٥ عندما طلب النائب الوفدى «شفيق منصور» أن يتولى الدفاع عنه أعنف خصوم الوفد... محامى الأحرار... محامى القضايا الوطنية!.

كان «شفيق» تلميذًا ممن ناقشهم سعد باشا فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٠٩ كما سنرى فى الفصل الثالث وفيهم مصطفى التوربجى وأمين الرافعى (أخى عبد الرحمن) ونصحهم سعد بإرجاء جهادهم إلى ما بعد إكمال دراستهم وكان شفيق أحد المتهمين الذين قرر قاضى الإحالة فى قضية الوردانى ألّا وجه لرفع الدعوى الجنائية ضدهم، فلم يبرح ذاكرته جلال الهلباوى فى الدفاع عن الوردانى، وعبدالخالق عطية فلما جاء دوره، لجأ إليه بدوره.

ترافع الهلباوى فأبعد الشبهة عن حزب الوفد المصرى، وعن صديقه القديم سعد، بل خصمه العظيم فى ذلك العهد، وبكى سعد لما علم، وأخذ يدنو من رفيق الصبا فى الكفاح ضد

أسرة محمد على والإنجليز، وكان بين المتهمين النقراشى وأحمد ماهر (رئيسا الوزارة فيما بعد) وكان الإنجليز يريدون أن يثبت باتهامهما اشتراك حزب الوفد المصرى.

وجلس النائب العمومى فى كرسى الاتهام، وهكذا يلتقى الهلباوى فى قاعة الجلسة ثلاث مرات بالنائب العمومى، الأولى وهو يترافع ضد «ثروت باشا» فى مقتل بطرس باشا، والثانية فى قضية التلغرافات والثالثة وهو يترافع ضد طاهر نور باشا فى مقتل السردار، وهى ظاهرة لم تتح لمحام فى تاريخنا القضائى.

إنما الظاهرة الأقوى أن يتاح لخصم سياسى أن يدافع عن متهمين، فى أعظم قضيتين فى تاريخنا الوطنى يفصل بينهما خمسة عشر عامًا: مقتل ناظر النظار ومقتل حاكم السودان ويكون فى القضيتين، وفى العهدين، بطلا مأمولا، وسيفًا مسلولا، فى ميدان الدفاع.

فلنستمع إليه وهو يختم، أمام محكمةٍ عضو اليمين فيها، هو «المستر كرشو»: المستشار الإنجليزى الذى ختم حياته القضائية بالاستقالة والنزوح عن مصر إعلانا منه لرأيه فى المداولة.

«عرضت على حضراتكم أنكم الآن تعالجون مرضى أصيبوا بجنون الوطنية – وأريد أن أتكلم عن شيوع هذه الجرائم، وهو يدعو أحيانًا إلى التشدد فى العقوبة. وهو يدعو أحيانًا إلى التلطف فيها فالجريمة التى وقعت والتى أخذ بعض الجرائد الإنجليزية يتندر بها علينا – والتى أنتجت الإنذار البريطانى الذى يقول إننا لا نستحق من أجلها أن نكون بين الأمم المتحضرة – هذه الجريمة من واردات أوربا. لقد أتى مرض القتل السياسى من الغرب مع مرض الزهرى تمامًا.. يجب أن تقبل أوربا هذا أيضًا فهى ملوثة فى جميع أرجائها بمثل هذه الجرائم وبأفظع منها».

وبعد أن تكلم فى حق المتهمين فى الرحمة، وجنون القتل الوطنى. وحسن نية المتهم السياسى عاد يقول: هناك سبب أتضرع إليكم أيضًا بأن يكون سبب رحمة، هذه الجريمة كان يرمى خطرها إلى إيذاء العلاقة بين مصر وإنجلترا فكان ما لابد منه، أن تتدخل السياسة الإنجليزية، وقد تدخلت واحتملت مصر طرًا أن تكفر عن هذه الجريمة. دفعت تعويضًا لا يقل عن نصف مليون جنيه... اتفقت كلمة الأئمة على أن دفع الدية ينفى توقيع العقوبة... وقد دفعت الدية...».

الخريف العاصف

إنما العجب العجاب فى تاريخ الهلباوى أنه حارب بعض هذه الحرب وما تلاها من حروب على حين كانت جراحة تثعب دمًا!

كانت ديونه قد أربت على مئات الألوف، فنزل به عام ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وهو لا يملك من بضعة آلاف الأفدنة... فداناً... ولا من بيته فى جاردن ستى... حجراً..! لقد رسا مزاد هذه الآلاف على الدائنين.. ورسى مزاد السراى على الخاصة الملكية! تشفياً من الملك فؤاد فيه، وأراد «سعد» قبل مرسى المزاد أن يحفظ الدار له، فأوفد إليه «فتح الله باشا بركات» ابن خال سعد وعضو الوفد يرجوه أن يقبل تدخله فى المزاد، فتنكر لهما وأصر على ألا يفعلا، فلم يفعلا.

أترى هذه الفاجعة، وما أعقبها من الفواجع المتتابعة، حنت هذه القامة المتطاولة! أتراها علمته التردد، أو الترفق، أو جعلته يكفر بالجمال، وبالحب، أو يتخلف عن جلسة من جلسات المحكمة فى طول الوادى وعرضه.

أتراها غيرت طبعه فى داره، أو معاملته لرجاله، أو للمحامين، أو للقضاة!

أم تراه فكر فى أن يقضى بضعة عشرة عاماً الباقية من حياته كما قضى «لامرتين» العشرين من سنيه الأخيرة فى محنة الدين والسقوط السياسى، يجتر ذكرياته، ويبنى حياته من الماضى كالبيت الذى تدخل فى حجارته الأنقاض، ينفس الحظ على المجدودين من بنى الحظ إذ يوافيهم الردى وهم فى عنفوان المجد أوتراه يترقب أن يحين الحين فيلقاه شلواً هامداً، ليس فيه من آثار الحياة إلا ذماء؟ أم ترى موكليه نزعوا ثقتهم به فأضحى كما قالت «مدام رولان» عن زعيم الثورة الفرنسية «دانتون» «المحامى البائس المثقل بالديون، لا بالقضايا...»!

الجواب عن ذلك كله، عرفه بنو العصر وسجله التاريخ له فى سجل الرجال الشداد، الذين تخر الجبال ولا تخور عزائمهم، فلا نعيد ما يجرى على ألسنة الناس مجرى التواتر.

تلك مفخرة الهلباوى ولا مراء لما فات، ولأنه فوق ما فات من عوامل الإخفاق والإرهاق، كان يخاصم الأكثرية السياسية خصومة جارفة وتحمل عليه صحفها حملات قاصمة.. ثم إن حفيدته التى عادت من دراستها بأوروبا كما تعود قطعة من الروح قد ماتت سنة ١٩٢٥، وهذه زوجته التى لازمته ٢٦ عاماً فكانت سكنه الوحيد فى الوجود تموت سنة ١٩٢٩. بل إن حفيدته الأخرى، تعود من أوروبا فتموت هى الأخرى!! فصار وحيداً، فى داره... وفى الدنيا...

حقاً: إنه لم يكن يحزن للموت ولا للفقد، لكنك لا تكاد تتخيل كيف جرى فى إثره القدر، كأنما كان طريداً لانتقام الزمن، فلم يدع محنة متصورة إلا أنزلها به: فقد الجمهور، وفقد المال، وفقد الدار، وفقد الأسرة، وكانت سِنُّه تعبر السبعين إلى الثمانين، أى تدلف به نحو العالم الثانى..

* * *

أجل كان فى ذلك كله مفخرته الكبرى لما فات من نكبات، ولأسباب أخرى زادت كل الذى فات. لقد كانت وفاة زوجته سهماً أصمى كبده، فإذا به ليس وحده، وإذا الفاجعة

فاجعتان، وإذا الآخرة شر له من الأولى... لقد انتقلت زوجته إلى الدار الباقية، وبقى هو فى الدار الفانية... ولكن بلا دار...

إن الدار الجديدة التى بناها «بمنيل الروضة» فى أثناء إجراءات مرسى مزاد داره بجاردن ستى، كانت قد سجلت باسم زوجته، فلما ماتت عن غير عقب، وكانت من معتوقات الخديو إسماعيل، أبى الملك فؤاد، فطلبت الخاصة الملكية حقها فى المرات عن نصف هذه الدار... حتى هذه الدار لم تعد له وأصبح شريكه فيها خصمه!. هكذا لم يكد يبقى له شىء إلا حُرمه، ومع ذلك كان فى هوة الأسى كما كان فى قمة نجاحه، فى أقصى النهايتين، ولكن نفسه كانت فى غاية توازنها، وبقيت، بل عظمت، رهبته فى أعين خصومه فى الحزب، وفى الشعب، وفى المحكمة!!.

بقى يدافع عن «السياسة» وعن «الكشكول» وعن الأحرار وصحف الأحرار، من كل حزب إلا (حزب الملك فؤاد) ويخطب ضد سعد، والوفد، أو معهما ضد حزب الاتحاد، ويتلقى التكريم من نصرائه وخصمائه، ويدافع عن نفسه وعن الموكلين، فى صفاء ذهن لعله لم يبلغ مثلما بلغ حينئذ أصفى صفائه!!

لقد رحل إلى استامبول فى سنة ١٩٢٥، ليقيم على ضفاف البوسفور، فلما رشحه الحزب فى غيبته، دعوه بالبرق فخف إلى مصر ليكافح وهو ما يزال يقطر دمًا..

يعرف ذلك كله بنو العصر ويضيفون إليه أنه كان طوال حياته يسخر نفسه كمحام، لحزبه كحزب، ولا يسخر حزبيته لخدمة نفسه كمحام، بل كان حزبه يفيد لنفسه من كفاياته واسمه وماله، أما هو فلم يفد لنفسه من الحزب إلا الضنى والكفاح. لا رتبة ولا وزارة ولا شهرة ولا مال.. فتلك جميعًا لم تكن عملة تتداولها أنامله.

وكانت الأحداث تجد فى طلبه.. فبينما حلت به وبالناس الضائقة المالية العالمية فى سنة ١٩٣٠، حتى باع سنداته وماساته، وركب أصغر سيارات «أوستن»، إذا به قد تخلى عنه أعظم موكليه تأثيرًا فيه، فانقطع إيراد لم يقل عن ثلاثة آلاف جنيه فى العام تدرها عليه أخلاف المحاماة، ويفرقها فى مشروعاته الزراعية، فلم يأس على شىء، وقابل هذا الإدبار بالاستكبار...

وتتابعت الأحداث، وكانت الجاذبية التى اختصته بها السماء للمصاعب وللمتاعب ما تزال فى ازدياد، فقتل أخوه فى «منشاة الهلباوى» وهو إلى جواره، ورووا أنه هو الذى كان غرضًا للقاتل.

وتتابعت الفواجع وتحركت جراح نفسه، وشهدت الأرستقراطية العليا مشهدًا كله طرافة، عندما رفع خصومه فى وجهه أسلحة تطيش لها أحلام البواسل مكنهم منها بإهماله ذهبوا بها إلى قصر الملك..! فواجههم مواجهة رجل تمرس بالآفات، كأنما تصاب به ولا يصاب بها...

وجاءت محن أخرى فالسيل لا يخف.. ولا يتوقف. وذلك أن نظارة «الأوقاف الخصوصية» الملكية رفعت دعوى بطلب إقفال نوافذ فتحها الهلباوى على حقول وقف «المانيكلى» على شاطئ النيل، وصدر الحكم بإيصادها!!

وراح يسدها بتخريج من تخريجاته الفقهية!! بالبللور القوى الذى يمنح النور ويمنع الرؤية، ويحتمل احتمال الجدار، فلم تقبل النظارة ذلك النحو من تنفيذ الحكم. وقدم إشكال «المحكمة السيدة» فترافع عنه فيه كامل البندارى باشا، وترافع عن الخاصة مستشارها أحمد نشأت بك.

وصدر الحكم بأن السد يجب أن يكون من نفس مادة الجدار...

يعرف ذلك كله بنو العصر، ويعرفون أنه اتخذ من نكباته غذاء لكفاياته. وكأنما كان مانعة صواعق تتلاقى فيه غضبات السماء لتزول.

فإذا سيطر اليأس على من حوله لم يعرف سوى الأمل، وعلا على الحادثات بمد زاخر من الإيمان، يسبح به فى محيط العذاب، كأنما كانت لديه حاسة أخرى يتطلع منها إلى المجهول، وكان من كثرة ما عالج المخاطر، يتوقع المفاجأة فى الساعة الأخيرة.. بل بعد الأوان!

بلى... عرف الهلباوى مد الحياة وجزرها، وعرف أن عليه أن يعمل فى مغرب حياته ليعيش، مثلما عمل فى مطالع نجمه ليعيش، وكان أمامه بضعة عشر خريفًا ملأى بالقضايا السياسية وغير السياسية، وكأنما تأبى السماء إلا أن يحضر فى كل قضايا الحرية، فلا تفوته منها قضية.

أجل: كان هذا المحامى العظيم آلة رصد لتسجيل الاتجاهات الوطنية والاجتماعية فى مطالع تاريخنا الحديث، وكانت أحداث حياته تكبر وتعظم لتكون فى مستوى هذه الحياة! فتتكسر النصال إذا أصابته، تساعده ظاهرة غريبة، هى أنه لا المرض ولا الخور، ولا الضعف الجثمانى، ولا الضعف النفسانى، كانت تصيبه. فبقى صحيح الجسم فيه قوى الشباب حتى عام موته. تكاد تسمو فتوته البدنية والذهنية على الخيال!

لقد أحاطت به الجماهير لتفتك به فى المحلة الكبرى لخصومته مع سعد، ومرافعته عن خصوم الوفد، فصاحت وهو يبرح القطار، فليسقط الهلباوى! فسخر من المتظاهرين بقوله: متى ارتفع الهلباوى ليسقط..!! ومشى قُدُمًا يخترق صفوفهم، كالسهم فى قلوبهم، ففسحوا له مبلسين...!

بل إن الجموع لتحدق به فى دار السادة البكرية بالقاهرة سنة ١٩٢٠، فيخرج دون حماية البوليس، على أعين الجماهير وهم مشدوهون!

ومن قبل ذلك بنصف قرن ذهب لاشو يترافع عن «بيسون» كما ذهب يترافع عن «تروبمان» والجند تحرسه من سخط الجماهير..!

رحمه الله: لقد كان يستطيع إتقاء العواصف، إذا مال معها بعض الميل، ولكنها كانت تهب

على مبادئه وطباعه، فكان يعترضها، وكثيرًا ما كانت تؤذيه، لكنها لا تطويه، وكان الناس يقولون إن هذا عيب فى الإنسان، ولا يعلمون أن هذا شرف للإنسانية.

ولقد تقع الفاجعة فتساوى فى الحساب مائة ألف، أو مئات الألوف، أو تكون فقد بنت أو زوج أو صديق عظيم، فتسمع من أعماقه، وهو يحاول الإخفاء جاهدًا، تنهدًا خفيفًا.. خافيًا. كأنه صوت ريح يعصف وراء جدر هائلة، وتراه أحيانًا يرسل نظرات كأنها شرر، ويدفع صدره إلى الأمام ويرفع رأسه إلى السماء.. وكأنك أمام هذا الرجل الضخم، بإزاء تمثال رومانى ضخم، يجيش وينبض ! فتتعجب لهذا الشيخ الذى هدم السنين ولم ينهدم، يبدو لك منتصرًا حتى إذا انهزم، وتجد فى الرجال، ما تجده فى الأمثال، فتحاول أن تقول له مقالة (كليبر) لقائده الأكبر (إنك كبير كالدنيا) أو مقالة قيصر الروسيا له (إنك رجل قد قدرته السماء) لكنك كجمهور «تالما» الذى مثل فى «تلست» وفى البهو ملوك، وفى المقاصير قيصران، تسكت مأخوذًا بك من عجيب ما ترى وتسمع، وتفرح نفسك لأن هذا الرجل مصرى.. ولأن فرصته أتيحت لك.

والذين قاربوا الهلباوى فى تلك الأيام النحسات يدركون كيف كانت تتهاوى على رأسه الكوارث، كما تتهاوى الكواكب، ومع ذلك يترافع مرافعاته التى تكاد ترددها حجارة القاعات الكبرى لمحاكم الجنايات.

* * *

فى سنة ١٩٢٦ كان الهلباوى عضوًا فى مؤتمر الأحزاب برياسة سعد، فتبادلا فى جلسة المؤتمر كلمات ذكرتها بماضيها بعد ما أنساهما الخلاف أن يذكراه. صاح فى سعد وهو يناقشه «أنت تحجنى برياستك لا بمنطقك» فتبسم سعد وسكت.. وتوثقت عرى الائتلاف، واستقال العمد استقالتهم المشهورة فحوكموا، وترافع الهلباوى فى قضيتهم.

ورشحه الائتلاف نائبًا عن دائرة نكلا بإمبابة، ولم يدخر سعد وسعه فى تزكيته، ونجح الهلباوى كعادته فى كل نجاح أحرزه بالجهد والكدح واللغوب.

ومات سعد، وأخفقت مفاوضات ثروت تشمبرلن، وتصدع الائتلاف وتولى الأحرار الدستوريون الوزارة فى سنة ١٩٢٨، وحل مجلس النواب، ودارت الأيام دورتها واستقالت وزارة الأحرار، وولى الحكم عدلى باشا أشهرًا جرت بعدها الانتخابات وظفر الوفد بالأغلبية وعاد إلى الحكم.

فى ذلك العهد ترافع الهلباوى مرافعة عظيمة عن الفتاة إ. أ. ضد الضابط إ. ن. عند ما قذفته بماء النار، إذ لم يف لها بوعده... ! كما ترافع فى قضية عبد الله باشا المثلوم.. ضد الأستاذ هـ... إذ قدم الباشا لمحكمة الجنح بتهمة التحريض على الاعتداء على الأستاذ من جراء نزاعاتها السياسية.

وفى أكتوبر سنة ١٩٢٩ شرع يملى مذكراته على كاتب كبير من كتابنا المعاصرين[1].

وأجريت - فى وزارة عدلى - انتخابات لمجلس الشيوخ دخلها الهلباوى مرشحًا عن حزب الأحرار فلم ينجح فى الانتخابات، بل لم ينل عشر الأصوات! فلم يكره الشعب، وظل يقول إن الانتخابات مدرسة يعلم الشعب فيها معلميه! أما الخذلان ومرارته، والكفاح وحرارته، فكانت أمورًا ركبت فى بنيانه يسيغها إذا تجرعها.

وفى غداة ظهور النتيجة وقع عقدا باسم الفريق أحمد زكى باشا «بقبرص» كانت أتعابه منه معوضة نفقات المعركة الانتخابية جميعًا..!

وفى سنة ١٩٣٠ تولى صدقى باشا الحكم فى شبه ائتلاف مع الأحرار، لكنه لم يكد يسلخ أشهرًا حتى تجهم لهم وتجهموا له، فأنشأ حزب الشعب وأبدل الدستور وأعلن الوفد والأحرار حربًا ضروسًا على النظام الجديد. والحرب يومئذ عند الأحرار، هى لسان الهلباوى، وقلم الدكتور محمد حسين هيكل.

واعتزم الزعماء السفر إلى طنطا فقاومهم البوليس بمحطة مصر، وكان الشيخ الذى ناهز الثمانين فى طليعة المهاجمين لصفوف الجند، فأصيب «النحاس باشا» و «محمد محمود باشا» وأصيب «الهلباوى» فى ذراعه إصابة أقعدته فى سريره.

وإنه لفى فراشه، إذ قدم «النحاس باشا» يعوده، فاحتفت به فتيات الدار فى شبه مظاهرة حتى دخل عليه، فداعب المريض زائره بقوله: «حتى البنات فى بيت الهلباوى يتظاهرن لك!» وتضاحك الحضور.

وفى نفس العام دار الزمن دورته، فكان شاعر النيل «حافظ إبراهيم» - الذى خلع عليه لقب جلاد دنشواى - لا يكاد يقضى يومًا من أيامه الباقية بعد إحالته إلى المعاش فى سنة ١٩٣٢ إلا فى دار الهلباوى، أو دار محمد محمود. يسمع الناس شعره الجديد فى الإنجليز:

لم يبق فينا من يمنى نفسه ... بودادكم فودادكم أحلام
إنا جمعنا للجهاد صفوفنا ... لنموت أو نحيا ونحن كرام

وكما كان شاعر النيل لايكاد يبرح داره كانت أبهج ليالى المرحوم السفير «فؤاد باشا سليم» ابن «لطيف باشا سليم» - قائد ثورة الضباط على نوبار - قسمة بين دار الهلباوى ودار «عزيز عزت باشا» الذى صار وصيًا على العرش.

قعدت الحكومة للأحرار كل مرصد، وقدم «محمد محمود باشا» إلى محكمة الجنايات من أجل خطبة خطبها فحضر معه الهلباوى، وظلت القضية تؤجل حتى شملها عفو عام.

---

(١) الأستاذ أحمد الصاوى محمد.

وفى نفس العهد ترافع عن الأستاذ «عصام الدين حفنى ناصف» أمام محكمة جنايات الإسكندرية فى قضية اتهامه بالترويج للمبادئ الشيوعية.

وقدمت النيابة إلى محكمة جنايات أسيوط «م. باشا» من الأحرار الدستوريين القدماء، وكانت قضية الحزب وكان ميدان المعركة فى المحكمة، فسافر إليها فى مارس سنة ١٩٣١ حيث بقى أسبوعا يسمع الشهود والنيابة ويترافع، بينما يعنى به فى مبيته أربعة باشوات.!

وما أسعدنا إذ سمعنا يومئذ صيحاته باسم العدالة التى لا تسيغ التفريق بين فريق وفريق، فتقسو النيابة على متهم وتعفو عن متهم!

هنالك سجل على الشاهد الإنجليزى هذا التمزيق لأوصال العدالة فى انقلاب صدقى باشا الذى حمل الإنجليز تبعاته، وسما درجات فى البلاغة وهو يصف «سعادة البك»! - عضو النيابة - يتهادى فى موكبه فى دياجير الظلام، وعلى رغم أنف المتهم، يبحث عن... عن دليل نفى للمتهم.! وهو لا يبتغى وجه الله باستجماع دليل ضد نفسه وإنما يبتغى الفضيحة لكرام الأسر.!

وفى العام نفسه وكل فى قضية إبراهيم بك راتب ضد زوجته النبيلة ماهوش عزيزة فبدل الموقف الذى سيطر اليأس عليه موقفًا كان النجاح مؤكدًا لـه، لولا مـا سبق من إقرارات واعترافات.

قضى الهلباوى فى دراسة هذه القضية أشهرًا طوالا، درس فيها حسابات بضعة عشر عامًا لدائرة ضخمة، وأدلى بمرافعة كبيرة، وتقدم بمذكرة بارعة جعلت من ضعف الموكل قوة ليست إلا فضلا من قوى محاميه.

وفى هذه الآونة تزوج من سيدة تركية فى نضارة الشباب، فلما جاء أجلها فى سنة ١٩٣٧ كان فى الثمانين، ومع ذلك لم تنقض أسابيع حتى تزوج من تركية أخرى، تصغر الأولى، ليموت عنها بعد ثلاث سنين وهو فى الثالثة والثمانين.

فى هذه الفترة من حياته وقف وقفيته فكان لخدمه نصيب، كما كان لابنه وبنته نصيب، وكان للجمعية الخيرية الإسلامية أكبر الأنصباء، إذ تئول إليها كل الأموال التى كان يملكها فى أخريات أيامه، وهى ستمائة وعشرون فدانًا.

أما نقابة المحامين فاختصت بأربعين فدانًا..! هى أول وقف وآخر وقف عليها حتى اليوم، لا عجب إذ يصدر لها من أول نقبائها.

قال له محام شاب عند تحرير الوقفية «ألا تكون هذه الأربعون فداناً وقفاً على شباب المحامين... !»

فأجاب شيخ المحامين «... بل أجدر به شيوخهم!»

وتصالح الرأيان على تركه للمحامين عموماً ممثلين فى نقابتهم

هكذا استطاع الشيخ المعمر أن ينشئ من جديد ويعمر ! ويحيل الفشل إلى شجاعة، كأنما هو الذى عناه «كبلنج» فى أبيات قصيده.

«إذا كنت تستطيع أن تحتفظ باتزانك حينما يفقد الناس من حولك اتزانهم.

«وإذا كنت تثق بنفسك حينما يشك الناس كلهم فيك...

... وإذا كنت تلاقى الانتصار كما تلاقى الانكسار... ... وإذا كنت ترى أشياءك التى وهبتها حياتك قد تحطمت، فتنحنى لتبنيها من جديد. بأدوات واهنة.

... فإن لك الأرض، وكل ما عليها

بل، وهذا أعظم، إنك رجل...»

* * *

قبض على «محمود الأتربى باشا» عضو الوفد «ومحمود عبد النبى بك» عضو مجلس الشيوخ من بعد، لتحقيق سياسى، وعلمت العاصمة بالخبر فى الهزيع الأول من الليل، فنهض الشيخ إلى سيارته ومعه الغرابلى باشا «نقيب المحامين» إلى ميت غمر ليحضر التحقيق ويعود فى منتصف الليل... !

ووقعت وقائع القضية الشهيرة بقضية الخطابات المزورة، إذ زور فتية أوراقاً تدل على تلاعب الحكومة فى الانتخابات ونشر الدكتور «عزيز ميرهم» عضو مجلس الشيوخ بلاغاً كان قدم للنيابة وقدمته النيابة – هو – إلى محكمة الجنايات، فتقدم شيخ المحامين كبار الوفديين فى الدفاع وكشف تحقيق المحكمة أستار الأمور. فظهر أن المزورين من معسكر الحكومة للإيقاع بالوفديين، وسقط فى أيديهم، وكانت قضية العهد، بما أثارت من شئون، حتى لتغلق الأبواب، والنوافذ، وتستهدف المحكمة الشهود، وتحقق، وترفع الدعوى بنفسها !! ولا تعفى النيابة من تعليقاتها.

وقدم الأستاذ «حسن النحاس» إلى محكمة جنايات مصر، وكان سعديا، لمنشور اعتبرته النيابة طعنا فى نظام الحكم. فأدلى الهلباوى بدلوه وقدم – للزميل – المتهم خدماته أمام محكمة النقض.

ثم جاءت قضية كبرى، كمثل قضية الخطابات المزورة، إذ اتهم عمال العنابر» بوضع قنابل فى المبانى العامة واتهم الدكتور «نجيب اسكندر» عضو الوفد بالتحريض، فترافع الهلباوى

عنه - وكان محاميًا ضده من قبل فى قضية ذات بال - وانجلت القضية عن براءته وآخرين.

فى إبان نظر القضية انسحب الأستاذ مكرم عبيد باشا، وطائفة من المحامين لخلاف مع رئيس الجلسة، فقدموا لمحكمة النقض، منعقدة بهيئة مجلس تأديب، وتقدم الهلباوى للمرافعة عن مكرم وزملائه.

فى تلك الجلسات التأديبية كنت ترى عبد العزيز فهمى باشا - ثانى النقباء - رئيسًا للمحكمة العليا. وتسمع الهلباوى بك أول النقباء، ومرقص فهمى بك بطل هذه الجلسات، وإلى جوارهما صبرى أبو علم باشا ومحمد يوسف بك تلميذ سعد باشا فى مكتبه ونقيب المحامين فيما بعد ومحمود بسيونى بك، نقيب ذلك العام،يدافعون عن نقيب آخر! وكأنما كانت المحاماة تحيى عيدها الذهبى[1] بمناسبة الدفاع عن نقيب آخر هو مكرم عبيد.

وفى نفس العهد ترافع عن الأستاذ محمود سليمان غنام إذ قدم للمحاكمة التأديبية لمقال كتبه فى لغة النائب العمومى، وتقعر منشوراته، وتحرج وكلائه فى فهمها... وكم كان فى التحقيق من مضحكات! فلقد دعى للتحقيق معه فوجد على مكتب المحقق كتابًا، وإذا الكتاب ليس قانونًا، ولكنه كان قاموسًا لغويًا لفك طلاسم منشورات النائب العمومى! فأثبت المتهم فى محضر التحقيق هذه الواقعة ضد المحقق وضد رئيس المحقق.

كما ترافع من قبل عن الأستاذ على الحلوانى النائب الوفدى السابق فى جنحة اعتداء على المحكمة فى أثناء المرافعة.

وإنه ليترافع يومًا أمام محكمة الجنايات فى إبان الحرب الكبرى السابقة مع المرحوم حسين بك هلال وكان عضوًا فى الجمعية التشريعية ومن كبار الملاك عن محمود سعيد بك من مستخدمى الخاصة السلطانية إذ قال رئيس النيابة لحسين بك، مهددًا أو منددًا... «إنك تسىء إلى مقام عظمة السلطان...» واربد الجو فصاح الهلباوى فى وجه رئيس النيابة بصوته الجهورى: «لو علم الذين لا يستطيعون أن يصلوا إلى عتبات السلطان، أن حسين هلال صديق شخصى لعظمة السلطان لوفروا على أنفسهم هذه الوقيعة!».

* * *

(١) كانت الجلسة سرية إلا عن المحامين وعلق عبد العزيز باشا على المذكرات التى قدموها بأنه لا يجد فيها جديدا حتى جاء إلى مذكرة مرقص فهمى وقال، وهذا أيضا مثل ما ينشر فى الصحف. فجلس مرقص بك وبكى، وانزعج الرئيس وانطلق يقول كلامًا ويكرره (لقد مررت بدارك أمس وانتظرناك طويلًا... حتى تعود من مشوارك اليومى) وأنقذ الموقف مكرم باشا بطلب رفع الجلسة.. زار عبد العزيز باشا مرقص بك فى المساء. وانتهى حديث المسألة.
أما زيارات عبد العزيز باشا للهلباوى فكانت دائمة. وكنت أحرص على مصاحبة هلباوى بك إذا زاره أو زار لطفى السيد.

فى هذه المواقف الخالدة فى تاريخ المحاماة كان شيخ المحامين يضرب المثل الأعلى للمحامين على أن المحاماة ميدان المؤاخاة الكريم، وأنه إذا لم يمنع الخلاف السياسى من أجل «دريفوس» النقيب «بلوييه» – أن يدافع عن زملائه فى المحاماة ضد زملائه فى الرأى... فإنه لم يمنع الهلباوى أن يترافع عن «مكرم عبيد» و «محمود سليمان غنام» و «على الحلوانى» بل لم يمنعه أن يترافع عن الأستاذ «ح ... ح ....» فى مجلس التأديب، مع أنه كان نائبًا عن حزب الشعب والهلباوى لم يكره فى حياته حزبًا قدر ماكره ذلك الحزب الذى ألفه صدقى باشا

لقد شهدت محكمة الجنايات أروع كفاح عن الحريات فى التاريخ القضائى لمصر الحديثة، كما شهدت آيات الزمالة الكبرى من دفاع «مكرم عبيد» عن «مصطفى النحاس» فى سنة ١٩٢٩ إلى دموع «مصطفى النحاس» من أجل «أحمد ماهر» سنة ١٩٢٥ مثلما بكى «فردريك لانتيه» فى «قضية النياشين» من أجل زميله رئيس الجمهورية «جيل جريفى».

لقد قضى الهلباوى فى المحاماة خمسة وخمسين عاما، تخللتها مذابح التناحر الحزبى فى الأمة وفى المحكمة فلم يخاصم محاميًا، بل لم يصب محام بسوء إلا أخذ بيده فى المحكمة أو فى مجلس التأديب، أو فى بحر الحياة.

إن من وراء القاعة الكبرى لمحكمة جنايات مصر قاعة أخرى ليست أقل عظمة، هى أكبر قاعات المحكمة، وهى أكبر ندى فى تاريخ مصر الحديث لأبطال الحرية وسادات البلاغة وعلماء القانون: نعنى بها قاعة المحامين.

كان الهلباوى يدخل قاعة المحامين تحيط به هالة المجد العظيم من أقطاب الصناعة ومن النجوم التى سيجعل منها الرداء الأسود، كواكب الغد، فى المحكمة، أو مجلس الوزراء أو مجلس النواب، ناسين خلافات الأحزاب، ملتفين حول أمهم الكبرى «المحاماة» وهى أسمى المهن فى هذا الوطن، لأنها الحقل الذى تنمو فيه كفاياته، ولأنها الدرع الواقية لحقوقه وحرياته.

فى ذلك العهد ترافع الهلباوى فى قضية الأزهر، وما أدراك ما قضية الأزهر!! العلماء الأعلام، أعضاء «هيئة كبار العلماء» و «مشايخ المعاهد» فيما بعد، كانوا هم العجزة، الجهلة تفصلهم حكومة ذلك الزمان لجهلهم وعجزهم إرضاءً للملك فؤاد!

تحركت فى المحامى الشيخ ذكريات نشأته، فطوى السنين القهقرى، وعاش فى جو موكليه كما يعيش بين أهله وذويه.. وابتسم الزمان، وأعيد العلماء، فدخل إدارة الأزهر فى صبيحة يوم من أيام سنة ١٩٣٥، ومن ورائه المرحوم «الزنكلونى» ثم «محمود شلتوت – شيخ الأزهر فيما بعد –»، و «دراز» و «عبد الجليل عيسى» و «فكرى يسين»، و «حامد محيسن»، دخلوا الأزهر على شيخ الأزهر، دخول الفاتحين فى موكب الظفر.

وفى ليلة من الليالى، دعاه الأمير محمد على، لينهى إليه أنباء قضية فذّة! رفعت عليه - بإيعاز من الملك فؤاد - وقُضى فيها بعزله من النظر على أوقاف والدته أم المحسنين! لتؤول إلى نظارة الملك.

كان الأمير والهلباوى صديقين قديمين. يزور جاره بالمنيل بين الفينة والفينة. فلجأ الأمير إلى صديقه القديم، ليقف فى وجه هذه الدعوى.

وكان الأمير معرضًا لكل شىء، فبذل الهلباوى لأجله كل شىء... كانت القضية قضيته لا قضية الأمير، ومع أنه لم يكن مقيدًا فى جدول المحامين الشرعيين، فقد سمعه القضاة! وكسب الأمير، بعد مجهود كبير[1].

وقدمت «السياسة» إلى محكمة الجنايات إذ نشرت تعليقات جارحة ضد المرحوم المستشار ع. بك س. حينما أعلن انضواءه تحت لواء حزب سياسى، فترافع الهلباوى «عن السياسة» مرافعة عجيبة ضد صديق قديم له، فقال فيما قال: «أنت تنضوى تحت اللواء؟ أنت تنضوى؟ تنضوى! تنزوى!!

يا حضرات المستشارين، قولوا للمستشار إن المستشار لا ينضوى ولا ينزوى أيًا كان المكان الذى يريد أن ينزوى فيه...».

وفى سنة ١٩٣٤ ترافع عن صحيفة «كوكب الشرق» وكانت صحيفة للوفد. كما ترافع عن «السياسة» من أجل مقالات ضد التبشير.

وجاءت إليه سيدة كريمة تسعى، وكأنها تجر خطاها من الأسى، أخوها رئيس عظيم بين عظماء رؤساء الوزارات، كانت أمًّا لزهرة يانعة من زهرات الأرستقراطية العليا، هى السيدة... ف. ر. قتلها مطلقها فى المستشفى خشية أن تتزوج من سواه.

ترافع الهلباوى عن أم القتيل، وعن حقوق المرأة التى كرس لها «الاتحاد النسائى» نشاطه بزعامة هدى شعراوى. وكان الجمال قد استولى على أكثر المقاعد، ليسمعه. فأسمعه روائعه، وأمتعه، وأمتع الناس معه... وإن كان قد عرف من بعد جحود الموكلين الارستقراطيين عند الحساب، فى دفع الأتعاب...

كان شيخ المحامين، فكان أقدمهم علمًا بأن توكيلاتهم لا تولد إلا فى المحن، وكأن الموكلين يدفعون الأتعاب -كالجزية- عن يد وهم صاغرون! فإذا ظفروا بغاياتهم، قطعوا ما يصل

---

(١) ترافع الهلباوى وحده فى القضية وإن كان اشترك مع الهلباوى فى تحرير المذكرة والحضور الشيخان على عبدالرازق باشا ومحمود شلتوت وكانا قد قيدا محامين شرعيين بعد فصلهما وأعيد بعد ذلك الشيخ محمود شلتوت ليصير بكفاياته شيخ الأزهر وبهذا جمع الهلباوى فى القضية خصومًا ثلاثة للملك فؤاد يترافعون عن خصم سيكون وصيا على العرش بعده.

الماضى بالحاضر. وأغرقوا آلاء المحاماة فيما يغرقون عن عمد من ذكريات آلامهم. ومن ثمة يصدف بعض البررة عن المحامين بعد الانتهاء من عملهم، فيستوى البررة فى نكرانهم، بالكفرة فى كفرانهم، وإن تنوعت الأسباب.

لقد طلبت «مارى هرمان» إلى وكلائها، بعد أن أنقذ «مارشال هول» رأسها من المشنقة حسابًا عما أنفقوه، فقدموا لوكيلها كشف حساب هذا نصه:

«ياسيدى لقد أنقذنا موكلتكم من المشنقة. امضاء: أرثر نيوتون».

لكن الخير والشر يتجاوران فى المحاماة لأنها مرآة الحياة.

كان إلى جوار «مارى هرمان» فى حياة «مارشال هول» ذلك المتهم الذى انطبق حذاؤه على الأثر الموجود بمحل الحادث، لكن القرائن تضافرت على براءته، وقامت شبهات قوية ضد أخيه، فطلب المتهم إلى «مارشال هول» أن يقرر أنه (المتهم) هو الذى ارتكب الحادثة إن كان ذلك ينفع الآخرين.

ولما حكم عليه بالسجن قال: «إنه رجل متزوج»!

فلقد كان واقع الأمر، أن أخاه المتزوج استعار حذاءه ليلة ارتكب الحادث

فأى معرض للألم وللأمل هذه المحاماة! يشهد فيها المحامى مأساة الوجود البشرى يمثلها موكله وخصومه، فى عراء تام تتجرد فيه الإنسانية من زيوف الأغطية والأستار والاستعلاء والاستكبار.

* * *

أخذت الريح تأتى بما يشتهى السُّفن، وأحس بثغر الحياة يبتسم. فرشف الشيخ رضاب الحياة، وعادت الليالى البهيجة، بعد انقطاع بضعة عشر عامًا، وتكاثرت الدعوات: تلك لأمير بعد أمير، أو أميرة بعد أميرة، وهذه لبنت الصدر الأعظم، وهذه لوزير سابق أو لاحق، أو سفير أو وزير مفوض لدى مصر أو لشيخ الإسلام – الذى ترافع ضده منذ أعوام – وهذه للمدير الكندى «لشركه سن لايف» أو للسير «كين لويد» أو لقنصل الصين، أو لغيرهم.

وبينما تتلألأ فى حديقة داره ثريات الأضواء، احتفالا بمؤلف القانون الدولى العام، وكاتب الحزب الوطنى الذى طالما كتب ضده «الأستاذ أحمد وفيق»، إذا بالكرائم فى الحديقة الكبيرة يجلسن إلى جوار الورود، حاليات النحور، كالبدور.

وبينما تسمع مقرئى القرآن عنده، أو تجد أعضاء هيئة كبار العلماء، إذا بك تجد رجال الفن الغنائى فى داره. وفى سنة ١٩٢٩ تجد عنده إسماعيل صدقى، وفى سنة ١٩٣٨ تجد على ماهر. وفى سنة ١٩٣١ تجد مصطفى النحاس، ودائمًا تجد محمد محمود وكلهم متخاصمون إلا معه.

وبينما تجد نائبًا فرنسيًا من باريس، ترى فى الغداة الزعيم الثعالبى الذى نفته فرنسا من تونس! وبينما تجد عازفات الكمان ولاعبات البيان إذا بك تجد الفقيه عبد الرحمن سيد أحمد باشا. وبينما تجد الفيلسوف المصرى - لطفى السيد باشا - إذا بك تجد ملكة الجمال التركية: كريمان خالص!..

كان كالدنيا فيه من كل شىء، مع الترتيب لا الفوضى، ومع التوفيق الأنيق.

وكان بريده يحمل هذا الطابع: فرسالة من محامية فرنسية فى باريس أو من معارفه بانجلترا وفرنسا أو من موكلته - مدام فضلى - فى اليابان أو من أصدقائه بالشام أو الهند أو توصية من قصور الملوك العرب بقضايا الأمراء العرب، إلى جوار رسائل موكليه، ووكلاء زراعاته، وكبار الكتاب والأدباء والساسة! كأنما كان سلطة من السلطات فى البلاد!..

يدير الجمعية الخيرية ورأس مالها أكثر من مليون ويترافع متبرعا عن قضاياها ويتحدث فى شئونها التعليمية، والزراعية والصحية، وبعثاتها التعليمية، ويدير دائرة هدى شعراوى ورأس مالها أكثر من مليون بل يبعث بعثات على حسابها إلى الخارج! ويعول عليه الرجال فى أكثر من حزب. وتستفتيه جهات شتى، وتسأله كل الصحف، وترسمه فى كل مناسبة صحف مصرية، وصحف أجنبية.

هو فى الصباح فى المحكمة، أو الوزارات يسعى للناس، أو فى النقابة أو الحزب أو الجمعية، أو دائرة من الدوائر، وهو فى الغداء داع أو مدعو، وفى العشاء داع أو مدعو. وهو بعد الظهر يلقى موكليه وزواره، والمحامين من كل أرجاء البلاد، ويحضر جلسات المجلس التشريعى، أو الحزب، ليس لديه إلا ربع اليوم ليرتاح أو لينام أو يسهر مع السمار فى داره

كانت حياة حافلة بالحوادث وبالأحداث أجهدت من يراقبها... فكم جهد صاحبها... كان من تعبيراته أن الحياة لا تقاس بالطول... وأنها تقاس بالعرض؛ وما كان أعرض ماحيى! وأعظم ما سعد وأفدح ماشقى...!

وكانت الدار كأكبر البيوت الأرستقراطية. فى خدمتها دائما سيارتان.. وفى حديقتها جنانان!.. أما الآنية فمن «النمسا» و «فرنسا» والآثاث من معارض «باريس» و «ومبلى».. تناهت إليها شتى مظاهر المال والجمال، والأنس والبهجة!.. ولم يكن فى البيت ديمقراطى إلا صاحب البيت، إذا لمح بادرة من بوادر الأرستقراطية عاجلها بنكاته وعالجها بضحكاته.

ولما وقعت وقائع قضية نزاهة الحكم وقدم «حفنى باشا محمود» مدير صحيفة السياسة لمحكمة الجنايات بتهمة سب الوزراء، تولى الهلباوى الدفاع فيها مع بضعة عشر محاميًا، ويومئذ سمعت القاعة الكبرى فى محكمة جنايات مصر آخر كلمة عظيمة للنقيب العظيم وإن كان قد ظل يترافع.

فى هذه السنوات العشر من تاريخ مصر سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٧، كانت المحكمة أبرز ميادين المعارك، وكانت المحاماة هى الجندى المحارب وستبقى جهودها فى تلك الأثناء مفخرة للأمة.

كان المحامون يحاربون حربًا حقيقية بأنفسهم وأجسامهم! جماعات وأفرادًا، ويرهقون القضاة، فيخر المستشارون (رئيس الجلسة محمد نور بك) مرضى، ويخرج المحامون (مكرم عبيد) متهمين.. ومع ذلك لم تنحن لهم هامة. بل زادوا وطنهم وصناعتهم عزة وكرامة.

وكان شيخ المحامين يتقدم المحامين، تتراءى فى كفاحه تلك الظاهرة التى طالما تراءت فى معارك القادة، فيوجد فى كل مكان فى وقت واحد! فتراه الأمة مع الوفديين والمحامين الوفديين ومع الصحف الوفدية، ومع الأمير محمد على، ومع شيوخ الأزهر، كل أولئك وهو إلى جوار الدستوريين وجريدة السياسة والدكتور هيكل، وهى مظاهر ترجع إلى حقيقة واحدة، هى أن الرجل كان أمل أمته فى حربها ضد القيد والظلم فى كل مكان.

وفى سنة ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد، وتقلد خصمه الأمير «محمد على» رياسة مجلس الوصاية. وعين الهلباوى عضوًا فى مجلس الشيوخ.

وفى أخريات سنة ١٩٣٧ ترافع أمام محكمة عابدين عن الأستاذ عثمان عبد الغفار ابن أحمد باشا عبد الغفار فى قضية مظاهرة.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٧ تولى الحكم «محمد محمود باشا» رئيس حزب الأحرار وعُين الهلباوى نائبًا لرئيس الحزب. هكذا لم ينجح كرجل سياسى فى أن يرأس حتى حزبه! بل لعله لم يصل إلى مركز نائب رئيس إلا بالسن. أو لأنه لم يعين فى الوزارة.

وكان عضوًا بالمجلس التشريعى الأعلى فمم ينل رتبة...!

وكانت انتخابات النقابة لسنة ١٩٣٨ آخر انتخابات تجرى فى حياته فرأى المحامون بإلهام عجيب، أن يحيوه فى آخر فرصة تتاح لهم فى حياة شيخهم، فانتخبوه نقيبا لذلك العام.

كأنما شاءت المحاماة أن نكرمه بأسمى مراكزها فى أول حياتها، وأن تكرمه بذلك المركز الأسمى فى آخر حياته.

وفى ختام ١٩٤٠ بلغ أواخر الثالثة والثمانين، وكانت عظامه تبدو من هزاله، لكنه كان يحضر مع أحمد ماهر باشا زعيم السعديين ضد مصطفى النحاس باشا فى قضية العهد - «قضية البنك التجارى»، ويستحث مدير دار الكتب، الدكتور منصور فهمى باشا، لطبع مذكراته، فجمع بعضها فى المطبعة ولكن لم يطبع، ومع ذلك لم يكف عن السفر الأسبوعى إلى مزارعه، حتى صعدت روحه إلى بارئها وهو نائم غداة عودته من سفر.

فكتب فى غداة وفاته زميل[١] لم يكن فى يوم من الأيام من حزبه. شكر له موقفه فى الدفاع عن الصحافة وعنه وعن طه حسين وهيكل وحفنى محمود، ثم قال:

«أيها النقيب الراحل: دعنى ألتمسْ لك رحمة الله وغفرانه – لقد مضيت عن الحياة بعد أن أخطأت، وبعد أن أصبت، ولقد لقيت من حياتك عنتا. وظفرت من قومك بالتقدير، وظفرت من قومك بالحرب واقتعد كرسى الوزارة من حزبك من اقتعدها وقيل أين الهلباوى فقيل رجل أسن فما يقوى على جليل الأمور..

أما نحن المحامين فإن صورتك قائمة فى دارنا. تذكر بالمحامى الشهم والنقيب الأول، والمترافع الفذ. وأما المحاماة فى الشرق فلن يفتح لها كتاب، إلا كنت صفحة باهرة من صفحاته...».

(١) الأستاذ عبد حسن الزيات فى كتابه «من يوميات محام».

فُتحت الجلسة

لقد شهدنا الملعب واللاعب. والميدان والمحارب. أترانا نستطيع أن نصوره لمن لم يره[1].؟

إن من يسمع المحامى العظيم فى المحكمة لا يسمع كلام الناس عنه. وليس راءٍ كمن سمع.

فهو فى ساعة «العمل» يعمل، ويمثل، إشاراته فصيحة كعباراته، يستعين بجوارحه جميعًا ليحدث فى دقائق معدودة، آثارًا غير محدودة، ويظفر فى زمان قليل بغرض جليل، لفرد أو لجماعة أو لأمة. ترهقه التبعات، ويعصف بطمأنينته القلق على من يمثلهم مما طوى القدر، وإحساسه أن الحق الذى يجازف به ليس له، وإنما هو وديعة أودعها الناس بين يديه. وأن مجده ووجوده، رهن بالأحكام التى تصرف بها الأقدار مصاير المغامرات الكبرى المسماة بالقضايا. وهيهات أن يرسم القلم كل أولئك...

كان الهلباوى يجلس ساكن النفس إذ يدرس قضاياه. فإذا أحس الظلم أسلم عواطفه إلى المظلوم ولو كان خصمه! ولذلك كان يرقى إلى مستواه إذا اقتنع. فإذا لم يقتنع، قنع بعرض

---

(١) عمل المؤلف محاميا بمكتب الهلباوى بك عشر سنين من أواخر سنة ١٩٢٨ حتى أواخر سنة ١٩٣٧ عندما عين وكيلا للنائب العام وتدرج فى الوظائف القضائية حتى رأس هيئة قضايا الدولة منذ مارس سنة ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨.

ومن حق النقيب الأول علينا فى هذا المقام أن أشيد بفضله علىّ. فالسنوات العشر المشار إليها فى الكتاب الحالى وتدخل تحت عنوان (الخريف العاصف) قد قضيتها فى جواره، وكانت بالنسبة لى سنوات «تحقيق الذات». ولا أحسبنى نعمت بعدها بمثل ما مُتعت به فى إبانها. فمن بعدها تغيّر الزمان والمكان والأشخاص، فى وظائف لها مذاق خاص، فى دولة حملت هموم حروب تدور رحاها على أرضها بين دول العالم أو بينها وبين إسرائيل، وفى خواتيم نظام ملكى يريد أن ينقضّ وبواكير نظام جمهورى يريد أن يرفع بنيانه على أساس سيادة القانون

وسيظهر فى الفصلين التاليين بعض بيان عن هذا العهد.

ولقد كان الانتساب إلى مكتب النقيب الأول درجة للمنتسب. يهبُها له اسم الهلباوى وأسماء من عملوا معه، وكنت آخرهم. وهنالك اتصلت أسبابى بكثير من الكبراء فى الدولة والمجتمع العلمى كانوا لى أضواءً على الطريق.

وهنالك أدركت أن من أسباب امتياز الهلباوى وسعد زغلول ومحمد عبده وعبد العزيز فهمى واللقانى – وله عند سعد مكانة عالية – وغيرهم تبحُّرُهم فى الدراسات الشرعية. فأخذت نفسى بها وظهرت آثارها فيما بقى من أيام الحياة.

وهنالك كانت القضايا الكبرى لى العصر، سواء للأفراد أو الجماعات، هى الغذاء اليومى فى المكتب. فأصبحت القضايا الكبرى على مستوى الدولة مألفًا لى. وحاولت فيما بعد أن أنقل عن الهلباوى إلى جماعة من رجال القانون: أن لرجال القانون من «سيادة القانون واستقلال القضاء» درجةً فى الناس. ومن حقها عليهم أن يأخذوها بقوة واستقلال وإحساس وطنى، وأن الجزاء على النهوض بها هو فائدة الأداء ذاته، فى نماء الذات وتطورها أو ضمور الملكات وتدهورها.

– وقد ظهرت الطبعة الأولى من الفصل الحالى فى سنة ١٩٤٦ بعد انتقالى إلى هيئة قضايا الدولة. ومعها الفصلان الرابع والخامس. أما الفصل الثانى فظهر فى السبعينات والثالث يظهر فى الطبعة الحالية.

أوجه الضعف فى مركز الخصم، وهنالك تتحالف براعة العرض، ودقة الأداء، وإن خلا المكان من عباراته التى تنبض فيها الحياة.

فإذ تكلم وهو مقتنع بقضية موكله، كان هو الذى يتكلم لا موكله، فلقد كان يكره أن يتقيد بأى قيد.

وكان استقلاله عن موكليه سر قوته عند موكليه أو سامعيه، كأنما كان يسبق الموكلين إلى أهدافهم، إذ يتخلص من أثقالهم، فيطمئن القضاة إلى أنه ليس صدى لأصوات المتقاضين، وإنما هو سفير العدالة إليهم، وسفيرهم إلى العدالة! أو وكيل عن الحق، لا عن صاحب الحق..!

ولقد ظهرنا من قبل على أمثال هذا الاستقلال فى قضية «الأمير سيف الدين» وقضية «المنشاوى باشا» وقضية «دنشواى» وقضية «الوردانى» وقضية «مقتل السردار» وغيرها من القضايا.

جلس فى أواخر شيخوخته، يدرس قضية السيدة ص. ز. عندما طلبت الحجر على أبيها فى أواخر شيخوخته، فلم يقتنع بعدالتها فقال: «إن من سوء حظها أنها وكلتنى».

فأجابه محدثه: «بل من حسن حظها». قال كيف! قال «لأنها ضمنت ألا تكون عليها إن لم تكن لها..».

وإنه ليترافع يوما عن «م.» ممثل كوميدى كبير من عائلة كبيرة فى قضية مخدرات، فى فصل الإجازات، فإذا بقاض منتدب، يمت إلى المتهم بنسب فلما نودى على القضية علت قسمات وجه القاضى علامات رغبته فى تأجيلها، لكن الممثل الكبير انطلق فى حركاته المسرحية. يستجير بقاضيه ويستعيذ بمحاميه، ألا يتأخر الفصل فى القضية ساعة من نهار...!

وكان المتهم متلبسا، بل معترفا، ومن مصلحته أن يطول الحبس الاحتياطى!

فتلفت الهلباوى يسأل مساعده عن سر تلهف المتهم، وتنصل القاضى، فلم يكد يدرك السر حتى طلب - هو - التأجيل ليستعد فى القضية...

وخاب أمل المتهم فى تلك الجلسة. ولكنه ظفر بغاية ما يتمناه وهو الحد الأدنى من العقوبة فى الجلسة التالية... وكان قد استوفاه فى حبسه!

وكان فى مقدور الطارق أن يستأذن عليه، وهو يحضر قضاياه، فيحدثه ما شاء ويعاود قراءاته إذ ينفصل عنه الزائر دون أن ينقطع سيل تفكيره.

تهبط عليه أفكاره على أقساط. فى راحته وفى خلوته، ولم تكن تطير من ذهنه، مع أنه لم يكن يدونها، يقرأ قضيته فى مكتبه مرتين، على الأقل، وفى القطار مرة أو مرتين فإذا كانت فى قنا أو أسيوط قرأها مثنى وثلاث.

لم يك مثل «نابليون» إذ يضع خططه -كما يقول لدفيج- كالحامل إذ تضع، بل تراه هادئا، مأخوذا بما يقرأ، حتى إذا انتهى من دراساته بحثت فى الملف الضخم عما أعد لدفاعه فى قضية يدوى صوته فيها ساعات، أو يسلخ فى تحضيرها أسابيع أو شهورًا، فعلام تعثر؟

إنك لا تلقى مرافعة محضرة، طويلة أو مختصرة، كما كان «لا بورى» يكتب ليجيد أن يتكلم، تأثرًا لأب البيان عند الرومان «شيشرون»، «بل تلقى سبع جمل أو ستا أو خمسا «كالشفرة» لا يكاد يقرؤها إلا ذوو العلم، ممن يفكون خطه، مبعثرة فى ورقة بيضاء كأنها شوارع قرية لم تعرف بعد خط التنظيم! حتى إذا ترافع أسعفته بالتفاصيل والأرقام ذاكرة واعية لم يتح مثلها لرجل من رجال المحاماة فى العصر الحديث.

فإذا تهجم على عزلته متهجم قبل أن يترافع، دافعه بإجابات معجلة، تحس من اختصارها أنه ينزع ثوبه منه ليهرب.

ويجلس فى انتظار القضاة ولا ينتظره القضاة، ويرتدى رداء المحاماة خارج الجلسة لا داخلها؛ أدبا فى حق القضاء ويباهى بأنه لم يناد على قضية له فى غيابه طول حياته...

فإذا ترافع فهو آخر محام فى القضية يقدّم غيره من المحامين تحية لهم، ودفعا للحرج عنهم، واتفاقا مع طبائع الأشياء، لأنه يوكل عادة بعدهم، ولأنه يقول ما لا يقولون...

* * *

هو ذا رجل عملاق؛ طويل القامة، عظيم الهامة، فارع العود، عريض الألواح، مفتول العضل، شديد المنة، قوى البنية، فى وجهه القريب من البياض سمرة لطيفة، مشربة بحمرة خفيفة؛ يميل وجهه البيضاوى إلى أن يستطيل.. ضيق العينين، نافذ النظر، طويل الشارب! طويل الذراعين، طويل الكفين، طويل الأنامل... فى ظاهر يمناه وشم... من عهد الأزهر:

أما هندامه فهندام فتى العصر! أنيق غاية الأناقة. ألبسته فى داره يد صناع ذواقة، ملابس قصت فى «باريس» أو «لندرة» أو «نيويورك» أو «القاهرة». وكان يقضى إجازات الصيف خارج البلاد.

هو ذا ملء العين والأذن، بذاته وعباراته، ثابت الجأش كالجهاز الكبير إذ يدور، مسرع بعض السرعة، جمله قصيرة متتابعة؛ لا تكاد تنفصل، يمهد كل منها للأخرى، وكأنما يطرق الحديد الساخن ليصهره فيلاحق طرقه مخافة أن يضيع أثره، أو يستقل سامعه بمنطق غير منطقه.

وليس كالعبارات السريعة المتلاحقة أخذًا بألباب السامعين، لما فيها من روعة الجواد المنطلق فى وثباته نحو الغاية، ومن تأثير القذائف المتتابعة فوق الهدف الثابت.

وينطلق الهلباوى فى وثباته، مشرقًا بقامته العليا على قضاته، مسيطرًا بحجاجه القوى،

وسمعته المنحدرة من العظائم، فى تجاوب مع السامعين، وانفعال مستمر، يتجلى فيه اقتناعه، بما يقوله، واندماجه فى دوره، معه صغو السامعين، وعليه أنظارهم، وفيهم كثير من إيمانه، إن لم يكن كل إيمانه. ويمضى غير محتفل بالزمن، مع قصده العظيم فى إنفاقه فى الحواشى أو الصور، همه فكر السامع، وميله إلى السماع وقربه من الاقتناع.

سأله رئيس الجلسة يومًا: كم من الزمن يكفيك؟ قال «لا أستطيع أن أضبط زمام عبارتى مالم أفرغ من التعبير عن أفكارى، فلا أعدك الآن بشىء»، فهو لا يبرح قضاته حتى يراهم لمسوا الحقائق بقلوبهم، وعقولهم، وأصابعهم... بل حتى تفيض أعينهم بالدمع أحيانا...

ترافع عن نفسه مرة فى حياته ضد الخاصة الملكية مدافعا عن مسكنه الذى بناه، فلم تبدر منه بادرة ضعف، ولا طلب عطف، ومع ذلك ترقرقت فى عين الرئيس العظيم عبد الهادى الجندى بانسا. دمعة حارة لمأساة ذلك الذى يقول إنه «جاء بنفسه إلى المحكمة، لأنه يعرف أنه إذا انهزم فى كل مكان، فقد تعود النصفة فى المحكمة.. وأنه إذا لم تبق له دار... فإنه باق فى دار العدالة التى ساهم فيها أكثر مما ساهم أى إنسان، لا يلتمس أن يسكن، ولا يلتمس أن يرحم، ولكنه يطلب العدل من دار العدل».

ويمضى فى مرافعته دقائق، أو ساعات لا يلجأ إلى الملف إلا اضطرارًا ليتلو تاريخا أو نصا من سطرًا أوسطرين، فلقد استوعب القضية استيعابًا، فأصبحت فكرة لاملفا، وحقائق لا أوراقا وهو فى الواقع لا يريد أن تبرح عيناه أعين القضاة.

لا يعرف المقدمات فيبدأ من صميم الدعوى، ويسير وكأنه يجرى، خفيف الظل، إلى حد عجيب، تتراءى لذة سماعه فى الوجوه الراضية، عظيم «الحضور» وكأن القضاة فى المحكمة، هم السمار فى الدار، سواء القضاة الشبان، أو قضاة الاستئناف، حيث تشتعل الرءوس شيبا.

* * *

يكشف «العقدة» كما يعبر رجال القصص. ثم يعمد إلى «الحل» والحل لا يكون فى الإلحاح بالتفاصيل، ولا فى التطويل أو التمثيل، ولا فى الفصاحة، وإنما هو فى أمور كليات، كنوازع النفس الإنسانية ومتاعبها أو أصول القانون أو عرف الناس أو عظات التجارب، تحيلها قوة الجدل إلى حقائق قضائية. والقضايا وقائع إنسانية صنعها الناس، فهى حقيقة بأن تطرح على المحكمة كما وقعت، وكما أرادها القدر، مع تلوينها بألوان الدفاع وغاياته. وهو فى بعض طباعه وأسلوبه «كما رشال هول»، «يخلق من الحقائق التى بين يديه ومن أحلام بعض الناس، جوًّا خاصا» لكن التمثيل عنده أقل، فليس فى مصر محلّفون، والظروف عندنا لا تأذن بالتمثيل. فإذا تم له التوفيق استحال الجو الذى أبدعه إلى عالم من صنعه، يعيش فيه سامعوه، فيفكرون بفكره إذ يعيشون فى دنياه..

ومن أجل ذلك كان أبلغ طلاب المرحمة وكان «محامى الظروف المخففة» بل «محامى القضايا اليائسة»، من فجر حياته القضائية، كما كان فى قضية «ناقوس» وقضية «الخازندار»، وقضية على يوسف «التلغرافات»، وقضية «سيف الدين»، وقضية «المنشاوى»، وقضية «الوردانى»، وقضية «سعد زغلول» وقضية «السردار»، وفى كل قضية سواها، كما كان دوره الدور المخوف من بين الأدوار.

وكنت تراه إذ يلبى النداء لهذه المعارك القضائية، جذلان متلهفا، فالمريض المشرف يدعو إلى مخدعه نطس الأطباء كما قال «جرانغولان» ليحيى أو ليحارب «مليران»، وهو يترافع فى سنة ١٩١٣ عن شركة «هليوبوليس» ضد الحكومة المصرية فى الاستئناف أمام المحكمة المختلطة بالأسكندرية

يعرض القضية مرة فى استهلال الدفاع وفى دقيقة!... ومرة أخرى فى طول ما يترافع!

يبدأ فى هدوء كأنه طائر لم يتم تحليقه، حتى إذا استوى فى آفاقه راح يصنع كل شىء فى أجواز الفضاء.! لا يقسم المرافعة قسميها التقليديين: العرض والمناقشة، بل يسوق الوقائع ويجادل فيها معا، حتى إذا انتهى من السرد كانت القضية قد انتهت، وسقطت أدلة الخصم من نفسها.

ولقد يستبقى للخاتمة وقائع قاهرة، تتحرك فى النهاية، كالقلاع، تقذف آبراجها أقوى ما أعده من قانون وحجج، وكأن هذه الوقائع الفاصلة فى النزاع، المواقع الفاصلة فى القتال

فإذا وقع الهجوم على عظيم، أو جهة ذات خطر، تضافرت بلاغته وجسارته فى التحدى، ويتفجر من معينه ينبوع من المعانى القوية حيث يحسب الناس أن لا معانى هنالك! وتواتيه العبارات، وتسعفه التصويرات، وينطق الأرقام الصامتة بالمعانى الصادقة، كأنما عناه «شارل شنى» حين قال عن «باربو»: كانت الأرقام تبتسم بين شفتيه، وكشوف الحسابات تحمل معانى كالشعر لا تحملها إلا بين يديه..!

لا يخضع لخطة خصمه، وإنما يفرض خطته عليه، وعلى المحكمة، فيترافع على الوجه الذى يراه، دون أن يقف من الخصم موقف التحديد لأقواله، ولا الترديد لحججه بعرضها، بل هو ينساها لتنسى، فإذا اضطر إلى مناقشتها ناقشها عرضا لا عمدًا، كيلا يعيد إليها الحياة.

ولئن كان المحامى النابه هو الذى يتساءل عما يقوله لحساب خصمه، لو كان محاميا عنه، ليعد دفاعه على أساس دفاع الخصم، إن هذه لم تكن قاعدته، فإنه يغفل دفاع الخصم إذا قاله ويتغافل عما قد يقوله إذا استطاع.

وفى الحالات القليلة التى يرد فيها على الخصم، تراه فى رده كمرافعته يستفتح بصعاب الأمور، ويدلى بأقوى الحجج، ثم يتركها قليلا ليسرد مسألة ثانوية، ثم يعود إليها، ثم يتركها

لمسألة أخرى، ليست من الصميم لكنها جديرة بأن تقال، ثم يرجع إلى الأصل وهكذا دواليك، حتى إذا انتهى كانت الأصول والفروع قد عرضت ونوقشت، فإذا القضية كل لا يتجزأ وإذا هو قال كل شيء! تساعده حريته فى الإدلاء بما يشاء وقوته فى إسقاط كثير من العرَض أو من البهرج.

الاختصار ديدنه، إذا كتب كتاباً فكتوقيعات الخلفاء فى إيجازه، وإذا ترافع تحمل المسئولية فحذف ما يحذف؛ الجناية العادية، كالقتل والسطو والخطف وأمثالها، مقياسها العادى ٦٠ دقيقة!

وكم فى هذه الدقائق القصار، من أفكار وأخبار، يسردها ذلك اللسان السريع كالقطار، يطوى فى لحظات ما يطويه غيره فى ساعات...

ولقد طالما اقترن إسراع المحامى بإحساس القاضى أنه يحرص على وقت المحكمة. ذهب إلى «بنى سويف» يوماً ليعود بمأمور قسم متهم بالقتل بُرىء بعد مرافعة دامت ٤٠ دقيقة! لكنه فى القضايا الاستثنائية، لا يعترف بالساعات ولا بالأيام. لقد ترافع فى قضية نزاهة الحكم أياماً متوالية فى كل يوم أربع ساعات وكان فى الثامنة والسبعين!! وكان الأخير من بضعة عشر من المترافعين فلم يطرق باباً طرقوه؛ ولم يترك شيئاً تركوه... وجمهور المحامين يستمعون

المحامى الكبير ينظر النظرة الشاملة، إذ يبصر بقضيته كما يبصر بالمدينة الناظر إليها من الطائرة، يصدر حكمه من سماء النبوغ ونفاذ البصيرة. أما الإلحاح فى الإثبات فمتكل، ومضلل، ولا يضيع الحق كالالتفات عن صميمه إلى تفاصيله، أو كما يقولون فى الفرنسية: «ربما لم يثبت شيئاً من أراد التزيد فى الإثبات».

وأما التفاصيل فما أكثر احتفاله بها إبان دراسته، مع أنه أكبر مضيع لها وهو يترافع، والتفاصيل كالقوى المبعثرة، أو كالعدو المجهول، والصديق المضيِّع، تبقى سبباً لذعر من يجهلها، ويفيد منها من أحاط بها، ولكم صادف المحامين منها أسباب الكشوف العظمى.

وإذا كان المحامى الحقيقى كما يقولون فى فرنسا هو «القدير على تأييد كل دعوى وهدمها عند اللزوم»، فليس كالجدل جهاز لهذا الرجل.

امتاز الهلباوى بقوة الجدل، وهو العدة الأولى للعقل الفقهى، وبه تميز آباء المحاماة فى مصر، أنْ كانت الدراسة الشرعية مصدر ثقافتهم، وهى تقوم على التأصيل والتفريع والقياس أى على المنطق – وآية ذلك الزعيم سعد زغلول خريج الأزهر العظيم ثم المرحوم «الحسينى بك»! الذى بدأت على يديه سيطرة الشريعة فى عالم المحاماة، ومكتبته الفقهية تزدان بها دار الكتب المصرية[1].

---

(١) أول طبعة من كتاب الأم للشافعى بمصر طبعها ونشرها الحسينى بك. وفى «الأم» رسالة الشافعى التى تحوى أصول المنهج العلمى المعاصر.

كان الهلباوى يعرف من تقاليد المحاماة أن خير ما تهاجم به دعوى الخصم أن يدور المحامى حول النقطة القوية أو يحاصرها، لكنه كان رجل مواجهة ليست من أسلوبه المداورة ولا المحاصرة، بل يجابه بالهجوم، أو يواجه بالسخرية، فإذا رأى جانبًا من المتعة فى مداعبة الخصم، لم يحرم المحكمة من دعابته، وكم كان له فى ذلك من إبداع وإمتاع! أو يأخذ فى إثارة الشكوك، وياله من مشكك! سخريته حجج، وشكوكه حجج، ورواياته حجج،

وينساب فى أمان واطمئنان خالعًا على دعواه مسوح الجد والوقار وفيوضًا من عظائم الأفكار، يرفع بها مستوى دعواه إلى مستواه.

ففى كل من قضاياه معنى من المعانى يسمو على الأشخاص والأشياء، كأن لم يكن شخص الموكل أو المتهم، هو الذى يصدر فى شأنه الحكم!

* * *

كانت قضية «الوردانى» محكمة لمحاكمة محكمة دنشواى، وللشكاة من مد امتياز القناة، وقسوة قانون المطبوعات واغتصاب حقنا فى السودان!

وفى قضية «أحمد حلمى» كانت حرية الكتابة ضد السلطة وحرية المحاماة المقدسة.

وفى قضيتى «على يوسف» و «المنشاوى» كان وراءهما ما وراءهما (الخديو والإنجليز).

وفى قضية «سعد ضد إسماعيل أباظه باشا»، كان فى القضية سعد لكن الخديو كان ظهير ذلك الباشا.

وفى قضايا «السياسة»، لم يكن يدافع عن الدكتور هيكل، ولا الدكتور طه حسين، وإنما كان يدافع بحق النقد العظيم! وفى قضايا المحامين كانت قبلته هى المحاماة.

وفى قضايا المرأة كانت مبادئ قاسم أمين منتهى غاياته. وفى قضية «السردار» كان يكافح الاحتلال البريطانى. وفى قضية «العنابر» وقضية «الخطابات» وقضية «نزاهة الحكم» كان يهاجم انقلاب الملك سنة ١٩٣٠ على الدستور.

* * *

فإذا استطردنا فاستقرأنا القضايا العادية نفسها، بدا لنا وراء ذلك الطراز بعد شأوه، وجلال غاياته، ومقدار ما يحمل المحامى العظيم من تبعات، وكيف كان كفاح الهلباوى فى قضاياه كفاح المؤمنين الأولين يدركون ما أوجبه عليهم القدر من واجبات، منذ قضى بنهوض هذا البلد على أيديهم.

من أجل ذلك سار من قضية كبرى إلى قضية كبرى، يجود فكره دائمًا بالجديد والغريب، ويخرج عن المعارج المطروقة، إلى الطرائق غير المطروقة، يسمع القضاء أشياء كأنما يخلقها من

لا أشياء، كفلسفة التشريع ورأى الشريعة فى الموضوع. وقواعد الخلق، وبطلان الإجراءات، وفساد أسلوب القاضى، وتحيز المحقق، ونقص إنسانيته، ومخالفة دعوى الخصم للبداهة أو لأصول المنطق، أو انخداع الهيئة الاجتماعية، أو مخالفة التهمة للتقدم الاجتماعى.

بل إنه ليوازن يومًا بين الله والقضاة! وبين النبى موسى والمتهم!

كل أولئك وغير أولئك من المقالات الكبار ينقض بها على الخصم فتأخذ عليه المفاجأة مسالك الفكر فلا يرد، وتسحر ألباب القضاة بما فيها من جدة وروعة وإقناع.

ففى «قضية السردار» يتحدى القتل السياسى الوارد من أوربا، كما ترد الأمراض الخبيثة «الزهرى» ويتقدم بفكرة الدية التى تعفى شرعًا من توقيع عقوبة القتل، لأننا دفعنا الدية ألف مرة يوم ابتلع الأسد البريطانى منا نصف وادى النيل.. ونصف مليون! من أجل نفس السردار!! وأى ظروف مخففة تلك، فى مقتل ضابط وهب حياته لبلاده منذ اليوم الأول لتكسب بلاده.. كما كسبت انجلترا فى ذلك الحادث - مالا وبلدانًا!!

وفى قضية الوردانى يفدى المتهم بذاته، بل يعده بعدل الله إذا فاته عدل القضاة!! ويصور اللوحة الخالدة للمحامين فى هيكل العدالة مسربلين بالسواد كالأحبار.

وفى «قضية نزاهة الحكم» يواجه رد حفنى محمود باشا لرئيس المحكمة فإذا فى الرد كرامة للراد وللمردود معًا بالموازنة الرائعة التى عقدها بين «حفنى» و «موسى عليه السلام» وبين رئيس المستشارين، والله... جل شأن الله! فشرف حفنى بهذه الموازنة فى حين روع القضاة. عندما رد «حفنى» رئيس محكمة جنايات مصر لشبهة عرضت له فرفض الرد، وأخذ الدفاع عن الخصم يعيره أن رده رفض، وأنه - وقد كان متهمًا بالقذف - يقذف حتى فى القضاة!. قال:

«... فلما عرضت له الشبهة فى قاضيه، لم ينخلع فؤاده فرقًا، بل أقدم على أن يطلب الحقيقة عارية، والعدالة مجردة، ليطمئن قلبه! وقديمًا، وفى سبيل الاطمئنان، قال موسى:

﴿رب أرنى أنظر إليك، قال لن ترانى، ولكن انظر إلى الجبل، فإن استقر مكانه فسوف ترانى، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا، وخر موسى صعقا، فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين﴾.

فالاطمئنان الذى نشده موسى وظفر به هو الاطمئنان الذى نشده «حفنى» وظفر به، والذى حدث من «حفنى» حدث من إنسان أسمى منه ألف مرة، وبالنسبة لمن هو أسمى من سعادة المستشار لا مرة، ولا مليون مرة، ولكن بمقدار الفرق بين الإنسان وخالق الإنسان...!!!»

وفى قضية شرعية خطيرة، أملى مذكرة كبيرة على شاطئ النيل فى «روض الفرج» فى مشغل الاتحاد النسائى الذى تملكه السيدة هدى شعراوى، ووقعها محامون أربعة، فيهم نقيبان، ومحام

أكبر من النقيبين، هاجم فيها القاضى الشرعى مهاجمة لم يقع مثلها فى تاريخ القضاء، فلم يقف عند التصدى لكفاياته أو صدق مقولاته. وليقرأ القارئ ما كتبه عنه:

«ومن الصعب أن يدخل القاضى نفسه فى زمرة الشهود... والذين لا يعرفون لأنفسهم هذه المكانة ويباشرون فى القضايا... أعمال الشهود إنما يعرضون ذاتهم إلى ما يتعرض له الشهود والخبراء وكل ما على الخصم الذى يطعن أن يقول. أنا أقدس القاضى «...» كقاض، وأطعن عليه من الناحية الأخرى التى يعمل فيها عمل الشاهد أو الخبير إلى حد الطعن على كفاءته، بل وعلى نزاهته إن مست الحاجة...».

بل كتب أيضًا: «أليس عجبًا أن رجال القضاء وهم أقدر وأدرى الناس بما يعرض من العقد فى كشف الحقائق المتنازع عليها بين أيديهم، نجد أحدهم سهل التصديق، قريب الإيمان، فى مسألة لا تزال موضع الخلف بين أهل الفن فى مشارق الأرض ومغاربها، ومن عجائب الصدف أن هذا اليقين – وقلما وجد له مثيل – جاء فى مصلحة المدعية ودليله عند القاضى فوق ما ذهبت إليه فى مذكرتها!!».

بل قال: «... وقد يكون من غرائب الصدف أن جميع التحقيقات التى جرت فى هذه القضية مدة الثلاث سنوات، وكلها كانت علنية وبالطريق القانونى وجاءت ضد مصلحة المدعية ولم يقض على أثرها للمدعى عليه.

أما الذى جاء لمصلحتها فهو العمل الذى جرى بطريقة خفية وعلى غير علم من المدعى عليه، وهو الذى بنى عليه القاضى الحكم لمصلحة المدعية...».

وقد كان ما أراد أن يكون.. فأبطل الحكم الذى أثخنه الهلباوى بهذه الجراح.

وفى قضية النبيلة الدائنة ضد الوزير المفوض المدين (إ. ر) يتحداها بأدق أسرارها كمدينة، ويطيل الكلام عن الحرب العظمى الأولى ليستخرج منها حججًا لموكل كان خصما لإنجلترا، وإذا القضية، وهى قضية مدنية تضحى قضية دولية، يظفر فيها موكله بعطف القضاة.

وفى قضية حجر بالمجلس الحسبى يتحدى الباشا طالب الحجر للسفه بسفهه هو، ثم ينشب فيه براثنه فيلتمس من المجلس أن يسمح له «بتلقيب الخصم باللقب الذى لا يزال يعشقه (مدير القليوبية سابقًا) الذى قلنا له أمام الجلسة... إنه غريب الأطوار فى تصرفاته المالية، وضربنا لذلك مثلا أنه أنفق على مشترى الخيول آلافًا مؤلفة من الجنيهات، حتى يقال إنه اقتنى – من عهد خروجه من السجن – نحو الستماية فرس وحصان، ويقال إن كل إيراده لا يفى بخدمة وعلف هذه الدواب.

قال له سعادة رئيس المجلس... هل عندك هذا العدد من الخيول ! أجاب عندى خيول ولكنها هن مالى ولركوبى...».

ويتحدث عن موكلته بقوله: «قالوا إنها تزوجت وهى فى سن الستين. سلوا أيها الأخصام شريككم فى الدعوى... باشا... مدير القليوبية سابقًا ينبئكم عن عدد ما تزوج وما طلق. وسلوه فى أى سن تزوج هذه المرة الأخيرة بأرملة... باشا. ثم لا تنسوا أن هذه السيدة التى تزوج بها... لا تقل سنا ولا ثروة عن زوجها المرحوم... باشا، فهل يستطيع أحد أن يعيبها لذلك أو يطلب الحجر عليها!

يقولون إن خطر الزواج يتضاعف لأنه كان بالأمير فاضل باشـا... والحقيقة بعيـدة عما يقولون»، فلنلاحظ تكاثر العيوب التى يسندها إلى الباشا - ولكن بتسليم الباشا - وثمة أمور سخصية جدا صيرها حججا قضائية.

ويستطرد فى مستواه الفكرى والبيانى: يدلى بالقول البديع، فتلقى إليه صغوك فإذا به يشفعه بما هو أبدع، وتبهرك الروعة وتسمع... فإذا به يسوق ما هو أروع...، ببديهيات كأنها الاختراعات، تذهل سامعيه بيسرها وغزارتها يسرًا وغزارة ليسا مما تعارفه الجيل من مألوف ناسه.

وهو أقوى ما تراه، حين يكون فى مستواه، فى البحار العالية، حيث يبتلع اليمّ صغار الربابنة.

فى هذه المواقف وأشباهها كان الهلباوى يأتى بالخوارق، ويحس أنه بلغ الأوج، فيحطم كل قيد، ويثور ويتمرد، ويرغى ويزيد، فتسمع كلامًا من سوْرة الجن ومن سحر السحرة، ومن الإلهام الملائكى! ومن علوم العرب، وعلوم الغرب، بالعربية الفصحى والعامية والدارجة، أو كما قال أستاذ من معاصريه[1]:

«.. يوحوح ويولول ويبكى وقد يبكى بعد ما يضحك، ويضحك بعد ما يبكى».

هنالك يشعل عود الثقاب ليستشعر المستشارون ما يحيط بالقضية من ظلمات فى قضية فلبيدس مثلما حمل «ديوجين» مصباحه... باحثًا عن الرجل...! ويصيح فى قضية ملكية بيته ضد الملك صيحات ترتج لها جدر المحكمة لأنه تعود النصفة فى المحكمة! وهنالك يقول له الرئيس الإنجليزى «دلبروغلو» فى قضية الوردانى إنك تحرض على الجريمة! فيصيح الهلباوى فى وجهه: «إننى أمنعك من أن تقاطعنى».

ويتقدم بغصب الإنجليز للسودان فى مقتل السردار الإنجليزى - حاكم السودان - باعتباره ظرفًا مخففًا مع أن «المستر كرشو» عضو اليمين فى المحكمة، ويترافع عن أحمد حلمى ضد الخديو ليخسر الهلباوى كل شىء له عند الخديو ويترافع ليبرئ المأمور ولو أثبت أنه كان «عبد المأمور»، على الرغم من موكليه!

ويقف ليترافع عن الأستاذ عبد العزيز فهيم. فلا يتكلم، فيدعوه الرئيس للكلام فلا يتكلم.

---

(١) الاستاذ عزيز بك خانكى فى مقدمة كتاب أشهر القضايا المصرية للأستاذ محمود كامل.

ثم يقول إن لسانه قد انعقد لأول مرة فى حياته، لأنه يترافع ضد قاض أمام قضاة، ثم يتلو عبارات شكوى القاضى «ويقذف بها إلى الثرى، لأنها عبارات «عرض حالجى».! حتى إذا انتهى قال له الأستاذ المحامى: ذلك أمجد أيام حياتى، ولو توج مجهودك بشطب اسمى...!

فى هذه الوقفات كان الهلباوى يصدر عن فكرة عالية هى التى يصدر عنها أبطال السيف والبيان والمحاماة، وهى أنه عندما يلجأإليه الضعيف، ولو كان خصمه، فقد أضحى فى حماه... وفى سبيله يبذل كل شيء... ولو دمه...! فهذه هى المحاماة.

* * *

فى سنة ١٩٢٦ صوره الأستاذ عبد العزيز البشرى حين صور هو وحافظ إبراهيم فى صحيفة السياسة الأسبوعية «فى المرآة»، أبرز شخصيات العصر، فبدءا بصورة الرئيس (سعد) وثنيا بزيور – وكرشه جذاب للكاريكاتير، فعدلى، فثروت رؤساء الوزارات الأحياء ثم أتبعاهم الهلباوى – قال البشرى عنه فيما قال:

«... شيخ يتزاحف على السبعين، إن لم يكن قد اقتحمها فعلا... عاش مدى عمره، يحبه ناس أشد الحب، ويبغضه ناس أشد البغض إلا أن هؤلاء وهؤلاء لا يسعهم جميعًا، إلا التسليم بأنه رجل عبقرى...

رأيته يخطب الناس عصر يوم قدم فى صباحه من أعلى الصعيد، والهلباوى إذا خطب خطب بكله: بلسانه وبعقله، وبنخاعه وبعصبه، وبرأسه، وبيديه، وبرجليه أيضًا! وله صياح يقد أصفق الحناجر، ثم تدلى عن المنبر بعد أربع ساعات كاملات فى كل هذا البلاء، وهو أشد وأفتى من أكثر من سمعوه إن لم يكن أفتى ممن سمعوه جميعًا...

محام أىّ محام، وخطيب أى خطيب! لقد يقف فى الجمهرة والناس أكثرهم على غير رأيه فيما يجول فيه، فما يزال يدور على مواطن إحساسهم يجسها من ههنا ومن ههنا فى رشاقة وخفة قول، ولطف شاهد، وبراعة نكتة. حتى إذا آنس من الآذان تطامنًا من جماح واسترخاء بعد عصيان. هجم منها بكله على النفوس، فظل يهزها هزًا ويرجها رجًا. فما الفحل إذا هدر، ولا الليث إذا زأر، ولا البحر إذا زخر، بأشد صولة على الأسماع من الهلباوى يتدفق فى الكلام، فما يروعك من هذه الجماهير الواجمة إلا أن تراها برغمها قد أرسلت حناجرها بالهتاف، وبعثت أكفها بالتصفيق!

والهلباوى خطيبًا يشترى هوى سامعيه بأى ثمن – فهو يجد ويهزل، ويثب ويحجل، ويضحك ويبكى، ويعلو ويسف، ويثقل ويخف، ويكثف ويشف، وينظم الدرر، ثم يرمى بالشرر، وبينا تراه فى وداعة العصفور، إذا به فى شراسة النمور. كذلك يتشكل هذا الشيخ فى خطبه، ويتلون لكل مواقع الكلام...



(ثورة فى رجل)

الهلباوى فى صورة مشهورة رسمها «سنتيز» سنة ١٩٢٦

فى صحيفة السياسة الاسبوعية

وإذا كان الهلباوى خطيبًا عظيمًا فهو ممثل أعظم...»

* * *

فإذا كان وحده إلى جوار موكله فى القضايا التى يفرق منها سواه حمل العبء فى نبالة، وفحولة، ووضع بين يدى موكليه مواهب لا تعادلها الدنيا...

ولقد أراد ذلك مرارًا فتم له، ولعل أول ذلك كان يوم اشترط للحضور عن الأمير سيف الدين أن يكون وحده، ليحمل على عاتقه مسئولية الدفاع ضد الأمير أحمد فؤاد (الملك فؤاد) فى ظروف كان غيره حريًا أن يستكثر من الزملاء، ليكون لهم كِفل من تبعاته التى ظل يعانى آثارها من النظام الملكى طول حياته.

ولئن قيل فى العصور الوسطى «إن على المحامى أن يحب قاضيه»، إن الهلباوى كان أكبر الناس فى العصور الحديثة حبًا لقاضيه، وكان قاضيه أكثر الناس حبًا لمحاميه! تلك حياته جميعًا وهو المحامى الاستثنائى، وهذه قضاياه الاستثنائية كم خاصم فيها من أمة، أو حكومة، أو حزب، بل محكمة، ومع ذلك لا نعرف له معركة واحدة مع القضاة! ولقد يكون أمر النيابة فرطا واتهامها شططا، ومع ذلك فوكيل النيابة هو: البك النائب... ولقد يتيح لتلاميذه ولاية القضاء، فإذا ترافع أمامهم قال: مولاى. أو ... يا سعادة الرئيس...!

كل أولئك عن سليقة مطبوعة، لا طريقة مصنوعة، يفهم بها القضاة إجلال هذا الرجل الجليل للقضاء.

لا يقاطع الزملاء، فالمقاطعات إزراء بساحة القضاء، بل هو يلقى السمع وكأنه لا يسمع، فإذا شقت عليه أكذوبة أو أغلوطة تشابكت أطراف أنامله، يداعب بعضها البعض فى حالة عصبية ألفها عارفوه. وقديمًا كان «لاشو» يستمع إلى التلخيص، أو إلى الاتهام، ورأسه بين يديه كأنه ينام، أو كما روى الزعيم «جامبتا» «يمد أذنه فى سكون وفى يده حرارة الحمى، يبرى قلمًا، وهو فى الواقع يتلقى ضربات الخصم فى صدره، ليردها إليه وقد ازدادت بإضافات العبقرية».

فإذا أثيرت مسألة من مسائل القانون، لم يقل «كمارشال هول» لمساعده، «ألقِ بالك: هنا مسألة قانونية»... أو «هنا بعض الفقه»... ليترافع فيها مساعده! بل هو يتكلم فى القانون عن هدى وعلم بالأصول الفقهية، أو بما زوده به مساعدوه، فيفاجئ معارضيه بما لم يتوقعوه.

كان يعلم أن المرافعة لا تتسع إلا لعرض الأصول، وحاصل الدراسات، وتطبيقها على الوقائع، وأن القاضى مع لهفته على حكم مماثل أو نص فاصل، لا يطيق البحوث، ولا الاستعراض الطويل للنصوص، وأن الفقه هو الفهم والهضم، لأنه كما يقولُ رجال الشرع «نور يضعه الله فى القلب» وأن المحامى الفقيه يعمل عملين، تكييف الواقعة، وتكييف الحقيقة

القانونية مع الواقعة، وكلما تمكن منها كان أكثر اقتناعًا وإقناعًا، فلا يستطرد فى التفصيل، إلا الذين لا يستطيعون التأصيل ليلقوا على سامعيهم تبعة تحصيل الحقيقة، إذ لا يستطيعون تحصيلها لأنفسهم ليعرضوها عليهم.

لقد سافر يترافع فى قضية محفوظ باشا، ومعه مساعده وحقيبتان من المراجع فلم يفتحها وإن كان عرض جملة ما فى الكتب.

كان ذلك أسلوب رئيس جمهورية فرنسا «بوانكاريه» فى قضية «جونكور»، وهى تتعلق بمبادئ الوصية، وفى قضية «مليران» رئيس جمهورية فرنسا من بعد بوانكاريه وهى تتعلق بما سماه إجارة أشخاص وبعلاقة رئيس الجمهورية بالجمهورية! وفى قضية «الكوميدى فرانسيز» وهى تتعلق بمسئولية الممثلين عن ترك العمل.

وكان ذلك وما يزال أسلوب المحامين الفحول، فيما قرأ الناس لهم، أو سمعوا، من عهد «والدك روسو»، و «بارو»، و «بتولو» و «دى بوى»، و «لابورى»، و «هنرى روبير»، وسيبقى ذلك الشأن أبدًا.

كان الهلباوى يفوق جهابذة القانون فى البيان، وفى الأصول الشرعية، وإن ساواهم فى علوم الفقه، فإذا هو أصّل المسألة صارت من قوة الجدل، كلامًا سائغًا فى فمه، وحديثا عذبًا فى أسماع القضاة، تتزايل أمامه السوابق، والمسلمات، وكفايات المحامين ذوى الكفايات، ممن ظفروا بأرفع الشهادات العلمية فى مصر وفرنسا؛ وهذا هو الذى أجرى على لسان نقيب المحامين فى المجلس التشريعى الأعلى حين تكلم فى سنة ١٩٤٦ عمن زاولوا مهنة الهندسة قبل صدور القانون معلنًا أن «حكمهم حكم المحامين الذين أدركهم قانون المحاماة، وهم غير حاصلين على ليسانس الحقوق. فقد أعفاهم القانون من شرط الحصول على الليسانس مكتفيًا بما كسبوا من علم ومران، ونحن نعلم أن خيرة المحامين كانت من بين هؤلاء، كالمرحوم الهلباوى بك وغيره من أعلام المحاماة»[١]...

ترافع يومًا فى قضية أب لم يسلم ولده لأم محكوم لها بحضانته، فظفر ببراءته من محكمة الاستئناف، وطعنت النيابة بالنقض فى الحكم، فرفض الطعن وأبدت المحكمة العليا رغبتها فى تعديل تشريعى، فصدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢ بإضافة المادة ٢٥٣ مكررة لقانون سنة ١٩٠٤

وهذه تحية نقيب، ورئيس للمجلس التشريعى الأعلى، وزعيم فيه للمعارضة التى طالما خالفها الهلباوى وخالفته[٢]، حياه فيها المجلس بقسميه، معارضين ومؤيدين، حين نهض عبدالسلام

(١) الاستاذ النقيب عبد الحميد عبد الحق، فى جلسة مجلس الشيوخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٦.
(٢) الاستاذ النقيب محمود بسيونى فى جلسة مجلس الشيوخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٠

عبد الغفار بك – من مؤيدى الحكومة – فى صدد مناقشة حرية الصحافة يشيد بذكرى زعماء الحرية المصرية فقال: «ولا يخفى على حضراتكم أن للصحافة المصرية ماضيا معروفا فى الجهاد الشريف، ومنذ سنة ١٩٠٨ وأنا أقرأ للمغفور له مصطفى باشا كامل، والشيخ على يوسف باشا، ولسعادة أحمد لطفى السيد باشا، ولحضرة الشيخ المحترم إبراهيم الهلباوى بك وغيرهم. إذ كان لهؤلاء جميعًا أثر خالد فى تربية النشء يجب أن يمجد فى مجلس الشيوخ الموقر». فنهض الأستاذ محمود بسيونى يقول: «أرجو ألا ينسى حضرة الشيخ المحترم أنه فى سه ١٨٧٨ قبض على الأستاذ المحترم إبراهيم الهلباوى بك المحامى لأنه كان يخدم حرية الرأى ويمجدها بالخطابة والكتابة فى الصحف».

* * *

فلقد كان أسلوب الهلباوى هو الهلباوى الرجل: مزيجًا من القوى، فيه من السيطرة والاندفاع والمباغتة، أقدار متفاوتة، وفيه من الرفعة الذاتية والسمو البلاغى مالا مشابه له إلا لدى الفحول، وفيه من البساطة الدارجة ما يتدلى إلى الطبقات الدنيا... فيه من تصويرات الفرنجة، وفيه من تعبيرات الأزهر... يسبح سبحانه العليا فوق سحائب الفكر والبيان ويهبط هبوطه الممتع إلى عبارات أولاد البلد!

فما أصدق كلمة «بوفون» فيه «الأسلوب هو الرجل»

إن الذين سمعوه فى قاعة الجنايات بمصر، يدافع عن السيدة إ . أ ضد الضابط إ . ن، والنيابة العمومية ليذكرون يومًا عظيما فى تاريخ المحاماة...!

لقد سُعدوا فى ليلة من ليالى سنة ١٩٢٩ بمرافعة كأنهم ما يزالون يستمعون إليها!! لكأنما اتخذت البسالة والبلاغة شكلا إنسانيًا من لحم ودم، ولسان رجل يتكلم، تسعفه حنجرة رنانة كأعظم آلات النغم.!

كانت اللآلىء والماسات تتلألأ كالكواكب، على صدور الكواعب، فى مقاعد المحكمة وفى المساء، تعلو بها أنفاسهن وتهبط، إشفاقًا على المتهمة. فتجلى جلاله...

كان الدفاع عن المجنى عليه يعيب عليها سفرها إلى السنبلاوين ليلة قرانه، ورماها بأن رحلتها كانت للاعتداء عليه هنالك، قبل أن تعتدى عليه بالقاهرة. فلما فرغ الهلباوى من تفنيد ذلك الدفاع ذيل الكلام بقوله «... ذهبنا إلى السنبلاوين، مع النبيلة الجليلة (عين الحياة...) لا لنفسد عليكم مباهج العرس وأضواء المهرجان، ولكن لنرى كيف يصبح الحلم حقيقة... ولنسكب الدموع إلى جوار الشموع المضيئة!»

وفى أواخر سنة ١٩٣٠، وقف يخطب فى نادى الأحرار الدستوريين ضد رئيس وزارة فى الحكم، فترددت فى خطبته نكات لاذعة، على رقصة «التانجو» فى الأضواء الحمراء..!

وبينما يعبر بهذه العبارات البارعة، تسمعه فى اجتماع للأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٥ يقول منددًا برحلة رحلها رئيس وزراء مصرى، «بقا يا باشا نسيت أيام ماكنت تاكل فى الشلية».

ولعل ذلك التنقل الفكرى والبيانى هو الذى عناه أحد الزملاء عند ماقال[١]: «وهل يجب إقصاء العامية عن المرافعات.؟ المسألة، شائكة حقًا وإنه ليكفيك أن تسمع واحدًا من شيوخ مدارهنا المقاويل لكى تأخذك الحيرة ويستعصى عليك الحكم.

أينا لم ير «الهلباوى» فى أحد مواقفه الرائعة، إنه يتكلم الفصحى فيزرى بفقهاء اللغة، ولكن الرجل محام بطبعه وسليقته، فهو يعرف أن العربية الصحيحة ما تزال إلى اليوم لغة صنعة وأنها ماتزال تجهد المخاطب والمخاطب معا، والإجهاد إذا طال انتهى إلى الملل والسآمة. لهذا تراه وقد فرغ من التحليق فى سماء البيان، وانتهى من قرع الأسماع فى نقطة معينة بخطاب فخم، داوى الألفاظ، رنان العبارة، تراه بعد هذا وقد هبط من جوه الأعلى إلى سهل موطأ من كلام عامى يروى به لطيفة من لطائفه السائغة أو يصوغ فيه ملحة من ملحه العذبة البارعة، أو يبرى منه سهما من السخر الفتاك ينفذ به إلى مقاتل الخصم»

بلى. بلى. أى لوحة يرسمها الهلباوى للدموع،إذ تنسكب إلى جوار الشموع، وللشموع وهى الأخرى تسكب الدموع.. وهى تحترق!!. بل للفتاة الوضيئة، كالشمعة المضيئة، تذيب نفسها من تباريح لظاها..!

تلك تصويرات عبقرى من عباقرة الرومانسية كفكتور هيجو لاتعبيرات محام مصرى، أزهرى.

ولئن كانت المحاماة قد أسهمت فى إحياء اللغة العربية بما أذاعته من الفصاحة القضائية فى أقطار الديار، إن نصيب الهلباوى من ذلك ليتعادل مع منزلته فى المحاماة.

* * *

كانت السخرية من القبيح طبعًا فيه، فكان تعبيره عنها جد طبيعى!. ينقض بها على خصومه انقضاض الحرب الخاطفة، فتذهلهم ضحكات الجمهور وابتسامات القضاة، ويرون الدنيا كلها تضحك منهم، ويرى القاضى أن الدنيا كلها مع الهلباوى.

وتنداح موجه الانشراح والفرح على كل الأسارير فى القاعة، إلا أسارير مصدر المرح، يبقى فى وقاره ولا يبتسم!

أما نكاته فكانت كحياته، أخلاطا شتى: من أوروبى إلى أزهرى، ومن نكات الشيخ إلى نكات الفتى العصرى،ومن روايات فى السياسة إلى حكايات فى التاريخ، إلى نوادر فى طباع أمم الغرب، والشرق من جنوب ومن شمال.

(١) الأستاذ زكى عريبى فى الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية.

وكانت السخرية من المتجبرين مفروضة فى بيانه - ومن أجله كان الناس يهرعون لسماعه فى قضايا بعينها لوجود خصوم بعينهم.

رأى فى صدر شبابه عظيما يصعد سلم محكمة الاستئناف ويصدف عنه.. فحث إليه الخطى يقول: «إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا» فانحنى الباشا يعتذر.

وفى ذات يوم سيق المأمور م . ط . بك إلى محكمة الجنح بالمحلة الكبرى متهما بتعذيب الأهالى لأسباب سياسية، فلم يأله رئيس الجلسة إرهاقا، وعرض للمتهم فى إبان شهادة الشهود ماجعله يبتسم، فصاح فيه الرئيس «بتتبسم»؟!! وكأنما بهت الذى ابتسم، لكن الرئيس بهت أكثر عندما قال له الهلباوى فى هدوء «لا ياسعادة الرئيس.. ده مش بيتبسم ده بيتنفس!!».

فانشرحت صدور الجمهور، مع أنه كان ضد المتهم، لكنه كان يحس ضغط القاضى على أنفاس المأمور، وتذكر القاضى أن الجمهور هنالك، وأن الهلباوى يقف إلى جوار المتهم.

سأله رئيس الجلسة فى إحدى جلسات المجلس الملى الأعلى فى أثناء إحدى مرافعاته «هل لك فى كوب ماء قال «شكرا.. فالأستاذ.. س، ن. (محامى الخصم) هواللى نشف ريقه».

وفى قضية م. باشا تنكب رئيس النيابة الجادة كل التنكب وانتفخت أوداجه صلفا وعتوا، وجانبه التوفيق فى ختام مرافعته وهو يحاول التنكيت أو التبكيت بالمثل العامى، «خير الشبّة يبان على الضبّة!» وكثرت الباءات فى أشداقه الغلاظ مع اجتماع ظرفى التشديد والتكرار، فساء نطقا، وانحط على كرسيه مضطربا. فشيعه الهلباوى بقوله «ياحلاوة.. ياحلاوة.. زدنا زادك الله».. فانفجرت القاعة ضاحكة كالقذيفة، حتى رئيس الجلسة لم يكتم انشراحه!!

وذهبت بددًا تلك الساعات التى أنفقتها النيابة فى الكلام. وبدأ الهلباوى مرافعته بعد هذه الحركة التى تسبق الهجوم، وتسمى فى الفن الحربى «حركة التنعيم».

وإذا أخذ الهلباوى يتساءل خال سامعوه أن ثمة أشياء يريد أن يفضحها دون أن يشرحها، ليفيد شيئا لموكله دون أن يكشف خطايا آخرين، فيكسب ثقة السامعين كرجل رفيع لايستغل متاعب المنكودين.

والتساؤل والتنكيت ضربان من ضروب التنويع فى أسلوبه، وليس كالتنويع مشوق للآذان وللأذهان، فى حلبات الفصاحة. أما الأسلوب الذى لايتغير، فهو أشكل بموسيقى الجنازة أو بألحان الكرى..وكأن صاحبه يزحف على قضبان ممدودة.

وكانت موافقة تهب له تنويعًا عجيبا فى أصواته، فإذا ثار سمعت الدوى القوى، وإذا تساءل تناهى إلى حسك الهمس، وتكاد تلمس يدك الرنين، ينبعث من أعماق السكون كأنما يتردد بين جدران معبد. وهناك يكبح اندفاعه، ويملك زمام عباراته، فلا ينطلق معها، بل يقفها دون أن

يكبو. أو يسقطه القصور الذاتى – ليس كذلك النقيب (دى مورو جيافرى) عندما انطلق فى خاتمة دفاع دام ثلاثة أيام أمام محكمة السين إلى مناجاة مؤثرة، تزايلت أمامها قاتلة عشاقها الأحد عشر – موكلته – فقالت «رباه إننى أعترف».

وينتقل الهلباوى ذهوبا وجيئة، بين الهدوء والزوبعة، والتساؤل والاستنكار، والاستفهام والتعجب، والتنكيت والتبكيت، يعلو صوته ويهبط ويأسر سمع السامع فى الموقف الدقيق، ثم يطلقه! وقد يتوقف ليستلهم السماء الكلمة المناسبة، فتسعفه كأنها الانفجار المنتظر، ساهم فيها المحامى بقوله، والسامع بانتظاره.. كأن يقول: هذه الـ.. هذه الـ.. هذه المذبحة؟ أو يقول هذا الـ.. هذا الخراب الشامل!

وكانت له توفيقات فى «التذييل» كأنما يدق به آخر دقة فى مسمار يدقه من زمن طويل، فهو يشرح الفكرة، حتى إذا انتهى منها سكت هنيهة، ثم حصل الفكرة الكبيرة فى كلمات قليلة، وهو فى الواقع يدقق ليثبت المعنى فى أذهان القضاة. مثل ذلك مرافعته عن ك. بك. ف فى تهمة تبديد إذ راح يبين أن الدين كان قد سدد فى ٣ أكتوبر وأن المطالبة لم تقع إلا فى ٦ أكتوبر، ثم صمت قليلا وقال فى يسر وطلاقة... «و٣ أكتوبر قبل ٦ أكتوبر».

كان أسلوبه أسلوب تعاون بين القائل والسامع فى ذلك «العمل» وهذه «الحركة» المسماة بالمرافعة، لكأنما كان سامعوه يترافعون معه.

أما وجوه القضاة، فما كان أجملها وهى تراه. أرأيت إلى عبد العزيز باشا فهمى، وعبد الرحمن سيد أحمد باشا، ولبيب باشا عطية وإتربى باشا أبو العز وكامل بك إبراهيم، ويهى الدين بركات باشا، وعبد الهادى الجندى باشا، ومحمود غالب باشا، ومحمد راغب عطيه بك ومصطفى حنفى بك، ومحمد نور بك من كبار رؤساء الجلسات الذين كانت تجمل الدنيا به فى أعينهم؟

لقد كان «الروتين» القضائى يزول بحضوره، تطلع الأفئدة فيه إلى الرجل الذى كان قوة كبرى فى المحكمة، الوحيد الباقى ممن وضعوا بأيديهم الأسس التى تقوم عليها نظم العدالة فى أمتنا. وفى ذات يوم أدلى بحديث صحفى عن قضية سياسية تحدث فيها مع النائب العمومى فنحت دائرة محكمة جنايات مصر نفسها بنفسها.

* * *

فإذا وقعت الواقعة وقاطعه الخصم فكأنها زلزلة الساعة! هنالك تقدح عيناه الشرر، ويجيش جأشه، ويشير إشارات سريعة ويدفع صدره إلى الأمام وتتعالى هامته إلى السماء فتسمع زمجرة الأسد أو هزيم الرعد، وتراه يضرب المنصة ضربات قوية مطردة، ضربة وراء ضربة تعقبها فترات من التوقف، ثم تتوالى ضربتين ضربتين، ثم تتلاحق الضربات وتتعدد الحركات، وتبلغ المعركة ذروتها.

هنالك تتتابع خواطره كأنها وحي مطرد، ويتوالى بريقها فى منصة القضاة وفى سماء القاعة كأنها بروق تتلاحق، ويخفق قلبك خفقًا دراكا وترى دهشات جارك، وأضطراب محامى الخصم، واستجابات ناطقة فى قسمات القضاة!

ويبقى الجميع فى نشوة الابداع الذى تجلى فيه، إلا ذلك الذى سفه نفسه، فأخذته الصاعقة بظلمه، لأنه قاطعه.

فى سنة ١٩٢٩ وقف يترافع عن المستأنف ضد فتى قيل بأنه زور على خاله سندا بـ ٧٨٠٠ جنيه وكانت نظرية المستأنف أن المستأنف عليه «أخذ من المورث توقيعا بإمضائه على بياض على ورقة السند التى كان وضع فوقها المستأنف عليه ورقة أخرى كشهادة بحسن سلوك كان قد لصقها فوق ورقة السند بمادة لزجة ليخفى الورقة البيضاء. بعد أن وضع بخطه التاريخ وكلمة كاتبه التى فوق الإمضاء ليقيد يد المورث عند كتابة إمضائه بألا ترتفع بقلمه عند كتابة إمضائه حتى لايشعر المورث بوجود ورقة السند البيضاء.. بحيث أصبحت الورقة السفلى التى عليها الإمضاء والتاريخ هى السند المزور.

وأيد النظرية تقريران شرعيان، وناقضها تقريران آخران، ثم لوحظ أثر فى مكان الالتصاق، إذ كان الحبر فيه سائلا (مفرطش)، فكانت نظرية المستأنف أنه مكان مابقى من آثار المادة اللزجة! وكانت نظرية الخصم أنه أثر عرق يده على الورقة.

وإنه ليترافع فى حدته وشدته إذا بالمستأنف عليه يصيح أن يده تركت أثرها على الورقة لأن فى طبيعتها أن تنضح العرق، وبسطها للمستشارين قائلا: انظروا إن يدى الآن تسيل بالعرق!

وتطلع الحاضرون إلى وجوه المستشارين ليروا أثر المفاجأة، لكن المحامى العظيم تجمع كالأسد، ووثب على من قاطعه، بأعلى أصواته وأروع إشاراته، وراح يقول فيما يقول: بتعرق.. أجل... لأنك تعلم أن هذه الجلسات المدنية هى الجلسات التى تسبق جلسات محكمة الجنح..! أجل ولأنك تحس من وقع هذه الكلمات أنى أصيح فى وجهك بصحيفة الاتهام التى ستسمعها غدا.. بل ولأنك تحس بمقدار مايتضافر عدل السماء مع عدل القضاء.. ولأنها حرارة الفزع الأكبر لاتطفئها بحار الندم. ولأنها.

وبينما هو يستطرد فى هذه الارتجالات الباهرة طرد الأستاذ وهيب بك دوس - وهو مترافع كبير - موكله من الجلسة، فلم يعد الهلباوى يرى غريمه.. وعاد يستأنف المرافعة.

المرافعة

فى سنة ١٩٣٣ سئل الهلباوى[1] بك كيف يترافع ، فأجاب: «اعذرنى إذا لاحظت عليك أن هذا السؤال يوجه إلى غيرى لا إلى»

فلعلنا قد أصبنا فيما أسلفنا من محاولة..

فلندع له عنان المقال حيث قال: «لا يحضرنى تعريف منطقى يحدد كنه المرافعة وأركانها التى تقوم عليها. وإنما تحدها عندى الصورة المنطبعة فى رأيى عنها، تلك الصورة تمثلها بعدسة المنظار التى تكشف كل الدقائق التى تشتمل عليها الصورة.

فالمرافعة تؤدى هذه الوظيفة لدى القاضى، لتكشف له التعاريج والمنحنيات الدقيقة التى يعتمد عليها الخصوم فى تكييف المنازعة وتوجيهها نحو مصلحتهم، والقاضى مهما كان ذكيا فطنا، أو مهما توافر وقته لبحث الخصومة المعروضة عليه فى حاجة لذلك المنظار يساعده على ملاحظة تلك الوقائع، وقد تكون من أهم النقط التى توجه تقديره لمصلحة أحد المتخاصمين فيقضى له، ولولا اكتشافها لقضى للخصم الآخر، ومادام القاضى لايتصل بأحد المتخاصمين فإن هناك ثقة فى عدم تحيزه.

ولكن غيرة الخصم على التعمق فى درس موضع الخصومة غيرة تدنو من غيرته على عرضه، وهذه الغيرة تتخذ مظهرها فى الاهتمام بمن يسهل له عرض دفاعه ودرس خصومته، وتكاد تدفعه إلى تقديسه. فالمرافعة التى تؤدى هذه الخدمة للخصم وللقاضى - أيا كانت لغتها - هى فخار المحاماة.

أما الأسلوب الذى تؤدى به المرافعة - فهو وإن كان من لوازمها - لايعد ركنا من أركانها وإنما هو أحد المحسنات اللفظية أو المعنوية.

فى العهد الأول للمحاكم شاهدت محامين عرفوا بالفصاحة فرفعتهم درجات بين المحامين، كما شاهدت مترافعين تعلموا فى الخارج، وكانت بضاعتهم من اللغة العربية قليلة كقاسم بك أمين وحسن باشا عاصم وعلى بك فخرى وعزيز باشا كحيل، وكانت حجتهم تصل إلى صميم الاقناع فى الغالب بأسرع مما إذا أدليت بلسان أولئك الذين يراعون البديع والبيان.

فالمرافعة إذن هى البلاغة ولكنها ليست الفصاحة».

---

(١) كتاب المرافعة للأستاذ حسن الجداوى.

تم يقول:

«أما إعدادى للمرافعة فيبدأ بدراسة أوراق الدعوى ومعلوماتى التى أستقيها من أصحابها ومراجعة مايلزم من النصوص والمراجع وكتابة مذكرات تساعد الذاكرة وقت المرافعة لعرض النقط الخاصة بها. وكثيرا ماتستلزم الدراسة تكرار الاطلاع كما قد تكبر الأوراق ويربو عددها على الآلاف، ولكن مذكراتى لاتعدو الصفحة ولو أن مرافعتى على أساسها قد تستغرق عشر ساعات.

والمحامى وهو يدرس فى مكتبه مضطر إلى استقبال ذوى المصلحة، فى كل وقت، وأنا لايشوش دراستى استقبال الزوار ومقاطعتهم فى أثناء التحضير، ولذلك لا أشعر بشىء من التشويش، وأنا أقرأ فى السكة الحديد وفى طريقى إلى محاكم الجهات، ومازلت مرتاحا لهذا النحو رغم التلميح الذى لمح به مرة فى التشريفات عظمة السلطان حسين.

أما استعدادى لها فأشعر أنه نتيجة الدراسة ذاتها وأنا أعتمد فيه على ذاكرة أحمد الله عليها. وإننى عند الدراسة أجد نفسى فى حالة استعداد للمرافعة دون مجهود جديد. وأكون مغررا بالقارئ إذا أدعيت أنى أحضر برنامجا خاصا تتحدد به مرافعتى.

ويخال لى أنى إذا سئلت «ماذا أقول أو ماذا أبدأ به مرافعتى وبماذا أختم» لا أستطيع الجواب فأنا من أول كلمة أبدأ بها أمام القاضى أشعر بأنى مندفع فى تيار ذاكرتى وتحقيق غرضى حسبما تقتضيه الحال، وكثيرا ماشعرت بتحول فى تيار فكرى إلى نقط تصلح لموكلى أستنبطها من طريقة الخصم أو ملاحظة المحكمة، وأعظم نعمة أشكر الله عليها توفيقى فى انتهاز هذه الفرص فى لحظتها ثم فى التعبير عنها والاستفادة منها.

نصيحتى للمترافعين:

إننى وأنا أبدأ نصيحتى للمترافعين بأن يكونوا واسعى الاطلاع، شجعانًا فى إبداء الرأى والمرافعة لايسعنى إلا أن أذكر أن ميزان المترافع وأهليته عندى هو مقدرته على أن يدلى بأدلته ووجوه رأيه دون أن يبعد عن جو الرضاء وحسن إصغاء القاضى ومقدرته، كذلك، على تذليل العقبات التى تعترضه فى هذا السبيل، وإلاّ يُخشى أن تنتشر سحابة أمام القاضى فتصرف أذنه عن حسن الإصغاء وفى ذلك من الخطر ما لا يخفى. فإذا كان لسان الدفاع عن موكله فهو فى نفس الوقت وسيطه لدى القضاء فيجب ألا يفوته أن يظهر بمظهر الأستاذية، وهو يدلى بالحقائق والمعارف، وأن يكون فى نفس الوقت طالبا حسن السياسة، ومن الواجب عليه أن يجمع بين هذين لا أن يضيع بينهما واجبه أو لباقته.

فأنا أنصح المترافعين، بأن يحتفظوا بالاستقلال فى الرأى، وفى تقديم الدفاع دون أن يتقيدوا

برأى يأتيهم من السامعين أمامهم، أو من ورائهم وألا يهتموا بالبحث عن عبارات، أكثر المصلحة فيها تمليق الجماهير أو تمليق ذوى السلطان أو تمليق السامع، ولا يتحقق هذا جميعه إلا إذا كان المحامى مستعدا عند قبول الوكالة لأن يلاقى وهو يؤدى واجبه من العقبات والأخطار ما يلاقى الجندى فى الميدان من طوارئ ومفاجآت.

كما يجب أن يعلموا أن المعارك فى الحياة لخدمة الوطن لن تصدق مبادئها أو غايتها إلا إذا عاهد القائم بها الشرف والوطن أن حياته له، وليعلم المترافعون جميعا وخصوصا المحامين أن أسمى مراتب المحاماة وأعلى معانيها، هو أن يقفوا فى جانب مظلوم تحالفت عليه القوى وأن يتحملوا معه شطرًا مما يقاسيه، فتلك هى حقيقة المحاماة».

رُفعت الجلسة

فإذا صدر الحكم لم يتأثر لفداحة الحكم، وإذا المحامى الذى كان يخاف وقع الذهاب على موكله أصبح عنده الحكم بالإعدام سيرة من السير الغابرة! يجىء من أسيوط فيجلس إلى مائدته، ويسأله جلساؤه عن قضية قنا التى ترافع فيها فى نفس الرحلة، فيقول إعدام، ويستطرد فى الطعام، ويسألونه عن قضية أسيوط فيقول: الشركاء براءة والباقون مؤبد. ويفد السامرون، فيسهرون ويسمرون، كأن لم تزهق روح على يدى ذلك السامر الساحر!

لقد قام بواجبه ففيم يُراع ولقد تعود الأمر، وألف الخطر، فكان يضيف مآسى موكيله إلى ما تعوّده من دهره فلا يألم ولا يتبرم كأنما فقد حاسة الألم

ذهب محام ناشىء حكم على موكله بالاعدام يسائل «لاشو» ماذا تصنع إذا كنت مكانى؟ قال لاشو «أطلب من فورى مقابلة الإمبراطور فيجيبنى إليها – فى العادة – فالتمس العفو عن موكلى، وهو يرفض – فى العادة – فأنتظر يوم التنفيذ.. فأصلى لروح موكلى.. ثم..» قال المحامى الناشىء «ثم»؟ قال لاشو وهو يضحك من كل قلبه. «ثم يحكم على موكل لى جديد، بالإعدام، فأسير معه نفس السيرة!».

ولقد جمع الهلباوى ثراءه الضخم مع اعتدال أتعابه. طلب إليه موكل أن يرفع له نقضا واقترح عليه أن يطلب منه مائة جنيه مقدم أتعاب قال بل خمسين، ودعى الرجل ليدفع الخمسين، فقدم له ورقة ذات مائة ليرد اليه الخمسين الباقية!! فعلق صاحب الاقتراح على مارأى بأن الرجل كان يتوقع أنه سيدفع ١٠٠ جنيه فجاء بها كاملة! قال «صبرا.. فسيدفعها إذا كسب».

ولقد رجاه المدير عبدالحليم عاصم باشا فى فاتحة القرن أن يقبل ١٠٠٠ جنيه أتعابا، فأوجس خيفة أن يكون ثمة استغلال لنفوذه، وأخذ خمسة وعشرين من الجنيهات.

وكان يقول دائما «يجب أن تكون خدماتنا فى متناول الناس».

وبينما يشهده المسافرون فى محطات فرنسا وهو يماكس الحمالين «بالسنتيمات» إذا بك تراه يقتسم فى إيثار عجيب خمسمائة من الجنيهات مع زميل حضر معه فى محكمة الجنايات. وبينما تحل أزمة ١٩٣١ فيقطع إشتراكه فى «كلوب محمد على» إذا به يتبرع للجمعية الخيرية الإسلامية بمائة جنيه قدمها إليه (ى. بك. ع) أتعابًا عن عمل قام به له لمجرد أن ذلك العمل جاءه بمناسبة عمل خاص بها.

كان يعهد فى شئون مكتبه الإدارية إلى وكلائه، ويتندر بأنه لا يدرى منها شيئًا، ويشير إلى وكيل مكتبه «إبراهيم أفندى» على أنه إبراهيم بك صاحب المكتب وأنه - إبراهيم بك الهلباوى - موظف عنده...! وفى بضع سنين لم يكن إبراهيم الهلباوى يملك شيئًا، لكن إبراهيم أفندى كان من السراة ومن الأثرياء، له أصدقاء حميمون بين شيوخ المستشارين وكبار الموظفين.

* * *

تلك مواعظ الماضى للحاضر يلقيها علينا آباء المحاماة من منبر النجاح والكرامة... والمحامى الذى يقوم بواجبه مع اعتدال أتعابه، يصنع صنيعين، وكأنما يقوم بواجبه مرتين!

جمع الهلباوى ذلك المال مع ذلك الاعتدال؛ لأن الفضل يربى، ومع ذلك لم تبق آلاف الأفدنة معه، ولا استطاعت الأحزاب التى رفعها أن ترفعه، وإنما الكفايات والتضحيات هى التى رفعت له ذكرًا فى الصفوف الأولى للمدافعين عن البشر.

ولقد طالما كانت اللهفة على المال من رجال ليس جمع المال غاية صناعتهم، سببًا فى ألا يصيبوا منه ما يصبون إليه: أجرى طبيب فى القرن الماضى جراحة لإحدى الدوقات بفرنسا، فزارته بعد أن أبلت، وقالت «إليك هذا الكيس الذى طرزته بيدى عرفانًا لصنيعك» وتسلمه فخف فى كفه، فقال «إن الهدايا الصغيرة تحفظ المودة، لكن الحساب الصحيح يستبقى الصداقة صحيحة». واستطرد يقول لها إن العملية أنقذت حياتها وإن عليها أن تدفع له ٢٥٠ جنيها! فافتر ثغرها وعالجت الكيس ببنانها، وأخرجت منه مائتين من الجنيهات ثم قالت:

«أنت جم التواضع يا دكتورى العزيز، فالكيس ليس بفارغ وإن فيه الآن المبلغ الذى طلبته..».

إن تقاليد الأطباء لا تمنع طلب الأتعاب - ومع ذلك لم يوفق الطبيب فيما قاله ولا فيما ناله، وتقاليد المحاماة فى فرنسا تمنع الطلب فكيف بالغلواء وبالاستصفاء!

كان الهلباوى شديدًا فى حقوق الناس وفى حق نفسه، يطبق النظام بحروفه، فى مكتبه وفى داره، يكاد يبكى إذا تأخر طعامه! ولقد انسحب من المحكمة مرة والقضية منظورة، معرضًا نفسه للمسئولية التأديبية، لتناول غدائه فى ميعاده!

وكان يقول إنه كالقطار ينتظر ولا يُنتظر، يسير قدمًا إلى داره، أو أسفاره، لا يلوى ولا ينعطف.

انتهى ذات ليلة من عزاء الأستاذ «محمد محمود جلال» فركب معه فى «الأوستن» الصغيرة محمود فهمى النقراشى بك فى طريقه إلى صهره المستشار صدقى باشا، وكان الباشا صديقًا حميما

وزميلا قديمًا للهلباوى.. فلما صارت السيارة قبالة الشارع، ترجل الضيف يقطع المسافة الباقية دون أن تنعطف به السيارة!

لم يكن أحد أحرص منه على وقته.. فإذا أزف موعده، أو الموعد الذى حدده؛ قام عن كرسيه لينصرف زائره!. ذلك مختار باشا زوج بنت السلطان حسين يقوم إذ يقوم! وهذا الأمير محمد على (الوصى على العرش) يطيل الجلوس فى رمضان ويطلب الهلباوى محفظة قضاياه، استعدادًا للقيام فلا يقوم الأمير... فيطلب الكاتب يسأله عن قضايا الغد... فلا يقوم... فيقول الهلباوى... «أفندينا... إنت رايح تفطر عندنا والا إيه...»... فيقوم...!

وهو فى مكتبه فى ميعاده، وإلى مائدته فى ميعاده، وفى كل عدة وعدها يكون فى موعده، لا يؤخر عمل يومه إلى غده، ولا يهدر لحظة من النهار... أو من الليل..

كان قد سلخ ثلاثة أرباع قرن، ولكنه يعمل ثلاثة أرباع اليوم..!

ولقد يكون – كما كان يقول – قضى نصف عمره فى السكة الحديدية، ولكنه يقول إن ذلك من أسباب صحته.!

ويسافر أسفاره البعيدة بسيارات مكشوفة فى صميم الشتاء، والغيث ينهمر!
وينام فى شرفات داره المشرفة على النيل.. إلى قبيل مماته..!!

فإذا سافر حمل طعامه فى رحله، فملئت الأوعية الأنيقة الواردة من أوربا وأمريكا بزاد يكفى جماعة! فما أسعد من يقاسمه فى القطار زاده، يطعم مع هرون الرشيد ويرحل فى «صالون» شبه محجوز، لاهمس فيه إذا كان قاصدًا إلى المحكمة. لأن المسافر العظيم يقرأ، ولا صمت فيه إذا كان قافلا إلى القاهرة لأن ينابيع الحكمة والسياسة والتاريخ والدعابة قد تفجرت.

* * *

والهلباوى المحدث تيار غير منظم من صنع الطبيعة، صريح غير حريص، ومن ثمة بعض أسباب محنته، تجلس بين يديه فكأنك بين رهط من كبار الرواة. يستمتع بذاكرة مدهشة، فيقص على محدثه فى سنة ١٩٣٠ أنه فى يوم الأحد كذا يوليه سنة ١٨٩٣ صنع كيت وأنه فى الغداة صنع كيت وكيت وهكذا. فى حوادث كثار. تركب فى صحبته بين القاهرة والمنصورة، أو تصحبه إلى أسيوط أيامًا وليالى، فلا يقطع حديثه إلا حلول موعده، أو وشك سقوط السيارة فى النيل، وهى تنهب الأرض، وكأنما أصابها مس من الإسراع وهيام صاحبها بأن تسير وكأنها تطير.

يحدثك عن «جمال الدين الأفغانى» عندما وقف إلى قوائم العرش العثمانى، فى يوم العيد، كأنما يبارك «السلطان عبد الحميد» وعن «إسماعيل»، وبذخ إسماعيل، وعن «الملك فؤاد» و «سعد زغلول»، ومع أن الخصومة بينهما كانت فى عنفوانها مدةً، فقد كان يقول «إنكم لم

تسمعوا سعدًا إلا فى شيخوخته بعد أن هدّ مرض السكر قواه، لكنه فى شبابه كان أسرع المحامين إلقاء وأعذبهم صوتًا، بل كان أعجوبة المحاكم!».

ويروى أن قاضيًا تركى الأصول تناهت إليه أخباره فدعا الله أن يسعده بسماع «سعد» وتحققت أمنيته من بعد، فراح يفصح عن إعجابه لزميل له بقوله «يا سلام – حقيقة: لأن تسمع بالمعيدى خير من أن تراه!!». ثم يضحك الهلباوى، ويضحك، ويقول «ألا تحمدون الله على ما قطعنا من أشواط التقدم، وعلى ما سجل النظام القضائى فى مصر لنفسه من النجاح!!».

ويروى كذلك عن سعد أنه أول محام قال «بناء عليه أطلب البراءة» لكن رئيسًا تركى الأرومة فى محكمة بنها صاح فيه «إيه ده يا سعد أفندى... إنت لازم تقول: ألتمس البراءة، المحامى لازم يلتمس يا سعد أفندى...» ولولا توسط قاسم أمين، وكان محاميا فى هيئة قضايا الدولة حاضرا فى الجلسة، فى إفهام الرئيس أن الطلب هو الالتماس لذاق سعد بعض البأس... ولكن الله سلم.

يحدثك عن «الشيخ محمد عبده» مع الإنجليز، ومع الخديو، وفى باريس، وفى عين شمس! وفى محكمة عابدين، حيث كان يشفع أحكامه بحكم يدلى بها للناس فيشعرون أنهم بحضرة المصلح لابجلسة القاضى، وكيف كان الشيخ يؤخر عمامته إلى مؤخر رأسه قبل النطق بالحكم الزاجر، فصاح المتهم مرة – إذ هم بتأخير عمامته – والنبى خليها فى مكانها...

كان المجرمون يكبرونه ويرهبونه، فلم يعد إليه واحد سبق أن حكم عليه!

لم يكن منهم من يساجل قاضيه، كذلك الفتى الذى ترافع عنه «مارشال هول».... وكان يبتز أموال الأحداث فى «كامبردج» مع غانية اصطنعها لإيقاعهم فى حبائله، وكان رسامًا بارع البراع، فنجح «مارشال هول» فى أن يظفر بتسعة أشهر، وناداه القاضى عقب الحكم، يمحضه النصح:

أيها الشاب: إن فيك مواهب فلا تتلفها، وإنك لتستطيع النجاح.
قال المتهم: وما دخلك من عملك يا حضرة القاضى؟
قال القاضى وهو يبتسم: إن الدولة تأجرنى ثمانية آلاف جنيه فى العام.
قال المتهم: لكن دخلى السنوى من هذه الحرفة ضعف هذه الأجرة!!

ويتحدث الهلباوى طويلا فى «حسن عاصم»، وكيف انحدر على سلم القصر إذ رأى «اللورد كرومر» وقائد جيش الاحتلال يدخلان بعربتهما لتقف أمام الباب الخاص بالخديو، فطرد العربة بعد جدال، قائلا إن الخديو سيد قصره، فعادت العربة إلى موقفها الطبيعى، أمام باب التشريفات العمومى..!

وكيف طرد «قنصل النمسا الجنرال» إذ حضر حفلة فى قصر عابدين بدون بطاقة دعوة شخصية، لأن قنصل النمسا فى القاهرة كان مدعوًا فحضر معه!

قال حسن عاصم: إن الدعوة لواحد!. قال «القنصل الجنرال»: أحضر إذن بدلا من قنصل القاهرة!.

قال حسن باشا: لكنه المدعو! والقصر لا يدخله إلا مدعو!...

وخرج «القنصل الجنرال» فى كامل أبهته وعالى قبعته... أى أخرج...

وينتقل بك فى خفة المخرج السينمائى وسرعته إلى أوروبا، فتسمع أشياء عن «الاتفاق الودى» بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤، وعن «السلطان عبد العزيز» وسفيره فى فرنسا، ويعود بك إلى «عبد الله نديم» عند ما سئم السلامة فى المخبأ فسلم نفسه إلى رئيس نيابة طنطا «قاسم أمين» فقام له من كرسيه، وقام معه إلى القاهرة، ولم يعد قاسم إلى عمله بطنطا إلا بعد أن صدر العفو عنه. بل إن «رياض باشا» ليمنحه ٥٠٠ جنيه لإصلاح باله وإصدار صحيفة «الأستاذ».

ثم يحدثك عن طباع قاسم وكيف كان الوحيد من طبقته الذى مشى فى جنازة عبده الحامولى... زعيم المغنين فى مصر. ويحدثك عن «الوردانى» - وكان يهوى الحديث فى قضية الوردانى - وكيف حيا الوردانى مرافعته أمام الإحالة وكيف رد له التحية...

وتسيل دعابته فى عبارته، فتجد روحًا، وتجد قوة.

يقول: «الإنجليزى إن وقفت له قعد لك... وإن قعدت له وقف لك»!...

ويحدث «السيركين بويد» بالعربية، لأنه يعرف أنه يجيد الحديث بالعربية.

وفى أعقاب خطبة له فى سنة ١٩٣٠ بعث إليه المستر... مراسل صحيفة... عن طريق محاميه الإنجليزى يطلب اعتذارًا علنيًا عما نسبه إليه، فكتب للمحامى من فوره إنه على استعداد للاعتذار، علنًا، إذا كذب المستر... علنًا، ما نسبه إليه. فطوى الإنجليزى الخطاب، طى السجل للكتاب... وقضى الأمر الذى كانا فيه يختلفان.

ويروى لك عن سياسة الإنجليز فى تنويم المصريين بالحسنى وباللين. نبأ الموظف الإنجليزى الذى أمهله «اللورد كرومر» فى فاتحة القرن ثمانيًا وأربعين ساعة ليبرح القطر المصرى إن لم يتنازل عن عقد شراء أطيان من الدومين (مصلحة الأملاك) قائلا له: حسبنا أننا احتللنا أرض مصر فلندع لسكانها ملكية أراضيها.. فآثر المستعمر الطامع وظيفته على صفقته..! وهو إنما يؤثر مسلك المرابين فى استغلال المدينين... على مهل... هونا ما، ليظل له الزرع والضرع، والأرض والريع، والناس جميعًا.

ويعود بك ليحدثك عن سفارته باسم أصدقائه السياسيين عند الخديو لمعارضة الإنجليز فى تعيين مستشارين أجانب بمحكمة الاستئناف وخيبته فى مهمته.

ثم يحدثك عن ذلك المستشار الذى نظم الشعر للشكر على تعيينه مستشارًا، ففكر رؤساؤه أن محله لم يعد فى محكمة الاستئناف!.

ويحدثك عن لطيف باشا سليم زميله فى الحضور على جمال الدين، ورفيقه فى الرحلة إلى أوروبا - ذلك الوطنى الذى يدين له مصطفى كامل بدين عظيم..

ويحدثك عن على فخرى مصلح القضاء الوطنى ويوسف وهبه وغيرهم وغيرهم... فإذا كنتما على سفر، وكنتما قد رجعتما، تمنيت لو بدأت الرحلة من جديد.

أما هو فيقول: إنك وجعت رأسه، بكثرة كلامك!. فتتذكر النقيب «باربو»، عندما قطع نصف فرنسا فى القطار، وهو يتدفق فى محادثة الشاب «شنى» حتى إذا تفرقا فى محطة باريس، قال له: «ما أكثر كلامك يا أستاذ!!.»

فإذا كان فى الصالون أو فى الندىّ أخذ بأطراف الأحاديث فتتابعت الطرائف، وأمسك وحده بأزمة الحديث، وفى المجلس رؤساء وزارات، أو رؤساء جامعات (لطفى السيد وعلى إبراهيم) أو أساتذة تثقفوا بجامعات مصر أو أوروبا، أو شاعر النيل حافظ إبراهيم، وهو المحدث الأشهر، فلقد كان حقًا «إماما فى غريب الأخبار، وغريب الملح التاريخية»[1]، فيه من التحرك والتجدد ما يسبق العصر ويتخلف دونه شبانه.

فإذا ازدان المجلس بالكواعب لم يسلمن من لذعاته ونكاته يهللن لها ويتناقلنها.

كان عليما بتقاليد «الصالون» وأساليب السلوك، لكنه كان يخترع... فبينما يقبل أيدى السيدات ولا يقبل أيدى الآنسات إذا به يلثم راحة ملكة الجمال العالمى الآنسة «كريمان خالص»، لكنه يلمح على الوجوه علامات كعلامات الاستفهام أو علامات التعجب، فتسعفه البديهة السريعة، بالحجة البديعة، ويهمس فى أذن جاره: «إنها ملكة، والملكات تقبل أيديهن». وكانت تركية دعتها زوجته التركية وكرّمها بدعوة محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا ويونس صالح باشا وكان أعزب

ويسترسل فى انسجامه كالزامر الهندى يستخرج الأفاعى إذ يخدرها بزماره، ويطيل الحسان قعودهن إلى جواره - تمامًا مثلما كان الحسان يحطن كالسوار «بلاشو»، وكان نابغة القرن التاسع عشر، ومفخرة البلاط الإمبراطورى لا يعفيهن من قوارصه.

---

(١) الأستاذ عزيز بك خانكى فى مقدمة كتاب أشهر القضايا المصرية.

سألته يوما إحداهن «أفتنا يا أستاذ. ما الفارق بين النائب العمومي والنائب الامبراطوري ا..».

فأجاب: ياسيدتى.. إن قتلت زوجك فالنائب العمومي هو الذى يترافع ضدك. فإذا اقتصر الأمر على أن تخدعيه مع غيره، فالنائب الإمبراطورى هو الذى يترافع - هذا يا سيدتى هو الفارق..» أى أن الأولى جناية والثانية جنحة

فى صيف سنة ١٩٣٠ كانت المحامية «سولانج موكلير» بنت الجراح الفرنسى الشهير «موكلير» تتعشى مع «الأستاذ على أيوب»[١]. فى جامع باريس فتجاريا فى مفاخر المحاماة فحدثته عن محاميهم «هنرى روبير»، وحدثها عن محامينا «الهلباوى» - وإنهما ليتحاوران، إذا بالهلباوى يظهر من أحد أبواب الجامع.. فأشار المحامى الشاب، إلى زميلته الصغيرة أن هاهنا «رجلنا».

قالت: أو تقدمنى إليه؟

قال: كمحامية أو كآنسة؟

قالت: بل محامية.

قال: هلمى إذن إلى النقيب.

وحدثه الهلباوى وحدثها، فخلبها، وبهر لبها، وجرت البرد بين مصر وفرنسا نحوًا من عشرة أعوام حتى نشبت الحرب الكبرى الثانية فلما توقفت البُرُد بعثت المحامية الفرنسية تسأل زميلها المصرى ما أسكت صوت النقيب العظيم... فأنبأها أنه انتهى.

جلست إلى مائدته يومًا الآنسة ع إثر عودتها من أوربا، وكانت قد لقيت على الباخرة رئيس وزارة مصريًا أطال مكثه فى وسط القارة يترقب وزير خارجية إنجلترا ليفاوضه وقفل راجعًا دون مفاوضة. فسألها الهلباوى هل سيرجع إلى أوربا؟ - يريد ليستنبط ما إذا كانت المفاوضات ستقع، أو أن حبلها قد انقطع - فأجابته: «ما اعرفش يا عمى، هو قال لى يمكن ارجع يمكن ما ارجعشى، وإذا رجعت يمكن أبقى طويلا أو أبقى قليلا».

فلم تكد تتم حديثها حتى قال لها «إيه ده يا عمى ا... أرجع ما ارجعشى أقعد ما اقعدشى، هو دا كلام باشوات!!. ده كلام العجايز اللى بيضربوا الرمل فى سوق الزلط».

لم يكن يعترف للمحامين بأنهم زملاؤه بل كانوا جميعًا أبناءه.. قال القاضى «حمدى محبوب باشا» بمحكمة السيدة لمحامى خصمه المرحوم «محمد خالد باشات» قبل أن يلى القضاء: انتظر كلمة والدك هلباوى بك. فقال الهلباوى بك... دا أنا جده - وأنا اللى جوزت أبوه...

---

(١) وزير تربية سابق.



«هلباوى بك وتوفيق رفعت باشا. والواقفون: كامل شهاب الدين القاضى بالمحاكم المختلطة ويونس باشا صالح المستشار الملكى ومحمود المرجوشى باشا النائب العام ومحمد زغلول باشا رئيس المحكمة والأستاذ إميل دوس.

يا سيدنا...» فذكر «باشات» أن الهلباوى بك كان حقًا من شهود عقد زواج أبيه.

جاءه يومًا كتاب من المرحوم «يونس باشا صالح» وكان مستشارًا ملكيًا فى هيئة قضايا الدولة قبل أنْ يكون وزيرًا للدفاع، كما كان من قبل محاميًا يعتز بالمحاماة وفيه (حضرة صاحب السعادة الزميل الجليل إبراهيم الهلباوى بك)، فكان خِطئنا كبيرًا... الزميل!!!..

وألح الزميل فى الاعتذار، وجاء فى اليوم التالى لشرب الشاى.

* * *

كان ضمانا للحرية فى هذه الأمة الظمأى إلى الحرية، وكان سكنا للأحرار من كل دار ، سواء من جمعتهم به الأسباب أو من كانوا خصومه، وعلى هذا درج طيلة حياته، مكررًا دائما نفسه، كالعظماء كافة...

هو فى خاتمة حياته، كما نشأ فى بواكير حياته، مع الأحرار، ومع الثوار، – الدكتور طه حسين وعائلته أصدقاء دائمون له ولعائلته، والدكتور هيكل أقرب الرجال إلى قلبه، تتفتح أبواب داره على مصاريعها للأمير الذى يلقى من أمر الملك نصبًا، كما يتفتح قلبه للدكتور السنهورى عند ما تضيق به الجامعة، زعماء الأزهر عنده فى الليل والنهار إذ حاربتهم إدارة الأزهر ، وعبد القادر حمزة باشا فى غرفة مكتبه، بل غرفة نومه، إذ النيابة تجد فى آثاره، وكذلك الزعيم الثعالبى، وهو منفى من تونس. وكذلك الأستاذ محمود عزمى والأستاذ أحمد وفيق – مثلما بدأ حياته مع قاسم ومحمد عبده وسعد وحسن عاصم. وعلى يوسف ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى.

أجل، كانت نفسه المكافحة – طول حياته – كما كان مكتبه، معقلا للأحرار، وواحة يفئ إليها المجاهدون من شتى ميادين الكفاح.

* * *

وبعد... فإذا تألف بنيان الحضارة من العامل السلبى، عامل الجريمة والشقاق، والعامل الإيجابى عامل الخير والوفاق، فإن المحاماة، بما تسهم به فى العاملين، عن كلا الخصمين، تيار دافق بفيوض النشاط البشرى، المادى والفكرى.

والمحامى الكبير قوة من قوى ذلك التيار، وظاهرة من الظواهر فى الدنيا، تتجلى فيها صور الحياة الخاصة والعامة، بما فيها من معارك العلم والرأى والسياسة والاجتماع والاقتصاد.

وما حياة الهلباوى إلا مرحلة من تاريخ أمتنا، تتجلى فيها نبضتاها، بل نهضتاها، ضد الترك فى سنة ١٨٨١، وضد الإنجليز فى سنة ١٩١٨، ويتعالى فيها نظام القضاء، ما دامت المحاماة إحدى العجلتين اللتين يسير بها موكب العدالة!

لم ينفرد رجل فى نظامى القضاء والمحاماة بأسطورة العظمة كما تفرّد، وكأنما عناه «هيجو» حينما قال فى «التأملات» عن دانت «ذلك الجبل العالى الذى يملأ الأفق».

لكأنما أنطقتة العناية بمنطق حياته يوم كتب فى كتاب اليوبيل الذهبى للمحاكم عن صديقه «حسن عاصم» «هذه إلمامة موجزة جدًا عن تاريخ هذا الرجل الضخم وإن فيها لصورة لتلك الشخصية النادرة فى تاريخ مصر تعطيك فكرة عما يحتمله الرجل البار فى سبيل وطنه، سواء فى الأعمال الحرة أو فى أعمال الوظيفة من مصاعب وأحداث لا تقل عما يحتمله الجندى فى حومة الوغى هذا يتعرض للقذائف والنيران، وهذا يتعرض لألوان لاعداد لها ولا وصف لها من الدس ومن النفاق ومن الطغيان».

ثم يقول - كأنما يهبنا العذر عما أغفلنا من دقائق فى حياته وخصوصياته - «ومن الغريب فى حياة حسن عاصم أن تكون جلائل أعماله مما لا يمكن تدوينه أو تفصيله لخطورة تدوينه أو ما عداها».

بلى: فالمحامى الكبير أكبر حملة الأسرار فى العصر، ولكم وعت جوانحه من أسرار، وجوانب مكتبه من أخبار!

إن المؤرخ لا يستطيع أن يسرد من شئون الهلباوى الشخصية أو قضايا موكليه إلا الجانب المباح.. أما العالم الخفى، الحفى بأسرار العظماء والأمراء، والأحزاب، والوزراء، والرجال والنساء، والحب والبغض، والقضاة والمحامين، فدونه ستر نسدله بالسكوت.

لقد أبن سعد زغلول حسن عاصم فى سنة ١٩٠٧ فقال: «إن مكانه فى الأمة سيظل شاغرًا».

ولما كتب الهلباوى عن «حسن عاصم» بعد ثلاثين عاما ما خطب به «سعد» وكان يعنى نفسه مرة أخرى قال «إن من واجبى أن أقر إنصافا لحسن عاصم أن مصر فى الستين عاما الماضية أنجبت رجالا ممن تفاخر بهم الأمم، ولكنى أعتقد أن الفراغ الذى خلفه موت هذا الرجل الذى كان يبنى الأمة، ويبنى الحكومة. ويبنى الديوان الخديوى، هذا الفراغ الذى خلفه من يوم وفاته فى نوفمبر سنة ١٩٠٧ لا يزال شاغرا إلى اليوم»..

لقد شغر مكان الهلباوى.. ولن يملأه إنسان إلا إذا أتيح له ما أتيح لذلك البناء العظيم من بناة مجد المحاماة.. وهيهات..

لقد تطفر الومضة الواحدة من ومضات العبقرية بالرجل إلى السماء، لكن المجد الحقيقى ليس فى بلوغ القمة، وإنما هو فى الاستقرار فيها.

بلغ الهلباوى القمة فى الخامسة والثلاثين مذ كان مستشارا للخديو سنة ١٨٩٣ حتى سنة

١٩٠٩ لكنه استقر هنالك، واستمر كذلك، نصف قرن طويل، يعيش فى اطمئنان عجيب واتزان أعجب، وسيطرة على الأشخاص والأشياء تسمو على المألوف فى تواريخ الرجال. فكان أكبر من رجل ضخم وأكثر من عظيم واحد! سواء بين المصريين أو بين الأجانب، وبين المحامين أو بين السياسيين!

والناس إذا أحبوا الحياة للمال أو للجاه، أو للرفاهة أو لمجرد البقاء، لم تصف لهم إلا فى أكناف الاطمئنان.

ولقد يكون للرجل المفرد فى أمته من المكانة ماللمعنى من المعانى بتمامه.

من أجل ذلك كان المحامى الكبير فى الأمة مثقالا عظيما فى كفة المعدلة، كم له عند الناس من فضل، وكم للناس فيه من أمل.

جمع الهلباوى من زينة الحياة الدنيا بضعة آلاف فدان، لكن ديونه زادت على المليون! فى أوائل القرن وعمل فى خدمة أمته فى الصف الأول من زعماء السياسة ستين عاما..!

لكنه استوى فى سموات المحاماة كالكوكب الفرد، لم ينافسه فى زعامته أحد.

تمثلت فيه جلائل المحاماة فخدم هذا الرجل الواحد رجالا لاحصر لهم، وانقذ أرواحا، واسترد ثروات، وأمتع بالحرية والكرامة كثيرين ودافع عن القيم العليا للوطن.

لايخاصم مألوف الخصام ولايعادى إلا فى غرض عام.. يكافح القوى، لا الرجال.. فتراه ضد أمة.. أو ضد جيش احتلال.. أو ضد حكومة.. أو ضد خديو.!

ليت شعرى إلى أى الحدود تنطبق عليه بعد ستة أعوام من وفاته[1] عبارات محام فى صدر شبابه، عن محام كان قد فارق عالم الغرور، حين ختم «هنرى روبير» فى سنة ١٨٨٨ دراسته عن «لاشو» بعد سنوات ست من وفاته بقوله «كان له أعداء؛ كما يكون لكل العظماء أعداء، وكان له حسادا ألداء.. لكن أشد خصومه لددًا لم ينازع فى أمور ثلاثة كانت تتجلى فيه: مقدرته، وحبه للخير، وغرامه بصناعته، وبحسبه هذه المزايا لترفع له ذكرًا لا يمحى فى عقول الرجال».

أجل – سيتكفل التاريخ بالحكم على نجاح الهلباوى باعتباره رجلا سياسيا، وقد يجزئ فى ذلك قول «لكتور هيجوز» حين قال: «الظلام الكثيف هو وحده الذى يحجب الإشراق البديع، وأشرف مافى الدنيا هو الإخفاق الظاهرى، يقبله المرء فى سبيل السمو النفسانى» أو قول الرئيس «بارتو» فى كتابه عن الزعيم «ميرابو»: «لقد خلف اسما تحيط به هالة من الأساطير، لكن حظه كان أقل من عبقريته».

* * *

(١) عندما ظهرت الطبعة الأولى للكتاب سنة ١٩٤٦

تلك حياة النقيب الأول تعلمنا أنه ليس هناك مهن رفيعة إلا إذا رفع الرجال شأنها عاليا وباستمرار.

ومن التضحيات فى المحاماة مايعدل الظفر، الجليل الخطر، وإذا كان فيها من الجحود مثل ما فى الحياة من جحود، فإن فيها من الجمال مالايتوافر إلا فى أبهج مجاليها.

المحاماة رسالة لاتجارة، السعيد من فهمها على غير أسس المال. والكثير من مراتب المحامى الكبير غير مأجورة. وإذا قام المحامى بواجبه فى سبيل المصلحة العامة تدفق عليه المجد والثراء. وكلما أعرض عن المال انحدر إليه المال. والنجاح فى المحاماة كالنجاح فى الحياة، لمن صبر وثابر. فما أسعد الأولى ملأوا نفوسهم بالقناعة وأذهانهم بالعلم، وفراغهم الإجبارى أوالاختيارى، بالسعى المطرد نحو الكمال.

إن المحاماة فى مصر لم تصل إلى أزهى عصورها بعد، والشباب أملها المرموق بالمثالية.

لقد كان أكبر نصر أحرزته المحاماة منذ قيام النقابة على يد سعد زغلول هو تقرير الحصانة للمحامى فى الجلسات، فاجتمع له الجلالان: جلال الكرامة، وجلال البيان؛ فليذكر المحامون أن خير ما علمهم أساتذتهم هو أن احترام القضاة من احترام المحاماة، وأن الصوت ينشز إذا ألقى به فى جو بارد، أو إلى شعور جامد، والعمل الجميل يحتاج إلى الجو الجميل، ولافضل للقاضى أو المحامى وهما يتداولان العدل إعطاء وطلبا،إلا بالعلم وبالنصفة، فإذا تعاونا سمت الرسالة فى مظهرها ومخبرها إلى مستواها أو كما قال لابورى: «القضاء لايكون عظيما إلا إذا كانت المحاماة عظيمة ولاتكون المحاماة عظيمة إلا إذا كان القضاء عظيما»

بل كما قال «عبد العزيز فهمى» للمستشارين وهو يرأس المحكمة العليا يوم افتتاح محكمة النقض فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١: «إن سرورى يا حضرات القضاة وافتخارى بكم ليس يعدله إلا إعجابى وافتخارى بحضرات إخوانى المحامين الذى اعتبرتهم محكمة النقض والإبرام الفرنسية كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده، أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحييه؟ ولئن كانت على القضاء مشقة فى البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح، فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث بالإبداع والإبداء والتأسيس، وليت شعرى أية المشقتين أبلغ عناء وأشد تحصيلا.

لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء بالغ جدا لايقل البتة عن عناء القضاة فى عملهم، بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى - ولا ينبئك مثل خبير - أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى لأن المبدع غير المرجح».

تلك كلمات نقيبنا فى الثلث الأول من القرن العشرين يوجهها للقضاة ليس من مستواها إلا كلمات «داجوسو» أكبر قضاة القرن الثامن عشر وجهها لرجال المحاماة:

«لا تحسبوا أنه يكفيكم أن تضيفوا إلى النبالة ونزاهة الغايات ووفرة المواهب الطبيعية، واعلموا أن أعمق جراح المحاماة وأقتلها هو الرعونة العمياء، التى تدفع المحامى إلى الانخراط فى سلكها قبل أن يتهيأ له بالتحضير الشاق الطويل.

أى كنوز من العلم، وصنوف من المعرفة، وأى لباقة وفطانة ونجابة وذوق، واجبة الاجتماع للتألق فى سماء المحاماة.

إن من يجسر على أن يضع لعلم المحامى حدودا، لايدرك حقيقة المدى الذى تترامى إليه ستطاعتكم.

لقد يدرس رجال المهن الأخرى أجزاء خاصة من نواحى الإنسان، لكن المترافع لايرقى إلى الكمال، إذا لم يوفق بالدرس المتصل للجانب الخلقى، إلى التغلغل فى صميم الإنسان والإحاطة بنواحيه كافة.

. . . .

. . . .

كان الأساطين من أسلافكم يعلمون أن خير النفوس بحاجة إلى العمل والدأب المستمر كيما تتكون، وأن المواهب الكبرى حرية أن تستحيل إلى نقائص كبرى، إذا هى أهملت، وأن كل ما أبدعته السماء من جمال يتزايل ويتدهور إذا لم ترضعه المعرفة وهى الأم الثانية بلبانها بعد أن عهدت فيه الطبيعة، الأم الأولى، إلى الموهوبين.

. . . .

. . . .

أين اليوم هؤلاء المحامون الجديرون بالتمثل بحكمة المشرع القديم الذى ينظر إلى الحياة على أنها درس متصل، يطعن فيه المحامى فى السن وفى العلم معا، فما أكثر من يقنعون الآن بالمعارف التى جاءوا يدقون بها أبواب المحاماة !! إن معارفهم ستبقى فى طور الطفولة أبدا، ولن تصل مواهبهم عند الشيخوخة إلا إلى إثارة الشكوك.

وتخبو الشهرة اللامعة إذ يخفت رنين أصواتهم.. ويدركون مبلغ ماتسمو صناعة المحاماة على مواهب الخطابة. حسبكم جزاء على آلاتكم التى تسدونها إلى الناس، هذان السمو والجلال، وأنكم لستم مدينين بها إلا إلى أنفسكم.

حسبكم أن يتخذ منكم مواطنوكم قادتهم وهداتهم والملائكة الحراس لهم وأن ترتفعوا إلى تلكم المكانة العليا بين الناس فتتولوا القضاء الفعلى بينهم، كما يتولاه القضاة الموظفون، بما فيكم من النزاهة والسمو والاحترام العام، ونفوذ الكلمة وبلاغة التأثير وجلال العبارة.

ترى هل تصبح المصاعب التى تعترضكم حوافز على الجد والدأب، وأدوات للسمو بدلا من أن تستحيل إلى عقبات؟

هل ستكون هذه المحاماة التى طالما عملت لمجد الأمة وستعمل كثيرا فى سبيلها، عند رجائنا فيها، فتحتفظ لنفسها بمنزلتها الرفيعة بين المهن، بالفقه وبالبيان، ولكن بالعدل والنزاهة أيضا؟»

* * *

تذرعوا بالعلم والشجاعة أيها الزملاء.. لقد أتيح لمصر فى الماضى رجال على قدر الأحداث، فحمت المحاماة الأفراد وحامت عن الوطن، لكن أحداث الماضى ليست إلا نزرا يسيرا من مصايرنا غدا.

لقد طرقت الأسماع أصوات تنادى ألا يدخل المحامى جدول المحاماة بعد أن يخرج من دست الوزارة، وهى فى الواقع توجس خيفة على القضاة لا من المحاماة.

إن حجارة المحاكم المصرية والمجالس التشريعية وغيابات السجون ما تزال تنطق بأن المحاماة أول طائفة وضعت عن الأمة إصرها والأغلال التى كانت عليها وإذا حيل بين المحامين والمحاماة بعد ولايتهم للوزارة نكبت المحاماة ونكبت الوزارة لأن الوزارة مهمة موقوته لن يتولاها تحت شرط المنع إلا المقعدون أو المتقاعدون ليجعلوا منها «ختام حياة».

وأى إهدار للمحاماة أن يضربوا سدا بينها وبين أعظم تكاليف الحياة النيابية وهو الحكم!. وأى تأخير لها وحدها بين المهن!. بل أى خسارة للديموقراطية إذا حيل بين السلطة التنفيذية وهذه الفئة العالية الكفايات!

وأى وزارات تلك التى ستؤلف من دونهم؟.. أوزارات موظفين كوزارات الحماية والاستعمار؟ أم وزارات الممولين الكبار؟

ولئن دخل الوزير الوزارة ليحمل بعدها على التقاعد، إنه ليعض على كرسيه بالنواجذ، ويتوخى الزلفى. لكن الشجاعة تواتيه فى عنفوانها كلما تذكر أن خروجه من الوزارة لن يمنع دخوله فى معترك المجد، والحرية، والاستغناء عن الناس

لقد حارب «المجلس التشريعى الفرنسى» فى القرن الثامن عشر المحاماة وكان يسفك الدم، وحاربها، نابليون» فى القرن التاسع عشر، وهو لايطيق أن يرى فى باريس بضع مئات من الرجال الأحرار!. بل حاربها «الدوتشى موسولينى» فى هذا القرن، لكنها كانت تنتصر لأن قضيتها كانت، ومازالت، قضية الديمقراطية.

إن الديمقراطية إذا هيأت للمحامين كراسى الحكم، لا تختار رجالا أسعفهم شرف المحتد، أو فاضت بالنضار خزائنهم، وإنما تختار رجالا قضوا أعمارهم فى سبيل الكرامة والاستعلاء.

فلنستمع إلى صوت المحامى العظيم، والرئيس الأعظم للجمهورية الفرنسية فى الحرب العالمية الأولى، رئيس الوزارة مرة، بعد مرة وفى المرة الأخيرة رئيس وزارة من رؤساء الوزارات.. لنستمع إليه يترافع عن زميله ونظيره كما قال - فى خطاء الثلاثة، وقصوره الثلاثة - قصر العدالة (المحكمة)، وقصر بوربون (مجلس النواب) وقصر الإليزيه (قصر رئيس الجمهورية).

وقف «بوانكاريه» فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ يترافع عن «مليران» إذ أرغمه مجلس النواب الاشتراكى على اعتزال رياسة الجمهورية فرفع دعوى بطلب التعويض عن إلزامه بالاستقالة. وكان يترافع عن الحكومة محام آخر صار رئيسا للوزارة هو «بول بونكور».

قال «بوانكاريه» فيما قال: «لقد استدعى الرومان «سنسينوتس» (وكان دكتاتورا مرتين) ليحمل أعباء الخدمة العامة، فلما انتهت مدة حكمة رجع إلى قريته فوجد محراثه فى نفس الخط الذى كان قد بدأ يشقه عندما جاءوا يستدعونه ووجد داره فى انتظاره.

ألا ما أسعد الزراع!

لكن «مليران» كان أقل سعادة من «سنسيتوتس» فلقد عاد إلى حياته الأولى ولم يجد المحراث.. ولم يجد الدار.

نتحدث أولا عن المحراث.. عن المعاش! لقد أحسن الظن بالدولة فوزع قضايا موكليه على سكرتيريه - وكان ذلك واجبا من الواجبات التى فرضتها عليه الوظيفة، وترك كرسيه فى البرلمان إلى سواه.

أما اسمه فكان مايزال مقيدا بجدول المحامين، لكنه عند ماعاد بعد هذه الغيبة عن المحكمةلم يكن إلا مبتدئاز ولستم بحاجة إلى أن أشرح لكم مايعالجه المبتدئون من مصاعب.

هاهو ذا بغير موكلين، مضطر - وهذا شرف رفيع له - إلى المرافعة فى قضايا المعافاة، وأن يحضر. أمام الخبراء، وأمام قضاء الأمور المستعجله فى مثابرة أبناء اللورين، هذه المقاطعة التى يسعدنى أننى استطعت أن أعيدها إلى حمى الوطن.

وهكذا خاض معركة مرة فى البحث عن العمل الذى يكفل له الغنى عن الناس، ولسوف يتوج عمله بالظفر، غدا، لكنه اليوم، رجل له حاجاته، ومن أجل ذلك نترافع.

وفى عهد «سنسنيتوس» كان لكل إنسان بيت، ومن قبل «الإليزيه» كانت «لمليران» شقة، وكان لها خدم، فجاد بالشقة على صديق، ولما بارح «الإليزيه» صار بلا دار... فراح وزوجته إلى جواره، يرتادان كل مكان، يبحثان عن دار...».

أولئك عظماء الديمقراطية زعماء المحاماة، فما أشرف الديمقراطية وما أسمى المحاماة.

الفصل الثانى

مصطفى مرعى

يونيه ١٩٠٢ - نوفمبر ١٩٨٧



«إلى المحاماة مهنة الكرامة والحرية والكفاح»

مصطفى مرعى

المحاماة مهمة حياة

مثل مصطفى مرعى فى تاريخ بلاده، شجاعة المثقفين الذين عملوا لمجد مصر فى ساحات القضاء وفى المجلس التشريعى وفى الصحافة حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومثل فى القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهى «الكرامة والحرية والكفاح». ومثل فى المحاماة خصائص القضاء التى بلغ فيها القمة وهى تقديس «المشروعية» والكفاح من أجل «الحرية».

وبهذا المزاج المطلوب فى عصره، وفى كل عصر، والذى مايزال غرضا مطلوبًا من القضاء بمصر، بلغ مصطفى مرعى أوجه. وما يزال مكانه فى انتظار من يشغله.

بين محنة الفزع من أجل أبيه وذويه، ونعمة الرجاء فى عدل السماء، نبتت فى قلبه وهو حدث غريزة «المحاماة عن العدالة» – فكانت المحاماة والعدالة تنموان معه، حتى صارتا طبعًا فيه. وأمسى يقينًا عنده، أن الظلم سحابة تتقشع، وأن العدل فى آثارها ينهمر كالغيث المنتظر. ومن هذا الطبع المزدوج دارت المحاماة والقضاء معه فى فلك واحد. فقضى حياته بينهما جيئة وذهوبًا، حتى إذا استوى فى آفاقه فى منتصف القرن العشرين صار نجم المحاماة غير منازع، ورجل القضاء الذى تضيق عليه كراسى القضاء، وتتسع له ساحاته، وتتعالى فيها صيحاته، مناديا بالعدل، معاديًا للظلم والجهل، حتى إذا كان عضوًا فى مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب فى وجه الملك حتى خلع..

وهو صنيع لم يصنعه أحد فى تاريخ مصر.

ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى آثاره فى تاريخ أمة، أو كان منها ما يغيره، إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع الشيخ الهرم.

والذى ألهم مصطفى مرعى فى حداثته «مهمة حياته» كان أفظع اتهام يتهم به رجل. يترافع فيه أعظم محام عرفته مصر، فى يوم مجموع له الناس من قريتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط. وهى مناسبات جمعتها إرادة السماء لميلاد موهبة.

* * *

كان أبوه فى فاتحة هذا القرن عمدة الجزيرة الخضراء، مركز فوة من أعمال محافظة الغربية. وهو الإقليم الذى نشأ فيه سعد زغلول ومحمد عبده. تذابح أهلها وأهل قرية مجاورة. وصمم أهل القرية – على مألوف المتنازعين – أن يتهموا الرءوس فى دم قتلاهم. وحشر الشيخ مصطفى مرعى وأهل قريته متهمين بالقتل. وتداولت محكمة الجنايات القضية أياما.

وكان العمدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم الهلباوى نفسه. وكان فى أسفل القفص صبى صغير لم يحفل به الشرط من صغره، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات، والمحامى العظيم يترافع، فتنعكس آثاره المؤكدة على وجدان الصبى وفمه، حتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جزءا من جبة أبيه بأسنانه.

ولما قضى بالبراءة بقيت صورة اليوم العظيم فى خيال الفتى الناشئ. وتوثقت صلاته الفكرية بالمحامى العظيم، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغذى آماله، ومراح أحلامه... وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحامين على المجالس المريحة للقضاة، وينصرف بكله إلى صناعته، فيكون أقوى أصوات المحامين فى سنة ١٩٥٠، بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوى فى سنة ١٩٤٠. وازدادت علاقتهما وثاقة فى إبان صعود نجمه. وبارك شيخ المحامين خطواته وهو فى مطالع حياته.

وفى مدرسة الحقوق برزت مواهبُه وشخصيته. يقول شاهد عيان[١]: «كان مقهى مدرسة الحقوق ندوة للطلبة، يأتمرون فيه ويتشاورون. وذات صباح كان جالسًا بهذا المقهى وعلى قيد خطوتين منى جلس زعماء الطلبة يذيرون بينهم الأحاديث ويتناقلون الخطط والتدابير. وإذا بواحد منهم يشير إلىّ بإيماءة طرف لم يخفها احترسوا. فإن إلى جوارنا خصما لنا... ولعل بعض الحاضرين قد وافقوا على هذا الرأى ولكن واحدًا منهم اعتورت طلاقة وجهه مسحة من العبوس... ثم بدأ يتحدث فى هدوء وخفوت وتحدث عاتبًا ثم لائمًا. ثم أخذ يتناول حرية الرأى وحرية التعبير وحرية الإنسان فى اختيار الطريق الذى يتلاءم مع نفسيته مدافعًا عن ذلك الذى وجهت إليه تلك الإشارة النابية. وحين عورض اندفع فى صوت متهدج يؤيد آراءه ويقول: إن اختلاف الآراء دليل على حيوية الأمة، وبرهان على محاولات كريمة تنشد الوصول إلى الحق... فليؤمن كل منا بما آمن به وهذا خير. أما عبادة الأشخاص والتسابق على ما يقولون وتقديس ما يصنعون فإنها علامة إسفاف متهافت يصيب الأمم والشعوب.. إنه مصطفى مرعى».

* * *

وفى سنة ١٩٢٣ بلغ الواحدة والعشرين - فهو من مواليد ١٩٠٢/٦/١٨ - تخرج ثم قيد اسمه فى جدول المحامين فبدأ التمرين بالاسكندرية، فى مكتب المرحوم الدكتور مرسى محمود. وكان محاميا تخرج فى مصر وسافر إلى أوربا فحصل على الدكتوراه فى الحقوق. واقترن المحامى الكبير باسم محاميه الصغير تحت التمرين من أكثر من ناحية... فلقد خرج المحامى الصغير من تمرينه بزواجه من بنت أستاذه.

---

(١) المرحوم الشاعر عزيز أباظة فى استقبال الأستاذ مصطفى مرعى عضوا فى مجمع اللغة العربية.

ابراهيم الهلباوي بك
بمصر
تليفون نمرة ٤٠٦٥٨

Le Caire, le.............. 193

مصر في ١١ يونيو سنة ١٩٣٢

Ibrahim El-Helbaoui Bey

ولدنا الاستاذ مصطفى افندي مرعي

لما علمت من الجرائد بتعيينكم قاضيا في المحاكم خامرني
احساسان متناقضان احدهما الغبطة والسرور لعلمي ان
هذا المنصب جاء لمثل جنابكم . والآخر حسرة على
لحرمان المحاماة من شاب بدأ حياته بها وهو مثال الأدب
والاستقامة والاهلية

واعتقد ان المحاماة مهما تأخر عهدها سيبقى مكانك الذي
كنت تشغله بها خاليا الى زمن طويل . واني اعتقد
انك ستكون بين رجال القضاء علما من اعلام النزاهة
والاستقامة المتوجهة بروح الاستقلال والكفاءة

ادام الله لك التوفيق — ابراهيم الهلباوي

ثم استقل بمكتب لم يلبث إلا خمس سنوات حتى كان مكتبه فى سنة ١٩٢٨ - بعد مكتب المرحوم الأستاذ عبد الفتاح الطويل - بالأسكندرية أكبر مكتب محام يشترى دوسيهات قضايا الجنايات حسبما شهد رجال قلم النسخ بمحكمة استئناف القاهرة.

لكنه لا يلبث أشهرًا فى سنة ١٩٣٢ حتى يجد نفسه مدعوًا من وزير العدل - على ماهر - ليلى القضاء فى الإسكندرية ذاتها، قاضيًا لنظام جديد من أدق أجهزة القضاء وأحوجها إلى الدربة والفقه العميق وأفعلها فى إقامة العدل ولذلك بدأ بقضاة صاروا أساطين رجال القضاء هو القضاء المستعجل، يومئذ بعث إليه شيخ المحامين التهنئة التالية.

ولدنا الأستاذ مصطفى مرعى

«لما علمت من الجرائد بتعينكم قاضيًا فى المحاكم اعترانى إحساسان متناقضان أحدهما الغبطة والسرور لعلمى أن هذا التعيين جاء طبقا لرغبتكم. والآخر إحساس الأسف لحرمان المحاماة من شاب بدأ حياته فيها وهو مثال الأدب والاستقامة والأهلية

واعتقد أن المحاماة مهما كثر عددها سيبقى مكانك الذى كنت تشغله فيا خاليا إلى زمن طويل. وإنى أعتقد أنك ستكون بين رجال القضاء علمًا من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة أدام الله لك التوفيق.»

وحسب قاضٍ أو محام شاب أن يقول له شيخ المحامين: إن مكانك سيظل خاليًا مهما كثر عدد المحامين، أو يقول له إنك ستكون بين رجال القضاء علمًا من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة.

ومن عظمة الفكر، واستقرار شخصية مصطفى مرعى ووحدتها فى كل الظروف، أن يعلن الهلباوى فى سنة ١٩٣٢، بعد بضع سنين من عمل مصطفى فى المحاماة، حقائق ستشهد بصحتها الأمة كلها طوال نيف وخمسين عاما بعد ذلك ويسجلها لحسابه - وهو فى السبعين - مجمع اللغة العربية إذ يدعوه لعضويته.

لكن من يقبل - بكله - على القضاء لايكفيه للأهبه نبوغ المحاماة. فالقضاء كله يدور حول المسئولية مدنية أو جنائية. وإذا كانت المسئولية الجنائية بحرًا هادئا يؤمن السبح فيه، فالمسئولية المدنية جماع القانون المدنى، وأساس القضاء. ولهذا كان من الأمانة فى احتمال المسئولية، ومن الشجاعة التى ركبت فى طباع مصطفى مرعى، أن يتزود للأمر بزاده اللازم له فينكب انكبابًا على الدراسات المدنية، ثم لا يلبث أن يتصدى للتأليف فى المسئولية المدنية ذاتها.

وهذا التصدى للتأليف يشير إلى صميم منهاجه: وهو اتخاذ الأهبة لكل عمل والتقدم فيه

بأدواته. وهذا النهج «التكنولوجى» يمثل الإفصاح السلوكى عن حقيقة نفسه. فهى مؤلفة من شطرين هما القوة والصدق وإن ظللهما الحياء أو الأدب.

ومن التعبير الصادق عن نفسه تذكر المحاماة وهو قاض ومؤلف وأشار إلى معزة الزملاء. ومن القوة فى نفسه اقتحم عالم التأليف فى أدق المواضيع وأشاد فى الناس يومذاك بخصائص المحاماة. فلقد استفتح الكتاب بإهدائه (إلى المحاماة مهنة الحرية والكرامة والكفاح. ذكرى عهد سعيد بين رفاق أعزاء) وما هى تحية القاضى وهو فى كرسيه، ولا تحية المؤلف وهو يقدم كتابه لقراء متعطشين، ففى هاتين التحيتين مظنة كبرياء أو استعلاء. وإنما هى تحية نفس صادقة تتطلع إلى أعلى حيث زمالة السلاح التى تمضى عليها السنون وتتجدد بالعودة إلى السلاح، ونفس قوية قادرة على الإبداع فى كل معترك نزلت إليه.

وما كان أفق هذه الزمالة أعلى من غيرها، إلا لآمال الأمة التى تفرض على أفرادها أن يتكلموا ولو سكت الناس، وأن يرفعوا عاليا أعلام العدالة إذا تقاعس الناس، ويقفوا مواقف الشجاعة إلى جوار المنصة التى يجلس عليها القضاة، يمدون إليهم عونهم، أو يشدون أزرهم، بالجهد العقلى حينا، والبدنى أحيانا، وبمبدأ التضحية على الدوام... فهم بهذا وحده حماة الحرية والكرامة والكفاح.

ومن وحدة الشخصية واستقامة الطريقة كذلك ما شهد به زميل حياته - فى القضاء وفى مجمع اللغة العربية - الرئيس عبد العزيز محمد إذ قال يوم تأبين مجمع اللغة لمصطفى مرعى:

[وما كاد يتولى القضاء حتى أحس ما يشكو منه القضاة. فدعا لعقد مؤتمر لتأييد مطالبهم وكان أهمها وجوب استقلال القضاء ومدّ الحصانة المقصورة إذ ذاك على المستشارين إلى القضاة بجميع درجاتهم؛ ونشرت الصحف أمر المؤتمر. فدعا وزير العدل - وكان إذ ذاك أمين أنيس باشا - دعا الفقيد ولفيفًا ممن أيدوه، وكنتُ واحدًا منهم، ولما قابلنا الوزير واجهنا بأنه لا داعى لعقد المؤتمر قائلاً إن الحكومة غير مستعدة - بتاتا - لمناقشة مدّ حصانة المستشارين إلى القضاة. فناقشه الفقيد دون جدوى. وعلى ذلك رؤى العدول عن عقد المؤتمر. ورغما من ذلك قررت وزارة العدل نقل الفقيد من الإسكندرية إلى الفيوم وندبته للعمل فى محكمة جزئية صغيرة مما عدّه القضاة إجراءً تأديبيا مقنعا. لكن لم ينل ذلك منه شيئًا. فقد قالوا قديمًا إن الرجل العظيم كالشعلة تضربها فتزداد اشتعالا]

وهذه الواقعة فى ثلاثينيات حياته تريكه رأى العين فى طول حياته: مطالبا باستقلال القضاء، سبّاقا إلى استصدار قانونه الذى ستصدره حكومة شعبية فيما بعد، ومدافعًا عنه، ومضحيا فى سبيله براحته فى داره بالإسكندرية وقد كان بقاؤه فيها شرطا منه على وزارة العدل عند تعيينه.

وضع هذا الكتاب (المسئولية المدنية) وهو قاض فى الدرجة الثانية، فى الثلاثينات من القرن ومن العمر، فنقله كتابه بين رجال القانون، من قاض عادى فى القضاء الابتدائى إلى رجل القانون غير العادى، فى كل مستويات القانون والقضاء. وصيره جد له وتعمقه فى استعراض آراء الشراح وأحكام محكمة النقض الفرنسية وعشرات الكتب والرسائل بين فرنسية ومصرية، واحدًا ممن ترجع إليهم الكتب والأحكام.

وحسبك أن تستعرض الأقوال فى صلب الكتاب والأسماء فى الهوامش واحتجاجه عليهم، واحتجاجه بهم، لتعرف مكانه ومكان من كان يسبر أغوارهم ويدير حواره القانونى معهم: بلانيول وربيير – إسمان – لالو – الأخوان مازو – جاردنا – كولان وكابتان – بودوان – سوردا – چوسران – بودرى وبارد – فاهل – ديموج – جارسونيه – جينى إلخ.. وإلى جوارهم أسماء كامل مرسى – السنهورى – أبو هيف – حامد فهمى – أحمد نشأت – فتحى زغلول – حلمى بهجت بدوى – وإلى چوار هؤلاء كبار الكتاب الأجانب العاملين بمصر مثل دى هلس ومسينا.

لكن الذى يبده قارئ كتاب «المسئولية المدنية» لمصطفى مرعى هو الانعكاس الصادق لنفسه: القوة والصدق.

فهو من القوة يتخذ دائمًا موقفه الخاص من كل فقه، ويعلن أسبابه، ولا ينحنى للنصوص إذا ناقض منحاها، فينحى عليها باللائمة.

وهو من الصدق لا يملك أن يخفى ما فى دخيلة نفسه فيميل، من خلال التزامه القانونى، إلى الذين لا حيلة لهم، أو المستضعفين، فى مسئولية المدرسة، والحكومة أو الدولة، وإلى تقييد الحقوق حتى لا يضر أصحابها بالآخرين، كتقييد فسخ الخطبة، أو الملكية. كل أولئك مع الأمانة العلمية التى يتراءى مصداقها فى مراجعته الأحكام الأخيرة فى سنة ١٩٣٤ إذ يقدم كتابه للمطبعة سنة ١٩٣٥.

أما أسلوب الكتابة ففى طليعة الأساليب التى كتب بها أساطين القانون فى الأمة العربية «عبد العزيز فهمى – عبد الرزاق السنهورى – أحمد أمين المستشار وأستاذ القانون الجنائى – مصطفى مرعى»

ولقد انقضى على ظهور هذا الكتاب أربعون عاما فلم يحله عن مكانه مرجع بعده، مع تتابع التأليف وتعاظم أقدار المؤلفين.

وكان طبيعيا أن تنتقص الأعوام الثلاثة التى أنفقها فى القضاء الابتدائى كل مدخراته من المحاماة. وأن يضطر عند تقديم كتابه إلى المطبعة إلى عقد سلفة فى بنك مصر، يوقعها – بحسب قانون البنك – اثنان. وكان الثانى صديقه ورفيق حياته القاضى محمد أحمد غنيم.

بل قد يبدو أن اشتغاله بتأليف هذا الكتاب هو الذى أبقاه فى القضاء حتى سنة ١٩٣٦. فهو لم يطق أن يبقى بعد دخولها أشهرًا فاستقال، مع أن الوزارة عينته عضوًا فى التفتيش القضائى ليقدر جهود الزملاء، وهو - بعد - فى بداية سلم القضاء.

والذين يعرفون حرص وزارة العدل فى صدد التفتيش على أعضائها يعلمون أن ذلك كان سبقا غير عادى، لقاض غير عادى.

ذلك ما عبر عنه بعد نحو أربعين عاما زميله فى المجمع الأستاذ عبد العزيز محمد الرئيس السابق بمحكمة النقض بقوله (كان هذا التقدير عظيما لم يسبق إليه).

* * *

استقال مصطفى مرعى من القضاء كأن القضاء لم يسع جهده. واتخذ مكتبا للمحاماة فى القاهرة لأن الإسكندرية لم تعد تتسع لنشاطه وهى العاصمة الثانية للدولة.

فى هذه الفترة تولى التدريس فى كلية الحقوق فافتتن به الشباب. كما عرفته محاكم مصر، من أقصاها إلى أقصاها، وعرفه كل صنوف الموكلين حتى عرف الثراء العريض فى فترة قصيرة نسبيا[1].

ولا يتسع المقام للتفصيل إلا أن يكون حقاً للكاتبة الشهيرة «مى زيادة»[2] أن نخص قضيتها بكلمات: فهى حقيقة مؤلمة صورتها الإذاعة البريطانية سنة ١٩٧٤ فى الاسم الذى أطلقته على مسلسلتها الطويلة (الطمع المجنون).

---

(١) فى هذه الفترة قصد إلى عبد العزيز فهمى فى قريته - وكان قد بلغ سن التقاعد - وبعد العشاء أخرج ملفًا واستمر يعرض وقائعه على صاحب الدار حتى استيقن رأيه، فعرض عليه ثلاثة آلاف جنيه (فى الثلاثينيات من القرن العشرين!) أتعابا لقبول المرافعة فى القضية. قال عبد العزيز باشا: إنك تعرف ما قلته عن مكانة المحاماة لدى افتتاح محكمة النقض. لكنك ستوافقنى على أن عدم رجوعى للمحاماة أجدى على النظام القضائى

قال مصطفى مرعى: أيفن لى بأن نتداول. لا أن نتجادل.

قال عبد العزيز باشا: لا أذن

وسيرة عبد العزيز فهمى فى «سيادة القانون» مضرب الأمثال. ومنها حكمه فى أواخر سنة ١٩٣٢ برفض الطعن بالنقض فيما اشتهر (بقضية البدارى) لعدم وجود مخالفة للقانون فى الحكم المطعون فيه لكنه أمر بتبليغ وزارة العدل بوقائع التعذيب الذى وصفه حكمه بأنه (إجرام فى إجرام) وجرى التحقيق فى البلاغ وانتهى أمره بتخفيف الحكم على الطاعن واستقالة رئيس الوزارة ليتخلص من وزير العدل ثم تعثرت محاولات رئيس الوزارة للبقاء بوزارة جديدة نسقطت وزارته.

وكان هذا الرئيس إسماعيل صدقى باشا الذى أنشأ محكمة النقض وعين عبد العزيز فهمى رئيسًا لها.

(٢) (١٨٨٥ - ١٩٤١) بنت الصحفى اللبنانى الياس زيادة صاحب صحيفة المحروسة التى كانت تصدر بالقاهرة فى أوائل القرن العشرين. يطلقون عليها (ملهمة الأدباء) كان لها صالون أدبى. من رواده لطفى السيد - شبلى شميل - الشيخ مصطفى عبد الرازق - صادق الرافعى - عباس العقاد - أمين الريحانى - أهداها لطفى السيد مصحفا سنة ١٩١٣ لتبدأ تصحيح لهجتها العربية فصارت من خطيباتها. كما أتقنت الفرنسية والإنجليزية والإيطالية وترجمت كثيرًا منها.

أما القضية فحاصلها أن الذين طمعوا فى أموالها أدخلوها مستشفى العصفورية بلبنان ثم توصلوا إلى الحجر عليها. لكن كبار المفكرين هناك استطاعوا إخراجها من المستشفى والهرب بها إلى مصر. ثم الالتجاء إلى مصطفى مرعى. فأفتى المتحدثين معه باسم الكاتبة الكبيرة بأن تلقى محاضرة فى الجامعة الأمريكية بقاعة إيوارت التذكارية - دون أن تعرف عن سبب إلقاء المحاضرة إلا أنه طلبٌ من الجامعة الأمريكية - فإنها لو عرفت أنها طريقة للدفاع فى القضية كانت ستمتنع - فاختارت فلسفة نتشه وما أعقدها ! واختارت منها أصعب مواضيعها وهو (عش فى خطر)

وفى اليوم التالى لإلقاء المحاضرة ازدحمت أعمدة الصحف، بالتعليق على الموضوع وخطره. وعلى عودة الكاتبة الكبيرة إلى مكانتها بين الأمة. واستعرضت مؤلفاتها (باحثة البادية - عائشة التيمورية - أزهار الحلم بالفرنسية - إلخ.. إلخ) وكان استئناف الحجر قد تحددت له جلسة، وظهر أن شيخا من مشيخة القضاء قد حضر المحاضرة دون أن يعرف أن قضية للآنسة مىّ ستنظر عنده هو المرحوم الشيخ محمد بك مروان.

ولما قضى المجلس الحسبى الأعلى برفع الحجر قال: إنها أعقل من أكبر العقلاء..

وكتب لطفى السيد، وجبران خليل جبران وأمين الريحانى وأمثالهم إلى مى مشهورة. ورثاء العقاد لها أبلغ مراثية - أما رثاؤها للزعيم سعد زغلول فيعتبر آية فى الشعر المنثور بين شعر شوقى وحافظ.

لكن مصطفى مرعى ظفر بتقدير وتعبير لم يظفر ببعضه أحد من زملائها الأدباء : أنها، هى، كتبت إليه بخطها، الكتاب المنشورة صورته فى الصفحة التالية.

سيدى الأستاذ العزيز،

للعطف الكريم الذى أبديتموه نحوى فى هذه المرحلة العسيرة من حياتى، للعناية النافذة التى هى أقرب إلى حميَّة الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامى، للكلمة اللوذعية التى ردَّت إلىَّ الحرية السليبة - كيف أجدُ ألفاظًا مليئةً حياةً تُعربُ عمَّا أشعرُ به من عواطف الشكر والوفاء.

اقبلوا تبيان شكرى وإن كان التبيان ضئيلا وامتنُّوا علىَّ بتقبُّل هذه الورقة الصغيرة التى أودعها خطابى بكلّ خجل

مع تحيَّة الإكرام

* * *

وكأنما كانت وزارة العدل له بالمرصاد فأغرته فى سنة ١٩٣٩ بتعيينه محاميًا عاما ليترافع فى القضايا الكبيرة فى ذلك العهد، فكان شريكا للنائب العام فى سلطانه. وأنشأ قسما للمرافعة فى

القاهرة في ١٧ مارس سنة ١٩٢٩

سيدي الأستاذ العزيز ،

للعطف الكريم الذي أبديتموه نحوي في هذه المرحلة العسيرة من حياتي ، للعناية النافذة التي هي أقرب إلى همة الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامي ، للكلمة الوداعية التي زفت إليَّ الحرية السليبة – كيف أجد ألفاظاً مليئة حياة تعرب عما أشعر به من عواطف الشكر والوفاء .

اقبلوا تبيان شكري وإن كان التبيان ضئيلاً

وامتنوا عليَّ بتقبل هذه الورقة الصغيرة التي أودعتها خطابي بكلمات خجل

مع تحية الإكرام

مي

القضايا[١]. والمرافعات قليلة فى وسط النيابة العامة - لكنه لم يلبث إلا شهورا ثم عين مستشارا بالاستئناف فمستشارا بمحكمة النقض فى سنة ١٩٤٦، وكان معقد إجماع لكفاياته، لكن تعيينه كان مثار نقد فالمستشار لايصل إلى محكمة النقض إلا فى خواتيم عمله، وكان محل حسد لصغر سنه.

ومن قديم سمى وليم بت حداثه السن جريمة يرتكبها المحسودون.

وفى محكمة النقض تألق نجمه وإلى جواره صديقه الحميم سليمان حافظ[٢] وزملاؤه المفتى الجزايرلى وأحمد حلمى وأحمد حسن وحسن الهضيبى وأحمد علوبة وأحمد حسنى وكامل مرسى وسيد مصطفى والأربعة الأخيرون صاروا وزراء للعدل.

وإذا كان الأخير منهم قد كتب فى القانون الجنائى أو تولى تدريسه، وكان زميله فى المحاماة كامل مرسى عميدا عظيما فى الجامعة قد درس القانون المدنى، فإن كتاب «المسئولية المدنية» كان يسبق مصطفى مرعى إلى محكمة النقض باعتباره المرجع الأساسى فى موضوعه ولم يكن قد ظهر كتاب يقاربه ولم يظهر بعده كتاب يجليه عن مكانه.

وليس من أغراض هذه الدراسة الكلام عن عمله فى القضاء، فكل كلام عن حكم بذاته حديث عن المداولة - فهو ممنوع بالقانون - والأحكام من عمل جماعة ولكن أحدًا ممن مرنوا على قراءة الأحكام لايعجز عن تمييز أسلوب مصطفى مرعى وسليمان حافظ فى حيثيات الأحكام من بين شتى الأساليب، كما أن إصرار مصطفى مرعى على أن يكون مجليا بين الأقران من مشيخة القضاء دفعه لدراسات جديدة تذكر منها، أيامئذ كتاب المنطق لإيساغوجى.

يقول الرئيس عبد العزيز محمد:

(فى سنة ١٩٤٥ زاملته فى العمل فى دائرة واحدة بمحكمة استئناف القاهرة. وأشهد أنه كان مثال القاضى الذى يؤدى الأمانة حق الأداء. فلا يترك صغيرة فى الدعوى إلا ألم بها وقدرها قدرها. فإذا كانت المداولة فهو لاينفك يناقش ويجادل حتى يقنع أو يقتنع. ولايكف إلا إذا تجلى وجه الحق، باعثا فى النفس كمال الطمأنينه. مثال رائع للتفانى فى أداء الواجب).

وبشهادة عيان منا الآن - وقد عملنا جنبا لجنب مع الرجلين - كرئيسين - قبل الثورة وبعدها مباشرة إن تعاقب الرئيسين على هيئة القضايا كان بالغ الأثر إذ مكن لإصلاحات مصطفى مرعى فيها فآتت ثمارها فى أيد أمينة وقلوب مطمئنة أمكنتها من النهوض بما ألقته عليها الثورة من تبعات جسام.

---

(١) نقلت إلى هذا القسم من نيابة الاسماعيلية فتألف من محمد شكرى كيره شاه ومنى

(٢) راجع مقال الأستاذ زكى عريبى فى كتاب اليوبيل الذهبى للمحاكم الأهلية فى سنة ١٩٣٤ وكلامه عن أسلوب سليمان حافظ عندما كان محاميا.

وفى محكمة النقض أصابه إجهاده بما يشبه الذبحة، ومع ذلك استطرد لسباق الإتقان والإنصاف فى المحكمة، وكان يتجارى معه سليمان حافظ وعبد العزيز محمد وعبد الرحيم غنيم ومحمد على رشدى وكلهم أصدقاء.

وما يزال أصحاب مصطفى وسليمان وعارفو صنيعهما يذكرون سعيهما – وهما مستشاران فى الاستئناف والنقض – لدى الحكام العسكريين للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحى رضوان، والمرحوم يوسف حلمى. وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد – صحيفة الحزب الوطنى الجديد – ومايزال مشكورًا إقناعه بعض النابهين من شباب الحزب الوطنى بالعمل فى هيئة قضايا الدولة كالأستاذ المستشار برهان حسن سعيد.

فى هيئة قضايا الدولة

أنشئت هيئة قضايا الدولة سنة ١٨٧٥ للدفاع عن الحكومة أمام القضاء المختلط وكان فى سبيل الظهور بمصر، بقضاة وافدين من أوربا وأمريكا، قيودا على استقلال مصر، فاستدعى الخديوى اسماعيل أساطين رجال القانون من الدول الأربعة الكبرى فى ذلك العصر فرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا للدفاع عن الحكومة أمام هذا القضاء. ومنهم كانت نواة هيئة قضايا الدولة

تكرر الوضع بعد سبعين عاما فى سنة ١٩٤٦ إذ أنشىء مجلس الدولة، فلم تعد القرارات الإدارية محصنة من الإلغاء أو التأويل فكان أعظم إصلاح دستورى بعد دستور سنة ١٩٢٣. واحتاجت الحكومة إلى حماية قراراتها بدفاع قوى أمام هذا القضاء الجديد..ولم يكن بد من أن يدعى لذلك مصطفى مرعى سنة ١٩٤٨. وأن يسن قانون يرفع مرتب رئيس الهيئة فوق مرتب النائب العام.

وفى المحاماة عن الحكومة إغراء له بالمحاماة ذاتها.. عن ذلك الجانب من النشاط.

وسعد زغلول كان أول مصرى بالمحاماة عين قاضيًا، لكنه كان قبل المحاماة أول مصرى عمل بهيئة قضايا الدولة إذ آنس فيه الكفايات محمود سامى البارودى باشا وهو رئيس وزارة فنقله إلى معاون إدارة الجيزة حيث صار باشمعاون القضايا ومنها استقال ليعمل بالمحاماة قبل إنشاء المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٣. أما النقيبان الأول والثانى الهلباوى وعبدالعزيز فهمى فقد مارسا فيها العمل فى قسم قضايا الأوقاف فى فاتحة القرن الحالى - وصلة مصطفى مرعى بها وثيقة - كما عمل بها من الزعماء قاسم أمين ومحمد فريد رئيس الحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومن رؤساء الوزارات حسين رشدى وعبد الخالق ثروت ويوسف وهبه ونجيب الهلالى.

ولا ريب كان يجذب انتباه مصطفى مرعى اسم أول رؤسائها المصريين ونابغة العلوم القانونية فى جيله عبد الحميد بدوى، واسم أمين أنيس وزير العدل الذى نقل مصطفى مرعى إلى الفيوم وصار بعد ذلك رئيسا لهيئة قضايا الدولة. أما الذين تولوا هذه الوظيفة من الوزراء فقد يستعصون على الإحصاء.

وأما اتساع آفاقها وإعدادها رجل القانون الذى تحتاج إليه مصر فقد يدل عليه أن تجد فى

الخمسينات من القرن رؤساء أربعة للهيئات القضائية الأربعة كانوا من أعضائها[١] وأن يلى رياسة مجلس الدولة سبعة منهم[٢]

تغلغل النشاط الحكومى فى كل ضروب الاقتصاد والإدارة، فتنوع اختصاص هذه الهيئة فهى تمثل الحكومة فى مئات آلاف من القضايا فى العام، فيها كثرة القضايا الهامة فى المحاكم- وأرقام الطلبات فيها تبلغ مئات الملايين من الجنيهات - أما من الناحية الفنية فهى تمثل الحكومة فى جميع قضايا القضاء الإدارى ولها فى قضايا النقض المدنى أكثر من نصف عددها.. ولامراء أنه النصف الأهم، فى القدر أو النزاع أو العلم، وهى مطالبة بفقه طليعى، عالمى،.كلما جد تشاط للدولة تظهر آثاره بمصر أو فى الخارج فى ساحةالقضاء الادارى والدستورى والضرائبى أو المرفقى أو المدنى أو الجنائى.

ورئيس هذه الهيئة حقيق بأن يكون حجة فقهية وقضائية ذا بصيرة بفنون السياسة والإدارة فى المنازعات الدولية، والدستورية، والإدارية، والضرائبية، والمدنية والجنائية، وغير ذلك - مجتمعا - كيما تحسب الحكومة حسابا لرأيه. وتقبل تصحيحه لأخطائها، وتطمئن جهاتها القانونية إلى كمال وفائه بالدفاع عنها. مطلوب منه أن يسبق. زملاءه وموكليه بالابتكار لهم وإنصاف خصومهم منهم.

وهو شريك فى إدارة القضاء بوزارة العدل. ومرجع لمئات من رجال القانون فى شتى الجهات الإدارية.. وكأنما كان مصطفى مرعى قد أعد لكل ذلك.

بل كان فوق ما توقع الجميع. إذ أضاف شيئا جديدًا ليس مألوفا فى رجال القضاء: فن قيادة الرجال.

ولم يكن يستطيع ذلك إلا أن يكون قدوة فى نزاهة الفكر والنفس وفى التصدى للمشاكل، وتحمل مسئولياتها، ثم فى تكليف نفسه بمثل ما يكلف غيره به، فإذا به أول رئيس لهيئة قضايا الدولة يترافع أمام القضاء، ويدرس القضايا الخطيرة بنفسه مع العضو المختص ومنها مظالم رهط من هيئة القضايا أزالها بفطانة الرئيس المفطور فعبر بهم الفجوة بينهم وبين حكومة مدت إليهم جفوتها لمجلس الدولة مع أنه قاضيها الإدارى الوحيد،وأنهم ممثلوها الوحيدون أمام القضاء كله !.

وهو فى إدارته وجه النهار وزلفا من الليل. يجعلها دائبة ناصبة كخلية النحل. ومن لايعمل يستقيل. لايحاسب إلا على الكبائر ويوجه ويشارك ويعطى الفرصة للمحاولة والخطأ. ويقف

(١) المستشارون عبد العزيز محمد - عبد الرزاق السنهورى - السيد على السيد - عبد الحليم الجندى

(٢) محمد كامل مرسى- عبد الرزاق السنهورى - السيد على السيد - عبد العزيز البيلاوى - ضياء الدين صالح - على محسن - أحمد كمال أبو الفضل.

وراء الرجال عند الحاجة، ويعلم.. ويتعلم. ويجرى الخير على المرءوسين. بالمعارف التى يقدمها والتجارب التى يتيحها، والكتب المجلوبة من الخارج والداخل والدرجات والترقيات التى تجعلهم يتذوقون جدوى العمل ومعنى العلم ويسعون للتقدم.

وهو ليس رئيسًا وإنما زميل كبير. يلزم المرءوس أن يضع اسمه إلى جوار اسمه إذا شاركه فى مذكرة. وليس بينه وبين أحد بروتوكول، وإنما البروتوكول بينه وبين الوزارة مرة بعد مرة فهناك يأخذ للصغير حقه، من الكبير، وهناك يعلن لرئيس الوزراء أن العمل القانونى الذى يثق عليه من جرائه ليس عمله وإنما هو عمل فلان الذى كان بينه وبين النقراشى باشا رئيس الوزراء أشياء[1] ويعلن أن من حق محامى الحكومة ألا يترافع فى قضية يرى فيها حرجا. وأنه بهذا يتحرج تحرج القضاة.. ويخضع رئيس الوزراء وكان صهره خصما فيها [2]

وذات يوم أبدى رئيس المحكمة المختلطة بالمنصورة سنة ١٩٤٨ –وكان أوروبيا– رأيه ضد الحكومة فى قضية تعويض لأجنبى عن مظاهرة. فعزم رده لولا أن رجاه وزير العدل أن يترك المحكمة المختلطة تلفظ آخر أنفاسها فى هدوء بعد عام.

وذات صباح جاءته سيدة من ذوات قصر الملك كان أبوها.. باشا مديرًا فى عهد الخديوى فوزيرًا للمالية فى عهد الملك فؤاد – فجابهها – مع حيائه المفطور – بأن دعواها على باطل. فرجعت تجر أذيالها إلى أم الملك وتشكو أنه يشرب القهوة فى رمضان فى مكتبه! وترامت إليه الأنباء. فقال لحسنى باشا السكرتير الخاص للملك: (تشكو مفطرًا بعذر إلى مفطرين غير معذورين)!

ومن غرامه بقيادة الرجال، وإحساسه بما يخلفه فى أنفسهم وعقولهم من تأثيره ومن اقتداره على تحقيق الإصلاح الإدارى والقانونى، ومساعدة الأفراد، والإبداع فى معارك فنية ليس لها نظير فى كل المستويات، وقد جرب القضاء، والتدريس بالجامعة، والتأليف، والمحاماة، أغرم بهيئة القضايا غراما، حتى ليذكرها لنا بمقهى (الرونبوان) فى الشانزلزيه بباريس فى سنة ١٩٥٠ قائلا إنها «أعظم عمل أحبه».

والعمل المخلص نعمة للناس ولصاحبه. فلقد أفاد مصطفى مرعى لنفسه مثل ما أفاد هيئة القضايا إذ غلغل النظر فى كبريات نزاعات المؤسسات، وقوانين التزام المرافق العامة والمنازعات الإدارية، ثم أطل على إدارات الحكومة من علٍ. وعرف أخطاءها ومتاعب الوزراء ووجوه إصلاح الوزارات وستظهر آثار ذلك فى مرافعاته. وستتابع عليها هيئة القضايا فيما بعد.

وربما أجزأ عن التفصيل قول رئيس الهيئة وهو يقدمه لحشد من كبار المثقفين بعد انقضاء

(١) المذكرة المشار إليها واردة بين المذكرات المشار إليها فى الفصل الثالث

(٢) القضية مشار اليها فى الفصل الثالث.

بضعة عشر عامًا على اعتزاله العمل إذ أقامت هيئة قضايا الدولة قاعة محاضراتها الكبيرة. واهتمت بأن يكون أول المحاضرين فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩. وكان قد اعتزل العمل فى المحاماة نهائيا من أشهر. فجاء إليه السامعون من أقصى الشمال فى الاسكندرية ومن الجنوب من أسيوط ومن قنا يسمعون الصوت الذى انقطع صاحبه عن أن يتكلم فكانت شبه مظاهرة له.

يومئذ قدمناه للحاضرين بما يلى:

«باسم الله الرحمن الرحيم أفتتح برنامج المحاضرات الذى تبدأ به هيئة قضايا الدولة.

أيها السادة:

إن اجتماع هذه المجموعة التى يندر أن اجتمع مثلها فى مناسبة علمية، من رؤساء النقض والاستئناف ومجلس الدولة والقضاة، والوزراء، والعلماء والمحامين، ورجال الدولة والفكر والاجتماع، قادمين من الشمال، ومن الجنوب، للاستماع للسيد المحاضر فى هذه الليلة، فيه من التكريم ما يتميز به بين الأساطين من رجال القانون. وإنى لأستأذنه فى أن أضيف إلى ماطالما قدمه من جهده وجاهه لهيئتنا - وقد كان أول رؤسائها فى عصرها الحديث[1] - أستأذنه فى أن نستعير من التحية لشخصه تشجيعا لبرنامج محاضراتنا فى ذاته، وقد كان من بين مقترحاته، ولا جرم إن الإصلاحات التى ظفرت بها هيئة القضايا فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة قامت على أسس أرساها.

والموضوع الذى سيحاضرنا الليلة فيه لايقدر عليه أحد كمثل اقتداره وهو موضوع الفلسفة والعلم»[2].

ولا ريب كان اختيار الموضوع إبعادا له من الكلام فى السياسة.

* * *

فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ قتل النقراشى وولى الحكم إبراهيم عبد الهادى،وعين مصطفى مرعى وزيرًا للدولة. والكل يعرف أنه وضع فى هذا المكان ليكون نقطة ثبات. فلقد كانت الدولة أحوج إليه هناك وهو الوزير غير الحزبى فى وزارة يتقاسمها الأحزاب

وولى مصطفى مرعى الوزارة ثلاث مرات مع إبراهيم عبد الهادى، وحسين سرى، فبادر يوم ولايتها بإعلان استقلاله عن الأحزاب.

---

(١) أول رؤسائها المصريين بعد ثورة سنة ١٩١٩ عبد الحميد بدوى باشا وأثره فى الدولة المصرية بعد سنة ١٩١٩ وبعد دستور سنة ١٩٢٣ عظيم.

(٢) وظاهر بعد الموضوع من السياسة، وسيتكرر بعد الموضوع فى السياسة من محاضرته بعد ربع قرن بمركز تدريب المهن القضائية، كما تمحضت محاضراته فى نقابة المحامين ونادى القضاة فى موضوعات سيادة القانون واستقلال القضاء.

ولكنه إذ ترك رياسة هيئة القضايا فتح الطريق إليها - كما صنع إذ ولى قضاء النقض - لأصدقائه فتعاقب عليها: عبد الرحيم غنيم، فعبد العزيز محمد، فعبد الحميد الوشاحى ومحمد غنيم[١] فعبد الحليم الجندى.

وكما لم نتكلم عن عمله فى القضاء لانتكلم عن عمله فى الوزارة. وإنما يتعين أن ننقل نص استقالته من الوزارة الأخيرة لأنه اختتم بها عهده فى خدمة الحكومة. واستفتح بها عمله فى السنوات العشر العظيمة له فى المحاماة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٩. ولأن فى نصها مالا يقدر عليه إلا العظماء من رجال المحاماة والقضاء والسياسة:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

تحية: وبعد فأنت تعلم، كما يعلم غيرك ، أننى إنما اشتركت فى حكومتك على أمل فيك، أن لك غاية هى جمع الكلمة، وضم الصفوف. وأن لك هدفا هو جمع القوى المؤتلفه على مواجهة الخطر من مشاكلنا الخارجية والداخلية، وقد تبين لى أنك لاتتغيا هذه الغاية. ولا تتوسل بوسائلها. بل إنك لتبدو كما لو كنت مسلطًا لتجعل من كل حزب حزبين وكل فرقة فرقتين.

وقد رأيتك بنفسى ترى الرأى للحق وتنقضه للباطل وتقول الكلمة وتنكرها. ولم يقع ذلك مرة واحدة فى تافه من الأمر بل وقع مراراً. وفى الخطير من شئون الدولة.

أما لفظك. وأما عبارتك. وأما أسلوبك فى إدارة مناقشات مجلس الوزراء فقد أصبح هذا كله مضرب الأمثال وموضع التندر فى كل مكان.

لهذا أحيطك علما باعتزالى العمل فى الوزارة، والله المسئول أن يدفع عن بلادنا السوء وأن يقيها غوائل الفساد - مصطفى مرعى».

إنه يعتزل - ولا يستقيل - حتى لايعطى فرصة لأحد (الملك) أن يقبل أو يرفض. وهو يتهم رئيس الوزراء بأنه «مسلط ليجعل من كل حزب حزبين» . فلقد كانت هذه طريقة الملك فى الأمة: يفرقها ليحكمها.

وهو يعتزل. لأنه تعود الاعتزال. ولم يحدث فى حياته أن طلب لنفسه أى عمل. فهو يعين فى كل عمل تولاه لمصلحة أمته لا لمصلحته، ومن هنا تظهر إحدى خصائصه كرجل عام: إنه يعتبر نفسه - تحت الطلب - من جراء أى غرض عام، وفى إجابة الطلب يضحى آماله المنتظرة،

---

(١) الأول ترك هيئة قضايا الحكومة رئيسًا لمحكمة استئناف مصر والثانى ترك هيئة القضايا رئيسًا لمحكمة النقض. أما محمد غنيم فتركها وكيلا لهيئة قضايا الدولة. وأما الأخير فتولى الرياسة من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٨ تاريخ الإحالة إلى المعاش.

وينفق أمواله المدخرة، ويقذف فى الهواء بكل فرصة. حتى إذ عضته الفاقة فى وظيفته، رجع يلتمس الكفاية فى المحاماة وإنما يلتمس الحرية الكاملة والاستقلال فى العمل.

* * *

ولقد يمكن أن يشار فى عمله بالوزارة، إلى مايتصل بالمحاماة والقضاء: من ذلك مساعدته فى تخفيف الأحكام العسكرية فى قضايا الرأى (الشيوعيين المحكوم عليهم)، وخلافه فيها مع القصر، ومع رئيس الديوان. ومن ذلك مايتعلق بقضية كبرى فى تاريخ الحكومة.

فلقد طالما وقفت شركة السكر من الحكومة مواقف محرجة لتظفر منها بالملايين وهى راغمة، بدعوى الحاجة لتجديد آلاتها، فاضطرت وزارة إبراهيم عبد الهادى إلى أن تمنحها بضعة ملايين من الجنيهات لذلك. وكانت المفاوضات على يد مصطفى مرعى. ومع أن سمعة بعض المتعاملين من الحكام والوزراء ورؤساء الوزارات مع شركة السكر لم تخل من الاتهام من أجل نفوذ رئيسها أحمد عبود أو ذهبه - إلا أن مصطفى مرعى أعطى هذه الملايين بشجاعة ولم يقل حزب من الأحزاب كلمة فى الصحف، أو فى المجلسين التشريعيين، أو فى الدهاليز والأروقة مع حدة الخصومات بين الأحزاب ثم لم تمض خمس سنين حتى استردت الحكومة هذه الملايين وملايين أخرى فى قضية التحكيم التى ترافعت فيها هيئة قضايا الدولة.

ومن حق المحاماة - فى المقام الأول - أن نشير هنا إلى أننا أشدنا ونحن نمثل الحكومة فى هذا التحكيم سنة ١٩٥٤ باثنين ممن وردت أسماؤهم فى القضية كانا من بين الوزراء السابقين هما رئيس هيئة قضايا الدولة السابق مصطفى مرعى ونقيب المحامين السابق عبد الرحمن الرافعى، اللذين تداولا شركة السكر.

وبتطبيق حكم التحكيم، أعطيت الحكومة نصف رأسمال الشركة. نحو عشرة ملايين. كما رفضت دعاوى الشركة بملايين أخرى[1].

---

(١) والمذكرة الخاصة بهذه القضية واردة بالجزء الثانى من المذكرات الخاصة بهيئة قضايا الدولة والمشار إليها فى الفصلين الثانى والثالث من هذا الكتاب.

إلى المحاماة ومعركة الملك فاروق

رجع مصطفى مرعى إلى المحاماة وهى تحمل على عاتقها الكثير من متاعب بلاده، أفرادًا وجماعات، وكانت مصر تزخر فى هذه الفترة بإرهاصات الثورة على الملك، تجرى بها أقلام كبار الكتاب، وهو فى الطليعة منهم، ومظاهرات الطلاب، وهم قراؤه. له المقالات الرنانة فى صحيفة اللواء الجديد صحيفة الحزب الوطنى الجديد يحفظها المثقفون عن ظهر قلب لما فيها من البيان، ويرددها الأحرار فى ندواتهم إذ تتتابع فى مهاجمة الملك: مثل مقاله عن (اليخت الملكى فخر البحار) ومقاله (ولاء الأحرار وولاء العبيد)[1] وهى مقالات لم يسمع بمثلها من قبل ولا من بعد حتى خلع الملك.

وربما كان أوفى للبيان عن كفاحه فى هذه الفترة وموقفه التاريخى للدفاع عن حرية مصر واستقلالها كلمات موجزة ننقلها عن كتابنا (من أجل مصر البطل أحمد عصمت) الذى ظهر فى شتاء سنة ١٩٥٣[2].

(كان الملك يعلن للشعب جهرة أنه يريد أن تتوازن الأحزاب فى مجلس النواب. وفهم

---

(١) وفيها يقول:

(إننا لا نتجر فى السياسة، ولا نساوم عليها، ولا نبيع أقلامنا ولا نؤجرها. إننا لا نخشى فى الحق لومة لائم مهما يكن مقامه. ولا غضبة غضوب مهما تكن سطوته. وإننا لنعرف أن الشر راصد للأحرار فى مصر. فاغرفاه ولو استطاع أن يبتلعهم واحدًا بعد الآخر. لكننا نعرف مع ذلك أن الكلمة الحرة الصريحة هى ألزم ما يلزم مصر اليوم.

ولقد قال اللواء – ولا يزال يقول – كلمات لها هذه السمات. وفيها هذه الخصائص إن لم تكن قد هزت ضمائر الطغاة، فإنها من غير شك قد قرعت منهم الأسماع ولفتت الأنظار ومن يدرى: لعل الذى نعد له غدا أو بعد غد قد يكون أبعد غورا وأشد وقعا من كل ما قلناه حتى الآن. لقد يلزم أن تتضاعف جرعة الدواء إذا لم تنحسر موجة الداء وأن تزداد قوة المقاومة كلما ازدادت قوة الاعتداء. فأدواؤنا تقوى مع الزمن ولا تضعف وتتسع دائرتها ولا تضيق قبضتها ولا تتراخى. وإنها – على اختلاف أنواعها – لتساند وتتآخى – كما يتساند الأشرار فى ظل الشيطان وحيث يتبادلون النفع ويتعاطون الحرام.

وهاهى ذى الدكتاتورية البغيضة الطاغية تمكن للحكم الفاسد وتعينه وتمده بأسباب البقاء وها هوذا الحكم الفاسد بدوره يعين الدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتعامى وإنه ليذل لها ويخضع. ويلين ثم ينحنى.

ومن عل ينظر الإنجليز بل العالم كله إلى شعبنا المسكين محصورا بين هذين الأمرين نظرة استخفاف وازدراء. هذه هى مصر اليوم، ما أحوجها إلى الكلام المر الجرىء عسى أن يهز ضمائر سادتها فيعودوا إلى الرشد ويثوبوا إلى الصواب. أو يهز شعور الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها. وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد).

هذا قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بأشهر معدودات.

(٢) من أجل مصر – البطل أحمد عصمت – للمؤلف ١٩٥٣ الطبعة الثانية ص ٦٦ – ٦٧

الشعب قصده. وهو إضعاف القوة البرلمانية فرد عليه كيده... فكان يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ يوم ثورة شرعية فى صناديق الانتخاب على ماضى الملك وآماله باللغة الدستورية التى يخاطب بها الشعب حكامه. ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات الجديدة وهى أنها حركة شعبية كبرى ذات اتجاه مجيد كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل. وخضع الملك لها - بادى الرأى - وإن كان فى دخيلة نفسه يستجم ليهجم. ومضت الوزارة لطيتها يحملها تيار شعبى جارف للنهوض بتبعاتها وتحقيق وعودها. والحق أنها كانت أمانى الشعب فى السنوات العشر الماضية فكان كل تأخير لها تأخيراً مضافاً إلى عشر سنين.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد وكان أخطرها استجواب الأستاذ مصطفى مرعى عن مغانم حاشية الملك وجرائم الأسلحة الفاسدة التى خانت الجيش المصرى فى حرب فلسطين، وكان الملك وراء حاشيته يبعث للمستجوب فى كل ليلة رسولا ليتنازل عن استجوابه.

شهد «أحمد عصمت» جلسة الاستجواب عشية ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ متابعة منه لمواقف الشجاعة من أجل مصر، ولكفاح رجل له به عهد، وآصرة وثقى من الود، فوق كونه محاميه. فسمعت أذنه وبصرت عينه فى المجلس الأعلى للبرلمان ما لم يكن أحد يجسر على الهمس به إلا إذا عسعس الليل أو أسدلت الحجب.

راع المستجوب بهجومه القوى مجلس الشيوخ ورواده خمس ساعات سويًا. وكان تعليق أحمد عصمت على ما رأى نشوة انشراح غامرة، وكلامًا قليلا، كدأبه، مثل قوله (إن مصطفى مرعى دخل التاريخ) وإن (مصر بخير وفيها مثل هذا الرجل)....

والحق أن الاستجواب كان الموقعة المظفرة بين مواقع الثورة الدستورية سنة ١٩٥٠[1].

واتخذت وقائع الاستجواب سبيلها إلى النيابة العامة فى تحقيقها مع صحيفة روز اليوسف. فعرف الشعب فضائح الأسلحة مفصلة. ونصيب الملك منها. وأسباب ما أصاب الجيش المصرى فى فلسطين. ومدت العدالة يدها بتحقيقات ضخمة أجرتها النيابة العامة مع المسئولين: فكانت بداية النهاية.

وتابع صاحب الاستجواب معركته بمقالات من نار فى صحيفة اللواء الجديد منها (ولاء الأحرار وولاء العبيد) ثم أخرج مصطفى مرعى بعد بضعة عشر يومًا (فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠) وأخرج مَن ظاهره من مجلس الشيوخ باقتراح ملكى أحيا به الملك نزاعًا قديمًا بين

(١) من شهادة التاريخ لرجال القانون أن يتزعم مقاومة الملك على منابر الصحف والمجلس التشريعى الأعلى ومجلس الدولة محاميان هما الواردان فى الفصلين الثانى والثالث فى هذا الكتاب.

الأحزاب على تعيينات الشيوخ. فأصيب النظام البرلمانى بقاصمة الظهر... ثم جاء يوم القضاء، حين جاء دور الحاشية أمام القضاء، فلم تصل أيدى القضاة إلى الجناة... وقامت ثورة الجيش فى العام التالى وفى طليعة أسبابها فضيحة الأسلحة ذاتها. فخلع الملك وأديل من نظامه بتمامه. وقدمت بعض التهم التى حواها الاستجواب وتهمة إخراج المستجوب وأشياعه فى مجلس الشيوخ فى أول قضية لمحكمة الغدر فى عهد الثورة).

وفى أكتوبر رفع مصطفى مرعى وسبعة عشر من زعماء فى الأحزاب عريضة إلى الملك يقولون له [يا صاحب الجلالة. إن احتمال الشعب مهما يطل فإنه منتهٍ إلى حد. وإنا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم. بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى] ولم يختموها بالولاء له. فالشكوى إليه كانت شكوى منه وليس أسلوبها ببعيد من أسلوب مصطفى مرعى.

والذى قاله شوقى فى وصفه لسعد زغلول وهو يقذف عصاه فى وجه (فرعون) أى الامبراطورية البريطانية سنة ١٩١٨ وهى منتصرة على العالم جدير بأن يقال عن مصطفى مرعى وملك مصر.

أعلمتم قبل موسى من يدٍ ... قذفت فى وجهِ فرعون عصاها
وطـأت نـاديـه صـارخـةً ... شاه وجه الظلم يا قوم وشاها

وفى إعلان البطل «أحمد عصمت» عن الخير الذى تصيبه مصر لوجود مثل هذا الرجل، تحية له ولزعمائها من المحامين الذين أقامت التماثيل لهم: سعد زغلول – مصطفى كامل – محمد فريد – أحمد ماهر – طلعت حرب.

وإضافة اسم مصطفى مرعى إلى أصحاب هذه الأسماء الذين جابهوا الخطر بشجاعة بدنية وفكرية: من أجل مصر... هى فى المقام الأول تحية للمحاماة... مهنة الحرية والكرامة والكفاح كما عبر عنها مصطفى مرعى.

* * *

اتخذ الموكلون – من جديد – طريقهم إلى مكتب المحامى العظيم فى القضايا الكبرى فى ذلك العصر، بمقدارها أو خطرها وبوجه خاص بالخصائص الفنية، سواء كانت قضايا إدارية أو جنائية. مدنية أو ضرائبية، وسواء أكان أصحابها من الأجانب أم من المصريين. أم من الشركات والنقابات والمثقفين وكبار رجال القانون. كلهم يلتمسون عونه. لا يملكون إلا أن يبايعوا لعلمه وفهمه ويخضعوا له: كمثل زميله المستشار محمود عبد الرحمن عندما اتهم فى الشروع فى قتل رجل من الشرطة بعيار نارى فترافع عنه ضد إنكاره، وبنى مرافعته على أساس صحة الواقعة، وفساد التهمة، للدفاع الشرعى.

ورفضت المحكمة أقوال المستشار وأخذت بأقوال المحامى. فبرأته

ومن ذلك قضايا مدنية نجد لكل كلمة يكتبها فيها مكانتها فى أبحاث القضاة، إلى قضايا يدافع فيها عن المفكرين المتهمين ومنها قضية رئيس الوزارة إبراهيم عبد الهادى أمام محكمة الثورة.

ومن ذلك قضية أصحاب حصص التأسيس فى شركة السكر وحقهم فى الاطلاع على الحساب وتصحيحه والاعتراض على الإدارة وانحرافاتها فى الشركات المساهمة (قضية الأستاذ أحمد الديوانى بك - ضد شركة السكر).

أو (قضية محلات جروبى الشهيرة ضد الضرائب يعهد إليه بها نقيب المحامين المختلط: شارل شالوم، وهى تدور حول شهرة المنشأة وخضوعها لرسم الأيلولة).

أو قضية محمود زكى بك ضد وزير التموين ورياسة مجلس الوزراء وسننقل مقتطفات من الدفاع فيها فيما بعد.

أو قضية شركة شرينج الألمانية ضد شركة شرينج الإنجليزية...

حيث أغرت الشركة الإنجليزية الحارس المصرى على أموال الأعداء - كما يقول - (فنزل على إغرائها وأخطأ فى حق بلده قبل أن يخطئ فى حقها حين أذن لها أن تستعمل علاماتها التجارية وهو لا يملك هذا الإذن كما لاتملكه وزارة المالية التى يتبعها. ويحس الحارس حين يتعاقد معها أنه يلعب لعبة خطيرة فيتعاقد معها ساقط الضمان. وترضى هى بالعقد، مشروطًا بهذا الشرط..)

أو قضية شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية ضد الحكومة المصرية، وهى تدور حول (القواعد المقررة دوليا لتنظيم التراسل الدولى بطريق البرق، ومشروعية شرط الذهب وحق الحكومة فى أن تقتضى من الشركة عددًا من سنتيمات الذهب عن كل كلمة وتحديد مقدار هذه الإتاوة بالعملة المصرية).

أو قضية كبار الأطباء فى تاريخ مصر (نجيب محفوظ، أحمد شفيق، إبراهيم مجدى، عبد العزيز حلمى، أحمد عمار) ضد نقابة الأطباء بطلب إيقاف قرار إحالتهم إلى المحكمة التأديبية وإلغاء هذا القرار وفيها صدر قرار بوقف التنفيذ وحكم بإلغاء الإحالة إلى التأديب واعتباره كأن لم يكن.

وكان محامو الطرفين فى هذه القضية عن الخصمين ثلاثة من الأصدقاء: مصطفى مرعى وأحمد رشدى ومحمد على رشدى.

* * *

هكذا قضى السنوات العشرة بعد سنة ١٩٤٩ دون أن يتوقف أو يتخفف. فليست المحاماة ملكا للمحامى يستطيع أن يتخفف من عبئه أو يتصرف فيه، وإنما المحامى ملك لموكليه، لا يستطيع أن يقفل بابه أو أن يقلل جهده. وهى كما قلنا - قبل - «إدبارها مر وإقبالها مرهق».

وظاهر أن عمله فى المحاماة فى كل مدة من المدتين السابقتين لم يزد عن بضع سنوات، وأن عمله هذه المرة الثالثة كان طويلا نسبيا، مغدقا ماليا، منهكا بدنيا. فكيف أصر على العمل طوال هذه السنين - وهو يعطى عمله كل حياته وجهده - ويأخذ كل ما أوتيه بقوة - ولا يهمه المال إلا بقدر ما يستره؟.. وكان مستورا.

ربما كان الجواب أن ضربا من تنويع العمل كان يخفف عليه العبء الضخم فى أعمال المحاماة، فلقد كان يجوب بحاره السياسية الهائجة إذ يكتب فى صحيفة الحزب الوطنى، ويحلق فى آفاق الاقتصاد العالية وهو يعمل رئيسًا لمجلس إدارة شركتين مختلفين من أكثر من وجه من أكبر شركات مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ اختير لرياستهما لنزاهته واقتداره على بعث الحياة فيما يمسك به:

- الأولى ميدانها الزراعة واستصلاح الأراضى (شركة كوم أمبو) وفيها الخيال الخصيب والابتكار المنجب.

والثانية شركة النحاس وميدانها صناعى غير مألوف له. ولذلك كان فرصة متاحة له ليضيف إلى نفسه بعض المعارف.

وهو فى سباق طلب المعرفة لا يتخلف. وبخاصة وهو قد تولاهما بعد جماعة من الأجانب المتخصصين فى إدارة أمثال هذه الشركات. فأحسن القيام عليهما إحسانه فى قيادة الرجال والتمكين لنزاهة الإدارة والانضباط القانونى كل أولئك، مع شعوره فى كل عمل يتولاه أنه يؤدى خدمة عامة. فنجح نجاحا تنطق به الأرقام: فهاتان الشركتان تفخران بأن أسعار أسهمهما بعد التأميم قدرت بسعرهما فى سوق الأوراق المالية عند التأميم، للثقة فى إدارتها وسمعة القائمين عليها وتحقيقهما أرباحا باهرة مع سلامة رأس المال ووفرة الاحتياطيات...

وهو بهذا يقدم للتجارة والصناعة وللزراعة ولرجال القانون برهانًا على أن النزاهة القضائية تحقق الأرباح لرأس المال، وللعمال، وتحفظ لرجل القانون المكانة العليا بين المديرين وتجعل سيادة القانون، حيثما يطلب القانون، مفتاح النجاح.

كان قد انقضت عليه سنة ١٩٥٩ عشرة أعوام منذ عاد إلى المحاماة فى سنة ١٩٤٩، وأنى له أن يستريح، على طريقته، ليعتزل العمل وهو فى عنفوان مجده وقدراته. وهذا مبدأ طالما أعلنه بين خاصة أصحابه، فلقد كان يلوم استمرار الهلباوى فى العمل وهو فى الثمانين.

فى مجمع اللغة العربية

فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ استقبل مجمع اللغة العربية الأستاذ مصطفى مرعى استقبالا جديرا به لكنه شذّ عن سوابقه – فلقد تكلم فى استقباله ثلاثة من أعضاء المجمع أولهم نائب الرئيس الأستاذ زكى المهندس وثانيهم الرئيس السابق لمحكمة النقض ولهيئة قضايا الدولة الأستاذ عبد العزيز محمد، أما الثالث فهو الكاتب القصصى المعروف الأستاذ ثروت أباظة يلقى كلمة الاستقبال بالنيابة عن شاعر الفصحى المرحوم عزيز أباظة التى أعدها قبل رحيله عن هذه الدنيا.

وكان تلخيص «عبد العزيز محمد» جامعًا. كنصوص القوانين وصادقًا كشهادة العيان (أشعر بسعادة غامرة إذ أقدم اليوم كبيرًا من أساطين رجال القانون. جال فى جميع ميادين القانون وتقمم القمم فيها جميعا من محاماة وقضاء وفقه. حتى إذا بلغ ذلك المدى تصدى للشئون العامة فحمل أعباءها وكافح فى سبيلها وكان له فى ذلك مقام معلوم...

وبعد فهو من صفوة رجال الفكر المعاصرين).

وقال عزيز أباظة فيما قال: (توجت باستجوابك عن مأساة الأسلحة الفاسدة ما أدى بآخرة إلى طردك من مجلس الشيوخ مع تسعة عشر من إخوانك فكانت جريمة دستورية طاغية. هبطت بالعهد إلى الهاوية، وسهلت على الثائرين مهمة إنهائه والإجهاز على أشلائه).

ووجه الكلام إلى أعضاء المجمع فقال: (إن فى زميلكم مصطفى مزايا ساحقة قلما تجتمع متكاملة إلا للموهوبين وقليل من هم...

إنه يعرف أو يكاد لكل معضل حلوله، ولكل حق دليله، ولكن الذى لا يعرفه مصطفى كثير...

إنه لا يعرف للرجل وجهين ولا للحق ميزانين ولا للكرامة صورتين ولا لقيمة الإنسان معيارين...

إنه من القلائل الذين لا يعرفون للمال قدرًا عند الخدمة العامة، فهى عنده قيمة وخلق وضمير...

إن المقاييس التى يقاس بها مصطفى تتعدد تعدد جوانب النبوغ فيه، وهيهات لهذه أو تلك أن يلم بها حديث مهما يطل هذا الحديث...

أيها الخالدون:

لقد أضفيتم عليه بالغ التقدير والتوقير. وآية ذلك أنكم لم تقفوه كعادتكم عند بابكم. وطال ما وقفتموني وغيري دورات ودورات عند بابكم. ولكنكم عند أول دقة دقها عارفو فضله فتحتم له مصاريع محرابكم وكنتم، أعزكم الله، عند دعوتنا الجواب، صيغ فى بالغ التأهيل وخالص الترحاب).

وهذه تحية له. سبق بمثلها الدكتور طه حسين لمثله فى فقهه ومكانته ووظيفته الدكتور عبد الحميد بدوى. قال (إن هذا المجمع هو الذى دعاك إلى أن تشرفه بالمشاركة فى عمله الخطير، لم تسع إليه ولم تفكر فى السعى إليه... فأنت فى رأى نفسك فقيه، وأنت فى رأى نفسك صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وأظنك توافقنى على أن أحدًا لم يخدم اللغة العربية فى تاريخها القديم كما خدمها الفقهاء. فهم الذين مهدوا هذه اللغة ويسروها وجعلوها حقا لغة علم وفلسفة وتفكير دقيق عميق).

ولما دخل مصطفى مرعى المجمع كان صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وكان – بوجه خاص – من أمراء البلاغة القضائية وخطباء المجالس التشريعية وكبار الكتاب فى القانون والحرية. وكانت عباراته وكتاباته إعلانا صادقًا عن حقيقة ذاته.

وأجاب العضو الجديد بخطاب سمته مضابط المجمع (الكلمة المرتجلة) فكانت خطبة لم تبلغ شأوها الخطب المحضرة. وساعد على إحداث الأثر على مشيخة المجمع بطء الإلقاء فى قاعة تزدحم بالمهللين له. وفى ظروف تشرح نفسها على لسانه (وقد سألت نفسى... هل البقية الباقية منى قادرة على أن تحملنى لألحق بركبكم... وقبل أن أصل إلى جواب عن هذا السؤال سمعت صوت السبعين يحذر من جهة وينذر من جهة أخرى، لا لأن السبعين عليها بأس فى ذاتها ولكن لأن العشرين الأخيرة منها كانت بالنسبة لى فترة تشتت وتمزق وضياع. كنت مغتربًا بالجسد بين الحين والحين، مغتربًا بالروح فى كل الأحيان. كنت مغتربا بالمعنى الذى أراده أبو حيان التوحيدى حين قال «أغرب الغرباء من صار غريبا فى وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيدًا فى محل قربه...) وانطلق يؤصل فحوى الاغتراب ويفصل الأسباب.

وإذا لاحظنا أن المجمع سعى إليه دون أن يتقدم هو بطلب، وأن القرار الجمهورى بتعيينه صدر فى سنة ١٩٧٣، فمن البداهة أن انتخابه كان فى آثار حركة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ إقرارًا من المجمع بأثره وإضافة لجهده فى خدمة اللغة وخدمة الأمة.

وإذا لاحظنا أنه هو أكبر داعية للثورة من رجال العهد السابق على قيامها بمهاجمته للملك ذاته، وأنه الوحيد بين رجال العهد السابق الذى دعا الأمة للثورة جهرة، من ذلك قوله الذى نقلناه من قبل (فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها الضائع وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد) فمن البداهة أنه كان من كبار المقربين للثورة

والمأمولين منها حتى يوم اعتزاله المحاماة.. ففيم خلع المحامى العظيم رداءه، والرداء الأسود ملك للمتقاضين كلما احتاجوا إلى صاحبه. والرجل العظيم ينفع بمجرد أن يمشى على الأرض بين مواطنيه أو على أعين شانئيه، أو فى وسط تلاميذه أو زملائه أو محبيه، وكانوا كثيرين ؟

ثم هو رجل قانونه العمل. وجسمه لا يصح إلا بالعمل. إذا توقف عنه مرضت نفسه وضاق صدره وهزل جسده. بل يمكن التمثيل لدأبه ونشاط ذهنه بلعبة الأطفال التى يدفعونها أمامهم فتدور ويجرون وراءها فإذا توقفت عن الدوران سقطت.

ربما كان الجواب عن هذا السؤال نابعًا من طبيعة الرجل - فلقد طالما اعتزل. وكان يحتمل أن يعود للعمل. ولقد سأله سائل، بعد تأميم السندات والأسهم، وكان لديه منها الكثير، عما يصنع إذا ضاقت به السبل؟ فأجاب: أعود للمحاماة.

وكان قد تعود أن يكون معقبا فى كرسى القضاء، عودته بلاده الاحتفال بآرائه. ولم يكن واحدا من السياسيين المحترفين، أو الهواة الصابرين الذين يحملون شعار (قل كلمتك وامض).

ولذلك لم يشك واحد من معارفه يومذاك فى أنه سيرجع للعمل. وكان الجميع يتمنون أن تقوم فى مصر قضية كبرى يدعى لها فيجيب.

لكن الذى حدث أن هذه القضية لم توجد. وأن موانع سماع الدعاوى تتابعت فكانت سببًا فى منع القضايا العظيمة من أن ترفع أو عودة المحامى العظيم أن تتم. فعمل فترة رئيسا لإحدى الشركات الكبيرة فى خارج مصر فنفع الله به غير المصريين من العرب. فلما أزالت حركة التصحيح مراكز القوى من معاقلها، وصدر الدستور معلنا سيادة القانون، كانت عودة مصطفى مرعى إلى خدمة بلاده مواكبة لسيادة القانون ومعلنة عودة الغريب إلى وطنه.

وراقت حياة مجمع اللغة العربية للخطيب الكبير، وانخرط فى جلسات اللجان دءوبا عليها بالغ الاحترام للنظام فاستغرقت نشاطه وأخذ فى مجالسه يتكلم فى كل ما يشغل بنى العصر ويشير إذ يستشار، عازفًا عن ولاية محددة لعمل، وهو العليم بأن لكل عهد رجاله، ونجلى فى صلاته بالجماعة مبدأ الأبوة لعارفيه ومحبيه لا يتردد فى إبداء النصح بصدق وإخلاص وبوجه خاص دأب على محاضرة المحامين والقضاة، فلقد كانوا يدركون أنه آخر الرجال العظماء فى دار العدالة وكان تسليمهم بعظمته إجماعًا على رجل يندر أن تجود الأيام بنظير له.

ولقد أوصى - على فراش موته - ألا تنعاه أسرته بعد الوفاة. واحتفل مجمع اللغة العربية بتأبينه فكان كفاءً له أن يؤبّنه رئيس المجمع إبراهيم مدكور فهو شريكه فى مواقفه بمجلس الشيوخ وعبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض العليم بأقداره فى كل باب. وهذان شاهدا عيان جاءت السماء بهما إلى ذلك الموقع فى ذلك اليوم لتسطّر على أكثر من لسان الصفحة الأخيرة فى السجل الخالد للمصرى العظيم: مصطفى مرعى

الرجل - والمحامى

وبعد فهذا فارس من فرسان نتجتهم ثورة ١٩١٩ وابن عمدة من صميم الشعب. أرستقراطى الفكر، يميل للرفاه إذا أمكنه، وإن كان طعامه قليلا جدا. وكان لباسه الغالى الثمن، يبدو، عن عمد، كلباس نظرائه:

أما أرستقراطية الفكر فمردها إلى أسباب تجمع بين طبيعته، وبين حاجة الجماعة إليه، وتقدير الصفوة له. لكنها لاتعوقه عن التجديد الكامل أو ابتكار الوسائل أو تلزمه الترهل بالتزام القوالب. فهو دائم الاتجاه إلى الأمام. صوب الحرية، والتجديد العلمى والحضارى: يساعد المحكوم عليهم من الشيوعيين وهو وزير دولة على رأسها ملك. ويترافع عن المتهمين منهم وهو محام - مرافعاته الأخيرة - ويعين وكيل النيابة منهم فى هيئة قضايا الدولة، وهو مع ذلك رئيس مجلس إدارة لشركتين كبريين يختاره لهما أصحاب رأس المال ليجدد ويبتكر وينفخ فيهما من روحه مايلائم العصر.

وإنما يدفعه إلى الأرستقراطية الفكرية امتيازه الذهنى بين جماعته منذ كان فى مدرسة الحقوق، وامتيازه الفنى، مذ برز بين الأقران فى ميعة الصبا، ثم جلس بين القضاة فسبقهم ولم تمنع سنه الصغيرة بينهم تقدمه الكبير عليهم.

وإلى جوار امتيازه الذهنى تجد تخصصه الفنى الذى جذب الأنظار إليه فى كل موقع شغله. ولما كتب عن الحرية بعد اعتزاله - وإن كان كثير مما كتبه قد ضاع - دل على أنه يحمل تبعات أمته، إن عاملا، وإن معتزلا. وأنه واحد من هذه القلة التى تحمل هموم المجتمع وإن اغتربت عنه وتعمل لخدمته ولو لم يطلب ممثلوه ذلك، وهى عندئذ تذهب نفسها حسرات من جرائه.

لقد كنت تراه فى أيام إعتزاله، فتلمس إحساس الحمائم على الأيك تقول الكثير وإن كانت لا تصدح.

والذين يفكرون للجماعات يعتزلون مواضع الضوضاء:

سئل لامرتين فى سنة ١٨٣٠ عن مكان جلوسه بين أحزاب مجلس النواب الفرنسى فأجاب: «فى السقف». وإن فى مصطفى مرعى كثيرا من لامرتين. رجل سياسة - فى السقف - يبنى أمته وإن لم تحفل الجماهير به أو يحفل بها. وقلب كله حب. وخطيب أى خطيب.. أما الشعر فلا ينظمه كلامرتين. وإن كان يتذوقه كالفن الكلاسيكى الذى تغطى لوحاته جدران داره. ويتراءى فى أثاثه ورياشه ورحلاته فى إجازاته. وهو يقضى ثلاثة أشهر فى كل عام فى الخارج.

أما الرفاه فتراث ورثه من عمدة الجزيرة الخضراء. فإذا نفدت أمواله فى وظيفة القضاء تقشف ماوسعه، لكنه إذا عاد إلى المحاماة استمتع بالثراء الذى يتساقط بين يديه من عرق جبينه.

وهو إذ يأخذ كل ما أوتيه بجد وسلامة قصد، ليس سهلا أن يخدعه مخادع. وهو - بعد - غاية فى النظام فى الطعام والهندام، وفى الصحو والنوم. وفى مآدبه، ومجالسه ومواعيده. وإذا لم ينم ولو دقائق فى وسط النهار اختل ميزانه. وله ساعتان فى كل صباح إلى مكتبه.

أما الدار فهى دائما على النيل، وهى قصر بما تحتويه وإن كانت طابقا من أربعةٍ فى قصر، لكن وجودها على شاطئ النيل يطلق العنان لبصره ليكون فى مصاحبة فكره.

تساعده فى حياته وفى الاحتفاظ بمزاياه زوجة تخرجت من مدارس الأسكندرية الأجنبية فشاركته بكفاية وأناقة ووفاء كفاحه الذى لايهدأ. وسبقته فى التنظيم والترتيب. واضطلعت بمسئوليات الاستقبال الذى لايتوقف على مدار الليل والنهار، فى دار هى مثابة للصفوة الممتازة من المصريين أو العرب أو الأجانب للمحاماة ولسواها.

لا يهتم بالمال إلا أن يكون مال رجل آخر وكله فى الحصول عليه. ويعطى المستحق وغير المستحق وإعطاء المستحق أداء واجب خلقى أو قانونى. أما عطاء غير المستحق فآية سماحة.

كان سخاء يده يعادل سخاء نفسه: رشحه مجمع اللغة العربية لجائزة الدولة التقديرية فتنازل شاكرا مع علمه بأنه إذا تقدم اسمه يسبق الى الفوز. والعطاء ديدنه للمستحق، ولو لم يوجد مستحق فالدولة به أحق. وكم أعطاها من نفسه وكم أعطى مواطنيه من ماله.

والحب فطرة فيه تبدى من فجر شبابه. فهو شامل للأشياء والأشخاص الذين يعرفهم والذين لا يعرفهم. ويظهر ذلك من كتاباته وأسلوب حياته، ومعاملاته للزملاء وللأصدقاء كأنهم أبناء - ومنهم من يكبرونه فى السن - والبعض يعلل ذلك بأنه ليس له أولاد وبذلك يصيرهم أصدقاءه أو أبناءه لكن كثيرا ممن لم ينجبوا منقبضون، بخلاء بأنفسهم ومودتهم. فلا تعليل إلا بتدفق الحب من ينبوع يفيض بالثقة فى الله والنفس والناس

أما الشجاعة فيه فيسميها الجبناء أو المتسلبون اندفاعا، إذ يصنع مايشاء فى رئيس الوزراء، وفى الملك، أو فى الظالمين. لكنها - فى الحقيقة - أثر من آثار القوة والصدق اللذين ركبت منهما طباعة. ومن ثمة كانت شجاعته تتحدى الخطر.

ومن مقولاته: إن الجبن لا يكسب الجبان ضمانات بل يضيف إلى الموتة الواحدة موتات.

قيل له إذ أريد منه ترك وظيفته فى محكمة النقض إلى هيئة القضايا: أنت رجل معارك فلا تترك وظيفة غير قابلة للعزل إلى وظيفة قابلة للعزل! قال: هذه ميزة الوظيفة الجديدة.

وهو من فرط احترامه للآخرين كثير الحياء صبور على الضعف الإنسانى، واسع الصدر، وبخاصة لمن يعرف، وبالأخص لمن يحب.

وهو عفوٌ عن زلات الصغار وفرطات الأصدقاء. - لكنه يثور على المستهترين إذا استخفوا بالمصلحة العامة أو اقتحموا حماه، سواء كانوا وزراء أو رؤساء وزارات، إذا استهانوا بالأمة، بل ولو كانوا ملوكا.

وهو يزدرى تصاغر الكبار. ولا يهدره إذا أصاب الذوق العام. نشرت له جريدة الأهرام مقالا صغيرا ينتقد بيانا وزاريا يخالف إجماع الناس. وتوقع الناس أن يستقيل صاحب البيان وصدقوا فيما توقعوه..

وهو يعف عن المعارك إذا لم يكن فيها نزال كالأسد يعف عن الجيف. جاءه موكل يقول إنه اتصل بالقاضى. فقال له: إليك عنى إنى لا أدخل المحكمة من الباب الخلفى. رواها الرئيس عبد العزيز محمد.

وهو قارئ من الدرجة الأولى بالعربية والفرنسية والإنجليزية - وزوجته كمثله - فهذا المفكر الطليعى لا يمكن إلا أن يكون عالمى المدى ومن هنا إطلاله على الفكر العالمى وسبحه فيه.

ومن الطبيعى أن يكون له أعداء من الذين يكرهون الشعب، أو لا يحسبون فى الدنيا إلا أنفسهم، أو يحقدون على الناجحين، أو يغارون من لمعان النجوم، أو ممن أخسرهم دعاواهم أو ردهم إلى الحق.

والذى له أعداء - من هؤلاء - كثير الأصدقاء والأمة معه.

* * *

ولكن ما هى خصائصه كمحام يترافع بالكلام أو بالكتابة؟

الخصيصة الأولى: أنه يترافع بالفقه. وكلامه فيه حجة. فهو بهذا أمل القضاء. أن كان فيما يقوله حل لمشاكل عليهم أن يقولوا فيها كلمتهم. وهو من قوته وصدقه يعرض رأى الخصم ورأيه. فيضع بين يدى القاضى كل ماتمناه والذين شهدوه يترافع أمام كبار الرؤساء - وكأنه يتداول معهم - وقد يناديهم باسمهم كما يتنادى الزملاء فى غرفة المداولة يا باشا. أو القضاة الآخرين إذ يستمعون إليه. شهدوا أسارير وجوههم وقد جملها إقبالهم عليه وإحساسهم بما يستفيدونه. ولقد تراه من استرساله فى عرض آرائه كالصانع يستغرقه طرقه ودقه وينساب عرقه: أو تجد قاضيه غضبان آسفا إذ تنتهى مرافعته.

والدفاع بالفقه أول واجبات الصناعة. فهو لذلك عصرى أبدا. وبخاصة فى زمن لم يبق فيه

لدى القضاة وقت يضيعونه فى المرافعات الطويلة، مهما كبرت القضايا، والمحامى الكبير قادر على أن يضع فى الإطار الفقهى مايفيد من دفاعه.

وأكبر شأن هذه الخصيصة فيه أن السنوات العشرة التى بلغ فيها أوجه كانت كفاحا من المحاماة لتثبيت «المشروعية الإدارية» فى قاعات المحاكم. وكان قد أوفى فى الفقه الإدارى على الغاية: وما هو إلا الفقه الذى يلزم السلطة أن تدور فى دائرة العدالة. وهو فقه يحتاج للابتكار والعمق فى الفهم الدستورى وأصول القانون المدنى. وكل أولئك على طرف ثمامه.

الخصيصة الثانية: هى الايجاز الشديد إذا تكلم أو كتب لايتكلم بالدفوع إلا اضطرارا ولا يذكر من التفاصيل إلا قليلا وإنما يتكلم فى مقطع النزاع سواء فى الدفع أوالموضوع أو كبريات المسائل. ولقد يطيل، ولكن فى مواضيع كالمصابيح للقضاة وكأنهم يتسلمونها من يديه ليروا حلول المشكلات وهو يستوى فى ذلك مع المحامين الكبار. لكنه يمتاز بأنه الفقيه المدنى الذى لا يشق له غبار، وبأنه إذ يسلط الفقه الإدارى على مقطع النزاع تتضافر فى خدمته الخصيصتان وكأنهما راحتان مبسوطتان للقاضى بالمساعدة.

الخصيصة الثالثة: أداؤه الممتاز: القامة الفارعة ككبار الرياضيين. والوجه المزهر. على كتفين عريضين. والأنف الأشم، والفم الذى ينفرج عن الكلمات كالبلسم للجراحات. بالعربية الفصحى التى لا تعرف اللحن ساعات وساعات. والتى تعيد إلى الذهن مواقف سادات البلاغة.

لقد سمعه أعضاء المجمع اللغوى فى سنة ١٩٧٣ – وقد تخطى السبعين – فتذكروا أن البلاغة الفقهية صنعت للبلاغة العربية مالم تصنعه روافد الفصحى فى أى مجال. يومئذ دافع عن الفصحى دفاعه الموضوعى. كما عرض النموذج الرفيع لها بإلقائه الفصيح وسموه على اللحن أو استعمال العبارات الدارجة. فأمتع المجمع بما طالما نعم به القضاء.

وربما قرب طريقته إلى فهم القارئ أن يقرأ بصوت عال الكلمات التى نقلناها من مقاله الصحفى. فهكذا تكون مرافعات مصطفى مرعى: عبارات منتقاة، وارتياد لمجالات متتابعة، وترسل فى الفكر والقول، حتى إذا أدرك أنه أتم التعبير عن رأيه توقف الجرس المبدع الذى يتابع فيه سامعوه رنين الذهب وتوهج الجوهر.

وكمثل هذا المقال العبارات التى سنقتطفها من المذكرات. فلغة هذه المذكرات هى لغته إذ يرتجل. لأنه يملى المذكرات ولايراجعها. وإذا كتب لم يشطب ولم يعد لما كتب. ولقد يصحب معه محاميا يكتب ما يقوله ليقدم به مذكراته. وهى شهادة لارتجاله ومستواه البلاغى الرفيع.

الخصيصة الرابعة: شخصيته فى الجلسة وهو مايسمى باللغة الأجنبية Presence «الحضور» ولقد يستوى فى ذلك مع كبار رجال المحاماة، لكنه فى السنوات العشرين الأخيرة لم يكن يوجد

بالمحاكم من يعادله فى قوة شخصيته وسيطرته. وتعلق العيون بقسمات وجهه وتطلع الحاضرين إلى ذاته، وعباراته، والذين شهدوه وهو يتعدى السبعين فى مجمع اللغة العربية كالذين شاهدوه قبل أن يبلغ الخمسين وهو يتحدى الملك فى مجلس الشيوخ شهدوا الشيوخ من حوله فى شبه فتنة.

والذين يهونون من شخصية المحامى بالجلسة واهمون. فما دامت الشخصية محل تقدير عام فهى شهادة بالنزاهة. والعلانية تجعل الجمهور والقضاة شركاء فى الجلسة. ومن أجل ذلك نص عليها الدستور. ولقد طالما أجمع على مصطفى مرعى الشركاء.

وهو، مع ذلك، لم يكن الرجل غير المألوف كالهلباوى أو المتحدى كمارشال هول بل كان أليفا مألوفا تقرأ فى وجوه القضاة أنهم يتمنون أن يكونوا يوما من أيامهم فى مستواه، أو أن يبلغ أبناؤهم مبالغه لكنه بنبوغه فى العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية - مجتمعة - يعتبر شهادة لنظامنا التعليمى فى دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمى. ومن أجل ذلك كان كثير من موكليه شركات أجنبية وأشخاصا أجانب.

الخصيصة الخامسة: هى التوازن البالغ فى الكلام مع ضخامة العبء الذى يحمله ودقة الهدف الذى يريد إصابته.

اقرأ ما كتبه فى اللواء الجديد عن الملك، وهو يعلم من ولاية الوزارة ثلاث مرات أن بقصر الملك لجنة تراجع مايكتب عن السلطة لتقدم الكتاب الذين يحسب لهم حساب إلى محكمة الجنايات، بعد أن يظهر لهم عدد من المقالات يكفى للإفصاح عما يفكرون فيه ويسوقونه للناس. فيقدمون متهمين بمجموع هذه المقالات واقرأ توعده لهذه السلطة بمزيد من الكتابات. ومع ذلك لا يقع ما يكتبه تحت طائلة لجنة الملك.

واقرأ مذكرته التى سننقل منها شيئا بعد. فهى كانت مقدمة لمجلس الدولة باتهامات ليس لها آخر ضد رئيس وزارة جاء وسيجىء للحكم وفيها أقسى هجوم ضده وضد وزير كان - من بضع شهور - رئيسا لإحدى دوائر هذا المجلس.

* * *

ومكن لهذه الخصائص خصيصتان أخريان لنظامنا القضائى الذى نما فى أحضانه:

الأولى: أنه إذا كانت المحاماة العظيمة تصنع القضاء العظيم، وآية ذلك مانجده فى الأحكام من آثارها، فالقضاء العظيم يتيح للمحاماة أن تخدمه، وأن تفتح الأبواب له، بالبحث الدءوب عن العدالة. وكان من آثار ثورة سنة ١٩١٩ أن ولى القضاء كله أبناء مصر. فلم يبق فيه أوربيون أو أتراك أو إقطاعيون ابتداء من سنة ١٩٣٠. أما الباشوات فكانوا يحملون رتبًا من

أجل وظائفهم، وأماالوجهاء فيه فلم يتعدوا أن يكونوا أبناء عمدة قرية، كقرية الجزيرة الخضراء.

والثانية: أن الانفتاح القانونى فى مصر كان عالميا. فكان السباق يجرى فى الميدان العالمى للمعارف القانونية بين المصريين والأوربيين محامين كانوا أم قضاة أى بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة.

وإنما ساد القضاء المصرى بالطلائع التى شقت له الطريق: سعد زغلول، قاسم أمين، وحسن عاصم، على فخرى، والشيخ محمد عبده، ومن بعدهم عبد العزيز فهمى ومدرسته، فذلك الجيل الذى أرسل فيه وزير العدل إلى رئيس محكمة استئناف أسيوط خطاب ثناء فرده إليه قائلا: إن من يملك الثناء بغير نص قانونى يعطيه ذلك الحق، يملك اللوم بغير نص يعطيه ذلك الحق.

وكانت مصر وراء قضائها تحميه بدمها. فيوم اعتدى عليه النظام الملكى بالحيلولة بين المتهمين وبين القضاء أديل من النظام بتمامه، بعد عام واحد، فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

فى هذه الساحة العظيمة للعدل وللبلاغة، حمل مصطفى مرعى سلاحه ضد الظلم من أجل بلاده، كمثل ما حمله فى المجلس التشريعى، ضد الملك من أجل بلاده.

وبعد - فلنستحضر ومضات العبقرية فى كلمات الهلباوى لمصطفى مرعى سنة ١٩٣٢ «إن المحاماة مهما كثر عددها سيبقى مكانك الذى كنت تشغله فيها غاليا إلى زمن طويل» - وها هى ذى أعوام ستون مضت تدل على أن انتظار من يحل محله سيكون أطول.

(المذكرة الأنموذج)

مذكرة مقدمة لمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة من محمود زكى بك ضد وزارة التموين ورئاسة مجلس الوزراء فى القضية المحدد النطق فيها جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وحكم فيها بإلغاء قرار الفصل.

ترافع عن الدولة فيها المستشار زكى بدوى عضو قسم القضاء الإدارى

على صدر المذكرة وضعت آية من القرآن الكريم ﴿واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك فى ضيق مما يمكرون، إن الله مع الذين اتقوا، والذين هم محسنون﴾.

وفيما يلى فقرات منها:

١-دعوانا هذه هى دعوى على الحكومة بأنها انحرفت عن الغاية القويمة واستعملت سلطتها فى غير ما أعدت له هذه السلطة. وهى تشبه من حيث المبنى القانونى دعاوى أخرى سبقتها إلى محكمة القضاء الإدارى فقالت فيها كلمة الحق وأعلت فيها منارة القانون. وهى مع

ذلك تختلف من حيث المبنى الواقعى عن هذه الدعاوى من ناحيتين خطيرتين:

أما الناحية الأولى فتتصل بالباعث الذى بعث الحكومة على الانحراف وتنكب السبيل السوى. هذا الباعث فى دعوانا غيره فى الدعاوى الأخرى إذ فى الدعاوى الأخرى يغلب أن يكون هذا الباعث شخصيا أو حزبيا يحمل الحكومة على أن تنحرف فتنحرف وهى تعمل لحسابها. أما فى دعوانا فقد انحرفت الحكومة لا لحسابها ولكن لحساب رب من أرباب المال تمكن منها وتسلّط عليها فنزلت على إرادته وهبطت إلى مستوى تفكيره. وإذا تسلطت دولة المال على دولة الحكم فسدت الدولتات معًا. وإذا فسدت الدولتان فقل على البلد السلام.

وأما الناحية الثانية فهى تتمثل فيما كان من الحكومة بعد أن أحالت المدعى على المعاش فقد قدرت أنه ماض إلى القضاء وأن قرارها سيساق متهما إلى ساحة العدل ليقام له الميزان. فإذا بها تصطنع أداة للتحقيق تسخرها وتتحكم فيها لتبلغ بها مأمنها، وما مأمن الحكومة إلا شهادة بأن المدعى لم يكن على الجادة حين كان فى ولاية الحكم. وبلغت الحكومة هذه الغاية وحصلت على شهادة زور من شاهد كاذب هو التحقيق الذى سخرته لهذه التسهادة. فكانت هذه ناحية أخرى تميز مع الناحية التى سبقتها هذه الدعوى عن غيرها من الدعاوى. وإذا كانت الناحيتان كلتاهما تتصلان بواقع الدعوى فها نحن نورد هذا الواقع كما أوردته الأوراق لنكشف عن الناحيتين الواحدة بعد الأخرى.

من هو رب المال، وكيف تسلط على الحكومة؟

وكيف انتهى من تسلطه إلى إحالة المدعى على المعاش؟

٢ – هو عبود باشا[1] لا سواه إذ ليس فى مصر من أرباب المال من يملك أن يقيم الحكومات وأن يسقطها غير عبود. وليس فيها من أعانته ظروف السياسة على توجيه بعض الحكومات والتسلط عليها غير عبود.

وهو باسم شركة السكر ولحسابها له مصلحة تتعارض مع سياسة وزارة التموين، فكان دأبه – ومايزال – أن يغالب هذه السياسة وأن يقاومها فإن كان فى الحكم رجل أمين لا يرهبه ولا يخشاه ساقه بعصا القانون فما يسعه إلا أن يذعن ويطيع. وإن كان العكس تمرد عبود واستبد بالناس واستعلى على القانون.

وإليك تفصيل هذا الإجمال: ....:....

---

(١) كان يملك الملايين ويسيطر على شركات تدير مرافق عامة أو احتكارات ولا يؤدى حقوق الحكومة ويفضى عن ذلك حكام ذلك الزمان، وقد كان فى شركاته وزراء ورئيس مجلس وزراء. والقضية المقدمة فيها هذه المذكرة فيها بيان ذلك.. وقد كسبت الحكومة تحكيما فيه الملايين. كانت مستحقه على شركة السكر سبق ذكرها فى احدى المذكرات المشار إليها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب والخاصة بالمؤلف.

سلوك الشركة
وكيف انطوى على مغالبة نظام التموين

٩ – بناء على هذا التعارض بين مصلحة الشركة وبين نظام التموين سارت الشركة على سنة مغالبة هذا النظام ومقاومته فإن وجدت حكومة قوية قادرة لانت وأذعنت وسايرت هذا النظام وإن وجدت العكس عصت وتمردت. وإن شئت أدلة على ذلك فإليك هذه الأدلة مستقاة كلها من وثائق وضعناها تحت نظر المحكمة.

....

....

١٢ – على هذا النحو لوح بدر باشا بعصا القانون فما أن رآها عبود حتى انكمش وتراجع وصرف المقررات كما أرادتها وزارة التموين. وانقضت سنة رؤى بعدها رفع المقررات لتصير ٢٠٤ آلاف طن فى السنة بدلا من ١٨٠ ألفًا، فإذا بالشركة تعود إلى الالتواء وكان وزير التجارة حينذاك ممدوح بك رياض فأبلغ النيابة وأخذ وكلاؤها يحققون مع رجال الشركة وهؤلاء أحالوا على عبود. وسئل عبود فإذا به يقر فى شبه تحد بأنه الآمر بالعصيان. وكان لهذا السلوك من جانب الشركة أثره البالغ فى نشاط السوق السوداء فما كادت وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا تلى الحكم فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى كانت أزمة السكر فى مقدمة الأزمات التى واجهتها وعرفت هذه الحكومة وعلى الخصوص عرف وزير التموين فيها عبد الحميد عبد الحق باشا كيف يرد عبودًا إلى صوابه فاستدعاه إلى مكتبه وأفهمه أنه إن لم يستجب لمطالب التموين فلا معدى عن الاستيلاء على مصانع الشركة.

١٣ – وكان المدعى مع وزيره حين صدر عنه هذا التهديد. فإذا بعبود يوجه الحديث للمدعى قائلا «هكذا تولب على كل وزير يامحمود بك» وما كان عبود ليقول هذه الكلمة للمدعى فى حضرة الوزير لو لا أنه مملوء. وما يملؤه إلا السخط والمقت. وكيف لا يسخط على المدعى ولايمقته إذا كان الوزراء يتغيرون وسياسة الوزارة فى خصوص السكر ثابتة لا تتغير أفلا يعذر بعد هذا إذا اعتقد أن الوكيل الدائم للوزارة هو الساهر على هذه السياسة وهو الحارس الأمين عليها وهو الذى يبسطها ويزكيها عند كل وزير.

لكن شدة عبد الحق لم تذهب عبثًا على كل حال فقد أذعن عبود وصرف المقررات كما حددتها الوزارة. وحدث أن رأت الحكومة تشكيل لجنة وزارية لتسوية وجوه الخلاف القائم بين

الحكومة وبين شركة السكر فى خصوص الضرائب وغيرها مما كان معروضًا حينذاك على القضاء المختلط وانتهت هذه اللجنة من هذه التسوية إلى اتفاق رضى به عبود وطابت به نفسه فسهل عليه أن يعرض بناء على طلب الحكومة ابتداء من شهر مارس سنة ١٩٤٩ فوق سكر المقررات ستة آلاف طن من السكر الأحمر غير المكرر كل شهر ليكون هذا المقدار تحت تصرف المستهلكين يأخذونه حرًا من قيود البطاقات بثمن السكر الأبيض وجاء هذا التعاون بين الحكومة والشركة فى هذه الفترة علاجا شافيا من أزمة السكر فتراجعت سوقه السوداء وما أن وافى شهر يوليه سنة ١٩٤٩ حتى كادت هذه السوق أن تزول.

١٦ – وذهبت وزارة إبراهيم عبدالهادى باشا فى ٢٨يوليه١٩٤٩ وجاءت بعدها وزارة.. باشا الائتلافية. و... باشا تعرفه شركة السكر كما يعرفص عبود باشا رئيس مجلس إدارة هذه الشركة. تعرفه شركة السكر لأنه عضو مجلس إدارتها منذ سنة ١٩٤٤. ويعرفه عبود باشا لأنه ماكان ليظفر بهذه العضوية إذا لم يكن محل ثقة عبود باشا وموضع تقديره. ثم هو لم يظفر بعضوية شركة السكر وحدها بل ظفر إلى جوارها بالعضويو فى شركتين جديدتين أنشأهما عبود باشا هما الشركة المصرية للأسمدة وشركة التقطير المصرية. وإنك لترجع إلى الشهادات الثلاث التى استخرجناها من السجل التجارى (حافظتنا الأولى مستند رقم ١ وحافظتنا الثانية مستند ١٥، ١٦) فترى أن.. باشا هو الرجل الوحيد الذى يشترك فى عضوية هذه الشركات كلها. بينما غيره من أمثال شريف صبرى باشا ومحمد محمود خليل بك وعبد الحميد باشا بدوى ليسوا أعضاء إلا فى شركة واحدة من الشركات الثلاث. وما كان.. باشا ليظفر بهذه المكانة عند عبود المتصرف فى هذه الشركات لو لم يكن له عنده مقام مخصوص.

١٧ – فإذا كانت شركة السكر تمت لـ ... باشا بهذه المكانة القوية وكان عبود باشا رئيس مجلس إدارتها له على... باشا (رئيس الوزارة) أياد سابقة فهل ترضى الشركة أن تنزل على مطالب التموين فى عهد... كما كانت تنزل عليها فى عهد عبد الهادى؟ اللهم لا...

٢١ – وفيما كانت هذه الرسائل تتردد بين الوزارة وشركة السكر. كانت السوق السوداء تمضى فى طريقها نشطة قوية وسجلت مراقبة المباحث بوزارة التموين هذه الظاهرة الخطيرة فى تقرير قالت فيه:

«منذ شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ توقفت الشركة عن صرف السكر الخام وفى الوقت ذاته عمدت إلى التباطؤ فى شحن مقررات شهر سبتمبر حتى إنها لم تنته من شحن مقررات هذا الشهر إلا فى السادس عشر منه، وقد انبنى على هذه العوامل أن استأنفت السوق السوداء نشاطها من جديد فعادت أسعار السكر إلى الارتفاع ثانية حتى بلغت فى القاهرة ١١ قرشًا للأقة فى أواخر شهر أغسطس.

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ خطت شركة السكر خطوة أخرى وذلك بأن توقفت عن صرف مقررات مصانع الحلوى التى تزيد على طن كامل بل أبت أن تصرف لهذه المصانع إلا فى حدود ٥٠ فى المائة.

من هذا يتبين أن الوضع الحالى للسكر تكتنفه ثلاثة عوامل خطيرة الشأن ستؤدى حتما إلى ارتفاع أسعاره فى السوق السوداء والعودة إلى حال شبيهة بتلك التى كانت موجودة فى شهر ديسمبر إن لم تكن أشد منها. أما هذه العوامل فهى:

(أ) امتناع الشركة عن صرف السكر الخام.

(ب) امتناعها عن صرف مقررات مصانع الحلوى كاملة.

(جـ) تباطؤها فى شحن مقررات السكر إلى مناطق الاستهلاك.

لهذه الأسباب اتصلت المراقبة ببعض أصحاب مصانع الحلوى للوقوف منهم على حقيقة الأمر وعلى الأسباب التى دعت الشركة إلى عدم صرف مقرراتهم بالكامل وقد تبين من سؤال كل من على حسن الرشيدى وإبراهيم بك شرين وقويدر وخطيب و ... أنه على الرغم من أنهم عرضوا على الشركة جميعًا ثمن السكر المقرر لهم إلا أن الشركة أبت الصرف لهم إلا فى حدود ٥٠ فى المائة من المقرر لهم كما أوضح أحد أصحاب هذه المصانع (على حسن الرشيدى) أنه فى الوقت الذى أبت الشركة فيه إلا صرف نصف مقطوعيته فإنها سمحت له بالحصول على ١٢٠٠ كيلو من سكر البودرة بواقع ٨٠ جنيهًا للطن الواحد. ويبدو أن الشركة لجأت إلى هذا الإجراء الغريب أى التوقف عن صرف مقررات المصانع كاملة لتحمل أصحاب هذه المصانع على شراء حاجتهم من السكر منها مباشرة بهذا السعر المرتفع بغية تحقيق أقصى ربح ممكن» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

٢٢ – وعرض هذا التقرير على المدعى فذيله بما يأتى:

«مراقب الأغذية

لا أستطيع صبرًا على هذه الحالة فقد استعلت الشركة على القانون واستبدت بالناس فتعد مذكرة إيضاحية مع مشروع القرار الذى أعددناه بالأسكندرية وترسل إلى مجلس الدولة تمهيدًا لاصداره.

ويكتب اليوم خطاب للشركة تنبه فيه إلى كل هذه المخالفات وإلى إزالتها فورًا بصرف «المقررات كاملة» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

إنه لا يستطيع صبرًا على هذه الحال. هكذا قال المدعى كلمته مدوية. وهو لم يقلها كلمة شفوية تجرى على اللسان فما تترك أثرًا يشهد على قائلها وإنما قالها كلمة مكتوبة تشهد كتابتها عليه. وتشهد له. تشهد عليه عند الشركة وأعوانها وتشهد له عند الناس كافة بالجرأة البالغة فى

الحق. فما يسهل على موظف كائنًا ما كان مركزه أن يلوح بعصا القانون لشركة على رأسها عبود باشا فى حكومة على رأسها باشا.

وقد قرن المدعى قوله بفعله. فأنذر الشركة حتى إذا لم تأبه لإنذاره مضى فى طريقه غير هياب ولا وجل. وكان على رأس الوزارة وزير عادل منصف هو عبد الرحمن الرافعى بك[1] فأيد المدعى وشجعه وما وافى يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلا وقد صدر قرار وزارى يلزم الشركة فيما يلزمها هى وعبود باشا نفسه ومن عداه من مديريها وموظفيها وعمالها كل فيما يخصه أولا بإنتاج السكر الخام وإرساله لمصانع التكرير بالحوامدية. ثانيًا بتكرير السكر الخام. ثالثًا بشحن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقًا لما تحدده وزارة التموين وعليهم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر والتعليمات لكى يتم شحن جميع تلك المقررات للجهات المختصة لها فى ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له. وألزم القرار عبود باشا ومن عداه من موظفى الشركة ألَّا يتصرفوا فى أصناف السكر الخام والمكرر التى تنتجها الشركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيرًا جبريًا أو غير الخاضعة للتسعير الجبرى بغير ترخيص من وزارة التموين (حافظتنا الثانية مستند رقم ٢).

٢٣ - وفوجئت الشركة بهذا القرار بل فوجىء به.... باشا نفسه.

أما شركة السكر فقد ثارت ثائرتها وهاج هائجها فالقرار نافذ فى عنقها وإن هى خالفته حوكمت جنائيًا. والقرار يلزمها أن تكون أداة طيعة أمام مطالب التموين. والأنكى من هذا كله أن القرار يقبض يدها عن التصرف فى السكر البودرة فما تملك أن تتصرف فيه بغير إذن من وزارة التموين والسكر البودرة هو كما سلف البيان ذلك الذهب الأبيض الذى تصيب الشركة من ورائه وافر الكسب. وما كان ينفع الشركة إزاء هذا القرار أن تلوذ برئيس الحكومة أو تستنجده. فما يملك رئيس الحكومة للقرار دفعًا ولا تعطيلا وكان على الشركة أن تنفس عن نفسها فمضت على مضض منها إلى مجلس الدولة وفى عريضة دعواها التى أودعتها سكرتارية المجلس فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ نعت على وزارة التموين سياستها من حيث زيادة مقررات الاستهلاك. ومن حيث الاتجاه إلى الاستيراد، كأن الشركة دولة فوق الدولة وكأن القوامين عليها قوامون على مصاير الدولة.

٢٤ - إنه نزاع سافر بين شركة السكر وبين المدعى.. فالشركة تعصى القانون وتتمرد عليه. والمدعى يغالبها فيغلبها بقوة من حقه وقوة من سند وزيره المتفق معه على رأيه. وكان على... باشا أمام نفسه وأمام غيره ألَّا يخيب الرجاء فيه وأن لا يقف مكتوف اليد فى هذا الصراع.

---

(١) غير وزارته ولم يدخل الرافعى بك الوزارة الجديدة...

والحق أن... باشا ليعذر. فقد ظل خمس سنوات قبل أن يلى الحكم عضوًا فى مجلس إدارة شركة السكر يعطيها من جهده وتعطيه من مالها وخمس سنوات ليست بالفترة القصيرة فى عمر الإنسان.

وللبيئة أثرها فى النفس. وبيئة شركة السكر بيئة تجارية يهمها الكسب فإذا حال دون هذا الكسب حائل فهو مكروه ولو كان موظفًا على حق فيما يفعل وما يدع. وللقرين أثر فى قرينه. و ... ... باشا قرين عبود. وعبود رجل مال. ورجال المال رجال غاية. وغايتهم هى كل شىء عندهم فما يرضيهم أن يعترض عليهم معترض بل يغضبهم ويثيرهم فما يذكرونه إلا بشر. ومن يدرى ماذا قال عبود باشا فى حق المدعى وهو دائب على اعتراضه كلما التوت شركة السكر وما أكثر ما تلتوى. وإذا قال عبود فمن أولى بتصديق ما يقول من قرينه... .

إن... باشا ليعذر حقًا. والذنب ليس ذنبه وإنما ذنب النظام الذى يسوغ لرجال المال أن يديروا دفة الحكومات ويا ويل الموظف الجرىء الأمين من هذا النظام. إن جرأته وأمانته قد تحملانه يومًا على أن يواجه عملاقًا من عمالقة المال بما لا يحب بل قد تحملانه على أن يسمعه ما يكره فماذا يكون إذا دارت دورة الفلك وصار هذا العملاق وزيرًا أو أكثر من وزير.

أتراه يعدل عدل عمر فينصف الناس من نفسه قبل أن ينصفهم من سواه. أتراه يطرح ماضيه فلا تجيش نفسه بما كانت تجيش به من سخط على من صده أو رده وقتًا ما. اللهم لا وإلا ماجرت الشركات وراء المستوزرين تحوزهم فتحوز الجاه سعيًا وراء حاجاتها فى الدواوين.

٢٥ - لا عجب بعد هذا إذا ولى... باشا الحكم وفى نفسه ما فيها نحو المدعى. ولا عجب إذا لم يستطع... باشا بعد أن ولى الحكم أن يتجرد مما كان فى نفسه قبل أن يحكم. وإذن فما بقاء المدعى فى الحكومة يشغل فيها مركزًا من أخطر المراكز. إن هذا ليبدو أمرًا غير مألوف ولو تصاغر المدعى وضعف وهان فما بالك وهو لم يتصاغر ولم يضعف ولم يهن. فما بالك وقد بقى إزاء شركة السكر فى عهد... باشا كما كان إزاءها فى عهد غيره حازمًا معها جريئًا عليها. إنه بهذا قد أهدر دمه فما بقى إلا أن ينال جزاءه لكن حبذا لو أتى السهم القاتل من الوزير المختص. فما يجوز أن يعزل وكيل وزارة بغير رأى وزيره ولهذا انتهز... باشا فرصة حديث له مع الرافعى بك وزعم أنه قد أتيح له وهو خارج الحكم أن يعرف عن المدعى ما يشينه من جهة أمانته فى عمله وأدرك الرافعى بك المراد بهذا الزعم كما أدرك الباعث عليه وعرف كيف يتخلص مما حاول رئيس الحكومة أن يورطه فيه فكان على الرئيس أن يتربص حتى تواتيه الفرصة فيلين الرافعى بك إذا جاز أن يلين أو يأتيه بدلا منه وزير آخر يسبق الرئيس إلى ما يهوى.

٢٦ - ولو قد سكتت الأحداث لجاز أن يسكت... باشا على مضض وأن يسكت عبود باشا

أيضًا لكن الأحداث لم تسكت ففى قضية مجلس الدولة التى أقامها عبود بطلب إلغاء القرار الوزارى الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أبى المدعى إلا أن يعد بنفسه دفاع الحكومة ضد شركة السكر وأرسل هذا الدفاع مذيلا بتوقيعه إلى هيئة قضايا الدولة وهو دفاع لا يخلو من حماس لحق الدولة وشدة على باطل الشركة (حافظتنا الثانية مستند ٦) وهذه من المدعى غيرة يحسد عليها حقًا لكنها غيرة لها ثمنها الذى يجب أن ندفعه وإلى أن يدفع هذا الثمن هل يسكت .... باشا؟.

اللهم لا. فقد انتهز فرصة استجواب قدم لوزير التموين فى شأن من شئون السكر لا يمت للمقررات ولا للاستيراد بأى سبب فإذا به يسبق وزير التموين إلى منبر مجلس الشيوخ فى جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وإذا به يترك موضوع الاستجواب ليتحدث عن سياسة وزارة التموين من حيث زيادة المقررات ومن حيث الاستيراد فنعى على هذه السياسة ما ينعاه عبود باشا عليها فى دعواه أمام مجلس الدولة ويندد بها كما ندد بها عبود باشا سواء بسواء. (صحيفة ١٣ من مضبطة مجلس الشيوخ حافظتنا الأولى مستند رقم ١٥). ويأبى الرافعى بك الوزير فى وزارة.... يأبى هذا الرجل النبيل أن يساير... فإذا به يعتلى المنبر ثم يقول:

«اسمحوا لى أن أقول أننى لست من هذا الرأى، فأنا أرى أن زيادة مقطوعية السكر مسألة ترجع إلى ازدياد الرخاء، وارتفاع مستوى المعيشة فى البلاد. ويسرنا أن نرى مظاهر ارتفاع المعيشة فى أن الناس يستهلكون سكرًا أكثر مما مضى. ولكن الواجب يقضى أن ندبر الأمر. فإن كان السكر الذى لدينا يكفى لهذه الزيادة فيها وإن لم يكن يكفى فعلينا أن نبادر باستيراد ما يسد هذا النقص (ص ١٧ من المضبطة نفسها).

٢٧ – وكان عبود بعد أن رفع دعواه أمام مجلس الدولة قد أرسل فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ شكوى... باشا ضد وزارة التموين. وكان على... باشا أن يفعل شيئًا. فإذا به يدعو اللجنة العليا للتموين. وإذا به يحضر بنفسه ويرأع هذه اللجنة على غير عادته وعلى غير عادة غيره من رؤساء الحكومات فى مختلف العهود. ويعرض... باشا بنفسه على اللجنة شكوى عبود لتقرر اللجنة تأليف لجنة فرعية للنظر فيما أثارته هذه الشكوى من الخلف بين عبود وبين وزارة التموين ومن بين هذه المواضيع وبل وعلى رأسها كمية المقررات من السكر (محضر جلسة لجنة التموين العليا فى ١٩٤٩/١٠/٢٠ برئاسة... باشا مستند ٧ حافظتنا الثانية) وتجتمع اللجنة الفرعية بعد يومين اثنين فتقرر وقف زيادة المقررات وبقاءها كما هى خلافًا لما كانت تريده وزارة التموين (محضر جلسة اللجنة الفرعية فى ١٩٤٩/١٠/٢٢ مستند رقم ٩ حافظتنا الثانية).

٢٨ – هاتان حركتان صدرتا عن رئيس الحكومة إحداهما فى مجلس الشيوخ والأخرى فى

لجنة التموين العليا وفيها معا أعطى الرئيس المذكور صديقه عبود حججًا تعينه على الحكومة فى الدعوى المرفوعة بينهما أمام مجلس الدولة وما أسرع ما تلقف عبود هذه الحجج وراح يسند بها دعواه على الحكومة. وإليك ما ورد فى تقرير حضرة المستشار الذى نيط به تلخيص هذه الدعوى وقد جاء فيه:

وفى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقبت المدعية (شركة السكر) على رد الحكومة بمذكرة أرفقت بها حافظة مستندات وقالت أن لجنة التموين العليا قد اجتمعت بعد رفع الدعوى وواجهت مشكلة السكر مواجهة صريحة وحددت مقدار استهلاك السكر بما لا يزيد على تسعة عشر ألف طن لكافة حاجات المعيشة والصناعة وبهذا أصاخت الوزارة لتحذير الشركة من سوء مغبة سياسة الإسراف التى جرت عليها واقترن قرار اللجنة ببيان ألقاه رئيس الحكومة فى مجلس الشيوخ بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ صرح فيه بخطأ سياسة تضخيم مقررات السكر على نحو أسفر عن أزمة السكر التى اضطرت الحكومة إلى استيراد السكر من الخارج..» (نرجو الرجوع إلى تقرير حضرة المستشار الملخص للقضية المضمومة).

٢٩ – وكانت لجنة السكر الفرعية التى شكلت بقرار من لجنة التموين العليا يوم أن ترأسها... باشا كانت هذه اللجنة الفرعية قد قررت أن تتولى شركة السكر تكرير السكر الوارد من الخارج على أن تراعى فى حالة عدم كفاية الناتج من السكر المكرر للوفاء بكامل حاجات الاستهلاك استكمال النقص من السكر الخام الوارد من الخارج ويكون تسليم السكر الخام وتوزيعه وتكريره وفقًا لشروط يتفق عليها بين وزارة التموين وشركة السكر. وبناء على هذا القرار طلبت وزارة التموين من شركة السكر أن توافيها ببيان عن وجوه نفقة توزيع هذا السكر وتكريره وأجابت الشركة فإذا بها تطلب ٦٩٥ قرشًا لكل طن. وأوفدت وزارة التموين بعض خبرائها إلى الشركة للتحقق من دقة هذا الرقم الذى يبدو مبالغًا فيه فأبت الشركة أن تمكن هؤلاء الخبراء من الاطلاع على دفاترها وسجلت وزارة التموين هذا السلوك على الشركة فى مذكرة أعدها المدعى ووقعها الرافعى بك فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقد استلفت نظر الوزارة أن الشركة كانت قد وزعت فى عهد إبراهيم عبد الهادى باشا نحو ٢٥ ألف طن من السكر الخام وكان توزيعها بثمن السكر الأبيض وبهذا تكون قد حصلت فى خصوص هذا المقدار على نفقة تكريره دون أن يكرر. وعلى هذا رأت الوزارة أن تكرر الشركة مقدارًا مماثلا من السكر المستورد دون أن تستوفى عن تكريره أى نفقة وإليك بعض ما جاء فى هذه المذكرة:

«هذا ولم تمكن الشركة خبراء الإدارة من الاطلاع على الدفاتر لمعرفة حقيقة هذه المبالغ إلا فيما يتعلق بمصاريف التكرير وحده التى تبين أنها فى المتوسط تبلغ ثلاثة جنيهات فى الطن على أن أول ما يسترعى النظر فى المبالغ التى تطالب بها الشركة هو المبلغ الخاص بعملية

التكرير ذاتها إذ أن الشركة سبق لها أن قامت بتوزيع ٢٥٤٢٠ طنًا من السكر الخام المحلى بناء على تكليف الوزارة وكان توزيعها بسعر السكر المكرر فترتب على ذلك توفير نفقات تكرير هذه الكمية التى تبلغ ٧٦٣٦٠ جنيها وأن تتكبد الشركة أية مصروفات إضافية دون أن يتوقف مصنع التكرير بالحوامدية مما يستلزم أن تقوم الشركة بتكرير كمية مماثلة من السكر الخام المستورد من غير أن يكون لها حق المطالبة بنفقات عملية التكرير. أما بقية النفقات الخاصة بالتفريغ والتحميل ونولون الشحن الداخلى ومصاريف التوزيع فترى الوزارة أن تكون المحاسبة على أساس المصاريف الفعلية بعد إتمام العملية طبقًا للمستندات التى يتعين أن تقدمها الشركة للوزارة عن كل مبلغ تصرفه فى هذا السبيل».

٣٠ - كانت هذه هى آخر مذكرة وقعها الرافعى بك لأن وزارة... الائتلافية انحلت فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبانحلالها ترك الرافعى بك وزارة التموين وحل محله فيها .... باشا وزير التموين فى وزارة... التى تشكلت فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩.

وكانت المذكرة فى مكتب الوزير تنتظر عرضها على لجنة التموين العليا لكنها مذكرة تضيع على شركة السكر مبلغ ٧٦ ألف جنيه. وهى إلى ذلك تسد على الشركة باب الحصول على ٦٩ قرشا عن كل طن من السكر يرد من الخارج إذ المذكرة قد أطرحت التقدير الذى قدرته الشركة وجعلت العبرة فيما يدفع إليها بقيمة ما تنفقه فعلا نفقة مؤيدة بالدليل.

ونزل الوحى على الوزير الجديد فإذا به يحبس هذه المذكرة ولا يقدمها للجنة التموين العليا بل إنه ليبادر فيسأل عن الصور التى كانت تحت يد الموظفين المختصين من هذه المذكرة فيجمعها ليحبسها هى الأخرى حتى لا ترى النور ولا يراها النور.

ويأتيك دليل هذه الواقعة الخطيرة فيما جاء استطرادًا على لسان الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب حين كان يسأل أمام النيابة فى تحقيق صفقة الذرة السودانية حيث قال:

«أذكر أيضًا أنى سمعت أن معاليه (يقصد معالى .... باشا) فى الأسبوع الأول أو فى اليوم الأول لوجوده بالوزارة طلب مذكرة خاصة بتكرير السكر كان قد وقع عليها معالى الرافعى بك لعرضها على لجنة التموين العليا فى اليوم الذى سقطت فيه الوزارة - علمت أن معاليه جمع الموظفين الذين ينتظر أن تكون قد وصلت إلى أيديهم نسخ من هذه المذكرة وطلب إليهم تقديم كل ما لديهم منها وهددهم إذا تحدث إنسان فى هذه الواقعة وقد أنتج التهديد فعله» (فواجب الرجوع إلى صفحة ٩٧ من تحقيق النيابة فى الذرة السودانية).

٣١ - ودلت هذه البداية من الوزير الفقيه على الدور الذى اختير له. فقد كان يملك أن يتصرف فى المذكرة التصرف الشرعى فيحفظها إذا لم يكن من رأيه أن يقدمها، لكنه لم يشأ أن يلتزم الشرع لأن الشرع فيه كلفة وهو لا يريد أن يتكلف.

ومضت الأيام ولا شيء يبدو على سطح الماء، فالوزير راض عن وكيله والوكيل يغالط نفسه وينتظر من وزيره الجديد خيراً كالذى رآه من وزيره القديم. ويلتقى الاثنان صباح يوم الأحد ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما تعودا أن يلتقيا، فيتبادلان المعونة فى ظل من الأمن والثقة، ويذهب الوزير إلى مجلس الوزراء فى هذا اليوم نفسه، فإذا به يطلب إحالة وكيل وزارة على المعاش، ويستجيب المجلس لهذا الطلب وتتقرر الإحالة. والوكيل كالعهد به غارق فى عمله فانٍ فيه دائب عليه. فلا يرفع رأسه إلا على صوت مكالمة تليفونية من صحفى ينبئه بالنبأ فلا يصدقه ثم تتوافر الأنباء فيرى وجه الخيانة ويحس خنجر الغدر، ويظن فى أذنه صوت ضحكة عالية يتبينها فإذا بها دولة المال تسخر من دولة الحكم ودولة الباطل تهزأ بدولة الحق ودولة الرذيلة تشمت فى دولة الفضيلة.

التحقيق الإدارى

٣٢ – ولو سكت المدعى لسكت الطغاة الذين أحالوه على المعاش فما أحالوه إلا ليخلو الجو لشركة السكر، وهذه غاية يكفيها أن تقع الإحالة على المعاش وقد وقعت، لكن المدعى لم يسكت لأن يقلانه فى حقه لا يعادله إلا ثقته فى عدل القضاء. وعلى هذا ما أن أذيع مرسوم إحالته على المعاش حتى أعلن أنه فى طريقه إلى ساحة مجلس الدولة (أهرام ٤٩/١١/٢٤ مقدم منا). وكان على الطغاة أن يواجهوا الرأى العام وأن يعدوا أنفسهم ليوم يقع فيه الحساب وعلى هذا رأوا أن يجرى تحقيق يراه الناس فيظنون أن شيئاً وراءه. وقد يوجه التحقيق فيتجه وقد يقاد فينقاد وعندئذ قد ينكشف عن عورات للمدعى أو سوءات وهذا هو المطلوب. وتمنوا لو تولت النيابة هذا التحقيق ليبدو أنه يتناول جرائم إذ النيابة هى وحدها التى تحقق الجرائم. لكن تحقيق النيابة بحسب الأصل رهن بأن يرد لها بلاغ عن جريمة أو شبه جريمة. وهو ما كانت أيديهم خالية منه. ومن هنا امتنع عليهم أن يدخلوا النيابة من بابها المشروع. وبقى أن يدخلوها من باب آخر خلفى وقد كان. فإذا بهم يستعيرون رجلين من رجال النيابة. وإذا بهذين الرجلين يغادران دار النيابة وينزلان ضيفين كريمين على دار وزارة التموين ليعينا وزيرها الهمام على الفساد الذى استشرى والاضطراب الذى عم.

٣٣ – ويمهد لهذا التحقيق بضجة يفتعلها الوزير الفقيه إذ يأمر بحصار من رجال البوليس يضرب على مبنى الوزارة. وتنشر الصحف – ومنها ما قدمناه للمحكمة – أنباء هذا الحصار تحت عناوين مثيرة. وتنشر أيضاً فى بداية التحقيق أن الوزير الهمام قد اعتزم أن يرى رأيه فى الموظفين وأنه موشك أن يجرى حركتى نقل وعزل بينهم. وتحرك هذه الأنباء موجة من الفزع يستولى على الموظفين كبارهم قبل صغارهم وكلما آذنت هذه الموجة بتراجع أو انحسار دفعها

بطل النزاهة بما كان يتورط فيه من تدخل سافر فى التحقيق وتهجم مكشوف عليه. وإليك وصف بعض هذا الحال كما ورد على لسان ثلاثة من كبار موظفى الوزارة:

قال الأستاذ مصطفى مكارم الذى كان مراقبًا لتموين الاسكندرية وقتذاك وهو اليوم مراقب تموين القاهرة. قال هذا الموظف الذى يشغل وظيفة فى الدرجة الثانية ما يأتى ردًا على أسئلة وجهها إليه محمود بك زكى فى التحقيق الذى أجرته النيابة فى خصوص مخالفات مضارب الأرز:

س - هل قبل أدائك شهادتك بوزارة التموين استدعاك سعادة .... باشا وخاطبك فى شأن هذا الموضوع؟

جـ - أيوه طلبنى فى مكتبه

س - هل تذكر ما حصل بينك وبينه فى شأن هذا الموضوع قبل إدلائك بشهادتك فى تحقيقات التموين أو بعد إدلائك بها؟

جـ - اعتاد معالى الوزير .... باشا فى ذلك الحين أن يطلبنى ويتحدث إلى فى المواضيع التى أنا مطلوب للشهادة فيها فكنت أفهم سعادته الحقيقة وأفهمه إن كنت أتذكر شيئًا أولا أتذكره فكان يتكلم بشدة وعنف طالبًا منى أن أتذكر بشكل إيحائى لما يرغبه فكنت أحيانًا أتور لكرامتى وأخرج من مكتبه فيعاود طلبى ويتكلم معى فى نفس الموضوع مفهمًا إياى أن إخوانى الموظفين يساعدونه بهذه الشهادات بما نصه «إخوانك بيشهدوا ويساعدونا».

وفى هذا الموضوع بالذات قال لى إن مهمتك أن تثبت لنا علاقة الشامى باشا بمحمود بك زكى فلما قلت له يا معالى الوزير العلاقة عادية ويظهر أن الذى أفهم معاليك غير ذلك هو رجل سيىء القصد فقال لى إن مهمتك إثبات العلاقة بس ويبقى كتر خيرك وكان معاليه قد أمر بنقلى إلى شبين الكوم وأصدر أمره يوم ٥ ديسمبر على أن ينفذ يوم ٦ ديسمبر واستبقانى بالقاهرة بدون عمل لا أدرى رأفة بى أم ليبقى هذا السيف مسلطًا على رقبتى وكانت حالتنا مضنية مبكية مخجلة فعلينا أن نحضر من الثامنة صباحا إلى الثانية مساء ثم من الرابعة إلى منتصف الليل ثم نقرأ فى الجرائد أخبارًا مثيرة مهدمة للأعصاب وأذكر أننى قرأت مرة بإحدى الجرائد أن معالى الوزير يبحث فى إحالة ستة من كبار موظفى التموين على المعاش وأنه يجرى حركة تنقلات وقد بلغنى أنه يبحث فى رفت أحد كبار الموظفين وطلب ملفه فما هى الأعصاب التى تتحمل كل هذا..» (وردت هذه الأقوال فى التحقيق الذى أجرته النيابة عن مخالفات مضارب الأرز ردًا على أسئلة وجهها محمود بك زكى للشاهد صفحة ٣٣، ٣٤، ٣٥).

٣٤ - وفى التحقيق الذى دار فى النيابة حول صفقة الصفيح الخاصة بسمير بشارة قال الأستاذ شريف حسن مراقب الاستيلاء ما يأتى:

«أرجو أن يؤخذ فى الاعتبار أن التحقيق الإدارى الذى كان يجرى تحت إشراف معالى وزير التموين السابق وفى الظروف الاستثنائية التى لابسته إنما كان مجالا ضيقا جدًا لايضاح حقيقة المسائل وأن معالى باشا كان شديد الرغبة فى أن تكون الإجابات فى التحقيق فى أضيق الحدود الممكنة وأنه كان يعتبر كل تفسير وإيضاح للمسائل هو مجرد دفاع عن سعادة الوكيل. وأنه فى هذا الموضوع بالذات حدث بينى وبين معاليه مشادة سببها أننى أردت أن أوضح فى التحقيق حقيقة موضوع التوصية المقول أنها صدرت من سعادة وكيل الوزارة لإصدار الترخيص وأنه لم يكن هناك مفر من أن تكون الإجابات مختصرة حتى لا يعتبر الإيضاح هو مجرد دفاع عن وكيل الوزارة لهذا أرجو التعويل على ما يقرر الآن من أقوال تتاح لى فيها الفرصة كاملة لتأييدها بالمستندات» (ص ١٩ من تحقيق النيابة للصفيح).

وقد سأل المدعى هذا الشاهد: هل طلب منك معالى الوزير أن تدلى بأقوال غير صحيحة فى التحقيق؟ فكان جوابه:

«الوزير كان دائمًا يبدى السخط على كل كلام يمكن أن يوصل إلى الاقتناع بسلامة التصرفات وكان الإصرار من ناحيتى على إيضاح جميع المسائل الغامضة سيعرضنى حتما لإجراء تعسفى من قبله ولذلك راعيت دائمًا الاكتفاء بالإحالة على سعادة وكيل الوزارة فى أمور كان يمكننى إيضاحها لو كان سلطان الوزير بعيدًا كل البعد عن الموضوعات التى تحقق ورغبته كانت ظاهرة فى ألا أظهر الحقيقة.

٣٥ - وسئل الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب عن التحقيق الإدارى وملابساته حين كان يسأل فى النيابة عن صفقة الذرة السودانى فقص أمورًا يندى لها الجبين. وبكى الشاهد مرتين وهو يذكر هذه الأمور، ولم يشأ رئيس النيابة أن يسجل فى محضره واقعة بكاء الشاهد مرتين أثناء شهادته على ما لهذه الواقعة من أهمية. وأنهى الشاهد شهادته وجاء دور المدعى ليسأله عن علة بكائه وإليك السؤال والجواب:

س - لاحظت أمس مع الأسف الشديد أنك أثناء إجابتك غلبك البكاء مرتين فما هو تفسير ذلك؟

جـ - هذه مسألة تخصنى وأرجو إعفائى من الإجابة.

س - ذكرت أمس أنك كنت فى حالة نفسية شديدة أثناء قيام التحقيق الإدارى بسبب اضطهاد سعادة .... باشا لك فهل شكوت ذلك لحضرة رئيس النيابة المنتدب؟

جـ - حضرة رئيس النيابة أثناء التحقيق الإدارى لم يكن يباشره بصفته رئيسًا للنيابة وإنما كان يباشره بصفته محققًا إداريًا ولم ألمس من جانب حضرته أثناء التحقيق ما يكون محلا

للشكوى ولذلك لم أشأ أن أثير شكواى رسميًا إلى حضرته أثناء التحقيق إذ أن الظروف وحدها كانت ناطقة فقوات البوليس تحاصر الوزارة فى الداخل والخارج وحملة الصحف مستمرة ليلا ونهارًا كأنما تضم الوزارة عصابات من اللصوص وقطاع الطرق. ولا شك أن حضرات المحققين كانوا أشد الناس لمسًا لحقيقة الحال بالنسبة للإجراءات التى كانت متبعة ولو كانوا يباشرون عملهم بصفتهم وكلاء النائب العام ما ترددت لحظة فى الشكوى إليهم.

٣٦ – بمثل هذه اللغة صارح هؤلاء الموظفون الثلاثة رئيس النيابة بالعيوب التى كانت تعتور تحقيقه الذى أجراه فى الوزارة. ولا شك أنهم كانوا محرجين إذ حملتهم أمانة الشهادة على هذه المصارحة ولا شك أيضًا أنهم كانوا يكونون أكثر صراحة لو كان المحقق فى النيابة شخصًا آخر غير المحقق الإدارى.

ومع ذلك فليست العيوب التى كشف عنها هؤلاء الشهود هى وحدها التى تعيب التحقيق الإدارى وتزرى به وتقضى عليه. فهناك عيب آخر تصغر أمامه كل هذه العيوب وتهون. ذلك أن هذا التحقيق كله قد تم فى غيبة المدعى. فلما دعى إليه وكان الحق أن يدعى. ولا يداخلنا شك فى أن الرءوس المشرفة على التحقيق والمشتركة فيه كانت تعرف أن استدعاء المدعى أمر لابد منه للوصول إلى الحقيقة. لكن القوم ما كانوا يريدون بتحقيقهم حقًا. وإنما كانوا يريدون طرادًا وصيدًا. ولا عجب بعد هذا إذا كانت هذه الرءوس قد أدارت التحقيق على النحو الذى تراه لا على النحو الذى يراه العدل وتقتضيه الأمانة والذمة. ولا عجب أيضًا إذا ترتبت هذه الرءوس التحقيق حتى إذا ما تم على الوجه المطلوب راحت تنشر نتائجه على الناس وتعلنها فى الصحف كأنها الحقائق التى دل عليها البحث وانتهى إليها التمحيص !!

تحقيق النيابة

٣٧ – وكان على «الوزير الفقيه بطل الأمانة والنزاهة والإصلاح» أن يبلغ النيابة لأنه زعم فى التقرير الذى نشره على الناس أن التحقيق الإدارى قد كشف عن جرائم تقع تحت نصوص قانون العقوبات. وما كان يتأتى وقد زعم هذا الزعم أن تطوى صحف التحقيق الإدارى كأن شيئًا لم يكن.

ودعى المدعى إلى النيابة فعلا لكنه دعى ليحضر أمام ...... و ...... وهما عضوا النيابة اللذان أجريا التحقيق الإدارى.

وكانت هذه بداية سيئة. لأن هذين العضوين كانا قد خلصا من التحقيق الإدارى إلى آراء معينة سجلاها فى تقارير رفعاها إلى وزير التموين. وهذه التقارير كانت هى الأساس الذى قام

عليه تقرير الوزير. بل كانت هى المصدر الذى استقى منه الوزير كل الذى جرى به قلمه فى تقريره. ثم أنهما إلى ذلك قد تورطا فيما كان يجمل بهما أن يترفعا عنه فسايرا شهوة الوزير. أو هما على الأقل لم يكفا هذه الشهوة ولم يكبحا جماحها. وقد كانا على بينة من الشوائب التى شابت جو التحقيق الإدارى ومع ذلك رضيا أن يعيشا فى هذا الجو وأن يستنشقا هواءه الفاسد. وإذا كان الأمر كذلك وكان المقصود بتحقيق النيابة أن يكون تحقيقًا سليمًا تتولاه يد بعيدة عن المظنة فكيف يعهد به إلى هذين العضوين؟.

٣٨ – بناء على هذه الاعتبارات تقدم محامى المدعى إلى النائب العام فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ يسأله أن يضع التحقيق فى يد محايدة لم تتقيد برأى سابق عرفت به وعرف بها فإذا بالنائب العام يتخلى عن ولايته بل عن وظيفته ويعرض هذا الطلب على وزير العدل فيشير الوزير بحفظه. ولا يستحى النائب العام ولا يخجل ويأتى فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ ويقول فى ذيل الطلب «عرضنا هذا الطلب على معالى وزير العدل صباح اليوم فأمر معاليه بحفظه وعلى حضرتى عبد الحميد بك لطفى وأحمد بك موافى الاستمرار فى التحقيق».

وكان النائب العام نفسه قد أمر بحظر إذاعة أى شىء عن تحقيق النيابة وأصدر أمره هذا على ذيل البلاغ الذى تلقاه من وزير التموين. هذا فى حين أن الصحف كانت قد ظلت أيامًا بل أسابيع ترتع فى كرامة المدعى وفى شرفه بما نشرته من أكاذيب التحقيق الإدارى. بحيث لا يفهم الحظر الجديد إلا على أنه منع لنشر الحقائق التى قد يتكشف عنها تحقيق النيابة. ولا مصلحة فى هذا المنع إلا للذى ضلل الرأى العام بما نشره من نتائج التحقيق الإدارى فكان حظه فى أن يبقى هذا الضلال وألا يتزحزح.

٣٩ – وهنا أدرك محامى المدعى أن شرًا يراد بموكله. وأن تحقيق النيابة سوف لا يكون خيرًا من التحقيق الإدارى. وكان لمحامى المدعى رأى فيه عنف وخشونة. لكنه كان من الممكن أن يؤدى إلى كف عضوى النيابة اللذين أجريا التحقيق الإدارى عن السير فى تحقيق النيابة لكن المدعى – سامحه الله – لم ير ما رآه محاميه وقال له إنه سيواجه التحقيق ولو تولاه راتب باشا نفسه لأنه على حق وحقه أقوى من أن يقهر أو يغلب. وعند هذا اختلف المحامى مع موكله. أما المحامى فقد انصرف على ألّا يحضر التحقيق وأما الموكل فقد ذهب ليضع شرفه وكرامته أمانة فى يد عضوى النيابة.

وجاءت الأيام مصدقة لما توقعه محامى المدعى. فقد كان العضوان المحترمان مدفوعين بدافع لا شعورى نحو إدانة المدعى حتى لا ينقض صرح هذه الأدانة وهما اللذان أقاماه ووضعا أسسه فحال هذا الدافع دون تحريهما الحق ودون التزامهما حدود النصفة وقامت على ذلك شواهد كثيرة منها:

أولا – أن المدعى طلب فى بداية التحقيق فى صفقة الذرة السودانية استبعاد أوراق التحقيق الإدارى أو التصريح له بالإطلاع عليها إذا لم تستبعد فإذا بـ... يتبت فى محضر التحقيق بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ ما يأتى:

«لما كان اطلاع حضرته على أوراق التحقيق الإدارى مقدما يضر التحقيق من حيث الكشف عن عناصره قبل السير فيه لذلك رأينا ارجاء الاطلاع لحين الفراغ منه».

ويمضى التحقيق حتى يصل إلى نهايته ولا يمكن المدعى من الاطلاع. حتى إذا ما جاء وقت استجوابه بعد أن تم التحقيق تقدم لرئيس النيابة بطلب مكتوب فى ٢ / ٥ / ١٩٥٠ التمس فيه أن يمكنه من الاطلاع على تقرير وزير التموين وعلى تقارير المحققين الإداريين على اعتبار أن هذه التقارير قد تضمنت خلاصة التحقيق الإدارى. وأن المدعى يلزمه أن يحيط علمًا بما جاء فيها ليستطيع أن يرد عليها فإذا برئيس النيابة الذى عرض عليه هذا الطلب يتوارى ويتنحى عن الفصل فيه. ثم يذهب إلى النائب العام ليعود وفى يده الطلب مؤشرًا عليه من النائب العام بالعبارة الآتية:

«بما أن التقرير المشار إليه فى الطلب غير مضموم بملف التحقيق الذى تجريه النيابة وهو ليس من عملها ولا شأن لها به فيحفظ هذا الطلب» (نرجو الرجوع إلى محضرى جلستى ٢ مايو و ٣مايو سنة ١٩٥٠ من تحقيق صفقة الذرة صفحة ٣٠٧، ٣٠٨).

ثانيًا – ويسأل محمود زكى بك فى صفقة صفيح سمير بشارة فيقول:

«يؤسفنى أن أقرر أن موضوع استيراد الصفيح فيما يختص بى ليس إلا إحدى الصور العديدة التى يزخر بها تقرير سعادة... باشا التى تنطوى على المغالطة والافتراء وتشويه الحقائق رغبة فى المساس بموظف برىء بعد إحالته على المعاش وكانت تلك الرغبة مقصودًا بها تصيد الهفوات وتجسيمها مما دعاه لأن يتدخل فى التحقيق الإدارى».

وما أن محمود بك زكى قال هذا القول معتزمًا الاستمرار فيه للتدليل على فساد ما عزى إليه من تهم فى خصوص استيراد الصفيح وهذا حقه إذا برئيس النيابة يستوقفه ويثبت فى محضره:

«ملحوظة – طلبنا من محمود بك زكى أن يتكلم عن موضوع الصفيح إن كانت لديه معلومات عنه وألا يسترسل فى الكلام عن تقرير .... باشا لأنه غير مرفق بالأوراق ولا تعلم النيابة عنه شيئًا.. ورفض محمود بك زكى أن يتكلم ثم عاد وقال أما وقد منعت عن الكلام أمام حضرتكم فى التقرير المقدم من سعادة .... باشا وأنا أرى من مصلحتى الكلام والرد عليه فإنى خضوعًا لأمر سعادتكم سأتكلم عن التحقيق وأبين ظروفه».

ثالثًا - أراد محمود بك زكى حين كان يناقش موضوع الذرة السودانية أن يتناول بلاغ راتب باشا ليثبت أن هذا البلاغ ليس كاذبًا فحسب بل هو إلى ذلك كيدى صرف أريد به تغطية مسئولية إحالة المدعى على المعاش، وفيما كان المدعى يبدأ الكلام فى هذا الوجه من وجوه دفاعه إذا برئيس النيابة يمنعه ويرى محمود بك زكى فى هذا حجرًا على حريته فيذهب إلى النائب العام ويشكو له هذا الحجر فإذا بالنائب العام يقر هذا الحجر (محضر جلسة تحقيق ١١/ ٥/ ١٩٥٠ صحيفة ٣٩٥).

٤٠ - هذا قليل من كثير مما شاب تحقيق النيابة واعتوره حتى أخذ القلق يدب فى نفس المدعى وحتى أخذ يدرك مقدار المغامرة التى أقدم عليها حين خالف محاميه. وأخذ هذا القلق يتجسم مع الزمن حتى أجاز المدعى لنفسه وهو يشكو للنائب العام تصرفًا خاطئًا كان قد تورط فيه المحقق إذ سمع فى صفقة الذرة شاهدًا فى غير حضور المدعى فإذا بالمدعى يوجه الحديث إلى النائب العام قائلا:

«ما كنت أود أن يتخذ حضرة الأستاذ رئيس النيابة المحقق مثل هذا الاجراء الشاذ المنافى لروح العدالة والضار بسلامة التحقيق»..

«إنى أخشى أن يكون تقيد حضرته بما كتبه فى تقريره الإدارى عن هذا الموضوع مع دوام اتصاله بالوزير قد جعله يخلو إلى آرائه الخاطئة واستنتاجاته الجائرة التى دونها عنى فى ذلك التقرير ونشرتها عنه الصحف فعرف بها وعرفت به. ذلك التقرير الذى رمانى فيه بكل كريهة دون أن يسمع كلمة منى.

«أخشى أنه لهذا السبب وجد نفسه منساقا إنسياقًا لا شعوريًا إلى دعم ما ورد بتقريره الإدارى فاستدعى هذا الشاهد وسمعه فى غيبتى وفى موضوع ليس من اختصاصه التحقيق فيه. وهل تفسير هذا الاجراء الشاذ أن يكون حضرة المحقق بعد أن زالت عنه صفة المحقق الإدارى وتربع فى كرسى القضاء ولبس شعار القاضى المحقق بقى فى قرارة نفسه وحقيقة أمره ذلك المحقق الإدارى الذى يتمنى ولو بجدع الأنف أن يثبت التحقيق القضائى صحة آرائه القديمة الخاطئة».

وفى مذكرة قدمها المدعى للنائب العام فى خصوص صفقة الذرة السودانية أيضا وجد المدعى نفسه مضطرًا لأن يصارح النائب العام بما يأتى:

لقد كانت بين يديه (أى بين يدى ذات المحقق) المستندات الرسمية القاطعة التى كان يجب أن تلفته إلى الحق وأن ترشده إلى الحقيقة لكنه أغضى عنها وتجاهل وجودها. ومن أجل ذلك كنت اعتبره خصما شخصيا لى فلم يكن يجوز أن يجلس منى مجلس القاضى ولم يكن يجوز أن

يستمع إليه فى أى شأن من شئون التحقيق ولكن لثقى وتقديرى بل وتقديسى لهيئة النيابة العمومية قبلت هذا الوضع الشاذ على مضض. غير أنى علمت أن حضرته كان دائم الاتصال بـ ... باشا أثناء التحقيق وبعد التحقيق. وأخشى أن يكون ما أسمعه صحيحا من أنه لهذا الاختلاط صلة بالتحقيق وبالتصرف فيه وأن يكون لهذا السعى من قبل .... باشا أثره الضار بى. لذلك أطلب من سعادة النائب العام أن يقرأ مذكراتى بنفسه ليتحقق من صدق ما فيها وليتصرف بعد ذلك بما يراه محققا للعدالة»..

٤١ - وكان النائب العام فى شغل عن هذه الصيحات التى تفتت القلب وتذيب الفؤاد. لأن التصرف فى تحقيق الجيش كان قد أجهده ونال منه فاعتكف وأخذ يؤدى عمله وهو فى منزله ويقيناً أنه لم يقرأ بنفسه، ويقيناً أنه لم ير إلا بعينى زميليه اللذين أجريا التحقيق ولم يسمع إلا بأذنيهما. فلا عجب إذا جاء تصرفه بعد ذلك فذًا فى تصرفات النيابة. بل فى تصرفات الهيئات المسئولة كلها.

فلأول مرة فى تاريخ النيابة يصدر قرار بحفظ فإذا به يثبت التهم المحفوظة ولا ينفيها. وهو إذ يثبتها يوجدها وينشئها لأول مرة. إذ لم يدر التحقيق نفسه حول إثباتها أو نفيها. ومن باب أولى لم يتناول التحقيق كله سؤال المتهم عنها.

ولأول مرة فى تاريخ النيابة يقوم قرار من قراراتها على تجاهل مقصود لحقائق ثابتة فى الأوراق. ثم يقوم على تحريف حقائق أخرى وتشويهها أو مسخها. بل ويقوم إلى ذلك على افتراء لا يصدر إلا عن سوء قصد وفساد غاية.

وما أن يوقع النائب العام قراره حتى يبادر إلى إذاعته بنفسه. فتجمع الصحف على نشره ونشر أسبابه فى عشرات من الأنهر تحت أضخم العناوين. وذلك مع مخالفة هذا النشاط لتعليمات النيابة نفسها تلك التعليمات التى تمنع تسليم صور من أسباب قرار الحفظ حتى بإذن من القضاء. بناء على أن هذه القرارات ليست لها حجية الأحكام وأسبابها من أعمال النيابة الداخلية التى تخصها وحدها. وبناء على أن نشرها قد يسىء وقد تكون فيه جريمة يعاقب عليها القانون. والنيابة يجب أن تترفع عن ذلك.

ويلاحظ أحد الصحفيين على النيابة أنها لم تنشر قرار الحفظ فى قضية الجيش فيسأل النائب العام فى ذلك وفى سبب التفرقة بين تصرفها فى قضية الجيش وتصرفها فى قضية التموين فيكون جواب النائب العام كما نشرته جريدة الجمهور المصرى فى عدد أول أكتوبر سنة ١٩٥١ هو الآتى:

«قضية التموين لها ظروفها الخاصة التى قضت بنشر حيثيات قرار الحفظ لكى يطلع الرأى

العام على حقيقة الموقف فيها فربما فهم الحفظ على غير حقيقته وكان من المهم أيضًا وضع أسباب مفصلة من الجهة التى باشرت التحقيق حتى يوضع الأمر فى نصابه فيما يختص بتصرف الحكومة مع المسئولين».

٤٢ - إذن فما نشرت النيابة قرارها الذى يدين المدعى إلا لتثبت للناس أن تصرف الحكومة التى أحالته على المعاش كان تصرفًا سليمًا.

بهذه الحقيقة المؤلمة يقر النائب العام السابق فيقر فى الوقت نفسه بأن النيابة لم تكن النيابة العمومية التى يعرفها الناس وإنما كانت أداة مسخرة لغاية هى تغطية الحكومة ودفع مسئوليتها، وهذا هو ما قلناه وما لا نزال نقوله وهو ما يقوله معنا كل منصف.

أنها أعارت رجلين من رجالها لوزارة التموين ليجريا فيها تحقيقًا ليس فيه كفالات التحقيق القانونى ولا ضماناته. وهذه عاريّة لا يرضاها للنيابة من يعرف قدرها وقدر رجالها وهناك فى وزارة التموين تورط رجلاها المعاران فأجريا تحقيقًا تجرد من كل مقومات التحقيق الذى يراد به وجه الحق وفى مقدمة هذه المقومات وعلى رأسها استدعاء المتهم وسؤاله فضلا عن مواجهته بما هو مأخوذ عليه.

وهناك فى وزارة التموين أيضًا تورط هذان الرجلان فشاركا الوزير فيما أعلنه على الناس منبئًا بإدانة المدعى فى عديد من التهم الجنائية والإدارية الخطيرة التى لم يواجه بها ولم يسأل عنها.

ويعود الأمر إلى النيابة العمومية لتجرى تحقيقًا فى الجرائم المقول إن التحقيق الإدارى قد تكشف عنها، ويبدو لكل ذى عينين أن هذا التحقيق يلزم أن يتولاه غير العضوين اللذين تورطا فيما تورطا فيه، فإذا بالنائب العام يتوارى فلا يواجه هذه الحقيقة، ويترك الكلمة فيها لوزير العدل وهذا الوزير يأمر بأن يجرى التحقيق على يد العضوين المذكورين.

ويجرى التحقيق فيحرم المدعى من حقوقه الأولية وفى مقدمتها حقه فى الاطلاع فضلا عن حقه فى الكلام، ويأتى يوم الفصل فتتفق النهاية مع البداية، وتتلاقى النتيجة مع المقدمات وإذا بقرار يحفظ فى النهاية ويدين فى الأسباب، وما أن يوقع القرار حتى ينتشر، ولا يكون الباعث على نشره إلا تغطية المسئولية، وعند هذا تقف المأساة، تقف ولا تنتهى لأن لها بقية ستأتيك عندما تقرأ دفاعنا الذى خصصناه لمناقشة كل تهمة من التهم التى أثبتها قرار الحفظ، لترى من واقع هذا الدفاع كيف أن قرار الحفظ قد تجاهل حقائق كانت تسعى بين يديه كما يسعى النور بين يدى الظلام وكيف أنه شوه حقائق أخرى وحرفها عن وجهها، وكيف أنه افترى واختلق، كما لو كان خصمًا كذوبًا ولم يكن حكمًا منصفًا.

٤٣ - على أن لنا كلمة نقولها قبل أن نورد دفاعنا الموضوعى، هى أن العبرة فى تعرف

حقيقة الباعث الذى حمل الحكومة على فصل المدعى، هى بما كان فى يدها يوم أن أحالته على المعاش فى نوفمبر سنة ١٩٤٩، لا بالذى قد يتكشف عنه البحث بعد هذا التاريخ إذا صح أن البحث قد تكشف عن شىء.

والذى نؤكده أن يد الحكومة كانت خالية من كل سبب يتصل بالصالح العام حين أقصت المدعى عن عمله. فقد كان وزير التموين حديث عهد بالوزارة بل كان حديث عهد بدنيا الحكم. فما كان قد قضى فى وزارته إلا أقل من عشرين يومًا، وهى لا تكفى لتلقى التنبيهات فضلا عن تحقيقها، وهو على غير العادة لم يقدم بطلبه عزل المدعى مذكرة مسببة لمجلس الوزراء، ثم هو لم يقف المدعى عن عمله ولا هو أقصاه عنه ولا فكر فى محاكمته محاكمة إدارية، وكان له فى هذا مندوحة عن الفصل بغير محاكمة، وإن قيل إنها أسرار الدولة أريد لها أن تصان أو أقدار كبار الموظفين أريد لها أن ترتفع عن جو المحاكمات فهذا مردود بأن الحكومة نفسها ما لبثت بعد الفصل حتى سعت إلى تحقيق دقت له الطبول، وسخرت لأنبائه كل سبل الإذاعة والإعلان، هذا ثم أن الحكومة إذ شاءت التحقيق، لم تسلك إليه السبيل القويم الذى يسلكه القابض على الشبهة أو الممسك بالتهمة التى يوردها تحت مسئوليته ثم يطلب تحقيقها، وإنما سلكت سبيلا آخر معوجًا دالا بذاته على أنها إذ سعت إلى التحقيق لم تكن تريد حقًا ولا حقيقة وإنما كانت تريد ضلالا ووهما، أو تريد طرادًا وصيدا، وما كان للحكومة أن +ه -٣آ لم تكن يدها خالية من الشبهة فضلا عن التهمة. وإذا كان ذلك فلا عجب إذا ظلت الحكومة إلى اليوم معقودة اللسان مغلقة الفم، تسأل عن سبب الفصل فتجيب وكأنها لا تجيب، ودلالة هذا الصوت المريب المعيب لا تغيب على فطنة القضاء.

بناء عليه وعلى ما هو وارد فى مذكراتنا الملحقة نصمم على الطلبات.

* * *

وصدر الحكم بإجابة هذه الطلبات قبل أن تقوم الثورة بعدة أشهر وانهار النظام الملكى الذى جمع مصطفى مرعى فى مقاومته الأسلحة الثلاثة: الاستجواب فى مجلس الشيوخ. والتنديد فى مجلة اللواء الجديد. وهذا الحكم من مجلس الدولة. وهى أسلحة ثلاثة لم تجتمع لأحد غيره.

الفصل الثالث

عبد الرازق أحمد السنهورى

١٢ أغسطس ١٨٩٥ - ٢١ يوليو ١٩٧١



«وددت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنةً على السلطتين الأخريَيْن بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته»

(السنهورى فى ٢ يناير ١٩٢٣)

تقـــديم

جمعتني بالدكتور السنهوري أيامُ الطلب في مدرسة الحقوق، وهو يكابد متاعب العام الأول بالجامعة، وزادت العلاقة وثاقة يوم فصلته الجامعة وعمل بالمحاماة وكان يتردد على مكتب النقيب الأول إبراهيم الهلباوي بك، ولما هنأته برياسة مجلس الدولة كنت رئيسا لقسم القضاء الإداري بهيئة قضايا الدولة فقدمت له كتابين عن الحريات (أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام) و(الهلباوي - مارشال هول - هنري روبير) وفي الأخير ذكر للسنهوري بين الأحرار من رواد دار الهلباوي بك. فتصفح الكتابين مليًّا ثم قلت له (الحمد لله الذي جمعنا في أحسن أيامي وأحسن أيامك يامعالي الرئيس).. وكأن الكلام سرّه، وتقبل التحية بقبول حسن، وردها بأحسن منها بعد أشهر حين أهدى إليّ الجزء الأول من كتابه (الوسيط) وعليه عبارة غالية لصدورها من ذلك المصدر.

وكنا في هيئة قضايا الدولة - وهو من أعضائها السابقين - فرحين بمجلس الدولة بعد أن شهدنا ولادته العسرة، نعتبره أكبر نصر للأمة بعد دستور سنة ١٩٢٣ ولهيئتنا التي ظفرت به بعد محاولات أربعة رجال سابقين من رجالها[1] كللت الأخيرة منها بالنجاح. وكنا مشفقين عليه من أن تخسره مصر في إحدى نكسات النظام الملكي بعد أن انتزعته انتزاعا بيد وزارة غير حزبية من مجلس نيابي تؤلفه أقلية حزبية.

من أجل ذلك تعاقبت على المجلس أيام طيبة وأخرى عصيبة، وكانت فترة السنهوري فيه أشق فترة في حياته وحياة من عملوا في المحكمة معه، وفي هيئة قضايا الدولة أمامه، ولم تلبث الوزارة التي عينته إلا شهورا أربعة وتتابعت بعدها وزارات تسعة تغاضب مجلس الدولة أو توجس خيفة منه، لكن رئيسه كان على بينة من أمره فولى وجهه شطره.. وكانت عنده أصول القوانين وروحها وأصول الفقه والقانون الأعلى وهو سلطة الأمة.

كان قد رجع من عامين من الأمم المتحدة مع رئيس وزارة يتحدى الإنجليز بأنه سيبني مصر الحديثة القوية، وكان للسنهوري في هذا البناء أكثرمن دور واحد.

فلا عجب إذا رأيناه عندما يؤصل مسألة من مسائل حريات الشعب، يحلق على جناحيْ نسر في الأفق ليبلغ الغاية العليا للأمة.

---

(١) عبد الحميد بدوي - محمود محمد محمود - محمد كامل مرسي - محمد سامي مازن.

ولا غرو، فقد أظهرت أوراقه الشخصية فى سنة ١٩٨٨ أن كفاحه بلغ الغاية، ومجده بلغ أوجه فأصبح يزيد ولا ينقص، فى سنة ١٩٥٢، عندما قررت دوائر مجلس الدولة مجتمعه هيمنة السلطة القضائية على السلطتين الأخريين التنفيذية والتشريعية – وكانت تلك واحدة من أمانىٍّ سطرها فى يناير سنة ١٩٢٣ – ثم مشى قُدُما لتحقيق باقيها.. حتى إذا فارق الدنيا فارق الأمة العربية وكأنه ملك غير متوّج.

وبعد.. فالصفحات التالية دراسة فى « السنهورى – الرجل » وهى جهد المقلّ، فالكلام فى صدد القضايا أوالقاضى قد يكون توسعا فى عرف أو مجانبة لأصل.

وهى دعوة للسعداء الذين أضاءت مصابيحه لياليهم ليكافئوا فضله بصحف قيّمة تنتظر كتّابها، وقد قدم لهم مفاتحها فى كثير من الأبواب: الفقه القانونى أو الإسلامى والتشريع والتعليم والقضاء الإدارى وتوحيد الأمة العربية أو الإسلامية والحرية والحقوق الطبيعية وسيادة القانون واستقلال القضاء أو (السنهورى من أوراقه الشخصية).

عروس البحر المتوسط

هذا فقيه من بناة مصر الحديثة، وضع نفسه- وهو صبى مميز- موضعًا يرجوه بين وطنية مصطفى كامل وعظمة سعد زغلول، قبل سنوات تسعة من تفرد سعد بزعامة مصر فى سنة ١٩١٩. وسار على دربه فى العلم والفقه والعمل الدءوب الدائم لسيادة القانون ونجبُ فى مدرسة القضاء الشرعى التى أنشأها سعد، وبُعث منها مزودا بتراثها إلى أوربة، يتأمله، ويرتبط به مستقبله، حتى إذا بلغ شأوه العالى فى أمته كان شعاره شعار سعد (الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة).

وكان هو الوحيد من فرسان الثورة السياسية فى سنة ١٩١٩ الذى خبّ ووضع فى الثورة الاجتماعية سنة ١٩٥٢ وصاغ لها قانون الإصلاح الزراعى.

أما المحاماة فقد دخلها متكارها ولكنه ترك لها ميراثًا أغنى به كل محام أوقاض أو أستاذ فى الحقوق، أو صحفى أو وزير أو رئيس.

ولم تكن له صلة بالصحافة ولكنه تقمّم قممها إذ صار رئيسًا لتحرير مجلة مجلس الدولة حيث ابتكارات الفقه لشق الطريق أمام أساتذة القانون والمدافعين عن سيادته فى عصر سيطر عليه (ملك يأخذ كل سفينة غصبا).وفيها قاوم انحراف السلطة وفى المحكمة قضى للصحافة أنها سياج الحرية ودعامة الديمقراطية.

كان يسرا كله، حين قدم لنا نفسه فى أوراقه الشخصية بخواطره، بعيدا من أعماله أو معاركه أو مفاخرة، وكأنما كان يوثقه إذ يكتبه على ورقه من أوراق مجلس الدولة:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

﴿والضحى والليل إذا سجى. ما ودعك ربك وما قلى. وللآخرة خير لك من الأولى. ولسوف يعطيك ربك فترضى. ألم يجدك يتيما فآوى. ووجدك ضالاً فهدى. ووجدك عائلاً فأغنى. فأما اليتم فلا تقهر. وأما السائل فلا تنهر. وأما بنعمة ربك فحدث﴾ « صدق الله العظيم ». وأستطيع مع إحترامى العميق لمقام الرسول الكريم الذى وجهت إليه هذه الآيات الشريفة أن أقول مع القائلين: نعم لقد وجدنى ربى يتيمًا فآوانى ووجدنى ضالاً فهدانى. ووجدنى عائلاً فأغنانى. وإنى لباذل جهدى فى ألّا أقهر اليتيم وألا أنهر السائل. وهأنذا فى هذه المذكرات أحدث بنعمة ربى.

طفولتى.. متى وأين ولدت: ١١ أغسطس ١٨٩٥ فى مدينة الأسكندرية:

أبواى.. مات أبى وأنا فى السادسة من عمرى. ما أعرفه عنه: موظف صغير فى مجلس بلدى الأسكندرية. وكان على شىء من الثراء قبل ذلك. فبدد ماله وانتهى به المطاف إلى هذه الوظيفة، ثم اهتدى إلى أرض بناء فى وسط الأسكندرية لابأس بقيمتها موروثة له ولشقيقته.

ما أذكره عنه: كان يشجعنى على متابعة الكُتاب. ويعدنى بجائزة إذا عرفت الحروف الهجائية. كنت أذهب إليه فى مكتبه بصحة البلدية وأنا طفل فى الخامسة أو السادسة من عمرى. مات وأنا فى هذه السن، وكنت مريضا، ولم أعلم ظروف وفاته.

أمى.. امرأة طيبة القلب. تزوجت من أبى وترمّلت وهى صغيرة. بعد أن ولدت له سبعة أولاد. أختى الكبيرة فأخى فأختى فأنا فأختى وقد ماتت الأخيرة فتحية وهى طفلة صغيرة، سريعة الاندفاع وقد ورثت منها هذا الطبع، وقد أورثتنى طيبة قلبها. بقيت تربى أولادها منقطعة لهم. إلى أن ماتت وأنا فى سن الأربعين بعد أن عدت من العراق، وبعد أن وُلدت لى «نادية» وكانت فى السنة الأولى من عمرها عندما توفيت جدتها إلى رحمة الله).

١ - ولانجد فى أوراقه الشخصية ذكرًا لبنته الوحيدة إلا مرتين:

الأولى وهو مغترب يحصى ماخلّفه وراءه فينظم فيها الشعر، ويتحف نفسه بنكتة عليها منه، ومنها عليه، فيدلنا على أنه كان يستملح النكته ويقبلها على نفسه[1] وهاتان علامتان على ما فى طبعه من عطف وتلطفّ وهما جوازا قبول لدى القلوب. والمرة الأخيرة عندما أضاف لها ولدًا (هو القانون المدنى الصادر فى ١٦ يوليو سنة ١٩٤٨) فنظم فيها وفى ذلك «الأخ» أبياتا أربعة من الشعر كتبها فى ١٥/١١/١٩٤٨[2] فيها رصانة النصوص

---

(١) دمشق فى ٦ مايو ١٩٤٤.

بنيّتى نادية بنية غالية
رأيتها مرة لاعبة لاهية
ولها رفيقة عمرها ثمانية
سألتها مرة كم الفرق لى السن يانادية
فأجابت أنا أصغر سنتين عما هيه
قلت إذن بعد عامين أنتما سواسية
فأجابت وهل تراها على سنها باقية؟

(٢) القاهرة فى ٥/١١/١٩٤٨

خلفت بنتا فى حياتى ثم خلفت الولد
فالبنت نادية آتتى بعد يأس وكمد
فإذا سألت عن الوليد أباه لم يعوزك رد
ولدى هو «القانون» لم أرزقه إلا بعد جهد

واعتزاز يدرك المرء قدره إذ يراه يحيّى عظيما من مشيخة القانون الإدارى فى تاريخ مصر، فينسب إليه «أبوة» مجلس الدولة المصرى (عبد الحميد بدوى باشا) فى أول عدد من أعداد مجلة المجلس.

بل يورث اعتزازه بأبوة القانون بنته الدكتورة نادية عبد الرزاق أحمد السنهورى فتفاخر «بأخوتها» لهذا القانون، ثم «تستلحق» كما يعبر الفقه الشرعى «أخوة» أربعة آخرين هم: قوانين العراق وسوريا والكويت وليبيا على التتابع، ثم «تستلحق» إخوة جددا أولهم كتابه الجامع (الوسيط) بأجزائه العشرة[1] وثانيهم (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) بأجزائه الستة وثالثهم كتاب (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم إسلامية) قضى بهم أبوهم عن جيله من عظماء رجال القانون الذين لايتكررون، ديونا عليهم للفقه الإسلامى الخاص والعام.

٢ – وأما والده وقد نَجَله فى بيت «بورجوازى» صغير من بيوت الطبقة المتوسطة – وهى واسطة العقد فى المجتمع – لموظف فى «المجلس البلدى بالأسكندرية» وما أدراك ما هو؟ دولة داخل الدولة. ودولة مختلطة كالمحكمة المختلطة – ذات امتيازات – بجبى ضرائب! وفيه أزجال خلدها شعراء العامية عن سطوته.
ويكفى هنا القول بأنه هو الذى أهدى البحر الأبيض عروسًا هى الأسكندرية. وجلّاها بين موانيه فى إيطاليا وفرنسا وأسبانيا وتركيا، فالموظف الصغير فيه كبيرٌ به، راقٍ برقية دقيق دءوب أنيق تبعا لإدارته[2].

ومن آثار ذلك ستجد فى الصبى: احتراما للوظيفة الحكومية، وتفوقا فى الدراسة على مستوى الأمة، إذ يدخل امتحان الدراسة الثانوية فى الثامنةعشرة من عمره فيكون (الثانى فى ألف من تلاميذ مصر)، وفى الثانية والعشرين من عمره فيكون (أول المنتسبين وثانى الدفعة ١٩١٧ فى خريجى مدرسة الحقوق)، وهى المدرسة الأولى فى الأهمية من مدارس نظارة المعارف فى مصر. وهذه الدفعة هى التى ولى خريجوها إدارة مصر فى نهضة سنة ١٩١٩ حتى قاربوا منتصف القرن. وكان تلاميذها أمل أمة جهادها كله بالقانون، لمقاومة جيش احتلال لاقبل لمصر به. وسيتراءى فيه من آثار أبيه وتشجيعه على متابعة الكتاب حفظ الكتاب العزيز، واصطحاب البسملة التى يستفتح بها أمره وسورة الضحى

(١) كان يراجع الحروفات بنفسه فى دار المعارف. ولقد راجع بروفات الجزء الأول تلميذ له شكره فى تقديم كتابه ثم رآه وزيرا للعدل فى الستينات من القرن.

(٢) يقول إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء عن عمله فى المجلس البلدى عشر سنين بعد عمله فى النيابة العامة (أفادنى الشىء الكثير وساعدنى على شق طريقى بعد ذلك. فما البلدية إلا حكومة مصغرة تشمل كل فروع الإدارة التى لها نظائر فى الحكومة).

التى أوجز فيها حاله عندما قدم لنا أسرته، والقدرة على نظم الشعر، وهو تلميذ يمارس فيه ضبط العبارة ووجازتها فى اللغة التى لم ينافس أسلوبه فيها مؤلف فقهى طول حياته. وتتسامى آثار مراجعة الكتاب لتصبح درة فى جبين الزمان، بالأحكام التى أصدرها فى حماية الحريات وسيادة القانون، وبالسمت الكريم للحُفَظَة النجيب ووقاره، إذ هو بين مشيخةالقضاء رئيس، وإذ هو فى مجمع اللغة العربية لغوى فى الصدارة وسنراه ينظم الشعر ويستحب المعانى الشعرية حيث تكون.

٣ - وأسلم الكتّابُ الصبىّ إلى حيث تسلمه السماء هبة تسخو بها على السعداء هى عالم المثل العليا من سِيَرِ رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه لأمتهم، تقتدى بها أنفس هيأتها السماء للاعتبار والاقتداء - محمد عبده - سعد زغلول - قاسم أمين وبقية الرهط العظيم الذين أنشأوا الجمعية الخيرية الإسلامية لمقاومة الاحتلال البريطانى ومفاسده وأقاموا المدارس ومنها مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية بالأسكندرية فكانت دراسته فيها مرحلة عميقة الأثر فى حياته حيث ولى وجهه شطر العلوم الإسلامية وهو يتلقى علومه الابتدائية.

وكان من الأغراض الأساسية لإنشاء هذه المدارس ولإدارتها:

١ - العناية بالتربية الدينية ومقاومة مدارس التبشير.

٢ - العناية باللغة العربية وتصحيح عيوب التعليم الذى فرضه الإنجليز.

لذلك نقرأ فى التقارير السنوية المقدمة للجمعية مافى الامتحانات والتعليم من قرآن وحديث وسيرة وأدب.. وانضافت للمرحلة الابتدائية سنة إعدادية. وكان على التلاميذ حفظ ثلاثة الأجزاء الأخيرة من القرآن. وأكبر قدر من الحديث والسيرة والشعر والأناشيد والوطنية كما يؤدون الصلاة عند الظهر.

وكان حقا لحسن باشا عاصم أن يكون مديرا للتعليم طول حياته (١٩٠٧) وقد أبّنه سعد زغلول وتحدث عنه ابراهيم بك الهلباوى سنة ١٩٣٣ فقالا: إن مكانه بين رجالات مصر سيظل شاغرًا. وكان حقًا لعبد الخالق ثروت باشا[١] أن يخلفه ويبقى فى وظيفته وهو وزير ورئيس وزارة، كما كان حقا أن يبقى عدلى يكن باشا فى رياسة الجمعية وهو وزير ورئيس للوزارة[٢].

---

(١) أول الخريجين فى سنة ١٨٩٣ عبد الخالق ثروت وثانى الخريجين فى سنة ١٨٩٤ اسماعيل صدقى وأول الخريجين فى سنة ١٩٠٠ مصطفى النحاس. والحكومات الثلاث التى رأسوهافاوضت إنجلترا. وثروت هو بطل الاستقلال سنة ١٩٢٢ والنحاس هو الذى عقد المعاهدة مع الإنجليز سنة ١٩٣٦ فاستكملت إستقلالها وهو الذى ألغاها سنة ١٩٥١ لتتحرر من ربقتها والأول سنة ١٩١٢ نجيب الهلالى والأول سنة ١٩٠٨ أحمد ماهر وللثلاثة أثر فى حياة السنهورى.

(٢) الإمام محمد عبده للمؤلف مطبعة دار المعارف الطبعة الثانية.

وكان حقا على سعد زغلول أن يبقى عضوا فى الجمعية وهو زعيم الأمة ورئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب. فإنما كانت أعمالهم فيها قُرُبات إلى الله ومسئوليات عن النهضة التى بدءوها

وقد خرّجت مدارس الجمعية أجيالا من أبرز الرجال فى سائر معاهد العلم العليا بمصر. وهنالك بدأ الصبى يفهم القرآن والحديث واللغة ويفصح لسانه وقلمه.

وفى البيئة القرآنية نجُب، لنراه بعد بضع سنين يعلن أنه اتخذ من سعد زغلول مثلا أعلى له. حتى إذا صلب عوده وهو وكيل للنائب العام راح يدق بيديه القويتين أبواب المدرسة التى استصدر قانونها محمد عبده وغاضب سعد زغلول خديوى مصر حتى أقام بنيانها «مدرسة القضاء الشرعى» ولما احتل السنهورى مكانه بين أساتذتها العظماء وجد فيها «مهمة حياته».

٤ – وأما أمه فقد طالت حياتها معه وأورثته ماكان أعلقَ بذاته: فالدأب والتحمل، وتكريس الحياة للهدف النبيل، والاستمرار فى العطاء الجليل والصبر الجميل، قد آل إليه منها. وهى شِنْشِنة يسجلها التاريخ لأمهات الأنبياء والأئمة الأربعة لأهل السنة، ولمثلِهِ العالى الذى يتشبث به وهو سعد زغلول: مات عنه «عمدة إيمانه» وهو فى الخامسة من عمره، فكرّس حياته للزعامة فكان له ما أراد، وكان شقيقه فتحى باشا أصغر منه. كما كان السنهورى أصبَر الصُبرّ على المجادلين، والمترافعين، ولما شاهدناه فى العمل لم نتشهد فيه ماقال إنه أخذه عنها من سرعة الاندفاع – وربما كانت صفة مستخفية – تتفجر إذا عيل صبره ككل الناس. بل لعل الأناة كانت أمضى أسلحته، أو لعل فى قوله هذا مراجعة منه لنفسه عن فَرَطات بدرت، لا عن سجية موروثة.

٥ – أما عروس البحر الأبيض – الأسكندرية – فقد أورثته خلّتين إذا اجتمعتا لرجل صار ذهبةً حمراء. نعنى بها الثقة بالنفس والوفاء للأخِلّاء.

والثقة بالنفس مولد دائم للإقدام والاقتحام. ولذلك نجد كل (اسكندرانى) يعتز بمدينته وانتسابه إليها:

بناها الأسكندر الأكبر وفيها «الفنار» مثل «أهرام» العاصمة إحدى العجائب السبع فى العالم. ومكتبة الأسكندرية التى تسبق الإسلام بألف عام، وفيها درج أفلاطون وفيثاغورس وأرشميدس. وعاش قيصر وأنطونيوس وكليو بطره، ولما استولى عليها عمرو بن العاص دانت له أفريقية، وفى العصر الحديث وعلى شواطئها، دمر الأسطول الإنجليزى أسطول نابليون ودمرت مصر الأسطول الإنجليزى نفسه سنة ١٨٠٧. وعلى حدود الأسكندرية هزمت مصر الجيش البريطانى سنة ١٨٨٢ عند كفر الدوار من بضعة عشر عاما فكانت أقرب أحداث تاريخها الأثيل قبل ميلاد السنهورى

والأسكندرايون لذلك «عصبة» حيث يكونون: يصطحب منهم السنهورى سليمان

حافظ طول حياته حتى يوقع آخر ملوك أسرة محمد على تنازله عن الملك فى حضرة سليمان حافظ وبقلمه وهو وكيل مجلس الدولة والسنهورى رئيسه،كما يصطحب محمد عبد السلام إلى مجلس الدولة - وهذان زعيمان للمحامين لهما صورتان فى قاعتهم بالأسكندرية - والثلاثة فى نسق واحد استعانوا بالوظيفة الحكومية وهم يدرسون الحقوق، كما استعان اسكندرانى رابع هو عبد الفتاح السيد باشا رئيس محكمة النقض وآخرون كثيرون.

وستبقى فيهم من تقدير مسئوليات العمل الحكومى أقدار متفاوتة فى احترام الأداة الحكومية، وللسنهورى فى ذلك الصدارة لسبق أبيه إليه وأستاذيّة النقراشى له، وللانضباط والتكريس الذى نُشِّىء عليه. أما سليمان حافظ فنشأ ثائرًا حتى لاقى ربه وأما محمد عبد السلام فكانت فيه مَشَابِه من طباع الملائكة. والسنهورى بينهما - كالفضيلة - وسط بين طرفين. أما عبد الفتاح السيد فكان أقرب إلى المساهلة.

وسنرى السنهورى أحفظ الناس لتراث الأسكندرية وسنقرأ فى أوراقه الشخصية أقوالاً يكتبها فى ليون سنة ١٩٢٣ عن فنانها سيد درويش وألحانه وأثرها فى الأمة لم يقلها أحد قبله إذ تعتبر «المؤلف الموسيقى العظيم شاعرًا من صفوة الشعراء» كما يسبق من جاءوا بعده يقولون إن من الشعر نثرا. فهو يقول ذلك عن «الزجل» أيضا ويرى فيها (يؤلفه المرحوم من الأدوار.. كثيرا من الشعرورقى العواطف وسمو الخيال) ويرجو أن يوفق «مصرى» ممن يشتغل بفن الموسيقى وممن يقدر الشعر قدره أن يجمع «ماكتبه» المرحوم ولحنه فى كتاب وأن (يتناول الشعراء والكتاب تحليل المعانى السامية والعواطف الساحرة التى أحسب أنها موجودة فى شعر الرجل منذ قرأت شيئًا قليلاً جدًا منها وإنى لأحسب أن الرجل لم يكن موسيقيًا فحسب بل كان شاعرًا من صفوة الشعراء).

فلنلاحظ الحس الوطنى والأدبى والفنى، يتفجر فى الغربة من قريحة رائدٍ يقدُم قومه وقد أجمعوا بعد سنين أن ألحان سيد درويش لمصر ولطوائفها المختلفة تمثل نهضتها فى ثورتها سنة ١٩١٩ وماتزال صدّاحة فى الليل والنهار، ترانيم للريف والحضَر، ودروسا فى المعاهد، وتحفًا تتقرب بها إلى العالم العربى إذاعات العالم. ومن تلحينه النشيد الوطنى «بلادى بلادى»

بين سعد زغلول ومصطفى كامل

وتفاجئنا الأوراق الخصوصية للدكتور السنهورى بمذكرة مؤرخة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ فى ليون يختار فيها المكان الذى «أراده» لنفسه مذ كان صبيا:

«لا أنسى وأنا فى سن الخامسة عشرة وقد قلت لصديق إن أملى فى الحياة قد تعيّن بين مصطفى كامل وسعد زغلول. والفرق بينهما جاء من أن مصطفى بدأ أن يكون وطنيا قبل أن يكون عظيما فجاءت عظمته من الوطنية. أما سعد فبدأ أن يكون عظيما قبل أن يكون وطنيا فجاءت وطنيته من عظمته».

فالإقرار بعظمة سعد وما أنتجته فى سنة ١٩١٠ دليل على معارف جمّة لدى صبىّ، لم تكن لتتكشف يومئذ إلا لصفوة معدودة من المثقفين من أبناء جيله. وانكشف بعضها لكثيرين سنة ١٩١٣ عندما تولى زعامة الجمعية التشريعية ثم أخذت تتكشف للأمة بعد ثلاثة أرباع قرن سنة ١٩٨٨ إذ نُشر جزءان من المذكرات الشخصية لسعد ينتهيان قبل بدء الجمعية التشريعية ويعلنان بكل المقاييس جدارته بتمثيل مصر وحده حتى بدأت الجمعية التشريعية وعطلت سنة ١٩١٤ لكنه استمر فى الكفاح ضد بريطانيا وضد الخديوى دفاعًا عن مقومات الأمة: التعليم، واللغة العربية، والوحدة الوطنية، وحرية الصحافة ونزاهة الحكم وسيادة القانون، وكان وزيرًا يعمل تحت إمرة الإنجليز هو والخديوى معا، على مدى سنوات خمسة، عبّر عن تفرده (بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٠٨) فأسرّ إلى مذكراته

(إنى مملوء حزنا. الأمة ضدى، والخديوى ضدى، والجرائد ضدى، والإنجليز ضدى، وضميرى لا يساعدنى على ممالأة واحدةٍ من هذه القوى بغير الحق، غير أنى سأثابر على الجدّ والكفاح حتى ينفدَ جهدى، فلا يُسمع بعدُ أن سعدا تحرك لغير الحق). ثم أسرّ فى الشهر ذاته إلى مذكراته فى صدد الجرائد (والأمة لا تصدق إلا الكذب، اللهم إلا قليلا من أفرادها. حالة ليس لها إلا الله كاشفا. فعليه أعتمد)[1].

---

(١) ومن قبل ذلك بأشهر كتب فى يناير (وقد أمضيت الليلة فى أرق.. من جهةٍ أشعر أن الإنجليز غير راضين لأنى شديد الوطأة عليهم. مخالف لهم فى أميالهم جارٍ على مبادئَ ربما لا تتفق مع مقاصدهم.
ومن جهة الجناب العالى (الخديوى) فإنه غير واثق بى لأنى من أصدقاء الشيخ عبده الذى كان يكرهه أشد الكراهية.. وزاد كراهته.. - وإن كان ميتا - كتابان أبدًا كراهة الخديو عند الشعب للشيخ عبده وأثارا فى نفسه بغض أصدقاء المرحوم خصوصًا وقد ورد فيهما أنه استشار فيها تضمناه كثيرا من الفضلاء. وبما أنى أصدق أصدقائه فمن الطبيعى أن أكون أول ما يخطر ببال سموه والملتفين حوله) والخطابان خاصان باقتراح نظام يقيد سلطات الخديوى.

وإذا كان الجندى يؤدى واجبه فى كل الظروف فأداؤه تحت نيران حامية من الجهات الأربع بطولة تفوق العظمة، واعتماده على الله وحده هو الذى قضى من أجله ألا يُستشهد لأنه يعدّه للغد.. وسعد يردد الكلمة الشهيرة لأستاذه محمد عبده عن مجلس النظار (جمعية الصم البكم). فى حين يكتب اللورد كرومر من مصر إلى وزير خارجية بريطانيا فى ١٩٠٧/٣/٣ قبل أن يتم سعد أشهرًا ستة فى الوزارة (سعد زغلول هو أقوى الوزراء الذين اشتغلت معهم. نصف وقتى الذى أقضيه معه يضيع فى تهدئتى له وإقناعه بالصبر.. لن أدهش إذا استقال قبل وقت طويل وقد تحدث معى فى ذلك).

ولا ريب أن الصبى – فى سنة ١٩١٠ – كانت تترامى إليه فى الثغر الذى خاض أول المعارك ضد الأسطول البريطانى من بضعة عشر عاما، أنباءُ النزاع المستمر بين الوزير وبين المستشار الإنجليزى دنلوب من أجل العدوان المستمر (من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩١٠) على القيم التى يدافع عنها سعد بعظمة تنبيك عنها مذكراته. والأسكندرية حصن من حصون المقاومة المستمرة.

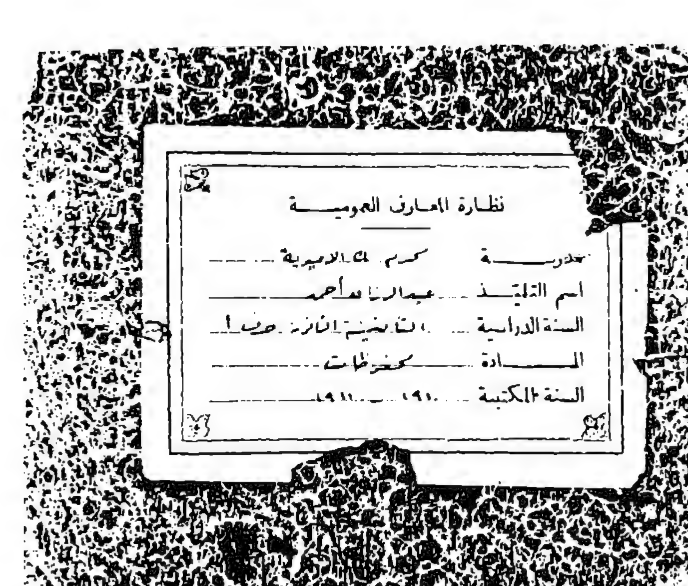
ولا ريب أيضا فى أن تاريخ سعد منذ الخامسة عشرة من عمره يدور فى فلك لم يُتح إلا له: جمال الدين الأفغانى فمحمد عبده ومقالات الحرية فى الوقائع المصرية وتعيينه ناظر قلم قضايا الجيزة قبل إنشاء المحاكم واتهام الإنجليز له بتأليف جمعية الانتقام والحبس شهورا سنة ١٨٨٣ والبراءة ثم المحاماة التى كان فيها أعظم محام فى تاريخ مصر، والقضاء الذى رأس فى دوائره الأستاذ الإمام نفسه. ومثلَه القاضىَ البلجيكىّ الذى حقق فى الاتهام السابق معه.

وقد يُجزئ فى الدلالة على العظمة فى القضاء مثَلٌ واحد نختاره من أقضيته: فسعد هو الذى قضى بإهدار القرار الإدارى الاستبدادى قبل أن يخلُق الله لمصر مجلس الدولة بنصف قرن. ولم يستطع قاض أن يصنع مثله!

* * *

لا ريب كان السنهورى يعرف ذلك كله أو بعضه وإلا لما وصف سعدا سنة ١٩١٠ بأن وطنيته سبقتها «عظمته»

ولقد آل إلينا أثر بليغ الدلالة على مستواه التعليمى فى ذلك العام الدراسى (١٩١٠/١٩١١) سجلته كراسة محفوظات تحمل اسم مدرسة محرم بك الثانوية بخطه الذى لم تغيره السنون فى أوراقه الشخصية. فنشهد صبيا يافعا يتهلف على النهوض ببلاده سابقًا بين الأقران فى زمان كانت مستويات التعليم فيه ذروة عالية، وهو شعلة تتوهج بالوطنية والنزوع إلى التضحية، حرىّ بأن يستقبل رسالة العظمة من سعد زغلول كاستقبال الأشياء لطاقة الكهرباء، أو كالإدراك تحدثه الموجات بلا أسلاك.



نظارة المعارف العمومية

مدرسة .... [illegible] الاميرية

اسم التلميذ .... عبدالرازق أحمد

السنة الدراسية .... الثانية الثانوية حرف ا

المادة .... محفوظات

السنة المكتبية .... ١٩١٠ – ١٩١١

والكراسة تبدأ يوم ١٩١٠/١٠/١٧ بخطبة طويلة لأكثم بن صيفى التميمى[١]. وقوله لقومه:

(.. أعلى الرجال ملوكُها. وأفضل الملوك أعمها نفعا. شر الملوك من خافه البرئ – الصمت حُكمٌ وقليل فاعله. خير الزاد ما بلّغك المحل..) وهى علامات طريق ستنبهر فيها أنفاس السنهورى، حتى يُسهم بأحكامه فى خلع آخر الملوك لمصر. وبسلوك يزدان بالقناعة والنَّصَفة، يقدِّم به قومه فى كرسىّ الجامعة بما يعلمهم، وفى منصة القضاء بما يحميهم. وكل ذلك من معانى ذلك الدرس الأول من المحفوظات

وتتابع العلامات: فهذه عشرون بيتا لأبى الحسن الأنبارى فى الوزير أبى طاهر أولها:

علو فى الحيـاة وفى الممـات   لَحَقّ تلك إحـدى المعجـزات

وهاتان مقامتا الحريرى الرّازية ثم الصنعانية.. ثم أشعار لآخرين

ثم تجد أشعارا بعضها من مستوى أشعار المستوى التعليمى تنم عن أفكاره فى «المولد النبوى» فى العامين التاليين وفيها هموم للشباب المسلم يشكوها لرسول الله ﷺ، وفيها شعر إلى صديق

وهذه معارضة لشعر حافظ إبراهيم

إلى غير ذلك...

فلا عجب إذا خرّج النظام التعليمى فى تلك الأيام أمثاله. وقد بذل فيه سعد وُسعه ، كما كان إسهام محمد عبده فى امتحانات دار العلوم أسوة حسنة، وفى المدرّسين حفنى ناصف وحمزة فتح الله وسيد المرصفى، وفى الشعراء شوقى وحافظ، وفى المحاكم أمراء البلاغة القضائية تتردد أسماؤهم فى المحاكم كما تتردد أسماء قاسم والهلباوى وعبد العزيز فهمى ثانى النقباء وعبد الخالق ثروت[٢] أبلغ النواب العموميين، والمستشار أوالمحافظ الشاعر إسماعيل صبرى.

* * *

ولا ريب كان اختيار السنهورى موضعًا لنفسه بين الوطنية التى أدت إلى العظمة والعظمة

---

(١) عرّفته الكراسه بأنه كبير المحكمين فى بنى تميم الذى جمع قومه على الإيمان برسول الله عند مبعثه ﷺ.

(٢) فى العشرة الأخيرة من القرن الماضى تخرج ثروت باشا سنة ١٨٩٣ من مدرسة الحقوق وكانت الدراسة فيها ٥ سنين وهو فى العشرين، وكان أول دفعته كما كان الأول فى امتحان الثانوية العامة لتلاميذ مصر. وللسنهورى فى ثروت مثل سيتكرر (فى الأولية) وكان ثروت لا يفوقه أحد ولم يبزّهُ فى اللغة أو القانون إلا سعد زغلول، وقد ساعده ليكون (نائبا عاما)، فكان أول نائب عام مصرى وسعد هو الذى عينه رئيسا للوزارة سنة ١٩٢٧ فآثره بذلك على حزبه (الوفد) وتخرج إسماعيل صدقى فى العام التالى وكان ثانى دفعته فى مدرسة الحقوق وهو فى التاسعة عشرة سنة ١٨٩٤ وقد أدخله ثروت فى وزارته سنة ١٩٢٢ وهى التى أعلنت استقلال مصر. وامتاز صدقى بلغته الفرنسية. وهو منشىء مجلس الدولة المصرى. وسيرد علينا حديث السنهورى فى رياسته.

التى أدت إلى الوطنية، رجاحةَ عقلٍ حفظت أمانىّ الشباب بعيدًا عن المجازفة. فالوطنية وصف فطرى فيمن لا يضله الهوى عن فضل بلاده. وستثبت السنوات العشرون التالية دقة نظر السنهورى إلى زعيم سيقول فيه شوقى بعد أن ختم الموت حياته وحقق أهداف ثورة سنة ١٩١٩ على الإنجليز وفرض سيادة القانون على الملك: أنه قذف عصاه فى وجه الإنجليز وهم منتصرون مثلما قذف موسى عليه السلام عصاه فى وجه فرعون[1].

لا مراء إذن فى أن الصبى المميز حين وضع نفسه ذلك الموضع كان صبيًّا مُلهَمًا: إنه الشاب ذو النظر الثاقب تترامى بصيرته إلى بعيد فتحيط بالشرق كله فيكتب فى ليون فى ١٧ إبريل سنة ١٩٢٣: (أرى أن الأمم الشرقية أمامها أمران لا محيص عنهما: إما أن تجرى مع المدنية الغربية وهذا الطريق ليس مأمونًا. وإما أن تختط لنفسها مدنية تصل فيها الماضى بالحاضر.. فتحفظ لنفسها شخصيتها وتستطيع أن تجارى (تسابق) الغرب بدلا من أن تجرى وراءه).

إنه الشاب الذى تنفذ بصائره إلى حقائق النظامين الاقتصاديين اللذين يتنازعان العالم كله فيكتب فى ١٨ يوليو ١٩٢٣:

---

(١) من زعامة سعد زغلول وتأثير وجودها فى الداخل والخارج وإفادة أوليائه منها بل وأعدائه، أنه كان معلّما وملهمًا لمعارضيه من التلاميذ ، ومن الدول، ومن صنّاع السياسة العظماء. تظهر لنا مذكراته أن ذهابه إلى مدرسة الحقوق يناقش الناضبين من التلاميذ سنة ١٩٠٨ كان بالغ الأثر فى المدرسه والتلاميذ فقد صاروا من الأعلام بعد عشر سنين ومنهم الذين جاء عنهم فى مذكراته فى ذلك العام (اجتمعت الأدلة عندى على أنهم ذوو تأثير على إخوانهم وهم مصطفى الشوربجى وأمين الرافعى.. وشفيق منصور.. فألقيت عليهم كثيرا من النصائح. (إنكم إن كنتم رجال الغد فلستم رجال اليوم.. وما رأيتكم كتبتم فى مسألة حقوقية كتابة تستلفت نظرى ولا محاضرات كنت أشجعكم عليها وأشترك معكم فيها) (كنت أطلتكم.. أقرب الناس إلى معرفة الروح التى تعمل فى نظارة المعارف لصالحكم وصالح بلادكم..) وكأنما كان يدخر الرجال ليكونوا معه عندما يجدّ الجد. فسنرى مصطفى الشوربجى هو الذى يسمى بيت سعد سنة ١٩١٩ «بيت الأمة» ووزيرًا للعدل فيما بعد يجتمع مع السنهورى فى لجنة مراجعة القانون المدنى. وأمين الرافعى (أخا عبد الرحمن) أكتبَ كتاب ثورة سنة ١٩١٩ وشفيق منصور متهمًا فى قضية الوردانى سنة ١٩١٠ ونائبًا من حزب سعد محكوما عليه بالإعدام فى سنة ١٩٢٥ فى القضية التى اتهم فيها رئيسا للوزارة (فيما بعد) أحمد ماهر والنقراشى بل سنرى من سياسة عدلى يكن – وكان سعد يعترض على تمثيله للأمة فى مقاوضة الإنجليز – أن يخفق فى المفاوضات ويطالب الإنجليز بأن يصرحوا تصريحًا لمصر بما يسلمونه للأمة وهو الاستقلال ويحتفظوا لأنفسهم بما لا يسلمون به حتى تهدأ الثورة التى يتزعمها سعد، ثم يرفض ثروت ولاية الوزارة حتى تصدر إنجلترا التصريح، وتقبل إنجلترا، فيعلن استقلال مصر وتبقى ما سمته «تحفظات» للمفاوضة. وفى وزارة ثروت وُضع دستور سنة ١٩٢٣ ولولا سعد وزعامته للأمة ما صدر التصريح ولا الدستور. وهو صانع الائتلاف فى سنوات ١٩٢٦ – ٢٧ – ٢٨ وهى أزهى عصور الحياة البرلمانية فى مصر.

وربما كان وصف صدقى باشا لشخصيته أوضح لى فهم تأثيره فى جيله وفيما بعده – وصدقى أجرأ الخصوم على سعد فى حياته – قال (كان شخصيةً جبارةً وفى الوقت نفسه جذابةً، غمرت البلاد بقوتها وشدة تأثيرها، وأصبح الاعتقاد فيها يشبه الاعتقاد فى الأنبياء).

ومن زعامة سعد زغلول تأثيره فى السنهورى وإن لم يره..

(إذا تقدم أعداء الاشتراكية بحجتهم المشهورة من أن الاشتراك فى الأموال يعدم النشاط الفردى فيمكن أن يقال إن تربية الثروة للأولاد يعدم فى هؤلاء النشاط والقوة على العمل).

مدرسة القضاء الشرعى

عين أول المنتسبين لدفعة سنة ١٩١٧ وكيلا للنيابة بالمنصورة حتى نشبت ثورة ١٩١٩ يقودها سعد زغلول. زعيم الأمة المنتخب من سنة ١٩١٣ نائبا عن دائرتين من دوائر القاهرة بمساعدة الحزب الوطنى (حزب مصطفى كامل) فوكيلا للجمعية التشريعية. وفيها قاد المعارضة ضد الإنجليز والخديوى بجدارة واقتدار سلم بهما الجميع بما فيهم الوزراء.

وانضم السنهورى إلى الثورة ونقله الإنجليز إلى أسيوط تأديبًا له

ولم يمض عليه عام حتى استعادته القاهرة أو أعاد هو نفسه إليها مدرسًا فى مدرسة القضاء الشرعى التى أنشأها سعد زغلول تنفيذا لقانون طالب محمد عبده به قبل وفاته سنة ١٩٠٥ لإصلاح القضاء الشرعى. وفى هذه المدرسة نبتت بذور سيتولاها السنهورى بأسباب النماء فى تربة طاهرة تتنفس أنفاس سعد زغلول[١] ومحمد عبده بمنهجها التعليمى الذى يفصح اسمها عنه، ويناظرها وأساتذتها وكما ورد فى كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية):

(كان ذلك فى سنة ١٩٢٠.. فتركت وظيفتى إلى وظيفة بمدرسة القضاء الشرعى. فقد كنت شغوفا بالفقه القانونى ولم تكن لى إليه إلا هذا السبيل. وأشهد أنه كان سبيلا رحبا كريم الوفادة وقد استقبلنى منذ بدايتى فيه الأستاذ عاطف بركات[٢] ناظر المدرسة استقبالاً ينطوى على كثير من العطف والود، ثم عرفت فى المدرسة كثيرًا من أساتذتها[٣] وأولهم أحمد أمين[٤].

---

(١) فى مذكرات سعد زغلول (اجتمعنا اليوم الجمعة ١٢ مارس ١٩٠٩ وقبل الصعود (ليرأس الخديوى الجلسة) قال لى بطرس غالى (ناظر النظار) إن العلماء المدرسين بمدرسة القضاء يجتمعون بمنزل أحدهم الشيخ مصطفى عبد الرازق (وزير الأوقاف فيما بعد ثم شيخ الأزهر) لتدبير المشاغبات الأزهرية ويستعملون اسمك.. فصرفت الحديث.. ثم صعدنا إلى الخديوى).

(٢) ابن أخت سعد زغلول وابن أخ فتح الله بركات باشا ابن خال سعد. وعاطف باشا من أشهر رجال التربية بوزارة المعارف. وقد أثر سعد به المدرسة لتحقيق الغرض من إنشائها.

(٣) الشيخ أحمد إبراهيم تلميذ محمد عبده وكيل كلية الحقوق، والشيخ عبد الوهاب خلاف والدكتور عبد الوهاب عزام والدكتور أحمد عبده خير الدين. وكل هؤلاء سعديون. وكان الشيخ محمد الخضرى وكيل المدرسة وهو من تلاميذ محمد عبده الذى اختاره للتدريس بكلية جوردون بالسودان كما اختار الشيخ المراغى للقضاء به، وما تزال كتب الفقه الإسلامى المعاصرة وكتب السيرة عالة على مؤلفات الشيخ الخضرى فى أصول الفقه والسيرة.

(٤) صاحب ضحى الإسلام وفجر الإسلام وغيرهما وسنراه صديق الحياة للسنهورى وهو غير أحمد بك أمين أستاذ القانون الجنائى الذى تخرج سنة ١٩٠٧ بمدرسة الحقوق والمستشار بمحكمة النقض فى تشكيلها الأول وهو الذى حل السنهورى محله فى تدريس القانون بمدرسة القضاء الشرعى

كانت مصر فى أوائل سنة ١٩٢١ وفدية خالصة. وكان توفيق نسيم رئيسًا للوزارة. فعزل عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى من منصبه، إذ حسبه وحسب مدرسة القضاء الشرعى بؤرة تعشش فيها الوطنية، هذه الوطنية التى لم يتلوث بها توفيق نسيم باشا فيما روى عنه، فقامت مدرسة القضاء الشرعى أساتذةً وطلبةً يحتجون على هذا التعسف. ثم زادت المسألة تعقيدا بعد أن انقسمت البلد إلى فريقين. أغلبية مع سعد وأقلية مع عدلى على رأس الوزارة وكان عاطف فى الأغلبية مع سعد.

فقمعت حركة مدرسة القضاء الشرعى فى قسوة عنيفة وتناول القمع الطلبة والأساتذة جميعًا. وتفرق الأساتذة وانعزل كل فى عمله. وعين الحكومة على الجميع. وانقسم الأساتذة إلى فريقين فريق انصرف إلى عمله لا يتكلم إلا همسًا ومن وراء حجاب وهذا هو الفريق الأكثر شجاعة والأقوى قلبًا. وفريق آخر أخذ جانب الحكومة وتنكر لعاطف بركات وانقلب حربًا عليه وعلى شيعته. ووقف إلى جانبه اثنان أو ثلاثة أذكر منهم رجلًا قوى الإيمان نبيل الخلق هو المرحوم الأستاذ عبد الوهاب خير الدين[1] ولا أنسى له هذا الموقف طول حياتى.

وأمضيت بقية العام فى هم ونكد، وبقى أحمد أمين على جهاده لا تخور عزيمته ولا تهن قوته يحتسب فى سبيل الله وفى سبيل الجهاد والمبدأ ما يلاقى من ضغط، وما يحيط به من عنف وقسوة حتى إذا انقضى العام قيض الله لى الخلاص وأرسلت فى بعثة القانون إلى فرنسا.

أما أحمد أمين فقد اقتلعته أعاصير الظلم من مدرسة القضاء الشرعى التى نشأ فيها طالبا وعاش أستاذًا وقذفت به إلى وظيفة قاضٍ شرعى فى بلدٍ ريفى).

بهذا البيان ينكشف لنا أمران: (١) أن مدرسة القضاء الشرعى كانت «رباطا» للدفاع عن الوطن وأهله، (٢) وأن السنهورى آثر تدريس (الفقه القانونى) فيها أو الفقه المقارن على الفقه الذى تعلمه أول وأكثر مَا تعلم فى مدرسة الحقوق وتولى لتطبيقه وظيفته القضائية وهى أقصد الطرق وأقصرها إلى الدرجات العليا، وستراه بعد سنوات أربعةٍ فارسا من فرسان الفقه العام فى الشريعة برسالة تستلفت الأنظار (فى الخلافة وتطورها) سبقتها بعام رسالة أخرى تمت إلى منهج فقه المعاملات فى الإسلام بالأسباب، بل سترى الرسالتين تضافان إلى ثالثة سبق بها مصرى نابه بجامعة ليون[2] ويفتتح أستاذها «لامبير» بهذه الرسائل (مطبوعات معهد الفقه المقارن) سنة ١٩٢٦ وسترى هذا الأستاذ بعد سنوات أخرى يشيد بمساهمات السنهورى وببحث فى الشريعة تشارك فيه الشيخ أحمد إبراهيم والأستاذ على بدوى فى القانون المقارن،

---

(١) عين أستاذا للمنطق فى مدرسة الحقوق بعد إلغاء مدرسة القضاء الشرعى.

(٢) نظرية التعسف فى استعمال الحقوق فى الشريعة الإسلامية للدكتور محمود فتحى وكتاب الأحكام العدلية م٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢١٢.

والشيخ من زملاء السنهورى السابقين فى مدرسة القضاء الشرعى واللاحقين فى جامعة القاهرة. وبهذه المشاركة أعلن المؤتمر العالمى فى لاهاى سنة ١٩٣٠ وفيما بعدها أن الشريعة مصدر عالمى للتشريع.

هكذا حمل المبعوث إلى فرنسا نباتًا حسنًا من مدرسة القضاء الشرعى، وذكريات فقهائها الذين أسهموا فى نهضة الفقه الإسلامى فى تاريخه الحديث بأعظم نصيب، ولهم مواقف شرح بعضها الدكتور السنهورى بما وقر فى نفسه حتى اقتلعها هى الأخرى تيار آخر من الجهل بمصادر الإصلاح فى الأمة.

ولقد قرأنا وسوف نقرأ أصداءً تتردد فى مذكراته بأوربة. من منهج المدرسة ومواقف الأساتذة. ولكل واحد منهم تاريخ مذكور فى جامعات مصر والمؤلفات المتداولة الآن فيها.. حتى الشيخ محمد أبو زهرة كان تلميذا لهؤلاء فصار فى آثارهم وفديا قحا، وصيرته مواقفه إماما للحرية الفكرية.

أما السنهورى فسيحفظ له التاريخ نداءه أمام لجنة القانون المدنى سنة ١٩٤٥ بوجوب «قضاء حق الشريعة» واستجابتها لطلبه وجعلها مصدرًا من مصادر القانون، كما سنرى السنهورى بمؤلفاته وتشريعاته، ثم فى أحكامه بمجلس الدولة، أمينًا على تراث القضاء الشرعى فى العلم ومحاربة الظلم، ترفعه أمانته درجات فى «الفقه القانونى» بمعناه الذى أسلفناه من الإحاطة بالفقه الإسلامى والفقه المعاصر وتحقيق سيادة القانون، وقد جلّى فى ذلك التراث سعد ومحمد عبده، وصلّى فيه اللاحقون.

والسنهورى يمتاز بين اللاحقين بأشياء يهمنا منها معنى نستصحبه وهو أنه أراد الاقتداء بسعد فى يفاعه وثابر على ذلك فى مطالع حياته. وسنرى سائر خطواته على الصراط المستقيم ذاته.

السنهورى من خلال أوراقه الشخصية:

احتفل العالم العربى فى عام ١٩٨٨ بالعمل العلمى الدقيق الذى أسهمت به الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهورى والدكتور توفيق الشاوى فى التأريخ لأبيها بنشر أوراقه الشخصية، وتلازم تاريخ هذا النشر لأوراق لم يعدّها كاتبها للنشر مع تاريخ نشر أوراق مثلها كان سعد زغلول يهمس إليها بشجونه دون أن يعدّها للنشر! فتلاقى عمل العالم الكبير وعمل المثل الأعلى الذى اتخذه لنفسه فى صباه. وهو لقاء تحدثه فطرتان متشابهتان لاصدفتان.

ودلتنا أوراق السنهورى على أنه كان جيلاً ثالثًا فى مدرسة محمد عبده. وأن منهج نهضة مصر على أساس العلم قد باركها الله على يديه وأنه طعِمه وأطعم منه فى مدرسة الحقوق ومدرسة القضاء الشرعى. والأولى من عمل الشيخ رفاعة رافع والثانية من عمل الإمام محمد عبده

وتنفيذ سعد، إذ صارت إليه وزارة المعارف. فهذا ينبوع تتفجر دُفَقه للناس منذ نيف وقرن لتعيد إلى مصر مكانتها وللسنهورى فيه نصيب.

ودلتنا الأوراق على أن الفقه الإسلامى كان مادة الصحوة التى تصحو عليها الأمة منذ أنشأ الشيخ مجلس إدارة الأزهر، إلى المدرسة التى استصدر قانونها فى مجلس الشورى، إلى أوراق السنهورى فى الثلث الأول فى القرن العشرين. ودامت إشادته بهذا الفقه وتعليمه للناس حتى لاقى ربه فى الثلث الأخير من القرن.

والأوراق قسمان متساويان. قسم فى عهد الطلب فى مصر وفى ليون بفرنسا، وآخر يبدأ من سنة ١٩٢٦، حيث جدّ فى وضع ما تصوره فى القسم الأول موضع التنفيذ، وواتته نهضة مصر بالجامعات الجديدة ومؤسساتها الدستورية والسلطات التى تولاها فيها بعد إذ بايعه العالَم القانونى فى مصر والدول العربية.

فى هذا الكتاب تمهيد لسائر المذكرات بواحدة فى سنة ١٩١٦ يعلن فيها وهو طالب بمدرسة الحقوق وجوب الرجوع إلى التاريخ الإسلامى واعتزامه تقوية إرادته. وهاتان عَزْمَتان تنمان عن شخصيته. يقول: (ولا أدرى لِمَ لا أعرف تاريخ ميلادى فى التقويم العربى) ويختم بقوله (أريد تقوية إرادتى فهل أستطيع؟ سأرى).

وكذلك ترد فى فاتحة القسم الأول المذكرة رقم «٨» وفيها إرهاص بمهمة الحياة إذ يكتب فى يناير ١٩٢٢ فى ليون: (وددت لو استطعت عند رجوعى إلى مصر أن أجتهد فى إنشاء دراسة خاصة يكون الغرض منها إيجاد طريقة جديدة لدراسة الشريعة ومقارنتها حتى يتيسر فتح باب الاجتهاد.. وحتى يتيسر أيضا.. أن نؤثر جديا فى القوانين المستقبلة للأمة المصرية...)

ويقول بعد أيام (رجعت الليلة من اجتماع عقدته جماعة من العمال... وقد تعرفت إلى الشاب... ووعدنى أن يدعونى فى اجتماعاتهم وهى اشتراكية شيوعية)...

وبعد يومين يكتب (... اعتقال سعد زغلول يدل على أن مصر تمر على وقت عصيب يعجم فيه عودها. وإن كانت الحياة دبت فيها فلن تموت).

وسنراه اشتراكيًّا «سعديًّا» حتى آخر حياته يجنى ثمار تعلقه بسعد. كما سيتجرع غضاضة الصّاب من أجل ذلك. ثم يصير وزيرا مع «السعديين» مرات أربعة ثم يتولى أعلى مناصبه رئيسا لمجلس الدولة.

وفى مذكرة فى الشهر التالى (فبراير).. يقول:

(وددت لو وفقنى الله فى خدمة بلادى فى الوجوه الآتية:

١ - أن أشترك فى عمل لإنهاض الشريعة الإسلامية وجعلها صالحة للتقنين فى الوقت الحاضر.

٢ - أشترك فى نهضة اقتصادية ومالية فى مصر.

٣ - أشترك فى نهضة لإصلاح طرق التربية والتعليم وما يدخل فى ذلك من تربية المرأة.

٤ - أشترك فى نهضة لإصلاح اللغة العربية.

.. وفقنى الله أن آخذ نصيبى فى ذلك).

وسيأخذ أعظم الأنصبة فى ذلك:

أما النهضة الاقتصادية ففتح لها الأبواب طلعت حرب وأما النهضات الثلاثة الأخرى فقد كان للسنهورى فى كل منها كِفل زاخر. وما أسعد المرء إذا حققت له الأيام ثلاثة أرباع آماله! وكان الربع الرابع يتعارض معها فلم يكن من فرسانه.

ولقد تولى تحقيق الثلاثة بنفسه، وبعمله، ثم تولى الوزارة التى كان أول وزرائها فى العهد الحديث سعد زغلول نفسه! ولما تولى إصلاح اللغة كمؤلف جعل التأليف القانونى بها ذروة الأسلوب، وخدمها كعضو فى المجمع اللغوى.

وأما الشريعة فقد أبدأ فيها وأعاد: كتب كتبه الضخمة وأنشأ قسماً لها بالجامعة المصرية يعطى دبلومات وأنشأ معهداً لها بتمامه فى الجامعة العربية، وأصدر أجزاء ستة عن مصادر الحق فى الفقه الإسلامى ووضعها مصدراً من مصادر الحكم فى القانون المدنى.

وإذا لاحظنا أنه كتب هذه المذكرات كلها فى الشهور الستة الأولى للبعثة زدنا يقينا باستقامة فكره وطريقته «وظاهرة الاستمرار» ورعاية السماء له.

ولنلاحظ أن ما تسرده عينة من سائر مذكرات القسم الأول.. ونخص بالذكر عينة أخرى تدل على جوهر فكره فى أول عام ١٩٢٣

- وددْت لو خدمت القضاء فى شيئين؟ أن أصل فى الشريعة حبل الماضى بالحاضر وأن أضع شرحًا للقانون المصرى.

- وددْت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريين بعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته.

ولسوف يصل الماضى بالحاضر فى الشريعة وشرح القانون، بقلمه وفكره، وبأعمال أعلى أثرًا وذكرًا من الأقوال.

أما سيطرة القضاء على السلطتين فاحتاجت إلى دستور ليصنعها، ثم إلى قانون بإنشاء مجلس الدولة، ثم إلى مرسوم ملكى يعينه للرياسة من بين الجميع.. وبكل ذلك سُعدت مصر

وفى هذا كله دلالات، شتى من جهات مختلفة ومجتمعة، تدل على بصيرة وفقها الله إلى أن تطب لحاجات الأمة بالدواء الشافى وعلى إرادة خالصة لمصالحها، وعلى اختيار الله لتحقيقها ذلك الرائدَ الذى لا يكذب أهله السائرَ على منهج لايخلفه والدءوب فى سعيه، الصدوقَ فى تفكيره، فى صحوه وفى نومه:

ففى فاتحة أوراقه السخصسة حلمه الكبير (رأيت فيما يرى النائم أن الغرب تشرق عليه شمس ساطعة.. ثم أدرت وجهى نحو الشرق فخيل لى أنى أنقل شمسًا أوسع مدى وأسطع نورًا إلى أرجاء الأرض الواسعة.. وكأنى سمعت لفظ «العلم» يهمس ثم أفقت من نومى).

ومضى عامان إلا شيئًا فأعلن بتاريخ ١٩٢٤/١/١٨ أن (الإسلام قوى لاتهضمه الجنسية ولا الاستعمار، ويحاول الغربيون أن يحولوا الإسلام إلى مجرد عقيدة حتى يسهل عليهم تفريق الأمم الإسلامية وهضم ما استمرؤه منها - وهذا هو الذى يجب مقاومته).

ويمضى قدما يعدّ نفسه لهذه المقاومة لنرى النصف الأول من أوراقه الشخصية طوال سنوات دراسته، قد تقاسمته بالتساوى، مواضيع ثلاثة تظفر بأعلى قدر من اهتمامه: ١ - الفقه الإسلامى وإبرازه فى ثوب عصرى، ٢ - ووحدة الشرق الإسلامى، ٣ - والوطنية المصرية والاشتراكية.

وينتهى هذا الجزء من المذكرات بانتهاء دراسته فى فرنسا وحصوله على الدكتوراه فى (الخلافة وتطورها) وتقديم أستاذه لامبير[1] لكتابه فيها.

رسالتان للدكتوراه ودبلوم:

ولا غرو أن يرتبط فكره فى الفقه الإسلامى برسالتين للدكتوراه سنة ١٩٢٥ و١٩٢٦. والأولى فى حرية العمل فى القانون المدنى الإنجليزى والثانية فى القانون الدولى، هلل لهما الأستاذ لامبير فى مقدمة ثانيتهما بقوله:

(لقد قررت منذ مدة طويلة استئناف نشر سلسلة الأبحاث التى بدأتها عام ١٩١٢ - ١٩١٣ وذلك بجمع ونشر مؤلفات تلاميذى المصريين.. ولكنى انتظرت حتى أجد لها بداية جديدة تتوفر لها المزايا التى توفرت فى الكتاب الأول الذى تكفل بنجاحها فى عام ١٩١٢ وهو الكتاب القيم

---

(١) لامبير (إدوار) زعيم مدرسة القانون المقارن فى فرنسا وهو من قبل ذلك ناظر سابق بمدرسة الحقوق بمصر تسبب الإنجليز- بافتراءات سجلتها مذكرات سعد زغلول- فى استقالته ليعينوا ناظرا إنجليزيا، فعاد إلى جامعته فى ليون بفرنسا سنة ١٩٠٧، وأنشأ قسم القانون المقارن الذى عمت مؤتمراته العالم وقال فى أكثر من مكان إن هذا القسم نواته دراسات جيل المصريين فى جامعة ليون فى العقد الأول من القرن، وإن أعمال السنهورى استئناف لجهود هذا القسم فى العشرينات من القرن.

للمرحوم محمود فتحى حول نظرية التعسف فى استعمال الحقوق فى الفقه الإسلامى[١].

لقد وجدت ضالتى المنشودة أخيرا على يد السنهورى وهو من أنبغ تلاميذى.

وهذا المؤلف الضخم الذى أقدمه ليس أول أبحاثه. لقد نشر السنهورى فى عام ١٩٢٥ ضمن مجموعة مكتبة معهد القانون المقارن بحثًا ممتازًا حول « القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزى» وهو البحث الذى منحته كلية الحقوق بجامعة ليون جائزة أحسن رسائل الدكتوراه[٢]..

لقد قام بفحص القضاء المدنى والتجارى بأسلوب علمى دقيق فى إطار تتخلله أبحاث اجتماعية قانونية حول دور ومزايا كل من «القاعدة القانونية» و«المستوى القانونى».. وهذا الأسلوب.. هو الذى لفت إليه أنظار الأستاذ الكبير موريس هوربو[٣] وجعله يفرض نفسه عليه حتى أنه ناقش وجهة نظر السنهورى حول «القاعـدة» و«المستوى» مناقشة تنم عن تعاطف وتقدير كبير. ولقد جعل «هوربو» من هذه المناقشة حجر الزاوية فى نظريته حـول «النظام القانونى»...

وانتقل لامبير[٤] من الإشادة بهذا المؤلف فى القانون المدنى إلى الكتاب الذى يقدم له وهو رسالة (الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية). ومما جاء فيه ملاحظته على مراجعه (أنه قد استطاع أن يغترف بنهم من المؤلفات المكتوبة باللغة العربية) ليذكر القراء بأن البحث إسلامى وقوله (ولقد أجاد فى الإشارة إلى آثار مبدأ الضرورة فى تطور النظرية القانونية للخلافة).

وترى بادئ الرأى وصف لامبير لأبحاث الرسالة الأولى بأنها «اجتماعية قانونية». فهى جولة فى تأصيل حق العمل وحقوق العمال والمدّ الذى يعلو بها من أول القرن هنا وهنالك. وفى العام الذى تقدمت فيه الرسالة كان «رامزى ماكدونالد» يرأس وزارة للعمال تفاوض «سعد زغلول» وهو رئيس وزارة.

---

(١) هذا المؤلف أول مراجع مشروع القانون المدنى المصرى فى المادة الخامسة التى تحكم النشاط القانونى كله وهى الخاصة بحدود استعمال الحقوق، وقد قال عنه السنهورى فى أوراقه بتاريخ ١٩٢٣/١٠/٥ (وقد عزمت بعون الله تعالى أن أبدأ بترجمة كتاب لمصرى وضعه باللغة الفرنسية فى سوء استعمال الحقوق فى الشريعة الإسلامية) والكتاب طليعة تطور قانونى فى الفقه العالمى المعاصر، وقد أذاعت به أعمال معهد القانون المقارن الذى أنشأه لامبير فى جامعة ليون.

(٢) اسم الرسالة الكامل (القيود التعاقدية على حرية العمل بالقانون الإنجليزى- المعيار المرن والقاعدة الثابتة).

(٣) هو عاهل القانون الإدارى إذا استعملنا تعبير السنهورى عن عبد العزيز فهمى بمصر. وهوربو رائد مجلس الدولة الفرنسى فى هذا القرن. وقدمت هيئة قضايا الدولة بمصر فقهه إلى مجلس الدولة المصرى فى مستهل عمله (تراجع مذكرات قضائية فى جزأين من مطبوعات مجلة هيئة قضايا الدولة لعبد الحليم الجندى).

(٤) وسنرى السنهورى بعد نيّف وعشرين عاما يجزيه الجزاء الأوفى ويستثمره لصالح مصر فيشركه وحده معه بدلا من مجموعة الأجانب عند وضع القانون المدنى المصرى.

ولنلاحظ أن لمبدأ الضرورة أحكامًا واردة فى القرآن والسنة فصلها الفقه الإسلامى فى غير موضع وتنضاف إليه قواعد المشقة التى تجلب التيسير والحاجة التى تنزل منزلة الضرورة والاستثناء أو أصل الاستحسان وسنرى السنهورى من فرسانها فى مؤلفاته وتقنيناته وأحكامه.

وأن ميوله الشخصية وعلاماته المنهجية تتبدى فى اختيار هذا العمل العلمى ليكون أول رسائله فيه من مسائل أمهاتٍ عنده (العمل والعمال[1]. الحرية وقيودها. الإنجليز).

ولئن كان الإنجليز عدوا له ولبلاده من قبل ميلاده وسينازلهم فى مجلس الأمن بعد ربع قرن (١٩٤٧)، إن قضاءهم يمتاز بأمرين يعد الفقه الإسلامى إلى كل منهما بأسباب، وهما: ١ - العدالة النموذجية، والعدالة ركن الإسلام وآية الإيمان، ٢ - تحرر القضاء الإنجليزى فى «ديناميكيته» من قيود النصوص، حيث «قواعد» مستخلصة من «الأقضية السابقة» التى تعالج الواقع لا النظريات

وقد علمنا من تقديم لامبير لكتابه أن تقعيد «القواعد» و«المستوى القانونى، والمعيار المرن والقاعدة الثابتة» كانت باكورة اجتهاده فى تلك الرسالة التى أجلّه من أجلها «هوريو» وجوهرها يمتّ بسبب وثيق إلى الفقه الإسلامى المبنى على قواعد ثابتة فى القرآن والسنة والإجماع وعلى حرية الاجتهاد عند عدم وجود النص، وهى حرية لازمة للفقه ومن أدواتها القياس والمصلحة والاستصحاب وأصل الإباحة وتحكيم دليل على دليل وسد الذرائع وغير ذلك من قواعد تستنبط منها أو تهدى إليها الأقيسة التى ينتهر بها المذهب الحنفى المعمول به فى القضاء الشرعى - وقد انبعث السنهورى من مدرسته- تبنتها كتب الأشباه والنظائر أو القواعد التسعة والتسعون بالمادة الثانية من مجلة الأحكام العدلية (القانون المدنى لتركيا حتى أوائل هذا القرن) وقد حوت التقنين المدنى وتقنين المرافعات من الفقه الإسلامى وأتاحت للقضاء فى الدولة العثمانية أقدارا كافية من المرونة فى فقه المذهب الحنفى ليبلغ الفقه أو القضاء غاياته.

وما تزال «مرونة النصوص» صيحة التقدم الفنى فى التقنين والقضاء المعاصرين.

وأثر هذه الرسالة الخاصة بالقضاء الإنجليزى فى مصر كبير وإن لم تترجم إلى العربية. فهى العمل الأول للمؤلف الأكبر فى القانون المدنى يردد فحواها فى مؤلفاته كافة بتقعيد «القواعد» واختيار «المعيار المرن» و«المستوى القانونى» الذى حاول ماوسعه أن يفسح مداه للقاضى فى حدود موضوعية، وله فى ذلك أسوة سابقة من الطريقة السباقة للفقه الإسلامى سواء فى المعاملات أو المرافعات أو الإثبات حيث «للعرف فى الشرع اعتبار» والحاجة تنزل منزلة الضرورة والضرورات تبيح المحظورات والضرورة تقدر بقدرها وأمثال ذلك.

---

(١) عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية - المذكرة العاشرة فى يناير سنة ١٩٢٢ وكثير بعدها.

وكما تأثر «هوريو» نفسه بالسنهورى أثر «هوريو» فى مصر. فهو إلى جوار سيطرته على الفقه الإدارى فى الجامعات كان فى باكورة المراجع لمجلس الدولة المصرى عند إنشائه.

والدكتور حسن أحمد بغدادى - تلميذ السنهورى وصاحبه فى أعمال التقنين وفى مجلس الدولة قبل أن يلى الوزارة - يرى رسالة «القيود التعاقدية لحرية العمل فى القانون الإنجليزى» من أحسن ماكتب وإن كانت أول ما كتب.

أما دبلوم معهد القانون الدولى فى باريس فحصل عليه بعد العام الدراسى (أكتوبر سنة ١٩٢٣- يونيو سنة ١٩٢٤) وكافأ نفسه بإجازة نحو شهرين قضاهما بين سان جانجليف وبروكسل ولاهاى وفى الأخيرة كتب نيفا وعشرين مذكرة تدل على انشغاله بدينه وقوانينه وتاريخ أمته فهى تدور حول القدرة الإلهية والعدل الاجتماعى والجمال، وسعد زغلول وأحمد عرابى وإنشاء جامعة لدول الشرق الإسلامى ومرونة الشريعة والإيمان والحب.

* * *

ويلتزم السنهورى منهجه فى كتاب (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) حيث يقول عن تطوير الفقه الإسلامى (فى حالة وضع الفقه الإسلامى فى صورة تقنين حديث يحسن استعمال صياغة تشريعية مرنة تسمح للقضاء بمراعاة الملاءمة بين النصوص الثابتة وبين الحاجات المتطورة.. ولايجوز أن يكون هنا اعتراض على موضوع استبدال الفقه الإسلامى بالقوانين الأجنبية.. لأن التغيير سيتم بعد دراسة عميقة للفقه الإسلامى تبرز روحه العصرية).

ولقد خطط للأداة التى تعمل لهذا الفقه خطة عالمية فى مذكرة بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٢٣ (والجامع الأزهر يحتاج إلى كثير من الإصلاح. فلو جعل على ثلاثة أقسام: القسم الابتدائى والقسم الثانوى.. منه مايعد لقسم الدين والعقائد.. ومنه مايعد لقسم الآداب. ومنه ما يعد لقسم الفقه الإسلامى.. وهو القسم الثانوى بمدرسة القضاء.. ومع إدخال لغة أجنبية شرقية (الفارسية أو التركية) ولغة أجنبية غربية (فرنسية أو إنجليزية).. ثم يأتى بعد ذلك الأقسام التالية، وهى قسم الدين والعقائد وهو القسم العالى بالأزهر الحالى (ويراعى فيه دراسة تاريخ الأديان الكتابية) وقسم الآداب. ويراعى فيه دراسة اللغة العبرية.. وقسم الفقه والقانون وهو القسم العالى بمدرسة القضاء الشرعى. ويراعى فيه دراسة اللغة الفرنسية. وتكون هذه الأقسام مكونة لأكبر جامعة إسلامية شرقية يبقى لها اسمها القديم وهو الجامع الأزهر).

وسنقرأ بعد «نيف وربع قرن قوله فى أوراقه الشخصية وهو يستقبل العام السابع والخمسين وبعد أن قدم للأمة العربية قوانينها المدنية (إن مشروع الفقه الإسلامى وماينبغى لهذا الفقه المجيد من دراسة علمية.. قد انغرس فى نفسى وأصبح جزءا من حياتى يكبر معها ولكنه

لا يشيب. فإذا ما استطعت أن أحقق أملًا يجيش فى نفسى فأحمل جامعة الدول العربية على أن تنشىء جامعة علمية.. أمكننا دراسة الفقه الإسلامى والقانون المدنى).

وبعد عامين تقول أوراقه الخاصة (لقد شاء الله أن يكون هذا العام هو الذى يفتتح معهد الدراسات العربية العالية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى فى هذا المعهد)

وقد وفقه الله فى ذلك فقضى سنوات طويلات فى هذه الخدمة ثم جمع دراسته فى مؤلفه الشهير (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى).

وما كان ذلك التوفيق الذى جمع آمال أمته من فاتحة القرن إلى منتصفه، فى حياة رجل بذاته وعلمه، إلا بركاتٍ من الله فى تلك الحياة، فتضافرت فى خدمتها ظروف الزمان والمكان مع ملكات الرجل وآماله.

ومن توفيق الدكتورة نادية عبد الرزاق السنهورى فى الكتاب سالف الذكر أن تكشف لنا من ملاحظتها لأعمال أبيها صفته كواحد من بناة مصر العظماء إذ يضع فى أساس البناء حجر الزاوية له وهو الفقه الإسلامى، وإذ يشيد المؤسسات على هذا الأساس الوطيد. وهو ما اختارت التعبير عنه «بهواية التخطيط للمستقبل». وماهى إلا شعور قاهر بالمسئولية عن بناء الأمة يجرى فى عقل بنّاء نادر الطراز هيأه الله لبلاده. وعملت مدرسة القضاء الشرعى الكثير فى إعداده، بعد أن تحول إليها من عالم القانون الفرنسى المترجَم فى القانون المصرى ليعمل به القضاء.. قالت:

(الذى أعجبنى وأدهشنى بين كل ذلك هو أن اهتمامه بمستقبل الفقه الإسلامى والشريعة الإسلامية قد شغل الحيز الأكبر من هذه المذكرات الشخصية. وهو مالمسته قبل ذلك خلال اطلاعى على كتابه «الخلافة» أثناء عملى فى ترجمته. واستخلصت من ذلك أن النهوض بالفقه الإسلامى كان هدفًا أساسيًا فى نظره وأنه رأى إعداد تلك الرسالة فور وصوله إلى فرنسا. وأن كثيرًا من خواطره الشخصية كان صدى للآراء التى اطلع عليها وتوصل إليها أثناء دراسته لموضوع «الخلافة فى الفقه الإسلامى» الذى لم ينقطع عن التفكير فيه ودراسته طول سنوات دراسته فى فرنسا).

وأضافت (لذلك أيقنت أن أهم مميزات شخصية والدى كانت هوايته للتخطيط للمستقبل وقدرته الفائقة على الالتزام بالخطط التى رسمها والعمل للأهداف التى فكر فيها).

وهو يقين تشهد لها بصدقه عشرات المذكرات فى أوراق السنهورى الشخصية وشهده المعاصرون فى إنجازاته على مدى عشرات السنين فى معاهد العلم ومؤسسات الدولة ووزاراتها بل فى الجامعة العربية يكفى الإنجاز الواحد منها ليدخل من شارك فيه التاريخ من بابه الواسع، ثم يضيف لها سنواته الخمسة المثقلات بالعطاء الكبير فى مجلس الدولة، ويستمر ليضيف بالقانون

المدنى الذى يحكم دولا خمسة، سبب «الوحدة» بينها على قواعده الجامعة من تصرفات أفرادها اليومية، ووحدة النظم القضائية الموجودة والجامعات التى تجرى دماؤها فى قلب العالم العربى دون أن يتمارى بتلك الآلاء شركاء.

* * *

وأعماله فى وزارة المعارف دليل صدق له: جاء فى المذكرات بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ (أسجل لنفسى أن.. جامعة فاروق وجامعة محمد على كنت مساهما فى إنشائها إلى حد بعيد.. فجامعة فاروق (الإسكندرية) وضعت مشروع قانونها فى سنة ١٩٤٢ وكان وزير المعارف آن ذاك محمد حسين هيكل باشا. وجامعة محمد على «عين شمس» قررت إنشاءها وأنا وزير فى سنة ١٩٤٨ منتهزا مناسبة الاحتفال بالعيد المئينى لوفاة محمد على الكبير وقد أعددت مشروع قانون إنشائها قبل أن أترك وزارة المعارف إلى مجلس الدولة).

ولمن أسهم فى مدرسةٍ أجر عظيم فما بالك بمن وضع الأساس لجامعة.. بل جامعتين ا تخدمان الملايين فى العالم العربى.

وإذا كانت الأسكندرية قد أزالت اسم فاروق وأعادت اسمها فى جامعتها وأحيت اسم مكتبة الإسكندرية العريقة، أو كانت جامعة عين شمس قد استبدلت اسمها باسم جامعة محمد على فهاتان ذكريان تعيدان إلى الأذهان مجد أول جامعة فى العاصمة الثانية لمصر الحديثة وأقدم جامعة عرفها التاريخ لبنى الإنسان.. وإن للسنهورى مع المدينتين والجامعتين نصيبه من عطر ذلك التاريخ.

أما تاريخه فى جامعة القاهرة فأعلى حجة على صلابة معدنه واستجابته للتحدى والاقتدار على الانتصار. ومن آفاقها العالية كانت نقطة انطلاقه.

جامعة القاهرة - والقانون المدنى

من يقرأ أوراق السنهورى الشخصية يدرك سرقوته: شاب يتزعم دفعة من رجال القانون فى ثورة ١٩١٩ يتأخى تحريك الركود فى مصر والشرق والإسلام والفقه والفكر أينما كان، وفى ذهنه دائمًا مثل سعد زغلول ومصطفى كامل، لكنه يشعر بضعفه عن زلزلة الدنيا فيسر خواطره إلى أوراقه فتبقى سرا حتى وفاته، ومن الثورة والضيق وصدّق الإرادة للإصلاح تولد عنده مزاج التحدى أو قبول التحدى فصار طابعا له جمّله خلق رفيع وسلوك كريم وامتياز علمى تفرضه سنوات دأب متواصل.

وكان من قدره أن تشحذ عزيمته مفاجأة الجامعة له بتحديها الكبير له من أول يوم قدم نفسه إليها. ولما انتصر عليها تتابعت انتصاراته.

فلقد تحدته الجامعة بأن عليه أن يدرس القانون المدنى المصرى لا القانون الدولى الذى يحمل شهادة الدكتوراه فيه، لانشغال كرسيه فى الجامعة بغيره. وزاد تحديها أن يحل فى التدريس محل عَلَم من أفذاذ القانون المدنى انتقل من الجامعة إلى السلك القضائى هو الأستاذ أحمد نجيب الهلالى صاحب كتاب (البيع) وأن ينافس فى المادة أساطين رجال القانون المدنى المسيطرين ورئيسهم العميد الأول للكلية محمد كامل مرسى بك.

وقبل الدكتور الشاب التحدى فدرس - لدفعتنا - المادة فى العام الدراسى ٢٦ / ١٩٢٧ وخرج ظافرًا بتقدير كبير آيته أن يكون كتاب (عقد الإيجار) الذى درسه فى ذلك العام من أحسن مؤلفاته للآن.

وفى عام ١٩٢٨/٢٧ درس الملكية والحقوق العينية كامل مرسى بك لنفس الدفعة، وكانت آخر دفعة لمدرسة الحقوق التى دخلت فى كليات الجامعة. ومنها الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء الهيئات القضائية الثلاث والسفراء ورجال المحاماة الكبار وفى صدارتهم النقيب مصطفى البرادعى يدينون جميعا للعميد وللمدرس الشاب بالتقدير الكبير.

وسيزامله من تلك الدفعة بعض منهم فى التدريس بالجامعة وسيستعين بواحد منهم فى التدريس فى معهد الدراسات بالجامعة العربية.

ولما خرج منتصرًا من التحدى فى سنة ١٩٢٧ كافأ نفسه بالزواج فى آخر العام الدراسى بتاريخ ١٩٢٧/٥/٥.

واغتلبته دراسات الجامعة حتى أعادته العراق إلى دراسة الفقه الإسلامى.
ولم تصرفه التزاماته الجامعية عن البوح بمشاعره إلى مذكراته.
يقول فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٨:

(اليوم يوم عيد ١٤ يوليو عند الفرنسيين وقد رأيت فى شوارع القاهرة الكبرى.. الزينات الفخمة.. أما أنا، المصرى الذى يشعر بأنه غريب فى وسط الزينات.. وقد كاد الدمع يقطر فى عينى.

وقد مررت على زينة مكتوب فى أعلاها (لتحيى فرنسا) فحاولت أن أهمس فى نفسى (لتحيى مصر) ولكن لم أستطع فقد كنت أفكر فى هذه اللحظة فى أن مصر ليست تحيا الآن..).

فسنقرأ بعد أيام أن الملك فؤاد جاء بوزارة لتوقف الدستور. كتب السنهورى فى ٢٠ يوليو (أذيع بالأمس الأمر الملكى بوقف الدستور وإلغاء حرية الصحافة. الواقع أن الحرية لا تعطى ولكنها تؤخذ فإذا كانت هذه الأمة جديرة بالحياة فإن أمامها متسعا لأخذ حريتها من الغاصبين).

وفى العام الدراسى التالى اتخذ سمته فى هدوء وتؤدة إلى جوار أسماء وأساتذة عظماء عبد الحميد أبو هيف - أحمد أمين - محمد كامل مرسى - محمد العشماوى - على الزينى، وسينضم إليهم الشيخ أحمد إبراهيم (الأستاذ السابق بمدرسة القضاء الشرعى) فيكون الشيخ أول كتّاب العدد الأول سنة ١٩٣١ لمجلة الكلية (مجلة القانون والاقتصاد) العميد محمد كامل مرسى بك الذى داوم الكتابة فيها.

وفى عددها الثانى يكتب الشيخ عن مصادر الفقه الإسلامى وفيها قوله:

(٥ - وهنا كلمة قلتها مرارًا. وأقولها. ولا أزال أقولها. وهى أن أدلة الأحكام الشرعية متوافرة الآن وموجودة بجميع تفاصيلها. وما قاله المفسرون وعلماء الحديث وأئمة الفقه فيها. فالسبيل ميسرة جدا لوضع شرع محكم يؤخذ من هذه الأصول والمستندات العتيدة مع القواعد والضوابط.. مع عدم المساس بالنصوص القطعية الثبوت والدلالة.

وقد يتغير الأمر فنعير بدل أن نستعير. وعلى هذا يجب أن تتوجه الدراسة فى المعاهد الدينية الإسلامية وغيرها من معاهد العلم العالية إلى هذه الوجهة).

فالدعوة لتقنين فقه الشريعة قد بدأها فى عصرنا الحالى واحد من تلاميذ محمد عبده[1] هو شيخنا - الشيخ أحمد إبراهيم - فى سنة ١٩٣١ بمجلة القانون والاقتصاد وبدأها السنهورى فى أوراقه الشخصية - فى ليون بفرنسا.

* * *

وفى العام الثانى للمجلة (١٩٣٢) ظهر بالقسم الفرنسى منها مقال بعنوان (الجامعة المصرية فى المؤتمر الدولى للقانون المقارن بقلم الاستاذ السنهورى مع مستخرج من مداولات القسم العام للمؤتمر بقلم الأستاذ/ أدوار لامبير) ومثّل الجامعة فى المؤتمر وفد من شبابها فيه الاستاذ على بدوى - العميد فيما بعد - ببحث شرعى شاركه فيه الشيخ أحمد إبراهيم. وفيه أستاذان غير مسلمين، والدكتور السنهورى.

وفى هذا المؤتمر صدر قرار أشرنا إليه من قبل يشيد بالشريعة كقانون مقارن وبمشاركة المصريين وإنشاء قسم القانون المقارن (قسم لامبير) فى جامعة ليون، ابتداء من سنة ١٩٠٧ حتى سنة ١٩١٤ ثم حتى سنة ١٩٢٦.

وفى سنة ١٩٣٦ نشرت مجلة القانون والاقتصاد المقال الأشهر للدكتور السنهورى عن

---

(١) قدم الشيخ محمد عبده لوزير العدل فى ١٨٩٩/١١/٥ تقريرا فيه طلبان واحد عام وآخر خاص. قال بعد سرد طويل كل ذلك يجب أن يوضع بين يدى لجنة من العلماء ليستخرجوا من الأحكام الشرعية ما فيه شفاء لتلك الأمة فى جميع أبواب المعاملات خصوصا ما لا يمكن النظر فيه لغير المحاكم الشرعية.. راجع كتاب الامام محمدعبده للمؤلف ص ٨٢ - الطبعة الثانية - دار المعارف.

تنقيح القانون المدنى. وهو وليد تفكير قديم عنده أفضى به مرارًا إلى أوراقه الشخصية واختار لإعلانه على الملأ العلمى «مناسبة ذهبية» هى اليوبيل الذهبى للمحاكم الوطنية وللقانون المدنى المطلوب تنقيحه، فأذاعت به مناسبات اليوبيل فى كل مكان واقترن اسمه بدعوة جديدة من دعوات الإصلاح ينشرح لها صدر المجتمع وأهل القانون خاصة، وكان من أخصهم به تلامذته. يقاربه منهم جماعة سميت «الشبان المصريين» فسلطت عليهم زبانية الملك أعين الرقباء، وحسبوا عليه اتصاله بالأستاذ/ محمود فهمى النقراشى أحد زعماء حزب الوفد. وأستاذه فى المدرسة الثانوية بالإسكندرية.

وكانت إحدى الوزارات الخاضعة للملك فؤاد قد حملت وِزْر فصل الأستاذ السنهورى سنة ١٩٣٤/ ١٩٣٥ وستحمله بعد ذلك أوتحاوله وزارتان من وزارات الوفد.

وفى هذه الفترة من حياته أسرَّ إلى مذكراته:

القاهرة فى ٢٠ أغسطس ١٩٣٤.

(أشد ما أثر فى نفسى- فيما أنا فيه من أمر- وفاء الصديق وكنود الصديق)

وكتب بعد عشرة أيام:

(وعلمت أن بعض الطلبة قد بكى.. دموع إخلاص طاهرة كان لها أبلغ وقع فى نفسى.. إذا لم تكن شجاعا فلا تكن جبانا).

إلى المحاماة:

وكانت المحاماة مثابةً له، وهى أمل أفضى به إلى مذكراته فى ليون منذ بضعة عشر عامًا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣ (.. ولو تم لى أن أشتغل فى الأعمال الحرة لاشتغلت بالصحافة والمحاماة).

وليس غريبًا أن يتلاقى على الغيب فى ذلك التوق (إلى المحاماة والصحافة) مع سعد زغلول. وإن لم يطلع أحد على مذكرات كل منهما إلا بعد أن نشرت فى الثمانينات. قال الزعيم فى مذكراته (... ويرد على خاطرى أنى إذ استرددت حريتى (بالاستقالة من الوزارة) اشتغلت بالمحاماة والصحافة).

والمحاماة كما قال مصطفى مرعى مهنة الحرية والكرامة والكفاح والصحافة كانت من الأسلحة التى قاوم بها الملك.

لكن عمل السنهورى فيها لم يتحقق باختيار كامل منه بل كان ضرورةً تقدر بقدرها وتزول بزوالها. وعلى هذا تحقق أمله فيها بقدَر. وسيعمل بالصحافة رئيسا لتحرير مجلة مجلس الدولة لكن العمل جاء تبعا لرياسته للمجلس. والرياسة «التبعية» كالمحاماة «للضرورة» يشيران إلى

أن الله سبحانه يؤتيه من كل ما سأله. وهاتان شهادتان للتصميم المُنجِح كلما أتيحت الوسائل له. وستمضى به الأيام فى إنجازات كثيرة تتاح له وسائلها فلا يضيّعها.

كان المحامى الجديد يدق أبواب الأربعين من عمره، وكان لا يخالط المحامين فى قاعاتهم بل يدلف إلى قاعة المحكمة مباشرة، ويؤثر تقديم مذكرة بدفاعه، فلم يعرف له أنه ترافع فى جناية أو حمل هموم متهم فى جريمة ولكن كانت تسبقه سمعته كأستاذ للقانون المدنى الذى يتزعم تغييره.

وأقبل عليه المحامون يطلبون منه المذكرات والاستشارات، فى مكتب زامل فيه شريكه السابق فى كتابها (أصول القانون) الدكتور أحمد حشمت أبو ستيت - مدّ الله فى عمره - وهو محام كبير، يحمل الدكتوراه من باريس وخريج دفعة ١٩٢٨. فكانت زمالتهما فى الجامعة وفى المحاماة زمالة تحلو بها الدنيا، قصّر مدتها انقطاع بطش الملك بوزارة جديدة وعودة الأستاذ بعد شهور إلى كرسيه فى الجامعة سنة ١٩٣٥. وسيعود إلى المحاماة بعد فصله سنة ١٩٤٢. وسيبقى من عهد عمله فى المحاماة المذكرة التشهيرة المقدمة لمحكمة النقض فى (وصية غير المسلم وخضوعها لأحكام الشريعة الإسلامية).

أما عن عمله بالصحافة فسيكون فيه مَشابه باهرة من عمل سعد زغلول فى الوقائع الرسمية ونماء نزعة الحرية عند سعد حتى ليستصدر عند بدء اشتغاله بالمحاماة تصريحا بمجلة قانونية تسمى (العدالة) وهو فى عشريناته! وستصبح مجلة مجلس الدولة مجلى من مجالى سيادة القانون يشرف على أدائها وأداء فرسانها أستاذ لا يباريه إلا الأقلّون من قرنائه أو أبناء جيله. وحسبها منه مقاله فى عدد سنة ١٩٥٢ عن (الانحراف فى استعمال السلطة التشريعية) ومقالان فى أول أعوامها (١٩٥٠) من وكيل مجلس الدولة المستشار السيد على وعبد السلام ذهنى بك عن (رقابة القضاء لدستورية القوانين).

وأذاع طلاب العراق بمصر اضطهاد الحكومة لأستاذ القانون اسم السنهورى خارج الحدود. فدعته العراق ليتولى عمادة كلية الحقوق فأنشأها، وأخرج مجلتها، وشرع فى إعداد قانون للعراق يحل محل مجلة الأحكام العدلية، فازداد تعمقًا فى المذهب الحنفى الذى كان مطبقا فى العراق بمجلة الأحكام العدلية. وسبح فى بحار الفقه الإسلامى بمذاهبه الأربعة وقارن بين القانون والشريعة من جديد.

وثمة ترعرعت صداقة وطيدة مع الأستاذ ضياء شيت خطاب نائب رئيس محكمة النقض بالعراق.. ثم رجع إلى مصر يلاقى أمه اللقاء الأخير سنة ١٩٣٦. وإلى جامعة القاهرة يتولى عمادة كلية الحقوق فيها ويعدّ عشرة من تلامذة العراق فيها ليتولوا أمانة القضاء والتدريس فى العراق بعد إتمام الدراسة.

مع الملوك

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ نراه وزيرا للمعارف يستقبل فى جامعة القاهرة الملكين فؤادا وعبد العزيز آل سعود. وروى الاستقبال مؤرخ صدوق للسنهورى فى مجلة المحاماة بمصر سنة ١٩٨٨ هو الأستاذ عثمان حسين عبد الله النائب السابق لمحكمة النقض المصرية رواية شاهد عيان:

(كان سمته على المنصة سمتا رفيعا ترى فيه شموخ العلم والكرامة. حيا الملكين بمجرد إيماءة من رأسه. وألمح فى خطابه إلى ماضى المسلمين العظيم الزاهر وإلى علم علمائهم وسبْقهم فى مجالات الحضارة. ودعا إلى اتحادهم وأخذهم بأسباب التقدم والعزة حتى يعودوا إلى سالف الأمجاد. يومها لم أصفق للملكين بقدر ما صفقت لكرامة العلم والعلماء).

ولقد كان طبيعيًّا أن صبيًّا مميزًا وضع نفسه بين «الوطنية العظيمة» لمصطفى كامل «والعظمة الوطنية» لسعد زغلول وفقيها أعلن فى رسالته عن الخلافة أن «أولى العلم» فى الإسلام هم فى محل الاجتهاد «سلطة التشريع» أن يمثل شموخ هذه السلطة، - وهو عميد سابق لكلية الحقوق، - أمام مِلكين من ملوك الدنيا.

مشرّع مصر ومُوحّد العالم العربى - (١٩٣٦ فما بعدها)

١ - ألحّت حكومة العراق فى طلب عودته إليها وآثر هو البقاء فى مصر، ربما ليرقب عمل لجنة ثانية ألفتها حكومة الوفد بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٣٦ لتنقيح القانون ولم تدخله فيها، مع أنه كان قد انضم إلى لجنة أولى مؤلفة فى فبراير من العام ذاته ولم يشهد جلساتها، كان يرأسها مراد سيد أحمد باشا[1]. وكان مستشارا سابقا بهيئة قضايا الدولة ووزيرا سابقا للمعارف.

وسينقسم حزب الوفد (١٩٣٧) فى عهد هذه الوزارة قسمين «سعديين» بزعامة أحمد ماهر والنقراشى، و «وفديين» هم الأغلبية برياسة مصطفى النحاس.

---

(١) لهذه اللجنة ولرئيسها خاصة صفحتان تكتبان بماء الذهب.

فهى قد شكلت سنة ١٩٣٦ من تسعة أربعة مصريين وخمسة يمثلون المحاكم المختلطة أو الأجانب وحُلت قبل عقد المعاهدة مع إنجلترا سنة ١٩٣٦ وقبل مؤتمر مونتريه الذى تعهدت فيه الحكومة المصرية بألا تمس التشريعات بمصالح الأجانب.

١ - وقد جال رئيسها مراد باشا جولة مستشار عظيم فى الفقه المعاصر والفقه الشرعى فى جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ انتهت فيها المناقشة مع العلماء الأجانب بأن جعل مراد باشا «المسيو ليتان دى بلفون» المستشار بهيئة قضايا الدولة يضع بيده مشروعًا للنص الأول للمادة الأولى فى القانون المدنى كالآتى:

(إذا لم يوجد نص فى القانون يمكن تطبيقه حكم القاضى طبقا للمبادئ العامة التى يتضمنها القانون المصرى بما فى ذلك الشريعة الإسلامية.

وعينت الوزارة السنهوري قاضيًا بالمحاكم المختلطة. وهي وظيفة أكبر راتبًا وأعلى في السلم الإداري من وظائف الجامعة. وظاهر أن التعيين كان حلاً لخلاف. فالسنهوري عميد لا يرتاح إليه الرقباء لصلته السابقة «بالشبان المصريين»، ولا الوفديون لصلته الوثيقة بالنقراشي، وسيظهر فيما بعد أن الرقباء يدرجون اسمه بين كشوف جمعية أنصار السلام وينسبون إليها ميولاً شيوعية. ثم عُين مستشارًا مساعدًا بهيئة قضايا الدولة.

ولم تتقدم لجنة تنقيح القانون في عملها، وتغيرت الوزارة وجاءت الانتخابات - الملكية - بعد إقالة الوزارة الوفدية وقاطعها الوفد فجاءت - بأغلبية برلمانية للسعديين والدستوريين وتولوا الحكم.

وطلبت وزارة العدل تعيين لجنة من رجلين هما السنهوري «ولامبير» (ممثلا للأجانب بدلا من قضاة المحاكم المختلطة أوأساتذة أجانب) وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء في يونيو١٩٣٨تعاونها لجنة من قضاة مشهود لهم[1]، وأنجز الفريق العظيم مهمته وعرض مشروع القانون

= وإذا لم يجد القاضي في القانون المصري قاعدة تنطبق على النزاع طبق المبادئ المشتركة بين الدول).

وهذا النص صريح في أن الشريعة تطبق مع النصوص. وليس أبعد من ذلك غرضٌ لأنصار الشريعة. وصريح في أن المبادئ المشتركة بين الدول لا تطبق إلا عند عدم وجود نص في الشريعة. والشريعة - كما أنزلها الله - صريحة في أنها تحكم كل شيء. والاجتهاد أصل فيها. من أجل ذلك.. وكما يقول الشافعي في رسالته (كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة...) وعلى المجتهد طلبه.

٢ - وأتبع مراد باشا هذه الجولة بأخرى في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٦ في صدد المادة الخامسة الخاصة بإساءة استعمال الحق وتحديد مداه.

(تراجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني).

وهذان النصان يحملان القانون المدني جميعه..

٣ - ويجمع بين مراد باشا والسنهوري وبين لامبير - أستاذ الأخير - أن لامبير كان ناظر مدرسة الحقوق الخديوية عندما راود دنلوب سنة ١٩٠٧ لامبير على أن يغير تقدير مراد سيد أحمد من درجة ممتاز إلى أقل منها، حتى لا يعين مصريّ أستاذًا في مدرسة الحقوق. وحقق سعد زغلول الموضوع وأنصف مراد باشا من دنلوب وأنصف لامبير. وكان مراد راجعًا من دراسة الحقوق في سويسرا بدرجة الدكتوراه. (يراجع الجزء الثاني من مذكرات سعد زغلول) وقد عين مستشارًا بهيئة قضايا الدولة ثم وزيرًا، فسفيرًا، وكان امتيازه في اللغة الفرنسية مشهودًا من عهد سعد زغلول في وزارة المعارف وكذلك كان امتياز أخيه عبد الرحمن باشا سيد أحمد الوكيل الأول لمحكمة النقض - ورئيسها عبد العزيز فهمي - وعبد الرحمن باشا - وقد درس الشريعة بالأزهر - وقد درس في سويسرا وعاد مشهودا له هو الآخر.

(١) واختير أيضا الدكتور حلمي بهجت بدوي من هيئة قضايا الدولة ليعاون اللجنة ثم اختير الدكتور زهير جرانه والدكتور سليمان مرقص والدكتور شفيق شحاته المدرسين بكلية الحقوق سكرتيرين فنيين (وسيتولى الأخيران التدريس في معهد الجامعة العربية).

كما استعانت اللجنة بحضرات القضاة بمحكمة مصر الوطنية عبد العزيز محمد (رئيس محكمة النقض فيما بعد) ومحمد عزمي (النائب العمومي فيما بعد) ومحمد نجيب صدقي (المستشار بمحكمة النقض فيما بعد) وأحمد زيد (ابن الشيخ محمد زيد الأبياني الأستاذ بمدرسة الحقوق).

ومذكرته الإيضاحية على استفتاء عام ١٩٤٢ دام ثلاث سنين استفتحها الدكتور السنهورى بمحاضرة عنها فى الجمعية الجغرافية فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٢.

وفى ١٩٤٥/٣/٢٩ شكلت «لجنة للمراجعة» يرأسها السنهورى باشا، وقد أصبح وزيرا للمعارف وفى عضويتها ثلاثة سيكونون وزراء منهم مصطفى الشوربجى وقد أسلفنا اسمه تلميذًا ناقشه سعد، وعلى أيوب وزير التربية فى ذلك العهد، وكامل مرسى بك العميد السابق والمستشار عندئذ بمحكمة النقض ورابع سيصطحبه السنهورى وكيلا لمجلس الدولة هو سليمان حافظ[1].

---

(١) قبلت عصبة الأمم عضوية مصر بعد معاهدة مونترية سنة ١٩٣٧ وفيها تعهدت بمراعاة مبادئ القانون الدولى فى التشريع الذى سيسرى على الأجانب وألا يتنافى مع المبادئ المعمول بها فى التشريع الحديث. وتحدد ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أجلا لانتهاء المحاكم المختلطة، وفى سنة ١٩٤٢ – أنجزت لجنة السنهورى – لامبير مشروع القانون المدنى ونصت المادة الأولى منه على مصادر الأحكام وهى (نصوص القانون وإلا فالعرف وإلا فمبادئ القانون الطبيعى وإلا فقواعد العدالة) وأضافت فى فقرة ثالثة (ويستلهم فى ذلك الأحكام التى أقرها القضاء مصريا أو أجنبيا وكذلك يستلهم مبادئ الشريعة الإسلامية)، وفى سنة ١٩٤٥ بعد انتهاء مدة استفتاء الأمة على القانون اقترح معالى السنهورى باشا فى لجنة المراجعة (تعديلا يجعل مبادئ الشريعة مصدرًا رسميًا ملزمًا ويوضع فى الترتيب قبل مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة حتى يجد مجالاً عند التطبيق فوافقت اللجنة) وأصبح نص المادة كما يلى:

مادة ١ – تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل..

٢ – فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القاضى بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية (الأكثر ملاءمة لنصوص هذا القانون دون تقيد بمذهب معين). فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة.

٣ – ويستلهم القاضى فى ذلك كله الأحكام التى أقرها القضاء مصريا كان أو أجنبيا).

وألغت لجنة مجلس الشيوخ قيدىْ (الأكثر ملاءمة ودون تقيد بمذهب معين) وألغت الفقرة ٣ لأن القواعد العامة تغنى عنها ولا مشاحّة فى أن المقصود من لفظى مبادئ الشريعة «هو فقه الفقهاء» فيها. ولقد طالما دعا الدكتور السنهورى إلى الاجتهاد وأعلن وفاء «الشريعة» يشهد بذلك أوراقه الشخصية بالعشرات ثم مقالات فى السياسة الأسبوعية عن الإسلام والشرق وفى المحاماة الشرعية سنة ١٩٢٩ عن الدين والدولة، وفى المجموعة المهداة إلى (جنى) سنة ١٩٣٧ عن المعيار فى القانون – وقد سلف تعليقنا على منهجه فيه – وفى المجموعة المهداة إلى لامبير سنة ١٩٣٨ عن الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع وفى مؤتمر لاهاى سنة ١٩٣٧ عن المسئولية التقصيرية فى الشريعة الإسلامية، وقد نذر نفسه للاجتهاد فى الفقه الإسلامى بعد صدور القانون، ووفى، ودعا المجتهدين باستمرار ليُدلوا بدلائهم.

ولقد قال فى مقاله عن الدين والدولة (إن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعنى بأمرها تستطيع أن تجارى القانون الحديث دون تقصير) وهو يقصد فقه الفقهاء ولما قدم كتاب الوسيط فى أبريل سنة ١٩٥٢ قال: (قد حان الوقت ليتعاون الفقهاء المصريون م زملائهم،فقهاء سوريا والعراق ويتكاتفوا جميعا لإرساء أساس قوى للقانون المدنى يكون قوام قانون المستقبل).

وفى سائر كتبه أشاد بانضباط الفقه الإسلامى ودعا إلى أن تقوم نهضة علمية لدراسة الشريعة ورجا (أن يكون من وراء ذلك جعل الفقه الإسلامى مصدرًا رسميًا للقانون الجديد ويعاون على قيام هذه النهضة).

وأعقب ذلك بأعماله فى مصر فى المعهد بالجامعة العربية وفى كتابه الضخم عن مصادر الحق فى الفقه الإسلامى وبقوانين الكويت والبحرين والإمارات العربية وغيرها حيث كان يدخل فيها من الفقه الإسلامى ما رآه.

وقد سجلنا فضله فى ذلك الباب فى كتاب (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلالامى سنة ١٩٧٣) ومما جاء فيه (كان الدكتور/ عبدالرزاق السنهورى أكبر أنصار الفقه الإسلامى من رجال القانون والقضاء من أبناء جيله...).

٢ - كان الدكتور السنهورى قد عين وكيلًا لوزارة المعارف سنة١٩٣٩. ولماوليت وزارة الوفد فى فبراير سنة ١٩٤٢ أحالته على المعاش فرفع الاضطهاد الجديد[١] ذكره من جديد فى المحيط الدولى ومدت إليه الدول العربية بالأسباب.

روى الأستاذ ضياء الدين شيت خطاب أن الحكومة العراقية طلبت من السنهورى وضع قانونها المدنى وبدأت ذلك العمل لجنة برياسته (فوضع القانون المطبق الآن. وهو أول قانون حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامى والقانون الغربى وتميز بطابع الاعتدال والتوسط بين الاستقرار والتطور وبين حماية الفرد وحماية المجتمع.

وفى هذه الأثناء طلبت الحكومة المصرية طرد السنهورى من العراق. ولم توافق الحكومة العراقية. وهددت الحكومة المصرية بقطع العلاقات!! فتدخل السيد سعد الله الجابرى رئيس وزراء سوريا.. لكى يسمح له بالإقامة فى دمشق، فى ذلك الوقت وضع هناك القانونين السورى والعراقى. سافر فعلا إلى دمشق وغضبت الحكومة المصرية... وهددت الحكومة السورية لوجوب إخراجه فسافر إلى الأسكندرية. والتحق به هناك بعض الأساتذة العراقيين لإكمال وضع القانون المدنى العراقى).

وفى هذه الفترة كتب فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ (يتمنى أن تتوحد فى مصر المحكمة والمدرسة وأن تقوم الصناعات الكبيرة وأن يُؤخذ من التركات ما يكفى لتربية جميع أبناء الأمة لا فرق بين غنى وفقير حسب حاجاتنا).

والذى فصّله الأستاذ ضياء الدين يُجمله السنهورى فى تسامح عفيف وشكر لله سبحانه: فى بغداد فى ١٢ أغسطس ١٩٤٣:

---

* ودأب علماء الأزهر وأساتذة الجامعات على إعلاء كلمة الشريعة فى المؤتمرات العالمية وتتابعت إقراراتها بمكانة فقه الشريعة كنظام قانونى مستقل قادر على التطور. وفى سنة ١٩٤٥ مثل مصر فى مؤتمر واشنطن لوضع نظام محكمة العدل الدولية حافظ باشا رمضان وكان وزيرًا للعدل ومن أقواله للمؤتمر (إن الشريعة الإسلامية يخضع لها قسم هام من سكان الكرة الأرضية وإنها تمثل مدنية الإسلام وإنها واحدة من المدنيات الكبرى..) فاحتفظ المؤتمر لذلك القسم الهام من سكان الكرة الأرضية بمقعد لقاض بين قضاتها كان عبد الحميد بدوى باشا من كبار شاغليه.

(١) وهذا انحراف لم يغفره المؤرخون، جاء فى كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) لعبد الرحمن الرافعى (أحالت هذه الوزارة... الدكتور عبد الرزاق السنهورى وكيل وزارة المعارف إلى المعاش ولم يكن لهذه الإحالة مبرر ولا مسوغ سوى أنه ليس وفديا. ومع أن الحديث كان قد استفض بأنه سينقل إلى محيط القانون بتعيينه مستشارًا ملكيًا (فى هيئة قضايا الحكومة) لوزارة العدل لكى ينقطع إلى الحياة التشريعية..).

وكان وزير المعارف فى هذه الوزارة أحمد نجيب الهلالى باشا..

اليوم أتممت الثامنة والأربعين من عمرى وقد وصلت فى هذا اليوم نفسه إلى بغداد، بعد مسعى دام طويلًا وقد وفق الله المسعى. فحمدًا لله وشكرا.

ونظم الشعر – فى بغداد – فى ١٢ سبتمبر ١٩٤٣:

أبا حنيفة هـذا فقهكم بقيت   منه الأصول وقامت أفرُع جدد
ماذا على الدوحة الشماء إن ذهبت   منها الفروع وظل الجذع والوتِد

وكتبَ فى دمشق – فى ٢٤ يناير ١٩٤٤:

«العروبة» هى الغاية العليا التى تسعى لتحقيقها البلاد العربية فى الوقت الحاضر. ولا شك فى أنها غاية سامية وقابلة للتحقيق»..

وفى دمشق فى ١٠ فبراير ١٩٤٤:

(أُجمل هنا الخطوط الرئيسية «للاتحاد العربى»[1].

يعقد ميثاق عربى فيما بين مصر وسوريا (بعد أن يضم لها شرق الأردن والعراق ويكون الميثاق مفتوحًا لانضمام الدول العربية الأخرى... وأتوقع أن ينضم له فى مستقبل بعيد بلاد المغرب (تونس – الجزائر – مراكش)).

والسنهورى إذ يحيى أبا حنيفة فيعلن خلود أصوله يتأدب بأدب الأئمة، فلقد حياه الشافعى فلم يُظهر خلافه معه وهو يصلى إلى جوار قبره فلم يرفع يديه.

وفى دمشق يحدثنا عن قيام «الجامعة العربية» وستقام بعد عام! ثم يحدثنا عما سوف يقع بعد أربعة عشر عاما بين مصر وسورية من «وحدة»! وبعد نيف وأربعين عامًا بين مصر والعراق والأردن واليمن من «مجلس التعاون العربى»! وعن توقع انضمام المغرب إليه بعد وقت! وكلها آمال عصره حققتها الشعوب فى حياته أو بعدها وهى منتصرة.

فلنتذكر أنه وضع خططًا لذلك فى القسم الأول من أوراقه الخصوصية وهى تنتهى قريبًا من الربع الأول من القرن العشرين للميلاد. ويحمل قضايا القرن الذى وُلد فيه إلى القرن الذى ولدنا فيه – لكنه بيقين وحد الأمة العربية (بتوحيد قوانينها المدنية) فأصبحت تلتزم فى حياتها اليومية نصوص قانون واحد فى أقطار خمسة بعد سنوات وهى خطوات على الطريق سيتبعها الآخرون من بعده.

---

(١) تزخر أوراق السنهورى بمذكراته عن الوحدة العربية حتى سنة ١٩٢٦ كما أشرنا من قبل وفى مقال له فى «السياسة الأسبوعية» سنة ١٩٣٢ وأتبع ذلك بمقالات ثلاثة لى بمجلة الرابطة العربية سنة ١٩٣٦ وفى عام تقديم مشروع القانون المدنى لمجلس النواب كتب مقالا فى المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٤٦ عن (الروابط الثقافية والقانونية بين البلاد العربية) ناهيك «بالقانون المدنى» التى تناقلته الدول العربية.

ولما كرر الملك فاروق لعبة الانتخابات لتزوير إرادة الشعب ولتشكيل حكومة يسيطر عليها، جاءت الانتخابات إلى الحكم بحزبىْ السعديين والأحرار الدستوريين ودخل السنهورى الوزارة ممثلا للسعديين سنة ١٩٤٥ كوزير للمعارف وتتابع تعيينه فى وزارة أحمد ماهر ووزارة النقراشى ثم صدقى (وزيرًا للدولة) ثم فى وزارة إبراهيم عبد الهادى ثم رئيسا لمجلس الدولة.

فى مجمع اللغة العربية:

فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ رحب لطفى السيد رئيس مجمع اللغة العربية بعشرة صدر بهم مرسوم ملكى استجابة لطلب المجمع لإنجاز مهامه ثم قال (وسيتولى الزميل المحترم الأستاذ أحمد أمين تقديم الزملاء. وإنهم لأهل للتكريم من الترحيب ونحن فى حاجة إليهم ليعاونونا فى بلوغ المقاصد التى نيطت بالمجمع).

وتولى الأستاذ السابق فى مدرسة القضاء الشرعى تقديمهم وفيهم ثلاثة سابقون من زملائه فيها. (السنهورى وعبد الوهاب عزام وعبد الوهاب خلاف) وفى وجود الأربعة بالمجمع بعد ربع قرن، وبعد إلغاء المدرسة، شهادة على مكانتها من ضمير الأمة. قال أحمد أمين فيما قال:

(عشق الغرض هو روح المجمع، بل روح كل جمعية. إن وجد العشق تحقق الغرض... وقد كنت أقرأ أخيرًا للكندى فصلًا فى شروط الفيلسوف فجعل من أهم شروطه عشق الحقيقة.

ويذكر المؤرخون أن أول مجمع بهذا المعنى إنما كان فى مصر. شهدته الأسكندرية فى أوائل القرن الثالث قبل الميلاد على يد بطليموس الأول.. وكان ذلك نواة لمدرسة الأسكندرية ومكتبة الأسكندرية.

لو أنا ورثنا هذا المجمع من هذا التاريخ وطورناه من هذا التاريخ لكان لنا الآن خير مجمع وخير لغة وخير علم...

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم بتعيين هؤلاء العشرة.. والحق أنه لم يراع فى اختيارهم إلا وجه الله والعلم فكل منهم له مقام محمود فى علمه وجده.

فعبد الرزاق السنهورى رجل ضليع فى القانون. له عزيمة لا تكل ولا تمل. ألف فى القانون تآليف كثيرة.. ووضع مشروع القانون المدنى لمصر ورمى إلى توحيد القوانين بالممالك العربية فوضع أيضا مشروع القانون المدنى للعراق وهو يعمل فى وضع مثل ذلك لسوريا واهتم بالفقه الإسلامى يشجع على دراسة عصرية للانتفاع بكنوزه).

وأعطى أحمد أمين الباقين حقوقهم يتصدرهم إبراهيم مدكور – وسيرأس المجمع بعد طه حسين – وتتابعت أسماء عبد الوهاب عزام وزكى المهندس وأحمد زكى والشيخ محمود شلتوت

ومحمد شرف ومصطفى نظيف ومحمد فريد أبي حديد وعبد الوهاب خلاف ثم قال (هذا أيها السادة عرض سريع لهذه العشرة الطيبة)[1].

وإذا لوحظت الوجازة المحيطة فى تعبير أحمد أمين فإن ما تغنى به هو وضع القانون وابتغاء التوحيد والتشجيع على دراسة الفقه الإسلامى دراسة عصرية. وهو يبرز جهد حياة كاملة فى الجهاد لهذه الأغراض العظيمة. ثم هو يكاد يتغنى بفضائل «العشرة الطيبة» وإن فى تأليف كشف واحد منهم لأنشودة فى سمع الزمن. لا تتكرر.

ولم يدخر السنهورى وسعه فى المجمع. وواجه عقدة الخوف من تطوير اللغة ببيان فى مؤتمر المجمع سنة ١٩٤٨ أرجع الأصول فى تطور اللغة إلى أصول الفقه. وهى أصول التزمها فى كتاب الخلافة (النص القرآنى والسنة والإجماع أو الاجتهاد) ومما جاء فى بيانه قوله (لا نستطيع أن ننكر على أى جيل حقه فى أن يساهم فى صنع لغته وهى أن يبتدع من الألفاظ ما يفى بحاجاته.... فإن الألفاظ التى يبتدعها تكسب مكانًا فى اللغة مشروعًا لا يجوز إنكاره) وقال: (ذلك مصدر يفرض نفسه وتحتمه سنن الوجود ويقتضيه القانون الطبيعى).

---

(١) ولا ريب أن عبارة «العشرة الطيبة» مناجاة موجهة منه إلى صديقه ورفيقه. فالسنهورى من كبار عشاق الحقيقة فى فن سيد درويش كما مر بنا. والعشرة الطيبة اسم «أوبريت» شهيرة لسيد درويش جارية على الألسن، وكم ناجى الصديق صديقه فى كتابه حياتى، قال أحمد أمين فيما قال عن رحلتهما أياما عشرة فى باريس سنة ١٩٣٢.

(وضع لى صديقى برنامجًا دقيقًا طويلًا رتبه بإمعان وبعد تفكير طويل ليرينى أهم ما فى باريس من جد ولهو. وعلوم وفنون وأبنية ضخمة وآثار رائعة. ويرينى المدينة والريف والعاصمة والضواحى وكان برنامجا شاقًا وصعبًا.. ولم يسمح لى أن أستريح ولو قليلا، كان ذلك فى عشرة أيام. وقد أتخمت خلال هذه الأيام العشرة بالمعلومات والمناظر والمعارض والأحداث حتى لكأنى أشاهد رواية شريطها عشرة أيام واحتجت إلى سنين بعد ذلك لأهضم ما أتخمت به..).

فلقد كان السنهورى يأخذ الأمور بقوة حتى فى الفسحة أو البحبحة فى معاهد باريس أو فى الريف الفرنسى.

مجلس الدولة

أكتوبر ١٩٤٦ - أبريل ١٩٥٤

السنوات الثمانية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) من القرن العشرين بمصر عدسة صغيرة تريك خمسين عامًا سبقت وأخرى ستجيء.. وتريك القضاء المصرى فى النصف الأول من القرن وهو يلقى السلَم إلى النصف الثانى منه، فى يد جيل فى صدارته رجل وضع نفسه وهو صبى بين عظمتين لسعد زغلول ولمصطفى كامل فلما بلغ شأوه كان - بحقه - رئيس مجلس الدولة، وتريك النصف الثانى وهو يمد يده إليه ليتلقى منه الأعنّة، وكان قاضيًا نُتج فى فقه الشريعة، ووُضع فى حجره القانون المدنى للوطن العربى ليوحده على القاعدة القانونية. وتلاقت آماله فى شعار سعد زغلول «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» معلنةً أن السلاح فى يد القادة ينحنى للوشاح على صدور القضاة، ولم يأبه بأن الثورات تأكل بنيها مثل ربة الخصب والنماء فى الأساطير (ساتيرن). ومن ثمة كان مجده والابتلاء الذى أصابه.

ولّى الملك إسماعيل صدقى سنة ١٩٤٦ رياسة الوزارة ليفاوض الإنجليز وأيده مجلس نواب ممن كانوا ألدّ خصومه، وأخفق، لكنه قدم لبلاده مجلسًا كانت ترتجيه من نيّف وسبعين عامًا هو مجلس الدولة.. وفيه قول عبد الرحمن الرافعى:

(من أعظم الإصلاحات القضائية بعد إنشاء المحاكم الوطنية وجاء مكملًا لصرح العدالة فى البلاد ومبينًا لحقوق الأفراد وحرياتهم).

فلقد ألغى قيدًا على القضاء فى لائحة ترتيب المحاكم تمنع التصدى للأمر الإدارى بالإلغاء وأنشأ نظامًا متكاملًا مختصًا بذلك، لم ير الآباء المؤسسون سنة ١٩٢٣ أن يضعوه لأن مصر لم تكن مُهيأة له. لكن إسماعيل صدقى - ولم يكن من أعضاء لجنة الدستور - رأى بناء على مُبادأة من وزيره للعدل كامل مرسى أن النظام الحزبى الذى أفلح الملك فى إفساده، صيّر مصر أحوج البلاد به، وكان الوزير عميدا للحقوق وافدا إلى الوزارة من محكمة النقض، فوزن أعضاءه إلا قليلين عند اختيارهم من مستشارى الاستئناف بموازين الذهب، وتولى بعد إنشاء المجلس رياسته وافتتح الملك داره فى فبراير ١٩٤٧.

وهكذا ولد مجلس الدولة المصرى عملاقًا تفوّق على السلطة التشريعية بامتيازه الفنى، وسبق القضاء المدنى باقتداره على رد المظالم وحماية الحريات وسيادة القانون، حتى إذا قامت الثورة

سنة ١٩٥٢ كان أقدر أجهزة الدولة على ملاحقتها وإصدار تشريعاتها، وكان السنهورى هنالك ومعه سليمان حافظ.

كان لمصر مجلس دولة سنة ١٨٧٩ عطل الإنجليز عمله، ولما خلص لمصر استقلالها فى التقنين والتنظيم القضائى بعد مؤتمر مونتريه أعد عبد الحميد بدوى[١] - رئيس هيئة قضايا الدولة - مشروع قانون لمجلس الدولة عام ١٩٣٩ تم آخر سنة ١٩٤١. لم تكن ترتاح له الأحزاب حتى قدمه لمجلس النواب[٢] نائب كان عضوًا سابقًا بهيئة قضايا الدولة[٢] باعتباره اقتراحًا منه وفى مستهل مذكرته الإيضاحية ما يعبر عن فلسفته أنه (إعلان عن تقدم الأمة وتمتعها بالحرية والتزامها بسيادة القانون).

ولما وليت وزارة إسماعيل صدقى أدخلت سليه تعديلات وصدرت مذكرتها الإيضاحية بأنه (إصلاح فى الإدارة) ليبسرُ قبوله لدى النواب الذين تتألف منهم الوزارات.

والسنهورى قد هيأته دراساته ووظائفه ليدير هذا الجهاز الضخم بقوة. فهو قد تلقى دبلوم القانون العام سنة ١٩٢٤ فأصاب طرفًا من العلوم الإدارية وأحكام مجلس الدولة الفرنسى ودرس قواعد العدالة الإنجليزية فى شئون العمال وظفر فيها بشهادة الدكتوراه سنة ١٩٢٥ وسبر أغوار الفقه العام الإسلامى سنوات طويلات أظفرته بشهادة الدكتوراه فى الشريعة عن الخلافة سنة ١٩٢٦ وهى قمة النظام الحكومى فى تاريخ الحكومة الإسلامية. وقد مارس الإدارة القضائية كوكيل للنيابة سنوات وتولى عمادة كليات الحقوق، وعمل عضوا فى هيئة قضايا الدولة وهو وزير مخضرم فى وزارة المعارف أكبر وزارات مصر وأحوجها إلى إصلاح حال الموظفين - تسبقه إلى مجلس الدولة ظلاماتهم وكان قد فتح لها الأبواب فبلغت الآلاف.

---

(١) يقول عنه الدكتور السنهورى فى تقديم مجلة مجلس الدولة «الدرة اللامعة فى جبين القانون والعقل القوى الشامل المحيط.. عرفته مصر وهو يمسك فيها زمام الإدارة والسياسة حقبة طويلة من عهودها الأخيرة فيحلق بها إلى مستوى رفيع يليق بأمة عريقة الحضارة.. ثم ما لبث أن فاضت جهوده الجبارة فتدفقت فى الميدان الدولى حيث يرفع الآن رأس مصر غاليا بين قضاة محكمة العدل الدولية..» وهو أول رؤساء هيئة قضايا الدولة فى عهدها الحديث.

ويقول عنه «وإذا كان صحيحًا أنه لم يشهد مولد مجلس الدولة فصحيح أيضا أن المجلس ليس إلا ولدًا أنجبه، إذا هو لم يشهد مولده فإن هذا لا ينتقص من أبوته لهذا الولد البار..».

(٢) هو الأستاذ محمود محمد محمود وفيه قول بدوى باشا فى العدد الأول من مجلة مجلس الدولة عن «تحول لجنة قضايا الحكومة إلى مجلس الدولة» - «ولعلنا كنا ننتظر طويلا لو لم يقيّض الله لمشروع ١٩٤١ فاضلًا من أفاضل النواب ممن صح إيمانهم بالمصلحة العامة ووُهب الشجاعة والقدرة على الدفاع عن رأيه. فتبنّاه وقدمه على أنه اقتراح من أحد أعضاء البرلمان. حينذاك رأت الحكومة من الأوْلى أن يكون الأمر بيدها..».

وكانت آخرة وظائفه رياسة ديوان المحاسبة حيث قدم تقريرًا عن انحرافات القصر الملكى وجرى من جرائها الاستجواب الشهير فى مجلس الشيوخ على لسان مصطفى مرعى وكان أكبر صدمة أصابت الملكية فى أيامها الأخيرة. وأبوه محمد محمود باشا رئيس الوزارة مرات وجده محمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة ووكيل الوفد المصرى برياسة سعد زغلول.

لكن تأهيله الأصيل لمنصبه ينبع من عزمه على تغليب القضاء على غيره من السلطات، وهى رغبة طالما رددها فى أوراقه الشخصية فى شبابه، وينبع من فقهه المدنى فى المقام الأول، وهو حاصل دراسات فى الطبيعة الإنسانية وممارساتها اليومية بين مواطنيه فى إطار تفرضه عليهم أنظمة إدارية بالية وعادات وأعراف ترخى العنان للانحرافات من حكومات أمّرها عليهم جيش العدو من عشرات السنين. على رأسها ملك يعمل لحساب الإنجليز وحساب نفسه، أشاعت فى طوائف منهم أخلاق المتهزمين من التدابر والتباغض.

ولما ظفرت مصر بالاستقلال سنة ١٩٢٢ لم تمض سنتان حتى تآمر الملك والإنجليز على الحكم الوطنى وتحول الجهاد الوطنى إلى مدافعة الملك عن الدستور ووقف مؤامراته لتفتيت وحدة الأمة لتستسلم له. ولم تستسلم الأمة وإنما استسلمت الإدارة.

وكانت – على الجملة – بقايا إدارة إنجليزية تركية مملوكية تنمّى فى الشعب نقائصه وتستصفى الخيرات لنفسها بخدمة جميع الأحزاب بإخلاص أو بغير إخلاص على مدى أعوام عشرين من ثورة ١٩١٩ وأصبح إصلاحها هما لكل ذى بصيرة.

وكان من بصيرة السنهورى أن يفطن إلى رأس الفساد فى النظام مذ هو شاب فى فرنسا ويكتب: (ليون فى ٥ مارس ١٩٢٣: إذا كان لابد من نظام ملكى يُتوارث فيه العرش فلا أقل من أن يكون من حق الأمة تربية ولى عهد عرشها.. تربية صحيحة يراعى فيها صالح الأمة قبل كل شىء).

فالحق أن الفساد الملكى بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) كان أس الفساد فى الحكم وأن إنشاء مجلس الدولة سنة ١٩٤٦ كان محاولة كبرى لإصلاح الحكومة وتقليم أظافر الملك وإدخال روح جديد فى جهاز الإدارة وكفّ غرب الأحزاب بخضوع الجميع لسيادة القانون وابتغاء المصلحة العامة للأمة. وهى مهمة ندب لها أنفسهم رجال معدودون فى مجلس الدولة الجديد على رأسهم كامل مرسى سنة ١٩٤٦. وسيخلفه السنهورى سنة ١٩٤٩.

ولقد تعلم السنهورى على رؤساء الحزب الذين عمل معهم أشياء: والأول مقتحم، والأخير مندفع، ولكن أهمها هو ما تعلمه على أستاذه كما قال وهو النقراشى، من العمل الدؤب لبلاده والتزام الشعارات التى أفصح عنها وهو يعرض قضية مصر على مجلس الأمن فى ١٩٤٧/٧/٣١ وفيما هو راجع أدراجه:

«إن المعاهدة بين مصر وإنجلترا مجرد شبح وإنها أثر من آثار القرصنة «وإن مصر فى خصومة سافرة مع إنجلترا» «وإنها ستقوّى جيشها وتعيد بناء نفسها».

وسيكون للسنهورى فى هذا البناء دوران: بصدور «القانون المدنى» فى العام التالى سنة

١٩٤٨ بعد معارك جديدة سيشار إلى بعضها فيا بعد، وبولاية رياسة مجلس الدولة ليتحمل تبعات «سيادة القانون» فيه ابتداء من العام التالى فى سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٤.

وما كان أنفذ تعبيره إلى أبواب السماء وقلوب مواطنيه بشكر الله لعيد ميلاده وشكره على أنه قضى يوم عيده فى خدمة بلاده.

نيويورك فى ١٢ أغسطس ١٩٤٧:

(بالأمس ختمت السنة الثانية والخمسين من عمرى واليوم أفتتح الثالثة والخمسين.. وأحمد الله على أنى فى هذا اليوم أتعاون مع زملائى فى وفد مصر لدى مجلس الأمن. نطالب بحقوق البلاد العادلة المقدسة. وفقنا الله إلى تحقيق مطالب الوطن).

مجلس الدولة من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩:

انتقلت شجون مصر إلى مجلس الدولة[١] من أول يوم. إذ هو بعبارة عامة «ديوان المظالم» فى جوار الحاكم وقد تعاقبت القرون فى انتظاره. ولما أنشئ تقاسم بحق النصف مع هيئة قضايا الدولة أعضاءها سنة ١٩٤٦ وانتقل منها إليه أعضاء قسمى الرأى والتشريع فيها وأنشئت فيه محكمة «القضاء الإدارى» لتختص بإلغاء قرارات الحكومة إذا تجاوزت سلطتها فبدأت بعشرة مستشارين من محكمة الاستئناف يرأسهم رئيس المجلس.

وعاونت هيئة قضايا الدولة المحكمة الجديدة معاونة صادقة فهى تمثل الحكومة فى كل قضية بالمحكمة. والقضايا تعلن إليها وتبلغ بها الحكومة وتقدم ما تراه دفاعًا صالحًا عنها.

وكان أول المعاونة تمكين المحكمة من أوراق القضايا فى الملف الحكومى بتمامه. كما نقلت إلى إدارات الحكومة اتجاهات المحكمة فى قضائها، وتدرجت فى إمداد «قسم القضاء الإدارى» فيها

---

(١) قدم كامل باشا لرئيس الوزارة صدقى باشا مشروع القانون الجديد وشاركه فى إعداده وتنفيذه المستشار محمد سامى مازن وكان رئيسا لأحد فروع هيئة قضايا الدولة فى «قسم القضايا الوطنية بالقاهرة» وهو الذى مثل الحكومة فى مناقشة القانون فى المجلسين التشريعيين. وكان المؤلف يعمل فى هذا القسم بعد انتقاله إلى هيئة القضايا بناء على بدل بينها وبين النيابة العامة سنة ١٩٤٠.

وكان المستشار محمد سامى مازن الركيزة الأساسية لقسم القضايا الوطنية من عهد رياسة يونس باشا صالح (١٩٤٠) ثم محمد رياض باشا (١٩٤٥) وله أبحاث مشهورة منها ما نشرته الحكومة فى كتاب اليوبيل الذهبى للمحاكم الوطنية. وله مؤلف فى الالتزامات - وهو طالب - وهو الذى أجرى القسمة بين مجلس الدولة وهيئة القضايا سنة ١٩٤٦ - وكنت حاضرًها - وحرص كامل باشا على تعيينه عضوًا بمحكمة القضاء الإدارى فى تشكيلها الأول. ثم رأس الدائرة الثالثة ثم اختاره حسين سرى باشا سنة ١٩٥٢ وزيرًا للمعارف. وللدائرة الثالثة برياسته حكم شهير لحماية كتابة المصحف الشريف. وقد نشأت صداقتنا فى المحكمة وهو الذى اقترح انتقالى إلى هيئة القضايا سنة ١٩٤٠.

وكانت الأحزاب التى تشكل مجلس النواب أحزاب أقلية فطنت إلى أن مجلس الدولة سيحد من إنطلاقها بإلغاء القرارات الإدارية فكانت تماطل فى بحث القانون حتى تسقط وزارة صدقى باشا وكان حريصًا على صدوره. بل قدم للملك مذكرة جاء فيها أن هذا القانون من مفاخر وزارته ومفاخر عهد الملك.

بالمترافعين المتمرسين باختصاصه[١] - واهتم ذلك القسم بمراجع القانون الإدارى الفرنسى وهى صدى لصوت مجلس الدولة الفرنسى المعروف باتجاهه المطلق لحماية الحقوق والحريات، ثم دعا القسم للتدريس لأعضائه علماء القانون الإدارى بفرنسا منهم (ريفرو وجليان وفالين) ممن كانوا يحاضرون فى جامعة القاهرة واستدعى مدرسين للغتين الفرنسية والإنجليزية، يدرسونها للأعضاء فى ناديهم.

ومن جراء المساعدة الفقهية والنزاهة فى عرض الآراء لتسديد القضاء الجديد وتوسيع اختصاصه بلغت رئيس الحكومة (النقراشى) شكاوى مجهولة التوقيع عن طريقة القسم فى الدفاع (ومنها قضية كانت مرفوعة ضد مجلس الوزراء وضد رئيسه) وكان رد مصطفى مرعى أن كل قضية عرضت بحرية ونزاهة فكر ترتب على عرضها كذلك، أن كسبتها الحكومة. وأرسل لرئيس الوزارة بعض المذكرات وشكره النقراشى على عمله فيها، وأجابه أنها من عمل غيره وقد أومأنا إلى ذلك فى الفصل السابق.

كان مجلس الدولة ملحقًا بوزارة العدل لكن رئيسه كان حريصًا على الفصل بين الحكومة وبين محكمة القضاء الإدارى، وبلغ المدى فى ذلك يوم دعا وزيرُ العدل، وكان رئيسًا سابقًا لهيئة قضايا الدولة، المستشارين الجدد بمحكمة القضاء الإدارى إلى حفلة شاى بفناء وزارة العدل وبدرت منه كلمة من معناها أن محكمة القضاء الإدارى مطالبة بأن تعرف خصائص نشاط الإدارة.. فطلع الأهرام فى اليوم التالى بملاحظة - من إملاء كامل باشا - ارتاع لها الوزير والرأى العام، كما عزف أعضاء المحكمة عن وزارة العدل. ولما تغير الوزير جاء بعده وزير حزبى بادل المجلس صدوده بمثله. وظل العزوف تامًّا حتى زار جماعة من محكمة القضاء الإدارى وزيرًا جديدًا للعدل ينبهونه على وجوب وجود دفاع قوى للحكومة يساعد المحكمة على إدراك الحقائق أينما تكون، فعرض الأستاذ/ أحمد مرسى بدر على مصطفى مرعى وهو مستشار بمحكمة النقض أن يلى رياسة هيئة قضايا الدولة على أن يرفع القانون مرتبه فوق مرتب النائب العام[٢]، فآثرها على منصبه فى محكمة النقض على ما شرحنا فى الفصل السابق.

وبولاية مصطفى مرعى هذه الوظيفة فى أبريل ١٩٤٨ صيرها عاملة ناصبة ليل نهار. وجمع فى يده خيوط النشاط الحكومى المعروض على مجلس الدولة وصار المحامى الأول للدولة. وارتفعت الهيئة درجات تظهر فى الفصل الخاص بهذا المحامى الضخم فى تاريخ مصر. ولما تركها بعد أشهر

---

(١) ترافع المؤلف فى قضايا هذا القسم منذ إنشائه وتولى رياسته عندما تولى الأستاذ مصطفى مرعى رياسة الهيئة فى أبريل سنة ١٩٤٨ وطبعت هيئة القضايا بعضًا من مذكراته، وجمعتها وأعادت طبعها فى الستينيات - فى جزئين ومن قضاياها ما أشير إليه فى هذا الكتاب.

(٢) عمل هيئة قضايا الدولة أمام القضاء الإدارى أشكل بعمل النيابة العامة أمام القضاء المدنى والجنائى. والرؤساء الثلاثة الأولون لمجلس الدولة كانوا أعضاء بهيئة قضايا الدولة. ومثلهم ثلاثة لاحقون كانوا من أعضائها.

ثمانيه (أبريل - ديسمبر١٩٤٨) كانت هذه الشهور أجدى على النظام القضائى المصرى من إصيحات سنوات ثمان. ولما أصبح وزير دولة فى وزارة إبراهيم عبدالهادى تبادرت إلى تعيين السنهورى وسليمان حافظ فى رياسة مجلس الدولة ووكالته.

وبهذا فرضت الكفايات القانونية نفسها على غَفَلات النظام الملكى، فسيتولى مصطفى مرعى اتهام الملك أمام مجلس الشيوخ ويقضى السنهورى ضده فى مجلس الدولة وسيتنازل عن العرش أمام سليمان حافظ ويقدم له قلمه ليوقع به، وكان إبراهيم عبدالهادى رئيس الديوان الملكى عندما تعيّن الأول ثم رئيسا للحكومة عند تعيين الأخيرين.

قضايا الأفراد:

سن مصطفى مرعى للجهاز الحكومى سنة احترام الأحكام من قريب أو بعيد. وسن لرئيس هيئة القضايا أن يترافع بنفسه لا بمستشاريه فى قضية لوزارة الصحة رفعها وكيل الوزارة طالبا إلغاء قرار ندب له، نظرتها الدائرة الأولى بالمجلس برياسة الرئيس، وهى قضية من مئات قضايا الموظفين أضافت إليها مرافعته قيمة فنية مثلما كان لاجتهاد المحكمة بمبدأ جديد لحماية الموظفين قيمته الفنية إذ حكمت لصالح الطاعن باعتبار ندبه نوعا من النقل غير جائز، لكن مصطفى مرعى أضاف قيمة أخرى من القيم العليا للدولة هى سيادة القانون وأحكام القضاء حين سألته الحكومة - بعد الحكم - عن جواز فصل الطاعن أو إحالته إلى التأديب من جراء ما ارتكبه من أعمال كانت سببًا للندب فأجاب: هذان جائزان لكنى لا أراهما بعد صدور حكم المحكمة احترامًا للأحكام[1]، فبقى الوكيل وعاد إلى وظيفته. وبقى مصطفى مرعى ساهرًا على علاقات مجلس الدولة بالوزارة طوال مدة عمله وسيبقى كذلك بعد أن ولى الوزارة، وبعد أن أقال نفسه منها. فخاصم الملك أعنف الخصام فى مجلس الشيوخ ذودًا عن الأمة، وخاصم نظامه فى قضية كبيرة بمجلس الدولة أوردنا دفاعه فيها فى الفصل السابق، ثم ألقى المحاضرات على القضاة والمحامين دفاعا عن سيادة القانون وإعلاء كلمة القضاء[2].

---

(١) هذا الاحترام للأحكام مبدأ وزارة العدل منذ نشأت من نيف ومائة عام عندما قدم الإنجليز سنة ١٨٨٣ سعد زغلول وزميلًا له بتهمة تأليف جمعية الانتقام لطرد الإنجليز وشكلت لجنة مختلطة برياسة قاضى بلجيكى وعضوية المسيو دى هلس وثلاثة مصريين وبرأت اللجنة المتهمين ولم تفرج عنهما الحكومة مدة ثلاثة أشهر وكتب محافظ القاهرة يطلب نفيهما إلى السودان ورفض وزير العدل (حسين فخرى باشا) بمذكرة عرضها على مجلس الوزراء محتجا بأن ذلك (يعد تحديا للقضاة الأجانب الذين جيء بهم لتنظيم القضاء فى البلد) وتأخر النفى وبقى السجينان فترة. ثم أفرج عنهما.

(٢) ومن أجل هذا: رأينا رئيسًا لاحقا لهيئة قضايا الدولة هو المستشار محمد عبـ: العزيز ملوخية - مد الله فى عمره - يصفق له مجلس الشعب بأحزابه مجتمعة وهو يشيد بما جاء فى تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة بجلسة ٢٣ يناير ١٩٨٩ [من أن قوة أى نظام سياسى تستند إلى مجموعة الضمانات القانونية والاقتصادية والدستورية التى يكفلها لكل المواطنين تأكيدًا لحرية الرأى والتعبير) ويضيف [إن القضاء هو الذى يراقب السلطة التنفيذية ولكن لا يجوز أن تراقب السلطة التنفيذية القضاء] ويطلب أن [يقتصر اختصاص محاكم أمن الدولة على الأمن السياسى].

اشتهر حرص مجلس الدولة على الحرية الشخصية بعد قضية وحّيد يسرى باشا (ابن سيف الله يسرى باشا وكان فى مقدمة أعوان ثروت باشا لاستصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وبه أعلن استقلال مصر وصار السلطان فؤاد ملكا).

ومن نزق الملك فاروق وأوهامه أمر بملاحقة سيارة وحّيد باشا إذ يخرج من داره بسيارات تسبق سيارته أو تلحقها. فشكا للوزارة فتنصلت فرفع الأمر إلى محكمة القضاء الإدارى. وأنكرت وزارة الداخلية هذه الملاحقة وبنت هيئة القضايا[1] على هذا الإنكار الوصف القانونى: أن الملاحقة لو صح حدوثها تكون «عملاً ماديًا» لاقرارًا إداريًا. ويكون منعه من اختصاص النائب العام.

وأدرك كامل باشا - وهو رئيس سابق لقضايا الخاصة الملكية - وجه الصدق فى الشكوى وأجّل الدعوى مرة بعد أخرى، وكان محامى المدعى الأستاذ مصطفى الشوربجى - وقد سلف علينا شأنه فى الدفاع عن الحرية وهو تلميذ بالحقوق وسعد زغلول وزير للمعارف - كان يعلن أن موكله أصبح فى حماية المحكمة، وفهم المسئولون فى الحكومة ما فى التأجيل وتكرار التأجيل إلى أجل قريب من إشارة ذات معنى.. وأخيرا جاء الأستاذ المحامى يقول إن الملاحقة زالت.

وذاع دفاع المجلس عن الحرية الشخصية فى كل وجه حتى ليرفع شاويش فى شرطة الإسكندرية قضية يطلب التعويض عن أمر أصدره إليه حكمدار الأسكندرية ونفذه بحلق شاربه الطويل فعوضته المحكمة بجنيهات كانت كافية لتقرير المبدأ.

ومن القضايا التى تكرر التأجيل فيها قضية الأستاذ / محمد كامل النحاس - من أسرة النحاس باشا - رفعها على مجلس الوزراء إذ أحاله إلى المعاش وعين بدلا منه صهر رئيس الوزراء نفسه. واقتصر دفاع الحكومة على التمسك بقضاء مستقر للمحاكم من أن على رافع الدعوى إثبات ما يدعيه من تعسف واستعرضت المحكمة فى مداولاتها «ملف الموظف» ولم يظهر لها «منه» مسوغ للفصل، وأجلت القضية أجلاً بعد أجل، وأخيرًا وجدت بقراءة جديدة طلبًا من المدعى بالإحالة إلى المعاش لضعف نظره مع ضم سنتين لخدمته، ورأته قد بقى بعد ذلك أكثر من سنتين فقضت برفض الدعوى. وهى القضية التى ترتب عليها تعيين الأستاذ مصطفى مرعى رئيسًا لهيئة قضايا الدولة.

* * *

على أن المحكمة اختارت أن تبدأ عملها بقضية من القضايا السياسية هى القضية رقم ٥

---

(١) ترافعتُ فى هذه القضية. واستعمال ضمير المتكلم فيما يرد. من بيانات يجعل لها قيمة شهادة العيان ويغنى عن بناء الفعل للمجهول فى أخبار حدثت أداء لوظيفة مما يسوغ الإخبار به.

للسنة الأولى. فهى قضية صحفية رفعها سكرتير حزب الوفد ضد صدقى باشا باعتباره وزيرًا للداخلية إذ اعترض على طلب إصدار الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين صحيفةً وطلب إلغاء هذا القرار الإدارى والتعويض عنه.. وفى هذه القضية دفعت الحكومة بعدم سريان القانون الخاص بمجلس الدولة على ما سبقه من وقائع. وصدر الحكم موضحا ذلك المبدأ ورفض الدعوى[1].

ومن قضايا السنة الأولى كذلك قضية شركة قناة السويس ٣٥٥ سنة ١ ق بطلب إلغاء قرار لجنة التوفيق لصالح عمال الشركة. وقد رأى دفاع الحكومة أن يعرض كيف يتداول مجلس الدولة الفرنسى نظر قضايا «الجهات ذات الاختصاص القضائى» ومهد لذلك الدفاع بانحياز الحكومة إلى العمال – ولم يكن ذلك مألوفًا – قال:

(العمال – قبل الأموال – عصب المشاريع فى الحضارة المعاصرة. والدولة فى حياطتها لشئونهم تهدف إلى تمكين أرباب الأعمال والعمال من النهوض بمشاريعهم فى آفاق صافية وظروف مواتية، وكلما صلح بال العمال ربا المال عند أصحاب الأعمال وتواصل النماء الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى وسلمت الأمة مما تعالجه أمم أخرى من زلازل النظام..) ورفضت دعوى الشركة..

أما السنة الثانية فمن قضاياها القضية ١٢٩ المرفوعة من السيدة / أنجى أفلاطون وكانت مدرسة بمدرسة الليسيه بطلب تعويض عن تأخير سفرها لحضور مهرجان الشباب فى «براج» بتشيكوسلوفاكيا ولما سافرت أخلّت بتعهدها للوزارة فحضرته. ودفعت الحكومة بحقها فى السيادة فى شئون الأمن، وهى تسوغ لها منعها ومن باب أولى تأخيرها، وقدّمت مستندا يفيد أن أمريكا صنعت مثل ذلك فى صدد عضو بمجلس النواب الأمريكى.. ورفضت الدعوى.

ومن قضايا السنة الثانية أيضا قضية ورثة عمدة ادعوا حقًا فى الاستمرار فى دعواه ولم يكن أحد منهم يصلح للترشيح واهتمت الحكومة بتحديد الصفة والمصلحة للمدعين ورفضت الدعوى..

ومن قضايا ذلك العام قضية بطلب إلغاء مصادرة كتاب طعن مؤلفه فى قراءات القرآن ورسم المصحف استنادًا إلى كفالة الدستور (حرية الرأى) ورفضت الدعوى..

ومنها القضية ٣٢٠ سنة ٢ ق عن تفسير معاهدة فرساى استفتحت فيها الحكومة بقول غير مألوف فى ذلك العهد، (وقعت وقائع هذه القضية فى فاتحة القرن الحالى وما تزال آمال صاحبها تترامى فى منتصفه. كانت الحرب التى يشكوها صراعًا بين عدوين جعلا مصر ميدان معاركها ! ودّ أحدهما لو تدفع مصر التعويض عند الاعتداء عليها !! فلما أذن لمصر أن يكون لها قضاء إدارى لاح له قبس من الأمل فى القضاء الجديد فلجأ إليه مخالفًا كل أوضاعه). ورفضت الدعوى.

---

(١) المذكرات المشار إليها فى هامش سابق تحوى فى أول الجزء الأول مذكرة الحكومة فى هذه القضية.

ومن القضايا قضية رفعت بالطعن فى قرار رئيس مجلس الشيوخ فى صدد «علاوة» بذلت فيها جهدًا كبيرًا فى الدفاع عن مبدأ الفصل بين السلطات وكف محكمة القضاء الإدارى عن التصدى لقرار فى علاقة المجلس بموظفيه.. وصدر الحكم باختصاص المحكمة لصالح الموظف.

(ومذكرات الحكومة فى القضايا السبعة السابقة واردة فى مجموعة المذكرات المشار إليها من قبل).

قضايا الموظفين:

انتزعت الأمة دستورها انتزاعًا من الملك فكان يعطله أو يستبدل غيره به حسبما يأذن له الإنجليز. وبعد أن أرغمته الأمة على إعادته كان ابنه أسوأ منه: قسم الأغلبية الشعبية أفراقًا يغلِّب واحدا منها على آخر فأصبحت مدة الحكم الشعبى الحقيقى (أقلية ضئيلة) بين مدد الحكم البرلمانى. فلا تكاد حكومة تنصف الموظفين حتى تقال من مناصبها. ودانت أداة الحكم للملك وداهنته من الخوف والعجز والطمع، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ظهر عجزها عن الوفاء بحاجات الأمة فى العصر الحديث.

وبدا لمجلس الدولة من فور إنشائه أن إنصاف الموظفين همه الكبير، سواء فى المحكمة الإدارية أو فى قسمى الفتوى والتشريع. فأخذت القضايا الخاصة بهم فى التكاثر. وظهر الإحباط أو اليأس الذى تعانيه أجهزة الحكم لانعدام القدوة الصالحة واستقلال الرأى منهم، وتعلق نيلهم حقوقهم برضاء الرؤساء، وجهل هؤلاء بلوائح الموظفين، واحتفاظ قلة ضئيلة فيهم بمفاتح الطلسمات فى اللوائح والتعليمات. لإيتاء أصحاب الحقوق حقوقهم. فلم يكن للمجلس معدًى عن اقتحام العقبات ليبلغ بإنصاف الموظفين غرضه.

وللوهلة الأولى ظهر فهم قضائى جديد لهذه القوانين لحمته الرحمة وسداه فقه أبدأ فيه رجال المحاماة وأعادوا. وبدأت أقضية المحكمة وفتاوى المجلس تأخذ سبيلها إلى قوانين جديدة للموظفين وتأديبهم وإلى تآليف قانونية فى حقوق الموظفين وإلى قضايا فردية أو جماعية للدفاع عن هذه الحقوق أمام مجلس الدولة. حتى ازدادت أرقام قضاياهم فى المجلس زيادة كثيرة عن قضايا العمال أمام المحاكم العادية.

وتأمين الموظفين كما نصت مذكرة القانون [يقتضى شمولهم بالحماية فى كل الصور والمناسبات التى يقعون فيها تحت سلطان الحكومة].

وفى حين كان للعمال نقابات تدافع عن حقوقهم ومكن لهم سعد زغلول فى وزارته سنة ١٩٢٤ بإصلاح فى لجان التوفيق والتحكيم فى نزاعات العمال وأرباب الأعمال، وكان للمحامين

نقابة أعد قانونها وهو وزير للعدل سنة ١٩١٢، لم يكن للموظفين - ومنذ منتصف القرن فقط - إلا مجلس الدولة.

وما يزال أداء الموظفين فى أواخر القرن أضعف حلقات النظام الإدارى بمصر.

ومن النماذج التى أسلفناها يظهر انتصار المجلس للموظفين ويتجلى منه المعنى الكبير للمقولة التى كانت تتردد على الأفواه عند إعداد قانون مجلس الدولة وهى أن إنشاءه كان إصلاحا دستوريا، فهو فى قضية العلاوة التى حرمها مجلس الشيوخ موظفيه كان يقتحم عقبة الفصل بين السلطات بقوة، وفى قضية النقل النوعى كان يمد جناحه بعين باصرة إلى كل ما يتعلق بالموظفين، وفى قضية اللواء م.ع.س أصيب الملك بما يشبه اللوثة من جراء إلغاء الأمر الملكى بإحالة لواء إلى المعاش وإعادته إلى الجيش، والملك قائده الأعلى، يريد ليتخفف من هموم الضباط بعد حرب فلسطين سنة ١٩٤٨. وهى هموم فجرتها الثورة سنة ١٩٥٢ ثم عالجت الاختصاص بشئون الضباط فى قانون خاص بالجيش شاركت هيئة قضايا الدولة فى إعداده.

قضية مجلس الدولة:

على أن القضية الكبرى فى ذلك العهد، كانت قضية المجلس نفسه- وهى قضية للأمة - مع حكومة أقلية ذات أغلبية فى مجلس النواب فرض عليها صدقى باشا إنشاء مجلس الدولة وكانت تتحين الفرصة لانتقاص شأنه، وكان الدفاع فيها من كامل مرسى خالدا فى تاريخ القضاء، أخذت به حكومة الثورة فى قانون ٥٥ لسنة ١٩٥٥. ويظهر لنا ذلك من تقرير الرئيس كامل مرسى عن أعمال المجلس فى عامه الثانى (سبتمبر ١٩٤٧ - سبتمبر ١٩٤٨) تنفيذًا لنص المادة ١٨ فى قانونه، وهو آخر تقرير قدمه رئيسه الأول، وهذه القضية تعرضها الصفحات من ٢٢ إلى ٢٥ من التقرير تحت عنوان تعديل قانون المجلس ومما جاء فيها:

(ذكرت فى تقريرى عن أعمال المجلس فى عامه الأول أن ثمة أمورا كشف عنها العمل يقتضى تنفيذها تعديل القانون...

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن القانون الحالى لا يشتمل على نص يجعل محكمة القضاء الإدارى صاحبة الولاية العامة فى المنازعات الإدارية كافة كما هى الحال فى جميع التشريعات الخاصة بمجلس الدولة فى البلاد الأخرى.

وتحقيقًا لأوجه الإصلاح المتقدمة اقترحت الجمعية العمومية لمجلس الدولة فى مشروع أرسلته إلى وزير العدل فى ٢١ من مايو ١٩٤٧، النص على أن يكون لمحكمة القضاء الإدارى الولاية العامة فى جميع المنازعات الإدارية وكذلك..

هذه التعديلات التى اقترحها المجلس إنما كان الباعث عليها شمول اختصاصه منازعات لم تتناولها النصوص الحالية فيكون ذلك أكفلَ فى صياغة الحقوق وأمكنَ فى تأدية رسالته، ولكن الحكومة فى التعديل الذى اقترحته وتقدمت به إلى البرلمان عالجت الأمر على نحو يمس استقلال المجلس، فلم تقر الحكومة اقتراح جعْل محكمة القضاء الإدارى صاحبة الولاية العامة فى المنازعات الإدارية كما هى الحال فى جميع التشريعات المماثلة قديمها وحديثها (الفرنسى والبلجيكى واليونانى والسورى) بل كما هو الحال فى التشريع الذى وضعه الشارع المصرى لمجلس الدولة منذ نيِّف وستين عامًا بالأمر الصادر فى ٢٣ أبريل ١٨٧٩.

ولم يقتصر مشروع الحكومة على عدم إقرار هذا النص...

ثم لم يقف مشروع الحكومة عند الحد من اختصاص المجلس على هذا النحو فى بعض المنازعات الإدارية بل إنه تناول تشكيل المجلس وطريقة تعيين مستشاريه بما فيه «هدمٌ لاستقلاله وإنقاصٌ من ضمانات المتقاضين لديه». فلم يستلزم المشروع موافقة الجمعية العمومية على تعيين المستشارين كما هو الأمر فى التشريع الحالى بل اكتفى بأخذ رأيها بالنسبة إلى رئيس المجلس ووكيله ومستشارى الرأى والتشريع واستنبط طريقة تنتهى آخر الأمر بإعلاء كلمة السلطة التنفيذية إذا ما اختلفت مع الجمعية العمومية للمجلس فى شأن من يعينون بمحكمة القضاء الإدارى. وليس أمسّ باستقلال المجلس من أن يرى أعضاء يدخلون فى جمعيته العمومية دون موافقتها ومن أن يرى رئيسًا أو وكيلاً له مفروضًا عليه...).

واستطرد التقرير فى بيان دواعى استقلال المجلس بتعيين الرئيس والوكيل والمستشارين وإلحاقهم بالأقسام من «دفع كل مظنّة»..

وأضاف (وإذا كان كل ما تقدم صحيحًا بالنسبة إلى الرئيس والوكيل ومستشارى المحكمة.. فهو قائم بالنسبة لمستشارى الرأى.. ولكن مشروع الحكومة جعل تعيين الرئيس والوكيل ومستشارى الرأى والتشريع بعد أخذ رأى الجمعية العمومية للمجلس فيمن يرشحهم الوزير لهذا التعيين وأما بالنسبة لمستشارى المحكمة فقد جعل التعيين عن طريق ترشيح الوزير ضعف المناصب الخالية لتختار الجمعية العمومية من بينهم، فإذا لم يقع اختيارها على أحد المرشحين عرض الأمر على مجلس الوزراء ليعين من يرى تعيينه من بين المرشحين، ولم تكشف المذكرة الإيضاحية للمشروع المقدم من الحكومة عن علة هذا التعديل.

ولا وجه للتحدى بالمسئولية الوزارية فى هذا المقام لأنه من المعلوم أن هذه المسئولية إنما تكون فى حدود القوانين، فحينما يجعل القانون لحكمة خاصة زمام التعيين فى يد هيئة غير الوزير فإنه لا يكون مسئولاً عن هذا التعيين الذى قطعت فيه هذه الهيئة ما دام المرجع فى الأمر إلى

حكم القانون وهو من وضع البرلمان الذى يسأل الوزير أمامه..)[1]. واستطرد التقرير يهاجم الحكومة فيما تسامع به الجميع. قال:

(ولعله من المناسب أن أتعرض لما قد يراه بعض الباحثين أن من الخير بقاء مجلس الدولة شاملاً لمحكمة القضاء الإدارى وقسمى الرأى والتشريع أو من الأولى قصْره على محكمة القضاء الإدارى وضم قسم الرأى والتشريع لإدارة قضايا الحكومة...) . فأدحض فى جواب هذا السؤال فكرة قصْره بما قررته اللجنة التشريعية بمجلس النواب ذاته عند وضع التشريع، وبمصلحة القسمين ومحكمة القضاء الإدارى وهيئة قضايا الدولة، وأضاف فى جوابه جوابًا عن سؤال آخر وضعه ببيان أن أقسام هيئة القضايا كانت منذ ١٩٤٣ تابعة لمجلس الوزراء، لا لوزارة العدل.

وكل ما جاء فى ذلك التقرير ستقبله حكومة الثورة وتحدث بقبوله إصلاحًا فى نظام مجلس الدولة وتضيف إليه إنشاء محكمة إدارية عليا كمحكمة النقض - ونظاما للمفوضين تمكينا لاستقلاله. بل إن الدولة ستضيف تقديرًا لعمل كامل مرسى باشا بتعيينه - وهو فى المعاش - رئيسا لجامعة القاهرة.

---

(١) فى المدة من أبريل إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كان مصطفى مرعى رئيسا لهيئة قضايا الدولة. وطُلب إليه بحث فكرة إضافة اختصاص محكمة القضاء الإدارى إلى دائرة فى محكمة النقض فكلف اثنين من مساعديه بحث الفكرة (الضم أو عدمه) دون أن يعرف أحدهما ما كلف به الآخر. وأبديت رأيى بمذكرة قدمتها على الأسس التالية:

١- أن إنشاء مجلس الدولة كان إصلاحا دستوريا وليس الرجوع فيه إلا نزعا لمكاسب الأمة.

٢- أن حاجة محكمة القضاء الإدارى للبقاء فى قمة قسمىّ الرأى والتشريع مؤكدة، (أ) ففيهما يتربى رجالها فى المدرسة العملية للقانون الإدارى، (ب) مصلحة محكمة النقض أكثر تأكيدًا من القضاء الإدارى. فقضاياه فى ازدياد وستفوق عدد قضايا النقض، (جـ) ومن الحفاظ على استقلالها هى أن تبقى بعيدة عن النشاط اليومى للإدارة. وحدثته عن مذكرة باقتراح قدمته لصبرى أبو علم وهو وزير للعدل سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ بإنشاء دائرة فى محكمة مصر للقضاء الإدارى قدمتها يوم ذلك لأنى لم أكن أعرف حاجة القضائين المدنى والإدارى لاستقلال كل منهما عن الآخر ولم تكن مصر ظفرت بمجلس الدولة. واقتنع تمام الإقتناع، ولا شك فى أنه أقنع الحكومة به. فقد وئدت هذه الفكرة إلى الأبد.

وكانت صلته الشخصية بكامل مرسى طول مدة عمل كل منهما فى الحكومة وثيقة حتى ليتبادلان الأعضاء بين الهيئتين لخدمة هؤلاء الأعضاء! وتقدير مصطفى مرعى لمجلس الدولة يبرز فى مسارعة الحكومة - ومصطفى وزير دولة - بتعيين السنهورى رئيسًا للمجلس خلفًا لكامل مرسى.

وزادت العلاقة الجديدة بالمجلس وثاقة بتعيين سليمان حافظ. وصلة مصطفى مرعي بسليمان حافظ أقرب إلى أن تكون عائلية، وهى يومية، ناهيك عن مبادىء الحزب الوطنى قديمه وجديده، ولا يحسب عارفوهما أن أحدهما يكتم سرا - ولو شخصيا - عن الآخر.

السنهورى فى مجلس الدولة

ركبت حكومة إبراهيم عبد الهادى ومجلس النواب رأسيهما ونشر القانون الذى حذرها منه كامل باشا فى ٣ فبراير ١٩٤٩.

وفى أول مارس سنة ١٩٤٩ دوّن الدكتور السنهورى فى أوراقه الشخصية (اليوم حلفت اليمين لتوليق منصب رئيس مجلس الدولة. اللهم تولنى بهداك وتوفيقك فى هذا العمل الجديد).

وهذا أول وآخر تدوين منه لتاريخ استلامه وظيفةً تولاها.

وإيثاره لها على منصبه كوزير للمعارف دليل على أنها كانت منتهى آماله، ولقد كان بها حفيا، إذ ترك الوزارات التى يُقتل رؤساؤها (أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ وبعده النقراشى سنة ١٩٤٨ وسوف يُشرع فى قتل الثالث إبراهيم عبد الهادى بعد أشهر سنة ١٩٤٩).

وخواطره عن الامتياز وعن المؤهلات وعن المجد والإيمان والصحة والسعادة تفصح عن ذلك.

قال فى المذكرة التالية لمذكرة حلف اليمين:

(القاهرة فى ٨ أبريل ١٩٤٩: يبدو أن الأنانية المغروسة فى الطبيعة البشرية هى التى تفسر الظواهر النفسية الآتية:

أولاً: لا يكاد يعترف الناس للرجل الممتاز بصفاته الممتازة إلا إذا اطلعوا على مواطن النقص فيه..

ثانيًا: لايعترف المتنافسون للرجل الممتاز بامتيازه حتى يزول هذا الامتياز أويضعف..

ثالثًا: الناس أسرع للاعتراف بمزايا الميت عن الحى...)

وقال فى المذكرة التالية فى ١٢ أغسطس (.. تنقضى الأيام سراعًا ولا تنقضى الآمال وهأنذا أنتقل من «أمل تحقق» إلى أمل أدعو الله أن يتحقق...)

وخالجته ذكريات المجد فأفضى إلى المذكرة التالية بشعوره عن إنجازاته فى بيتين من الشعر بالأسكندرية فى أغسطس:

(إنى ختمت بذلك «القانو ن» عهدًا قد مضى وبدأت عهدا

وأقمـــت لــلـوطـن الــعــز يز مفاخـرا وبنيت مجـدًا[١]

وأفضى إلى المذكرة التالية بشعر فى الإيمان بالله وفى التالية لها ذكر منحافرنسا وسام (اللجيون دونير) له لتنظيمه، إذ كان وزيرا، تعليمَ اللغة الفرنسية بالمدارس. وأضاف (ويعلم الله إنى لم أعنِ بتعليم هذه اللغة إلا أن التلاميذ المصريين فى حاجة إليها. ولو أن وساما مصريا مُنح لى لقاء هذه الخدمة الوطنية لاستحسنت ذلك، فالحمد لله الذى أراد ألا أمنح وسامًا أجنبيًّا إلا بسبب خدمة وطنية).

وفى ١٩ ديسمبر أخذ يسبح فى البحار العالية فى السياسة العربية فدون لنا قراءة ملهَمَةً لصفحة الجامعة العربية (فهى إما أن تنكص إلى الوراء فتنحلّ الجامعة وإما أن تتحول الجامعة إلى دولة اتحادية ثم إلى دولة متحدة).

ولقد كان من حقه على تاريخ القانون وعلى الوطن أن ينظم الشعر فى انتهاء عهد وإبتداء عهد، لينظم من هذه المفاخر ومن الوظيفة الجديدة عقدًا هى فيه واسطة العقد، وأن يسجل على ورقة من أوراقها بيان زمان ميلاده ومكانه، وأبويه وبواكير دراساته لتبدأ منها دراسة تاريخ حياته.. هناك بلغ ذروة البلاغة فبدأ بسورة الضحى. وأضاف «وهأنذا أحدث بنعمة ربى».

* * *

أقبل الرئيس الجديد لمجلس الدولة على العمل بجهد فتى فى العشرين من العمر: فهو رئيس الدائرة الأولى حيث تُنظر طعون الأفراد بطلب إلغاء القرارات الإدارية يوم الثلاثاء، ولرئيس المجلس اختصاص القاضى المستعجل فى الأمور التى يُخشى فوات الوقت فيها، وقد تكاثرت. وفى كل أسبوع تعرض عليه أهم مسائل قسم التشريع يوم الأحد، وهو رئيس الجمعية العمومية لعشرات المستشارين وإليها تتناهى كبرى مشكلات أقسام الفتوى لكل الهيئات الحكومية والوزارات ومن رؤساء الدوائر أو الأقسام زملاء يسبقه بعضهم فى السن أو فى القضاء أو الخبرة بالنزاعات الإدارية، فلم ينقضِ العام حتى لحق بهم ليفوقهم من بعدُ كرئيس لا يعرف الكلل، والحوافظ تذهب إلى داره وتجىء منها، ومن العجيب أن الجزء الأول من كتابه «الوسيط» قد ظهر فى هذه الفترة.

وكانت الأجواء مشحونة برائحة القتل الذى ينتاب الزعماء من أحمد ماهر إلى النقراشى إلى قتل رئيس محكمة الجنايات الخازندار بك وبعد ولاية إبراهيم عبد الهادى للحكم بستة أسابيع

---

(١) وأى مجد كتوحيد الأمة العربية على قانون من مصادره الشريعة الإسلامية تتعامل بمقتضاه شعوبها فى حياتها اليومية فتصُوغ وحدتها صياغة ذاتية، إلا أن يكون ذلك المجد تربى لله والوطن. روى زميله محمد مصطفى القللى أن الحكومة عرضت عليه [وقتئذ مبلغا ضخما لقاء الجهد المضنى الذى بذله... وألح عليه وزير العدل إلحاحا شديدا فرفض بكل إباء. وأنا أعلم فى يقين مدى حاجته وقتئذ... والله عونه ورازقه فهاهو عبد الرزاق كما كان دائما..]

قُتل الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين وارتعدت فرائص الحكام من معقّبات الانتقام، وأجاب الإخوان بالشروع فى قتل إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء نفسه فى مايو. وقد شرع واحد منهم قبل ذلك فى حريق محكمة القاهرة وحكم عليه فى مارس. ثم استقال إبراهيم عبد الهادى وجاء الملك بوزارة ائتلافية لإجراء انتخابات فكانت هدنة على دخن.

كان سليمان حافظ وكيلاً لوزارة العدل[1] فعُين وكيلاً للمجلس ورئيسًا لأقسام الفتوى والتشريع. واجتمع الصديقان على سياسة واحدة يعاونهما رجال كبراء من مشيخة القضاء: السيد على السيد ومحمد عفت وبدوى حمودة وسامى مازن ومحمد على راتب ووحيد رأفت، وكلهم ولى رياسة المجلس أو الوزارةَ أو هما معًا، إلا وحيد رأفت إذ انتقل إلى عمل خارج المجلس وكذلك عبد المنعم رياض وحلمى بهجت بدوى فارقا المجلس مبكريْن: الأول بالوفاة والثانى إلى عمل آخر. أما طاهر محمد باشا فبلغ سنّ المعاش فى رياسة كامل باشا.

وتبارت دوائر القضاء الإدارى وأقسام الفتوى والتشريع بروح جديدة ينفثها سليمان حافظ فى أقسامه حيث كثرة الأعضاء والسنهورى معه[1]. والأول يكره الأحزاب جميعا إلا الحزب الوطنى القديم والجديد - والثانى خلع رداء السعديين منذ ولى رياسة المجلس، لكنه لم ينخلع مما سطره منذ ربع قرن بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٢٣ فى مذكراته فى ليون:

(وددت لو خدمت الضاد فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريَيْن وبعد وضع الضمانات الكافية للقضاء ونزاهته)[2].

---

(١) فى إبان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) كان سليمان حافظ ومصطفى مرعى مستشارين بمحكمة النقض هما أكثر رجال القضاء اهتمامًا بمصاير مصر بعد انتهاء الحرب وكانت كراهة سليمان حافظ للملك والأحزاب - إلا الحزب الوطنى - معروفة لكثيرين وإن كان يتقن الصمت ويجيد الكلام. وله أثر فى لجان القانون المدنى وفى مواده وله ولمصطفى مرعى معًا صلات دائمة بالفريق عزيز المصرى يزورانه فى داره بعين شمس فى سنوات الحرب وكان يعُدهما (بقية الناس). جاء فى بحثنا الخاص بالأستاذ مصطفى مرعى سنة ١٩٧٥ الإشادة بسعيه وسليمان حافظ وهما مستشاران لدى الحكام العسكريين للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحى رضوان والمرحوم يوسف حلمى وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد. وكان فتحى رضوان كثير التردد على عزيز المصرى وسترى سليمان حافظ فى سنة ١٩٥٢ يتولى بنفسه التمهيد للإفراج عن فتحى رضوان من اعتقال جديد.

(٢) أخذ السنهورى ألواح القانون الإدارى بقوة وهاج شجونه - لأول وهلة، عشقُ الفرض من مجلس الدولة - كما أعلن أحمد أمين قيمة «عشق الفرض» فى استقباله وكما قد طالما تمناه السنهورى فى شبابه فأنشد فى روْعتِه فى أول تقرير منه عن المجلس (٤٨ - ١٩٤٩) قولاً من الشعر المنثور.

(إن مجلس الدولة له رسالة جليلة سامية. فهو يقف إلى جانب الإدارة المصرية يعاونها فيما تحمل من تبعات وأعباء. ولأول مرة فى تاريخ مصر الحديث يقوم مجلس الدولة ويصبح حقيقة واقعة بل لعله أن يكون حقيقة رائعة - روعته أن الإدارة المصرية أعلنت بقيامه أنها تقف إلى جانب الحق والقانون لا تظلم ولا تعسف.. وأن صدرها يتسع للشاكى يناقشها الحساب فتنصفه أو تنتصف منه؛ وروعته أن الأفراد والجماعات يرون فيه غوثا للملهوف وملاذا للعائذ وموئلا للحريات).

ولا ريب فى أن لإسماعيل صدقى وكامل مرسى والمستشار محمد سامى مازن من هذا الشعر المنثور نصيبا.

وسوف نقرأ له بعد أسابيع من اصطدامه بحكومة تؤيدها الأمة بأغلبيتها الساحقة همسه إلى نفسه (القاهرة فى ١٩٥٠/٣/٢٣: نظام الحكم فى مصر فى أشد الحاجة إلى الإصلاح والاستقرار. ويبدو لى أنه يصعب إصلاح السلطة التشريعية أو إصلاح السلطة التنفيذية، على أهمية هاتين السلطتين. فيجب إذن البدء بإصلاح السلطة القضائية. ويكون الإصلاح فى النظم بحيث تكفل استقلال هذه السلطة استقلالاً تامًا وبحيث تستطيع السلطة أن تقوم بوظيفتها بما ينبغى من النزاهة والحيدة ثم يكون هذا الإصلاح فى رجال القضاء أنفسهم..).

* * *

والقارئ يلاحظ أنه مدرك للصعوبات، وأنه يحصر تفكيره فى القضاء وحده، ولا ريب كان ما همس به إلى نفسه راجعًا إلى الخلاف الذى اشتعل فجأة بينه شخصيًا وبين الحكومة.

ففى يناير من العام الجديد حدث تغيير فى الدولة كبير. عبرنا عنه فى فاتحة سنة ١٩٥٣ بما يلى[1]:

(كانت صيحات الشعب فى التماس الإصلاح كهزيم الرعد أو أشد... وكان الملك يعالن الشعب جهرة بأنه يريد أن تتوازن «الأحزاب» فى مجلس النواب. وفهم الشعب قصده وهو إضعاف القوة البرلمانية، فرد عليه كيده، وأحرز الوفد - حزب الكثرة الشعبية - أغلبية ساحقة مكنته من ولاية الحكم وحده. وكان يوم ٣ يناير ١٩٥٠ يوم «ثورة شرعية» فى صناديق الانتخاب..

ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات، أنها حركة شعبية كبرى ذات إتجاه كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد..

ثم شرع البرلمان القوانين الجديدة التى وعدت بها الحكومة...

لكنه وهو وليد الثورة الدستورية - والوزارة وليدته - رضى أن يكون من الوزارة بمثابة وليدها. فلم يقدر أن يكون قائدًا لها لتبلغ بالثورة غرضها، فتكف غرب الملك. فدار النظام الحكومى حول ذاته مرة أخرى لمداراة ملك تمادى فبطر ولم يفطن لخطر..).

* * *

وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ كررت حكومة الوفد مواقفها سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٢ مع السنهورى مرة أخرى قبل أن يمضى على تأليفها أسابيع ثلاثة فناجزته حيث كان. وفاتها أنه كان فى ذلك

(١) كتاب من أجل مصر - البطل أحمد عصمت ص ٦٧ - ٦٩ الطبعة الثانية.

اليوم فى أمنع مكان، غير قابل للعزل، فطلبت إليه أن يعتزل منصبه إلى غيره بدعوى أنه كان وزيرًا حزبيًا، وحقيقة الأمر لا تستقى إلا من مصادره: السنهورى ومجلس الدولة وجمعيته العمومية رواها تقرير من السنهورى عن أعمال مجلس الدولة فى عامه الرابع تحت عنوان (د - حادث جلل فى تاريخ مجلس الدولة) جاء فيه ما يلى:

(والآن أنتقل إلى حادث وقع فى مجلس الدولة فى عامه الرابع، ولعله أخطر حادث وقع للمجلس منذ إنشائه إلى اليوم، فقد اعتدى على المجلس فى استقلاله وكرامته، ولما كان هذا الحادث الخطير وقع على المجلس فى شخصى فسأسرد الحوادث سردا موضوعيًا، وأذكرها كما وقعت حتى يكون هذا التقرير سجلًا أمينًا لما يقع فى المجلس من حوادث وما يلم به من أحداث.

فى يوم الخميس ٢٦ من شهر يناير سنة ١٩٥٠ كنت على موعد مع وزير المالية السابق[1] لأتحدث معه فى شئون ميزانية المجلس، بناء على طلب وزير العدل. فلما انتهيت من الحديث فى الميزانية قال وزير المالية إنه يريد التحدث إلىّ فى موضوع دقيق يتعلق برياسة مجلس الدولة، فتولانى شىء من الدهشة، ولكنه أسرع إلى القول إنه يتكلم باسم الحكومة، وقد اختاره زملاؤه الوزراء لمخاطبتى فى هذا الشأن، وذكر أننى كنت منتميًا إلى حزب سياسى وفى رأى الحكومة أنه لا يجوز لوزير مُنتمٍ إلى حزب سياسى أن يتولى منصبًا قضائيًا، فزادت دهشتى إذ لم أكن من جهتى أتوقع أن يتحدث إلىّ وزير المالية فى شىء مِن ذلك.. فأجبت الوزير أننى لا أرى ما يمنع من أن وزيرًا سابقًا يعين رئيسًا لمجلس الدولة حتى لو كان هذا الوزير قد انتمى إلى أحد الأحزاب السياسية وقت أن كان وزيرًا.. وما دمت قد استقلت من الحزب الذى انتمى إليه وقطعت صلتى بجميع الأحزاب السياسية منذ توليت القضاء، فلا يجوز أن يقوم أى اعتراض على شغلى لمنصبى الحالى.

- فقال الوزير: ولكنك اشتركت فى انتخاب رئيس هيئة حزبية ومرسوم تعيينك فى طريقه إلى القصر.

- فأجبت: وهل كان المرسوم قد صدر وقت أن فعلت ذلك؟ ألم أكن وقتئذ عضوًا فى هذه الهيئة وكان من واجبى أن أشترك فى انتخاب رئيسها؟ ثم بعد أن صدر المرسوم، أوقع منى - وقد حلفت اليمين - تصرف قضائى يدل على أننى رجل حزبى؟.

- فأجاب الوزير: فيما أعلم لم يصدر منك تصرف حزبى.

---

(١) كان الأستاذ الدكتور محمد زكى عبدالمتعال أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة القاهرة وقد عينه الوفد وزيرًا مع زميله بالجامعة الدكتور حامد زكى أستاذ القانون الدولى الخاص ولم يكونا عضوين فى الوفد ولا فى مجلس النواب أو الشيوخ.

- قلت: وفيا لا تعلم تستطيع أن تسأل.

- ثم قال الوزير كلاماً فهمت منه أن رفعة رئيس الديوان الملكى إذ ذاك - حسين سرى باشا - وافق الحكومة على رأيها هذا.

- فأجبت أنه يدهشنى أن يكون رفعة حسين باشا سرى من هذا الرأى وقد زرته عندما تولى رياسة الوزارة أخيرا[١] فرحب بى ترحيبًا بالغاً، وقال إنه يعرف أنى لست برجل حزبى..

- وانتهى الوزير إلى أن يقول: إذا شئت فاختر منصبا آخر.

- فقلت: وأى منصب آخر تريدنى على أن أختاره. ألم أكن وزيرًا وفضلت مع ذلك رياسة مجلس الدولة على منصب الوزير.

ثم قلت إن الحكومة إذ تتقدم إلىّ أن أتنحى عن منصبى بدعوى الحزبية هى التى تتصرف تصرفًا حزبيًّا معيبًا، وإن واجبى هو أن أدفع اعتداءها على كرامة المجلس وعلى استقلال القضاء وسأبقى فى منصبى لأقوم بهذا الواجب.. وإن بينى وبينكم دستور البلاد وقانون مجلس الدولة. ثم سلمت وانصرفت.

وأعقب ذلك أن صدرت جرائد الحكومة فى الأيام التالية تهاجمنى فى عنف شديد وتطلب خروجى من رياسة المجلس.

فأرسلت فى يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ كتابا إلى وزير العدل بسطت فيه الحديث الذى دار بينى وبين وزير المالية، وفى اليوم ذاته أرسلت صورة من هذا الكتاب إلى رئيس الديوان الملكى راجيًا رفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك.. وانتظرت رد وزير العدل فلم أتلق شيئا، وزادت جرائد الحكومة عنفا فى مهاجمتى تحت عناوين ضخمة نشرت فى أظهر صفحاتها.

فرأيت من واجبى أن أدعو الجمعية العمومية للمجلس للاجتماع فاجتمعت فى أول فبراير سنة ١٩٥٠ وعاودت الاجتماع فتولى الرياسة أقدم الوكيلين حضرة صاحب العزة سليمان بك حافظ.. وبحسبى أن أسجل القرار الذى انتهت إليه الجمعية وهذا هو:

(.. ولما كانت الجمعية ترى أن تعيين رئيس سابق لرياسة مجلس الدولة ولو كان هذا الوزير منتميًا إلى أحد الأحزاب السياسية جائز قانونا مادام الوزير السابق قد استقال من حزبه..

ولذلك كان فى مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية العمومية وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله).

أبلغتُ قرار الجمعية إلى وزير العدل كما طلبت الجمعية..

---

(١) سنة ١٩٤٩.

ولكن وزيرًا آخر عضوًا فى الوزارة القائمة أخذ ينشر فى الصحف أحاديث تمس شخصى كرئيس المجلس بما لا يتفق مع كرامة هيئة قضائية..).

* * *

الحق أن عرض الواقعة على الجمعية كان خير وسيلة للدفاع وأن الجمعية سجلت على الحكومة مخالفتها للقانون واعتداءها على استقلال المجلس، ولم يشذ أحد عن الإجماع وأن الحكومة تراجعت من فورها عن متابعة ما نسبته لرئيس المجلس بأى إجراء، وحكومة الوفد هى التى أصدرت قانون استقلال القضاء وكان وزير العدل صبرى أبو علم سنة ١٩٤٢.

ولقد يلاحظ أن تقرير رئيس المجلس فى آخره أشار إلى عضوٍ آخر ينشر فى الصحف أحاديث تمس شخص رئيس المجلس.

ولعل الأزمة كانت بقايا خصومات نشأت بين أساتذة الجامعة منذ كان السنهورى بينهم.

وأىّ هذا كان «فالحكومة الشعبية» بدأت أسابيعها الأولى بمخالفة أغرت بها أعداءها ولم ترض أصدقاءها.

* * *

ولا يرد لهذه الأزمة ذكر فى أوراقه، لكنه كتب (القاهرة فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠:

١ - قيمة المرء ليست فيما يقول بل فيما يفعل.

٢ - صاحب الحق الذى يعطف الناس عليه يكون شجاعًا، وأشجع منه صاحب الحق الذى لا يبالى عطفت الناس عليه أو لم تعطف ما دام يعتقد أنه على الحق).

وبعد أيام كتب (القاهرة فبراير سنة ١٩٥٠): لا يذل بلدًا عسف الحكام بل استخذاء المحكومين، ولو أن كل محكوم شجُعت نفسه فقاوم العسف لكان العنف الذى يصيبه من المقاومة أيسر من العنف الذى يصيبه من الضيم).

ثم أخذ فى ١٤ مارس يكفكف الدمع على صفحات أوراقه الشخصية.. فكتب:

أكفكف الدمع فى صمت وتأسية ... من بعد أن أخلف المحبوب ما وعدا
وأُلهم النفس صبرًا لست أملكه ... وفاقد الشىء لا يعطى الذى فقدا

وفى ٢٣ مارس كتب مذكرته التى أسلفناها عن إصلاح القضاء والسلطتين الأخريين.

وفى ١٤ أبريل سجل تقديره للرأى العام. فكتب (يوجد رأى عام فى مصر تخشاه الحكومة ويخشاه البرلمان وتخشاه كل السلطات مهما علت. ويكفى للاستيثاق من ذلك أن تُثار مسألة تحرك هذا الرأى العام فإذا به يتحرك وإذا به يقف وقفة لا تستطيع أية سلطة إلا أن تنحنى أمامها..).

وفى ٢٠ أبريل وازن بين أرباحه وخسائره فى أخِلّائه فكتب: (أضع جنبًا إلى جنب ما قاله شاعران عربيان:

قال الأول:

وزهدني فى الناس معرفتى بهم ... وطول اختبارى صاحبا بعد صاحب
فلم تُرنى الأيام خلًّا تسرنى ... مباديه إلا ساءنى فى العواقب

وقال الآخر:

هى الكفُ مضرّ قطعُها بعد دائها ... وإن قطعت شانت ذراعًا ومعصما
إذا العضو لم يؤلمك إلّا قطعته ... على مضض لم تُبق لحمًّا ولا دمًّا

ولا يتطامن إلى الأيام فيكتب:

(القاهرة فى ٢٢ مايو ١٩٥٠):

(ستمضى بنا الأيام هونًا وتارة ... سراعًا وما ندرى إلى أين نذهب)

وهذه المذكرات تفصح عن سريرة الفقيه الصادق الذى كانه. وأهمها تعويله على الرأى العام. وهو لم يكن وجهًا مألوفا للرأى العام، بل هو مشرّع ذو مقام بين العِلّية من قلة من الرجال فى أحزاب الأقلية، وإنما الذى تحرك له الرأى العام، هو وصف رئيس مجلس الدولة، فى حين لم يتحرك من أعوام طويلة سابقة فى الثلاثينات يوم أساء عضو من الحزب نفسه فى مجلس النواب بكلمات إلى رئيس محكمة النقض، وصاح عبد العزيز فهمى فى قصر الملك معلنا اهتزاز كرسى القضاء وسويت المسألة.

ولكن الرأى العام فى منتصف القرن كان قد ظفر فى المحكمة الإدارية بكسب شعبى أغناه عن نص دستورى فحرص عليه وعلى الرجل الذى لايعلم فيه إلاخيرًا، ومن ثمة كان فوز رئيس المجلس بهذا الكسب الشعبى فوزًا له وللمجلس وللأمة معه. وشاركت حكومة الأغلبية نفسها فى ذلك الفوز[1]. بتراجعها عن المساس باستقلال المجلس[2]، وكان الملك فى بداية حكمها مشغولاً بأمره تلقاء اتجاهات الأغلبية الشعبية.

---

(١) مجد السنهورى موقفاعبد العزيز فهمى فى تأبينه المنشور فى مجلة المجلس سنة ١٩٥١ فأعاد إلى الأذهان ذكرى فوزه منذ عام فقال فى تأبين عبد العزيز فهمى (إذا كان الفقيد قد أدى للقضاء كل هذه الخدمات الجليلة فإنه قد أدى له فوق ذلك خدمة أجل وأضخم.. هى المحافظة على كرامة القضاء.. حتى إذا شعر بهذا الكرسى يهتز وهو جالس فوقه وضع منصبه العالى فى كفة وكرامة القضاء فى كِفة أخرى. وخرج القضاء من هذه المعركة.. رافع الرأس موفور الكرامة (والوصفان من عبارات سعد زغلول).. وسنها للقضاء سنة ألا يطأطىء رأسه..) وقال عنه (كان يمثل جيلاً مباركًا على مصر: باكورته محمد عبده زعيم النهضة الدينية وسعد زغلول زعيم النهضة الوطنية وقاسم أمين زعيم النهضة الاجتماعية. وكان هو من خواتيم هذا الجيل زعيم النهضة القانونية).

(٢) حيًا عبدالعزيز فهمى كامل مرسى وحيًا الدكتور السنهورى وزملاءهما جميعًا بكلمته المنشورة فى العدد=

ثم أخرج الوفد د. زكي عبد المتعال من الوزارة فى نوفمبر ونقل وزير الدولة د. حامد زكى إلى وزارة الاقتصاد وأحلّ وزير دولة جديدًا محله ونقل كذلك وزير العدل وأحل محله محمد الوكيل وهو الرئيس السابق للجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ وتقديره للسنهورى كبير.

والذين قاربوا هذه الوقائع لا يذكرون أن رئيس الحكومة أو واحدا من كبار الوزراء أعلن رأيا فى المسألة فهم أعلم الناس بأن العمل فى الأحزاب لا يمنع ولاية القضاء. والوفد قد عين المئات من أتباعه فى القضاء، كبارًا وصغارًا بل إن رئيس حزب الأحرار الدستوريين (عبد العزيز فهمى) كان أول رئيس لمحكمة النقض. وسليمان حافظ ومحمد زكى على ومصطفى الشوربجى ومحمد شكرى كيرشاه محامون أو خطباء مشهورون فى الحزب الوطنى عينت وزارة على ماهر ثلاثة منهم فى محكمة الاستئناف ومنهم اثنان وليا قضاء النقض وواحد صار وزيرا للعدل. وحكومة الوفد هى صاحبة قانون استقلال القضاء.

وحاصل ما فات أن مجلس الدولة استقر فى ضمير الأمة من أول نشأته وكان إقبالها[٣] عليه فى ازدياد، وأن الحكومة الوفدية على ما فيها من قوة خفضت جناحها لمجلس الدولة فى حين نقلت النائب العام الذى أظهر فضائح الملك وحاشيته فى الأسلحة الفاسدة للجيش سنة ١٩٥١ إرضاءً للملك وحاشيته ! بل إنها شرعت بعد ذلك فى إصدار القوانين لتكميم الصحف لولا أن عاجلها أعداء مصر بحريق القاهرة، لتُقالَ الوزارة ويقفَ الجهاد الوطنى ويُساقَ المجاهدون إلى المعتقلات ويبقى الحكم رجراجةً بين أيدى الملك والإنجليز.

= الأول من مجلة مجلس الدولة فقال (القضاء الإدارى من ناحية، وولاية العميدين كامل مرسى ثم السنهوري يؤازرهما صفوة من الزملاء الأجلاء، نعمتان تمتا لنا فكانتا دينارين بدرهم).

وأضاف بيان ما يعنيه بالدرهم = أنه تحديد لائحة المحاكم المدنية اختصاص القضاء المدنى بعدم التعرض للقرار الإدارى بالإلغاء وقصرها القضاء فى صدده على التعويض (وله فى التعويض من الحكومة قضاء شهير من محكمة النقض) وقال عن الدينارين:

(وشاءت المقادير أن يلى ذلك القضاء الكامل العميد كامل مرسى ومن بعده العميد السنهورى. وهما نعمة أخرى تمت لنا. فلست إذن متجاوزًا حد الواقع فى قولى إن درهمنا - وهو القضاء الناقص - قد استبدلنا به دينارين هما: هذا القضاء كاملًا مستقلا ثم تعاقب هذين الفقيهين الجليلين فى رياسته محوطا بهالة من الزملاء الفقهاء الأجلاء) وهى شهادة من (عاهل القانون) كما سماه الدكتور السنهورى، للتشكيل الأول لأعضاء المجلس فذكر القراء بالتشكيل الأول لمحكمة النقض ومن حقه أن يشهد لكفايات هؤلاء وهؤلاء.

(٣) أشادت مجلة مجلس الدولة بقرار الجمعية العمومية فقالت (وستبقى هذه الصفحة خالدة على وجه الدهر يقرؤها من يجيء بعدنا فيحس أن هؤلاء الذين سبقوه كانوا فى مستوى الموقف التاريخى الذى كان عليهم أن يقفوه فلم يتخاذلوا ولم يترددوا بل هبوا جميعا إلى القيام بواجبهم وأرسوا بقرارهم العتيد الحجر الأساسى فى استقلال المجلس. عندئذ سيعلم أن السلف قد ترك له تراثا هو أثمن ما ترك سلف لخلف. تراثا عماده الحق والعدل وقوامه العزة والكرامة).

(٤) بلغت قضايا العام الأول ٣٦٧ قضية ثم أخذ العدد يتصاعد مع تعاقب السنين إلى ٨٦٥ فى العام الثانى ثم إلى ٥٦٨ فى الثالث ثم إلى ٧٠٦ فى الرابع ثم أخذ يتضاعف كالمتواليات الهندسية فصار ١٦١٨ فى العام الخامس ثم صار ١٨٨٣ فى العام السادس ثم بلغ ٤٤٤ فى العام السابع حتى بلغ فى العام الثامن ١٤٩٤٩ قضية، دعك من عشرات آلاف الآراء فى أقسام الفتوى والتشريع.

فى الجلسة

هو ذا رجل يألفه الناظر إليه. لا بائن الطول ولا قصير. معتدل القامة، عظيم الهامة، مكيث - رضى الطبع، مأمون البَغَتات، تعلن قسمات وجهه تواضعه وإقباله على المترافعين إليه، وقد يجلس وفى جفونه آثار سهر طويل مع القانون الإدارى ومشاكل الوزارات والتشريعات، أو شروح القانون المدنى، تسبقه إلى الناس سيرته كأستاذ فى الجامعة كبير، وإلى الجالسين عن يمينه وشماله أنه علّمهم أو أنهم رجعوا إليه فى مراجعهم، وأنه لا يكوّن رأيه إلا بعد المداولة معهم، ويحبّبه إلى المترافعين أنه قد يستعيدهم أو يستزيدهم أو قد يجادلهم بل قد يثنى عليهم[1]... وقد يستحب محاميًا ناشئًا فى هيئة القضايا يطبق «مبدأ الضرورة» فى الاستيلاء على مصرف فيطلب إليه أن ينتقل إلى العمل بمجلس الدولة[2].

وإذا استعصت مسألة فى القانون عهد إلى مستشار ليبحثها، ويظهر البحث فى مجلة المجلس فيما بعد.

ولم يكن رئيس جلسة تقليديا، نعى فى مقاله الشهير عن تنقيح القانون المدنى، على ناظر النظار نوبار أنه تسبب فى استقالة رئيس محكمة الاستئناف الوطنية لأنه رفض سماع مرافعة باللغة الفرنسية فالمرافعة يجب أن تكون بالعربية - ومع ذلك أذن السنهورى لشارل بك أيوب أن يترافع بالفرنسية ليتيح له الإتقان فى عرض آرائه - وكان مستشارًا فى هيئة قضايا الدولة (بالإسكندرية) يترافع فى القضايا المختلطة - وهو صاحب كتاب من مراجع السنهورى فى رسالة الدكتوراه سنة ١٩٢٦.

---

(١) قال له الأستاذ/ زكى عريبى صاحب مقال أسلوب المرافعات فى كتاب اليوبيل الذهبى الذى أشادَ فيه بأسلوب سليمان حافظ وكلاهما مشهور فى أدب المرافعة - (كأنك ستقضى ضدى؟ قال كيف؟ قال: إن القاضى لا يثنى على مرافعة المحامى إلا ليطيّب خاطره عما سيحكم به).

(٢) هو الأستاذ المستشار عمر حافظ شريف. ولم يلبث إلا شهورًا حتى نُدب لمكتب رئيس المجلس ثم مكتب رئيس الوزراء ثم مديرًا لمكتب رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر. وفى سنة ١٩٦٦ شكل وزير الأوقاف لجنة تجلية مبادئ الشريعة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فأسهم بنصيب كبير فى المشروع الذى أعدته اللجنة لقانون المعاملات المدنية وقد صار نواة لمشروع القانون الذى وافق عليه الأزهر والموجود بمجلس الشعب وكنا معًا فى اللجنتين وكانت آخرة وظائفه نائب رئيس للمحكمة الدستورية العليا.

وكانت له إشارات تنفذ إلى القلب، فالمرافعة عملان هما الأداء والتلقى.. وهى تبعد من الغرض إذا ألقيت بدم بارد أو استقبلت بوجه جامد[1].

* * *

وسرعان ما تغير إيقاع الحوادث بولاية الوزارة الوفدية.. وقد شرحنا ذلك سنة ١٩٥٣ فى المرجع السابق (من أجل مصر) ومما جاء فيه..

(..شرع البرلمان الجديد القوانين التقدمية التى وعدت بها الحكومة وكان أهمها إلغاء الأحكام العرفية التى استبقتها وزارات الأقلية لتحكم بسلطانها بعد الحرب، ومجانية التعليم والضمان الاجتماعى...

أما الشعب فلم يعرف المداراة. بل شرع فى وجه الملك أمضى أسلحته وهو سلاح الحرية الذى تسلمه من البرلمان يوم إلغاء الأحكام العرفية..

وجرت الأقلام وأقيمت الاجتماعات والمظاهرات.. وهوجم فيها الإنجليز والملك فى أسرته وثروته.. وثارت الجماعات والأفراد وبخاصة (الاشتراكيون) وفرسان (اللواء الجديد) للحزب الوطنى و (الإخوان المسلمون) تتبارى أقلامها فى نشاط جبّار له صريف وجرس).

وكان أخطرها مقالات مصطفى مرعى....)

وترددت أمام مجلس الدولة وفى الصحف هذه الأصوات بعنف، وتلقاها رئيسه بنزاهة، ونَصَفَة ومازه من بين أعضاء المجلس أن القضايا المستعجلة كانت تنظر أمامه وحده طبقا للقانون حتى عدل البرلمان هذا النص وصار الاختصاص للدائرة لا لرئيسها.

وفى قضايا الطعون فى قرارات مصادرة الصحف أو قضايا منع الاجتماعات حرص الرئيس على تمكين الحكومة من إبداء كل ذرائعها، وذات يوم أشارت الأوراق إلى «جماعة أنصار السلام»، وهى جماعة متهمة بالميول اليسارية فبدا له أن تقدم الحكومة إليه أوراقها، ورأت هيئة قضايا الدولة أن تحجبها عنه مراعاة لمكانته، إذ كان معروفا أن فيها اسمه..

(١) فى مناسبة انتهاء أجل المحاكم المختلطة (أكتوبر ١٩٤٩) شيّعها المحامون فذكروا مظالمها. وكنت فى الجلسة فعقبت باسم الحكومة بكلام فيه حياد إذ لم أنس أن رئيس الجلسة كان قاضيا بها. وانصرفت. فأرسل والجلسة منعقدة يستدعينى. وطلب إلىّ أن أملى ما قلته على كاتب الجلسة فأخذت أملى كلامًا يشبه معناه ما سبق قوله. فقد كان مرتجلًا.

قال الرئيس: لا. إنك قلت شيئًا آخر.

قلت: ماذا قلت يا معالى الرئيس!.

قال: قلت أحسن كلام، قلت إنها مثلت مرحلة فى تاريخ مصر لا فى تاريخ مجلس الدولة ومجلسنا نشأ خالصًا من قيودها، مستقلا بالاختصاص فى القضاء الإدارى للمصريين وغيرهم، ولهذا يحتكم إليه الأجانب والمصريون.

قلت. فليدون هذا الكلام الجميل.

قال: «يدون بإملائك»..

وفهمت أن تحيتى له بلغته.. وأمليت.

وأعطت الصحافة قضايا الحريات حقها من النشر وكانت الوزارة حريصة على ألا تُفقد الملكَ البقية الباقية من سمعته، ثم أصدر فى يونيو سنة ١٩٥٠ مرسومًا ملكيًّا بإبطال تعيين الأستاذ مصطفى مرعى فى بضعة عشر عضوا معينين من الشيوخ بما فيهم رئيس مجلس الشيوخ بعد استجواب مصطفى مرعى الشهير عن الأسلحة الفاسدة وارتشاء أعوان الملك. وقد أشرنا إلى ذلك فيما كتبناه عنه.

ومع الأسف الشعبى بدت الوزارة فى صف واحد مع الملك وحملت وزر هذا الإجراء. وفى أكتوبر منعت نشر عريضة ضد الحكومة رفعها إلى الملك أقطاب المعارضة والمستقلون يظهر فيها توقيع مصطفى مرعى وأسلوبه.

مع ذلك لم يكن الوزراء شخصيًّا يضيقون صدرًا بأحكام حماية الحريات التى تتتابع من المحكمة. فقد كانوا يحسون بأن الملك يتربص بهم، ومنهم من بدت البغضاء من أفواههم فى المجالس الخاصة.

وإليك أمثالا من نزاعات ذلك العهد.

قضيتا مصر الفتاة أو الاشتراكية:

١ - قدم الأستاذ أحمد حسين طعنًا ضد قرار إلغاء جريدة مصر الفتاة وطلب فيه طلبًا مستعجلًا بالإيقاف حتى يفصل فى الموضوع. وكان الدكتور السنهورى يستعمل اختصاص رئيس المجلس به فينظرها بمكتبه. ومن التعليقات عليه فى ذلك قيل عنه نكتة: إنه كان يمتحن التلاميذ بنفسه! وكثيرًا ما أدخل الامتحانات من حرموا منها، إلا أنه فى القضايا التى يحتشد لها الناس كان ينظر الطلب فى قاعة الجمعية العمومية لمستشارى المجلس. وفيها نظرت قضية جريدة مصر الفتاة حيث احتشد شباب الحزب الاشتراكى.

ودخلت نقابة الصحفيين خصما منضما للمدعى:

ترافع محامى المدعى الأستاذ على الخشنجانى وكان من خطباء الحزب السعدى مدركًا أن رئيس المجلس يحب أن يسمعه فأمتع السامعين..

وترافع عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإدارى[1]. فبدأ بهجوم على (معلّمى الاشتراكية)

---

(١) ١ - قسم القضاء الإدارى: يرأسه واحد من نواب رئيس هيئة قضايا الدولة مؤلف من مستشارين ومساعدين لهم لمواجهة القضايا أمام مجلس الدولة وفروعه ويمتاز بالتخصص فى القضايا الإدارية. وقد درج رئيسه (المؤلف) على أن يحضر بنفسه فى القضايا التى تهم الدولة ورئيسها أو رئيس الوزراء إذا كان بها مبادئ تسرى على سواها، وقد عمل به تم رأسه من سنة ١٩٤٨ حتى خروج الدكتور السنهورى سنة ١٩٥٤ ومن أعضاء هذا القسم اثنان انتقلا إلى مجلس الدولة وصار كل منهما رئيسًا له وثلاثة رأسوا هيئة قضايا الدولة، كما رأس بعضهم دوائر محكمة الاستئناف.

٢ - ورأس المؤلف هيئة قضايا الدولة ابتداءً من مارس ١٩٥٦ إلى أبريل ١٩٦٨.

الذين ليس لهم منها إلا الادعاء! وأشاد بجهد السابقين الذين أرسوا أسس الاشتراكية الحقة. وقرر أن مصر تتصدر الدول المتمدينة «بقانونها الاشتراكى» المتغلغل فى معاملات الشعب اليومية وفى أحكام المحاكم الوطنية.

وصغى قلب الرئيس:

وأصغت أفئدة الحضور لأقوال تُسمع لأول مرة فى الجلسات، واستمرت المرافعة: فمصر دولة يحكمها قانون مدنى اشتراكى النزعات يطبق من عامين ومن واجبنا أن ندافع عنه، وأن نعطيه فرصة التطبيق.

وأخذ الرئيس يستمع بكلّه. فهذا قانونه.

واستمرت المرافعة بطراز خطابى يتجارى وخطبة محامى المدعى:

هذا القانون الذى تبيع به الأمة وتشترى به صباحَ مساءَ. تقرر مادته الأولى أن الشريعة الإسلامية مصدره. وتقرر المادة الخامسة أن الحقوق تستعمل فى حدود حدّدها فقه الشريعة دون إطلاق الحقوق كما ورد فى قانون نابليون.

واستمرت المرافعة تعدد مزايا القانون من حماية المدين والفقير والضعيف والمضطر والمذعِن، وعند حدوث طارئ لم يدخل فى حسبان العاقدين. وأطالت المرافعة فى إشراك القاضى فى تفسير إرادة العاقدين وتكميل العقد وتكييفه (وقد سبقت مناقشات علمية فى هذا الموضوع بمكتب الرئيس فى مناسبة سابقة).

واشتراك القاضى هو اشتراك للمجتمع وفرضٌ لأعرافه، وهو تطبيق عميق للاشتراكية ليس بالكلام كما تنادى «الصحف». ولكن بالفعل الذى يجعل القول حقيقة واقعة وسلوكًا بالقانون.

وانتقلت المرافعة إلى أن مشروع القانون كان يحد من «إطلاق الملكية» وما يزال فى المذكرة الإيضاحية أن للملكية «وظيفة اجتماعية».

وساير الرئيس مرافعة تنحو هذا النحو من الاحتجاج بالقانون الذى وضع مشروعه، وسأل: متى ستنظر القضية الموضوعية؟

وأجبت بعد أسابيع.

وقضى الرئيس بأن تؤجل لنظرها مع قضية الموضوع.

وخرج أنصار «الاشتراكية» يبرطمون.

٢ – وكان الأستاذ إبراهيم شكرى قد أخطر وزارة الداخلية بعزمه على إصدار صحيفة جديدة هى «الاشتراكى» وأعلنته الوزارة باعتراضها فطعن فى هذا القرار طالبًا إلغاءه.

ونظر الطعن فى مكتب الرئيس: وفى أثناء المرافعات سأل الرئيس – دون أن يقصد تأجيل القضية – ما الذى تم فى قضية صحيفة مصر الفتاة؟.

وانفجر محامى المدعى الأستاذ أحمد حسين – محامى المدعى وصاحب مصر الفتاة وزعيم الاشتراكية – بعبارات غير مألوفة فى الجلسات يقول له ما فى هذا المعنى: إنى متنازل عن قضية مصر الفتاة ومتنازل عن هذه القضية: إنك... وإنك... وإنك... وخرجنا من مكتب الرئيس حتى لا يطول المشهد ويزداد الحرج..

وكان الرئيس صبورًا عَفُوًا... وفى الغداة قدمت الحكومة طلبًا بإثبات تنازل الأستاذ أحمد حسين عن الحق فى دعواه.

* * *

ولما نظرت القضية بعد أشهر قضت المحكمة فى يونيو ١٩٥١ برفض دفوع الحكومة وحكمت لصالح الأستاذ أحمد حسين بإلغاء القرار الصادر بإلغاء جريدة مصر الفتاة تطبيقا لنص المادة ١٥ من الدستور التى تحمى حرية الصحافة ونبهت – فى مواجهة نقابة الصحفيين – إلى أن الدستور، بحمايته تلك، يفترض الصحافة رشيدةً لا تميل مع هوى ولا تتجه إلا لمصلحة عامة.

قضيتا بورصة القطن:

ونذكر عنها مايدخل فى أغراض هذا الكتاب وسيرد للقضية ذكر فيما بعد.

لم يُرَ السنهورى فى الجلسات ضاحكًا قط بعد أن رده خصم فى هذه القضية كان فى صف الحكومة. ولم تبرح ذكراها فكره فى أدق المناسبات.

دارت هذه القضية حول إلغاء قرار لوزير المالية خاص ببورصة القطن طلب المدعون وقف تنفيذه. وقرر رئيس هيئة قضايا الدولة المستشار عبد الرحيم غنيم أن يترافع فى القضية بنفسه. وكان جمهور الحاضرين من تجار الأسكندرية أصحاب الملايين فنظر الطلب المستعجل فى قاعة الجمعية العامة للمستشارين. وكنا فى رمضان. فاتفق المترافعون مع الرئيس على أن تكون المرافعة بعد الإفطار، وأن تبدأ فى التاسعة مساء.

ولما جاء دور رئيس هيئة قضايا الدولة بدا من تطرقه للتفصيلات أنه سيصل بمرافعته إلى موعد السحور، وبعد نحو ساعة قاطعه الرئيس بكلمات يُفهم منها أنه ينبه على أن الكلام من أول الليل (غلط) فتوقف المترافع عن المرافعة ثوانى كافيةً ليدرك السامعون أنه غير راض عن

رئيس الجلسة. ثم استأنف الكلام بهدوء بطيء إلى أن قارب موعد السحور وتوقف على أن يعود فى اليوم التالى لاستكمال الكلام.

وفى الطريق إلى منزله بمصر الجديدة سأل زميل لنا وهو يبرح السيارة: هل ستمر كلمة السنهورى بلا رد؟ ولم نسمع جوابا.

وفى الصباح قيل لنا إن الباشا تاجر القطن قد رد الرئيس!

وكان أول رد فى تاريخ مجلس الدولة! وتوقفت القضية حتى فصل فى قضية الرد بعد أيام برفضه.

وفيما بين الموعدين جرى سليمان حافظ بالصلح بين صديقيه. واتفقوا على أن يدخل عبد الرحيم غنيم على السنهورى فى غرفة المداولة فيعتذر السنهورى له. ودخل الرجل وخرج معجلا. وسألناه وأجاب: «قال لى معدتى بتوجعنى!».

أما الحكومة فسنت قانونًا يسوى فى المرتب بين الرئيسين..

والحق أن الرجلين كان بينهما «شىء» منذ عامين سجله محضر جلسة لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ وكان سليمان حافظ أحد مستشارى محكمة النقض الحاضرين فيها ومن الحاضرين أيضا أساتذة كلية الحقوق منهم من صار وزيرا فى الوزارة الوفدية سنة ١٩٥٠ شديد الخصام للسنهورى – وقد أشار إليه فى تقريره الذى قدمه عن العام الرابع ولم يذكر اسمه كما سلف علينا – أما المستشارون فكانوا ثمانية حضر الجلسة السادسة والخمسين فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ منهم ستة فيهم عبد الرحيم غنيم وسليمان حافظ وحسن الهضيبى والمفتى الجزايرلى.

أما الهضيبى فقال (إن التشريع فى بلادنا كلها وفى حياتنا جميعًا يجب أن يكون قائمًا على أحكام القرآن.. وإنى أعنى كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول صلى الله عليه وسلم..

(من أجل ذلك لم أشترك فى مناقشة مشروع القانون المدنى موضوعا. ومن رأيى أن يصدر كيفما يكون.. فخطؤه وصوابه عندى سيان.

وإنى أعلم تمام العلم أنكم غير مستعدين لقبول هذا الرأى)

وأما السنهورى فكان ممثلا للحكومة – وهو وزير للمعارف – يعترض على أى تأجيل (وإلا فلن ينتهى مشروع القانون المدنى خلال عشرين عاما) كما قال فى الجلسة، وللتعبير عن اعتراضه على انسحاب المفتى الجزايرلى بك استعمل كلمات (تحمل مسئولية هذا الكلام).

فقال عبد الرحيم بك (بعد أن سمعت أن المطلوب هو محاكمة أصحاب هذا الرأى فلا أستطيع البقاء).

فقال السنهورى (أية محاكمة تقصدون؟ هذا كلام لايجوز أن يقال)

وقال عبد الرحيم بك (إنى أشعر تماما أن الروح المقصودة هى محاكمة المستشارين) وانصرف المستشاران واستمر الدكتور السنهورى يقول:

(أريد أن أقرر أننى لا أستطيع أن «أحاسب» عبد الرحيم بك على انصرافه. وأريد أن أقرر أيضا أن الجزايرلى بك رئيس الدائرة المدنية ورئيس المستشارين.. وقد «تحديته» قبل أن ينصرف أن أناقشه قبل خروجه فأبى ذلك)

وفى آخر الجلسة قال السنهورى باشا (إنى على استعداد لمناقشة كل من له ملاحظات على النصوص فى أى وقت يشاء خصوصا وأن عبد الرحيم بك غنيم له ملاحظات)

وهذا القول الأخير قيل فى آخر الجلسة الطويلة التى خرج فى أولها عبد الرحيم بك.. ولا ريب فى أن المستشارين قرأوا محضر الجلسة لأنهم قدموا مذكرة بعد أن جاء فى المحضر كلمات (محاسبة عبد الرحيم بك على انصرافه) و(تحدى الجزايرلى بك بمناقشته قبل خروجه)[1].

قضيتا الاجتماعات والمظاهرات:

كان مجيء الأغلبية الشعبية ثورة على الملك فى صناديق الانتخابات، وفى حين كان الأحرار الدستوريون والسعديون فى سبات عميق وكانت الوزارة تقف مع المفاوضين الإنجليز فى طريق مسدود، نهدت قوى المثقفين ودعا ممثلو الإخوان المسلمين والاشتراكيين والحزب الوطنى إلى عقد اجتماع بمناسبة ذكرى ١١ يوليو ١٨٨٢ يوم ضرب الأسطول البريطانى بمدافعه ثغر الإسكندرية ليبدأ منها أعماله الحربية لاحتلال البلاد، وتقدم الممثلون للهيئات الثلاثة بطلب إلى وزارة الداخلية. ورفض الوزير فطلبوا إلى محكمة القضاء الإدارى إلغاء ذلك القرار بالرفض ووقفه، وفى الشهر ذاته قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥١/٧/٣١ بوقف قرار الرفض لأن سلطة الحكومة فى هذا المنع قيد استثنائى وارد على أصل حق هو إحدى الحريات العامة. فلا تستعمله

---

(١) تفاصيل هذه المساجلة بين المستشارين وبين الدكتور السنهورى واردة فى الجزء الأول من الأعمال التحضيريه للقانون المدنى.

وهى تؤيد ماذكرناه عن اهتمامه بالشريعة فى كتابنا (نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى طبعة سنة ١٩٧٢ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وماتنطق به أوراقه الخصوصية التى ظهرت فى سنة ١٩٨٨ أو رسالته عن الخلافة فى سنة ١٩٢٦ وإنما اكتفى السنهورى بما ورد من نصوص فى القانون لسبب سياسى هو تعهد مصر فى مؤتمر مونترية سنة ١٩٣٧ بألا تمس القوانين مصالح الأجانب ولذلك كانت لجان التقنين شركة بين المصريين وعدد مساوٍ من الأجانب.

الحكومة إلا للضرورة القصوى وعندما يقوم لديها أسباب حقيقية لها سند من الواقع ويخضع تقديرها لها إلى رقابة المحكمة[1].

ثم نبهت المحكمة إلى أن حق الاجتماع ليس منحة من الإدارة تمنحها أو تمنعها كما تشاء،وهى أسباب تفصح عن قوة ذلك الحق وملاءمة استعماله فى تلك الأيام.

ولم تلبث جماعة أنصار السلام أن تقدمت بطلب إقامة مظاهرة بمناسبة ذكرى توقيع المعاهدة مع الانجليز فى أغسطس سنة ١٩٣٦ فرفضته الوزارة وطعنت الجماعة فى القرار طالبة الغاءه وتقدم الوزير للمحكمة بأسباب الرفض ولم تقبل المحكمة وقف تنفيذ القرار لأن مخاوف الوزير على الأمن العام إذا قامت المظاهرة كانت تقوم على سند حقيقى يبرر منع المظاهرة.

إلغاء المعاهدة:

طفقت جلسات السنهورى بمجلس الدولة تشى بالأسى طوال مابقى من عامى الحكومة الوفدية، وران على القلوب أن تلك الأيام لامناص من أن تكون نهاية نظام، بعد أن استسلمت وزارة الأغلبية للملك ولم تتفق مع الإنجليز، واستيقن الإنجليز أن حزب الأغلبية أصبح حزبًا بلا مستقبل فلم يحسموا أمرًا فى المفاوضات معه، وبهذا انتهت سياسة المفاوضات التى تمخض عنها قرار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧.

وبادر النحاس باشا الإنجليز بعمل عظيم فى أكتوبر ١٩٥١ فألغى المعاهدة التى وقعها معهم عام ١٩٣٦ واستصدر قانونًا بذلك- وقعه الملك بعد أن استشار نجيب الهلالى باشا- وكان محاميا- فأشار عليه بالموافقة.

وانطلق «الفدائيون» إلى معسكرات الجيش البريطانى يصيبونه فى مقاتله ونظمت الجامعات صفوفها، وانضم إليهم بعض الموظفين.

وبارك النحاس باشا هذا الجهاد.. واعتمدت الوزارة ميزانية للتدريب الشعبى.

---

(١) أعد ثروت باشا مشروع الدستور سنة ١٩٢٢ وعطل الملك فؤاد إصداره أكثر من عام ثم أرغمه الإنجليز على إصداره فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ وفى الشهر التالى صدر قانون الاجتماعات ثم صدر قانون الأحكام العرفية ثم قانون التضمينات.

وفى سنة ١٩٢٨ أعدّ البرلمان قانونا جديدا للاجتماعات فأصدر اللورد لويد (المندوب السامى) إنذارا للنحاس باشا بسحبه من البرلمان. فاكتفى بالتأجيل. وران القانون القديم على القلوب، ينفذه (البوليس السياسى) بتراث الرياسات الإنجليزية. وكان حكمدرا العاصمة والإسكندرية آخر من ترك منهم وظائف الحكومة. وفى عهدهما أطلق البوليس النار على طلبة الجامعة فى مظاهرة ولمصر جامعتان فى البلدين فى ذلك العهد.

وبقى ذلك البوليس يدين بالولاء للسلطة الدائمة التى تغير الوزارات وهى الملك. حتى قامت الثورة سنة ١٩٥٢.

وفى جنازة الشهيد الطيار أحمد عصمت أناب النحاس باشا[1] عنه وزير الدولة عبد المجيد عبد الحق، وهكذا أصبحت الحكومة «حكومة مجاهدين».

وأخذ الجيش البريطانى يغير على القرى المجاورة وكانت لوزير الداخلية محمد فؤاد سراج الدين مواقف مشهودة إذ حاكم لواء شرطة استسلم للجيش البريطانى بعد احتلال الجيش البريطانى مواقعه. وبارك استشهاد العشرات من رجال الشرطةالذين قاوموا للنهاية فى محافظة الاسماعيلية. وكان استشهادهم شهادة بميلاد روح جديدة فى الموظفين أعادت الأيام العظيمة من أيام الجهاد فى ١٩١٩ وفى الحكم زعيم يقود شعبه.

* * *

وفى حين كان الملك يتربص الدوائر بالحكومة وبمجلس النواب، كانت أوراق الدكتور السنهورى الشخصية تشمل نزرًا يسيرًا من الخواطر عن العمل والصبر والتفاؤل، أو دعاء الله ليشد أزره، ولا يخلو بعضها من نفور أو استنفار، مثل أن يقول فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ (الصبر إذا تذرع به الفرد فهو ثبات وقدرة على التحمل أما إذا تذرعت به الأمة فهو خنوع أو استسلام)

بل هو يضع مشروع قصة أو هيكل قصة على لسان موسى والسامرى وعجل له خوار، لكنه فى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ يضمن أوراقه الشخصية فلسفته الشخصية ويحمّل النظامين الشيوعى والرأسمالى مسئولية الفساد.. فى العالم: (إن الشيوعية داء وبيل. والرأسمالية هى أيضا داء وبيل. ومن أشد عيوب الرأسمالية أنها، بما تنطوى عليه من مفاسد، هى التى ولدت الشيوعية لتناهضها).

وكان أيامئذ فى بسطة وسعة من المال والجاه ومع ذلك لا يتطامن لصفو الحياة! فيردد فى ٣ يونيو سنة ١٩٥١ بيتين للمتنبى عن صفو الحياة للجاهل أو الغافل أو المغالط لنفسه، ثم يعود إلى أعماله العظيمة فى ١٢ أغسطس ١٩٥١ فيسجل فكرة استخلاص «قانون عربى موحد» ويتمنى إنشاء الجامعة العربية معهدًا خاصًا يضطلع بذلك الذى يتمناه من فجر الشباب.

---

(١) دخلت عليه فى مجلس الوزراء ومعى اللواء سعيد حلمى الياور بمجلس الوزراء من عائلة الشهيد الطيار أحمد عصمت الذى استشهد بمدافع الجيش البريطانى فى أبى حماد شرقية يوم ١٤ يناير ١٩٥٢ بعد أن قتل ضابطًا إنجليزيًا كبيرًا وياوره وجنديًا إنجليزيًا، ومشى فى جنازته ربع مليون من أهل القاهرة، وكان مكتب رئيس الوزراء هو المكتب الحالى لرئيس الوزراء فشكرناه واقفين فقال لنا (لو كان عندى ثلاثة مثله لأخرجت الإنجليز من مصر) وهى عبارة لم أضمنها كتابى سنة ١٩٥٣ عن الشهيد حذر أن تثير مطالب للإنجليز.

وأرسل الملك إلى عائلته مندوبًا فى دارها بعين شمس قدم لبنته مصحفًا وأطلقت الحكومة التى وليت بعد إقالة النحاس اسمه على الشارع الكبير والحى المنسوب إليه بين مصر الجديدة وعين شمس. وقد ذكر الرافعى استشهاده وتاريخ حياته وجنازته فى ص ١٠٢ ومابعدها من كتابه (مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢).

ثم يهز أعماقه حريق القاهرة وإقالة النحاس وإعلان الأحكام العرفية فيلوذ بالله فى أول فبراير سنة ١٩٥٢:

(اللهم لاقوة إلا منك ولاحول إلا بك).. ويسأله التسديد والتثبيت.

ويسأل ويجيب (ماذا أفعل إذن؟ أتجه إلى الله. منه أتيت وإليه أرجع)

وسيأتيه الله بالجواب. وبالمجد، بالجلسات المباركة التى كان فيها رجلاً واحدًا يستمد العشرات - إلا قلة من الأولين - توازنهم منه لا من الحصانة القضائية.. أجاءته السماء فى ذلك الموقع ليكون معقد آمال أمة وبشيرًا بالثورة المنتظرة.

مصر تحت الأحكام العرفية

اندلع الحريق فى القاهرة يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وكان الملك قد أعد لذلك اليوم وليمة لضباط الجيش فتقاطروا إلى قصره فطعموا والحريق يلتهم العاصمة! وأعلن النحاس الأحكام العرفية لمواجهة الكارثة وأقاله الملك بعد ساعة من إعلانها، ليبدأ «الحكم الملكى المطلق» ويجرى فيه أشواطه الخمسة فى الأشهر الستة من سنة ١٩٥٢، يعود فى كل منها إلى نقطة البداية وتتحطم أدواته عند نقطة النهاية، فيعود ليبدأ من جديد:[1].

طلب إلى أحمد نجيب الهلالى أن يلى الوزارة فاعتذر، وأشار بعلى ماهر. واستقال على ماهر بعد نيِّف وشهر، فولاها رئيس ديوانه حسين سرى فبقى شهرًا واستقال، ورجع الملك إلى الهلالى فقبل!!

ولم يكن أحد ممن قاربوا الهلالى فى الأشهر الأخيرة يتصور أنه يقبل، لسوء رأيه فى فساد الملك ويأسه من الإنجليز، وكان عمال الملك ضائقى الصدر به لما يرفعه من شعار الطهارة والتطهير. وهو باب مغلق، فى أيديهم مفاتحه، وبادل الهلالى قصر الملك كراهية بمثلها. وألف لجانًا لتطهير الحكم تغلب على تشكيلها عناصر من مجلس الدولة– فوزير العدل فى وزارته كامل مرسى، وآماله فى المجلس عظيمة.

وحلت الوزارة مجلس النواب وحددت أجلًا للانتخابات ثم أطالته. وازداد تدخل القصر فى الحكم واستقال الهلالى، وتعسر تأليف وزارة لعدة أيام فرجع الملك إلى رئيس ديوانه حسين سرى، فألف الوزارة فى يوليو لتبقى بضعة عشر يوما، وفى عضويتها رئيسان لدائرتين من مجلس الدولة وعميد سابق لكلية الحقوق لكن كريم ثابت صار وزيرًا أيضا، وهو صحفى من رفقاء الملك بالليل!

---

(١) بقاء المسئولية عن هذا الحريق دون تحديد مجازفة كبيرة. والمستفيد من الحريق جهتان تدور حولها دائرة الاتهام هما الجيش البريطانى وقصر الملك. فلقد انتهت به هجمات الفدائيين وولى الحكم وزارة تدين للملك بوجودها أنهت حكم الأغلبية الشعبية التى أعلنت حالة الجهاد. وللأسطول البريطانى سابقة إذ احتل البلاد بعد مذبحة الإسكندرية، كما استقل العدو بالسودان بعد مصرع السردار وتخلص من حكم سعد زغلول. وللقصر الملكى مواقف مشاركة للجيش البريطانى فى آثار المذبحة واستقالة سعد زغلول واستئثار الملك بالحكم دون البرلمان. فهاتان سابقتان تشترك فيهما الجهتان كل وفق مايهوى.

وفى هاتين السابقتين خلَّف لنا زعيما الجيلين حكميهما: كتب محمد عبده فى مذكراته.

[لا ريب أن استقراء الحوادث يظهر أتم ظهور أن الخديو بالاشتراك مع عمر لطفى (محافظ الأسكندرية) كان سبب الفتنة] وفى الغرض من قتل السردار (قائد الجيش وكان إنجليزيا)وأعلن سعد زغلول فى خطبة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ان إسقاط وزارته كان مقصودا منه. وفى التحقيق ورد اسم موظف كبير فى سراى الملك وأجبره الإنجليز على إخراجه فأخرجه منها ورقاه. فكسبوا بإسقاط الوزارة إخراج الجيش المصرى من السودان وتسليم واحة جغبوب للطليان وكسب الملك تفتيش بشبيش فى بدل مقابل قصر الزعفران. كما كسب استعادة الحكم الدكتاتورى.

قضايا الأساتذة فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن وفتحى رضوان:

كان الحاكم العسكرى رئيس الوزراء لكن السلطة الفعلية كانت فى يد الملك وأعوانه ثم فى وزارة الداخلية. وقد وليها الأستاذ أحمد مرتضى المراغى فى وزارتى على ماهر والهلالى، واعتقلت هذه السلطة. وزير داخلية الوفد الأستاذ عبد الفتاح حسن والأستاذ فتحى رضوان والأستاذ محمد فؤاد سراج الدين السكرتير العام للوفد.

ورفع الثلاثة قضاياهم إلى مجلس الدولة بإلغاء قرار الاعتقال مع طلب مستعجل بالإفراج عنهم.

وكان طبيعيا أن يتولى المرافعة عن الحكومة رئيس قسم القضاء الإدارى فى هيئة قضايا الدولة، وآثرت - لأسباب خاصة - ألا أترافع ضد الأستاذ فتحى رضوان.

وكنت أحسب أن الحكومة لا تهتم بفتحى رضوان اهتمامها بالخصمين الكبيرين فى حزب الأغلبية.

أقمنا دفاعنا فى القضيتين على أن المحكمة غير مختصه بنظر الخصومات فى نظام الأحكام العرفية أو بالمنازعات الدستورية وإنما تختص بالأخيرة محكمة دستورية عليا حين تنشأ. وأسعفت ذلك الدفاع نصوص دستورية وقانونية وآراء شراحها فى فرنسا ومصر.

وأمر رئيس الهيئة بطبع المذكرتين فى المطبعة الأميرية وبعثتُ بنسخة من كل منها إلى كامل باشا مرسى وزير العدل وأخرى إلى محمد سامى مازن وكان قد انتُدب وكيلا لوزارة العدل مع كامل باشا. وكنا نزور الهلالى باشا معا فى مكتبه قبل الوزارة كما زرناه بعد خروجه من المعتقل إثر قيام الثورة.

وفى جلسة دوائر محكمة القضاء الإدارى المجتمعة - فقد أحيلت القضية على دوائر المحكمة الخمسة بقرار من دائرة الوكيل - وحضرها عن المدعى بضعة عشر محاميا يتصدرهم الأستاذ محمود سليمان غنام (من تلاميذ سعد زغلول) ووزراء النحاس وقررت الدوائر المجتمعة إلزام الحكومة بتقديم أسباب الاعتقال.

وطلبنى كامل باشا لمقابلة رئيس الوزارة وسافرت إليه فى الغد بالإسكندرية[1].

---

(١) الوقائع التالية لم يعرفها أحد منى إلا من بضع سنين حين تلاقيت فى الطريق مع الأستاذ فريد زغلوك ومعه آخران فتذاكرتها معه والآن أرى من رئيس الوزراء وزملائه أن يدرك المؤرخون رأيه - وهو على كرسى رئيس الوزراء - وقد أبقيت هذه الوقائع سرا بحسبانها من أسرار عملنا الداخلى. وكنا نتردد عليه فى مكتبه للمحاماه أنا وسامى مازن أما كامل باشا فصلتنا به قديمة مستمرة من عهد الطلب وعمله محاميا وعودته لمحكمة النقض ثم فى وزارة العدل وفى إعداد قانون مجلس الدولة وفى رياسة المجلس.

وهبطنا (الوزير ووكيله وأنا) إلى مكتب الرئيس فكان معه الوزيران عبد الخالق حسونة ومحمد فريد زغلوك فأمسك الرئيس بالمذكرتين اللتين بعثت بهما إلى وزير العدل وقال كلمة طيبة عنها وعن كتابى الذى صدر سنة ١٩٤٥ عن الإمام أبى حنيفة فشكرته - وكان يبدو عليه الهزال - مع أنى قابلته من بضع شهور وكان أحسن حالا.

وبعد دقائق قليلة استطرد يشكو من عمله موجها إلىّ كلامه وكانت له ألفاظ قاسية تعودناها منه فاستعملها وقال (أنا هنا حيث يجب ألا أوجد) وضرب مثلا بما يعرض عليه من تسجيلات المحادثات التليفونية، وعاب الملك بعبارات شديدة وعاب السياسيين بوجه عام. وهو كلام ألفناه منه من قبل الوزارة بشهور.

ولم ينبس أحد بكلمة. وبعد نحو ربع ساعة طويلة فى مثل هذا الكلام سألنى:
ما رأيك فى قرار محكمة القضاء الإدارى؟

قلت: للحكومة الحق فى عدم تقديم أسباب الاعتقال - إن رأت لذلك وجها - وأنا أرى فى حالتنا تقديم الأسباب لأن الدائرة المختصة أحالت القضية على الدوائر الخمسة للمحكمة فهى تستعين بالمستشارين مجتمعين ولايتم ذلك إلا عن أمر تريد أن يتحملوا مسئوليته معها. ولم يعقب كامل مرسى أو سامى مازن..

ولهذا شعرت - بعد خروجى - باحتمال أن يكون الرئيس فهم من دخولى معهما أن هذا رأيهما أيضا.

ولقد كنت عليما - والباقون يعلمون - أن الهلالى هو الوزير الذى أحال السنهورى إلى المعاش وهو وكيل وزارة المعارف وأن السنهورى بينه وبين كامل مرسى مايسمى بتنازع الأقران فهما أستاذان للقانون المدنى وعميدان متعاقبان فى الجامعة ورئيسان متعاقبان للمجلس.

طلب الرئيس وزير الداخلية الأستاذ أحمد مرتضى المراغى بالتليفون فحضر من مكتبه وأخبره برأيى، فلم يعقب.. بل قال لى: نلتقى بالقاهرة. واتفقنا على صباح يوم تالٍ فى بيته

بالزمالك. وكان واحدًا من أعضاء هيئة القضايا السابقين سرتنى سرعة استجابته - وهو وزير الداخلية والحربية معا وصلته بالأحكام العسكرية أقوى من الجميع - وحمدت الله على أن الخمسة الذين تداولوا الموضوع كانوا أعضاء فى هيئة القضايا (الرئيس ووزير العدل ووكيله ووزير الداخلية ورئيس قسم القضاء الإدارى).

واستأذنا.. وفيما كان مرتضى المراغى عند الباب لحقت به وقلت: مادام الرئيس وافق على تقديم الأسباب فى قضية الأستاذ فؤاد سراج الدين فلماذا لانقدمها فى قضايا فتحى رضوان.

قال: نلتقى يوم كذا بالقاهرة لأخبرك عن شأن فتحى رضوان[1].

وفى القاهرة قصدت إليه فى الصباح فتلقيت منه مذكرة بالأسباب الخاصة بالقضية. ولما ذهبت بها إلى مجلس الدولة كان الرئيس فى غرفة المداولة. فدعوته إلى نافذة بالغرفة وسلمته مظروف وزارة الداخلية وقلت له: هذه هى الأسباب. فتصفحها. وكانت متهافتة.

ثم قال: لقد خدمتنا كثيرًا.

وقبل أن أستأذنه فى الانصراف قال - فى إقبال - لماذا لا تصالحون فى قضية البورصة؟ وابتسمت. فسأل. وأجبته. هى قضية ملايين سوف أكسبها مائة فى المائة (وقد رفضتها المحكمة بعد الثورة).

وخرجت وبقيت حريصا على حديثه معى كسر من أسراره حتى لا يحدث له من جرائه رد آخر..

قصدت فى الموعد المحدد إلى وزير الحربية فى مكتبه وفى حديثه أخبرنى: أن فتحى رضوان شخصية أخرى غير فؤاد سراج الدين؟ قلت كيف؟ قال: «مولانا» يعتبره ضالعًا فى كل قضايا القتل السياسى من سنة ١٩٤٠.

ولم أعقب..

وقضت المحكمة فى آخر أيام العام القضائى بوقف تنفيذ قرار الاعتقال لعدم استناده إلى أسباب ظاهرة الجدّية. ومن بضعة أيام رفضت دفوع الحكومة كافة فى القضية الأخرى.

* * *

كانت أحكام المحكمة وأسبابها أحكاما تكاد تنفى المشروعية عن نظام شوهه الملك بانحرافاته. كما كان آية شكر لله من الأمة ومن قاضٍ صدقت أعماله وهو فى سدة القضاء أقواله وهو يطلب العلم فى السابعة والعشرين من عمره بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٣ (وددت لو خدمت القضاء فى شىء هو أن أجعل من السلطة القضائية مهيمنة على السلطتين الأخريين).

ومنذئذ أصبح السنهورى علما يرتفع بالعدل، وبأثره فى الأمة والدولة، درجة لم يبلغها أحد

(١) بقى فتحى رضوان معتقلا حتى قامت الثورة وحمل مسئولية الإفراج عنه سليمان حافظ كما هى عادتها منذ الحرب العالمية الثانية، ثم صارا من وزراء الثورة الكبار وأثبت وجوده فى مجالس الوزراء كما وضع أسسًا جديدة ثابتة لوزارة الثقافة، ثم استقال وبقى مجاهدًا فى الأعوام الثلاثين التالية، لنراه بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ هو والأستاذين فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن من الذين أفرج عنهم من المعتقل الرئيس محمد حسنى مبارك!

وهو إلى جوار زعامته فى الحزب الوطنى وكفاحه فيه وتحمله المسئوليات فى (اللواء الجديد) مؤلف إسلامى مجيد له فى الدراسات الإسلامية كتب ستة كبيرة. وله فى الدراسات السياسية كتب وتراجم شتى تجلت فيها ثقافات يندر اجتماعها فى السياسيين.

قبله، إلا سعد زغلول وضع نفسه فيها- بالقول والفعل- دون حاجة لمجلس دولة، منها حكمة المشار إليه من قبل بعدم الاعتداد بالقرار الإدارى الاستبدادى، ومثل هذا موقفه يوم احتكم الملك معه فى قضية دستورية (تعيين أعضاء مجلس الشيوخ) فقضى الحكَم[١] لصالح سعد فى مجلس التحكيم. ومثلها خروجه بكفاح مصر إلى قارات العالم الخمس ليكون نموذجا يحذوه المجاهدون فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وارتفع السنهورى درجة أخرى إذ قضى ذلك القضاء التاريخى لصالح حزب أصابه إصابات مباشرة كانت الأخيرة منها فى ٢٦ يناير ١٩٥٠ يوم طلبت الوزارة منه أن يتنحى عن وظيفته لشكها فى نزاهته!.

وارتفع إلى حيث شاء، من نيِّف وأربعين عاما، مكانٍ بين مصطفى كامل وسعد زغلول.

ولا جرم كان النظام الملكى فى النزع الأخير من بضع سنين، ولما عجزت الأغلبية الشعبية عن ردع الملك وجدت الأمة نفسها بين حاكم غشوم وحكام محكومين تسلقهم بألسنةٍ حدادٍ جماعاتُ المثقفين وصحف الاشتراكيين وصحيفة اللواء الجديد للحزب الوطنى وترددت النذُر فى مقالات مصطفى مرعى تعلن آخرة عهد بئيس وبداية عهد تفترق فيه الطرق.

(هى ذى الدكتاتورية البغيضة تمكن للحكم الفاسد وتعينه وتمده بأسباب البقاء..

وها هو ذا الحكم الفاسد بدوره يهيىء للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقاماً...

---

(١) يقول البارون فان دن بوش النائب العمومى المختلط الذى احتكم إليه الملك وسعد (..وعندما دخلت فى اليوم التالى إلى مكتب الملك.. كان كل حركاته تدل على التأثر... أما زغلول باشا فكان جالسًا أمامه متملكًا حواسه يتحدث بهدوء وسكينة. ولمحت من خلال العبارات الرقيقة أن تنافرًا يوشك أن ينقلب إلى كارثة. وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة يقول (إذن استخير الشعب)... ثم قلت لنفسى: كلمةٌ واحدةٌ من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها - روحًا وجسدًا - تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من غضب الشعب. وفى تلك اللحظة تنبهت إلى صوت زغلول باشا وهو يقول: «أتقبل يا مولاى أن يفصل جناب النائب العام فى الموضوع وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة؟ فكّر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الإذعان «لا بأس»... (وفى الحال قدم الملك يده وصافحنى قائلاً «إنى موافق على رأى يُبدى بهذ الشكل» فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله «وأنا أيضا») ... ويضيف البارون فان دون بوش (وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ يدى بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلاً: لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة. وشديدة جدًّا).

كان تقويم اعوجاج الملوك من أسرة محمد على أمانة تواصى بها السابقون الأولون وأدوها خير أداء: خطب الخديو كبار العلماء فلام مجلس إدارة الأزهر لرفضه منح إمام الحاشية كسوة التشريفة فجابهه محمد عبده بقوله [إن للمجلس قانونًا لمنح كساوى التشريفة فإذا أراد الخديو أن يكون منحها بإرادته الشخصية فليصدر قانونًا بذلك] فاحمارّ وجه الخديو وقام لينهى المجلس.

ولما أعطى الملك فؤاد مشروع قانون لثروت باشا وأمر أن (ينفذ بسرعة ودون تغيير) قال ثروت: أظن أن جلالتك تسمح لى - على الأقل - بقراءته! ولما خرج ذهب إلى كبير الأمناء وطلب إليه أن [يبلغ جلالته أننى رئيس وزارة ولست موظفا. وانى أتيت هنا لإبداء النصيحة لا لتلقى الأوامر].

ومن على ينظر الإنجليز، بل العالم كله إلى شعبنا المسكين.. عسى أن يهز ضمائر سادتها.. او يهز ضمير الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها، وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون مطلع فجر جديد...)

«وثارت» مصر وطلع «الفجر الجديد» فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليوقظ السادرين فى غَفَلاتهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا:

بحريق القاهرة، أو إعلان الأحكام العرفية، أو الخلاص من الحكم الشعبى، أو خشوع الأصوات، أو إخفاء العورات، أو إسقاط الوزارات الخمسة فى الأشهر الستة ! كأنها «لعبات» تكسرها وتتكسّر بها أصابع مجنون يسخّره ويسخَر منه الجيش البريطانى على ضفاف قناة السويس.

ولقد كان لزاما أن يقوّم الجيش المصرى اعوجاجه فناوشه بإشارات لم يقدرها تقديرها الصحيح منذ نجح مرشح الضباط اللواء محمد نجيب، وسقط سقوطًا مزريا مرشح الملك فى انتخابات نادى الضباط. وهى انتخابات أعقبت إلغاء المعاهدة وإعلان الجهاد. ولم يكن شباب الضباط غافلين عما يرتكبه من آثام أعجزت النظام البرلمانى عن بلوغ غرضه. وحاول حسين سرى فى وزارته الأخيرة أن يترضى الجيش بتعيين محمد نجيب وزيرًا للحربية فرفض الملك !.

واستقال حسين سرى وقبل الهلالى أن يعود للحكم – ومعه وزير حربية هو صهر الملك !.

وقامت الثورة على الملك ونظامه كله فى الغداة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فخلعته. ثم خلعت ابنه بعد أشهر وأعلنت النظام الجمهورى. ولم نبق للإنجليز أداة يسخرونها ضد الأمة فسارعوا إلى المفاوضات التى كانوا يتثاقلون عنها[١].

مع الثورة

للسنهورى مع الثورة يومان..

اليوم الأول: وهو يوم بأيام لكثرة ما جرت فيه الأمور:

– كان من تقدير العزيز الحكيم للسنهورى أن تطيب نفسه وأنفس الناس إذا لاحظ أو

---

(١) فى تسعة أيام (أبريل – مايو ١٩٥٣) انعقدت ست جلسات طويلة للمباحثات مثل مصر فيها رئيس الوزارة محمد نجيب يوفد فيه وزير الخارجية (محمود فوزى) والبكباشى جمال عبد الناصر أما الاتفاق فتأخر توقيعه ١٧ شهرا ووقعه جمال عبد الناصر رئيس الوزارة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وبعد عامين قاد الانجليز جيوشا ثلاثة إنجليزية وفرنسية وإسرائيلية لغزو مصر. وانهزموا عنها. ومنذئذ بدأ أفول شمس الامبراطورية.

لاحظ غيره أن وزارة الوفد هى التى أزيلت عن مراكزها، وأن يقع ذلك فى يوم ٢٦ يناير نفسه، بعد عامين من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠.. لعل البشر يعتبر بما كان فى الموقفين فى هذين اليومين!.

– وكان من تقديره – سبحانه – أن يشهد السنهورى وهو فى قمة السلطة القضائية فى يوم ٢٣ يوليو من العام ذاته سقوط نجيب الهلالى.

لكن السنهورى، كما شهده الناس فى تلك الأيام، بدا بريء القلب من أى حقد. يحمل هموم وطنه – وكأنه يحملها وحده – ويغرقها فى العمل له. تحمله نزاهة نفسه إلى آفاق إنجازات عظيمة من مجلس الدولة.

يقول جمال عبد الناصر:

(إن مجلس الدولة، منذ إنشائه، وهو يقوم على رسالته كما ينبغى، فلم تلن قناته فى سبيل الحق فى عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق فى قلب الشعب وإن لم يقرْ فى ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة للمجلس ذلك كله منذ قيامها).

– وكان من تقدير العزيز الحكيم كذلك أن يرفع راية العدل على يد السنهورى نفسه، مع الثوار، وأن يسجل لنفسه مشاركته الخاصة فى المذكرة الأولى التى يكتبها بعد قيام الثورة، لا نشوةً بالانتصار أو مشاركة الثوار، وإنما قوله فى ١٢ أغسطس (هذا عام آخر.. واستقبل اليوم عامًا جديدًا. ويسعدنى أن أحضر اليوم أول جلسة لبحث تحديد الملكية الزراعية فى مصر..).

– فلسوف يصوغ مبدأ الثورة فى الإصلاح الزراعى فى القانون الذى جعل «الفلاح شريكًا فى الملِك» للأرض التى يزرعها. وبه صار للعمال والفلاحين نصف عدد أعضاء مجلس الشعب. وكان هذا القانون قوامًا ثوريا بين طرفين يقول عنهما السنهورى منذ عامين (الشيوعية داء وبيل والرأسمالية هى أيضا داء وبيل) وسدادًا لحاجة يقول عنها من ثلاثين عاما:

(ليون فى ٨ سبتمبر ١٩٢٣: أظن أنه إذا استقرت الحياة البرلمانية فى مصر توجد حاجة لإنشاء حزب للفلاحين والعمال يكون غرضه اشتراك الفلاحين بقدر ما يمكن فى حكم أنفسهم...) ثم يكتب بعد شهر فى ذلك العهد:

(ليون ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣ – حزب الفلاحين والعمال حزب يستمد مبادئه من تجارب الأمم الغربية ومن التعاليم النقية الصحيحة التى أتى بها الإسلام والمسيحية وهو الحزب الذى أرى مصر فى حاجة إليه بعد أن تظفر ببُغيتها من الاستقلال التام.. وأهم أغراض هذا الحزب على ما أرى:

١ – تعليم الفلاحين والعمال (تعليمًا إجباريًا مجانيًا).

٢ – تأليف النقابات.

٣ – تحسين الحالة الصحية فى مساكن الفلاحين والعمال.

٤ – اشتراك الفلاحين والعمال اشتراكا فعليًا بعد أن يتم تعليمهم فى إدارة الحياة الاقتصادية للبلاد على مبادىء بعيدة عن التطرف.

٥ – مقاومة الاستعمار الأوروبى.. والتفاهم فى ذلك مع عمال وفلاحى الأمم الغربية وأقصد بالفلاحين هنا.. عمال الزراعة وصغار الملاك من المزارعين).

– وتتتابع عليه آلاء السماء فنقرأ أنباء توفيقه ودعاءه لمزيد من التوفيق:

(الإسكندرية فى ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣: اليوم استقبل العام التاسع والخمسين من عمرى.. وقد شاء الله أن يكون هذا العام هو العام الذى يفتتح فيه معهد الدراسات العربية العالمية فاللهم وفقنى إلى خدمة الفقه الإسلامى فى هذا المعهد..).

بهذه السعادات واحدة بعد أخرى كان يتقدم إلى مجد أكبر.. ذكره بيوم ثقيف حيث القدوة والأسوة الحسنة لكل مسلم.

اليوم الثانى – يوم ثقيف:

وفى انتظاره تنقضى أشهر عشرة من العام بلا مذكرات – فقد اغتلبته سياسة الثوار وخلافات الرئيسين محمد نجيب وعبد الناصر – فنقرأ شكواه مما كرثته به الدهماء، فى يوم مجموع له الناس هو يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ بعد أن جرى شوطه – كدأبه – بقوة مع الثوار، وأفتى بسقوط النظام الملكى ودستور سنة ١٩٢٣.. وَوَضْع النظام الثورى على طريق القانون.

(القاهرة فى ١٥ مايو سنة ١٩٥٤: يقول شوقى فى رثاء المرحوم أحمد أبو الفتوح:

يا أحمد القانونُ بعدك غامض قلق البنود مجلّل بسواد

لما خرج النبى عليه السلام من الطائف وقد أصمّ من فيها آذانَهم عن دعوته وقذفته الأولاد بالحجارة قال يخاطب ربه: اللهم إليكِ أشكو ضعف قوتى وقلة حيلتى وهوانى على الناس يا أرحم الراحمين: أنت رب المستضعفين وأنت ربى. إلى من تكلنى؟ إلى بعيد يتجهمنى أم إلى عدو ملَّكته أمرى؟ إن لم يكن بك علىّ غضب فلا أبالى. ولكن عافيتك هى أوسع لى. أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن تنزل بى غضبك أو يحل على سخطك. لك العُتْبى حتى ترضى. ولا حول ولا قوة إلا بك).

فلقد وقع الحادث الجديد بالرجوع إلى يوم ثقيف وبدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد فصّلته الجمعية العمومية لمجلس الدولة وبيانات الرئيس الجديد للمجلس، وجوابُ رئيس الوزراء جمال عبد الناصر ثم أنزلت المحكمة العسكرية العليا العقاب على مرتكبيه.

جاء فى تقرير رئيس مجلس الدولة عن أعمال المجلس فى عامه الثامن (اكتوبر ١٩٥٣ إلى سبتمبر ١٩٥٤).

حادث الاعتداء على رئيس مجلس الدولة السابق:

فى يوم ٢٩ من مارس ١٩٥٤ اقتحمت جموع من المتظاهرين دار مجلس الدولة واعتدت على رئيسه السابق الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى فاجتمعت الجمعية العمومية للنظر فى هذا الاعتداء وفيما يلى نص القرار الذى انتهت إليه:

مجلس الدولة

السيد رئيس مجلس الوزراء

ومجلس الدولة منذ إنشائه يقوم على رسالة بالغة الخطر...

ومجلس الدولة منذ إنشائه قد أدى واجبه كما ينبغى فتعرض فى عهد الطغيان السابق لما تعرض له من كيد على ما هو معلوم فلم تلن قناة رجاله حتى وقر فى قلب الشعب وإن لم يقِرّ فى ضمير الطغاة. وجاءت الثورة فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس مما يذكره لها بالحمد.

لهذا رُوِّع سدنة العدالة وهم فى محرابهم يؤدون واجبهم بجموع تهتف بهتافات عدائية ضد المجلس ورئيسه. وتقتحم حرمة دار القضاء للفتك برئيسه. ولا ندرى لذلك سببا سوى فرية أذاعها المغرضون. وهى فرية ظالمة إذ لم يجتمع المجلس إلا لأمر مصلحى هو تعيين مستشار بالمحكمة... وما كان رجال المجلس ليجتمعوا أبدا لإصدار قرارات لا شأن لها فى أعمالهم وبوجه خاص ماله صبغة سياسية...

وقد بادر رئيس المجلس للاتصال بالجهات المسئولة عن الأمن عندما نبه إلى الخطر. وكان ممن نبه إلى ذلك أحد ضباط المخابرات وأطلعه على روح المجلس التى كانت تتجه نحو المجلس. فأفهمه الرئيس أن الاجتماع كان للأمر المصلحى المشار إليه. فليُطْلع الضابط المتظاهرين. أو أن يستقدم بعض قادتهم ليطلعهم الرئيس بنفسه، فعاد الضابط ونصح بأن يخرج الرئيس إلى فناء المجلس حيث احتشد المتظاهرون وحولهم رجال الأمن وما كاد رئيس المجلس يخرج إليهم حتى اعتدوا عليه اعتداء منكرا مروعا داميا...

وقد قررت الجمعية العمومية اعتبار اجتماعها مستمرًا حتى توافى بتصرف الحكومة فى هذا الشأن...

وهذا نص الكتاب السرى الذى أبلغتُ به قرار الجمعية.

مجلس الدولة

مكتب الرئيس

السيد رئيس مجلس الوزراء...

وقد تلقيت[١] منه الكتاب التالى:

مجلس قيادة الثورة — الراسل: بكباشى أ.ح. جمال عبد الناصر

السيد وكيل مجلس الدولة.

ردا على كتابكم المؤرخ فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ بما انتهى إليه قرار الجمعية العمومية لمجلس الدولة فى ٣٠ منه فى شأن الاعتداء الأثيم الذى وقع على رئيسه وهو يؤدى عمله بدار المجلس أود أن أنهى إليكم أننا جميعا أنا وإخوانى أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء قد تألمنا لهذا الحادث الذى نستنكره كل الاستنكار. ذلك لأننا نؤمن بأن القضاء من أعز مقدسات الأمة فينبغى أن يتوافر له كل استقلال وتوقير وكرامة.

---

(١) تلقى هذا الرد المستشار السيد على السيد وكان رئيس الجمعية العمومية لتخلف الدكتور السنهورى عن الجلسة إذ كان يعالج بالمستشفى من جراحة. وبصدور قانون يحرم الوزراء السابقين من الوظائف، صار المستشار السيد على السيد هو الرئيس الثالث فى تاريخ مجلس الدولة. والثلاثة يتعادلون ولا يتفاضلون. وبمدة رياسته حتى ١٩٦١ أتاحت السماء لمصر خمسة عشر عاما كاملة من القضاء الإدارى من أعلى المستويات فى العالم. وقد كانت «سيادة القانون» و«حماية الحقوق والحريات» ديدنه مذ كان قاضيًا جزئيا فى الثلاثينات من القرن الحالى، ثم رئيس محكمة بمجلس الوزراء برأس مكتب مراجعة الأحكام العسكرية فى فترة الحرب العالمية ثم قاضيًا وحيدًا للأمور المستعجلة مدة طويلة فى محكمة القاهرة الابتدائية. ولعله القاضى الوحيد الذى ولى وظيفة المستشار دون أن يشركه فى مجلس القضاء قاضيان فى مدة عمله بالمحاكم الابتدائية. وذاعت اتجاهاته فى العدالة وحماية الحريات فى وزارة العدل فكان «أول» من طلب إليهم كامل مرسى المشاركة فى مجلس الدولة الجديد وكان «أول» من قبل ذلك فى حين تردد كثير من زملائه فى القبول خيفة أن لا ينجح القضاء الجديد من جراء مقاومة الأحزاب المشتركة فى الحكومة له وفى فترة رياسة السنهورى للمجلس رأس الدائرة الثانية للمحكمة وعين وكيلا للمجلس ونافست أحكام دائرته أحكام دائرة الرئيس بقوة أسبابها وصياغتها واتجاهاتها لتعميق «سيادة القانون» فى الأمة والحكومة والقضاء الإدارى.

وقد حافظ على ذلك كله فى مدة رياسته للمجلس.

وبحثه فى أول اعداد مجلة مجلس الدولة سنة ١٩٥٠ عن رقابة دستورية القانون يكشف تأثيره فى اتجاهات المجلس منذ نشأ المجلس. دخول فيه الدكتور السنهورى وفى زميله سليمان حافظ [ودخل المجلس خلال العام الماضى.. سليمان حافظ بك.. فكسب المجلس به ذخرا غنيا من المواهب الممتازة وقيمة عليا من قيم الأخلاق والكفاية يعتز بها المجلس ويفخر.

واختار المجلس لوكالته فى محكمة القضاء الإدارى مستشارا من أساطين رجال القانون وحجة ثبتا فى القضاء الإدارى اشتهر بكفايته الممتازة فى جميع المناصب القانونية التى تولاها هو حضرة صاحب العزة السيد على السيد] تخرج من أوائل مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٢ وكان عضوًا مشهودًا بامتيازه فى هيئة قضايا الدولة بوزارة الأوقاف وكذلك كان الرئيسُ الأول للمجلس (كامل مرسى) رئيسا لقسم قضايا الخاصة الملكية. وبإضافة السنهورى إليهما نجد الرؤساء الثلاثة الأوائل للمجلس أعضاءً» فى هيئة قضايا الدولة وللمستشار السيد على السيد باع طويل فى الحفاظ على الحقوق والحريات. =

ولأننا نوقن بأن مجلس الدولة منذ إنشائه وهو يقوم على رسالته كما ينبغى فلم تلن قناته فى سبيل الحق فى عهد الطغيان البائد حتى وقر بحق فى قلب الشعب وإن لم يقر فى ضمير الطغاة. ولقد قدرت الثورة ذلك كله للمجلس عند قيامها فكان من بواكير أعمالها أن عملت على تدعيم استقلال المجلس. وقد كان هو «ورئيسه» ساعد الدولة فى الفتيا والتشريع ومستشارها الناصح الأمين لتحقيق الأهداف المشتركة فى محاربة الطغيان وتحقيق الصالح العام.

يقيننا جميعا أن كل مصرى مخلص لوطنه يستنكر ذلك الحادث إذ لا يمكن أن يجترىء على حرمة القضاء إلا عدو للوطن أو خائن له. وستعمل الحكومة جاهدة على القصاص من العابثين ومحاكمة المقصرين، وسيكون عهدها للمجلس أن تعمل دائما على ما يزيد فى تدعيم استقلاله ويوطد سلطته فى القيام بأداء رسالته للتعاون على تحقيق أهداف الثورة. وأود أن تبلغوا كتابنا هذا إلى الجمعية العمومية للمجلس وإلى سائر موظفيه.. وتفضلوا بقبول وافر الاحترام.

بكباشى أ.ح.
نائب رئيس مجلس قيادة الثورة
ومجلس الوزراء
إمضاء (جمال عبد الناصر)

ولما تلقيت هذا الرد دعوت الجمعية العمومية وانتهت إلى القرار الذى أبلغته بالكتاب التالى:

السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء

أتشرف بأن أنهى إلى سيادتكم أننى إذ تسلمت كتابكم.. تلوته على الجمعية العمومية فورًا وقد رأت أن تسجل – مع الشكر – للحكومة استنكارها الشديد للحادث الأليم، وأنها جاهدة على القصاص من العابثين.... وتود الجمعية العمومية للصالح العام العمل على نشر كتاب المجلس ورد الحكومة عليه.

= ومن أحكامه فى عام١٩٣٣ «أول حكم» قضى ببطلان التفتيش إذا لم يصدر الإذن به من النيابة العامة سنة١٩٣٣ وكان إعلانا «لسيادة القانون» فى عهد دكتاتورى باطش أقرته محكمة النقض فأضيف النص بوجوب ذلك إلى قانون الإجراءات الجنائية – وكنت محاميا فى القضية أعمل بمكتب النقيب الأول إبراهيم الهلباوى (١٩٢٨ – ١٩٣٧) – دفعت بهذا الدفع ونشرت «مجلة المحاماة» بحثى فيه مع الحكم فى سنة ١٩٣٣ وأتبعته فى سنة تالية ببحث نشرته المجلة عن تصرفات السفهاء قبل الحجر، ولما ولى وزارة العدل رئيس التحرير الأستاذ صبرى أبو علم باشا اختارنى – بالبحثين – وكيلا للنائب العام فى نوفمبر سنة ١٩٣٧.

وبناء على طلبكم قد أبلغنا كتابكم إلى سائر موظفى المجلس...

تحريرا فى ٤ من أبريل ١٩٥٤.

وكيل مجلس الدولة

إمضاء (السيد على السيد)

ولا يفوتنى أن أسجل أن الحكومة وفت بما وعدت من القصاص من العابثين فقدمتهم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا ونالوا جزاءهم العادل).

* * *

واعتداءات الغوغاء على النابهين كصدمات الجمادات للأحياء تسيل الدماء ولكنها ترفع لصاحبها ذكرا لا يبلى بعد أن نال من دهره ما تمنى - كما كان السنهورى يقول - ولم يكن ينقصه إلا محنة الإيذاء فقدمتها له الغوغاء. والدهماء هى التى طالبت الحاكم الرومانى بإعدام السيد المسيح.. والأذى هو الذى أذاع فى الأمة مجد أئمة الفقه الأربعة.

ولقد كان السنهورى من بضع سنين أقربَ الناس من النقراشى وأحمد ماهر وهما يُستشهدان. ولولا الاستشهاد ما اجتمعت رفاتهما فى مسجد عظيم بالقاهرة. وفى سنة ١٩٥٤ كان أقربَ الناس من محمد نجيب. ومحمد نجيب أول رؤساء الجمهورية وأكبر من أصابته حكومة الثورة إصابات مباشرة.

بصدور قانون فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف انقضى عهد السنهورى بالوظائف، وحق له أن يكتب فى ١٩ أغسطس (الحرية كالصحة من أكبر نعم الله. ولكن الإنسان لا يقدرها حق قدرها إلا بعد أن تزول).

* * *

وفى سنة١٩٥٥ صدر القانون الذى كان يرتجيه كامل مرسى لمجلس الدولة وأضيف فى آخره نص وقتى نُقل بناء عليه ثمانية عشر عضوا ممن لهم صلة وثيقة بالسنهورى إلى جهات قضائية أخرى نالوا فيها حُظوظًا مثل ترقيات مجلس الدولة، وكانت الحكومة فى غنى عن أن تمسهم وتسيء لنفسها بهذا الإجراء الذى أجمع على نقده الأعداء والأصدقاء. مثلما اجتمعوا على نقد إجراء فصل القضاة فى سنة ١٩٦٩[1].

* * *

(١) فصل القضاة سنة ١٩٦٩:

يجمع مقال الدكتور عثمان حسين عبد الله عن الدكتور السنهورى المشار إليه من قبل، ومثله كتاب آخرون أرخوا لحكم الرئيس جمال عبد الناصر، بين هذا النقل بمناسبة إصدار قانون مجلس الدولة سنة ١٩٥٥ وبين فصل نحو مائتين من رجال القضاء بمناسبة إصدار قانون خاص بالقضاء وإنشاء المحكمة «العليا» سنة ١٩٦٩ وبه لم يعد وصف «العليا» قاصرا على محكمة النقض.

....

= وربما يفيد فى هذا الصدد ذكر الوقائع التالية:

١ - فى ٢٤ - ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ دعانى الوزير شعراوى جمعة من مرسى مطروح لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وسافرت واجتمعت فى مكتب الرئيس بالوزيرين أمين هويدى - مد الله فى عمره - وشعراوى جمعة والسيد سامى شرف سكرتير الرئيس حتى قاربنا مطلع الفجر نتداول شكوى الرئيس من الشغب الحادث فى نادى القضاة وشكوى بعضهم بعضا إليه. ويمكن إجمال رأيى ليلتئذ فى أن القضاء نفذ قوانين الثورة أحسن تنفيذ وبإقبال ملحوظ. وأن كتابات مجلة القضاة يمكن التغاضى عنها. وأن مساءلة القضاة جائزة أمام اللجنة المختصة بذلك طبقا لقانونهم. وأن رئيس محكمة النقض «المستشار عادل يونس» واحد من أحسن الرؤساء فى التاريخ الحديث للقضاء ومعاونته مؤكدة. وذكرت شاهدا على ذلك. وأعدت ذلك مرتين ووجدتهم يستبعدونه. فنقلت الكلام إلى خلاف الوزير معه من قبل، وأن الوزير اعتذر له - على ما علمت - قالوا: لم يعتذر. بل الوزير مستقيل لعجزه!

ولما استأذنت لمفارقتهم طلب الوزيران إلىّ أن أُملى رأيى على السيد سامى شرف ليقرأه الرئيس. فأمليته فى فقرات. وافترقنا على أن نجتمع فى الظهر واجتمعنا لمدة ساعة دون تغيير رأيى إلا فى تفصيل صغير خاص بعدد من يقدمون للجنة الصلاحية كل مرة.

وطلب الوزيران أن أنتظر يومين حتى أعرف رأى الرئيس. وانصرفت.

وبعد يومين اتصل بى السيد شعراوى جمعة وأنبأنى بشكر الرئيس وقوله (أنا عارفه) ولم أعقب. ودعوت له بالتوفيق.

بعد ستة أيام قرأت بالصحف ما يفيد «مجتهد» رئيس مجلس الدولة يومذاك لوزارة العدل ووافق التعيين فصلُ القضاة وقانون بإنشاء (المحكمة العليا) وهى التى صارت نواة للمحكمة الدستورية العليا - وكان أول المفصولين عادل يونس.

٢ - أطلت التفكير - منذ عودتى للمصيف - فى أسباب القلق المفاجىء الذى تناقشنا فى شأنه: واستبعدت أى صلة لعادل يونس بما يحدث بالنادى لأنه لا يتردد عليه، واستبعدت أن يكون الرئيس راضيًا عما اصطنعه وزير العدل من خلاف خاص بمراسلات جرت بين عادل يونس ووزير العدل فى (سرى لانكا) لأن عادل يونس فى ذلك الوقت كان قد نفذ مهمة رسمية باختيار الرئيس له جوابا لطلب دولة سرى لانكا قاضيًا مصريًا لإجراء تحقيق، وليس فى مصر أصلح لهذا منه ونجاحه فى أداء تلك المهمة محسوب له لا عليه.

وأخذت أستعرض الآفاق البعيدة فتذكرت أن انفصال سورية عن مصر سنة ١٩٦١ نفذه وزير عدل فى سورية ونقيب للمحامين ووكيل هيئة قضايا الدولة (إيان رياسنى لها) ومستشار من مجلس الدولة الذى انشىء أيام الوحدة فى سوريا.

لكنى توقفت طويلا أمام انقلاب حدث فى السودان أخيرا ومنذ ثلاثة أشهر (مايو ١٩٦٩) قام به النميرى ونفذه له بابكر عوض الله وكان كبيرًا للقضاة بالسودان. فلعله لفت النظر إلى كبير القضاة بمصر وإلى جلبة نادى القضاة أيضا - والله أعلم.

٣ - وكنت أعرف أن الوزير المستقيل منذ ولى الوزارة كان يراجع كشوف الهيئات القضائية لضم أعضائها للاتحاد الاشتراكى وأن الكشوف بقيت دائمًا على مكتب الوزير يتداولها مع أصدقاء له فى داره. ولقد فوجئت عند وضع الدستور الحالى سنة ١٩٧١ وكنت مقررًا للجنة (نظام الحكم) بوجود مشروع مطبوع لدستور أعده الوزير وآخرون على نسق دساتير الكتلة الشرقية وورد على ذهنى عندئذ أن فصل القضاء سنة ١٩٦٩ عجل به التمهيد لفرض هذا الدستور بإسكات مصدر محتمل من مصادر الاعتراض عليه.

٤ - وكان الوزير رئيسا لما سمى: لجنة استماع قبل إعداد ذلك المشروع وحضرت جلستين لها طالبت فيهما مرتين بتضمين الدستور نصا على أن تكون الشريعة مصدرًا للتشريع. ولم أجد لذلك صدى فى المشروع. فقدمت عند وضع الدستور الجديد سنة ١٩٧١ مذكرة لمجلس الأمة نشرتها مجلة هيئة قضايا الدولة عند تقديمها طلبتُ فيها النص على الشريعة فى المادة الثانية من الدستور. كما وضعت فى مقترحاتى لمواد الدستور نصًا يمنع سقوط جريمة الاعتداء=

وفى هذا المقام نعرض لما جاء فى هامش المذكرة المؤرخة ١٥ مايو سنة ١٩٥٤ فى كتاب (عبد الرزاق أحمد السنهورى من خلال أوراقه الشخصية):

(كُتب كثير عن حادث الاعتداء.. فى مظاهرة خرجت من مبنى هيئة التحرير.... .

ذكر الدكتور أحمد زكى (باشا)... بجريدة الأخبار ١٩٧٥/٩/٨ أن الاعتداء على السنهورى وقع بعد لقائه بالإخوان بمنزلى. وذكر الأستاذ أحمد فوزى فى كتاب نشره... أنه فى يوم ٢٦ مارس جرى اللقاء بين الدكتور السنهورى وعبدالحكيم عابدين فى منزل الدكتور أحمد زكى حيث عرض السنهورى عليه الإشتراك فى الحكم. ومثل هذا اللقاء وما جرى فيه لم يكن ليخفى على المخابرات المصرية.. ومعنى ذلك أنه كان جادًا فى إنهاء الحكم العسكرى وإعادة الحكم المدنى وهو ما أغضب العسكريين الطامعين فى إقامة دكتاتورية عسكرية.

أما الدكتور عبد العظيم رمضان فإنه قال:

رأينا أن السنهورى كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة حتى أنه سارع فى صبيحة اليوم التالى لقرارات ٢٢ مارس إلى محاولة تدعيم الثورة عن طريق إشراك الثوار فى الحكم. وكانت حجته أن مصلحة البلاد العليا لا تتحقق إلا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة للحكم فى البلاد وفى طليعتها الإخوان المسلمون.

أما ما يتعلق بالمسئولين عن الاعتداء فقد ذكر الأستاذ أحمد فوزى فى كتابه أن السنهورى فى أقواله أمام النيابة اتهم جمال عبد الناصر فى تدبير الحادث كما أنه رفض مقابلته عندما زاره بعد الاعتداء عليه.

ويشير الأستاذ أحمد حمروش فى كتابه (شهود ثورة يوليو) عن هذا الاعتداء إلى أن البكباشى الذى فتح الباب للمتظاهرين قال إن رئيس البوليس الحربى كلفه بمنع اجتماع مجلس الدولة بالعنف أو بالحسنى (و)إنه أعد خطة المظاهرة بالتعاون مع رئيسين فى هيئة التحرير. ولما توجه للسنهورى فى مكتبه رفض مقابلته. فأرسل إلى الرئيسين المذكورين فتدفقت المظاهرات وكان فيها بعض جنود المباحث الجنائية فى ملابس مدنية وهم يهتفون (الموت للخونة).. فتدفقوا

= على الحريات والحقوق الطبيعية. وهو نص يتسع قدر ما تتسع الحريات والحقوق الطبيعية للأمة وأولها استقلال القضاء.

٥ – كان الرئيس السادات نائبا لرئيس الجمهورية عند فصل القضاة سنة ١٩٦٩. ولما قام بثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ قام بإعادة نحو ستين منهم: أولهم عادل يونس. وحتّمت على صلتى بوزير العدل آنئذ المستشار محمد سلامة أن أخبره بأن الرئيس السادات عليم بتفاصيل فصل القضاة ولم أحدثه عما دار فى ٢٤ – ٢٥ أغسطس فى مكتب رئيس الجمهورية السابق وقد سلف ذكر بعضه. وكان الوزير دائبا على العمل لإعادتهم أجمعين حتى صدر حكم القضاء ببطلان الفصل فأعيدوا وصححت أوضاعهم وفق القانون.

يعتدون على أعضاء الجمعية العمومية.. هاتفين (تحيا الثورة) و(تسقط الرجعية).. ثم حضر صلاح سالم.. وأيد اللواء محمد نجيب نفسه فى مذكراته بعنوان (كلمتى للتاريخ) تدبير المظاهرة واستغلالها لفرض الحكم العسكرى ومنع إقامة حكم مدنى).

وأول ما نلاحظه على ماقيل هنا عن أسباب الحادث أنه غير مقبول بعد إذ قال مجلس الدولة قوله فيها وأثبت للحكومة الشكر على مواقفها ومحاكمة العابثين أمام المحكمة العسكرية العليا وحكمها بالجزاء العادل.

وغير مقبول أن ينسب إلى السنهورى تدخل فى سياسات الفرق المتصارعة على الحكم وهو المختص بالفصل بينها فى هذا الصراع أو بعض وجوهه أو نتائجه إذا اتصل بقضية، أو أن يطلب إدخال جماعة فى الحكم مع أخرى تتولاه بالفعل، ولاتقبل بطبيعتها أن يكون لها شركاء.

بل كان الدكتور السنهورى آخر من يتصور العقل أن يتدخل عند الإخوان، أو يقبل الإخوان تدخله، لما كان بينهم وبين وزارات السعديين من دم لايُطَلّ.

والقول باجتماعه مع بعضهم لايثبت زعما خاصا بما دار فيه لم يزعمه الدكتور أحمد زكى نفسه.

وإنما كان النزاع على السلطة قائما بين فريقين لجمال عبد الناصر ومحمد نجيب.

وقيل يومئذ إن الدكتور السنهورى اجتمع مع على ماهر فى نادى محمد على (نادى وزارة الخارجية الآن) وتكلما فى ترشيح محمد نجيب لرياسة الجمهورية - ومعلوم أن سليمان حافظ كان من هذا الرأى ولذلك خرج من الوزارة عند تعديلها.

ولا يكفى الزعم بأن الدكتور السنهورى اتهم جمال عبد الناصر بتدبير حادث الاعتداء ليثبت اتهامه بتدبيره.

ومع كل ذلك لم يذكر أحد ماتم فى تحقيقات النيابة أو المحكمة العسكرية أو الجمعية العمومية لمجلس الدولة وفيها مقطع النزاع فيما حدث للدكتور السنهورى.

ولقد زار جمال عبد الناصر مجلس الدولة فى يوم تالٍ ومعه د. حسن بغدادى وهو ممن خرّجهم السنهورى وزاملوه فى الجامعة ثم فى مجلس الدولة، وكان وزيرًا، فاجتمعا بالمستشارين ووكيلىْ المجلس وكانوا غضابا للحادث لكن أحدا منهم لم يرِدْ على ذهنه اشتراك جمال عبد الناصر فى تدبيره بل طيّبت زيارته خواطر المستشارين.

وكان الجميع حزانى لما أصابت به الدهماء رئيس القضاء فى مجلس الدولة وقد أجزل جمال عبد الناصر الثناء عليه وعلى وقوفه ضد الطغيان.

ولا يتمارى أحد بأن الحادث أساء إلى جمال عبد الناصر وفريقه فى أيام عصيبة.

* * *

قيضت السماء للقضاء على النظام الملكى رجالاً حاسبوا الملك على نزواته. يتصدرهم رجلان هاجمه أولهما فى المجلس التشريعى الأعلى سنة ١٩٥٠ وأنذره بزواله على الملأ وفى الصحف، وكان رئيسا سابقا لهيئة من الهيئات القضائية وعاقبه الثانى بأحكام أصدرها وهو على رأس الهيئة القضائية المختصة بعدم المشروعية فى تصرفه فكان ذخرًا تذخره الأمة ودرسًا تستذكره: أن الانحراف عن القانون كالتأرجح على شفير الهاوية. وأن فى «سيادة القانون» نجاة للحكام والمحكومين. وبهذا أدى الرجلان عن جيلهما فرض عين كانا مطالبيْن به، ويجمع بينهما مقولة سبقت فى صدد مصطفى مرعى أنه كان (بنبوغه فى العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية مجتمعة يعتبر شهادة لنظامنا التعليمى فى دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمى).

ولا جرم أن لسيرة السنهورى رنينًا خاصا فى الأذن ترق له مشاعر السامع:

لصنوف الاضطهاد التى ابتلى بها على مدى نيف وعشرين عاما وللمحن، تنزل به تترى فى زمن بعد زمن، وهو دؤوب عَفُو يرى الجزاء الحق لذاته فى خدمة بلاده ويذيب نفسه حبةً حبةً فى المصلحة العامة.

ولأعماله فى سبيل الشريعة الإسلامية وخدمة الوطن العربى والوطن المصرى وتوحيدهما وإن غاضبته السلطة التى تنتفع من عمله

وكانت أحوج إليه منه إليها.

ولما جاءه خصومه مظلومين رفع الظلم عنهم بشجاعة لاتعرف التردد.

ولما كتب عن انحراف السلطة التشريعية حسب بعضٌ أنه يدافع عن رأيه ضد سلطة تناجزه. وما كان إلا عقيدةً سيطرت على ضميره سطرها من ثلاثين عاما وهو يطلب العلم فى فرنسا، ونفذها بشجاعة فى أحكامه عندما أتيحت له الفرصة لحساب مصر وحساب العدالة. وكل حكم أصدره كانت مصر تنتظره. والأيام دول. وكم دالت دول أو حكومات فى تلك السنوات

ولاريب فى أن أحكامه فى تلك السنوات كانت تسبق التقدم. كالبشريات بالأيام العظيمة التى قدرها الله لبلاده.

* * *

أحدثت إصلاحات الثورة آثارها فى نشاط مجلس الدولة فاتسع بمسئوليات الإصلاح الزراعى ومحاكمه وبقضايا دائرة العقود الادارية ثم تراخى بعض الأثر فى الطعون ضد القرارات التى رأت الحكومة عدم سماع الطعون فيها لما تتضمنه من دواع ثورية.

وولت الحكومة وجهها شطر الشركات القائمة على الامتيازات العامة والاحتكارات (شركة

السكر – شركة مياه القاهرة – شركة ترام القاهرة) واقتضت دواعى السرعة للفصل فيها أن تحال على التحكيم باتفاق الخصوم (والمذكرتان الخاصتان بالأوليين منها واردة فى المذكرات المشار إليها من قبل ورأس هيئة التحكيم فيها المستشار طاهر باشا محمد الوكيل الأول فى تشكيل مجلس الدولة، وأخذت الجهات المعنية بسبيل تشريعات اقتضتها الثورة، من إعداد دستور سنة ١٩٥٦ إلى وضع قانون للجيش (خول اختصاص محكمة القضاء الإدارى بشئون الضباط إلى لجنة الضباط)، إلى قانون جديد يستجيب لآمال مجلس الدولة أنشأ محكمة إدارية عليا ونظاما للمفوضين لكفالة استقلاله الكامل ثم شرعت الحكومة فى تنفيذ قانون كانت قد أعدته لتمصير الشركات الأجنبية

وفى إبان هذه الفترة دُرس نظام حصص التأسيس فى شركة قناة السويس قبل تأميمها. فظهر لنا أنه تزييف خارج على القانون وتكفل بأمره وفد المفاوضات بعد تأميم قناة السويس وكنا من أعضائه – كما صدر قانون تمصير الشركات وتنتهى هذه الفترة عند قيام الوحدة بين سورية ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة ودستورها وكان توحيد الجهات القضائية (القضاء المدنى ومجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة) ركنًا من أركانها يتفانى المصريون والسوريون لإرسائه.

* * *

فى هذا المعترك نبه ذكر أعمال تاريخية نجب فيها رجال كبراء على المستوى العالمى ومنهم ضباط فى الجيش أدوا أمانة العمل الوطنى الضخم دون أن تعرف فيه مخالفة واحدة للقانون أو العدل من واحد منهم بل سبحوا فى تيارات السياسة العالمية بنزاهة وعدالة وإعلاء لمبدأ سيادة القانون. مما يعتبر شهادة عملية من حكومة الثورة، بإمكان تحقيق الأهداف الكبيرة مع التزام «سيادة القانون».

– ففى أعمال التحكيم برز المهندس محمود يونس ليحتل من بعد مكانه التاريخى الفريد فى إدارة قناة السويس بعد التأميم، بكفاية ويسر حببا التأميم وإدارته إلى العالم(١).

– وفى وزارة الثقافة لفت الأنظار إلى آفاق جديدة الدكتور ثروت عكاشة كوزير فنان صاحب مبادرات فى روافد الثقافة.

– وكان الأستاذ أمين هويدى أخوف الناس أن يحمل ظلما. ذهبت إليه فى إدارة المخابرات أعترض على تدخلها فى قضية لقناة السويس ونبهت على رأى رئيس الجمهورية فقال لى: نحن قضاة. فاعترضت بقولى: أنتم قضاة؟.. والحق أنه كان أشبه بالقضاة إذ ولى الوزارة.

---

(١) ولما نشرت مجلة هيئة قضايا الدولة عددًا خاصًا بالتأميم ووثائقه وصحيفة دعوى الحكومة بسويسرا فى صدده بعث سفير بناما يشتريه فأهديناه أكثر من عدد.

– وفى تنفيذ التمصير برز اقتدار المهندس محمد صدقى سليمان فى إدارة المؤسسة الاقتصادية، ليبلغ الأوج فى بناء «السد العالى» على النيل بأيدى المصريين[١] وكذلك برز كرئيس للوزارة.

وفى مقام إحسان الأداء لايمكن نسيان اسم المستشار نهاد القاسم كوزير للعدل فى حكومة الجمهورية العربية المتحدة. لم يقرّ الانقلاب الذى أحدث انفصال القطرين. وبقى بمصر على الولاء للجمهورية المتحدة حتى أذن له فى العودة إلى سورية ليتوفاه الله بعد أن يعود تاركا للوحدة العربية مثلا خالدا على النجاح وكان لايفتأ يشيد بالسنهورى وصداقته له كما كان يحدثنا عن مجادلاته لعبد الناصر فى مجلس الوزراء وقد أعلن ذلك عبد الناصر بعد الانفصال.

١ – بهذه الأمثال ونظائرها أظهرت حكومة الثورة للعالم أن من أظهر أعمالها فى تاريخ مصر ماقام أحسن قيام على قواعد العدالة ونفذ فى كنف «سيادة القانون».. وهى شهادات على الموظفين الذين يخالفون القانون .

٢ – ومن بحث التصرفات الحكومية السابقة وتصرفات الأجانب قبل قيام الثورة سنة ١٩٥٢ ظهر أنهم يختلفون فى كثير من الاتجاهات ويلتقون عند هدف واحد هو استصفاء الثروة المصرية.

٣ – أن اعتماد الخديوى اسماعيل وابنه توفيق على نوبار – أو نظرائه – أطلق له العنان فى وظيفة السمسار فباع نفسه ثم باع مصر مثنى وثلاث ورباع إلى الأجانب وإلى نفسه[٢]. كتب عنه الشيخ محمد عبده [الرجل ليس بمصرى ولا عربى ولا مسلم: فإذا باع مصر بأرخص الأثمان فهو الرابح].

٤ – وأن من وصمات ذلك العصر خدمة الموظفين فى الحكومة للشركات خفية وهم فى وظائفهم ثم خدمتهم فى هذه الشركات جهرة بعد ترك وظائفهم.

---

(١) قلت له بمكتبه – مد الله فى عمره – وكان رئيسًا للوزاره، إن الأمة كلها تثنى على بيانك أمام مجلس الأمة. فتعجب. فقلت: لأنك صارحتها – لأول مرة من عشر سنين – بحقيقة الموقف الاقتصادى. وقد أثبتت محاضر مجلس الوزراء أنه اعترض على حرب سنة١٩٦٧.

(٢) هو مؤسس المحاكم المختلطة التى أخرت استقلال مصر ثلاثة أرباع قرن ومؤسس شركة مياه القاهرة بامتياز منحه لها وهو وزير الاشغال لتبيع مياه النيل لأهل القاهرة بثمن فادح ويبقى وأهله فيها ثلاثة أرباع القرن! روى الدكتور السنهورى نقلًا عن كتاب (القاهرة والقضاء الدولى) للمستشار البلجيكى مينار: أنه لو لم تكن المحاكم الوطنية حقيقة واقعة عند توليه الوزارة لحال دون افتتاحها مجاملة للإنجليز. وانه عين حاجبه مستشارا فيها! ليتجسس عليها! وأنه نقل رئيس دائرة فيها بناء على شكوى أرمنى – مثل نوبار – إلى المحاكم المختلطة ورفضت المحاكم المختلطة تعيينه ونقد المستشار وظيفته! وأنه اضطر رئيس محكمة الاستئناف يسرى باشا للاستقالة لأنه رفض سماع مندوب الحكومة الذى جاء يتكلم بالفرنسية أمام محكمة لغتها العربية!– ونوبار هو الوزير الذى قبل جلاء الجيش المصرى عن السودان سعد رفض شريف باشا لذلك وقوله (إن تركنا السودان فهو لايتركنا) وقدم استقالته.

٥ – أن القضاء والإدارة ولايتان لا يصدق أداؤهما إلا بإحساس وطنى. وأن الإحساس الوطنى فى القضاء هو التزام العدالة.

العربى الكبير:

إذا كان حسنًا أن يخدم الرجل الكبير أفكاره الكبيرة بعمله فى مواقعه فأحسن منه أن يجعل الدولة تخدمها. فتلك قوة لها وله ويد الله مع الجماعة..

وتتعاظم الحسنيان إذا عمل صاحب الفكرة لها فى خدمة الدولة. فهو عندئذ يستخدمها ويخدمها ويخدم فكره، وما أسعده إذ يعلّم القيام بمصلحة عامة أو يعلم قومه جماعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وهو درس آل إلى السنهورى من محمد عبده فعمل به لإحياء الفقه الإسلامى والتزام الشريعة.

وما كان إلا هبة من السماء لرجل حسب بعض معاصريه أنه زال عن سمت السلطة فرفعه الله إلى سمت أعلى ذكرًا وأبقى أثرًا.وأبقاه مع الشريعة مابقى من عمره، ويسره لليسرى فجعل أعماله الماضية جميعًا توطئه للعمل الكبير الذى سيدلى فيه بدلوه. وبايعت له طبقات المثقفين من جرائه. فبدا للأمة العربية وخاصة للمثقفين كأنه ملك غير متوج، وضع فى حجارة الأساس لدولتين عربيتين ناشئتين قوانينها ونظامها القضائى الدائم وأضاف إلى الفقه الإسلامى فى معهد الجامعة العربية دروسه التى ضمنها كتاب (مصادر الحق فى الفقه الإسلامى) وإلى العالم القانونى الواسع بقية الأجزاء العشرة فى موسوعته الكبرى (الوسيط) ولها شموخ تمثال عظيم لذكره جزى الله به وفاءه لعهد عاهد أمته عليه إذ بلغ الستين. فكتب:

(فالوقت الذى أستطيع فيه الإنتاج محدود. ويجب أن أذكر هذه الحقيقة فأعمل لدنياى كأنى أعيش أبدًا وأعمل لآخرتى كأنى أموت غدًا) وقد عمل، وساعدته الجهات القضائية المصرية كافة[1] فى عمله وباستمرار، مدركة مقدار مايخدم الأمة بتوحيدها على قواعد الشريعة ومنها العدالة والمشروعية.

١ – وبهذا المزاج الموفّق قدم للدولة الوليدة – فى الكويت – قانونها المدنى (قانون التجارة) وأبقى لها قواعد الشريعة من مجلة الأحكام العدلية – وقد صنع بعض ذلك منذ

---

(١) حرصت الجهات القضائية على الاستجابة لطلباته وقد طالما كتب فى إبانها عن الوحدة العربية والحرية وخدمة الاشتراكية وكان من أسبق الناس إليها. وكانت هيئة قضايا الدولة أسبق إلى معاونته برجال على درجة عالية من الكفاية اختارهم وبقى بعضهم فى الكويت بقسم التشريع بضعة عشر عاما بعد وفاته، وكانوا ممن شملهم النقل بين الثمانية عشر عضوا المنقولين من مجلس الدولة عام ١٩٥٥. وكان يعجبه أنهم كانوا فى هيئة قضايا الدولة موضع ثقتها وثقة الحكومة، ولقد كانوا أعضاء فيها نقلوا إلى مجلس الدولة عند إنشائه ولم تتغير ثقتها فيهم.

سنوات للعراق، كما قدم للكويت دستورها ونظامًا قضائيًا مصريًا (القضاء - قسم الفتوى والتشريع) فيه السمات الكويتية وهو نظام أثبت قوته وصلابته على مدى نيف وأعوام أربعين ومن حقه أن تباهى الأمة العربية كافة به كما تباهى مصر بنبوغ قضاتها فى تشكيلاته، وعليها أنْ تدرس أسباب ذلك لتسلك بها سبيل الإصلاح.

بهذا العمل العظيم فى تاريخ الأمة العربية والعادىّ فى حياة الرجل، قدم السنهورى شهادة جديدة للشريعة الإسلامية وله تأيدت بأخرى مثلها عندما عدلت الكويت قانونها فأضافت مزيدًا من أحكام الشريعة زاوجت به بين الفقه الإسلامى حديثه وقديمه على النحو الذى طالما تغيَّاه السنهورى منذ وطأت قدماه أرض فرنسا سنة ١٩٢٢.

٢ - ثم كرر السنهورى مَثَل سوريا فى الجمهورية العربية الليبية، بقانون هو القانون المصرى الذى صدر فى سنة ١٩٤٨. وبنظام قضائى ماتزال تتفيأ ظلاله.

وهاتان دولتان تضافان إلى الأخذ بالقاعدة القانونية والنظم المطبقة لها والتى تأخذ بها مصر والعراق وسورية.

وفى ليبيا بدأ تلاميذه وضع قانون كامل من الفقه الإسلامى للدولة وستتعاقب قرارات الدول العربية بذلك.

٣ - ووضع دستورا للسودان.. ومشروع دستور للإمارات العربية المتحدة ومجموعة قوانين للبحرين منها قانون التجارة.

وفى أول العام الخامس والسبعين من عمره دعا السنهورى ربه ليكلل حياته (بالنجاح والتوفيق فى خدمة بلدى خدمة تتفق مع الحق والعدل وأجعل هذا العام والأعوام التالية أعواما مباركة ميمونة للوطن المصرى والوطن العربى وللإنسانية جمعاء).

وفى ١٩٧١/٧/٢١ توقفت عن أن تدق نبضات القلب الكبير.

٤ - وتبادرت السماء والأرض إلى تكريمه. فصدر الدستور المصرى بعد أسابيع يعلن أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع وأن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة، وأن استقلال القضاء ركيزة النظام. وهذه شهادة من التاريخ ترفع قدره قدر مايقترن اسمه بشريعة الله وسيادة القانون واستقلال القضاء، فطوبى له.

* * *

رثاه مجمع اللغة العربية فى ٥ ديسمبر وعبر فيه عن مشاعر الأمة زميله محمد عزيز أباظة. وهو رجل قانون صحيح القياس. ومما قاله:

غيَّب الموت شافعى زمانه   وأصاب القانون فى برهانه

جمع الشرق وحده فتلا قى فى ديابيج علمه وبيانه
من أقاصى خليجه لدمشق من طرابلسه إلى بغدانه
رب ومض مضى لاح فى الـ أفق سنبلو غدا مدى لمعانه

وسيستقبل عزيز أباظة وهو فى قبره مصطفى مرعى بعد عامين فيلقى خطابه الكاتب الكبير ثروت أباظة فى مجمع اللغة العربية.

* * *

وبعد ففى الصفحات السابقة إشارات عجلى لأعمال مصرى عظيم، تشهد لمصر باقتدارها على سداد حاجتها وحاجات الوطن العربى من الرجال. مهدت له ثورات ثلاث تطالبُ بسيادة القانون هما: ثورة الضباط على الخديوى اسماعيل والثورة العرابية على الخديوى توفيق وفيها ظفرت مصر والسودان بدستور سنة ١٨٨٢. واحتلها الجيش البريطانى بدعوى الدفاع عن مصالح الأجانب، ففصلوا شطرى الوادى ليغتصبوا من مصر دولا كثيرة فى وسط أفريقية وألغوا الدستور. وعطلوا آلة الزمن وتيار الحضارة عن أن يحدث آثاره. وأحلوا محلها هموم الجوع والخوف وأدواء اليأس والتباغض، لولا طليعة من رجال القانون نذرت نفسها لتكوين «رأى عام» يقاوم العدو. ألفوا «الجمعية الخيرية الإسلامية» يقدمهم محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين والهلباوى وآخرون من زملائهم. وحمل المشعل معهم مصطفى كامل ومحمد فريد والأخير عضو بارز فى الجمعية الخيرية الإسلامية.

وانضم إلى الركب العظيم من رجال القانون عبد العزيز فهمى ورشدى وثروت ومحمد طلعت حرب وبزعامة سعد زغلول للثورة الثالثة سنة ١٩١٩ أعلنوا استقلال مصر سنة ١٩٢٢ ووضعوا لها دستورها الأول فى هذا القرن، وعطل الإنجليز والملك نعمة الله عليها به حتى قامت الثورة الرابعة سنة ١٩٥٢ فأدالت مصرّ على العدوين معا.. وأصبحت مصر لنا.

* * *

فى هذه الثورة كان جمال عبد الناصر زعيمًا عالميًا احتاجت إليه مصر فنتجته وكان أنور السادات خلفًا له احتاجت إليه فنتجته.

وبالأمان والاطمئنان وإعلان سيادة القانون فى دستور سنة ١٩٧١ عبر الجيش المصرى البحر إلى النصر سنة ١٩٧٣. وانفتحت مصر على العالم.

ومصر فى هذا البرزخ الذى تلتقى فيه الحضارات والقارات أو تفترق عنده، «دولة قانون» من نيف وخمسة آلاف عام. لها اليوم، كما كان لها على الدوام، دورها التاريخى فى أمتها العربية وقارتها الأفريقية وفى العالم، بأنموذجها الحضارى والدستور الذى تتأخاه وبالعدالة التى تفجر

الخير كالينبوع الطبيعى، لكلٍّ فيه مايكفيه، وبالعلم الذى يفجر الطاقات والملكات ويرفع أصحابه فى الدنيا والآخرة- وهى فى هذا رائد لايكذب أهله.

هى «دولة قانون» من عهد مينا (٣٣٠٠ ق.م) إلى سنوسرت (١٩١٨ ق.م) إلى حور محب (١٣٣٠ق.م) نقل عنها اليونان الأولون شرائعهم الأولى[١] وعلومها من فجر التاريخ المدون، وصحا عليها الرومان.

وإلى اليونان والرومان تنتسب أوروبا وأمريكا. وفى كل مدرسة فى دولة من دولها اليوم درسٌ أول هو «تاريخ مصر القديمة» باعتباره فجر الحضارة.

وفى كل معهد للعلم اليوم تتراكم شهادات «المنهج العلمى المعاصر» للإمام الشافعى الذى أعلن أسسه فى «رسالته» العالمية فى جوار الكعبة وحرره فى جامع عمرو بمصر فى القرن التاسع الميلادى وتبعته أوربة فيما ترجمت من علوم العرب[٢].

* * *

ولزام علينا فى ختام ما أسلفناه من ذكريات أيام شهيرة فى تاريخنا القضائى أن نسجل شهادة عيان:

أولا: أن من العلامات غير الصحية حدوث محاولات وصل القضاة بجهاز حزبى كما حاول بعضٌ فى سنوات سابقة على سنة ١٩٦٩. فتلك بداية لا تعرف نهاياتها تصيب النظام القضائى فى طبيعته وطريقته.

ثانيا: أن دخول القضاة فى السياسة هو وجهٌ أول لورقة، وجهُها الثانى تدخل السياسة فى القضاء. وإذا كان تدخل القضاة محدود الأثر فتدخل السياسة ليس لآثاره حدود. وقد يحتاج إصلاح الفساد فى عام إلى مائة عام.

ثالثا: أن القضاء القوى أو العدل الحقيقى يهب الدولة من قوته أسباب بقاء ونماء بالأمان والاطمئنان، وبخاصة فى دولة دينها الإسلام[٣].

---

(١) شرائع صولون ٥٥٥ ق.م.

(٢) (القرآن والمنهج العلمى المعاصر/الباب الرابع)- للمؤلف مطبعة دار المعارف.

(٣) من أبقى مقولات عمر بن الخطاب للمسلمين إذ لقى قاتل أخيه زيد بعد العفو عن المرتدين فقال له:

- والله لا أحبك حتى تحب الأرض الدم المسفوح.
- قالاالرجل: أتمنعنى لذلك حقا؟
- قال عمر: لا
- قال الرجل: إنما يأسى على الحب النساء

وفى القرن التالى كانت أوربا غارقة فى بحر الظلمات لاتعرف نظاما للقضاء. فى حين كان أبو جعفر المنصور يؤسس دولة تبقى فى عقبه قرونا خمسة: أصدر قاضيه سوار بن عبد الله حكما على غير هواه وشفع الحكم بأمر منه لتنفيذه. فصاح الخليفة صياح الفرح.

(ملأتها عدلا فأصبحت قضاتى تردنى إلى الحق).

رابعا: أن القاضى يقبل العمل ويرضى عنه تحت أشد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية مادامت «سيادة القانون» مسلمة. ففيها وجه كريم «لسيادة القضاء».

وفى ختام هذه العجالة أكرر كلاما ظهر سنة ١٩٥٣ (فى كتاب من أجل مصر) (والله - ومن صفاته العدل جلت صفاته - لن يرضى أن يتصدى أحد لتوزيع العدل إلا أن يكون خالصًا لوجهه صادرًا عن حكمه. وما المساس بالقضاء إلا زعزعة للوجود الشرعى للحكم).

وتجارب مصر على طول تاريخها تثبت أن الاعتداء على القضاء لايقع من حكومة إلا فى أيامها الأخيرة..

«إن الله بالغ أمره»

الفصل الرابع

مارشال هول

١٦ سبتمبر ١٨٥٨ - ٢٣ فبراير ١٩٢٦



«إن عملى وعمل الممثل صنوان، غير أنى لا أستعين بمناظر، ولا بكلمات محضرة، ولا بأستار، وإنما أخلق من الحقائق والأحلام فى حياة بعض الناس جوًا صالحًا، لأن هذه هى المحاماة»

مارشال هول

المحامي الموهوب

هذا رجل إنجليزي كأنه فرنسي، ليس فيه الدم البارد الذي يمتاز به العنصر السكسوني من بين العناصر، ناقض قومه، فأتعبهم وأتعبوه، ولكنهم أحبوه... واختلف مع القضاة ومع الناس ومع مصلحته، فلم يفشل ولم تذهب ريحه، وتحالفت روعة منظره وثورة عاطفته وقدرته على الارتجال على أن تجعل منه أعجوبة في الإنجليز.

ما أصدق قولهم إذ أطلقوا عليه أنه «لابوري إنجلترا» لما كان بين المحامين العظيمين من أسباب التشابه.

كان «فرنان لابوري» في فرنسا بطل قضايا «فايان» و «دريفوس» و «إميل زولا» التي شغلت الفكر العالمي في خاتمة القرن الماضي وفاتحة هذا القرن. في إهابه كل خصائص الجنس الفرنسي، واللاتيني، من استجابة للعواطف وقوة إنفعال وسرعة تعبير وقوة تصوير. وهي عروض لا تنفق في أسواق الجزر المنعزلة في غربي القارة... كأنما استقلت عنها لتتصرف فيها، وفي الدنيا.

لكن نبوغه الخارق، في أمة تصدف عن كل ما هو استثنائي، وتطوى كشحًا، عما يروع ويبهر، جعل منه محاميًا عالميًا، كما جعل من ذاته ومن خطوات حياته، حقائق جديرة بالتعجب.

وفي سنة ١٩٢٣ ظفر بالبراءة لمرجريت فـ ... بعد إعترافها بقتل شاب من «ذوات» مصر هو المرحوم عـ .. فـ .. وحملت أسلاك البرق من كل أرجاء المعمورة تهانيء الناس لمارشال هول ومنها تلك البرقية التي وجهها إليه باعثها على أنه «أكبر محام على وجه الأرض»...

لقد كان ألمع نجوم المحاماة في أعلى أمم الأرض حضارة. فلم يك بدعًا أن يقترن مجده بسؤددها وجلالها بجلاله.

بدأ حياته القضائية - كما قال لورد «بركنهد» - «رجلا يحكم الغريب عنه لو رآه في أي فترة من فترات حياته - حتى في أحلك ساعاته - أنه مقدور له النجاح». حبته العناية الإلهية بسجية هي المحاماة في صميمها، أعني بها الشجاعة. واختصته بنظرة نافذة إلى الأعماق مكنته من فهم الطبيعة الإنسانية والتغلغل في أغوارها، ونفس طبعها الفن بالجليل العالي من مزاياه. فكان رجل الساعة في أفدح القضايا خطرًا. وثمة وجده مواطنوه كما قال «هنري روبير» في ترجمته «لفرنان لابوري» «قوة من قوى الطبيعة، وماردا في الدفاع» بل كما قال: «لورد

بركنهد» عن «مارشال هولى» فاجتمع الرأيان وتوافق المصوران كما تطابقت الصورتان «ماردا بين الرجال، فى مخبره وفى مظهره».

ومكن هذه الشهرة الباهرة طول العمر، وعظم الأحداث وتنوعها، من محن شخصية إلى محن غير شخصية، ومن جروح فى المحاماة إلى قروح فى مجلس العموم، ومن محام يروع الناس ببوادر القوة التى يحارب بها فى قضاياه، إلى محام أكبر روعة وهو يحارب بعد إذ حطمته السنون، قعيدًا على كرسى تحيط به أسباب العلاج ! أفرطت الصحافة فى تمجيده، وأغرقت فى التثريب عليه، حتى أوشك الدولاب القوى للرجل العبقرى أن يتوقف.

ولما مسه القرح جاءته المحن تترى، جميعًا، كأنها على ميعاد، فاجتمعت عليه مآس عائلية كأساطير «راسين» و «كورنى» و «شكسبير» وهجوم مدير من السلطة الرابعة وهى الصحافة، وخصومات مع السلطة الثالثة التى هى القضاء. وفقدان كرسيه فى السلطة الثانية التى هى مجلس العموم. فى ظروف خال فيها أعداؤه وأولياؤه أن هامته العالية، وقامته المتطاولة، ستنحنيان: أن كانتا لا تنحطمان، لكن ثغره كان يفتر عن بسمة مشرقة بالأمل، واثقة بالظفر، كما تنفرج السحب عن شمس السماء، وكانت ثقته بذاته تجتذب قلوب الأعداء والأصدقاء، على السواء، فكانت محنته أكبر أسباب محبته.

ولما خاصم القضاء خاصمه لحساب موكليه وعلى حساب نفسه، فحمل وحده سخط العالم القضائى مضحيًا كل شىء فى سبيل المحاماة.

ولما بويع له فى «المملكة المتحدة» على أنه كبير محامى العصر لم تكن تلك البيعة لقاء مواهبه القانونية قدر ما كانت جزاء ما فيه من فيوض الإنسانية.

كان جميلا يحب الجمال، فى الزهر، وفى الحلى، وفى لوحات الفن، ملئت حياته كأغلب الفنانين بالعوارض، وبالتناقض، وبالبأساء، فلم تنطفىء جذوته، ولما حان حينه دعاه داعى الردى فى إبان نظر الأخيرة من قضاياه، فمات مدججًا بسلاحه.

* * *

ولد السير «إدوارد مارشال هول» فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٥٨ لأب طبيب. كان أبوه محاميًا، فورث من أبيه قريحة مستنيرة فى الطب والعقّارات أدت له أجل الخدمات وهو فى أوج عمله فى قضايا السموم، وورث من أمه جمالها فكان رائع المنظر حسن السمت، بائن الطول (ست أقدام وثلاث بوصات).

وتبدت عجائبه منذ حداثته، فهو يذهب إلى مدرسة قسيس فيهوى أخت القسيس، قبل أن يعرف الهوى ! ويهوى الأسلحة النارية، فتظل درايته بأسرارها عونًا له فى قضاياه حتى يموت.

بدأت معرفته بالمحكمة يوم خطا إليها خطواته الأولى فى الرابعة من عمره ليشهد مع أبيه قضية سم خطيرة ففتح قلبه منذ ذلك اليوم للوقوف إلى جوار المتهم.

اجتمع فى تلك القضية أمران كانا ميدانا لمعاركه طول حياته وهما السم والجنون: فتاة عزمت أن تدس السم لزوجة طبيب تبغى الزواج منه فمزجت «الاستركنين» بمقادير من الشيكولاتة فى محل معروف، كانت تبعث فى طلبها فتسممها ثم تعيدها معتلة بعدم موافقتها حتى إذا اشتراها المشترون شاع أذاها فى الناس فبعدت عنها الشبهة!

لكن سمامها أودت بولد صغير فقدمت للمحاكمة ودانها المحلفون، فادعت الحمل حتى لا تعدم، ودعى لفحصها محلفات فيهن طبيب للكشف عليها منظارًا مكبرًا فذهب ضابط فشرى له... منظارًا بحريًا...! معتذرًا بأنه أصغر ما وجد فى السوق!.

ولما ثبت كذبها انفجرت باكية وانفجر المحلفات فى مقاعدهن باكيات!! وخار ما كانت تحتفظ به فى إبان المحاكمة من هدوء وغشيتها غاشية من الهذيان إنتهت بإيداعها مستشفى الأمراض العقلية.

وتجلت طبيعة «مارشال هول» كرجل كفاح فى براعته فى لعبة «الكركت» فصار زعيما للفرق أينما حل، وفى الثامنة عشرة وظفه أبوه كاتبًا فى شركة. فمكث غير بعيد ثم عاد إلى مدرسته فلم يكد يدرس سنوات حتى إنصرف عنها وراح يهيم فى مدن العالم. فقضى نحو عام فى الحى اللاتينى بباريس يدرس فى مدرسة الدنيا، ويتجر فى المجوهرات، يشتريها من باريس ويبيعها فى لندن. أو يشتريها من لندن ويبيعها فى باريس، واتخذها هواية غدت من بعد دراية، طالما أفاد منها فى قضاياه.

وشد رحله إلى سفر بعيد... إلى أستراليا... وعاد عن طريق السويس وجبل طارق، ملآن الذهن بالمعارف، معمور الفؤاد بالتجارب.

ثم عمد إلى دراسة القانون بكمبردج، فقضى عامين وتخرج سنة ١٨٨٢ فى الرابعة والعشرين ليبدأ فترة التمرين كمحام مترافع Barrister.

والمحامى المترافع، فى هذه الأمة التى تعتصم بتقاليدها من أن تشرك العالم، كما تعتصم بأمواج المحيط من الإختلاط بالأمم، لا يتصل بالموكلين، وإنما يتصل بهم المحامى غير المترافع Solicitor. فهذا الأخير يتخذ الإجراءات ويجمع المستندات، أما الأول فهو يصدر الفتوى ويترافع.

وإذا كانت التقاليد القضائية توجب إنتخاب القضاة من المترافعين. فإن القضاة يسهرون على صيانة كل ما يميز المترافعين من غير المترافعين.

وبينما نجد المحامى غير المترافع فى غالب الأمر شريكا لجماعة من زملائه فى مكتب، نرى المترافعين أرفع من أن يكون لهم شركاء.

المحاماة المترافعة إذن تعتمد كل الإعتماد على المحاماة غير المترافعة، ما دام غير المترافعين هم سبيل المترافعين إلى المتقاضين.

وكثيرًا ما تنتهى القضايا فى مكاتب الأولين فلا يبقى للمترافعين إلا ما يصل إلى الجلسات، والإنجليز بطبيعتهم أمة «تسويات» كأفراد وكأمة. وهم أكثر الناس قصدًا ونصفة فيما بينهم... فهم يصالحون خضوعًا لأحكام المحامين مخافة الإجراءات القضائية وما أطولها، بل ما أقصر العقل عن التثبت من عواقبها.

سأل محام شاب رئيس محكمة فى فرنسا عن الصلح فى الخصومات فأجابه «إن كان حق موكلك قويًّا فصالح عليه خصمك! وإن كان ضعيفًا فترافع...» كأنما يقول إن الدعوى المضمونة الكسب قد تخسر فالصلح خير فلا تجازف، والمضمونة الخسار قد تكسب والقضاء مقامرة ففيم لا تجازف..! فالصلح للأولى درء للاحتمال السيء والمرافعة فى الثانية مجازفة قد لا تنتهى بتحقيقه... !

وقديمًا اتهم الخصوم أخطب الخطباء «ديموستين» وهم له ظالمون فلاذ بالفرار من سجنه حتى لا يتعرض للمحاكمة، فمن ذا يضمن عواقب المحاكمة؟

قال دورمسون Dormesson وقد طالما حكم بين الناس بالقسطاس «لو اتهمت بسرقة قبة كنيسة نوتردام وسمعت الناس من خلفى ينادون اقبضوا على اللص، لكان أول ما أفعله أن ألوذ بأذيال الفرار...».

تلك سلطات المحامين غير المترافعين على القضايا قبل أن تصل إلى يد المترافعين فإذا وصلتهم لم تخضع كل الخضوع لتصرفهم، إذ هى تصل إليهم بعد أن يجمع المستندات والأوراق المحامى الذى لا يترافع، فترتبط بخط سيره..! فهو لا يعدو أن يكون زميلا... وإن لم يكن هو الذى سيتكلم..

ولقد تكون حقيقة الواقع، أن موكل المحامى المترافع، هو المحامى غير المترافع.

ولا يصير المحامى مترافعًا إلا إذا نجح فى إمتحان أمام مجلس للدراسات القانونية، مؤلف من أعضاء منتخبين من دور المحاكم الأربع التى يقيد المحامى فى جدول واحدة منها، ويحضر دراساتها ثلاث سنين للتمرس بالبحوث العملية فى كنف أستاذ مترافع، ولا تمنع التقاليد غير الإنجليز أن يدرسوا هذه الدراسات، أو يجوزوا تلك الإمتحانات أو يحترفوا المحاماة.

فإذا نجح المحامى الشاب فى الإمتحان صار مستشارًا ناشئًا J.C. أى: Junior Council

حتى إذا برزت كفاياته فى الوسط القضائى سمى مستشار الملك King's Council أو K. C أى محاميًا كبيرًا.

وللمحامين المترافعين جماعات ينضوون تحت لوائها.

وللمحامى الإنجليزى كبرياء تقليدية فترى كاتبه يحدد مواعيده، وصلاته بالناس، وتراه لا يتحدث عن الأتعاب وإنما يتحدث الكاتب.

بل إن فى ظهر ردائه جيبًا صغيرًا يرمز إلى عادة درج المحامون المترافعون عليها من قديم الزمان أيام كان الموكلون يضعون الأتعاب فى ظهر المحامى دون أن يراها... أو يراهم...

أما الكاتب فلا يرقى إلى درجة محام مترافع ولا محام غير مترافع... وإنما يترقى إلى كاتب قاض.. وهى وظيفة ذات شأن هناك.

* * *

بدأ المحامى الناشىء أعماله فى المحاماة... ولبث غير قليل لا يهبط عليه ذلك الإنسان الملائكى الذى يتراءى للمحامى، بعد قيد اسمه، فى شكل موكل، تحت جناحه قضية...! ثم إذا بقضيتين يوكل فى كل منها فى مقابل جنيه واحد! وانشرح القاضى صدرًا بمواهبه المبشرة، وجاد عليه بكلمة من الكلمات التى لا تكلف القاضى شيئًا وتصنع للمحامى كل شىء، فلم يكد يبرح قاعة الجلسة حتى وكل فى نفس اليوم، فى قضية بعد ظهر اليوم... بثمانية جنيهات.

واختص بالقضايا الجنائية، فكان يترافع فى كل قضية، ولكل موكل وفى كل محكمة، فآتاه التنويع فى القضايا أعظم الثمرات، وأتيحت له قضية فتى قتل حبيبته بعد أن أسلمت الكرى أجفانها فى غرفة استأجرها ليبيتا فيها ليلة القتل، فلما أرداها قصد إلى دار عمته للإعتراف بجريمته وتحرير وصيته.

كانت نظرية «مارشال هول» أنه قتلها فى ساعة جنون، لكن المحكمة قضت بإدانته فلم يكد يسمع الحكم حتى مسه طائف من الخبل لم يتخل عنه حتى ألغى الحكم.

وترافع ضد امرأة بقال ولود، قدمت أحد عشر طفلا للوجود، فى سبع عشرة سنة، لكنها ذبحت منهم ذات يوم ثلاث بنات وهن نائمات.

وظفر زميله عنها بالحكم المنشود - وهو عقوبة القتل مع الجنون.

وتعدد ظهوره فى مواقف الإتهام فى تلك الأيام، مع أن تمثيل الإتهام كان ضد طباعه، ولقد طالما حمد الله إذا جعله يقضى حياته فى مواقف الدفاع.

أو كما كتب لأحد أصدقائه «أن الوقوف دائمًا ضد المتهم، مهما قبحت التهم، ينتهى بإهدار

العاطفة الإنسانية فى الإنسان، ولقد نصحنى الأصدقاء بذلك قديمًا فانتصحت وعدلت عن تمثيل الإتهام».

وأدركت الصحافة من ذلك الحين خصائص مرافعته فكتب كاتب أنه «يقاتل بشدة فى قضاياه، ويقف أحيانًا دون مبالاة، أمام القضاة» وكم كلفه ذلك من العناء!...

عنف قاض شاهدًا لم يتذكر واقعة من الوقائع فصاح «مارشال هول»: «عندما أرى أعضاء من الهيئة القضائية. يصنعون هذا الصنيع أظنه فاضحًا».

بل هو لا يرحم المشرع فيقول عن بعض القوانين «لقد شرعت هذا القانون أغلبية لم توفق إلى نصح».

انتقد قاض سؤالا له، فأمر بعدم توجيهه قائلا: أنت تعلم أن توجيه سؤال كهذا عمل معيب جدًا...

فأجاب «عندما يرى الرجل رأيًا ليس من السهل أن يعدل عنه».

قال القاضى: لا تترافع.

قال الأستاذ: سأترافع لأننى أوتيت أجرًا على أن أترافع.

وترافع. وكسب.

وكان القاضى «ماتيو» لا يطيقه - روى «مارشال» أن صديقًا لهما، عرض أن يجمع بينهما، فقصدا إليه فى النادى ولبث «مارشال» فى الخارج ريثما يتحدث الصديق إلى القاضى ويعود فيصحبه إليه، لكن الصديق كر بعد دقيقة على عقبيه وهو يقول: (لا. لا فائدة. إنه يكرهك).

ترافع يومًا عن فتاة فى جريمة حريق فبنى دفاعه على أن اشتعال النار كان «عوارض» لا بفعل فاعل وأنها شبت من «مكواة»، وكان «ماتيو» رئيس الجلسة فعارضه، قال مارشال هول: إنى رأيت بعينى رأسى نارًا اشتعلت على هذا النحو وأسهمت فى إخمادها.

ولقد استبان بعد وجود أعواد ثقاب فى مكان الحادث، فقال «ماتيو» ترى هل سيقول المستر «مارشال» إن أعواد الثقاب اشتعلت من نفسها...؟ فلعله يعرف أعواد ثقاب تشتعل من نفسها إذا نادى عليها وهو فى مخدعه!

* * *

ولكن ما لهذا الوجود الإنسانى يعلن الحرب شعواء على نوابغه...!

لقد كانت مأساة «مارشال هول» فى داره أفدح وأهول من أروع المآسى فى قضاياه...

وإذا كان الرجل لا يستطيع أن يكافح فى الدنيا العريضة إلا إذا كان مطمئنًا فى دنياه

الصغيرة، وهى داره، فلقد كانت آية الشجاعة عند هذا الرجل العظيم الشجاعة، أنه وهو يتجرع غصص حياته العائلية، كان يكافح فى الخارج ببطولة تسمو على الإطراء.

قال للشبان يومًا، وما كان يتحدث إلا عن نفسه «افتحوا دفترًا للحسنات والسيئات فى الحياة. وسجلوا الحسنات بحروف كبيرة فى صفحة الدائن. أما المتاعب فقيدوها بحروف صغيرة، وأصغر ما تستطيعون، فى صفحة المدين، فالحياة لا تزداد سعادة بإدامة التفكير فى المحن».

والحق أنه أخذ نفسه بهذه النصيحة أكثر مما أخذ بها أى إنسان سواه.

سمع «مارشال هول» من زوجته - يوم جلوتها - أنها لا تحبه! وأذاقته المر من شهر العسل، تتركه فى باريس يذرع الشوارع بحثًا عنها، وتهدأ لتغضب، فيتخبطه الشيطان، ومع ذلك يتجر فى المجوهرات ليستوفى نفقات رحلتها.

كانت مرهفة الحس محطمة الأعصاب، فلم تكن لفتى قلق، حساس، يكسب نفقات حياته بالجهد واللغوب، يأوى إلى سكنه بعد معارك النهار، ينشد الرفد أو الراحة فلا يلقى إلا نفحات العذاب! وإن الاضطراب لينتقل من داره إلى أعصابه ثم إلى أعماله فيتخلى عن القضايا ويحيلها على زملائه - وقد عرفوا ما جاءه من البأس - ليترافعوا فيها بدلا منه متساندين فى ميدان الإخاء العظيم الذى هو المحاماة.

ولم يك بد مما ليس منه بد فتاركا... وحاول أن يدفن آثار شقوقه فى آخر الدنيا، ولاحت فى الأفق بوارق الأمل أن شغرت وظيفة المدعى العمومى فى «جاميكا» سنة١٨٨٨.

أما هى - فرحلت إلى إستراليا فمكثت غير بعيد ثم قفلت راجعة وتلقاها ضابط حدث فتحابا، فاستزلها الشيطان، فأحست بالجنين يضطرب فى أحشائها...! وأهرعت إلى طبيب للإجهاض ورأت شبح المنية، فأبرقت فى ساعة العسرة إلى «مارشال» بباريس، فخف الفتى المسماح فرآها فارقت الحياة بين يدى الطبيب بعد ستة أعوام نحسات من ذلك الزواج.

وسيق الطبيب إلى قاعة المحكمة التى،طالما جلجل فيها، من بعد، صوت «مارشال هول» لتسجل دفاترها عار أكبر محاميها! وخمسة أعوام للطبيب..!

وعاش «مارشال» يجتر تعاسته بالذكريات.

لكنها يد السماء على الأرض، فقد شاركت المحن فى تأليف مزاجه. فصارت مآسى موكليه مآسيه، وكأنما قذفت نفسه فى النار، فخرج منها كما يخرج المعدن الحر بعد الإختبار، ففرط أنداده وفاق أترابه.

وإنه ليترافع فى إحدى قضاياه بعد حين من الدهر، فيصيح فى مرارة تقد الصخر «قد يكون الزواج فى بعض الحالات أبعد العلاقات الإنسانية عن الفضائل».

بل هو بعد بضعة عشر عامًا فى قضية «آنى داير» المتهمة بقتل طفل لها من سفاح ينفجر تلك الإنفجارات الباهرة فيقول: «... إن قوانين الطبيعة تلقى العبء كله - جائرة - على عاتق المرأة فى هذا الشأن دون الرجل ومع أن الجريرة جريرة اثنين فالعقوبة كلها تقع على واحد...».

وفى قضية «مارى هرمان» يصيح والدمع ينهمر على خديه: «اجعلوا الناس يتذكرون أن النساء لسن إلا مايصنع منهن الرجال، حتى هذه المرأة كانت فى يوم من الأيام طفلاً بريئًا..» ثم أدار وجهه فبصر بها تنتحب فصرخ فى وجوه المحلفين صرخة مدوية تذيب الفؤاد:

«.. انظروا أيها السادة، إن السماء لم تمنحها فرصة فامنحوها..».

* * *

وشفت الحياة نفسها، وإن بقيت فيها آثار تدوب، وتلألأ النجم فى آفاقه، فلم يكد يبلغ الأربعين حتى تجلى فى سماء الحياة القضائية على أنه «معبود المحاماة» The Apollo of the Bar بما اجتمع له من مران واسع فى الصناعة وتجارب كبرى من صروف الزمان، وحيا مشرق ناطق القسمات، وأعصاب مستجيبة لما يواجهها من الفوادح، وعبارات سريعة، مندفعة، وأسلوب لا تستوقفه الصغائر ولكنه يضرب دائمًا فى الصميم، وبأقوى قواه.

كان من عقيدته أن المحامى ملك الناس لا لنفسه، وفى حضوره عون للعدالة أيًا كانت الحال.

لم يك مثل «بتولو» يباهى فى خريف العمر بأنه لم يتول الدفاع فى قضية لم يكن ليحكم فيها ضد موكله لو كان فى كرسى القضاء...!

وفى الحق إن المحامى الجنائى غير المحامى المدنى، وحضور المحامى فى الجنايات واجب أوجبه القانون. وكان أكثر قضاياه قضايا جنائية.

لم يعرف عنه فى خلال عمره الطويل أنه تردد فى قبول الدفاع إلا فى قضيتين، ومع ذلك فقد أبى القدر إلا أن يحضر فيهما ليتلقى فى كل منهما درسًا على يد القضاء...

ففى الأولى: استشار «السير رتشارد وبستر» فقال له: أرأيت لو كنت طبيبًا. أكنت ترفض أن تعالج سيدة ختم اليأس على علتها؟

فقبل، ودرس، وظهرت له البراءة فأظهر عليها المحلفين فبرؤوها. فصار يقول: لقد تلقيت درسًا لا أنساه أبدًا.

وفى الثانية: جاءه وزير سابق متهم فى جريمة خلقية، فحاول الخلاص منه واعتل عليه بطلب فادح فى الألعاب فدفعها من فوره! فلم يك بد له من المرافعة، ولاحت له فى شهادة الشاهد الأساسى فى القضية ثغرات نفذ منها إلى البراءة.

ولما جاء يشكر له قال: ألم أقل لك إنى برىء!...

فأجابه: إنى لم أعد أن أقنعت المحكمة بأن التهمة غير ثابتة!! فقبض الرجل يدًا كان بسطها لمصالحته... ومضى...

ودار «مارشال» على عقبيه يقول:

لا دخل لذلك فى الأتعاب ولا فى آداب المحاماة.

* * *

وفى مارس سنة ١٨٩٤ قدمت إلى محكمة الجنايات قضية عاطفية أجرت ذكر المحامى الشاب على ألسن الناس.

تناهت إلى أسماع الجيران ذات مساء من غرفة «مارى هرمان» أصداء عراك، وصوت يقول: تكلم، تكلم. وآخر يقول: قتل! وعرف المحققون بعد ذلك أنها بارحت مسكنها وقت الحادث واشترت «براندى» ثم نقلت أثاثها بعد أيام من مسكنها وراقبها البوليس، وفتش المسكن الجديد، فكشف فى أحد صناديقها جثة رجل عجوز.

لم تكد تستجوب حتى قالت إنها التقطته مخمورًا بالطريق العام فلما هم بها امتنعت عليه، إذ لم يكن معه مال، فضربها وضربته، وغشى عليه وصاحت به «تكلم»... ثم خرجت فاشترت زجاجة الخمر «البراندى» وضمادات لجراحه... وسقته، وضمدته، فنام، ولم يفق منذ نام...

وسيقت إلى المحكمة متهمة بالقتل والسرقة.

كان هم «مارشال هول» أن يثبت أن جراح القتيل من جراء اشتباكهما.

وتناول وضع الإصابات ووضع القاتلة من القتيل. إذ أمسك بعنقها فدافعت عن نفسها بأن ضربته، وهو عجوز مخمور... واستغل خلافات الأطباء فى كلمات بارعة كقوله: «إذا قضيتم بشنق هذه السيدة فستشنقونها برأى طبيب واحد بين أطباء»!!

واستطرد يبين لماذا قالت «تكلم» فلقد كانت مروعة إذ سكت، لأنها لم تكن تريد أن تسكت أنفاسه بالوفاة! وإلا فلماذا أسعفته بالبراندى والضمادات.

وإن وظيفة المرأة التى فطرها عليها فاطر السموات والأرض هى التطبيب!

وصاح والدمع ينهل على خديه «اجعلوا الناس يتذكرون أن النساء لسن إلا ما يصنع منهن الرجال، حتى هذه المرأة كانت فى يوم من الأيام طفلا جميلا وبريئًا!»

وجلس بلا أمل بعد ثلاثة أيام من الكفاح ولكنه ألقى وهو يجلس بصره على القفص فبصر بالمتهمة تنتحب فى ذعر، فانبعثت منه الأنة العالية «انظروا أيها السادة! إن السماء لم تمنحها فرصة فامنحوها...»

ورأى المحلفون إدانتها ولكنهم طلبوا لها الرأفة، ليمنحوها الفرصة...

وقضى بسجنها ست سنين.

* * *

وفى خاتمة القرن وقعت فضيحة «بالفور» فقدم للمحاكمة مع آخرين وتولى «مارشال هول» الدفاع عن الشريك «بروك» فاهتزت باسمه أسلاك البرق فى مهاب الرياح الأربع.

كان «بالفور» عضوًا فى البرلمان وعمدة «لكريدون» فتقدم للشعب بمشروعات شركات لبناء المساكن يربح السهم فيها ٨٪، فسالت إليه أموال الأمة، واستخدم «جورج بروك» فى القيام على شركاته، من شركة بناء، إلى شركة تأمين، إلى شركة أراضى، إلى بنك لخدمة هذه الشركات...

وأباح للمديرين أن يتعاملوا مع الشركات التى يديرونها بأرباح، فربط مصايرهم بمصايرها، وخزائنهم بخزائنها، وازداد الكسب لكل سبب، ولم يمض طويل وقت حتى كانت أرباح المديرين وأرباح المكتتبين تأتى من اغتيال رءوس الأموال!

ومع ذلك فقد استمر إقبال الناس على الاكتتاب معتمدين على اسم «بالفور».

فلما آذنت الشركات بالانهيار، فر إلى أمريكا الجنوبية بما استطاع الفرار به، وضبط بعد قليل فسيق إلى إنجلترا، وكان قد استوطن البلاد وغزا قلوب أهليها، حتى ليسابق الفرسان القطار لينتزعوه من قبضة البوليس.

وفى سنة ١٨٩٥ قدم للمحاكمة مع شركائه يتصدرهم «جورج بروك»، متهمًا بتزوير أوراق لموازنة حسابات الشركات، وتقدم لتمثيل الاتهام وللدفاع عن «بالفور» أساطين الفقه الجنائى فى إنجلترا.

كان «بروك» – كالأوراق التى يصطنعونها – تحت أمر وإذن «بالفور»! لكنه لم يكن يحلم بأن شركاته ستنهار ذلك الانهيار حتى ليودعها كل مدخرات زوجته. بل إنه ليودع إحدى الشركات ٣٥٠٠ جنيه قبيل افتضاح الأمر...!

ولقد كان ذلك العصر عصر امتحان النظم البرلمانية، ففى فرنسا اتهم النواب فى ١٨٩١ رئيس المجلس «فلوكيه» بأنه ارتشى من شركة قناة «بناما» بثلثمائة ألف من الفرنكات! وتداولت الصحف اعترافاته، فراح المسكين يقول للمجلس الذى يرأسه: إننى أخذت ذلك

المبلغ من أجل صيانة النظام الجمهورى!! وقبض على الشيوخ والنواب والوزراء! واتهم «كلمنصو» نفسه، فدافع عن نفسه ببيانه وبعسده!! ضد النائب العظيم أو الشاعر العظيم «درولید» وحكم بالحبس على «شارل دلسبس» ونجا الأب «فردينان» من محكمة الجنايات لمضى المدة.

وفى نفس العهد كان النائب «ولسن» صهر «جيل جريفى» رئيس الجمهورية يتجر فى أوسمة الجمهورية، وهو مقيم فى قصر رئيس الجمهورية! فحكم عليه بالحبس عامين... ولم ينج إلا بدفاع قانونى فى الاستئناف.

واستقال رئيس الجمهورية المسكين، وأضاف الفرنسيون - وكل شىء عندهم ينتهى بأنشودة - أضافوا إلى أغانيهم تلك الأغنية «كم كانت العصور الخالية عصورًا قاسية! كانوا يعلقون اللصوص على الصليب - يشنقونهم - أما الآن فهم يعلقون الصليب «النيشان» على اللصوص».

وفى نفس العصر كانت فضائح شركات «روكفلر» فى أمريكا، من رشوة النواب والشيوخ والوزراء، فلما حوكمت شركاته قضى عليها بأكبر غرامة عرفها التاريخ القضائى فى العالم «تسعة وعشرون مليون دولارا» وقال له القاضى «لانديس» (إنى لآسف إذ لا أستطيع الحكم بأكثر من ذلك حتى تساوى الغرامة فظاعة الجريمة، وإنه «روكفلر» أصاب الهيئة الاجتماعية بأفدح مما يصيبها به المزورون والمختلسون).

ترافع مارشال هول كما قالت جريدة معاصرة «مرافعة بليغة العبارة متزنة الأداء، صادقة، مخلصة، تلائم الظروف إلى أبعد الحدود». قال: عرفت بروك لثلاثة أعوام خلت وإنى لأجزم من ملاحظتى الشخصية له أنه رجل شريف برىء، لقد فقد كل شىء. وإنه لينفق على دفاعه من عطف أصدقائه! إن من الحقائق المسلمة أن رجالا يغالون فى تقدير رجال آخرين فيسيرون وراءهم بكما، عميًا، دون أن يفكروا فى التحقق من أمرهم على استقلال.

وأشاد بتحمله المسئولية عن سواه من المحاسبين، وكان خصيفًا لم تفارقه الفطانة، حتى إنه ليوجه سؤالا ويعتذر عنه فى إسماح يخلب الألباب قائلا: إنى أعتذر عنه لأنى لا أراه منتجًا... فنهض المدعى العام يعتذر له عن اعتذاره، قائلا: ليس فى الإمكان أبدع مما كان!!

ولما انتهى من دفاعه هنأه السير «وبستر» - وكان من هيئة الاتهام بقوله: إنى لم أسمع خيرًا من ذلك فى طول ما حييت لا شكلا ولا موضوعًا...!

ذاعت فى هذه القضية مقدرة مارشال هول على تحريك القلوب فى القضايا العاطفية، فوضع قدمه فى سلم المجد ولم يتوقف عن الصعود.

وقبل النطق بالحكم قال رئيس الجلسة «لبالفور»: «لقد قيل إن الأيام لوواتتك لنجحت شركاتك، أى استترت زلاتك. لكن نجاحها لم يكن ليمحو الغش الذى سودت به وجه الدنيا فى أعين المساكين من مخدوعيك. إن قضبان الحديد لن ترد عن أذنيك أنات الثكالى والأرامل اللائى جلبت الخراب عليهن».

وأدار وجهه إلى «بروك» يقول «لقد وقفت إلى جانب «بالفور» وأسهمت فى انهياره لأنك مدين له فى كثير مسوق إلى تأييده بعاطفة لا تقاوم – وكان لزامًا عليك أن تتذكر أنه ليس من الشرف أن يكون الرجل غير أمين».

وحكم على «بروك» بتسعة أشهر، وعلى «بالفور» بأربعة عشر عامًا ولم يكد «بروك» يبرح السجن إلا إلى القبر.

وأما «بالفور» فاستوفى أعوامه الأربعة عشر، وخرج يبحث عن عمل.

* * *

وفى سنة ١٩٠٠ ترافع عن «آنى داير»: فتاة عاملة، خدعها رجل من الطبقة الراقية، متزوج، فرحلت إلى حيث وضعت حملها. وفى ذات يوم قالت للفتاة التى تقوم على خدمتها «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا».

ونام الطفل فى مخدعه ثم لم يعثر له على أثر.

ورحلت فى الغداة إلى أخت لها.

وجدّ البوليس فى آثارها ودارت عجلة التحقيق فأجابت «سأقول لك الحق لقد قتلته – إنى لم أعرف كيف أتصرف فيه – لقد وضعته فى صندوق – ستجده هنالك».

وعثر البوليس على الصندوق حيث دلت عليه.

ووجه إليها البوليس تهمة القتل فاعترفت – وكان أفدح الأدلة عليها قولها «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا».

أما الدفاع فكان بديعًا: إذ جعل عبارتها دليل براءتها، مع تعديل بسيط فى النبرات والإشارات، وفى إخراج العبارات، جدير بالمحامى الذى طالما مثل نفسه بالممثل.

فإذا قالت الفتاة التى ترضع طفلها وتهدهده «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا!» فإنما هى قالة الحب والإعجاب!... وهى على كل حال ليست كلمة القصد المصمم على إعدام وليد بين يديها، تسلمه ثدييها...

أما قولها «لقد قتلته – إنى لم أعرفْ كيف أتصرف فيه – لقد وضعته فى صندوق» فإن المعنى الإجرامى فيه يستحيل إلى معنى إخبارى فيه مرارة الندم للإهمال، إذا صح قوله عنه وهو أن ترتبط الجملة الثانية بالثالثة وأن تنفصل عن الأولى.

ولقد أيد ذلك التخريج فهم مفتش البوليس للعبارات عندما دونها. فلم يتهمها بالقتل العمد، فى محضره؛ ولكنه اتهمها بمجرد القتل... أى بمجرد التسبب فيه.

وانطلق يصب على الاتهام نارًا. وتحركت ذكرياته، وارتاع الحضور لذلك الفيضان الدافق من الفصاحة... لكن أحدًا - اللهم إلا مساعده وقاضيه - لم يدرك لماذا يتضافر تياران من المرارة، وقوة العبارة، على الأخذ بمجامع القلوب، كقوله «إن قوانين الطبيعة تضع العبء كله جائرة على عاتق المرأة فى هذا الشأن دون الرجل، ومع أن الجريرة جريرة اثنين فالعقوبة كلها تقع على واحد! لقد فكرت فى أن أكشف لكم عن الرجل الذى اختلس من هذه الفتاة فضيلتها، لكننى آثرت أن أعفيه وزوجه، وأن أدع الفتاة السجين تحمل وحدها كامل العبء وكل النتائج».

تأثرت المحكمة بكل كلمة فاه بها الدفاع، فقال القاضى للمحلفين فى تلخيصه:

«لاشك أن المتهمة كانت مشغوفة بوليدها. إنى لم أشهد فى حياتى قضية كان لنبرات الصوت فيها هذا المدى من الأثر. وإن ما روته الشاهدة عن قول المتهمة «كيف يمكن التخلص من طفل كهذا» مع بعض الضغط على كلمة «يمكن» ليزيد الأمر تعقيدًا. أما عن قولها لمفتش البوليس «لقد قتلته. إننى لم أعرف كيف أتصرف فيه» فإنا لو وقفنا عنده ثم استأنفنا قولها «لقد وضعته فى صندوق» فإنه يكون قولا عجبًا. مثلما هى الحال إذا قالت «لقد قتلته لأنى لم أعرف كيف أتصرف فيه». فإذا وقفنا قليلا بعد عبارة «لقد قتلته» ثم استأنفنا قولها «إننى لم أعرف كيف أتصرف فيه ووضعته فى صندوق» فلا تكون العبارة ذات خطر».

ورأى المحلفون البراءة.

وتعالت الهتافات فقال القاضى للجمهور نحن فى محكمة لا فى مسرح.!

وفى ختام العام وقعت وقائع قضية يارموث، فترافع فيها إحدى روائع مرافعاته. وسنورد خلاصتها بعدُ.

مع السلطة الثانية

فى سنة ١٨٩٩ قرأ كف مارشال هول أحد شهود قضاياه، فتنبأ له نبوءات قال عنها فى كتاب بعث به إليه فى سنة ١٩٢٤ «لقد حققت الأيام صحة نبوءاتك إلى حد عجيب»...

قال قارئ الكف لاشية فى كفك تشير إلى نجاح حتى الخامسة والعشرين، لكنك تتبوأ بعد الثلاثين مكانك بين عظماء صناعتك. إن فى رأسك بلاغة أكثر من المنطق. وأسوأ ما فى كفك الجانب العاطفى. سيغرم بك النساء لكنهن لن يسعدنك!. وفى حياتك زواجان أولهما بئيس، يصيب كل حياتك. وستموت وأنت فى قمة المجد، وفى كامل أهبتك».

ولمح القارئ بعد قراءة كفه إلى أنه يرى جماهير تحتفل به وإلى جواره سيدة فى شرفة تلوح للجماهير بمنديل أبيض ولكنه لم يتبين حقيقة الأمر فى هؤلاء.

ولم يكد ينصرم العام حتى جاءته تباشير الحياة السياسية حيث كان يقضى إجازته بعيدًا عن لندن يتأهب لقضاء الصيف فى «مارينباد».

وفى صبيحة يوم السفر إلى مصيفه تعجله البرق لمقابلة «اللورد دربى» بلندن، فخف إليها حيث عرض عليه أن يخوض غمار الانتخابات فى دائرة «سوث بورت»، لينتزع من يد حزب الأحرار مقعد اللورد «كرزون» وكان الأحرار قد غلبوا عليه المحافظين فى الانتخابات السابقة.

ومع أنه لم يكن يستحب معارك الانتخابات، فقد خب فيها ووضع... وضع يومًا نداءه الانتخابى ودفعه إلى نادى المحافظين فى الدائرة قائلا «لقد أنفقت ساعات فى إعداده بمساعدة زميلى «المستر مور» وهو حجة فى النحو».

وهكذا فى تلك المناسبة من مناسبات الغرور لم يفارقه من طباع المحامى العظيم الاعتراف بجهود مساعديه.

كتبت إليه فى سنة ١٩٠٠ إحدى المعجبات به عقب قضية «يارموث» تطلب صورة «لأكبر المحامين رشاقة وعبقرية» فبعث إليها بشكره، وبصورة زميله عن المتهم!.

تجلت عبقريته فى الانتخابات كما تتجلى أرواح الجان: تساءل خصمه قائلا «من مارشال هول هذا؟ إنه لا عنوان له»! فأجاب «مارشال هول»: «إذا انتظر منافسى بضعة أسابيع فسيعلم أن عنوانى الدائم: مجلس العموم».

كان التشابه كبيرًا بينه وبين «كيرزون» لكن طباعهما كانت تتنافر، كان هول رجلا شعبيًا

أما «كيرزون» فلمصر به عهد يذكرنا بصلفه وكبره فى مفاوضات عدلى - كيرزون. ولما مات قال شاعر إنجليزى «إننا نشيعه بالثناء. لكن أعيننا جافة».

مشى المرشح الجديد فى أسواق «سوثبورث» يعرض عروضًا انتخابية تفتنّ فيها طبيعة المحامى الساحر، والصائد الماهر، كأن تضع زوجته الجديدة فى فمها سيجارة، أو ورقة لعب، فيصيب الورقة والسيجارة بمقذوف نارى وهى بين شفتيها...!

وقاطعه رجل فى اجتماع انتخابى فأهاب به أن يصعد إلى المنصة لجداله! وصعد المسكين ولم يسمع الناس صوته فسألوا: ماذا يقول؟ فصاح «مارشال هول»: هو يقول إنه يتمنى لى النجاح!...

وفهم خصومه، بعد الأوان، أن الصعود إلى المنصة محنة المحن...! لقد سعى إليها أحد المعارضين يومًا فلم يكد يبلغها حتى تقطعت به الأسباب، وأدرك أنه وقع فى حباله. فصاح فى فزع المستجير «لقد انسقت كما يساق الكبش إلى الذبح!... أهذه أساليبكم فى معاملة الرجال؟ أنا فى دهشة.. إن التقاليد المسيحية لا تسمح بهذا الخ.. الخ..»

وبارح الاجتماع بين صيحات السخرية وضحكات النظارة.

كان يتلو فى اجتماع انتخابى لاحق فقرات من نظام وضعه المحافظون لاستخدام العمال وكان خصومهم يصمونه بأنه نظام استرقاق فراح يتلوه، مادة مادة. ويتساءل: أهذا نظام استرقاق! وكانت كثرة المجتمعين ضده، فكان الجواب: نعم، فكان يستطرد ثم يسأل ويكون الجواب: نعم!... نعم!... فحانت منه لفتة بارعة من لفتات الارتجال، قال: «أنا سعيد بهذه الإجابات.. إن النصوص التى أتلوها نصوص النظام الذى وضعه خصومنا»

ظفر مارشال هول بالكرسى، واحتفت به الجماهير وهو فى شرفة الدار» إذ أعلنت نتيجة الانتخابات، وكانت زوجه إلى جواره، تلوح للجماهير بمنديل أبيض!... تمامًا مثلما تنبأ قارئ كفه.

قام يتكلم لأول مرة بمجلس العموم تأييدًا لمشروع قانون لمنع الأطفال أن يتعاطوا المسكرات فى المحال العامة. وارتفع صوت عضو ساخر يقول «لماذا لا توزع البيرة عليهم فى بيوتهم فى البكور، كما يوزع اللبن فى قوارير»؟ فتابع الخطيب الفكرة قائلا «لم لا؟» وفيما هو يستطرد ضج المجلس كله بالضحك.

كانوا يضحكون معه، فظنهم يضحكون منه، فلم يغفرها لمجلس العموم أبدًا.

ولم يظهر له بهذا المجلس بعدئذ أثر فى موضوع ذى خطر.

وبقى فى المجلس كأنه عضو أشل يقدره زملاؤه حق قدره، لكنهم لا ينظرون إليه كسياسى جدى.

وإن تعجب فعجب أن تجود السماء على البلدين المتغايرين فى الدم والطباع، برجلين كأنهما نسختان لأصل واحد، فى الدم والطباع، وفى المجلس التشريعى:

كان «لابورى» عضوًا فى مجلس الشيوخ الفرنسى لكنه - كدأب «مارشال هول» فى مجلس العموم البريطانى - لم يكن له أثر، فلقد كان حسبهما دنيا حافلة بالمآسى يحملان فيها أفدح الأعباء إلى جوار مواطنيهما.

كان «مارشال هول» يقدم نفسه كلها، مع فنه كله، لموكليه، فى الوقت الذى كانت ترن فيه أصداء صوت «لابورى» فى أرجاء العالم، بدفاعه عن «فايان» إذ ألقى القنبلة فى مجلس النواب الفرنسى، ذلك الدفاع الذى لا تستطيع بعد تلاوته إلا أن تتساءل مع النقيب «بايان»: «كيف لم يبرئوا المتهم؟» وبكفاحه عن «إميل زولا» و «دريفوس» مضحيًا فى سبيلاعقيدته المال والراحة، والطمأنينة والرفاهة.

ولما نفذ رصاص الحمقى فى جسده، لم ينفذ الرعب إلى قلبه، بل أجلت القضية ثلاثةأشهر حتى يبرح المستشفى ليترافع ضد الجيش وحزب الجيش ومنهم مطلق الرصاص!

ولما هوت من فم النائب العام وهو إلى جوار المحكمة فى أعقاب قضية «إميل زولا» (١٨٩٨)كلمة استهجنها «لابورى» رشقه بأروع كلام يرتجله محام، فى وجه الاتهام، ذبًا عن حياض المحاماة. قال «إن سبابك التى سقطت من كرسيك الرفيع لن تستطيع الصعود إلى المنصة الرفيعة التى أترافع منها».

وكأنما كان «شارل شنى» يصف «مارشال هول» وهو يصف «لابورى» «... قامته العالية المستقيمة وصدره العريض وكتفيه اللتين تشبهان أكتاف المصارعين. كل ذلك فى تجانسه وانسجامه ينم عن قوة لا يمكن قهرها. وقسمات وجهه الجميلة المنتظمة التى تتفجر حياة فى حدة الصراع... وعاطفته المهتاجة تنشر الشحوب على وجهه، وإذا بصوته يرتفع وينتفخ ويدوى كصوت الرعد...»

وفى سنة ١٩٠١ دعى «لابورى» إلى انجلترا فكرمته جمعية المحاماة المسماة جماعة «هاردويك» وكان فى رياستها المحامى الإنجليزى العظيم «ماتيوز».

فلما مات «لابورى» أبّنه ماتيوز بقوله «... إن لابورى بما فيه من الجرأة المزهوة، والوفاء لعمله كمحام، يمثل مكانة عالية فى قائمة أكبر محامى العالم. إن اسمه وشهرته لا يمكن أن تزولا بل سيعيشان طويلا ما دام نظام المحامين قائمًا على وجه الأرض».

وما أصدق هذه الأقوال فى جملتها وتفصيلها لو وصف بها مارشال هول، كمحام وكإنسان.

مع السلطتين الثالثة والرابعة
القضاء والصحافة

فى سنة ١٩٠٠ سلكت الصحافة فى قضية «يارموث» مسلكا معيبًا، إذ انطلق الصحفيون يزيفون الأسانيد، ويهددون الشهود، بل يحققون ويحكمون، فاصطنعوا رأيًا عامًّا ضد المتهم، وتقدم الدفاع إلى المحكمة بطلب إجراء المحاكمة بعيدًا عن «نورفولك» حيث المحكمة ذات الاختصاص المحلى، وكان قبولها ذلك الطلب حكمًا قاطعًا بأن الصحافة أفسدت عقيدة الرأى العام.

حاول الدفاع أن يكبح جماح صحيفة «الإيفننج نيوز» واندفع كدأبه فقهر «صاحبة الجلالة الصحافة» وَعَزها فى الخطاب، فهى عنده «كالغول يشرب من دماء ضحاياه» بل إنه ليقول للقضاة «إن الصحافة اعتدت عليكم مثلما اعتدت على المتهم».

وبعد قليل وكلته الممثلة الآنسة «شاتل» ضد صحيفة «الديلى ميل» لطلب ١٠٠٠ جنيه تعويضًا عن كلمة جارحة، وكان الدفاع عن «الديلى ميل» قد اعترف بخطئها وطلب ثلاثة أسابيع لتحضير الدفاع.

فلما ترافع «مارشال هول» قال فيما قال: إن طلب الصحيفة ثلاثة أسابيع لتحضير الدفاع – مع اعترافها بالخطأ – لم يك إلا أجلا مطلوبًا للتنقيب عما يتعلق بالمدعية فى سائر أقطار إنجلترا!

ثم قال: قد تكون موكلتى ملزمة بالعمل لكسب رزقها، لكن لها من الحق فى احترام سمعتها ما لسائر السيدات فى إنجلترا، بما فيهن الليدى «هار مسورث» (زوجة صاحب الديلى ميل).

وكانت «الديلى ميل» قد نشرت أن الآنسة بوت بنت الآنسة «شاتل»، وكانت «بوت» زوجة للورد «هدفورت» أما «شاتل»، فلم تكن سلخت من عمرها ثمانية عشر ربيعًا، ولما نُبهت الجريدة إلى ذلك ذكرت فى عدد لاحق أنها أخطأت خطأ ظاهرًا... وأن المعجبين بالآنسة «شاتل» يعرفون أنها سيدة لم تتزوج، ولم تذكر السن، والنتر الجديد، على هذا الوجه الجديد، قدح جديد.

وظفر مارشال هول ظفرًا فذًا، إذ زادت المحكمة التعويض عما طلبته الطالبة نفسها، فجعلته ألفين وخمسمائة من الجنيهات.

لكن هذا النصر الخاطف كلفه كثيرًا.

فلئن كان عذره فى قضية «يارموث» قائمًا، إنه لم يكن ليعذر فى العنف فى قضية «الديلى ميل»، وكان حقد صاحبها أعظم من أن ينذر مارشال هول. لأنه قال فيها قال «... عا فيهن الليدى هار مسورث..».

استأنفت الديلى ميل، وإذا بالمضاعفات تتلاحق، إذ قدمت القضية إلى دائرة كان القاضى «ماتيو» عضو اليسار فيها.

ولقد كان يجمل بهذا القاضى الخصم أن يتنحى، لكن القضية كانت قضية «شاتل ضد الديلى ميل» لا قضية «الديلى ميل ضد مارشال هول» فلم يستنكف أن ينظرها.

كان «ماتيو» يعتقد أن أسلوب «مارشال هول» ينبو ويكبو بغير داع، وكانت أسباب الاستئناف فى الواقع موجهة ضد المحامى، فبدت البغضاء من أفواه القضاة، وانطلق ماتيو يتحداه، فواجه التحدى بنظائره، وقذف بنفسه من متعبة إلى متعبة، وبلغ المد أقصى مداه، حين نعت «ماتيو» تعليق «مارشال هول» فى صدد مهلة الأسابيع الثلاثة. بأنه تعليق مؤذ لا أساس له بالمرة.

قال مارشال: بل له أساس.

قال القاضى: كلا....

قال هول: هكذا ظن المحلفون...

....

قال القاضى: لقد كان إسنادًا معيبًا.

قال هول: هذه إهانة.

....

ولما ترافع بعده الأستاذ «منتاج لش» جرى على غراره، فتولى كبره «ماتيو» وعاد يقول: لقد كان قولا كاذبًا أن يسند إلى دفاع الجريدة أنها استأجلت ثلاثة أسابيع لهذا الغرض.

قال الأستاذ «لش»: لكن هذا الغرض كان محتملا من جانبهم.

قال «ماتيو»: خير لك أن تكف عن هذا حالا.

وهكذا تساقطت من فم القاضى كلمات أعنف من كلمات من حكم عليه!... حتى ليقول عنها لورد «بيركنهد»، كبير القضاة فيما بعد: «إننى واثق أن محكمة الاستئناف قد ارتكبت فى حكمها جريرة عدم الإنصاف لمارشال هول».

ولما أصدر القضاة الحكم لم يتناهوا عن المنكر فنعتوا أسلوب «مارشال هول» نعوتًا أصابته فى الصميم، فى مهنته وفى سمعته، وفى مستقبل حياته.

وانطلقت شياطين الأقلام من عقالها تسبح فى أنهار الصحف، بالخط العريض، والشرح المستفيض... وما بالك بقضية صحفية خذل فيها خصم الصحف...!.

حقًا إن الصحف القانونية انتقدت القاضى فى عنفه لكن «مارشال هول» راح ضحية الحملة فهجرته الكثرة الغالبة من قضاياه ودارت عليه دائرة السوء بما تحدثه به هذه الدائرة من القضاة. ففكر أن يتحدى - بدوره - «ماتيو» بمنازلته فى دائرته الانتخابية بعد أن يستقيل من مجلس العموم...

نسى هؤلاء القضاة أن الحقائق القضائية ليست حقائق حسابية، بل هى أمور نسبية، تتعلق بأطماع الناس وانحرافاتهم، وأن الخطأ القانونى جاثم فى أصول الوجود الإنسانى كله، منذ أزلّ الشيطان أبوينا عن فهم القانون فذاقا الشجرة، فأخرجهما مما كانا فيه، ودفع بنيهما معهما إلى هذه الدنيا بعضهم لبعض عدو...؟.

فعلام يتشدد القضاة هذا التشدد فيما ظنوه خطأ فى التقدير، أو فى التعبير، من أعظم الرجال الذين امتازوا فى أمتهم بالارتجال، وهم العليمون بمبلغ ما يختلف فى الحقائق القضائية المفكرون، والمفسرون، والمعبرون.

لقد ذهب الحكم الابتدائى فى تأييد مارشال هول إلى أبعد مما طلب! ففيم تلك الثورة من القاضى العجيب فى الاستئناف؟.

إن ذمة المحامى لن تؤدى ما عليها إلا فى جو صالح من الإخلاص والإنصاف والزمالة.

المحامى متكافل مع القاضى فى أداء «الحقيقة القضائية» ومن أجل ذلك فالمحامى «أول قاض فى القضية»، فى حين أن القاضى، «آخر محام فى القضية» لأنه هو الذى يتولى الدفاع عن حكم هو نفسه «عنوان الحقيقة» لا «الحقيقة».

المحامى يترافع للقاضى ليصدر الحكم... والقاضى يترافع للدنيا - بكتابة الأسباب - لتصدق الحكم... وهما زميلان متجاوران، يجلس أحدهما إلى منصة عالية فى هدوء وأمنة واطمئنان، ليحكم دون أن يتكلم، ويقف الثانى مجلجلا بصوته، مجاهدًا بأسلحته كأنه الجندى فى الميدان، فيمثل المحامى «طلاب العدالة» التى تطلب بالقوة والأمانة، ويمثل القاضى «مانح العدالة» التى تمنح بالإنصاف والرزانة، فى قاعة يجتمع فيها الإنسانى والربانى، تسمى دار القضاء..!

وفى هذه القضية كان نصيب المحكمة الابتدائية أعظم من نصيب المحامى، لكن القضاة قست قلوبهم فى الاستئناف، فتركوا المحكمة وأمسكوا المحامى!.

كانت طباع «مارشال هول» طباع رجل مكافح، مندفع، مخلص وهى طباع لعلها لا تصلح لرجل السياسة أو الإدارة أو المجتمعات، لكن فيها من الإخلاص والقوة وإنكار الذات ما يجعله أصلح الناس للمحاماة.

وقف يترافع عن اللورد «رسل» ضد اللادى «سكوت». فقال القاضى «هوكنز» فى صدد واحد من أسئلته: غريب!.. فصاح «هول» إن هذه الملاحظة – لصدورها من ذلك المصدر – لا تغتفر!...

فقال القاضى فى هدوء: لا تغفرها.

وأصر «مارشال هول» على توجيه بعض الأسئلة.

فقال «هوكنز»: إن هذا الأسلوب يراد منه المضارة.

قال «هول»: بل العدالة يا حضرة القاضى.

قال «هوكنز»: بل المضارة.

قال «هول» بصوت عال: العدالة لا المضارة.

كانت الحقيقة عنده أجدر بالاهتمام من قواعد النظام، والعدالة أولى من عمالها بالاحترام، ومن أجل ذلك هابه رجال القضاء وشاع عنه أن المحلفين يحبونه وأن القضاة لا يحبونه، وأنه يحاجج خصومه بما يتجافى مع النصفة، ويسلق القضاة بألسنة حداد، وهو براء من كل ما نسبوا إليه.

إنما المرافعات معارك فيها الكر، والفر، والهجوم فى المواجهة، ومن الجنب، ومن الخلف، فى ميدان لا حدود له سوى الفضيلة، ولقد درج القضاء فى كل مكان، نصب فيه ميزان العدالة، على التجاوز عن فرطات الارتجال، لأنهم عليمون بمخاطر الكلام من كثرة ما رأوا وما سمعوا، ومن قلة ما ترافعوا!...

فإذا حوسب المحامى ذلك الحساب العسير على ما ينطق به لقاس كلماته، قياس من يمشى على الصراط خطواته، وإذن لما استطاع المداره المقاويل أن يبينوا، وللبسوا الحق بالباطل، ومردوا على النفاق، تحت هذه السيوف المصلتة على الأعناق، وإذن لبخعت المحاماة نفسها لانهيار دعامتيها وهما البيان والحرية.

كان «ففيانى» سريع الإلقاء كمارشال هول حتى لينعته «هنرى روبير» بأنه «أسرع الخطباء البرلمانيين» بل كانوا يسمونه «البلاغة» فوقف يومًا يترافع أمام محكمة «آلبى» بفرنسا، قبل ذلك ببضع سنين فى ١٧ مارس سنة ١٨٩٤، عن رجل قذف عمدة فاستفتح الكلام عن الاتهام

بأنه «غير عادل ومستبد» فوجه وكيل النيابة إليه جنحة الإهانة، وحكم بإيقافه شهرًا ليصير بعد قليل وزيرًا للعدل فرئيسًا للوزراء!...

ولما ترافع النقيب «كارتييه» فى استئناف حكم الإيقاف، ختم مرافعته بما يجب أن يتدبره القضاة قال «... فإذا اطردت نظرية محكمة «آلبى» فستصبح المرافعة مستحيلة، ولئن حتمتم على المترافعين أن يقيسوا كلماتهم كما يقيس السائرون خطاهم، وأن يزنوا كل لفظة، ويترددوا أمام التفسيرات التى قد تنسب إلى تفكيرهم، إنكم لتخاطرون بأن تخنقوا أروع وثبات الارتجال وتخمدوا جذوة الفصاحة...»

ومن قبل «ففيانى» وقف «إميل أوليفييه» فى صدر الشباب قبل أن يضحى رئيسًا للوزارة الفرنسية وصديقًا للخديوى إسماعيل، وقف يترافع عن الفيلسوف «فاشيرو» صاحب كتاب «الديموقراطية» فرمى الأفوكاتو العمومى بأنه يستعين بالشهوات المثيرة، فطُلب إليه أن يعتذر عن هذه البادرة فأصر بل أضاف «إن شخص النائب المترافع محل احترامى. أما مرافعته فملكى أمزقها إربًا إربًا ومن حقى أن أطأها بقدمى» فأوقف ثلاثة أشهر وقررت محكمة الاستئناف أنه إذا كان من حقه الدفاع فليس من حقه المهاجمة...!

لكن محكمة النقض قررت أنه لا دفاع بغير هجوم...!

* * *

انصرف الناس عن «مارشال هول» إذ ناصبه القضاء العداء، فعمد إلى لآلئه يبيعها وإلى ماساته يرهنها، وأخذت أفئدة زملائه، بين محب وكاره، تهوى إلى الرجل الكريم النفس فى محنته، حتى أن عميد المحامين ليبعث إليه قضية كبرى عطفا عليه فى مصابه!...

ونزل إيراد مكتبه من أكثر من أربعة آلاف جنيه سنة ١٩٠١ إلى ألفين سنة ١٩٠٢. بل نزل هو إلى أن يرهن دبوسًا من الماس لقاء خمسمائة من الجنيهات فى أغسطس سنة ١٩٠٢.

وحاول زميله «رافس إيزاكس» أن يدخل فى العملية على أن يرد الدبوس إليه فى خلال عام أو يبيعه لحسابه فشكر له صنيعه وأبى.

وفى سنة ١٩٠٤ لم يبلغ دخله ألفين... وفى سنة ١٩٠٥ لم يصل إلى ألف وثمانمائة!.

لكن المحاماة لم تكن يومًا ولن تكون تجارة، فالضيق لا ينسخ مزاياها والنعمة لا تضيف إليها فخارًا.. إنما هى رسالة تتعالى مع المسغبة كما تتجلى مع الرفاهة!.

هى كفاح مستمر يشرح المقاتلون فيه صدرًا بالغمرات. فإذا أصابوا مالا فَنَعامَةَ عين! وإلا فإن هذا الرداء الأسود هو رمز التضحيات الأعزا الذى لا يساميه عزا.

والمحامى الحق يهوى المحاماة للمحاماة! ومن عجب أن يثاب المحامون على أفعال يود

الموهوبون منهم لو قدموا أموالهم لمن يتيحون لهم فرصة القيام بها، فى سبيل الكرامة، والكفاح، والاستقلال.

من أجل ذلك لا ينجح الرجل فى مهنته على قدر كفاياته كما ينجح رجال المحاماة... ذلك النجاح الإنسانى لا التجارى، الذى هو السيادة لا الثروة. والتضحية لا الاستغلال.

لم تهن عزمات مارشال هول، بل أخذ يكافح كوامن البغض وظواهره من القضاة، وتجلت مواهبه فى شدته، والمواهب العظمى لا تبرز مثلما تبرز فى المحن.

قال له قاض فى قضية اختلاس كبرى، لقد سمعتك يوم الثلاثاء! إلى متى نسمع مرافعات! فهم به ليجيبه لولا أن نبهه زميل له بقوله: تذكر أنه يجلس هناك. وأننا نجلس هنا!.

مع ذلك لم يجنح إلى السلم ورد بقوله: إننى أظن أنك لم تسمعنى لأنك كنت راغبًا عن سماعى!.

قال القاضى: ليس لك يا مستر «هول» أن تقول ذلك الكلام! - لقد نويت عدوانًا وليس لك الحق فى العدوان...

وعاد «مارشال» فاعتذر وهدأت الزوبعة. بل توشجت الصداقة بين القاضى وبينه فصارا صديقين حميمين.

وفى يوم من أيام سنة ١٩٠٢ وقف الأسد الجريح يترافع فى قضية أحد المسارح خمس ساعات ونصف ساعة، وخرج ظافرًا بتحيات القضاة، محفوفًا بستين من رجال المحاماة، جاءوا يسمعونه ويحيطونه بهالة من الإجلال هى حسبه لترفع اسمه إلى صفوف زعماء المحاماة فى سائر الأجيال!.

وأى تحية لمحام فى أمة من الأمم أن يستمع إليه وهو يترافع ستون من المحامين! وهم المتنافسون أحيانًا، الراسخون فى العلم دوامًا..!!

إنها لبيعة إذا انعقدت لمحام كان أحق الناس بقول ماكسابيتو «المحامى ملك».

وفى سنة ١٩٠٣ نهض يترافع ضد سيدة أمريكية عن رجل كانت قد استسخرته ليوافيها بأسرار زوجها، وكان الزوج قد قضى نحبه فآل إليها ثراؤه، ونبه القاضى «مارشال هول» إلى أن يأخذها باللين، لا بالعنف، وأن يتذكر معاركه السابقة مع خصومه، فلم يكد يلقى بنفسه فى عرض البحر حتى استرد حريته فأطلق شراعه! ولم يسكت عن اتهامها لموكله بالتشهير والتشنيع فحمل عليها حملة صادقة وكسب الدعوى.

ولم تكف الصحف عن طريدتها، فاقتفته حينما ثقفته، فإذا خسر القضية عرفته، فسطرت اسمه فى كمال أحرف الهجاء، وإذا كسب نكرته وأشارت إلى اسمه بالحرف الأول فقالت

م. هول مع شيوع اسم (هول) بين الإنجليز! بل إنها أحيانًا لا تشير إلى اسمه الأول البتة فتقول «مستر هول».

وأخيرًا التقى بواحد من رجال «الديلى ميل» فسأله عن أسباب هذه المؤامرة السافرة، فأجابه لأنك لم تترافع ضد «هارمسورث» وحده يوم ترافعت فى قضية الديلى ميل ولكنك ذكرت اسم زوجه!! قال معاذ الله إنى لم أقصدها بسوء وكتب إلى «هارمسورث» معتذرًا فتلاقيا وتصافيا وكانت نهاية المحنة.

دورة الحظ

لم تكد تنتهى سنة ١٩٠٥ حتى واجه مارشال هول مصايره فى الحياة، مخفقًا فى المحاماة باعتبارها مصدرًا لرزقه، وفى نفس العام ماتت أخته التى كانت أحب الناس إليه وأحناهم عليه.

وفى نفس العام دخل الانتخابات فمنى حزبه بهزيمة نكراء أضاعت منه دائرته الانتخابية!

لكن العظائم كفؤها العظماء، والعظيم لا يخرج من المحنة منكسرًا، فخرج «مارشال هول» من محنته وقد صهرته الأهوال، فأظفرته بكنز موفور من التجارب، وخبر طبائع الناس، والقضاة، وقوى الصحافة، وازداد لصناعته حبًا، لأنها زادته عزًا.

ومن المحامين العظام طرازان، طراز تبنيه التجربة وآخر تبنيه الكتب، ويبدو أن بنيان التجارب أقوى من بناية الأسفار والمراجع، فالتجارب وقائع حية فيها من الحياة ومن التطبيق، مالا تحويه الكتب، والعلم المتاح فى غمراتها ليس علم الفروض والنظريات والنصيحة، وإنما هو علم يشارك فيه المتعلم بذات نفسه، إذ يصنع العلم ويحصله معًا.

من أجل ذلك كانت تجارب مارشال هول غذاء قويًا لذاته وكفاياته، وكانت تجارب «الهلباوى» كالتيار الخفى يجرى تحت الثرى فيملأ العيون والآبار، وليس شىء كالفن، اعتمادًا على المواهب لا على الشروحات، فلقد طالما خلق الفن النظريات واستبق الوقائع، وليس كالمحاماة العظيمة فن، لأنها حرب بالجهد وبالفكر، تعتمد على العلوم والفنون جميعًا.

وأخلق بالتجارب العظيمة، أن تبنى الرجال العظماء، فكيف إذا اقترنت بالقوى الخالقة التى تسوق الرجل فينساق تبعًا له الرجال... تلك القوى المسماة بالعبقرية.

أقبلت سنة ١٩٠٦ ودار الحظ دورات مسعدة، وفتح الله عليه بركات من السماء، فتلألأ اسمه فى الصحف كما جلجل صوته فى المحكمة، وعلا التيار، وفاضت سيول النجاح من كل جانب، وعاد الميزان إلى الاعتدال.

فى نهاية سنة ١٩٠٧ وكل فى قضية الفنان «وود» إذ اتهم بقتل غانية يغشى دارها - وكأنما كانت ناقوسًا قرعه الحظ فى أقطار الجزيرة ليجذب الأنظار والأسماع، إلى أحسن صوت عرفه الإنجليز للدفاع، فبرئ المتهم، وفى خارج المحكمة آلاف من أهل لندن.

وإن حقيبته لتسرق يومًا وهو على سفر، وفيها ما فيها من نفائسه وأعلاقه، فرجع إلى قومه غضبان أسفًا، لكنها أعيدت بعد أيام لا تنقص حبة، ومعها رسالة من السارق، أنه لو عرف صاحبها ما سرقها!!

وذاع فى المجتمع أنه المحامى الأكبر فى قضايا القتل، حتى ليوجس رجل من رجال المال خيفة إذ نصح بتوكيله ويقول: لو وكلته لحسبنى الناس قاتلا.

وفى سنة ١٩٠٩ ترافع عن «إدوارد لورنس» مرافعة نعتها بأنها أعظم نصر ظفر به.

وفى سنة ١٩١٠ ترافع عن الدكتور «كريبن» الذى سمم زوجته فأعدم.

ولم يكد العام ينصرم حتى اشتملت التعيينات القضائية على ألمع الأسماء مثل «منتاج لش» الذى لم يهب يوم هددهما القاضى «ماتيو» «ورافس إيزاكس» صاحبه يوم رهن الدبوس. ولم يعين «مارشال هول» فى القضاء، فليس ينسى ما كان بينه وبين القضاء.

وضاق نطاق الاختيار عند المتقاضين...

ودارت عجلة الحظ من جديد.

وجلس على كراسى القضاء أصدقاء قدماء باسمة ثغورهم. فشاع الابتسام فى الأفق.

ودخل انتخابًا فرعيًا للبرلمان فى أول العام - خرج منه بكرسى فى مجلس العموم.

واستفاض الابتسام، فى نهاية العام، ودخل الانتخابات العمومية وظفر بكرسيه من جديد.

ولقد طالما كانت الحظوظ الحسان، وما تزال، كالجوارى الحسان، جوارى فى موكب المنتصر، تلاحقه، ولو على رغمه، عوامل الظفر.

فإذا عبست الدنيا تولت عن الرجال فأسلمتهم الجدود العواثر إلى جدود عواثر، وجروا إلى حتوفهم، كأنما يهرعون إليها عن عمد وهم لا يفقهون...!

وفى مارس سنة ١٩١٢ ترافع فى قضية التسميم عن «سيدون».

وأعلنت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وهو فى السادسة والخمسين، فلم يبرز للقتال وزادت الحلقة ضيقًا على الموكلين، فزاد رزقه سعة، وآلت إليه قضايا زملائه المجندين فكان يبعث إليهم بنصف الأتعاب.

وهى ظاهرة يقدرها رجال المحاماة - كما قدرها «لورد بركنهد» وهو يتحدث عن إرساله نصيبه فى قضاياه.

وفى سنة ١٩١٨ قدم إليه موكل قديم «شيك» بأتعاب ليس كالذى قدمه له بأتعاب منذ ثلاثين عامًا، تمامًا (سنة ١٨٨٨) فالشيك القديم كان بسبعة جنيهات. والشيك الحديث كان بسبعمائة... وألف من الجنيهات!.

وفى إبان الحرب ترافع عن السفاح يوسف سمث. الذى تزوج من ثلاث زوجات. وهو متزوج - وأودى بهن بطريقة لم تكتشف، فلفظن أنفاسهن الأخيرة فى (البانيو) فى المساكن الذى كان يعدها لهن، ولم يبد عليهن آثار!! ولم تعرف الجرائم إلا بعد ثلاث سنوات.

شغلت المحكمة أيامًا بالقضية وهى فى حيرة. فليس ثمة أدلة مادية، أما القرائن فمهلكة! فاستهل مارشال مرافعته بعبارات تملأ نفوس الإنجليز زهوًا، وقلوب القضاة سموًا. قال «فى هذه الآونة التى تقضى فيها الملايين من زهرات الشباب الإنجليز نحبهم فى الميادين، أليس مما يرفع هاماتنا فخارًا أن يكرس القضاء هذا المجهود القانونى والقضائى الضخم يومًا بعد يوم لتحقيق وقائع هذه القضية الصامتة، للتحقق مما إذا كانت روح رجل واحد تستحق أن تزهق، إنها لمفخرة رائعة لنظامنا القضائى!».

واختتم مرافعته بقوله: «كونوا منصفين لأنفسكم وللمتهم! كونوا عدولا بالنسبة للعدالة نفسها قبل أن تحكموا فى مصير هذا الإنسان فتقولوا إن هذه التهمة الهائلة قد ثبتت».

وحتى هذه السن كانت تتملكه العاطفة فتنطلق انفعالاته وأحاسيسه فى عباراته: قال مرة للقضاة من أجل فتاة «إذا أيدتم هذا الحكم كان ذلك خروجًا عن الإنسانية».

ونزل الحكم من ٤ شهور أشغال شاقة إلى غرامة ١٠ جنيهات.

كان يترافع فى سنة ١٩٢٠ عن ضابط قتل خليلته وكان كما قال «لا يجد شيئًا يقوله فى مواجهة محلفين كونوا أفكارهم ضد موكله» وفيما هو يسعى بين غرفات المحكمة اعترض بصره رهط من السيدات جئن يشهدن المحاكمة، فتفتحت له أسرار البلاغة، وظل يترافع ساعتين طويلتين ودموع المحلفين تنهمر، وهو يعرض غرام القاتل بالقتيل بانيًا دفاعه على جنون المتهم - واستفتح المرافعة بالانقضاض المدمر على «اللائى قدمن إلى القاعة متسربلات بالطرز الغالية، حاليات الجيد بالأعلاق، يتفرجن يومًا بعد يوم على مأساة قلب محطم، يتلمس إنقاذ روحه من براثن الجلاد!»

ثم يقول «إن النفس لتربى للأنوثة فى بلد هذه نساؤه!...»

المحامى الفنان

وكل مارشال هول فى بواكير حياته بخمسين جنيها فى قضية قتل فطار فرحًا يباهى زميلا له بتلك الأتعاب، لكن زميله قال: «إنى لا أقبلها بتاتة! إنى أكره الجنايات» فأجابه «أريد أن أتخصص فى فن الموت والحياة والسجن والحرية. إننى أحب أن أتداول الوقائع لا النظريات لست أعرف كثيرًا من القانون ولكننى أستطيع أن أدرس طبائع الرجال والنساء».

اختار هذا الفن من المحاماة وهو يعرف أنه أشد فنونها إرهاقًا وعنتًا فالمحامى المدنى أرستقراطى مستجم، لا يكافح فيسيل دمه أو دم الخصم، أو ترفضّ دموعه، أو يتفصد عرقًا فيغير ملابسه فى غرفة من غرفات المحكمة، مثل «مارشال هول» فى إنجلترا أو حسن علّام فى مصر، ولا يصبح حتى يتوقف صوته عن أن يسمع مثل «لابورى» وهو يرد على النائب العمومى فى قضية «زولا»، أو تعصف به العواصف فيخسر نصف عمره، من فجاءات الجلسة ككثير من المحامين الجنائيين، أو يعمل بالقطعة، جنحة جنحة، وجناية جناية.

إنما يسرد المحامى المدنى فى هدوء وطمأنينة، ويلبس ملابس منشّاة يخلعها كما لبسها، وتصله أتعابه فى نهاية العام من الموكل الدائم، أو فى أعقاب القضية مما أغنى به موكله.

موكلوه وجهاء أو أغنياء، فإن لم يكونوا ثراة أو سراة كانوا طلاب مال أو جاه.

أما المحامى الجنائى، فلا يطلب سوى الحرية أو الكرامة.

فأما من يجيئونه من الوجهاء والأغنياء فيجيئونه يوم يجيئونه تعساء بؤساء.

هو كلاعب السيف فى الحلبة، أما المحامى المدنى فكلاعب الورق، على المائدة، الجنائى كالجراح، أما المدنى فكالطبيب الباطنى، وهو كالبحر فى أحشائه الدر، وفى أمواجه العواصف والنذر، أما المدنى فكالبحيرة أو كالجدول أو كالنهر.

قضى مارشال هول حياته كلها فنانًا.. كانت الحياة على لسانه محور الدفاع وغايته. فكانت ترهقه تبعاته ومن أجل ذلك لم يكن التعبير الانجليزى (He fought a Case) حارب فى قضية «أو الفرنسى» (attauquer en justice) «يقاتل فى المحكمة» ليجد مصداقه فى حياة محام أو أسلوبه مثلما وجد فى حياة مارشال هول وفى أسلوبه.

كان يعالج النيابة والمحكمة والمحلفين والشهود جميعًا، واحدًا إثر واحد، فى كل فكرة، وكل خاطرة، وبكل ما ملكت قواه. كأنما ينازل فريقًا من اللاعبين ليجليهم عن مراكزهم شبرًا شبرًا، بضربة وراء ضربة، مع الجهد المستمر والانتباه المظفر.

والمحامى الإنجليزى يتولى إدارة القضية كلها فترة من الزمن عند الاستجواب. فهو يسأل الشهود ويستجوبهم كيف يشاء، ولا يقنع بمجرد شهادتهم كالنظام الفرنسى أو المصرى... حتى ليستخرج القاتل من القفص ليستجوبه كشاهد لا كمتهم!...

وكانت قوة الذهن وسرعة البديهة وطبيعة الهجوم التى ركبت فى طباعه لا تدع الشاهد إلا إذا لم تذر منه شيئا!... فكان الشهود يرتاعون من ذكر اسمه.. فكيف بهم وهم بين أصابعه. بين مخالب الأسد!.

بلغ مارشال هول أوجه فى قضية (سدون) يوم اختتم معاركه الهائلة فى تلك القضية بهذه الكلمة العظيمة «لقد حدثنا العلماء الفحول الذين سمعناهم فى هذه القاعة بكثير من عجائب العلم ومن النتائج التى يمكن الوصول إليها به، لكن شيئا لم يستطع علماء العالم كافة أن يوجدوه، ولن يستطيعوا أن يكتشفوه، مهما بحثوا، ومهما درسوا،... وهو: كيف نعوض هذه الشعلة الصغيرة المسماة بالحياة إذا أضعناها!.

إن على عاتقكم مسئولية حياة هذا الإنسان، فإذا قضيتم ضده فإن هذه الشعلة الحية ستخبو، ولم يعرف العالم حتى الآن علما يستطيع أن يرجعها...».

ولم يكد يجلس حتى جاءته من كرسى الاتهام الرسالة التالية «عزيزى مارشال هول.. إنها مرافعة عظيمة حقا - وهى أعظم ما سمعنا من عظائمك».

ووقف النائب العمومى - وكان «رافس إيزاكس» ليعقب على مرافعته وختم بقوله: إذا استيقنتم أنه لا مراء فى ارتكاب المتهم للجريمة وساورتكم الريب فى أمر المتهمة فواجبكم أن تبرئوها.

وسنرى لماذا قال ذلك... ولماذا برئت.

فلقد كتب إليه فى الغداة يقول: «عزيزى مارشال هول».

بصراحة، وبإخلاص، لا كنائب عام، ولكن كصديق قديم، دعنى أقل لك كم راعنى دفاعك فى قضية «سدون». إن الدقائق الخمس التى وقفتها على المتهمة أحدثت أروع الأثر. وفى رأيى أنها صنعت كثيرا وإن لم تصنع كل شىء. لبراءتها.

... لقد كان على عاتقك عبء فادح... إنى لا أريد أن أناقش القضية ولكنى أريد أن أقول أمامك ما أقوله من ورائك، لقد بذلت مجهودا جبارا، فى أسلوب عظيم من تقاليد مهنتنا العظيمة... ولقد سطر هذا الكتاب ليكون تقديرا من خصم راعه عمل عظيم قام به العامل فى نبالة وجلال، وتعبيرا من صديق طالما لقى منك تأييدا كريما بل أكثر من كريم.

لقد قرت عينى لانصرافى قبل صدور الحكم، أتمنى أن تكون صحة زوجتكم فى تحسن، وأرجو أن تذكرنى لها...

صديقك المخلص للأبد.

«رافس إيزاكس»

تلك كانت آثار مرافعته فى المحكمة، وفى المحلفين، وفى النيابة العمومية، أما فى الجمهور فحسبنا شاهدًا أن تشرع المحكمة فى نظر قضية «جرينوود» المتهم بالقتل بالسم والبوليس يحرس المتهم من سخط الجماهير، لكن المحاكمة لم تكد تصل إلى نهايتها، حتى كانت الحراسة الخاصة بالمتهم لازمة لشهود الإثبات.

وظل فى مغرب حياته كما نشأ فى مطلع شبابه، هاويًا عظيما للحلى وفنانًا... كان يتدارس مع زميل له قضية طبيب كبير فى حضرة الطبيب فترك موضوع القضية وأقبل على زميله يقول له: ما رأيك فى هذه الياقوتة؟ وتداولاها، ثم تبادلاها، والطبيب فى دهش مما يرى. ومن المحامى «الجواهرجى!».

لقد شهد يومًا فى معرض أحد المحال عشرات من فصوص الماس قدر لكل منها ثمن قليل تستوى كلها فيه، فدخل يطلب بعضًا منها بالثمن حسب نسبته إلى المعروض جميعًا، فأبى الجوهرى لأنها كانت أغلى ماسات المجموعة وهو يبيع للجمهور لا «للجوهريين» العليمين بالخبايا من أمثاله.

* * *

كان سريع الإلقاء حتى اعتبروه نكبة لكتاب الاختزال..! ألقى ٣٧,٠٠٠ كلمة فى أربع ساعات فى قضية «سدون» أى أكثر من ١٥٠ كلمة فى الدقيقة... لمدة ٢٤٠ دقيقة متصلة! فى حين تكلم النائب العمومى ٢٩٠٠٠ كلمة فى نفس المدة!

ولم يكن يقيد نفسه بخطة مقررة، بل كان يغير خططه تغييرًا تامًا وفقًا لمفاجآت الجلسات. وتلك خطة الهلباوى وهنرى روبير وزعماء الارتجال. بل خطة عبقرى الخطط فى التاريخ – مع الفوارق بين معارك الجدال ومعارك القتال – نعنى نابليون إذ يقول: «ويل للقائد الذى يذهب إلى الميدان وقد ربط نفسه بخطة لا يغيرها تبعًا للظروف» أو كما كان النقيب الفرنسى «بتولو» فى عهد مارشال هول يقول: «المحامى كقائد الجيش لا يغفر له أن يدخل المعركة دون أن يكون قد رسم خطته. كل ما هنالك أنه يستطيع أن يغير هذه الخطة فى كل لحظة – فالمرافعة فى الظهر ليست كالمرافعة فى المساء!... كما أن عليه أن يعرف الفقه والقضاء، على ألا يستعبده الفقه والقضاء، بل هو يقاومهما إذا خالفا القانون. ولقد طالما قلت لموكلى إنك ستخسر القضية أمام القاضى لكى أراها صالحة فسأقبلها. ومع هذا لم أكن دائمًا أخسر».

إنما يحكم المحامى العظيم دراسة دعواه، وارتجاله كفيل بوضع القوى اللازمة فى المنطقة أو فى اللحظة الحاسمة.

لقد كتب لابورى مرافعته عن «إميل زولا» قبل الجلسة وهو يظن أن المحكمة لن تسمع الشهود، ولكنها فاجأته بسماعهم، فظل يسمعهم خمس عشرة جلسة، وهو يستعين بالحمام قبل أن ينام، ليغسل فى الليل متاعب النهار، ثم، كما قال «جاء يوم المرافعة فألفيت أمامى ملف القضية ولا فائدة لى فيه ولكن وسائلى كانت بين يدى».

قذف «لابورى» بنفسه فى معركة لم يتوقعها، فجاء ارتجاله بالأعاجيب.

كان الارتجال ديدن نظيره الإنجليزى، بل كانت فى الإنجليزى صفات جندى العصابات، المرهف الحس، الحديد البصر، الجسور المبتكر، يقاتل بالغريزة لا بقواعد الحرب، ومع ذلك يظفر بالجندى المدرب، يمضى كما يقول بارتو عن زعيم الثورة الفرنسية المحامى دنتون «... غير منتش بحميا الغرور الأدبى. لا هم له إلا أن يقنع. يحتقر الصياح الذى لا معنى وراءه والحماسة المصطنعة والعبارات الخاوية، فيه من الغريزة أكثر مما فيه من الطريقة... رجل عمل يسلك لغايته كل السبل، بما فيها من تنويع وابتكار مفاجىء ملىء بالكنوز...».

فإذا عثرت عينه الفاحصة – عين الصياد القديم – على محلف حليف لوجهة نظره، راح يستميله ليتخذ منه نقطة ارتكاز، ليصب الباقى من قواه على الباقين من المحلفين.

وتلك كانت طريقة لاشو مع تعديل بسيط: إذ يكشف لنفسه أقل المحلفين فطانة فيترافع له... ويترافع له... حتى إذا فهم كانوا جميعًا قد فهموا...

كتبت إحدى الصحف عن «مارشال هول» وهو فى الثلاثين «لقد أقبل الناس على هذا المحامى الشاب الذى حبته الطبيعة خير عطاياها: روعة تمثيل، ولطف محضر، وجهارة صوت، وبلاغة، توحى جميعًا بأن له مستقبلا غير عادى من النجاح» أو كما عبر عن أسلوبه فى ذلك الحين واحد من زملائه بقوله «هذه المرافعة العنيفة العاطفية الخطابية إلى حد عجيب التى استمعنا لها الآن».

فلما بلغ الأوج وصالح الديلى ميل وصف فيها الكاتب الكبير «هول كين» طريقته فى الدفاع والاستجواب وتصوير الوقائع وتمثيل الحقائق بأنها «تناجى العقل والقلب جميعًا مع الاندفاع العاطفى الذى يؤذى فى بعض الأحايين لكنه لا ينحدر إلى الشخصيات».

كانت بلاغته وحيويته، وميله إلى (الدراما) تجعل أسمج القضايا قضايا مشهورة، والمرافعة العظيمة تجعل القضية عظيمة.

قال الرئيس أوديبير «... المرافعة القوية هى التى تظهر فيها آثار الروح فتعرض بسمو

وبقوة، وبطريقة غير مألوفة للأسماع، آراء لو عرضت فى أسلوب آخر لكانت تافهة...».

فإذا عرضت له قضية ذات وجهين، وجه فيه يسر ووجه فيه مأساة، قذف بنفسه فى تيار «الدرام» ليقوم بعمل عظيم لحساب موكليه...

اتفق يومًا مع زميل فى قضية عادية على حصر الخصومة فى حدودها، واستأذنه زميله فى أن يذهب ليترافع فى قضية أخرى. فلما رجع وجد مارشال هول قد عبر كل الحدود...! ولم يعد ممكنًا أن يعود! فخلاه يحلق فى سماوات البلاغة، وفى أوضاع الدرام... وأسعفته المقادير.. وكسب الدعوى.

كانت مرافعاته فنًا خالصًا تنسكب فيه روحه، وتتجلى انفعالاته، فيستحيل قطعة من الوقائع التى عاش فيها موكلوه، تسيل الدموع على خديه كما سالت فى قضية «مارى هرمان»! ويسقط المسدس من بين يديه على بلاط المحكمة كما سقط على بلاط فندق «سافوى» فى قضية «مرجريت ف...» ويسدد السلاح إلى صدور القضاة فى قضية «لورنس» ويحطم الكأس التى يشرب منها فى قاعة المحكمة، ليرى المحلفين مبلغ ما فى الزجاج المحطم من خطر لافزع الخاطر، فى قضية فتى قتل صديقه بسكين إذ قذفه بزجاجة، فيظفر للقاتل بثلاث سنين بدلا من الإعدام!

بل هو يقول عن نفسه «إننى والممثل صنوان، غير أنى لا أستعين بمناظر ولا كلمات محضرة ولا بأستار، وإنما أخلق من الحقائق والأحلام فى حياة بعض الناس جوًا صالحا - لأن هذه هى المحاماة».

* * *

لقد بدأ حياته فى المحاماة فى العام الذى ختم فيه «لاشو» حياته فى الدنيا، وكان يرهف حسه لاستغلال كل بادرة ويمتزج هو بأشخاص قضيته كأفذاذ الممثلين، يندمجون فى الدور الذى يمثلونه، فيحيا بهم إذ يحيون فيه.

وقف يترافع يومًا عن فتى قتل أباه وكان رئيس الجلسة صديقًا شخصيًا له. وكان الرئيس قد قال له: هذا متهم سيشنق على رغمك؟ قال «لاشو»! لست متأكدًا!... وتراهنا.

ترافع «لاشو» ساعات وساعات، دون أن يلمح على وجوه المحلفين إلا الصدود، لكنه سمع فجأة أجراس الكنائس تدعو لصلاة منتصف الليل فى ليلة عيد الميلاد فأملى قليلا، وقد تملكه الانفعال، فواتته العبقرية بكلمات الساعة، وراح يقول: فى هذه الليلة السعيدة، فى هذه اللحظة المقدسة، ولد لنا إله المغفرة، إله السلام إله المرحمة، إنه عيسى فى المهد يصيح بكم أن ترحموا... اذكروا أن الرحمة العالية ليست بذات حدود، ولا تكونوا أشد قسوة من الله نفسه».

وظفر لموكله بالظروف المخففة... فلم يعدم... وظفر بالرهان...

وفى ذات يوم أدلت أم القتيل بشهادتها فأجرت من ذوب نفسها تيارًا من الأسى فى أنفس المحلفين وران الألم على القلوب وسالت العيون بالدموع، وكان «لاشو» يحس مقدار ما يتأرجح من جراء هذه الشهادة مصير رقبة المتهم، فمد رأسه ليسمع، وحتى جذعه على المنصة ليملأ أذنه، وهمّ من مكانه، فهوت إلى الأرض «مجموعة لقانون العقوبات» كانت تحت ذراعه، فتهامس القضاة وتساءلوا، وطرقت الجلبة آذان المحلفين، فتساءلوا، وتساءل الناس، ونسوا تأثير الشاهدة..

كان فرط الإخلاص، خاصة من خصائص «مارشال هرل» فهو يدلى بكل ما يستطيعه لصالح موكليه، بل هو قد يقول – إذا دعت الدواعى – إن معلوماته الخصوصية تؤيد وجهة نظر موكليه.

فإذا وكله موكل لم يوكل «الأستاذ» وإنما استولى على «الرجل».

حقا إن المرافعة لا يقدر لها النجاح مثلما يقدر لها عند الاقتناع، فكيف إذا اعتنق المحامى عقيدة موكله... لكن ثمة فيصلا بين الاقتناع والاندفاع يجب أن يحسب المحامى حسابه، ليحتفظ باتزانه واستقلاله، والقدر القضائى المسلم به له فى مقامه.

ولم يكن يكف عن خدمة موكله بعد انتهاء الحكم فكان يبذل قصاراه بالسعى لدى شتى الجهات.

ومن قبله كان أستاذ الجيل «لاشو» لا يتخلى عن المتهم بعد صدور الحكم. بل هو يتابع جهوده فى كل مكان حتى ليلاحق الإمبراطور فى رحلاته، فلما حكم بالإعدام على الدكتور «لابوميريه» إذ دس السم لعشيقته، جرى المحامى العظيم إلى «كومبينى» فى إثر صديقه نابليون الثالث، فقبل رجاءه، ودعا وزير العدل «باروش» لإصدار مرسوم بالعفو، فنبهه على أن الناس قد يقولون «إن العفو منح القاتل لأنه طبيب ولو كان من طبقة العامة لما أخلصه صاحب الجلالة بعفوه» فلم يعف عنه...

* * *

وفى يناير سنة ١٩٢٦ كان مارشال هول يترافع فى قضية كبرى عن متهمين بإخفاء سيارات فترك الجلسات بعد أن بدأت المحاكمة ليلزم فراشه فلا يبرحه، وكأنما شاءت العناية أن تربط ماضيه بحاضره، وأن يتشابه العهد فى منتهاه بمبدئه.

كانت أول قضية وكل فيها قضية إخفاء وكانت الأخيرة قضية إخفاء بعد ثلاثة وأربعين عاما.

وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٦ انطفأت هذه الشعلة، التى ستبقى فخارًا للمحاماة فى العالم وومضة من ومضات البلاغة الخطابية فى تاريخ الإنجليز.

انطفأ المصباح والدنيا تستنير به، وفاضت روح الجندى وهو فى شِكته.

فى محكمة الجنايات
قضية مرجريت فـ...

لعل خصائص مارشال هول كمحام قد اجتمعت فى قضية «مرجريت ف....» ومن حقها علينا أن نقدمها على غيرها لذلك، ولما تثيره فى المصريين من شئون وشجون. فلقد اندفع مارشال هول فى مرافعته إلى عبارات جارحة احتج عليها النقيب المصرى سنة ١٩٢٣، واعتذر مارشال بأنه لا يعنى مصر، ولا الشرق، وإنما يقصد المجنى عليه.

كان المرحوم ع... ف... ابن المرحوم ع... باشا ف... ومعه زوجه الباريسية الحسناء مرجريت ف... وسكرتيره س... ع... أفندى يقيمون بفندق سافوى فى لندن ليلة ١٠ يوليو سنة ١٩٢٣ - وكان الفتى فى الثانية والعشرين من عمره، يحمل فى لندن اسم «البرنس فهمى بك»! تعرف على السيدة «مرجريت لوران» بباريس فدعاها إلى مصر حيث بنى بها فى ديسمبر سنة ١٩٢٢، ولم يكد يتم القران حتى تنافر الشخصان فتنابذ الزوجان.

ولما جلسا يتعشيان فى مساء ٩ يوليو سنة ١٩٢٣ قصد رئيس فرقة الموسيقى يسألها أى الأدوار يعزف لها؟ فأجابت:

شكرًا. إن زوجى سيقتلنى فى خلال أربع وعشرين ساعة. فلست مشوقة إلى الألحان...!

وفى الثانية صباحًا كانت لندن تئن تحت عاصفة هوجاء، وكانت تجتاح فندق سافوى عاصفة أخرى، حين سمع أحد الحمالين طلقات ثلاثًا متتالية، فراح يتقصى فإذا «البرنس» فى مباذله، مضرجا بدمه، ملقى على الثرى، يسيل النزيف من فمه، وإلى جواره مسدس ألقت به زوجه، وقالت لمدير الفندق:

ماذا سيصنعون بى؟ يا سيدى لقد تزوجته منذ ٦ شهور وشد ما قاسيت!!!

وقالت للطبيب «لقد سحبت الزناد ثلاث مرات...».

وكان معلوما أنها تحمل مسدسًا لأنها تحمل حلاها فى حقائبها.

لكن لندن ليست كباريس فى هتافها للجرائم العاطفية: فكان مصير المتهمة مقررًا... إلى المشنقة.

لم يتخل عنها أصدقاؤها... فبدأت الاستعلامات فى شتى بقاع باريس لجميع التحريات عن

سمعة القتيل، وجيء باثنين من الشبان بقيا رهن أمر الدفاع ليشهدا بحقيقة أخلاق «الأمير».

وعهد إلى مارشال هول فى الدفاع.

وفى ١٠ سبتمبر نظرت القضية برياسة قاض كان من قبل محاميًا يساعد مارشال هول فى القضايا.

وحضر الأستاذان عبد الفتاح[1] رجائى وعبد الرحمن البيلى[2] من المحامين المصريين يراقبان الدفاع عن سمعة القتيل.

وسمع س... ع. فى اليوم الأول، وقدم الدفاع للمحكمة صحيفة مصرية تحوى رسمًا كاريكاتوريًا كتبت تحته: النور، وظل النور وخيال الظل.

The light, the shadow of the light, and the shadow of the shadow of the light.

يراد به ع.. ف.. وسكرتيره س.. ع.. وسكرتير س.. ع..!

استجوب مارشال هول س.. ع.. أربع ساعات كاملة ليستخلص منه الحقيقة عن حياة القاتلة فى كنف القتيل، وإليك مثلا:

س: هل قلت للبوليس إنك حاولت أن تثنيه عن البناء بها؟

ج: نعم.

س: هل قلت إنه رجل شرقى مضطرم العاطفة.

ج: نعم.

س: هل كان مولعًا بها عندئذ؟

ج: نعم كان مشغوفًا بها حقًا.

ثم تلا «مارشال هول» خطابا يتوسل به القتيل إليها لتقدم إلى مصر جا فيه:... إنك تبدين لى محفوفة بهالة من الأحلام! يا شعلة حياتى، إننى أراك وعلى مفرقك إكليل قد احتفظت به لأقدمه إليك يوم تطأ أقدامك أرض أجدادى الفاتنة...

وإنتقل إلى حياتها الزوجية فتلا كتابًا منه إلى أختها عقب الزواج جاء فيه: «لقد أخذت بسبيل تعليمها.. فلم أتناول معها أمس غداء، ولا عشاء، وتركتها فى المسرح، فلعل ذلك يلزمها أن تخضع لرغباتى. إن على الرجل أن يتصرف مع النساء بحزم وقسوة».

وبين الدفاع كيف كان هذا الزوج المليونير يركب زوجته الترام...

وإنتقل من التعذيب النفسانى إلى التعذيب الجثمانى فراح يسأل س.. ع...

---

(١) نقيب المحامين فى بنى سويف فيما بعد.

(٢) وزير المالية فى الأربعينات فيما بعد.

س: هل وقع فى ٢١ فبراير منظر عاصف؟ أو أقسم على القرآن أن يقتلها؟.
ج : لا.
س:هل تعرف أنها كانت تخاف على حياتها؟.
ج : لم أعرف مطلقًا.
س: هل أخذها معه على ظهر (اليخت الخاص) إلى الأقصر فى ٢٣ فبراير، على ميعدة عشرة أيام من القاهرة.
ج : نعم.
س: أكان ستة من العبيد فى خدمة اليخت؟
ج : نعم.
س: أتظن أنه شرع من تلك اللحظة يعاملها بقسوة؟.
ج : لا أستطيع أن أقول قسوة - ولقد كان يغلظ بعض الغلظة.
س: ألم تك مدام فهمى فى سنة ١٩٢٣ تغاير كل المغايرة مدام لوران سنة ١٩٢٢.
ج : ربما.
س: ألم تتحول من فتاة مرحة، باسمة الثغر، حسنة اللقيا، إلى سيدة كسيرة الفؤاد مهمومة؟.
ج : كانا دائمًا على خلاف.
س: هل قالت إنك وف.. كنتما ضدها، كانت سيدة بمفردها ضد رجلين معًا؟.
ج : نعم.

وحرص الدفاع على ألا يستطرد فى البحث فى أخلاق المجنى عليه، فتلك هجمة يتصدى لها الاتهام بهجمة مضادة عن أخلاق المتهمة ... ومن الحكمة السكوت ...

شهد الطبيب الذى أسعف القتيل أنها ذكرت له سبب شجارهما، وأنها كانت تشكو آلامًا مبرحة فعزمت أن تجرى عملية جراحية فى باريس، ولم يك معها مال، فمنعها بل جذبها بقوة وعنفها بقسوة. فكانت فى فزع مستمر وأخرجت المسدس لتفرغ طلقاته، فأفرغت واحدة أطلقتها من النافذة لكنها وهى تصنع ذلك شهدته مقبلا نحوها، فسددت إليه المسدس لتمنعه أن يهجم عليها، فلم تدر إلا وقذائفه تنطلق... وقرر الطبيب أنها أفصحت له عما قاسته بقولها: يا سيدى لقد تزوجت منذ ستة شهور وشد ما قاسيت...

وبدأ المحلفون يستشعرون هول ما عانت. فقد كان فيهم ثلاث نسوة... وخلا الجو لمارشال هول وهو يترافع فى عاصمة العالم الغربى (لندن) عن متهمة من مدينة النور (باريس) فلم يحسب للشرق حسابًا.

وافتتح الدفاع، فى اليوم الثالث، فتحدث عن زهو خارق للعادة يتملك الشرقى إذ يجد فى

حوزته سيدة غربية! وتحدث عن قسوة المتهم - الشرقى - إذ يتطلب من زوجته طاعته كالعبودية، ويعاملها بقسوة مستمرة حطمت أعصابها. وأضاف أنها تلقت فى فندق سافوى خطابا غفلا من التوقيع ينصحها فيه مرسله «ألا تعود إلى مصر مخافة أن تنجلى الرحلة عن حادث. كسم فى زهرة أو سلاح لا يرى ولا يسمع! استمرى فى باريس مع هؤلاء الذين يحبونك وسيحمونك».

قال الدفاع «كان يروق ذلك الزوج أن يطلق النار فوق رأسها لترويعها، ويقيم عبيدًا لمراقبتها ومنهم عبد ضخم الجثة اسمه.. كوستا Costa !!.

وفى ليلة الحادثة لوح لها بالمال اللازم للجراحة التى كانت بسببها، ثم أباه عليها لتخضع لرغبته غير الطبيعية - وفى نفس الليلة هددها بالقتل! بل أخذ بخناقها وأمسك برقبتها!... فحسبت أنه سوف يقتلها».

واستجوبت المتهمة فقررت أنه فى شهر يناير أقسم على القرآن أنه قاتلها وأنها ستموت بيده وأنها كتبت إلى محاميها فى باريس تقول إن ذراعيها يحملان «آثار ظرف (!) زوجها».

وقررت أنها لم تكن أطلقت قذيفه واحدة! حتى ليلة الحادثة. وأن المسدس الذى استعملته قدمه القتيل إليها مشحونًا صالحًا للانطلاق، وأنها شهدته يفرغ مسدساته بفتح الخزانة وإخراج الخرطوش، فحاولت إخراج الخرطوش بعد أن خنقها، فلم تستطع، فعالجت ذلك بتحريك المسدس فى النافذة فانطلقت منه قذيفة فى الفضاء، ظنت بعدها أنه لم يعد فيه قذائف قابلة للانطلاق - لكن المسدس كان من المسدسات التى تملأ فيها الماسورة من نفسها عقب انطلاق القذيفة.

وأضافت أنها لا تعرف شيئًا عن الأسلحة النارية.

سألها مارشال هول: ألم تكونى تشعرين أنك ستكونين آمنة السرب فى لندن!

يريد أن يثير الاعتداد فى أنفس المحلفين بالطمأنينة التى تبسطها مدينتهم للساكنين فيها.

واستطردت تروى الوقائع حتى خر صريعًا فجثت إلى جواره، تقول يا عزيزى.. لا شيء... تكلم... كلمنى...

وتولت المحامية الباريسية الشابة.. «أوديت سيمون» ترجمة أقوالها إلى الإنجليزية...

وفاجأ مارشال هول الاتهام بمستندين جليلى الخطر:

الأول: برقية أبرقت بها إلى باريس فى ٩ يوليو تنبيء أنها قادمة إليها.

والثانى: وصيتها لمحاميها بمصر: (أنا مارى... أتهم بصراحة فى حالة موتى بعنف أو بأى سبب، ع... بك بأنه شارك فى اختفائى! لقد أقسم على الإنجيل أو القرآن فى الساعة الثالثة

من مساء أمس ٢١ يناير سنة ١٩٢٣... أنه سيثأر لنفسه غدًا أو بعد ٨ أيام أو شهر أو ثلاثة أشهر وأنني يجب أن أختفي بفعله – ولم يكن لهذا القسم مبرر من غيرة أو سوء سلوك أو نزاع، إني ألتمس واستحق العدالة لبنتي وأسرتي).

وانطلق «مارشال هول» يقول ويقول... يتطور ويتطور، حتى تدهور، إلى حيث قال «لقد ارتكبت هذه السيدة الخطيئة الكبرى وتزوجت رجلا شرقيًا، إني أجسر على القول بأن الحضارة المصرية كانت، أو قد تكون، إحدى الحضارات القديمة العظيمة، ولكنك إذا انتزعت الغشاء الخارجي، من حضارة الشرقي، تجد تحته الرجل الشرقي الحقيقي».

وراح يصف كيف دلى القتيل قاتلته بالغرور فأدخلها في «جنته الشرقية» والعبد الضخم على رأسها. والقلق يسيطر على نفسها، وهو يضيفها إلى مملكته، وإلى الحريم التركي، وتلك أشياء لا تفهمها، ولا تستطيع أن نتعامل معها».

واستطرد بصوته المسرحي ونبراته التمثيلية يرد على كلمة النائب العمومي قوله إن المتهمة كان عليها أن تستعين بـ... ع... ليدفع عنها أذى القتيل، فقال بمن تستجير !! أليس س... عضو الثالوث «النور. وظل النور. وخيال الظل».

وأشار إلى العاصفة التي اجتاحت لندن في تلك الليلة الليلاء وتأثيرها في أعصاب السيدة المريضة النفس، المضطربة الحس، واستمر في فيوض التدفق البلاغي حتى وصل إلى حادث الإطلاق فمثل أروع موقف في تاريخه كمحام. ووصف القتيل – كرجل شرقي – كوحش !... يهجم على سيدة ليفتك بها، ومثلها وهي تهدده بالمسدس وتصوبه تجاهه، وكيف انطلق ذلك «الشيء» الذي يكمن الفناء في أنحائه... وفيما هو يتحدث عن انطلاق «العيار» أمسك المسدس وظل يسدده إلى صدور المحلفين حينًا، فلما انتهى من وصف القتيل عندما سقط... أملى قليلا... وترك المسدس يسقط من يده على الثرى... فوق بلاط المحكمة ! كما سقط على الثرى من يد موكلته فوق بلاط فندق سافوى !!

ولم يك باقيًا إلا أن يفتح الأبواب للمتهمة فيقول: افتحوا الأبواب لهذه السيدة الغريبة لتخرج، لا إلى ظلام الصحراء ولكن إلى بنتها، التي تنتظرها فاتحة ذراعيها، افتحوا الأبواب لترجع إلى الأنوار التي تنبعث من شمس الغرب... ! وأشار إلى نور السماء حيث الصحو المتدفق في قاعة المحكمة يشيع الدفء والضياء، فتكاملت بهذه الإشارات إلى النور والدفء وبالحركات والرنات المترددة من سقوط المسدس، ومن قوة ذاته وتدفق عباراته، حبكة مسرحية بلغت ذروتها، لو صنعها محام آخر لسفهه أقرانه لكنها من «مارشال هول» كانت إحدى الروائع... ثم صاح قائلا: إنني لا ألتمس البراءة، ولكني أطلبها من بين أيديكم...

وبرئت مرجريت فـ... بعد ستة أيام... كأنها الأيام الست التي خلقت فيها الدنيا.

قضية يارموث

فى مساء ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٠ كان على ضفاف النهر زوجان يتناجيان، فبصرا فى ظلمة الليل على مبعدة ٣٠ ياردة بزوجين آخرين يتجاذبان، وسمعا السيدة تقول: الرحمة. فخليا لهما المكان وانطلقا.

وفى الغداة وجدت فى محل الحادث جثة سيدة فى نضارة الشباب، فأطلق البوليس ذنابيه فى كل ناحية، وظهر أن القتيل مخنوقة برباط حذاء وأنها «السيدة هود» كانت تقيم من أسبوع فى مسكن السيدة «رودروم» ولم تفصح مخلفاتها عن شيء إلا أن أحد ملابسها يحمل نمرة ٥٩٩ من المغسلة.

شهدت صاحبة الدار أن ساعة يدها وسلسلتها ضائعتان وأنها شهدتها يوم الجمعة تحادث رجلا وتناهى إلى سمعها من حديثهما صوت قبلة...

ومضت أسابيع دون معرفة الفاعل. وقيدت القضية: «ضد مجهول لقتله مجهولة»..

ثم تذكرت صاحبة الدار أن خطابًا جاء القتيل من «وولوتش» فضيق البوليس نطاق حدسه، وقصد إلى مغسلة وولوتش وبدأ التوفيق يتخذ سبيله إلى تحرياته، فظهر أن ٥٩٩ نمرة ثوب للسيدة «بنت» وأنها كانت تعيش ثمة فى أغسطس وأبرقت إلى زوجها فجاء لزيارتها ثم رحلت فى ١٥ سبتمبر.

ومضى البوليس فى تحرياته فعثر على الفتى «بنت»، وأنكر «بنت» أنه رأى زوجه منذ شهر يناير منذ تناوشا لعثوره عندها على رسائل رجل آخر.

كان «بنت» بائع صحف فى صباه. فصبى بقال. ولما بلغ أشده لقى مارى كلارك فى السابعة عشرة من عمره وكانت عازفة بيان تكبره بعامين، وكان يهوى الموسيقى، فبنى بها رغم معارضة أبويه.

وفى سنة ١٩٠٠ افتتح دكان بقال واحترق الدكان وصرفت له مائتا جنيه قيمة التأمين...!

وسافر الزوجان إلى جنوبى إفريقيا وقفلا فى شهر مايو راجعين، ولكن متنازعين. فافترقا فى يونيو، هى إلى وولوتش وهو إلى (يونيون عتريت) حيث عرف فتاة أظهر لها أنه غير متزوج، وظفر منها بوعد بالزواج.

وفى ١٤ سبتمبر زار زوجته وفى اليوم التالى تركت وولوتش ولم يعرف نبؤها بعد وعرف

البوليس أن الفتى زار يارموث مع خطيبته قبل الحادث بنحو أسبوع، ونزلا منزلا آخر. وأن القاتل نزل بنفس المسكن، ولكن لم يتحقق هل كان هو نفس الزائر الأول أم لا.

وشهد البعض أن شارب القاتل كان كثا لكن شارب المتهم لم يكن كذلك، ولقد طالما أعلن «بنت» فى الناس أن زوجته ماتت.

ولما فتش مسكنه عثر فيه على ساعة يد وسلسلة! وعلى شارب مستعار. قال المتهم عند القبض عليه إنه كان وقت الحادث مع رجلين فكذباه وهكذا سقط أول أدلة النفى.

وتتابعت الأدلة فظهرت صورة للقتيل وفى يدها ساعتها، وتعرف عليه رجال فى عمليات العرض قائلين إنهم رأوه يوم الحادث فى «يارموث»، وشهد صاحب محل عمومى أنه جاء يومئذ مع القتيل إلى محله.

وقامت الصحافة بحملة هائلة، وشاركها الجمهور، فكان البوليس ينقل بنت فى شوارع «يارموث» فتحدق به مظاهرات عاصفة، واسودت وجوه الصحف بالمقالات ضده. والشعر العدائى له. ورسمته بشارب كث لأن الشهود قالوا إن القاتل كان له شارب كث. وسارت الصحف إلى نهاية الشوط فعينت محققين لاستجواب الشهود! فنشروا استجواباتهم ثم تمادوا فعهدوا لأنفسهم بمهام البوليس السرى.

وكل مارشال هول فى القضية لقاء خمسين جنيها - أما محامى الدعوى العمومية فقد وكل بمائة جنيه!...

وهى أتعاب ندر أن وصل إليها محام قبل ذلك العهد.

وشعر الناس أن مارشال هول تولى قضية خاسرة، وازداد مساعدوه إيمانًا بخسرانها كلما قلبوا صحائفها...!

حتى هو شاركهم فى اليأس منها...

لكنه لم يكد يلقى موكله حتى امتلأ قلبه باليقين والأمل.

فيالها من أنفس عظيمة حقًا أنفس المحامين، تجاهد لتخترق بإخلاصها حجب الغيب وسجف الخصومات، لتهتدى إلى الحق، أو إلى ما تظنه الحق، وإنها لأقوى وأزكى وأروع حينما يعتقد صاحبها عقيدة لا يشاطره إياها أحد من الناس فينقلها إليهم ويفرضها عليهم؟!

عندئذ يقف المتهم وحده وضده الدنيا... ولكن معه محاميه، وهو حسبه، ويقف المحامى وحده، وضده الدنيا... ولكن معه إيمانه، وهو حسبه.

بدأ مارشال هول معركته بالهجوم العنيف الشامل على خصوم المتهم فى المحكمة وخارجها بعد أن نقلت القضية من محكمة «نورفولك» إلى محكمة الجنايات الرئيسية مخافة ألا تجرى فى نورفولك محاكمة عادلة.

وسلط على الصحافة التى تدخلت فى القضية قبل أن يتدخل القضاء لسانًا لا يعرف الخور، فروع قومًا غير مسئولين يؤلبون الرأى العام ضد المتهم. وأشعر القضاة أنهم مثله ومثل الحقيقة والعدالة مجنى عليهم. فكسب الجولة الأولى.

وانطلق يهاجم الأدلة واحدًا واحدًا فى هذا الجو المواتى من كراهة المتطفلين والمضللين.

إن هذه الأدلة لا تدل على ارتكاب موكله للجريمة وإن كانت تشير إلى أنه لابد أن يكون هو الذى ارتكبها.

فأما الساعة والسلسلة اللتان ضبطتا عنده فليستا الساعة والسلسلة اللتين كانت تلبسها القتيل، بل هما ساعتان وهما سلسلتان. والدليل على ذلك عين المحامى الفنان. ذى الخبرة القديمة فى المجوهرات. فلقد ذهب يناقش جوهريًا قديمًا من أصدقائه فظفر عنده بخبير فى التصوير يزكى نظريته فى أن السلسلة فى صورة القتيل سلسلة مجدولة، على حين أن السلسلة التى ضبطت لدى المتهم سلسلة ذات حلق من الطرز المهجورة.

واستجوب المصور فأجاب أن الصورة صورة سلسلة مجدولة. وأن السلسلة ذات الحلق لا ترسم على الوجه الذى رسمت به السلسلة بالصورة. وتلك جولة ثانية كسبها مارشال هول.

إلا أن واحدًا من المصورين شهد أن الرسم قد يتشابه من جراء تنفس الشخص المصور، وران الغموض على القضية، ودعا الدفاع الجوهريين والمصورين كما دعا الاتهام جوهريين ومصورين.

لكن الدليل المنتزع من هذه الواقعة أصبح فى قبضة مارشال هول بعد أن كان سيفًا مصلتًا على عنق المتهم.

قالت صاحبة الدار فى البوليس إن الخطاب الذى جاء السيدة «هود» من «وولوتش» كان رمادى اللون أزرق. ولكنها فى الجلسة قالت إنه كان أزرق. فلما لاحظ الدفاع عليها ذلك قالت: إنى لم أقل إنه كان أزرق حالكا. فصاح فى وجهها «لا تذهبى إلى هذه الصغائر معى! إن رقبة هذا الرجل تحت سيف الجلاد!!».

وراحت الشاهدة بعدئذ تؤكد أن الساعة التى فى يد القتيل كانت فى سلسلة ذات حلق لا سلسلة مجدولة..!! وقررت أنها كانت مخطئة فيما ذكرته قبل.

تلك إذن شاهدة الاتهام الأساسية ليست متأكدة، تقرر وتؤكد، ثم تنقض ما تقرر، أو على الأقل، تتردد!!.

وهذا شاهد يقرر أنه تحقق من المتهم إذ رآه يفتل شاربه، والشارب المستعار. كالشارب المضبوط – لا ينفتل، بل إنه لينخلع إذا انفتل!

وهذه شهادات أخر، صغائر، لا تتطابق.

وهذا عود إلى الصحافة جديدا! فلقد شهدت إحدى الشاهدات أنها سمعت المتهم يتهدد زوجته، فسلقها الدفاع بألسنة حداد إذ أفضت بتصريحاتها إلى الصحف فلم تلبث أن قالت إن المراسل أضاف إلى الحديث كثيرًا لم تقله!!

وتلا «مارشال هول» ما نشر فى الصحيفة عنها فوافقته المحكمة على استهجان مسلكها.

واستهل فى اليوم الخامس دفاعه بقوله: «إن أكبر عقبة صادفت الدفاع فى هذه الدعوى هى صحافة المملكة المتحدة فقد كان عمل بعض منها ظلمًا وفضيحة... إن من آثار ذلك أن كل تحقيق لصالح المتهم أمسى خليقًا أن يدور فى ظلام التكتم».

ثم فاجأ المحكمة والاتهام بقوله: «ولسوف أقدم لكم شاهدًا جليلا مبرأ من الغايات يقطع بأنه كان من المستحيل على المتهم أن يقتل فى يوم السبت لأنه كان معه فى السابعة مساء يوم السبت. وآخر قطار يقوم إلى يارموث يقوم فى الخامسة».

وسمعت المحكمة الشاهد.

وفى المساء طفق يترافع ويترافع فحمل على الصحف التى اتصلت بالشهود، لإغرائهم بالشهادة أن المتهم ارتكب الجريمة... وقال «لقد كانت هذه الصحف كالغول يشرب من دماء ضحاياه». واستمر يترافع إلى الغداة، فقال إن الاحتفاظ بالساعة والسلسلة يكون عين الجنون لو كانتا للقتيل! وإن المتهم عندئذ لجدير بمستشفى المجاذيب! فإذا لم تكونا لها فإن الدليل الخطير ينهار، وأطال فى هذه المسألة وجرح الشهود. وبذل فى اليوم السادس مجهودًا جبارًا.

وانحط فى كرسيه عقب المرافعة مهدودًا محطمًا...

وحكم على موكله بالإعدام. فلم يكف عن السعى لإلغاء الحكم... لكن الله أبى...

روبرت وود

وجدت «إميلى ديموك» صباح يوم قتيلا فى فراشها بالمنزل رقم ٢٩ طريق سان بول، وشهد الشهود على فتى كان معها لم يعرف ليلتئذ، كما دلوا على رجال آخرين كانوا يغشون مسكنها ولقى البوليس عندها بطاقة صغيرة عليها بعض كلمات فنشر صورتها الزنكوغرافية مناشدًا الجمهور أن يهديه إلى كاتبها.

فلم تكد الفتاة «روبى ينج» تلقى حبيبها الرسام «روبرت·وود» حتى قالت: لقد كشفتك - فهذا الخط خطك!.

وراحا يدبران طريقة للنجاة، فدبرا ما شاء لهما الهوى والهلع أن يدبراه. غير أن التتر هد أعصاب الفتاة، وكان وود يقول لها: إن كلمتنا سيواجهان كلام الدنيا كلها.

لم تقو «روبى» على مشاطرته فى مؤامرته: وبدأ سرها يخرج إلى الدنيا بأسرها، إذ استشارت صديقا نصحها بتبليغ البوليس فبسطت سر الفتى كله على مائدة مفتش البوليس.

ولما ألقى القبض عليه راح لادافع عن نفسه بما دبراه، وهو عند البوليس بتمامه! فجعل بنفسه دليل نفيه دليلا للإثبات عليه!

شهد شاهد أنه بصر لى شارع «سان بول» فى الخامسة من صباح يوم الحادث بشخص عريض المنكبين يبرح المنزل ٢٩ شارع سان بول وأن نور الكهرباء أضاء وجهه وأنه كان يرتدى معطفا «غامق» اللون، وماذه فى العرض من مشيته: فهو كان يمشى ويده اليسرى فى معطفه وكتفه اليمنى مدفوعة إلى الأمام.

وأبدت نسبة تلك المشية إليه الفتاة المخلصة روبى ينج، وكان الفنان الموهوب يملأ وقته فى السجن وفى الجلسة يرسم كل شىء. حتى القاضى.

بل إنه ليرسم محاميًا عنه جلس إلى مفتش البوليس يلعبان الورق، ورومه على المائدة لتكون كسبًا لمن يكسب، فى حين أن الحب أى «روبى» يهمس فى أذن مفتش البوليس بأسرار الورق!...

أما الدفاع فكانت له مخارجه وتوفيقاته.

كانت ليلة الحادث مظلمة وكان صباحها معتما!!

أما المصباح الذى أشار إليه الشاهد فقد خبا نوره، بحسب شهادة شركة الإنارة، قبل الميعاد الذى حدده الشاهد بربع ساعة..

وأما تدبير الدفاع الذى تورط فيه المتهم فمن المحتمل ألا يكون خشية الإدانة ولكن خشية الفضيحة!!

واستجوب الشهود استجوابًا عنيفا، فهذا شاهد الإثبات الأول يثب إلى خيال «مارشال هول» أنه قد يكون القاتل! وتسيطر الشبهة على الاستجواب، فيضطرب الشاهد أيما اضطراب، وتبلغ حماسة الدفاع قمتها فى كل لفتة وحركة!... فإذا ضحك أحد النظارة صاح «مارشال» «إنى ألتمس منكم ألا تضحكوا فحياة إنسان هى الآن فى الميزان».

قرر الحوذى فى الجلسة أنه لقى المتهم قبل الميعاد الذى قرره فى البوليس! ثم ذكر أنه لم يرو ما أسنده إليه البوليس عن المشية الخاصة. وأضاف أن الرجل الذى رآه كان عريض المنكبين، فى حين أن المتهم ضامر.

أما استجواب الدفاع للفتاة العاشقة فكان على نقيض ما جرى عليه المحامون فى البوليس وما توقعه الحاضرون فى الجلسة. إذ كان استجوابًا رقيقًا... رفيقًا، وبهذا أدت أكبر الخدمات للمتهم، وكان مارشال يعتبر موقفه فى استجوابها من أحسن توفيقاته.

قسا على إحدى الشاهدات ذوات الخلق المجرح. فقالت له: إنك تريد أن «تجعلنى» سيئة الخلق! فرشقها المحامى السريع الخاطر بقوله: معاذ الله أن «أصنع» ذلك!!

تساءل «مارشال هول» أولا عن الباعث! فإذا لم يعرف الباعث اضطرب الفكر فى تصوير الجريمة ومعرفة المجرم! ثم انتقل إلى ضمائر المحلفين فى عشرين دقيقة عظيمة يحملهم مسئولية الحكم أمام الله وأمام ضمائرهم ويقول فيها يقول «قد تظنون أنى قسوت على هؤلاء الشهود فى الاستجواب، فمعذرة إذا بدرت القسوة منى. لقد روعنى مصير روح هو الآن فى الميزان. إن الشهود قد يخسرون القليل على يدى، أما المتهم فمعرض لخسارة الكثير على أيديكم! لقد كانت كتفى تنوء بهذه الأمانة الهائلة لكننى الآن قد ألقيتها على عواتقكم».

وقدم شاهدا خرج يوم الحادث فى الخامسة إلا خمس دقائق من ٢٦ شارع سان بول، عريض المنكبين، فشهد أنه رأى يوم الحادث حوذيًا، وأنه يدفع يده وصدره للأمام كتمرين رياضى إذ يبرح داره إلى عمله.

وشهد شاهد آخر أنه نادى الشاهد السابق يوم الحادث قبل هذا الميعاد، وأيد زملاء المتهم أقواله وأطروا شمائله، وأجمعوا أن ليس له مشية خاصة كما زعم البوليس. ولما استجوبه «مارشال هول» أظهره فنانًا، أرق بنانًا، من أن تسفك الدم يداه... ولغير أسباب!.

وراح يبدىء ويعيد فى عدم وجود الباعث، وأن خوفه على سمعته من أن تلوث بمعرفته للمرأة القتيل، هو الذى جره إلى تلفيق دفاع يحول دون القذف بذاته فى المهالك، وتكلم عن شهادة الحوذى التى ينقضها بيان الشركة، وبيان الطبيعة وشهادات الشهود.

ثم صاح فى المحلفين «لو طلب إلى واحد منكم أن يقتل حيوانًا هزيلا يعالج سكرات الموت، وكانت العمدة للفصل فى قتله أو حياته شهادة هذا الحوذى فهل يقبل؟!... إننى لا أتصور أنكم تقتلون هذا الفتى من أجل هذا...، فلا ألتمس البراءة ولكنى أطلبها... وإذا هدتكم العناية السماوية فشعرتم بأنه لا يمكن قبول ما يزعمه الاتهام فإن من واجبكم لا من فضلكم، أن تقرروا أنه لم يقتل إملى ديموك».

وانسحب المحلفون ربع ساعة ليبرئوه.

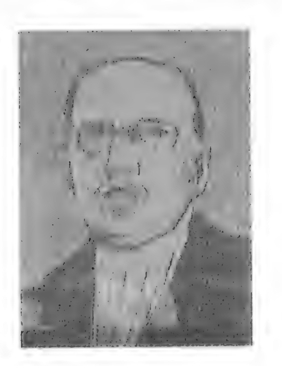
وأطل المتهم على آلاف من الجماهير كانت تنتظر خارج المحكمة لتهتف بحياة محاميه.

أما «روبى ينج» فخرجت فى سراويل رجل، لأن الجمهور كان فى انتظارها.

الفصل الخامس

هنرى روبير

٤ سبتمبر ١٨٦٣ - ١٣ مايو ١٩٣٦



«أتعــرفـين الســر الحقيقى للمرتجلين؟!...
...أنهم لا يرتجلون أبدًا!!»

بربيه

محامى العصر الحديث

وهذا طراز عبقرى، سبق بفنه بنى العصر، فغدا أسلوبه اليوم، وفيما بعد اليوم، هو الأسلوب العصرى.

ولما أبنه النقيب «دى مورو جيافرى» قال إن المحاماة فقدت أكبر رجل رفع شأنها منذ عهد «بربيه»، وهى أبلغ مقالة عن مكانته فى التاريخ. فلعل «بربيه» أكبر رجال المحاماة فى التاريخ الفرنسى، كما كان أعجوبة البلاغة والشجاعة فى مجلس النواب ومجلس الأعيان.

هو الذى حمل لواء الدفاع عن «لمنيه» وعن «شاتوبريان» حين هتف للدوقة «دى برى» «سيدتى إن ابنك هو الملك» وكان لويس فيليب يومئذ هو الملك!... وهو الذى ترافع عن «لويس نابليون» عند ما طُلب إعدامه فأنقذ رأسه ليصير بعد سنين جلالة الأمبراطور... ولما عقد «روبير كويلار» موازنة بينه وبين عظماء البيان فى التاريخ الفرنسى الحديث قال: «سمعت «ميرابو» فى مجده، وسمعت «دى سر» وسمعت «لينيه» لكن أحدًا لم يعدل «بربيه» فى العناصر الأساسية التى يتكون منها الخطيب».

وفيما هو إلى جوار المتهم فى إحدى جنايات القتل انطلق المدعى المدنى «النقيب كرسون» يحذر القضاة أن تأخذهم روعة الدفاع الذى سيدلى به إليهم فخر للتاريخ القضائى فى فرنسا!.

فإذا جاء بعده هنرى روبير دون أن يقف أمامه «شيه دستانج» و «ليون ديفال» أو «جول فافر»، أو «روس»، أو «ألو» أو المحامى الذى لم تكد الإمبراطورة «يوجينى» ترى هنرى روبير فى سنة ١٩١٤ حتى ذكرته له بعد وفاته باثنين وثلاثين عاما!... أعنى «لاشو» صديق الأمبراطور الشخصى ثم «جامبتا» زعيم فرنسا ثم «باربو»، أو «كارتييه» و «مارتينى»، الذى أنقذ شارل دلسبس بدفعه بسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية لسقوط التهمة. ثم «دى بوى» أستاذ بوانكاريه والرئيس «بوانكاريه» نفسه، رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ومحامى «جونكور» المجمع العلمى والرئيس «بارتو» مؤرخ «ميرابو» و«دانتون» و«لامرتين» ثم الرئيس فيفيانى ثم «شنى» «أفضلنا» كما كان يدعوه «هنرى روبير» والرئيس «والدك روسو» والنقيب «بيو» حفيد النقيبين أو قل الوزيرين «بيو» نقيب نانت و «باروش» «نقيب باريس» و «لابورى» العظيم... إذا جاء هنرى روبير بعد «بربيه» دون هؤلاء وأولاء. ولم ير «جيافرى» أنهم أعلوا شأن المحاماة كما أعلى سأنها «هنرى روبير» فأعظِمْ بمنزلته فى التاريخ.

والحق أن «هنرى روبير» سما إلى ذلك الأوج لأسباب خاصة، لقد ظل ربع قرن محامى فرنسا الأول، حتى ليكاد المرء يخاله وصف نفسه فى عالم المحاماة بما وصف به «فيكتور هيجو» فى عالم الأدب. فيما سماه «مرافعة عن العصور الماضية» بأنه «استوى على عرش الأدب نصف قرن كأنه نصف إله» - وفرنسا أمة محامين تحكمها حكومات محامين.

وكان هنرى روبير «نقيب الحرب» كما كانوا ينعتونه، إذ أجلت انتخابات المحامين إلى نهاية الحرب الكبرى الأولى ولم يسمح بالانتخابات السنوية إلا فى سنة ١٩١٩ فاقترن اسمه بالنظام القضائى طيلة أيام المحنة.

وكان يلقى فى تأبين الصرعى من الزملاء كلمات تخلب الألباب، ويمثل المحاماة فى كل معترك. ويحمل رداءها ولواءها عند الجميع، فلما خمد لهب جهنم لم تخب تلك الشهرة اللامعة، حتى ليسأل «مارشال هول» الأستاذة الفرنسية «أوديت سيمون» فى أعقاب إحدى مرافعاته: «ترى هل أجدت كما يجيد هنرى روبير؟».

وارتفعت هذه الكفايات من مستوى الذين يموتون إلى مستوى الذين لا يموتون إذ انتخب عضوًا فى «المجمع العلمى» وأضحى واحدًا من «الأربعين الخالدين».

* * *

ولد «هنرى روبير» فى ٤ من سبتمبر سنة ١٨٦٣ وشغفته الفصاحة حبا منذ حداثته الباكرة وعشق الإلقاء. وكان فى عهد الطلب ينشد الشعر ويمارس التمثيل أمام الأصدقاء والقرناء، وفى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٥ حلف اليمين لينتظم فى سلك المحامين، فلم يكد يقضى مدة التمرين حتى انتخب فى يوليو سنة ١٨٨٧ بتأييد النقيب «مارتينى» سكرتيرًا لمؤتمر المحامين.

وبهذا النجاح الانتخابى أضيف اسمه إلى أمجد أسماء الرجال فى فرنسا مثل الرؤساء «بوانكاريه» «وفيفيانى» «وجاميتا» «وبارتو» «وريبو» والسفير «كامبون» أولئك الذين كانت سكرتارية المؤتمر أولى درجات المجد لهم.

وانتخب معه اثنان آخران يكفى أن تعرف اسميهما لتدرك مقدار ما يتعاون الماضى مع المستقبل. أولهما الأستاذ «واتين» الذى تولى توزيع العدالة وشرع الأحكام من كرسيه فى رياسة دائرة محكمة النقض أما ثانيهما فهو مفخرة المحاماة الفرنسية «فرنان لابورى».

لم يكد «روبير» يستمرىء حلاوة الظفر، بسكرتارية المؤتمر، حتى راح يضرب فى أعالى «الفوج» ليستجم، وفيما هو يركض فوق القمم، جاءه خطابان، يسألانه أيقبل أن يكون سكرتيرًا للنقيب «دربيه» فأبرق بقبوله، وتولى أعمال المكتب فى أكتوبر سنة ١٨٨٧.

قضى السكرتير الجديد عامين فى مكتب النقيب، حتى قبض الله إليه النقيب، فلم تبرح

ذاكرته ذكراه، إلى أن قضى هو الآخر. فتراه يهدى إليه بعد أربعين عامًا كتابه «المحامى» ويختصه بأروع الصفات فى مؤلفاته، إذ كان «دربيه» أبًا يخلص الحب ولم يكن أستاذًا فحسب، وكان يفتح صدره لسكرتيره، ويفتح أمامه أيضًا أبواب داره.

وفى نوفمبر من عام ١٨٨٨ رحل النقيب والسكرتير لمرافعة فى قضية «شامبيج» وهو فتى فرنسى سليل أسرة ذات حسب، أتم دراساته فى باريس وشارك فى الأدب، واتصلت أسبابه «ببول بورجيه» كما يقول «هنرى روبير».

أحب «شامبيج»، فى الثالثة والعشرين من عمره، مدام «جريل» زوج المفتش العام الفرنسى للسكك الحديد فى قسطنطينة بالجزائر، وكانت إنجليزية الأصل تكبره بعشر حجج، تحيط بها هالة من التقى والورع، والأمومة المثلى، والزوجية المرتجاة، لكن تباريح الغرام، بعد عام وبعض عام، كانت كافية لتعاهد فتاها على الفرار معًا، إلى العالم الآخر... بالانتحار، فأطلق عليها مسدسه فى يناير ١٨٨٨ فأرداها، وأطلقه على نفسه فلم يصب منها مقتلا... وقدم إلى محكمة الجنايات.

ووصلته القضية مرة أخرى، «ببول بورجيه» فأوحت إلى عميد «الأكاديمى» الراحل أروع مؤلفاته كتاب «التلميذ» على قول، وعلى قول آخر شهد به «أناتول فرنس» إن الجريمة وقعت مشابهة لما كان يدور فى خيال «بورجيه».

ترافع «دربيه»، وترافع فى إثره سكرتيره ففتح لنفسه طريق الخلود..

وقضى بسنوات سبع من الأشغال الشاقة، خففها رئيس الجمهورية إلى السجن.

وذات مساء مشت هيئة الدفاع كاملة، بخطى متثاقلة، وقلوب وجلة، على ضوء الشموع، لا إلى المحكمة، ولكن إلى المقهى. ولا لتطلع على المستندات، ولكن لتطلع على رقص «أولاد نايل».

وهمس «دربيه» فى أذن سكرتيره «يا صديقى ماذا يقول مجلس النقابة إذا رآنا ههنا!» فأجابه زعيم الارتجال: «هو بلا شك يحسدك يا سيدى النقيب!».

وبعد أن صحبه «دربيه» إلى المجد فى تلك القضية، صحبه ليستجم فى تونس، وكان «دربيه» محاميًا عن الحكومة التونسية فى فرنسا.

وانقضى عامان، ومات «دربيه» بالتهاب رئوى أصابه وهو يبرح «قصر التويلرى» إثر دعوة عند رئيس الجمهورية.

* * *

مشى «روبير» قدمًا فى عالم المحاماة، وكانت قد صمتت أفواه «بربيه» و «لاشو» و «جول فافر» و «دربيه» وأمثالهم من قبلهم.

وكانت الحياة رخية فى أعقاب حرب السبعين، فلم يك يخشى على الكفايات الرفيعة من حمى الجشع والأساليب التى تخلقها عقد الحياة العصبية، وتهيأت للمحامى الناشئ قضايا هائلة كان من مستواها، فلم يكد يبلغ الثلاثين حتى ترافع عن «الأمباشى جوماى» فى قتل «الام جيروند» سنة ١٨٨٩ وأعدم موكله.

لكن اليأس لم يعرف سبيلا إلى نفسه لأن المحاماة صناعة الأمل، والمحامى الموهوب لا يثنيه يومه عن غده، ولا ألمه عن أمله.

وواتته الفرصة الكبرى يوم ترافع عن «جبريل بومبار» سنة ١٨٩٠ ضد النائب العمومى العظيم «كزناى دى بوربير».

فى هذه القضية سمع القضاء لأول مرة فى تاريخه من المحامى الشاب أن من الجارمين من يقترف الجريمة تحت تأثير التنويم المغناطيسى!

ودعت المحكمة أساتذة الجامعات، وأخليت القاعة لإجراء التجارب! وسلط النائب العمومى فيوض بلاغته على هذا الاختراع الخطر، لكن المحامى الناشئ ظفر بالظروف المخففة لموكلته. بل إنه ليظفر من النائب العمومى نفسه بقوله فى ختام مرافعته «يا حضرات المحلفين... إننى لم أطلب إلى الجلاد رأس امرأة إلا مرة واحدة فى طول ما حييت لكن المحلفين رفضوا طلبى... ومع ذلك طابت نفسى... فأترك لضمائركم تقدير الأمور».

ونجت جابريل من المشنقة بعشرين عامًا من الأشغال الشاقة مع أنها هى التى وضعت بيدها حبل المشنقة فى عنق المجنى عليه! أما زميلها (ميشيل إيرو) فحكم عليه بالإعدام...!

وفى عام ١٨٩٨ ترافع عن الأطباء مرافعته الخالدة عن الدكتور «لابورت».

وفى سنة ١٩٠٢ ترافع عن المسيو «همبير» عضو مجلس الشيوخ ومدام «همبير» ضد الصيرفى المصرى «قطاوى» وسنقرأ المرافعتين بعدُ.

وفى سنة ١٩٠٨ ترافع عن مدير الفندق «رينار» فى مقتل التاجر «ريمى» فسلمت رأس المتهم.

وفى سنة ١٩١٣ انتخب نقيبًا لمحامى باريس فعمل لإطلاق سراح النقيب البلجيكى «تيودور» والنقيب الرومانى «أنطونسكو» إذ قبض عليهما لأسباب سياسية فى الحرب الكبرى الأولى.

وبعد أن انتهت الحرب ترافع عن المهندس «بيير» فى مقتل «كاديو» سنة ١٩١٤ فظفر لمهندسه بالبراءة.

ثم ترافع عن الجنرال «ميشيل» الذى سلم للألمان دون دفاع مدينة موبوج فى أوائل الحرب الكبرى الأولى، فنال له فى ساعتين ما عجز «لاشو» عن نيله للمارشال «بازان» عن موقفه فى الحرب السبعين، بعد مرافعة دامت أيامًا ثلاثة!

وفى عام ١٩٢٣ ترافع عن الحسناء البولونية «فالنتين أومنيكا» إذ قتلت أختها لتقيها برحاء المرض المزمن! فبرئت، وإن كان القضاء ما يزال يرفض هذا المبدأ إلى الآن.

وفى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ دخل «الأكاديمى» خلفًا «لريبو».

وفى ١٠ من يوليو سنة ١٩٢٤ أنعم عليه بنشان اللجيون دونير من درجة كوماندور.

وفى عام ١٩٢٥ ترافع عن «بوبوروش» أمام محكمة جنايات السين فبرأه المحلفون وسنتلوها بعدُ.

ثم ترافع عن القسيس «هيجى» فى قضية «كولمار» أمام محكمة جنايات السين وختم دفاعه الوطنى الرائع بما ختم به عمله القضائى الخالد أمام تلك المحكمة هاتفًا... أيها الأب، صح معى؛ وبأعلى صوتك: فلتحى فرنسا.

وبنى بينت له محام من نقابة باريس غدا فيها بعد رئيسًا لوزارة الحرب فى سنة ١٩٤٠ هو «بول رينو».

وكانت آخر كلمة له فى المجمع الفرنسى فى فبراير سة ١٩٣٦ فى تأبين نصير الملكية العظيم «جاك بانفيل».

ويومئذ بدا للناظرين، شاحبًا، يعروه الهزال، كفيفًا، تنذر حالته بأنه سيرتحل الرحلة الأخيرة عن الدنيا.

وكأنما اتخذت النذر لنفسها موعدًا من ١٣ مايو سنة ١٩٣٦، لتحرم المحاماة والمجمع من النقيب الخالد، فجلس فى كرسيه بالمجمع «شارل موراس» كاتب النظام الملكى ومحرر «الأكسيون فرانسيز» فحل محل الرجل الذى قضى حياته فى الكلام والكتابة الرجل الذى قضى حياته فى الكتابة لتغيير نظام الجمهورية إلى النظام الملكى!

انقطع «روبير» للتأليف منذ سنة ١٩٢٨ وأخذ عالم الأدباء يقرأ له بعد أن كان يقرأ عنه، وبعد أن كان محاميًا عن الأفراد، أصبح محاميًا عن المحاماة... وبعد أن كان اسمه يذكر فى المناسبات أخذ يدوى فى المسامع باستمرار، بكتاباته فى المحاماة، أو فى التاريخ، أو بمحاضراته التى كانت تنشرها مجلة Conférencia أو فى كتبه «قضايا التاريخ الكبرى» أو «المحامى» أو

«محامى سنة ١٨٣٠» أو «ذكريات عن المحكمة والمدينة» أو كتابه عن «لويس السادس عشر» أو كتابه عن «مالزرب».

وكان طوال أيامه عزوفًا عن السياسة معتزًا بالمحاماة فلم يغب عن المحكمة بالانتقال إلى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ محتذيا حذو أستاذه «دربيه».

وكأنما كتب عن نفسه ما كتبه عن ذلك الأستاذ «كان فى استطاعته أن يكون عضوًا فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ، لأن رجال السياسة جميعًا كانوا أصدقاء له، تطوق أعناقهم أياديه عليهم، وكان يستطيع أن يصير وزيرًا لكن الله رزقه الهداية فآثر المحاماة على ما عداها».

كان كنزًا حافلا بالكفايات، والكفايات فى أمة كفرنسا، وفى وسط كالمحاماة لا يمكن أن تضيع.

* * *

فما هى تلك الكفايات التى رفعت صاحبها وصاحبنا إلى الذروة؟.

الجواب يتحصل فى فكرة واحدة، هى أنه كان يفهم حقائق قضاياه كما كان يفهم عقلية القضاة.

وهذا هو الذى جعله بحق أحدث الأقدمين، وأقدم المحدثين. وبعبارة واضحة هذا الذى جعله مترافعا عظيما فى أواخر قرن البخار، وفى أوائل قرن اللاسلكى، بل هو الذى يسر تبسيط المرافعات «التقليدية» التى كانت منابر لآيات البيان فى أعقاب حرب السبعين إلى ما يستسيغه القضاة بعد الحروب العالمية فى القرن العشرين... هؤلاء القضاء الذين يضعون الساعة أمام عيونهم، فإن لم يضعوها أمامهم، تصوروها مركبة فى رءوسهم... تدق باستمرار...!

نحن الآن فى المحكمة. وها هو ذا النائب العمومى يترافع «وذلك محام هادئ يكاد ينام، لكنه نهض الآن، بادى الرشاقة، رفيع القامة، قوى الصوت، واضح الكلام، ينطلق فى سرعة غريبة كأنه يخشى فوات الميعاد! إنه يتكلم كأنه يتحدث، وها قد مضت بضع دقائق دون أن يظهر أنه محام عظيم، ولكنه قد أوغل فى الصميم، وحميت الوقدة، واندلع لهيب النار، وانساقت الحجج متدافعة معجلة، فهو يضرب يمينا، ويضرب شمالا كلاعب السيف، ضربات منظمة، وأحيانا كثيرة ضربات غير منظمة، تسحر العيون... أو كما شبهوه بالحاوى، إذ يبهر المحلفين بصيحاته وحركاته وإشاراته، بينما هو يلتقط على أعينهم أعظم شىء فى أيديهم، وهو هنا روح المتهم!

وفى عشرين دقيقة أو ثلاثين! يبدو للسامعين أن النائب العام أو غيره كان يسرف فى تبديد

وقتهم، بطويل مرافعاته، ضد رجل ما يزال طاهرًا كالطهر، مبرأ كالمسيح! وعلى التاريخ إملاءة يسيرة ليسمع الناس كلمة القضاء... بل كلمة القدر.

تلك كانت صورته وهو يترافع كما رسمها لنا سامعوه ومؤرخوه بل كما تتراءى لنا فى كتاباته ومرافعاته. والأسلوب هو الرجل.

حدثنا «هنرى روبير» عن رجل من أرباب القضايا دخل القاعة فبصر بمحام يترافع، فتساءل من الأستاذ..؟ وقيل له إنه الأستاذ «فلان» قال... كيف هذا! إنه يتحدث بمنتهى البساطة! لا يمكن أن يكون هذا هو الأستاذ «فلان» البعيد الصيت...!!

فإذا رجعت إلى كتاب «المرافعة»[1] رأيت الأستاذ المؤلف يدخل قاعة محكمة جنايات «ليون» فيتسائل عن محام يترافع ببساطة، ويلقى الجواب فى دهشة وإعجاب، إنه الأستاذ «هنرى روبير»!

وفى مقال معنون «فتحت الجلسة» بعث به إلى مجلة Candide فقرأه الأحياء فى ٢١ من مايو ١٩٣٦ بعد أن كان قد رفع من سجلّ الأحياء. محض «هنرى روبير» المحامين النصح أن يقرءوا مرافعات «والدك روسو» ليتعلموا «فن البساطة والسهولة والدقة» وفى كتاب «المحامى» يهيب بالمحامى أن يذكر أنه يقف أمام القضاء «ليقنع لا ليلمع» وأن القرن السادس عشر قد حمل إلينا رسالة من أجيال الفصاحة القضائية الأولى هى أن (تترافع باختصار ولباقة وإخلاص).

من أجل ذلك نجد مؤلفاته كمرافعاته، يبدؤها ليتخلص منها بسرعة وفى حرارة، وأنت تبدأ قراءة كتبه فلا تستطيع أن تدع الكتاب حتى تصل إلى خاتمته، لا حواشى ولا انفجارات، ولا إطناب ولا محسنات، وإنما أحكام سريعة شاملة على الأشياء والأشخاص.

هذا كتاب (قضايا التاريخ الكبرى) فى عشرة أجزاء، يعرض للناس أروع ما اجترحه الضمير الإنسانى من أوزار وحيل وخبائث، وهذه مرافعته الطبية عن الأطباء تروعك بسهولتها، وقوة دلالتها، حتى لكأنها دروس تلقى على التلاميذ وسنقرؤها فيما بعد.

ذلك بأنه كما أسلفنا كان يفهم قضاياه فيعرضها من حيث يجب أن تعرض، وما دام يفهمها فهو قمين بأن يُفهمها.

والذى لا يفهم لا يستطيع أن يفهم، وتبسيط الأشياء أصعب من تعقيدها، والغموض فى التعبير هو فى غالب الأمر أثر الغموض فى التفكير.

يبسط الواقعة والتعليق معًا ولا يفصل بينهما، ففى المحاماة أسلوبان: الأول يسرد الوقائع ثم يناقشها حتى لا يباغت ضمائر القضاة بجدل يجمل تأخيره وحتى تحتل الحوادث مكانها من

---

(١) الأستاذ حسن الجداوى.

الأذهان. والثانى: أسلوب الأساتيذ فى محكمة الجنايات، لا يضيعون الوقت فى السرد، ثم العودة إلى ما سبق من سرد، وهو فى الواقع أسلوب الخطيب الذى لا يريد أن يترك الواقعة إلا بعد أن يصبغها بصبغته، فلا يدع للسامع فترة، يعمل فيها فكره، بل يضطره إلى التفكير فى الواقعة والرأى فى وقت معًا.

امتاز «هنرى روبير» من رجال الدفاع بالسرعة المتناهية فى الإلقاء، وله من جراء السرعة واقعة مشهورة فى صدر شبابه.

كان يترافع عن قاتل عشيقته «شامبيج» فقال وهو يطير فى أجواء الكلام «... فعقد العزم على أن يقتل نفسه ثم يقتلها...» ولم يفطن أحد إلى ما فى الكلام من استحالة، لأن الجمهور والمحلفين كانوا يسبحون على يديه كالزورق الذى يحمله التيار.

ولذلك الإسراع تجده ينتزع متهمًا بقتل أبيه من براثن النائب العمومى بعد ١٧ دقيقة، كما شهدت الأستاذة «أوديت سيمون» بل كما شهدت أيضًا... ينتزع المتهمة بالقتل فى بضع دقائق (!) فى قضية فالنتين أومنسكا!!

بل إنه ليبرئ المتهم بعد ٢٠ دقيقة لا أكثر ولا أقل، كما تعهد للمحلفين فى مستهل دفاعه عن «بوبوروش» إذ قتل الرجل الذى نبأه أن خليلته تخونه. وسنتلوها فيما بعد.

وفى سنة ١٩١٣ كتب الأستاذ «فرنان پايان» قبل أن يصبح نقيبًا، ومؤرخًا لأستاذه «بوانكاريه»، بل قبل أن يضع نفسه فى التاريخ فيصبح محاميًا عن «بيتان»[(١)] سنة ١٩٤٥ فعلل سرعة «هنرى روبير» بأنه يخشى أن يضيع أثر كلامه فى المحلفين فينتهى بسرعة ليتركهم تحت أثقال براهينه.

وفى الحق لقد مهد له ذلك صفاء عقله وقدرته على الارتجال، ذلك الارتجال الذى قال عنه إنه نتيجة ترديد الكلام قبل المرافعة حتى ليسمى نفسه «آلة كلام».

يبدأ المعركة بأفكار واضحة، وعبارات سهلة، لينتهى منها بأسرع ما يستطيع - والنصر الرائع هو غالبًا النصر السريع - مشدود الوتاق، ما استطاع، بموضوعه، لا يرسم الصور ولا يلقى الحكم، ولا يتفيهق بالألفاظ، ولا يتطلب الشهرة، لأنها دانت له من زمان، يلقى الحجج واحدة بعد أخرى؛ كالفيلق فى آثار الفيلق، وكالانتصار فى أعقاب الانتصار. ويستغنى عن أربعين دليلا بأدلة أربعة، لها قوة أربعمائة ووضوح واحد... مع القصد فى التفاصيل والسخاء على الدلائل، يعرضها كل عرض، ويصلى التهمة نارًا بعد نار، حتى إذا أوفى على التمام قذف بما يشبه المدفعية الثقيلة تمحو كل أثر، إن كان قد بقى أثر.

---

(١) رئيس جمهورية فرنسا فى الحرب العالمية الثانية.

فلنستمع إليه فى نهاية قضية الأطباء يقول ما نجمعه فى كلمات: إنما هى صيحة تحذير للهيئة الطبية قاطبة... فإذا كان الطبيب منهم يقاد إلى المحكمة ليحبس ويلوث، لأنه واجه حالة خطيرة فأجرى عملية لم تنجح، فالخير له كل الخير، أن يمتنع، ويدع المريض يموت ذلك الموت الجميل... ذلك نظام وقوف الأطباء مكتوفى الأذرع أمام الألم. نظام «دعه يمت» ... حذار أن يسيطر عليه هذا التأثر المؤلم فى ساعة تستوجب أن تتوافر عنده حرية نفسه فى كمالها، واتزانه فى تمامه، فيتذكر الطبيب أن شرفه كله، وسمعته كلها فى الميزان... إن العدالة نفسها، بذلك البطش الذى ليس من سمات العصر، ستتكافل فى أن يزيغ بصره وترتعد يداه...

* * *

كان يشرح ارتجاله بقوله «أنا لا أفكر فى الكلام حين ألقيه» ويقول «أنا لا أحضر مرافعات مكتوبة، وإنما أترافع بينى وبين نفسى على انفراد وبغير صوت، لا أتكلم، وإنما تجرى العبارات فى مخيلتى إذ أمشى، أو حين أكون فى عربتى، وفى المساء تتوارد لدى خواطر ذات بال» وهى عبارة تشرح للقارئ حالة كان يشهدها سامعوه عندما تُفتتح الجلسة فتبدو عليه علامات الانفعال.

ذلك بأنه، إلى جوار هذا النشاط الذهنى والكلامى الذى يعترك فى كيانه، يحمل تبعات ينوء بها أقوياء الرجال.

وكلما جل قدر المحامى فدحت مسئوليته، والقضايا ليست إلا مخاطرات! فمن ذا الذى يستطيع أن يتأكد من مصائر المخاصمات، أو يتحكم فى طرائق التفكير والتقدير..!

القضايا معارك كمعارك السلاح. وما أحكم القائد الذى يتفادى المعركة ويصل إلى هدفه والذى يقدرها قدرها قبل أن يخوض غمارها، إلى غاياته.

وقديماً كان «تورين» يرتجف إذا دخل المعركة فيعنف جسمه بقوله «ارتعدى أيتها الجثة. إنك لا تدرين أين أقذف بك».

وكان «تورين» قائد لويس الرابع عشر أعظم القواد فى تاريخ فرنسا قبل «نابليون».

وكان أخطب الخطباء «ميرابو» يستهل خطبته كما حدثنا «بارتو» فيبدو عليه الضيق والإرهاق والتردد أمام الكلمات، كأنما يعالج حملاً ثقيلاً ينقض الظهور.

وكان الهم يعترى «لابورى» ليلة الجلسة، وقبل المرافعة، من كثرة ما حضر وقدر.

والارتجال دون درس؛ مجازفة بحقوق الناس واستخفاف بالقضاة. أما ارتجال الألفاظ فشىء آخر.

لا يرتجل الكلام العظيم إلا من حضّر مرافعته مرات ومرات، ومرن على مواجهة الأحداث

ومجابهة الفجاءة، فدانت له أعنة البلاغة... هو لا يرتجل كما يتوهم الواهمون، وإنما يستخرج ما فى مواهبه من كنوز ظاهرة أو غائرة تظهرها الحاجة، فهذان تحضيران: مباشر وغير مباشر.

ولعل هذا الدرس السابق للدعوى، والجهد القديم للتفقه، هو الذى عناه النقيب «شارل شنى» فى محاضرته لفتيات الجامعة فى سنة ١٩١١، إذ حدثهن عن خطواته الأولى بقوله: .... وكلنا جميعا نشارك بنصيب ضخم فى تلك الأكذوبة البريئة التى لم ينخدع بها أحد قط... وهى أننا نرتجل عفو البديهة كلاما سهرنا فى تحضيره آناء الليل وأطراف النهار...!!

بل هو الذى عناه إميل أوليفيه رئيس وزارة فرنسا فى القرن الماضى حينما قال عن زعماء الارتجال «إنى لم أشهد فى حياتى إلا ثلاثة رجال. هم زعماء الارتجال «تيير» رئيس الوزارة و «بربيه» عميد المحامين وأنا... ولكن الحقيقة أننا لا نرتجل مطلقًا».

بلى... وهو الذى عناه «بربيه» فى قوله لإحدى صديقاته «تتحدثين عن الارتجال؟ أتعرفين السر الحقيقى للمرتجلين؟ إنهم لا يرتجلون أبدًا»!

وفى أواخر القرن الماضى أشار محام - كان عضوًا فى مجلس النواب - إلى أن القضاة سيسمعون من «باربو» مرافعة أصلها مكتوب فصرخ فى وجهه «باربو»: إن احترامى لهذه الساحة يضطرنى إلى تحضير ما أقول، لكن الذين لا يحضرون كلامهم ويلثونه بالتناقض يلقون صدورًا رحبة فى ساحة أخرى...

وكانت الساحة الأخرى كما أراد «باربو» مجلس النواب!!

بل إن جوريس الخطيب الاشتراكى وزعيم مجلس النواب، هو الذى يقول «إن احترامى لسامعى يضطرنى لتحضير خطبى...».

وإذا لم تكن المحكمة ساحة للخطباء فإنها أعظم ساح البلاغة خطرًا فى العصور الحديثة، ليست البلاغة فيها للفن وحده، أو للجدل وحده، ولا للكسب فحسب، ولكنها لمزاج موفق يدخل فى تأليفه هذا كله وكثير غيره.

ولذلك قالوا إن المحامى ممثل، وإنه غير مستقل، لأنه وكيل يقيده الموكل.

هو سفير ومعبر، ولا يستطيع أن يسفر أو يعبر إلا مرتجلا، فالارتجال هو الذى ينقل الأثر لسامعيه، مستجيبًا لتأثيرهم فيه. والمحامى يخلق فى حركاته، وسكناته، خلقًا من فكره وفمه. ولن يعيش هذا الخلق إلا إذا استمد الحياة من البيئة التى ولد فيها.

وقديمًا قال «أرسطو»: إن غرض الخطيب منذ يشرع فى خطبته أن يظفر بالقبول فى عقول سامعيه وأن ينسج عروة من التعاطف بين المتحدث والسامع، فإن السامعين لا تتفتح عقولهم للاستنارة أو للمتابعة إن لم تجمعهم هذه العروة بالمتكلم..

إنما السر فى تأثير الارتجال وسحره أنه تصوير لآخر أثر للطبيعة فى أنفس الناس، فتقدم الحجة فى الوقت الذى تعمل فيه عملها كاملا، كالهجمات يقوم بها الجيش فى أوانها وفى مكانها.

ولا بأس على التحضير إذا كانت المرافعة المحضرة، فى خدمة المترافع، ولم يك هو عبدًا لها فالمرافعة المحضرة كما قال أحد الفلاسفة عن النقود «خادم نافع وسيد ضار».

إنما يلقى مرثيته ذلك الذى يتلو مرافعة مكتوبة! كأنما يتحدث من بعيد فلا يطابق الحال... والبلاغة مطابقة الحال.

روى «أوديبير» أن محاميًا بارزًا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى قصد إلى الجلسة ليترافع فى قضية خاسرة، وإذ به يشهد فى القاعة محاميًا ميزته فى الحرب جلائل أعماله، فما كاد يشرع فى مرافعته حتى عطف عليه يغمره بتحاياه، ثم انفتل إلى مصاعب الحرب، ومتاعب البشر، وعاد إلى مفاخر الزميل يمجدها.. وتحسن جو الجلسة... وكأنما صفت السماء... وأرهفت الآذان لسماعه، وفاضت أنهار البلاغة... وبرىء المتهم.

سألت إحدى المجلات جماعة من العظماء منهم «دومرج» - رئيس الجمهورية الفرنسية - و «بريان» رئيس الوزارة و «هنرى روبير» عن أروع الأوقات التى صادفوها فى حياتهم فقال «روبير» «... إذا كان المقصود بأروع الأوقات أكثرها تأثيرًا فقد عرفت منها ثلاثة... الأول عندما أقسمت اليمين. والثانى حين انتخبت نقيبا. والثالث يوم استقبلتنى «الأكاديمى»... ولا أستطيع أن أبين أروع لحظة فى حياتى العملية لأن الوقت الذى يقضيه المحامى فى الدفاع من أروع الأوقات، تستعمل فيه كل فصاحتك وبلاغتك ومقدرتك لإنقاذ رأس سجين، وتخلق له جميع الظروف المخففة التى لا تحلم بها نفسه، لتقنع القضاة وتسيل دموعهم وتثير فى نفوسهم الرحمة والإشفاق والصفح.

وأنى لك التوفيق إلى ذلك إن لم تضع نفسك فى إهاب المتهم! لقد يكون المحامى ممثلا، لكنه مترجم يجب أن يتوافر فيه الإخلاص فى الترجمة، فإذا لم يكن مع المتهم بفكره وقلبه، فكيف يستطيع أن يدافع عنه».

فإذا شرع فى مرافعته أدار فكره فى شتى الجهات يبحث عن متهم غير المتهم ليلقى عليه أفدح أثقال الاتهام، كالمجنى عليه أو، كالشاهد...!

وإذا لم يكن ثمة مجرم آخر فلقد يجد زوجًا لم ينفق خمسة فرنكات لإنقاذ روح زوجته، أو قومًا تسببوا فى إحداث الوفاة!! أو تحريضًا أو استفزازًا أو استسلامًا، أو مرضا كانت فيه خاتمة الحياة، أو تقصيرًا من الهيئة الاجتماعية ممثلة فى شتى الهيئات والمصالح، إلى غير ذلك من أساليب الدفاع وإن شئت فمن أساليب الاتهام.

فإذا قضى المحلفون له لم يقضوا لموكليه، وإنما قضوا ضد خصومهم!.

وهكذا نقل إلى المحكمة تلك الخطة التى اختطها فى الملحمة، الرجل الذى كسب ستين معركة، «نابليون»، أو نقلها عن «هانيبال» للأجيال وهى أن «الهجوم خير وسيلة للدفاع» إذا علم بقيام حلف ضده فى وسط القارة أو فى شرقيها أو فى غربيها لا يلبث فى غرفات «التويلرى» بل تلقاه أوربا مرتين تحت أسوار «فينا» ومرة أخرى فى قصر «فردريك» العظيم فى «برلين» ليصحب ساعته الدقاقة إلى باريس ثم إلى «سنت هيلين» ومرة رابعة تجده فى موسكو... أمام الحريق... بل أمام باب اللانهاية.

ولكن ما الذى يقوله «هنرى روبير» فى تلك القضايا التى سلخ المحقق فيها عامًا كاملا. والتى سودت فيها آلاف الصحف؟.

للجواب عن ذلك نقول إن «هنرى روبير» كان كأنما أقسم أن يترافع فى القضية، ولا شىء غير القضية!.

كان يجيد عدم الكلام قدر ما يجيد الكلام.. يعمد من فوره إلى المسألة التى تحكم القضية، فيظهرها على طريقته فى قوة وسرعة وإيجاز، مدركا أن الخير للمحامى ليس عرض كل ما فى الإضبارة، بل الفن الحقيقى إهمال ما يجب إهماله منها.

وقديمًا علمنا أساتذتنا أن فن الحذف يساوى تمامًا فن الكلام. والتطويل يفعم الأنفس سآمة، ويدفعاالأعين إلى الغمض، والأفئدة إلى الاستنامة.

لقد باهى الرئيس... «أوديبير» بأن كل فخاره أنه لم يكن القاضى الذى ينام فى أثناء المرافعات..! وقال «إن القاضى لا ينام إذا كانت المرافعة موجزة واضحة، فيها حياة..».

وبينما يلوم (لك الرئيس الذى قطع على المحامى مرافعته بقوله: انتهت المرافعة... ٥٠ فرنكا غرامة! فلما احتج المحامى قال الرئيس: أنت تعارض! فلتكن ١٠٠!! بينما يزرى بهذه المقاطعات، يفخر بأنه كان إذا رزئ بمرافعة طويلة لا يقاطع المحامى وإنما يلجأ إلى الدسائس!! فيتجه إلى المحامين الآخرين، القاعدين فى انتظار قضاياهم، ويتحدث إليهم فى أدب جم: إننى أشير عليكم بتأجيل قضاياكم أسبوعين، لأن المرافعة فى القضية الحالية ستطول... فيحتج الزملاء على تطويل الزميل. ليترافعوا فى قضاياهم...! وبهذه الوقيعة، البديعة، يختصر المحامى وينجو رئيس المحكمة بنفسه.

* * *

كان «روبير» يقول إنه درس «لاشو» دراسة عميقة، لكنك لا تجد فيه مَشابه من أستاذه... أستاذ القرن الماضى..

فمرافعات «روبير» كانت مرافعات موضوعية مجردة، لا تتخللها الجلجلة، ولا الصوت المدوى، ولا الصور التاريخية، ولا العبارات البيانية الخلابة التى يتبارى فيها «لاشو» مع شاعر القرن الماضى «فيكتور هيجو».

إنما خلف لاشو من بعده «بارىو» نابغة الفن التقليدى فى الدفاع، و«لابورى» المهيب الذى يلمع بقدر ما يقنع.

أما «روبير» فلم تكن تهمه رسوم الخيال المشرقة ولا طلاوة اللفظ ولا طلاقة الأسلوب، ولا تفخيم المعانى، فإذا وردت صورة من الصور أو حكمة من الحكم فى معرض الدفاع ألفيتها منتزعة من صميم الواقع لا من آفاق الخيال. مقتطعة من جوهراللباب، لا بهرجا يستثار به الاعجاب.

كانت روائع «لاشو» طرزًا أدبية تضاهئ مزاج العصر، ووقفات تمثيلية تخلب البصر، يقول للمحلفين وهو يترافع فى سنة ١٨٥٥ عن «رودلف» المتهم بدس السم لعشيقته «ميمى» «ها إن السماء تدوى وكأنها تكاد تنقض، إنكم تسمعون عصف العاصفة وهزيم الرعد.. إن السماء تزمجر سخطا على ما فى الأرض من إعنات... إنها تحتج معى على تلكم الإجراءات!!!» أو يقول تلك العبارات العظيمة التى أوحت بها إليه دقات الساعة ليلة الميلاد، فأنقذت رأس المتهم ، أو تلك الكلمة التاريخية التى سددها إلى صدور القضاة قبل أن يسددها إلى أسماعهم فى مرافعته ضد الجنرال «تروشى» بعد حرب السبعين، وكان «تروشى» قد تهاون فى قضية الإمبراطور، قبل أن يخلع:

إنكم ستحكمون فى قضية الجنرال «تروشى»... ولكن التاريخ سيصدر حكمه على حكمكم... سيقرأ التاريخ ما دار فى هذه الجلسات، فحذار أن تضحوا كل شىء مرة واحدة.. فيقول بنو الأجيال المقبلة إن كل شىء فى هذه الأمة قد ضاع - حتى العدالة نفسها.

لم يكن «روبير» ينحو ذلك النحو البلاغى فى الدفاع لأن الدنيا تغيرت، والمحاكم تطورت، وضاقت صدور القضاة كأنما ضاقت بها رحاب الوجود، وكأنما تريد أن تصل بالدنيا إلى آخر الدنيا..

وبعد أن كان لدى المحامى من الوقت ما يأذن له بأن يترافع ما شاء، ساعات أو أياما، أصبحنا نجد محاميًا - كما روى «هنرى روبير» - يسأله الرئيس قبل المرافعة عما يكفيه من وقت فيقول: ستشغلنى المقدمة ربع ساعة، واستعراض الوقائع نصف ساعة، والمناقشة ثلاث أرباع الساعة أما الخاتمة فخمس دقائق، فيرد الرئيس بقوله «اقتصر على الوقت المخصص للخاتمة... تفضل... !».

إنما تلاميذ «لاشو» ولداته هم أولئك الذين يقولون مثل الذى قال «باربو» فى قضية شركة «قناة بناما» عن «دلسبس» وهو يرأس المؤتمر الذى قرر شق قناة العالم الجديد (قنا بناما) على غرار القناة التى شق بها صدر مصر فى العالم القديم، فأعاد إلى الأذهان صورة «كرستوف كولمب» وهو يحتفظ حتى قبره بالحديد الذى قيده به ملوك وهب لهم عالما جديدًا... وأعاد ذكرى مؤتمر «الصليبيين» إذ أعلنوا الحرب الصليبية ثم قال: «أما فى ذلك المؤتمر فلم يتقرر استرداد قبر المسيح من أيدى الكفار، ولكن عمل المؤتمرين لم يكن أقل خطرا! كانوا يطمحون إلى أن يغيروا تجارة العالم وأن يصلوا شعوبا يفصل بينها ثلاثة آلاف ميل، وأن يعدلوا غشاء الكوكب الأرضى، فيضيفوا بعض «الرتوش» إلى وجه البسيطة كما أبدعته يد الخالق!!».

أو كما قال عن «١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩» يوم عظيم فى تاريخ فردنان دلسبس كانت تخفق فيه أعلام الدول على ثلاثين باخرة حاملة ثلاثة عواهل.. تمر على أعتاب سرابيوم لتلقى مراسيها فى خليج السويس بين صيحات الحماسة ترددها كل أرجاء العالم المعمور... ثم عاد إلى أوربا بعد أن فتح أرض الله لعباده...».

وفى نهاية مرافعته يقول بين تصفيق الحضور «إنك يا حضرة الأفوكاتو العمومى تنعى على «دلسبس» أنه ملأ نفسه بالخيال!! الحملة الصليبية عندك كانت خيالا، والحملة المصرية (حملة نابليون على مصر) عندك كانت خيالا، لأنك تسمى المخاطرات العظمى التى لا تنجح خيالا، إن الانسانية لا تستطيع أن تعيش بغير الخيال...».

أو مثل «فيكتور هوجو» وهو يترافع عن ولده «شارل» ضد عقوبة الإعدام فيقول: «... إننى الذى نشأته فى الثورة على عقوبة الإعدام، فإن شئتم متهما فأنا وحدى الجدير بالاتهام...» ثم يقول: «هذه العقوبة التى إذا وقعت على مجرم جعلته يشك فى وجود الإنسانية، فإذا وقعت على برىء جعلته يشك فى وجود الله!...».

أو مثل «فيكتور هوجو» أيضًا وهو يترافع فى هذه القضية وإذا شئت فقل مثل النمر - الأب النصر كما سموه بعد الحرب الكبرى الأولى - أعنى «كلمنصو» عندما ترافع عن «إميل زولا» عقب «لابورى» فنقل عن «هيجو» تلك الاشارة البديعة إلى تمثال المسيح، وكان حتى ذلك الحين يوضع فى قاعات الجلسات خلف هيئة المحكمة ثم قال «... انظروا وراءكم، فهذه أكبر ضحية عرفها التاريخ لأخطاء القضاة...!!».

وكانت قضية «إميل زولا» تدور حول تخطئة حكم سابق فى قضية «دريفوس»...

بل مثل الهلباوى فى قضية «نزاهة الحكم» فى تلك الوثبة الذهنية البارعة، بتلك الآية السماوية الرائعة، عندما رد حفنى باشا محمود رئيس محكمة جنايات مصر فرفض الرد، وراح

الخصوم يوقعون بين الرئيس والمتهم، فتحداهم الهلباوى بالموازنة الهائلة بين المتهم وموسى عليه السلام وبين الرئيس وخالق الرئيس...

لا تجد لتلك التصويرات وأشباهها مشابه عند «هنرى روبير» لكنك تجد خواطر ممتعة، هى فى حقيقتها حجج مقنعة فى صميم القضية المطروحة.

المترافع العظيم فى العصر الحديث يستفتح مرافعته بصميم الموضوع وصميم الحجج، حتى إذا انتهى من الصميم انتهت مرافعته، أما ما عدا ذلك من الزينة التى تزدان بها المرافعة، فلا ينبغى أن تكون زيادة تزداد من جرائها المرافعة، وبقدر ما يبدو من الأصالة فى المزيج بين الصميم وبين الزخرف، وبقدر ما يسلم من التعمل والاصطناع، ينجح المترافع العصرى فى مرافعته...

سنرى من بعد أمثالا لمرافعات «روبير» فنرى الحجة فى الدقائق الأولى، ونراه ينتهى من مرافعاته إذ تنتهى أدلته، وترى التصويرات البارعة، تستحيل حججًا قاطعة. فلنستمع إليه، يفتح عيون القضاة على الأطباء.

«افتحوا أعينكم على قاعات الدفتريا حيث الأطباء الداخليون والخارجيون عاكفون على أعمالهم، ينتثر الموت من حولهم فى الشهقات والزفرات، ليس منهم من تردد أو ارتعد... ارجعوا إلى إحصاءات الحمى الصفراء والدفتريا والكوليرا، وأحصوا عدد الأطباء الذين سقطوا صرعى فى ساحات الشرف ضحايا واجبهم وتساءلوا بينكم: أهذه هى الطائفة التى تحلمون بإبادتها...!! هؤلاء البنون البررة للعلم، الذين يصارعون الموت فى كل مكان، فيصرعونه تارة، وتارة يصرعهم، لكنهم يستحقون الإعجاب فى كل حال!!.

حذار ثم حذار! أيها الذين تتهمون الطبيب عند قيامه بواجبات صناعته دون أن يكون لديكم الصفة أوالعلم... حذار أن تتهموا أنتم أيضًا بعدم التبصر والإدعاء. إنكم ستلجئون إلى مستشاريكم العاديين، وهم الأطباء الخبراء، فستكونون تحت رحمتهم، وسيكونون وحدهم هم الذين يصدرون أحكامكم...

وإذا تأثرت العدالة بذلك فإن ضحاياها الحقيقيين سيكونون هؤلاء الذين يراد منكم أن تحموهم وهم المرضى...».

أو قوله فى ختام مرافعته عن بوبوروش «... إننى أرجو أن تبرئوا بوبوروش حتى إذا أويتم إلى مساكنكم فى هذا المساء استطعتم وأنتم تطعمون عشاءكم أن تلقوا على زوجاتكم وبناتكم نظرات تتراءى فيها راحة الضمير...».

بل قوله فى نهاية قضية البنكير المصرى (قطاوى) بعد ما تحدث عن استعمال محامى الخصم

لنفوذه كوزير لدى قاضى التحقيق «وستبتون ببراءة مدام همبير أنكم تصدرون أحكامًا ولا تؤدون خدمات...».

فإذا واجهته حواجز القانون ولى وجهه شطر المحلفين فسخر من حواجز القانون فى لفتات باهرة، يبدو لك مثل منها حيث يتداول بين أنامله مبدأ «عدم قبول المدعى المدنى فى قضايا الربا الفاحش» وقد استقر عليه قضاء المحكمة العليا، فيجبه خصمه برشاقة وقوة تستفزان لنصرتها دواعى الذوق والعدالة، فى المحلفين خاصة، كما سترى فى قضية مسيو ومدام «همبير» وفى قضية «لابورت» حيث يواجه مسئولية الأطباء فيفيض فى إجلال الأطباء، ويتحدى الخائفين من الموت بالعاملين على الحياة.

وكانت وثبات بديهته حديث الجميع، كرده على النقيب «دربيه» وقد أسلفناه أو ما رواه «جولندن» فى أكبر قضايا سنة ١٩٣٢:

وقف «توريز» أمام محكمة استئناف الجنح سنة ١٩٣٢ يترافع عن (فرمون) فى تهمة نصب. وكان هنرى روبير يدافع عن «تاكوشيا» المجنى عليه، وكانت نظرية «توريز» أن «تاكوشيا» نصب على «فرمون» فأصلح «فرمون» ما أفسده عليه «تاكوشيا»، واختتم دفاعه بكلمة مسرحية قال: لقد كانت رواية!... أما الفصل الأول «فتاكوشيا» يضرب «فرمون» والفصل الثانى «فرمون» يضرب «تاكوشيا» وفيما هو يسترسل نادى «هنرى روبير» بالنهاية قائلا: الفصل الثالث: «المحكمة تضرب فرمون».

* * *

كان «هنرى روبير» يوصى المحامين بالتمرس وبالتدريب، بأن يكتبوا دائمًا ويقرءوا دائمًا، ليتعلموا حسن الأداء فالمحاماة فى جملتها حسن أداء، والتمرين العملى مدرسة المحاماة.

إن كرسى مجلس النواب لم يمنع «بوانكاريه» من أن يظل مساعدًا للنقيب «دى بوى» فلم يستقل بمكتب إلا بعد أن صار وزيرًا للمعارف، وبعد سبع سنين فى مكتب أستاذه.

وكان «روبير» يقول مقالة الأقدمين إن سر النجاح هو: «أولا: العمل، وثانيًا: العمل. وثالثًا: العمل».

ولقد يكون المحامى موهوبًا، كله كفايات، فإذا لم يجدد نفسه ويزودها بالمعارف، نضب معينه، وغاض ماؤه.

قضى النقيبان «شنى» و «باربو» نحو العشرين عامًا فى زاوية من زوايا المحاماة لا يتسرب إليها النور، فتزودا فى أثنائها بزادهما من التاريخ والآداب والعلوم، حتى إذا انقضى ثلث قرن كان «باربو» يفتح كراساته ليستخرج منها شواهد هى آية الآيات فى المحاماة، بل فى الأدب الكلاسيك.

وكان الحياء يكاد يقتل «والدك روسو» فلم يكف عن القراءة والكتابة والتمرين حتى صار فخارًا للمحاماة ورياسة الوزارة.

ولقد فطر «باربو» فطرة هندسية أو حسابية، وخلق ضامرًا نحيلا، فى حين يحتاج الخطيب إلى روعه المنظر وفخامة المظهر، وكان فى صوته خشونة وجفاف، فى حين يحتاج المتحدث إلى صوت ينفذ إلى الآذان دون استئذان، لكنه حوّل فطرته الرياضية إلى عقلية «رجل القانون» وجمّل جهازه العصبى بالصبر، وأصلح من صوته وجرسه حتى بلغ غاية الدقة والوضوح وانكب على المعرفة يعب منها عبًا حتى إذا واتته الفرصة لم تجد رجلا غمرًا، أو محاميًا غرًا، وإنما استقبلها محام كما قال «لابرويير». «جدير بالمهام العظمى»... قال فى تأبينه «النقيب بيسون بيو» سنة ١٩١٠ : «إن قليلين من المحامين قد رفعوا شأننا مثلما رفع».

لكن هنرى روبير، عرف الشهرة فى صدر شبابه فلم يكن ينعم – أو يشقى – بما سماه «الفراغ الإجبارى للمحامين»، ومع ذلك كان يجبر الزمان وصحته على أن يمنحاه الفراغ والعلم. حتى ليكف بصره فى أخريات حياته.

وإذا رجعت إلى مؤلفاته وبخاصة «قضايا التاريخ الكبرى»، تلك القضايا التى تناهز الخمسين عددًا والقضية منها قضية دنيا كاملة، لا تقل مراجعها عن الآلاف من الصفحات – إذن لرأيت كيف بدأ بنفسه فى العمل بهذه النصيحة.

لقد كادت يده تسطر فى هذا المؤلف تاريخًا كاملا لروائع المجد الفرنسى، ولبعض المجد الإنجليزى. من دفاع «فولتير» عن «كالا» وقضايا «سان مارس» و «كاميل ديمولان» و «مارى ستيوارت» وطلاق «جوزفين» من نابليون» و «لويس الثامن عشر» و «مارى لويز» وموت «نابليون»، و «قضايا السم» و «هنرى الثامن» و «كارتوش»، والمارشال «ناى» و «الوصاية على عرش فرنسا» و «كونديه» والملك «مورا» وفضيحتى «بناما» و «النياشين» و «مارى أنطوانيت و «عقدها»، و «لاشو»، و «مدام لافارج» إلخ إلخ ...

فلما قدم للجزء الأول منها زميله فى المحاماه وفى المجمع رئيس الوزراء «الرئيس بارتو» اعتذر وهو يقدم «اسمًا هو أكبر الأسماء رنينًا فى الأسماع، يتألف من لفظين ينيران فى الأذهان ذكريات القضايا الخطيرة والمرافعات الكبيرة، وعهد نقابة جليل، وكفايات عظمى وقلب من الذهب...»!

وقال عما عرض له من القضايا: «لقد ألقيت على كل ذلك نورًا يبعث فيه الحياة ويجعله حاضرًا بين ظهرانينا حبيبًا إلى أفئدتنا.. كانت حياتك تجربة طويلة للطبيعة الإنسانية... ولما أصدر «لامارتين» كتاب «الجيرونديين» قال له «ديماس» الكبير قالته الكبرى، إذ هنأه، إنه «ارتفع بالتاريخ إلى مستوى القَصص» – لكنك لم تخلط بين التاريخ والقصص... لقد كان

كلامك القوى، المعجل، المحدد، معبرًا عن شعور حر من المؤثرات يحكم منزهًا عن الغايات... والتاريخ كما فهمته هو البعث من جديد مع الموعظة..».

وقال: «... لقد أطربنى كتابك فإليك تهنئتى ككاتب - وإنى لأنقصك قدرك كخطيب، إذا قلت إننا لم نخسر شيئًا بعدم استماعك. فالكلام عمل لا تجزئ عنه القراءة لكن كلامك مهما قيدته الكلمات يحتفظ بالحياة، وبالنبرات، والقوة، والحركة، الملأى بالمتعة وبالحيوية التى لا تقاوم...».

فى هذه الكلمات الجامعة تلخيص شامل لفن «هنرى روبير» فى الكتابة أو فى المرافعة.

وبهذه المؤلفات علم النقيب العظيم المحامين بالقدوة ما علمهم بالقلم، أن المحاماة كفاح دائم فى سبيل المعرفة كما أنها كفاح فى سبيل العدالة.

* * *

لقد ترامت حدود المعارف القضائية إلى أبعد مما يبلغه الفكر العادى، وأضحى لزامًا لنجاح المحاماة. ما يلزم المبرزين للنجاح فى الحياة، من التزود بزاد عظيم من العلم، بالعمل اليومى المرهق المتصل.

ولئن قيل إن المحامى يشبه الممثل، إن تبعات المحامى لأجل. فالممثل يحفظ دوره عن ظهر قلب، ليتلوه على متفرجين جاءوا ليستمتعوا، أما رجل الدفاع فيواجه خصومًا وقضاة أشربوا فى قلوبهم الشك، تساقط عليه الفجاءات من منصتهم، لا يروعهم الاصطناع ولا الإبداع، وإنما يخضعون للإقناع، بالعلم. والدليل الناهض.

لقد أوشك «مارشال هول» أن ينتزع رأس بنت، وسدون، من المشنقة كما انتزع رأس لورنس وغيره لمعلوماته فى المجوهرات والسموم والسلاح.

وكان إلمام «هنرى روبير» بقضايا التاريخ وبأبطال المحاماة ثروة ذهنية حافلة يسرف فى إنفاقها بالكتابة والخطابة والمحاضرة والمرافعة.

قال «بيكون»: «القراءة تملأ الإنسان، والكتابة تعلمه الدقة، أما الكلام فيجعله مستعدًا».

وقال «فنلون»: «الخطبة العمومية لا تحضر فى ثلاثة شهور، بل يجب أن يكون لدى الخطيب محصول زاخر حصله منذ سنين».

انتهى عهد المحامى الذى يبكى القضاة، وانتهى عهد القاضى الذى يغرق العدل فى غمار الفصاحة، كما ضل «هنرى الرابع» فى مجلس القضاء حين راعته فصاحة المحاميين، عن الخصمين، فقال لكل منهما بعد أن ترافع: الحق معك.

وانتهى عهد هؤلاء القضاة الذين برؤا Phyrne عندما عرضها المدافع عنها.. عارية... لعيونهم...!

انتهى ذلك العهد مذ سن اليونان قانونًا يحول دون حضور المتهم بنفسه أو أقاربه فى الجلسة.. أما فى عهدنا الحاضر فلم يعد أحد بحاجة إلى قانون...

وانتهى ذلك العهد فى مصر من قبل أن يبدأ ذلك العهد فى اليونان، عندما اخترع المصريون الكتابة فأبطلوا المرافعات الكلامية مخافة أن يؤثر حسن صوت المترافع فى آذان سامعيه..

ولئن كانت البلاغة وما تزال عدة المحامين النوابغ، إن المحاماة قد لا تعرف النحو. ولكن إذا سمت لغة المترافع البارع وضع نفسه فى التاريخ، حيث تضع البلاغة خطباء التاريخ... فى ذروة المجد.

والتمثيل الرائع، كالورقة الكاسبة فى يد اللاعب، تمسى هى الورقة العظمى، فتكسب كل شىء، أو كعصا موسى تلقف كل كيد، إذا تقدمت فى الوقت المناسب.

فإذا لم يحالفه الحجاج القوى، والعرض الموفق - والمحاماة فى جوهرها عرض موفق، وقوة منطق - أمسى دفاعه كالفصاحة بهرجا، وربما أمسى صاحبهما مهرجا.

الفصاحة والتمثيل فى الجلسة على ما شبههما الفرنسيون، مطرقة صاعدة هابطة، يراد بها أن تصيب شيئًا تطرقه. إلا أن الكثرة الغالبة من الطارقين يقضون أعمارهم دون أن يصيبوا... وإن قضوها فى أن يصيحوا - فيذهب طرقهم هباء وصياحهم هراء..

انتهى عصر القضية التى تنظر وحدها فى دور كامل!... وعدونا عصر اللاسلكى إلى عصر تحطيم الذرة، وكلما ألم المحامى بموضوعه أوجز، لأنه يكون أنفذ بصرًا وأصح تعبيرًا وحكما.

سئل خطيب كبير كم من الزمن يكفيك لتلقى خطبتك؟. قال: ساعات إذا لم أحضر، وساعة إذا حضرت...! إنها لظاهرة غريبة فى تطور المحاماة... أن يقل كلام المحامين فى المرافعة عن كلامهم فى الخارج!

وإذا قيل ذلك أيام كانت المرافعات ساعات وأيامًا، فكيف وهى تقاس الآن بالدقائق!! والاستحسان ليس غاية ولكنه بداية، والمحامى الجدير باسمه هو الذى يفهم قضاته أن مرافعته ليست له، ولكنها لهم، وأنهم لا يخضعون لنظامه وإنما هو الخاضع لنظامهم.

المرافعة «فعل» «ورد فعل» وتوجيه للآذان وللأذهان، وظروف الزمان والمكان.

لقد ترافع محام عظيم عن المدعى المدنى فى إحدى الجنايات الكبرى بالصعيد طول الصباح، وفى الهزيع الأول من الليل، حتى أعطى المستشارون الكلمة للهلباوى، متبرمين بما سمعوا، ضجرين مما لبثوا... فاكتفى بأن قال كلمات ختمها بقوله: ألتمس البراءة... ورفعت الجلسة.. وبرئ موكلوه...

والمترافع كالخطيب الذى يعنى بالأشخاص ثم بالموضوع، أو بالأشخاص من أجل الموضوع.

وإذا بدأ المحامى والقاضى معه فلا خوف عليه فى الغالب. قال «دى بوى» وكانوا ينعتونه «بالسيطرة»: إذا لم ينل المحامى استحسان القاضى لمركز موكله فى عشر الدقائق الأولى فتعسًا له... !

إن افتتاح المرافعة لحظة عصيبة فى تاريخ كل قضية، إذ تتفتح عين القاضى وأذنه، على القضية الجديدة والمحامى الجديد. فإذا تسلم المحامى قياده فى هذه اللحظة لم يكد يفلته.

إن الناس لا يعرفون مبلغ جذل القاضى إذا التقى فى القضية بمحام ثقة. لكأنه يهبط إليه من عالم الملائكة، إلى عالم المنازعات الذى يحيط به.

وليمل المحامى بأسلوبه عن الفكاهة ما استطاع، فالمقام جد، وإذا حانت النكتة فحارت فى شفتيه ألقى بها فى غير المواقف الخطيرة، دون أن يضحك، فلو ضحك كان كأنما يضحك من نفسه!. وإذا استطرد فى التنكيت حسبه القاضى يسخر قاعته للمجون.

وليس الزمن الطويل هو التطويل، والدقائق قد تكون تطويلا إذا هان شأن ما يقال، ولا تكون كذلك، إذا كان ما يقال، فى أيام طوال، جديرًا بالمقال.

المرافعة كما حدثنا الهلباوى هى عدسة المنظار التى تكشف كل الدقائق التى تشتمل عليها الصورة... لتكشف للقاضى التعاريج والمنحنيات الدقيقة التى يعتمد عليها الخصوم فى تكييف المنازعة... والقاضى... فى حاجة لذلك المنظار يساعده على ملاحظة تلك الوقائع..

هى هذه الآلة العالية الصناعة، يقدمها المحامون للقضاة، ليروا من خلال المجهر، مهما بلغ من الدقة والصغر، أحجاما واجراما لم يكن يدركها البصر.

وبقدر ما يتمكن المحامى من صناعته يستطيع فى الزمن القصير أن يعرض خير ما عنده من أمور رئيسية هى مفاتيح القضية، فلا يلام القضاة على عدم السماع قدر ما قد يلام المحامون.

ولا يستطيع المحامى الإقناع بالجدل وحده أو بالقانون معه، بل لابد أن يظهر العدالة فى جانبه.

إن محكمة النقض نفسها وهى محكمة القانون أولا، تكاد تقضى بالعدالة دائمًا...

* * *

إلى هذه الكفايات النادرة جمل الله «هنرى روبير» بالتواضع، وقديمًا قال «لابروبير»: «إن التواضع مع الكفاية كالظلال مع الصورة تظهرها وتوضحها وتجليها».

لقد ترافع قرابة نصف قرن أمام القضاة والنواب، ولم نسمع عنه حادثًا واحدًا كحوادث «لابورى» أو«فيفيانى» أو«إميل أوليفييه» أو «مارشال هول» وقد سلف عنها المقال! أو كأسلوب «بريبه» عندما ترافع فى قضية الثلاث عشرة، فقال للنائب العام: «لا ... لست حسن النية فى هذا الذى تقول، إن القوانين لا تطبق فى هذه الأيام ولكنها تفسر بما لا تحتمله. إن النصوص ترهق كيما يرهق بها الرجال!» أو كأسلوب «فولتير» عندما قال عن قضاة «كالا»: «لا تذكرونى بهؤلاء القضاة الذين نصفهم قرود ونصفهم قضاة!».

وإذا كانت المحاماة والقضاء هما الصوت ورجع الصوت، فإن شخصية القاضي ومعنى القضاء شطران لا ينفصلان.

وسنرى بعدُ تحياته للقضاة أو لرجال النيابة فى محكمة الجنايات أو محكمة الجنح بل حتى لهذا المحلف الرابع، الذى يقول له: «لقد وجهت من الأسئلة الدقيقة المنتجة ما طمأننى على متاعب الرجل الذى أدافع عنه!».

* * *

فإذا حذر رئيس الجلسة من أن يميل، كاد يغرقه فى سيل من التحايا والإطراء.

أما مع الزملاء والمحامين الحدثاء، فكان خير الزملاء، عطفًا وأدبًا وحسن وفاء، يقارب المحامى الشاب ينصحه ويعينه، ويحيى الموتى من أقرانه مثلما يحيى الأحياء.

إليك مؤلفاته جميعًا تنضح أحلى الذكريات عن الزملاء، وأعظم العبارات عن النائب العمومى «كزنى دى بوربير» وهو خصمه فى قضية «جابريل بومبار» يروى للقراء من مفاخره فى قضية «رافاشول» المتهم بوضع قنبلة فى مجلس النواب، أن المحلفين كانوا يرتعدون فرقًا إذ جاءتهم كتب بالتهديد، وكان رئيس الجلسة نفسه يكاد يداعبه وهو يتلو عليه صحيفة سوابقه بقوله: «أنا مضطر (!) لأن أذكرك بالأحكام السابق صدورها عليك. إن القانون يحتم على هذا الواجب!» لكن «كزنى دى بوربير» صاح فى المحلفين «إذا قررتم أن المتهم يستحق الرأفة – ومن المهانة أن نفترض ذلك – فإن هذا لن يكون إلا أثرًا لأخس العواطف وأدناها وهو الخوف! من ذا يخاف فى هذه القاعة؟ إننى سأحرسكم بقوى البوليس إذ تعودون إلى دوركم فى هذا المساء، أما أنا فسأسير على قدمى، دون حاجة إلى حراس. ابعثوا رافاشول إلى المقصلة».

مع ذلك بدا للمحلفين أنه يستحق الظروف المخففة، فلم يحكموا بالإعدام. لكن عناية الله تداركت العدل فقضى بإعدامه فى قضايا أخرى من محكمة أخرى.

أما عن البقية الباقية من الزملاء فتلك تحايا عاطرة لأستاذه «دريبه»، وهذه أمداح تتتابع فى

النقيب «مارتيني»، وتقدير لا حد له للخالدين «بوانكاريه» و «بارتو»، و «دي بوى» و «ملران» و «بريان» ذى الصوت العذب عندما يترافع، وهذا إعجاب لا حد له «بلابورى» وحب «لشارل شنى» وإكبار «لباربو» و «روس» و «ديمانج» إلى آخر هذا الثبت الحافل بالرجال، الذين تتردد أسماؤهم فى مؤلفاته حتى إذا ساورته المنية استمهلها أيامًا ليكتب سطورًا لم تحل الوفاة بينها وبين الناس، تفيض بالتحايا للقضاة، ولرجال المحاماة... هذه المحاماة التى ملأ الوجود الإنسانى عنها بكلام كأنه الألحان.

فى محكمة الجنح

١ - (قضية الأطباء)
أو
الدكتور لابورت
أمام محكمة جنح السين (١٨٩٨)

سادتى:

سيق الدكتور «لابورت» إلى المحاكمة لأنه حاول أن ينقذ سيدة من الموت، بدلا من أن يقف مكتوف اليدين يشاهدها تسلم الروح.

لقد قام بكل واجبه. ومن حقه أن تبرئوه.

ليست شخصية المتهم وحدها التى تجعل من هذه القضية قضية كبيرة، فلقد عانى من الأسى، والمحنة والمهانة، ما لا يمحوه حكمكم، أيًا كان حكمكم، وأضيف إلى بأسائه وخصاصته، ضياع أمله وانهيار مستقبله.

ولئن كان ثمة عزاء له، إن عزاءه فى إيمانه ببراءته، وفى هذه الصداقات التى تحف به، وهذه العواطف التى تحيط به حتى قاعة الجلسة!! مثل من التكافل بين الزملاء، خليق بالتحية والإطراء، تضربه جماعة الأطباء للمهن الحرة كافة.

أترانى بحاجة إلى أن أذكر الجمعية الطبية للمقاطعة الثالثة عشرة... أو الجمعية الطبية لجهات البر... أو اللجنة الإدارية لجمعية أطباء فرنسا... أو الذين شهدوا أمامكم لمصلحة المتهم، بما هو جدير به من العطف والاحترام.

إليهم جميعًا، الذين دعوتهم بأسمائهم والأولى لم أذكر أسماءهم، يتوجه دفاع «لابورت» بالشكر، وبخاصة إلى الأستاذ الذى يجله الجميع الدكتور «بينار»، الذى جاء يجابه تهكم النيابة العمومية، ليدافع عن زميل سيء الحظ، برىء....

من أجل بينار، ومن أجل الباقين، سكن الرأى العام بعد ثورة... وإنى لأرجوكم يا حضرات السادة، الذين تتهمكم ظلمًا، نفوس لم تتح لها المعرفة، بأنكم تدعون الصوت القوى للرأى العام يعلى عليكم بعض تشددكم، أرجوكم اليوم أن تستمعوا للرأى العام...

أفسحوا فى ضمائركم سبيل الدعوات والصيحات التى تهتف بالبراءة وافتحوا قلوبكمْ إلى العدالة، والحقيقة، بل والمصلحة الاجتماعية، لا إلى عواطف المواساة والمرحمة.

ليست هذه قضية رجل أو طبيب، وإنما هى قضية «الطب» وقضية «الأطباء»، إن مستقبل الهيئة الطبية كافة فى الميزان، ومطلوب منكم أن تقرروا إلى أى حد تصل مسئولية الطبيب الخاصة، وعند أى الحدود يقف حق التحقيق، وأين تبدأ المنطقة المخصصة للعلم، الملجأ المقدس، الحرم، الذى لا يدخله رجل القضاء.

إنما يترقب الأطباء حكمكم فى المدائن الكبرى، وفى بقاع الريف النائية، فى كل محلة أو دسكرة، ليعدلوا خطتهم وفقه فيلوذوا عند الحاجة «بالامتناع» تفاديًا للمحاكمة.

وهكذا تمثل الصحة العامة فى هذه القضية، ويقف المرضى والأطباء حيارى، قلقين، ينتظرون كلمتكم.

بل إن الموت نفسه ليخيل إلى، جاثيًا أمام جثمان السيدة «فرسكيه» يتسمع ا مترقبًا، نتيجة هذه الإجراءات.

إننى لا أتكلم عن مسئولية الطبيب فى صورة رجل عادى، كأن يجرى جراح مخمور عملية جراحية، أو يصف الطبيب باستخفاف دواء دون آخر. فهذه أو تلك حالة رجل أخطأ، وليست مسألة علمية، وفى هذا نوافق بغير تحفظ على المبدأ الذى أعلنه فى بداية الاستجواب حضرة رئيس الجلسة «مبدأ تساوى الجميع أمام القانون الجنائى» فمن المسلم به فى مسائل القتل الخطأ أن دبلوم الطب لا تمنح صاحبها الحصانة فتجعله بمنجاة من يد العدالة.. إنما الذى تنادى به أن الطبيب ليس فوق العدالة لكنه فى نفس الوقت... ليس طريد العدالة...

لقد أوضح السبيل لنا أحد أساطين النظام القضائى منذ كان نائبًا عموميًا، نعنى به «ديبان» وهو رجل ثقة سواء فى علوم الفقه أو فى صحة الحكم، فانظروا بأى عبارات محددة بين لمحكمة النقض المنطقة الطبية المحرمة على أبحاث القضاء حيث قال: «من ذا يفكر فى أن يفرض على الأطباء أو أى مهنة علمية أخرى مسئولية مماثلة؟ إن البحث فى الحالات المشابهة لا يدور حول العلاج خطأ كان أم صوابًا، أو ضارة نتائجه أم نافعة أو كان غيره خيرًا منه، أو أن هذه العملية لازمة أو غير لازمة، أو أن تنفيذها كان بمقدرة أم بغير مقدرة، أو أن استخدام أداة خير من استخدام أداة، أو أن اتخاذ طريقة دون غيرها كان يؤدى إلى النجاح – فتلك جميعًا مسائل علمية يتناقش فيها الأطباء، ولا يجوز أن تكون محل مسئولية مدنية ولا أن تبحث أمام القضاء».

ولما نهجت المحكمة العليا هذا النهج قررت أن مسئولية الطبيب لا تقوم إلا عن «الخطأ الإختيارى للرجل، والإهمال الفاحش الناشىء عن ترك المريض ورفض الاستمرار فى العناية

به ورفض زيارته مع طلبها منه»، واستبعدت من المناقشة ما يتعلق بالأمور العلمية.

تلكم هى النصوص والمبادىء القانونية التى نعتمد عليها لا نستعيرها من «القانون الرومانى» ولا من «الشاعر موليير» كما استعار حضرة الأفوكاتو العمومى فى مرافعته. وليست مبادئنا ونصوصنا، مع ذلك، أقل حسما ولا أدنى حجة!

فلنطبق هذه المبادىء على قضيتنا لنرى كيف أنه، إذا استثنينا حالة الخطأ الجسيم التى لا يمكن كشفها هنا، يضطر الإتهام إلى أن يحتمى بالمنطقة العلمية الحرام، وأن يقيم نظريته على قلة دراية مزعومة فى الطبيب وهو يجرى العملية.

وإذ كانت تهمة الجهل وعدم الحيطة، طالما وجهت إلى الدكتور لابورت فى هذه القضية، فإن من الضرورى أن أعرفكم به بادى الرأى، وبخاصة من الناحية الطبية.

هو فرع من عائلة ممتازة، يحتل أخوه فى تونكين (فى الهند الصينية الفرنسية) مركزًا ذا شأن بين رواد الحضارة، وكثيرون من أقربائه شغلوا مناصب إدارية ذات بال، وإنى لأتجاوز عن ذكرهم، لا لأنهم ينكرونه اليوم، ولكن لأن «لابورت» ليس من هؤلاء الذين يحتمون بأمجاد أقربائهم.

ولما منحته كلية باريس دبلوم الطب بعد عمله بالمستشفيات راح يبنى لنفسه مستقبلها.

سافر مخترقًا المحيط الأطلسى ثمانية عشر شهرًا، طبيبًا لإحدى البواخر، وعاد إلى باريس يقيم مع أمه فى شارع «واجرام» ثم شارع «جوفروى»، لكن العملاء، فى أحياء الأغنياء، لا يفدون على الطبيب الناشىء المجهول، إلا قليلا، أو لا يفدون أبدًا... وإذن فليصنع كطبيب ما يصنعه المحارب من إختيار ميدان المعركة، وليذهب إلى أحد أحياء الفقراء حيث المنافسة أقل، والحياة أسهل.

واستخدم آخر موارده ليعفى أهله من نفقاته، وسكن مسكنًا متواضعًا أجرته فى العام ٣٤٠ فرنكا.

عرف كل الذين عرفوه والذين رأوا عمله، أنه رجل عمل، بحاثة، وأنه حتى كما سمعتم أمس فى هذه القاعة ما أكد لكم أم العمليات القليلة التى أجراها قد استحقت ثناء المرضى والزملاء.

اختار لنفسه لقب «طبيب مولد» وهو اللقب الذى يلومه عليه حضرة الأفوكاتو العمومى!

ولكن فيم تلومه؟ أليس يعرف مسائل الولادة؟ لقد أجمع أطباؤك الشرعيون أنه لم يحد عن قواعد الفن إذ كان يولد السيدة «فرسكيه» تلك الولادة العسرة، ولقد بين لنا أمس أستاذ المادة الذى لا قرين له، أن الدكتور «لابورت» علل ببراعة كل ما عمله من أعمال وأنه فى

استعماله الملقط، دون أن يحدث ضررًا بأجزاء الجسم الداخلية، قد أثبت خبرة جديرة بالإعجاب حقًا.

لقد كان له كل الحق فى أن يحمل لقب «طبيب مولد» مهما قلت - يا حضرة الأفوكاتو العمومى - من أنه لم يمارس عملية التوليد إلا مرتين، وإلا فكم من العمليات تتطلب، لكى يستحق تلك التسمية!.

أفلا يستطيع المحامى أن يحمل لقب المحاماة قبل أن يترافع أولى مرافعاته أفلا يحمل وكيل النائب العام لقب وكيل النائب العام قبل أن يمثل النائب العام فى الجلسة؟ أفلا يسمى قاضى التحقيق قاضى تحقيق قبل أن يجرى تحقيقًا...! أترى يعوز هؤلاء شرف الصناعة إذا استعملوا هذا الحق الذى تنازع فيه الطبيب قبل أن يطول مرانه..

إليكم بيان الظروف التى واجهها فى تلك الليلة الليلاء - ١١ سبتمبر سنة ١٨٩٧ محاولا توليد السيدة «فرسكيه» باستعمال الملقط.

بدأ الوضع بداية سيئة فى نحو الحادية عشر والنصف مساء!. إذ علم هنالك من الممرضة أن السيدة فرسكيه ولدت خمس ولادات من قبل وكانت جميعًا متعسرة، وأن الملقط استعمل فى ولادة أربعة منهم، وأنها تعانى آلام المخاض من يوم سابق. وأن الممرضة التابة التى زارتها فى بداية الوضع قررت أن ليس ثمة وجه للاستعجال، فبارحتها.

وهكذا تراكمت الأخطاء التى ارتكبها غيره قبل أن تطأ قدماه عتبة الدار.

وسترون فى هذه القضية التى اتهم فيها وحده كيف تقع المسئوليات الكبرى على كواهل غيره ممن جاءوا إلى هذه القاعة يشهدون!.

رجعت الممرضة فى صباح ١١ سبتمبر سنة ١٨٩٧ فبدا لها أن الآلام قد زالت فانصرفت. ولم يدعها أحد بعد ذلك، فعادت من نفسها فى الثامنة مساء، وكان الكيس قد انفجر بعد الظهر وهى علامة من الطبيعة تنبىء باقتراب الخلاص... فلماذا لم يبعث المسيو «فرنسكيه» فى طلب الممرضة؟

ولو كانت الممرضة إلى جوار السيدة، وهى تعرف وضع الجنين المعيب، لبعثت من فورها فى طلب الطبيب!.. وإذن لكان محتملا أن تتفادى كل تلك المضاعفات.. وأيًا كانت الحال، فقد كان فى الإمكان التصرف بحرية وفى الوقت سعة، فالممرضة لم تطلب معاونة الطبيب إلا فى الثامنة مساء إذ تراءت لها نذر الخطر. ومع ذلك أفهمها الزوج أنه لا حق له فى المعونة المجانية على يد طبيب الإسعاف (الليلى) إلا بعد العاشرة مساء!. وأن عليهم أن ينتظروا..!

وهكذا يا حضرات السادة، نرى فى باريس، وفى نهاية القرن التاسع عشر، أنه يجب على

الإنسان، كى يعالج أو يموت بالمجان، أن ينتظر دقات الساعة التى تحددها بلدية باريس.

تحملت المرضة مسئولية المضاعفات التى نجمت فى الساعتين المذكورتين، ووافقت على انظار مده كان لها - بل كان عليها - فيها أن تستدعى الطبيب. أما الزوج، وهو العليم من حالات الوضع السابقة بما تتعرض له زوجته من الخطر، فقد آثر أن ينتظر!!... مرددًا فى أن يضحى خمسة الفرنكات التى كانت معه - كما أثبت التحقيق - فيدفع أجر الطبيب، فهو بهذا التأخير الذى لا إصلاح له قد عرض - عن علم - أم العائلة للفناء، وتلكم هى الخطيئة الثانية والحماقة البالغة.

لم يتمكن الدكتور «لابورت» من فحص السيدة إلا فى الحادية عشرة والنصف، بعد أن استبانت الممرضة ألا معدى عن وجوده، فوصل مزودًا بملقطه - وهو يؤكد أن الرسول الذى دعاه لم يخبره إلا عن حاجة الحامل إلى (ملقط) وإنه ليطلب إلى المحكمة إذا خالجها الشك فى ذلك، أن تسأل هذا الرسول.

وإلى هذا فقد قالت الممرضة أمام «مدام فرسكيه» إن الحالة لا تحتاج إلى استعمال الملقط!

هاهو ذا الدكتور لابورت إلى جوار مخدع السيدة البائسة تسوء حالتها حينًا فحينًا، يبذل قصاراه لفحصها، على ضوء شمعة يتصاعد منها الدخان، بين نظرات كارهة من الجارات الثرثارات، اللواتى جئن باسم المجاملات، يملأن أسماعهن، ويشبعن فضولهن، من آهات السيدة وأناتها، فازدادت سوءا، وكان أولى مبادىء الحكمة أن يخرج الطبيب هؤلاء الفضوليات، اللائى لا عمل لهن إلى جوارها، فكانت حيطة نافعة للمريضة، ونكبة بالغة للطبيب!.

لقد تجمع هؤلاء المتفرجات اللواتى أصبن فى أملهن، خلف باب، مسدود كمفتوح، فتحولن إلى جاسوسات، خصيمات، ينتقدن كل حركة تجريها يد الطبيب.

استعمل الملقط ثلاث مرات على غير طائل، وتحرج الوضع، وخارت قوى المريضة، فهى تتوجع من أربع وعشرين ساعة، وانقباضات الرحم تجعل الولادة محالا، بل كان الجنين ميتًا فلم يكن يساعد بحركاته فى الخروج، وهذه الوقائع المسلمة تظهرنا على مبلغ الخلاف بين الممرضة والشهود.

شهد المسيو «فرسكيه» والسيدة «هوبير» أن الجنين كان ما يزال حيًا إذ باشر «لابورت» تشريح الجمجمة وأن الممرضة سمعت دقات قلبه، أما هى فقررت أنها لم تسمع لقلبه دقا، وأنه كان ميتًا.

لقد كان على الدكتور «لابورت» فى ذلك الوقت أن يسلك واحدة من ثلاث:

إما أن ينصرف ويدع الطبيعة تصنع صنعها، وكان هو الوفاة، ولكن بلا لوم على الطبيب... وكان ذلك دناءة... لا جريمة!.

وإما أن يستمر فى استعمال الملقط رغم ما منى به من الخيبة فى ثلاثة أرباع ساعة كلها محاولات، فيقضى على كل مقاومة للسيدة، وينزع الجنين، ويمزق جسد الأم، فيرتكب عملا من أعمال الوحوش إذ يقتل المريضة.. ولا جناح عليه.

وإما أن يلزم مكانه ويؤدى واجبه. فيقوم بإجراء عملية خطيرة أفهمته معلوماته الدراسية ضرورتها، والعجلة اللازمة للقيام بها، رغم ما يحيط به من ظروف غير مواتية، من انعدام المعونة الواجبة، والأدوات الخاصة، ومع ذلك يقوم بها من فوره، وحيدًا، فى الظلام، وفى أعالى الدار..

كان ذلك هو الواجب الذى أملاه العلم وذمة الطبيب، ولقد إختار القيام بواجبه.. فجوزى بالاتهام..

أيها الفتى التعس: ماذا صنعت!.. لقد كان المخرج لك أن تبرح الدار وتدع المريضة تلفظ أنفاسها الأخيرة فى هدوء!. وكنت ستتقاضى العشرين فرنكا بعينها.. أما الشهرة فأنت العليم بأنها لا تلتمس فى العراء، تحت أسقف الفقراء.. لقد كان لك أن تلقى السمع إلى صوت الدناءة فتنجو. أما شرف المهنة فلا شىء لأن المصلحة كل شىء!!!

أفكان من الحكمة أن ينصح المريضة هذا النصح فى ذلك الموقف الميئوس منه؟ لقد كانت «مدام فرسكية» فى آخر مراحل انهيارها بعد المحاولات الثلاث الخائبة لاستعمال الملقط، وكانت العقدة تدنو من حلها الرهيب!... بصرف النظر عن إرادتها التى أعلنتها إلى الممرضة أولا وإلى «لابورت» ثانيا، أنها ترتاع من الذهاب إلى المستشفى.

أفكان عليه كما تقولون أن يعرضها إلى مخاطرات المحفة والانتظار الطويل، وقد يكون على غير طائل، لمجىء النقالة - وفى كلمة واحدة يعرضها للموت المحقق وفى الطريق العام. ولقد كانت نائمة ومن المحتمل أن تصحو.

ثم ما الذى كان يفيده سوء استعمال هذا الحق؟ حق الإستعانة فى المستشفى بكبار الأطباء لقد كانت الساعة الواحدة والنصف صباحا، وليس فى المستشفى أساتذة كبار إذ لا يبيت فيه إلا الطبيب المقيم وممرضة، هما أقل خبرة من «لابورت»! وكانا سيلتزمان - فى إنتظار الرؤساء الإداريين - إعطاءها العلاجات المؤقتة، وهى هى العلاجات التى عولجتها. حتى جاء الدكتور «بالوا» فى الغداة ورأى أن تنتقل إلى المستشفى - فلم يكن يترتب على إجراء النقل إلا أن تستيقظ المريضة لتبقى دون تصرف، فى ذلك المكان الذى تكرهه.

وإذن فهل يكتفى الدكتور «لابورت» بأن ينتظر قدوم طبيب آخر أكثر اختبارًا؟ ومن يستدعى؟ وبأى صفة! وكم من الزمن ينتظر؟ ومن ذا الطبيب الذى يعلم أن طبيب الإسعاف - «لابورت» - إلى جوار مريضة. فيذهب لينضم إليه، أو ليحل محله؟

الواجب إذن أمام «لابورت» وإن عليه أن يقوم بواجبه...

ولقد تكون نجاة المريضة فى إجراء تلك العملية النادرة التى لم يجر بها من قبل إلا على «النماذج» وهو تلميذ، وهو يعرفها، ويقدر عليها، فليقم بها، وهو القاضى الوحيد ذو القول الفصل فى إجرائها من عدمه، لأنه يعمل فى أخص اختصاصاته كطبيب.

إنه وحده رأى المريضة، بذاتها، فى تلك الساعة بذاتها، وهو وحده يستطيع أن يدرك الخطر على حياتها.

وفى هذه اللحظة، الفاصلة، التى لم تك فيها قوة إنسانية أخرى تساعده، استطاع أن يقدر وحده أين، ومتى، وكيف، يتصرف.

والرجل الذى يدرك الواجب إدراكه لا يتردد، بل يعمل العملية من فوره وليعب ذلك عليه من يعيبه، وليعب عليه أنه لم يستعمل الآلة التقليدية، أو استعمل أدوات أولية، فلقد كان من حقه أن يصنع ذلك كما أكد الخبراء وكما تقرره مؤلفات العلماء. لقد صاح البروفسير «تارنييه» بأعلى صوته فى أحد المؤتمرات قائلا: «هل بى حاجة إلى أن أقول: إنه يجب تعقيم الأشياء وتطهيرها! ومع ذلك عرضت لى حالة مستعجلة قنعت فيها بنصف دستة من المناديل أخرجتها من دولاب المريضة ووضعتها - مطبقة كما هى - فى الرحم».

أأذكر لكم أخيرًا «تروسو العظيم» الذى أجرى عملية فتح قناة التنفس لأول مرة دون أن تكون لديه آلة واحدة من أدوات الطب، إذ أحس بتوقف التنفس فى حلق المريض الصغير، فأمسك بسكين مطبخ دون أن يفكر حتى فى مسحها، ليفتح فيدخل خلالها أنبوبة ماسورة من الرصاص تأذن للهواء بالدخول انتزعها من جهاز الغاز!

ها هو ذا الابتكار الطبى فى منتهى بساطته العبقرية! فإذا نجحت العملية صار الطبيب عظيما.. وإذا أخفقت صار أثيما. وسقناه إلى السجن..

أفلا نسائل بهذه المناسبة هيئة الإسعاف العامة، التى توفد أطباء حديثين فى هذه الخدمات الشاقة، وهى مدركة أن أحدًا منهم لا يملك الأدوات الثمينة اللازمة. لماذا لا تضعها تحت تصرفهم، ولو فى نقط البوليس؟

لقد اضطر الدكتور لابورت إلى أن يطلب من السيدة «فرسكيه» (صندوق أدواتها) فإن إتزانه لم يفارقه لحظة - وإختار أدنى الآلات منها إلى طلبه، بينما يحدق به جو من السخيمة، تنفث فيه السخط ألفاس النسوة الثلاث الصاخبات المشتركات (الأبونيهات) فى كل ولادات الحى، اللواتى خاصمته لأنه أدى واجبه بإخلاء الغرفة منهن، فكن سعيدات بإخفاقه، سعيدات بأن يأذن لهن إلى الدخول باسم المساعدة، فتقاسمن أعضاء المريضة مشغوفات بما فى أيديهن من

غنيمة ! تحفزهن مناظر الألم، يتحسسن حركات الطبيب، وهن لا يعرفن شيئًا ولا يستطع تقدير شيء، لكنهن بما فيهن من حقد وتطلع خائب، يلمنه طورًا لجراءته وطورًا لجبنه!

ويا ليتهن –ويا ليت المسيو «فرسكيه» مثلهن – قنع بالتعليق والنقد!. لقد استجوبت إحداهن «لابورت» وعابت عليه جفونه. أما فرسكيه فنزع الآلة من بين يديه، واعترض على إدخال الإبرة ثانية، وجاءت أخرى تنزع المقص، وفي هذه الظروف المؤلمة، في وسط هذا المجمع، وهذه الشتائم، بل هذه القسوة، أصر الطبيب على أن يجرى العملية... الطبيب الذى لم يشبع جوعه، ولم يتم كفايته.. الذى أصر في الثانية صباحا، في ضوء سيء، ومساعدين سيئين، وأدوات سيئة على أن يجرى بسرعة، عملية من أخطر العمليات وأدقها!. ومع ذلك تلومونه لأنه لم ينجح!.

إن الاتهام ليس إلا لهذا – لأن الطبيب جاء لإنقاذها فماتت... فهو مسئول..

تعليل إنساني حقًا!. إنساني مع الأسف!. فإن فرائصنا ترتعد فزعا من الموت، إذ نحس أننا دائمًا تحت رحمته، فتؤاخذ المنوط بهم أن يدفعوه لإخفاقهم في أن يردوه..!

يحدونا الغرور الزائف إلى أن نكابر في الهزيمة أمام هذا القادر الذى لا راد لقضائه!. فتتحول نقمتنا التي لا تنال منه، إلى الطبيب، في ولولة حاقدة، ليست إلا تعبيرًا موجعًا عن الضعة والغرور الإنساني!

ذلك هو الباعث الخفي، الحقيقي، القضية القائمة..!!

ولما قبض على «لابورت» بعد ثمانية أيام من إجراء العملية كان يحسب أن العملية نجحت!.. وأن محاولاته توجت بتاج العبقرية... فيا لسخرية الأقدار..

تقول النيابة إنها أول مرة يجرى فيها عملية تشريح جمجمة، ويا لها من قالة عجب؟

أليس واجبًا أن يعمل عمل للمرة الأولى؟. إنما المهم: أواجبة كانت العملية أم لا واجبة!.

لقد اتفق الدكتوران «بنيار وميجربيه» على ضرورتها وكرر أنه كان مستيقنًا نجاحها ويبدو أن الممرضة كانت تشاركه إعتقاده.

تم التوليد بلا نزيف ولا اضطرابات أو مضاعفات ظاهرة. فهم «لابورت» بأن ينفصل، فسألته الممرضة أن يكمل للخلاص، فصنع، وزودها بالنصح اللازم ومضى... ولم يستدع بعد ذلك، ولم يكن عليه – كطبيب ليلي – أن يعود.

تلكم هي الملابسات جميعًا ليس فيها حادث واحد يشير إلى أنه ارتكب خطأ جسيما كرجل.

أما العملية نفسها وطريقة إجرائها فليس على أن أتكلم فيها، وليس لكم أن تحققوها.

ومع ذلك فيجب الكلام فى درس التوليد الذى ألقاه حضرة الأفوكاتو العمومى للجمهورية..
«وأخذ يناقش تقارير الخبراء والأفوكاتو العمومى» ثم قال: وهكذا تنهار على التعاقب أسباب الإتهام ولا يبقى منه إلا حاصله وهو يتلخص فيما يأتى:

لم يكن «لابورت» حاذقًا إذا خاطر بالعملية. ولم يكن حازمًا إذ لم ينجح فيها!.

لكنك لا ترى، ولا تريد أن ترى، أن هذين النقصين فى الحكمة وفى الحزم، وهما غير ثابتين، لا يقعان تحت طائلة العقاب.

فى هذه الساعات الفاصلة فى حياة الطبيب، حيث يضغطه الزمن، ويتهدده الخطر، وحيث الموت فاغر فاه، يشجع الطبيب الهياب، ويتخذ من فوره قراره، ولا معقب عليه فيه إلا العلم الذى يوحى إليه، والضمير الذى يحكم عليه.

إنك تريد يا حضرة الأفوكاتو العمومى كما تقول أن تضرب فى الدكتور «لابورت» مثلا للهيئة الطبية كافة؟. ولكن لماذا تعمدون لإصلاح الخطايا إلى انتخاب الضحايا من الضعفاء والمتواضعين؟.

كم من المرضى لفظوا أنفاسهم الأخيرة فى أثناء العمليات بين أيدى كبار الأطباء، فهل جرؤت على أن توجه إليهم الاتهام؟ لو كان ثمة فساد فى الهيئة الطبية - وهو ما لا أود تصديقه - فاضربوا على أيدى المفسدين! ولكن ابدءوا بالرءوس! اضربوا كبار الأطباء، كبار الأسماء، وسيستطيع هؤلاء أن يجيبوكم، وعندما يجىء المثل من عل، تكون له رنة فى الأذن!

ولكن أين تبصرون فسادًا فى الطب الحديث؟ ألا تبصرون إلا عدم النجاح، ألا تسمعون إلا صيحات الشكاة؟

أفما رأيتم ما يحيط بكم من ضروب الجسارة وإنكار الذات والتضحيات التى تقدمها لنا الهيئة الطبية الفرنسية الجليلة، الخصبة فى إنتاج الأبطال والضحايا.

افتحوا أعينكم على قاعات الدفتريا حيث الأطباء الداخليون والخارجيون عاكفون على أعمالهم، ينتثر الموت من حولهم فى الشهقات والزفرات، ليس منهم من تردد أو ارتعد... ارجعوا إلى إحصاءات الحمى الصفراء والدفتريا والكوليرا، وأحصوا أعداد الأطباء الذين سقطوا صرعى الواجب فى ساحات الشرف، وتساءلوا بينكم أهذه هى الطائفة الثائرة التى تحلمون بإبادتها!.

هؤلاء البنون البررة للعلم، الذين يصارعون الموت فى كل مكان فيصرعونه تارة، وتارة يصرعهم، لكنهم يستحقون الإعجاب فى كل حال! الذين يتوارثون أعلى الفضائل وأعظم الشجاعات: الشجاعة المدنية.

والآن يا حضرات السادة: أتريدون أن تعرفوا إلى أى مكان تقودكم نظرية القسر التى لم يسمع بمثلها فى البلاد، والتى يراد منكم أن تفتتحوا عهدها؟

هل تجدون نظرية (ديبان) أكثر سماحة وملاءمة للأطباء؟

هل ترون تعديلها بالتغلغل بالتحقيقات والتنقيب عن المسئوليات؟

* * *

حذارا ثم حذارا أيها الذين تتهمون الطبيب عند قيامه بواجبات مهنته دون أن يكون لديكم اللقب أو العلم... حذار أن تتهموا - أنتم أيضًا - بعدم التبصر والادعاء! إنكم ستلجئون إلى مستشاريكم العاديين وهم الأطباء الخبراء، فستكونون تحت رحمتهم، وسيكونون وحدهم هم الذين يصدرون أحكامكم، فسيكون قضاؤكم تحكما ونتيجة للنزاعات المذهبية، وإذا تأثرت العدالة بذلك فإن ضحاياها الحقيقيين سيكونون هؤلاء الذين يراد منكم أن تحموهم، وهم المرضى.

أجل كل أولئك الذين لابد لإنقاذهم من معجزة، الذين لا ينجيهم إلا عملية ذات خطر، يقبلون إجراءها مع علمهم بخطرها، كل هؤلاء تتراءى لهم فى هذا اللحظة الحالية صور أطبائهم وهم يترددون؟

إنما هى صيحة تحذير للهيئة الطبية قاطبة... لهذه الكوكبة من أطباء الريف، الذين ليسوا جميعًا من المشاهير ولكنهم ليسوا أقل اقتدارًا على تخفيف الألم وبرء المريض، فإذا كان الطبيب منهم يقاد إلى المحكمة ليحبس ويلوث، لأنه واجه حالة خطيرة فأجرى عملية لم تنجح، فإن الخير له كل الخير أن يمتنع فيدع المريض يموت ذلك الموت الجميل... ذلك هو مقالهم اليوم يردده الأطباء كافة. أجمعوا رأيهم على أن يجيبوا عن نظرية التفتيش (محكمة التفتيش) بعملية «الامتناع»!

ذلك نظام وقوف الأطباء مكتوفى الأذرع أمام الألم. نظام «دعه يمت».

وإذا كان منهم من يسمو بواجبات المهنة فوق كل شيء أو كان منهم من يخاطر بعمل المستحيل فى مخدع المريض المشرف فحذار أن يتذكر ذلك فى الساعة الفاصلة، فى اللحظة النهائية، وفى يده مبضع الجراح، أداة الفناء، يريد أن يجعل منها أداة بقاء، محاولا أن يحدث بها الجراحة المنقذة.

حذار أن تطوف بمخيلته عندئذ ذكريات «لابورت» الطبيب الشاحب السجين.. حذار أن تطوف الرؤيا المروعة لهذا الطبيب وهو يجر إلى السجن.

حذار أن يسيطر عليه هذا التأثر المؤلم فى ساعة تستوجب أن تتوافر عنده حرية نفسه فى

كمالها» واتزانه فى تمامه، فيتذكر الطبيب أن شرفه كله، وسمعته كلها، وحريته كلها، فى الميزان.

إن العدالة نفسها بذلك البطش الذى ليس من سمات العصر ستتكافل جميعا فى أن يزيغ بصره وترتعد يداه!!

إن الدكتور لابورت أمامكم وستصدرون فيه حكمكم».

* * *

لو أنى لم أكن أعرف الرئيس الذى يدير هذه الجلسات، أو كنت أجهل المواهب النادرة التى يزدان بها قلبه ونفسه، وتذكرت الكلمات التى قيلت فى أثناء الاستجواب - فقوانيننا بنص يؤسف له، تجعل القاضى الذى يستجوب هو القاضى الذى يحكم - إذن لأخذتنى الرعدة مخافة أن يكون ثمة رأى سابق يعكر الصفو فى ضمير القضاء! لكنى أدرك أيضًا أن الرجال أصحاب العاطفة المتدفعة، هم أدنى الرجال إلى التسليم بالحقيقة وأكثرهم استجابة إلى الإنسانية والسماحة.

وإلى هذا تطمئن نفسى.

إننى أطرح بين أيديكم شرف هذا الرجل وحريته، وديعة مقدسة أُودعكموها وستردونها إليه سالمة.

٢ - قضية المسيو ومدام (همبير)
ضد
المصرفى المصرى قطاوى
أمام محكمة جنح السين سنة ١٩٠٨

اتهم المسيو «همبير» وزوجته المسيو قطاوى بتهمة الإقراض بربا فاحش وبالتزوير وحفظت الشكوى - فرفع قطاوى دعوى البلاغ الكاذب ضد «همبير» وزوجته فترافع عنهما «هنرى روبير»

قال: عندما اعترض الأستاذ «رودلف روسو» - بحق - منذ لحظات على اعتراضات الجمهور الذى تزدحم به هذه القاعة بدرت منه كلمة تحكم على المرافعة الطويلة الشاقة التى بذل فيها مجهودًا اجتماعيًا وفكريًا ظاهرًا قال: إن أحدًا لن يعنى أن أقدم «الدفاع» عن المسيو قطاوى.

فلنسجل عليه هذه الكلمة، لأنها تقضى فى كل القضية.

لقد لاحظ فى بداية ملاحظاته - مدفوعا بقوى الأشياء - أن عليه أن يدافع عن الوزير الذى ترفرف ظلاله على هذه الإجراءات، وغفل عن أمر الحفظ الذى ظفر به المسيو قطاوى ظنا منه أنه مايزال متهما فعمل جاهدًا لتبرئته لالاتهام المتهمين الحاليين.

ولقد خيل إلىّ فى إبان مرافعته أننا لا نترافع فى قضية البلاغ الكاذب المرفوعة من البنكير المصرى إيلى قطاوى ضد «مسيو ومدام همبير» بل خيل إلى أننا نترافع فى قضية الربا الفاحش التى يحتل فيها المسيو قطاوى محله الحقيقى فى قفص الاتهام. لقد نجا قطاوى بأعجوبة من محكمة الجنح.. وسأدلى لكم بالأسباب السرية لأمر الحفظ غير الموفق الذى صدر فى الدعوى.

لن أشق عليكم بالتفاصيل ولا بالأرقام، وبحسبى أن أتلو عليكم نتيجة تقرير الخبير، وأن أضع تحت أعينكم تقريرات قاضى التحقيق نفسه، وأدع بين أيديكم السؤال الوحيد لتجيبوا بأنفسكم عنه وهو: هل كان «المسيو ومدام همبير» حسنى النية عندما قدما الشكوى ضد قطاوى بالربا الفاحش وهل له الحق فى مقاضاتهما بتهمة البلاغ الكاذب؟

عندما ظهرت فى الصحف الأنباء الأولى لهذه القضية - فلقد أشارت إليها الصحف إشارة أهل العلم قبل أن تصل إلينا عريضة افتتاحها! - ظن رجال حسنو النية أن ثمة أضحوكة يراد

بها الدعاية باختراع أكذوبة خطيرة.. فلقد كان عملا جهنميا ومع ذلك كان صحيحا.

بل تساءل صحبه وحاشيته المقربون: هل أصابته لوثة!!

فإن هذا الرجل لايطمح إلا إلى شىء واحد. هو الظلام، هو الصمت، اللازمان له ليجمع الملايين ... وأخيرا فإنى أشكر لزميلى ما فى مرافعته من صراحة أفهمتنى أن هذه القضية لم ترفع إلا فزعًا من المحلفين، ذلك بأنهم يخشون البصيرة النافذة لمحلفى السين. (باريس).

يخافون أن نذهب إلى محكمة الجنايات فنظهر كيف ذابت رءوس الأموال الفرنسية عند هذا البنكير المصرى، فلا يمالىء المحلفون ذلك المرابى الأشهر، ويريدون أن ينفخوا «مدام همبير» بالهواء ليجبروها على الإفضاء، فى القضية الحالية، حيث قلدت بالصمت فى التحقيق، نفس قاضى التحقيق، لكنه شرك واسع الخروق، لن نقع فيه – فلن تقول اليوم «مدام همبير» ما لم ترض قبل أن تقول – وسنقوله للقضاة الطبيعيين للقضية، محلفى محكمة «جنايات السين».

ولنقتصر المرافعة الآن على القضية الحالية:

فى ٢٩ مايو سنة ١٩٠٢ صدر أمر الحفظ فى الشكوى المقدمة ضد قطاوى قبل أن تشكل بأيام الوزارةالتى أصبح عضوا فيها المسيو.. «فلان». وكان يوم ذلك محاميًا عن قطاوى.

وإليكم نص قرار الحفظ:

حيث إن شهر إفلاس «فردريك همبير» بحكم من المحكمة التجارية يطبع المعاملات بينه وبين قطاوى بالطابع التجارى.

«وحيث إن التهمة فضلا عن ذلك ليست ثابتة ثبوتًا كافيًا».

والحيثية الأخرى حيثية دارجة مبتذلة، لم تكتب بخط القاضى ولكنها مطبوعة.

قلت من قبل إن أمر الحفظ لم يكن عملا موفقا. فهل احتوى الدليل على براءة قطاوى؟ كلا على الإطلاق!

أو هل تضمن أن التهمة غير صحيحة؟ كلا. كلا!..

إنما نجا المسيو قطاوى لأن المسيو «همبير» كان تاجرًا..!

ولو كان موكلاى يريدان تأخيرًا للقضاء فى هذه القضية لقالا: إن «مدام همبير» والآنسة «دورنياك» – أختها – غير تاجرتين فلا حجة عليها لأمر الحفظ، ويومئذ كانت المعارضة فى الأمر كافية للتأخير.. وكان يكفى أن نطلب التأجيل..

ولو صنعنا ذلك لهز الخصم عطفية جذلًا، لأنه لايريد من هذه الاجراءات إلا أن يتراجع «المسيو ومدام همبير».

لكنهما جاءا يطلبان أن تحاكما.

وأيا كان السلطان الذى يمكن أن يستغله المحامى السابق الأستاذ «فلان» فنحن ندرك أننا نترافع أمام قضاة نزهاء لن يستجيبوا لغير داعى العدالة.

لقد قرأت من قبل أمر الحفظ، ويبدو لى أنه قد أسىء تحريره وأن الحيثيتين اللتين قام عليهما يجوز تغييرها بالآتى:

«من حيث إن محامى قطاوى السابق على وشك أن يتولى الوزارة »

«ومن حيث إن من الضرورى إصدار أمر حفظ من أجله..»

وإذا كان هذا قولا غير قانونى؛ فإنه يكاد يكون القول الحقيقى.

وعندما ذاع نبأ القبض على مسيو همبير وزوجته أديرت كئوس الشمبانيا فى وزارة.. وأظنها أديرت فى دار المسيو.. صهر قطاوى أو فى دار قطاوى نفسه..

فلندرس الموقف بالنسبة لقطاوى و«المسيو همبير» وزوجته دون تعرض لتحقيق يفيض بوجوه من البطلان لاتقبل التصحيح، سنتقدم بها فى الوقت المناسب.

ليس من الضرورى أن نتناحر كما صنع زميلى عن قطاوى فى همة وفصاحة ليستا فى مقدورى.. فهو لم يرحم أحدًا فى مرافعته، حتى المسيو «جوستاف همبير».. وأنا أقف عند هذا الاسم، فلقد زارتنى سيدة فى الرابعة والسبعين. عظيمة النشاط، عظيمة الأسى، هى أرملة وزير العدل السابق فأفعمت قلبى تمجنًا.

لقد احتجت بكل قواها، مستمسكة بثقتها المطلقة فى شرف زوجها ولا أستطيع مع هذا إلا أن أعلن الدهشة لما ورد من أقوال على لسان زميلى عن الخصم.

وكما لم يرحم الموتى. لم يرحم الزملاء.. ولو عن لى أن أستعمل فى هذه المذبحة نفس الأسلحة؛ فما كان أهون الأمر، لكن المحامى لايملك الكلام ضد المحامين الآخرين. فلن تسمعوا منى اسمًا لزميل.

* * *

إذا بحثنا تفاصيل العمليات الأولى بين قطاوى و «مدام همبير» برز لنا فى بداية العمليات دليل الربا.

لقد أوضح لكم الأستاذ «روسو» نفسه بين تأثرنا العميق، أن أولى العمليات كانت عن بيع «عقد الإمبراطورة القديم» ولا أعرف كيف تناهى العقد فى سنة ١٨٧٧ إلى عائلة قطاوى!!

لم يرق مدام قطاوى أن تحمل هذا العقد فتخلصت منه، وبينما يقدر موكلى أن ثمنه نحو ٨٥ ألفا من الفرنكات إذا بقطاوى يبيعهم إياه بمائة وعشرين ألفا.

ها هو ذا البنكير الذى لاترقى إليه الريب، كالمرابى التقليدى، يبدأ بأن يبيع لأبناء العائلات قاسيح من القش.. «يبيع لمدام همبير» عقدًا بثمانية أضعاف ثمنه.

هذه الواقعة البسيطة تمكننا من الحكم على استهلاك هذه العمليات.. ثم تتابعت العمليات.

وفى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٠١ أى بعد ١٤ عاما قُدمت الشكوى بالربا الفاحش. وفتح التحقيق مع قطاوى فأبدى محاميه استنكاره بقوله: «إن العدالة الفرنسية تجثو تحت أقدام «مسيو ومدام همبير» وإن اتخاذ الإجراءات ضد هذا الرجل الشريف (قطاوى!) يتجافى مع القصد والنصفة.. وكان يجب إجراء تحقيقات أولية (تحريات) قبل أن يشرع قاضى التحقيق فى إجراءاته!

إننى أفهم هذه الحسرات. فلو أجريت هذه التحريات قبل أن يشرع قاضى التحقيق فى عمله، لأتيحت لقطاوى فترة كافية لإخفاء حساباته واتخاذ احتياطاته!

لقد جرت العدالة مسرعة، مرة! ففيم التأذى من ذلك الفضل النادر الحدوث!

سوف أغفل ماقيل ضد النائب العمومى والأفوكاتو العمومى اللذين يعرف لهما وزير العدل قدرهما من السمو والحصانة، وإذا كان الزميل الجليل قد أحس بحاجة إلى أن يدافع عن قطاوى وعن صديقه الشخصى المسيو «فلان».. فإنى لن أترافع إلا عن موكلى.

افتتح التحقيق قاضى التحقيق، وسأحدثكم عما أسميه «الرحلة إلى مصر» وبعبارة أخرى «تهريب دفاتر الحسابات إلى الأسكندرية».

علم البنكير أن الشكوى تقدمت ضده. ودعى للتحقيق. وتحدث معه قاضى التحقيق كما يأتى «لست أريد أن اتخذ ضدك إجراءات قاسية، وأنت صاحب مصرف يعكر التفتيش صفو عملك، فعدنى بأن تقدم دفاترك».

فافترص الفرص، وأعطى كلمة الشرف، قائلا إنه سيقدم إلى الخبير المعين فى مساء ٢٨ من سبتمبر دفاتر حساباته ابتداء من سنة ١٨٨٧. لكن كلمةالشرف ليست كلمة شرف إذا صدرت من الرجل الذى يخاصم اليوم مدام همبير.. وسترون كيف أوفى بعهده.

أحس «رومان دورنياك» أخو مدام همبير والآنسة دورنياك» أن قطاوى، قد يفكر فى إخفاء أوراقه، فراقبه فى داره، فوقع بصره يوما على عربه «المساجرى ماريتيم» أمام منزل قطاوى تنقل إليها ستة صناديق ضخمة، وعلم من السائق أنها تحتوى دفاتر حسابات!.. من محل قطاوى فلم يضع لحظة، وقصد مع «مدام همبير» إلى قاضى التحقيق فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١، يبلغانه «أن جميع حسابات قطاوى ستهرب إلى مصر ويحسن اتخاذ الاحتياطات».

قال القاضى «لا يمكن أن يرتكب قطاوى هذه الحماقة التى تخسره كل شىء ولقد اعطانى كلمة الشرف!

لكن دورنياك، العليم بكلمات الشرف عند أصحاب المصارف، قال له لاقيمة لهذه الكلمة. قال القاضى: فلنتخذ الاحتياطات.

وفى أول أكتوبر انتدب المسيو «روى» مأمور الضبطية القضائية للتفتيش، فاسمعوا إذن لتقرروا حسن نية قطاوى فسأقدمه لكم متلبسا بجريرة عدم الصدق. ولتقرأ محضر المسيو «روى» فى مكتب شركة المساجرى بميدان الجمهورية:

قابلنا مدير المساجرى مريتيم ورئيس قسم التعبئة وانطلقا معنا إلى حيث أظهرانا على الصناديق الستة التى هى موضوع الشكوى.. فوجدناها.. تحمل أرقاما مسلسلة من ١ - ٦.. فتحنا الثالث منها فوجدنا فيه دفاتر حسابات قطاوى فضبطناها.

وسألنا رئيس التعبئة عن صاحب هذه الرسالة فقرر لنا، والأوراق بيده، أن المرسل هو «إخوان سوارس بمصر» بشارع لافايت رقم ١٤ وأن الميناء المرسلة إليها هى «اسكندرية». وقدم إلينا ورقة العربة المرافقة، تتضمن بيانًا عن محتويات الطرود «أوراق عمليات تجارية» وزنها ٢١١ كيلو جرام.

ولما قدم هذه الورقة قرر أنه لا ريب لديه فى أن مصدر الرسالة، ليس محل سوارس، وإن كانت الرسالة جاءت منه! لأن المسيو قطاوى قد تحدث أمس تليفونيًا لأخذ الطرود، حالا، وتوصيلها، حالا، بأقصى سرعة.. ولقد كانت مرحلة، لو أمكن تحقيق تلك الرغبة عندما تحدث قطاوى كانت راحلة غدًا، صباحا ولقد سألنا رئيس التعبئة عن المحادثة التليفونية التى جاءت من محل قطاوى أو أنه نفسه هو المتحدث، فأجاب غير متردد، وهو يؤكد، أن المسيو قطاوى معروف لديه وأنه تكلم بنفسه.

هذه الدفاتر إذن مصدرة تحت اسم مزور. لأن أصحاب بنك قطاوى ثلاثة: إيلى، ويوسف، وموسى. الأنبياء الثلاثة! لكن التصدير كان باسم سوارس، لحساب سوارس، إلى «الأسكندرية».

وإذن أستطيع أن أقول لقطاوى: لقد أعطيت كلمة الشرف باعتبارك رجلا مرابيًا، لا رجلا شريفًا، تقدم أوراقك للخبير، لكنك كنت تبيت الغدر فى نفس اللحظة، وبعد أن أقسمت للقاضى ألا تخفى دفترا من دفاترك، حاولت تلك المحاولات الجارمة، لتحول دون تحقيق العدالة فى مستندات تحمل أدلة جريمتك.

إنك أنت الذى أمرت بالتصدير، إنك أنت الذى تحدثت بالتليفون، فى الوقت الذى كان ينتظر فيه قاضى التحقيق وفاءك بوعدك.

لكن هذا ليس كل شيء فلقد ذهب المسيو روى إلى المسيو قطاوى ليتكلم معه شخصيا، وإذا بهذا الدليل الذى قدمته من قبل، يؤكد ويؤكد، بدليل أقوى وأقطع.

فمن المتهم اليوم إن لم يكن إياك يا قطاوى!

انتقل «روى» فى الغداة إلى مكاتب قطاوى وكان يجهل عملية الضبط التى حدثت من قبل فى «المساجرى مريتيم» فحاول أن ينكر لكنه لم يلبث أن تدهور.

وسنتكلم عن ذلك كلمة فى محكمة الجنايات فلينتظر..

أثبت المسيو «روى» فى محضره مايأتى،

«انتقلنا إلى بنك قطاوى وجردنا دفاتر الحسابات..

وسألناه عن الدفاتر الناقصة وبخاصة عن المدة السابقة على سنة ١٨٩٠ فأجابنا بأنها غير موجودة الآن.. (متسربة)..

وأنه سيتمكن من أن يضع الدفاتر بين يدى العدالة، إلا دفاتر الحسابات السابقة على سنة ١٨٩٠، فقد قرر لنا عنها وهو يعانى حيرة بادية «الظاهر أنها فى القاهرة - لأن حسابات فرع باريس ترسل إلى القاهرة كل عشرة أعوام» فسألناه متى كانت آخر رسالة من هذا النوع، فأجاب بعد قليل من التردد: من أيام - ولما أخبرناه بما تم من إجراءات أمس فى مكتب «المساجرى مريتيم»، قال حرفيًا: «هذا صحيح» فسألناه: علام تحتوى هذه الصناديق، بدا له أن يعدل عن الإقرار الذى كان بسبيله، وقرر أنه يجهل محتوياتها، بل ويجهل - أيضا - واقعة الرسالة التى نحن فى صددها.

وقرأ هذه الأقوال - وأمضاها معنا. «روى»

إننى أدرك الاضطراب الذى يعانيه قطاوى.. فالكذب بغيض. لكن التعمية لامناص منها وهى على كل حال ديدنه.

ألم تلاحظوا عليه فى جلسة أمس أنه لم يُسأل سؤالا، إلا حاول بقدرة خاصة، أن يراوغ كيلا يقول لا، ولايقول بلى!

ولكن أنى لك أن تزوغ! إنك أنت الذى تحدثت فى التليفون.. إنك أنت! وإن لك لنطقًا مصريًا للفرنسية لايدع مجالا للشك، يعرفه رئيس قسم التعبئة شخصيًا، إنك أنت الذى تحدثت فى التليفون فى اليوم السابق ومع ذلك تنكر فى الغداة أنك تعرف شيئا عن مسألة التصدير!

إن هذا ليقضى على قضيتك.

عندما يحاول مصرفى متهم بالربا الفاحش أن يخفى حساباته فهو لايصنع ذلك إلا واثقا مما تحتويه من أدلة جريمته.

لقد أعجبت أمس بالهدوء المتعالى الذى خالط عبارات زميلى عندما قال «ليس لهذا أهمية، فسنقدم هذه الدفاتر للدفاع عن قطاوى. فلماذا إذن حاول قطاوى أن يقول إنه ليس الآمر بترحيلها، وإنما أصدر الأمر واحد من موظفى مصرفه!

ألا ما أعجبه مصرفًا مع صاحبه، وما أقل اطمئنان صاحبه عليه!. ذلك المصرف الذى يستطيع المستخدمون المتواضعون فيه أن يرحلوا إلى الخارج كل حساباته، دون أن يعلم صاحبه شيئا عما صنعوا!!

وسنسمع بعد لحظة بالعجب العجاب!.. حيث نرى مستخدمًا بسيطًا فى المصرف يجىء، من تلقاء نفسه أيضًا، ليستنقذ صاحب المصرف فيعرض على مدام هبير إنقاذه من السجن لقاء ألف يعطيها هو- المستخدم- مليون فرنك!؟..

فياله من مستخدم ذكى الفؤاد جسور؟ ففى اللحظة التى يهاجم فيها صاحب المصرف ذلك الهجوم، نرى موظفين مخلصين عند رجال أمناء، بل أقول: رجالا أمناء عند أرباب مصارف.

ولننتقل الآن إلى حجة أخرى، إننا لم ننس أن مأمور الضبطية القضائية انتقل إلى قطاوى وأن هذا قال له: «إن من غير الملائم أن يلقى المرء مأمور الضبطية القضائية زائرًا» وإن موظفًا فى بنك قطاوى قال للمأمور «هذه أول زيارة من هذا القبيل لمصرفنا».

ألا فليصبروا قليلا!. فلن تكون تلك الزيارة هى الأخيرة، إذا كانوا صنعوا مع آخرين مثل الذى صنعوا معنا.

ارتاع قطاوى. فانعقد مجلس عسكرى، وتصدر لإدارة الجلسة واستنهاض الهمم الخائرة، رجل كان اتزانه، وذكاؤه وهمته على قدر ماتتطلبه مخاطر الحالة. إنه زميلنا القديم، الذى لم تفارق ذاكرتنا مرافعاته، إنه فردريك ر... وهو من عنصر أجنبى، صاهر قطاوى فانعقد حلف عائلى بين مصر وبافاريا.. وبعد ضبط الدفاتر، وزيارة مأمور الضبطية أراد قطاوى أن يستسلم، فقال له ر...
«كلا ياعمى Papa يجب ألا نستسلم ياعمى Papa المقاومة واجبة ياعمى Papa».

ولا تنسوا أن زوج البنت أكبر سنا بكثير جدًا، من والد الزوجة؟. فله ولمواهبه كل الاحترام.

ولقد وجد رجل يسدى المشورة بالتبصر، سمعتموه وأعجبتم بقوة نفسه ومرونتها هو «فرنان كريبيه» عضو مجلس النواب السابق وعضو مجلس الشيوخ الحالى، ونصح بزيارة «مدام هبير» فانتقل قطاوى إلى منزل تلك التى بلغت ضده بأنه ارتكب جريمة الربا.

لقد سبقت زيارته إياها زيارة مستخدمه، «المسيو بلانشارديه» وقطاوى يؤكد لنا أنه يجهل زيارة مستخدمه هذا، وأنه لم يزرها إلا من تلقاء نفسه، لكن ر... أكثر صراحة، فلقد سئل فى وقت

غير الذى سئل فيه صهره، فلم يتطابقا.. وقرر أن «بلا نشارديه» زار دار «مدام همبير» ليعرف من «رومان دورنياك» ما تبغى أخته.

اعترف قطاوى.. ولم يك له معدى عن الاعتراف - بأنه قصد إلى دار «مدام همبير» ليتفاوض معها. ففيم كانت المفاوضات.. وإذا كنت تريد من المحكمة أن تقتنع بشرفك فكيف تستطيع أن تسوغ لها أنك كنت ثمة تضع نفسك تحت رحمة السيدة التى اتهمتك بالجريمة المخزية.

فيالها من زيارة مثبتة للجريمة، ومخزية معًا!... لقد قبلت أن تدخل فى مفاوضات مع «مدام همبير»!... وأن تعطيها مليونا!... أو أن تعيد لها أوراقا تجارية وقعتها بهذا القدر، حررت - صوريا - للغير، وهى لك!... وتوسلت إليها أن تسحب شكواها. ووضعت نفسك تحت رحمتها عندما أحسست فى تلك الليلة أنك ستبيت فى السجن.

وفى نفس اليوم، فى الخامسة، ذهبت مدام همبير مع أخيها إلى قاضى التحقيق تقول: «لقد كان قطاوى عندى، وركع تحت قدمى لأسحب الشكوى ويدفع لى مليونا... فماذا أصنع؟».

وإنى أرجو حضرة القاضى أن يكذب أى كلمة غير صحيحة من هذا البيان...

فأجابها القاضى:

«لا تقبلى هذه العروض - ففى بضعة أيايم ستنالين - لا مليونا واحد - لكن كل حقوقك، إنه أصبح فى قبضة العدالة، وليس لك الحق فى إجراء التسويات معه، وأدلى المحضر بدلوه فى الدلاء فقال «سيعين خبير يقرر لك كل ما تستحقينه».

تلك حوادث لا تنسى حدثت فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١!... وهى تأذن لنا بتقدير قيمة شكوى قطاوى ضد «مدام همبير» أنها بلغت فيه بلاغًا كاذبًا.

* * *

تعين خبير، وتقدم تقرير، لكن زميلى عن قطاوى يقول «إن عمل الخبير لا قيمة له لأنه وإن كان رجلا ذكيًا أمينًا إلا أنه كان «مسحورًا» «بمدام همبير».

لقد نسى الزميل تلك الملحوظة الدقيقة التى صدر بها الخبير تقريره: وهى أنه جعل الأساس الوحيد لعمله حسابات قطاوى التى حاول إخفاءها عن العدالة... وإليكم بعض ما جاء بهذا التقرير (وتلا بعضا مما جاء فيه) ثم قال:

أترانى بحاجة إلى أن أذكركم بما أكدته لنا مدام همبير من أنها فى سنة ١٨٨٨ دفعت إلى قطاوى خمسمائة ألف فرنك عمولة لاقتراض ٨٠٠ ألف!.

لقد قرأت تقرير الخبير وهو رجل مؤدب، مهذب، رفيع الخلال، لا يميل إلى العبارات

القاسية، فهو لا يقول عن قطاوى إنه مراب ولكنه يقول عنه: إنه «صاحب مصرف يضيف إلى عملياته إضافات».

والإضافات باللغة التى أعرفها هى الربا.

ولست وحدى أرى هذا الرأى ولكن رأيى يشاطرنيه قاضى التحقيق.

أيريد قطاوى بعد ذلك أن تقول عنه المحكمة إنه رجل شريف!... يريد لهذا الرأس الذى تساوره هموم الملايين، وعمليات الاستغلال التى استنزفت الذهب من جيوب الفرنسيين، يريد له أن يكلل بهالة من الطهر والبراءة والفداء، كأنه من رءوس الشهداء!...

أخذ الخصوم على مدام همبير أنها لم تتكلم أمام قاضى التحقيق!...

إن لدينا فى فرنسا فكرة غريبة عن الحرية تجعلنا نتأذى من استعمال المتهم أبسط الحقوق، حق عدم الإجابة فى التحقيق!.. إن قاضى التحقيق مسلح بأخطر السلطات حتى ليصبح المتهم أعزل أمامه... مع حضور محاميه، ذلك الحضور النظرى، منذ قانون سنة ١٨٩٠، ومن واجبى أن أقول إن قاضى التحقيق قلد المتهمة محتميًا بسر المهنة «سرية التحقيق» فلم يتكلم القاضى أمام «مدام همبير» أكثر مما تكلمت «مدام همبير» أمام القاضى.

وكما جاء المثل من عل جاء من أسفل.

ففى ٢٧ مارس سنة ١٩٠٢ دعى قطاوى أمام قاضى التحقيق: الذى يستجوبه كمراب، فأجاب، وإليكم نص ذلك الجواب:

«قطاوى (مجيبًا): إننى أحتفظ بالجواب... وسأطلب نسخة من الشكوى وتقرير الخبير وملحقاته».

هكذا - هكذا: لا كلمة اعتراض!. ولا إشارة احتجاج! لقد كنت أنتظر منك أن أسمع صيحة الضمير الطاهر، المطمئن، فلم أسمع إلا الإجابة التاعسة طلب التأجيل.

بل إنك لتصطنع فى سبيل الدفاع عن نفسك أغرب الوسائل وأشدها بؤسًا، فعندما تلقت النيابة طلب «المسيو ومدام همبير» للادعاء مدنيا اعترض قطاوى بلسان محاميه الذى أضاف إلى مركز المحامى نفوذ صاحب لقب «وزير فى المستقبل» فقدم مذكرة يقول فيها:

«كان التحقيق سريًا حتى سنة ١٨٩٧ ولم يبق سريًا اليوم، بالنسبة للمتهم ومحاميه، أما المدعى المدنى فيجب أن يظل بعيدًا عن الإجراءات».

وقدم دفعًا بعدم قبول التدخل من «مسيو ومدام همبير»، فهما لا يستطيعان التدخل، ولا توكيل محام للحضور عنهما فى التحقيق، ولا حق لهما فى الاطلاع على الأوراق.. وهكذا: بدلا

من أن تنشر النور وتلتمس الحقيقة رحت تستعين بمحاميك لخنق إجراءات هى لا شك دائرة عليك.

ونقول إنك قدمت شكوى ضد مسيو ومدام همبير بأنها «نصبا» عليك.. لكن شكواك لم تقدم إلا بعد التحقيق معك، فأنت تبحث عن مصلحتك وحماية ذاتك، وعندما شعرت أنك فقدت كل سيء، وأن أبواب السجن قد نفتحت على مصاريعها لاستقبالك، وأن الإجراءات الجنائية لا محيص عنها، عندئذ فقط قدمت شكواك.

لقد كان فزعك من السجن السبب الوحيد لالتجائك للنائب العام! لم تكن شكواك احتجاج رجل شريف ولكنها كانت دفاع قلبٍ هلوع.

إنك لا تتردد دون أى مناورة، أتذكرون يا حضرات السادة شهادة حسن السير والسلوك التى طلبها فأعطيها من «المسيو ومدام همبير» فى ٣٠ من أكتوبر ١٨٩٣؟.

إن جميع الذين ترافعوا فى قضايا الربا الفاحش يعرفون أن المرابين عند ارتكاب جرائمهم يطلبون من أبناء العائلات أو السيدات المسرفات الذين يستنزفونهم شهادات مماثلة.

ألا ما أجمل أن نلتقى مرة أخرى بقطاوى أمام محكمة الجنايات!.

– المسيور.. انتظر إذن حتى نكون ثمة، فستنتهى بأن تهيج غيظى.

– هنرى روبير: حقيقة؟.. إنى أكون قد نجحت. فلا هم لى غير ذلك. أجل أيها السادة، فلسوف أهنىء المسيور. ولسوف أقول له «لقد كنت صريحًا فى قضية الأمس، وإن تلك الصراحة لم تكن غريبة لدينا. لأن لنا بك عهدًا. وعندما اعتزلت المحاماة فى باريس لتقف خدماتك على تنمية ثرائك جزعت نفوسنا لاعتزالك».

لقد أكد لنا قطاوى فى بداية القضية أن هذه الشهادة لم تجىء عن طريقه. والرجل الشريف هو الذى يقول إنه يجهلها جهلا تامًا.. أما ر. فقد نظر إليها بعين لم تخدعه، فقدم لنا الإيضاح الطريف وهو أن الصورة المرافقة للدوسيه محررة بخط أحد عماله القدماء.

* * *

والآن لم يبق لدى إلا كلمة واحدة لأنتهى.

يريد قطاوى منكم أن تقولوا إنه كان مجنيًا على سمعته فى جريمة بلاغ كاذب فمن الرجل؟

أهو الفنان ذو العبقرية الخالقة، الرسام ذو البراعة الطائرة الصيت؟

أهو رجل من رجالات الأدب الذين يهزون بآثارهم أحاسيس الجماهير؟

أم خطيب عظيم يسحر الجموع ويدوى صوته فى المجامع؟.

كلا. إنه ليس إلا جماعا للمال، منقبًا عن الأعمال!!

بلى لقد صنعت ثراءك، وجمعت ملايينك! أفتريد معها الشرف وتريد الاحترام؟!

ألا عز ما تبغى!

أيها السادة احتفظوا لآخرين غير قطاوى بشهادات التكريم والشرف. وستثبتون ببراءة «مسيو ومدام هبير» أنكم تصدرون أحكامًا ولا تؤدون خدمات.

فى محكمة الجنايات

٣ - قضية بوبوروش
أمام محكمة جنايات السين

حضرات القضاة:

حضرات المحلفين:

ساعتان طويلتان، واتهامان، أحدهما لا سبيل إلى تسكينه من المدعى المدنى وثانيهما أكثر اعتدالا، من الاتهام.

ومع ذلك ولأنى أعرف القلب الكبير والنفس العادلة، عند الأفوكاتو العمومى، فقد ظللت أنتظر حتى اللحظة الأخيرة، أن يتنازل الرجل القضائى العظيم عن اتهام الرجل الذى أتشرف بالدفاع عنه «بوبوروش»، لكن ممثل الهيئة الاجتماعية، على نقيض ما توقعت قد طلب إليكم الحكم بإعدامه، إذ يراه مجرمًا، فى حين أراه بريئًا... بل فريسة: وإليكم البيان.

ولكن هل أنتم بحاجة إلى ذلك البيان بعد المناقشات التى أدارها بين أيديكم حضرة الرئيس بجلال واستقلال ومقدرة جديرة بالاحترام! إنى لم أتوقع غير ذلك ممن بلغ مؤلفه (الجريمة الأدبية) من النجاح ما تعرفونه، حتى ليبرز فى مكتبة كل قانونى جدير بهذا الوصف.

لقد تتبعتم هذه الجلسات باهتمام عظيم، وأنت خاصة يا حضرة «المحلف الرابع» لقد وجهت من الأسئلة الدقيقة المنتجة ما طمأننى على متاعب الرجل الذى أدافع عنه..

عشرون دقيقة لا أكثر ولا أقل. ستأذن لى بإثبات براءة «بوبوروش» فهل أنتم بحاجة إلى سرد الوقائع؟.

قضى «بوبوروش» كأشرف رجل فى الدنيا، ليلة السبت ٢٦ يناير، فى المقهى مع أصدقائه الذين لا يفارقهم. والذين سمعتموهم فى هذه الجلسات شربوا، ولعبوا، وكان مزاجه فى أحسن حالاته. وهو يترنم بأغنيته التى يبدو أنه لا يتذكر سواها «للسلام تعمل مطرقتى».

وقصد إلى وكر غرامه حيث تنتظره السيدة التى شغفته حبا والتى أعتبرها اليوم مثال الفضيلة المفترى عليها، السيدة «آديل»، على رغم ما فوجئت به من اللوم من فم رجل قضائى

نافذ البصيرة – من أهل باريس! – كالأفوكاتو العمومى، لأنها تلبس جوارب حريرية، وتطلى أظافرها كل صباح.

إن علىّ أن أنبهكم يا حضرات المحلفين إلى الشهادة المخلصة المؤثرة التى أداها فى هذه القاعة خير أصدقاء موكلى، المسيو «بوتاس» لقد شهد أن «بوبوروش» قرر له «إن لدىّ صديقة كلها رقة، مدبرة، أحبها، ولن يخالجنى الشك فى إخلاصها لحظة» وأضاف: «إننى سعيد كل السعادة التى يستطيع رجل أن يظفر بها».

أنشودة بديعة، بليغة، من التقدير لكمال السيدة التى منحته النعيم.

بل إن من حقى، وواجبى، أن أعلن فى هذه القاعة أن هذا الإيمان بالحب كان يبقى خالدًا، لو لم يتقدم فى الظلام، بعد إغلاق المقهى، «رجل يلطخ هذا النعيم وينتزع من هذا الإيمان بهاءه فيدفع إلى ارتكاب الجريمة.

هذا الرجل، المجنى عليه عندك يا حضرة الأفوكاتو العمومى. هو المجرم الحقيقى عندى، الذى لو قدرت له الحياة لكان عليه أن يؤدى الحساب للعدالة عما سكب من الأسى فى قلب الرجل الذى يذرف الآن الدموع.

شهد أمامكم الرجل العظيم «جورج كورتين»، الذى ستضمه إلى أعضائها قريبًا أكاديمى «جونكور» ولم يحضر إلا ليشهد بما لبوبوروش من فضل، ذكر لكم عن هذه الشخصية الغريبة للرجل العجوز المتوفى، مسيو سوب، إنه كان مستخدمًا متقاعدًا لا عمل له، يعانى آلام المعدة.

أراد الحظ ألا يكون فى مخدعه الآن حيث كان مقدورًا عليه أن يبقى لضعف صحته من زمان، فذلك أول طيش كبير تورط فيه! إنه لا يعرف بوبوروش»، ومع ذلك ينقض عليه من غير مقدمات، بين اثنين من «خلصائه» ليقول له الكلام الذى تذكرونه..

إنكم لتذكرونها هذه الكلمات، وهى فى نظرى تشتمل على تحريض على القتل: رجل سعيد، لعله السعيد وحده، فى الوجود، يملأ كيانه حب غامر، يؤمن بإخلاص الشخصية الممتازة التى تخيرها بين نساء العالم، يجىء إليه رجل ليقول له فى وحشية لا تغتفر: يا سيدى، إننى لا أعرفك لكنك مخدوع، بل هو يذهب إلى أبعد من ذلك، كأنما اعتورته شياطين الشر، فإن المتهم لا يصدقه فيندفع الرجل إلى التحديد، ويزيد: فى كل مرة طيلة سنوات ثمان لا تكاد تترك باب دارك، التى تنفق عليها من مالك، والتى تحتوى أعز آمالك، حتى يختفى فيها رجل.

لكن «بوبوروش» المسكين يستمر فى عدم تصديقه فيتمادى الرجل إلى التهكم ويقول: هذا يقطع عليك سيجارك!؟.

وبدأ «بوبوروش» يسائل نفسه: «أتخوننى! أهكذا لم يعد لديها إحساس!».

ويستطرد الرجل فيجيبه: «إنها إذا لم يكن لديها عاطفه بالنسبة له فإن لديها الإحساس بالنسبة لسواه» ويستطرد، ويستطرد، حتى ليستشهد الجدران التى لا تحفظ أسرار الهوى المختنق.

إن من يستمع إلى هذا الطعن الشنيع فلا يخنق الطاعن، لا يكون إلا قديسًا ! وأينا لا يغفر له ذلك ؟.

غلق المقهى أبوابه ومشى «بوبوروش» يترنح كأنما مسه خمار الكحول، وما هى إلا غيبوبة الأسى والكدر، فى طريقه إلى وكر غرامه، فريسة لأعنف الأحاسيس.. ها هو ذا على الطوار المقابل لداره. ها هو ذا: يتراءى له بين شقى النافذة ظلان..! عمل من أعمال الخيال المهتاج، قد حركة الإفضاء الشنيع الكاذب الذى أدلى به المسيو «سوب» ! فارتقى درج السلم، فصار فى الشرفة. يعالن محبوبته بشكوكه التى قتلت كرامتها وقتلت حبها معًا، فأعلنت له براءتها. وأخذ يبحث فى الدار عن الرجل الذى يظن أنه رآه.. فمدت يدها إليه بمصباح مضىء لينير كرامتها وظلام الدار.. لكن النسائم أطفأته فعاد الظلام.. إلا شعاعًا من النور ينساب من باب الدولاب الداخل فى الجدار.. ففتحه.. وإذا فيه المسيو «أندريه». الفتى الذى سمعتموه فى هذه القاعة يدلى بشهادته، فى اتزان واعتدال، ويترك فى نفس المحكمة الأثر الذى تركه فى نفسى..

فماذا كان يصنع فى ذلك الدولاب ؟.

تلك هى المسألة التى تتساءل عنها يا حضرة الأفوكاتو العمومى.. ولقد تساءل من قبلك المتهم.

وهنا أرجو أن تأذنوا لى باحترام رغبة بوبوروش، فى هذا الشأن وهى ألا أجيب.. لقد فهمتمونى من ثنايا الكلام.. إن هناك أسرارًا للعائلات ليس لأحد حق فى اقتحامها، بل إن العدالة نفسها لتنحنى أمامها، فلا تسأل عنها.

أجل: سر عائلى فليصلح بالك «يابوبوروش». إنى لن أهتك ستر هذا السر الذى تغار على حفظه من أجل شرفك، ومن أجل شرف السيدة «آديل» والمسيو «أندريه» فهما متضامنان معك فى الاحتفاظ به، وفى إيداعه.

سر عائلى ! يسوغ وجود «المسيو أندريه» فى ذلك المكان الشاذ لو أبيح لى أن أذيعه لأعجبتم من فوركم بالرجل الذى أدافع عنه، إعجابًا يعدله ازدراؤكم للمجرم الوحيد فى هذه القضية مسيو «سوب».

وسيدرك حضرات المحلفين معى ثورة نفسك «يا بوبوروش» عندما تناهى إليك وقع أقدام الرجل العائد فى اطمئنان إلى مسكنه، بعد أن حطم سعادتك بغير داع، عند ذلك كانت وثبة

«بوبورروش» نحو الباب، والكلمات العنيفة العادلة التى قذف بها فى وجه القاذف. فحاول الرجل أن يفتح فمه. ترى أيريد أن يلوك لسانه وقاحة أخرى! إن من حق «بوبورروش» أن يخاف، ومن واجب «سوب» أن يبتلع لسانه.. لكنه يهم بالكلام وإن سبة أخرى ستهبط من بين شفتيه، ويجب ألا تهبط.. فليمنع «بوبورروش» الشر وهو فى سبيل تكوينه، فيمسك بيديه عنق الرجل..

وفى الغداة، أسلم الرجل العجوز روحه.. ومن أجل ذلك جىء ببوبورروش كالمجرمين إلى محكمة الجنايات.

* * *

قرر «الدكتور بول» فى شهادته العلمية الجديرة بالإعجاب أنه إذا كان «سوب» مات نتيجة اختناق، فلا شىء يعين على التأكيد بأن صلة السببية قائمة بين الوفاة والضغط على العنق الذى وقع، وتلك واقعة قد سجلت لحسابنا فى الجلسة.

* * *

إنى أضيف أن هذا الحادث المؤلم – أيًا كان – يبدو لى كأنه قصاص جاءت به السماء، للتهوين على الرجل الذى أدافع عنه، والذى يطلب العدالة منكم.

إننى أرجوكم أن تبرئوا «بوبورروش» حتى إذا أويتم إلى مساكنكم فى هذا المساء استطعتم وأنتم تتناولون العشاء – أن تلقوا على زوجاتكم وبناتكم نظرات تتراءى فيها راحة الضمير.

وفى هذه الأثناء، فى هذه الغرفة الصغيرة التى تعرفونها، حيث يبقى مقفلا ذلك الدولاب، الذى أثار كل الصعاب سيجلس إلى المائدة، «بوبورروش» مبرأ من «محلفى السين» محاطًا بشريكته وصديقه اللذين أسىء إليهما ظلما، واللذين أقاما على الإخلاص له فى بلائه.

* * *

«وبرىء «بوبورروش» وقضى على المدعى المدنى بالمصاريف وصافح «بوبورروش» بتأثر «أندريه».

الفهارس

١ - فهرست الأعلام

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

٢ - فهرست المراجع العربية

١ - مذكرات هلباوى بك - مخطوط.

٢ - الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية.

٣ - على هامش الدستور - للأستاذ محمد الشريف.

٤ - أشهر القضايا المصرية - للأستاذ محمود كامل.

٥ - من يوميات محام - للأستاذ عبده حسن الزيات.

٦ - المحاماة قديماً وحديثاً - للأستاذين عزيز خانكى بك - وجميل خانكى.

٧ - المرافعة - للأستاذ حسن الجداوى.

٨ - مرافعات - للأستاذ حسن الجداوى.

٩ - تراجم - للدكتور محمد حسن هيكل باشا.

١٠ - عبد الرزاق أحمد السنهورى من أوراقه الشخصية. د. نادية عبد الرزاق السنهورى ود. توفيق الشاوى.

١١ - مذكرات قضائية (جزءان) عبد الحليم الجندى.

١٢ - مذكرات سعد زغلول (جزءان).

١٣ - سعد زغلول (مولد ثورة) محسن محمد

١٤ - مذكرات إسماعيل صدقى.

١٥ - عبد الخالق ثروت مشرفة أحمد المليجى.

١٦ - مقال د. عثمان حسين عبد الله مجلة المحاماة يونيو ١٩٨٨.

١٧ - مجلة هيئة قضايا الدولة يونيو ١٩٨٩ الإمام السنهورى.

١٨ - مجلة مجمع اللغة العربية.

١٩ - من أجل مصر - البطل أحمد عصمت عبد الحليم الجندى.

٢٠ - الإمام محمد عبده عبدالحليم الجندى دار المعارف

٢١ - فى أعقاب ثورة ١٩١٩ عبد الرحمن الرافعى

٢٢ - مقدمات ثورة ١٩٥٢ عبد الرحمن الرافعى

٢٣ - مجلة مجلس الدولة ١٩٥٠

٢٤ - المحامون وسيادة القانون عبد الحليم الجندى

٢٥ - الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجزء الأول.

٢٦ – مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣١.

٢٧ – مجلة القانون والاقتصاد ١٩٣٦.

٢٨ – نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى عبد الحليم الجندى طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

٢٩ – تقرير مجلس الدولة ١٩٤٧ – ١٩٤٨

٣٠ – تقرير مجلس الدولة ١٩٤٩ – ١٩٥٠

٣١ – تقرير مجلس الدولة المؤرخ أول أبريل ١٩٥١

٣٢ – تقرير مجلس الدولة ١٩٥٣ – ١٩٥٤

٣٣ – القضية المصرية (١٨٨٢– ١٩٥٤– وزارة الثقافة– مصر. المطبعة الأميرية).

٣ - فهرست المراجع الأجنبية

٣٤ – 1. The Life OF Sir Edward Marchall Hall- Marabanks.

٣٥ – 2. La Profession d'Avocat. Appelton.

٣٦ – 3. Menus. Propos Sur Les Avocats. Marcel Andibert.

٣٧ – 4. Le Bareau. Fernand Payen

٣٨ – 5. Les Anthologies Des Avocats Francais Contemporains. Frnand Payen.

٣٩ – 6. L'Avocat' Henri Robert.

٤٠ – 7. Un Avocat De L'Année 1832. Henri Robert.

٤١ – 8. Le Palais et La Ville. Souvenirs Henri Robert.

٤٢ – 9. Les Grands Procés De I Histoire Henri Robert

٤٣ – 10. Models Francais Edmond Proces.

٤٤ – 11. Journal de L'universite des Annales 1911-1912.

٤٥ – 12. Les Grands Proces de l'année 1932. Geo. London.

٤٦ – 13. Leur Maniére-Hesse et Nastrong Garsset.

٤٧ – 14. L'Egyyptienn' Revue Mensuelle. Fonda trice Hoda Charaowi. Mei 1936 12ehAn. N. 122

٤ - فهرست الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

للمؤلف

١ – أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح — طبعة دار المعارف
٢ – الإمام الشافعى ناصر السنة وواضع الأصول — طبعة دار المعارف
٣ – مالك بن أنس إمام دار الهجرة — طبعة دار المعارف
٤ – أحمد بن حنبل إمام أهل السنة — طبعة دار المعارف
٥ – الإمام محمد بن عبد الوهاب أو انتصار المنهج السلفى — طبعة دار المعارف
٦ – الإمام محمد عبده — طبعة دار المعارف
٧ – الإمام جعفر الصادق — طبعة دار المعارف
٨ – الشريعة الإسلامية — طبعة دار المعارف
٩ – نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى — طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
١٠ – أئمة الفقه الإسلامى — طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
١١ – نجوم المحاماة فى مصر وأوربا — طبعة دار الاتحاد العربى
١٢ – مجموعة مذكرات قضائية (جزأين) — طبعة هيئة قضايا الدولة بمصر
١٣ – توحيد الأمة العربية — طبعة وزارة الثقافة – مصر
١٤ – تطوير التشريعات — طبعة وزارة الثقافة – مصر
١٥ – من أجل مصر (البطل أحمد عصمت) — المطبعة التجارية – مصر
١٦ – القرآن والمنهج العلمى المعاصر — طبعة دار المعارف
١٧ – فى السيرة النبوية — طبعة دار المعارف
١٨ – نحو تقنين للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى — طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

أبحاث منشورة

١٩ – الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع — بحث مقدم لمجلس الأمة المصرى عند إعداد الدستور سنة ١٩٧١.

٢٠ – الشبهات التى تثار حول تطبيق الشريعة – فى العصر الحديث – بحث مقدم لمؤتمر الفقه الاسلامى بالرياض سنة ٧٦ — مجلة هيئة قضايا الدولة سنة ١٩٧٨

٢١ – نحو تقنين جديد للعقوبات من الفقه الإسلامى — بحث مقدم للمؤتمر الثامن لمجمع البحوث بالأزهر

٢٢ – نحو قانون للمعاملات من الفقه الإسلامى

بحث بالانجليزية ألقى فى احتفالات مهرجان العالم الإسلامى لندن سنة ١٩٧٦

Towards a contemporary civil law based on Islamic Legislation.

٢٣ – نحو مشروع للدستور الإسلامى

بحث ألقى فى المؤتمر العالمى للعيد الألفى للأزهر (مارس ١٩٨٣)، مطبوعات المؤتمر

٢٤ – أثر دعوة محمد بن عبد الوهاب على الدعوات الأخرى

بحث مقدم لمؤتمر محمد بن عبدالوهاب — جامعة محمد بن سعود الرياض ١٩٧٩

٢٥ – بطلان التفتيش بغير إذن — مجلة المحاماة ١٩٣٣

٢٦ – تصرفات السفهاء قبل الحجر — مجلة المحاماة ١٩٣٧

٢٧ – التشريع العربى — كتاب الوطن العربى دار المعارف

٢٨ – الملكية الفنية — مجلة مجمع الفقه الإسلامى بجدة

٢٩ – بيع المتجر — مجلة مجمع الفقه الإسلامى بجدة

رقم الإيداع	١٩٩١ / ٨٧٦٩
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-3552-0

١/٩٠/٧٦

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب

يقدم دراسات فى العظمة لمصريين وأجانب من أئمة المحاماة والقانون فى مصر وأوروبا .. وهى دراسات مقارنة تشهد أن نجوم العدالة يجمعها فلكٌ واحد .

ويقدم هذا الكتاب شخصيات ضحت بنفسها فى شجاعة وصدق من أجل العدالة والحرية .. وخاضت معارك السياسة والقانون بلا هوادة .. ومن خلال خبرة المؤلف وممارسة زمالته .. جاءت هذه الدراسات جامعة بين السيرة والتأثير الاجتماعى فى إقامة المجتمع على أسس من العلم والعدل والرحمة .

ص
٨٥٠